بسم الله الرحمن الرحيم

مَطبُوعَاتُ أكَاديمِيَة المملكة المغربية
سلسلة "الدوراتُ"

اَلقَضَايا الخُلُقيَةُ النَّاجمةُ عَنِ التّحَكمِ في تِقنيَاتِ الإنجَاب

الدورة 10 - أكادير - ربيع الأول 1407 / نوفمبر 1986

أعضاء
أكاديمية المملكة المغربية

الحاج محمد باحيبي : المملكة المغربية
ليوبولد سيدار سنغور : السينغال
هنري كيسنجر: و م الأمريكية
محمد الفاسي : المملكة المغربية
موريس دريون : فرنسا.
عبد الله كنون : المملكة المغربية
نيل أرمسترونغ : و م الامريكية
ع. اللطيف بن عبد الخليل: المملكة المغربية
إدغار فور : فرنسا
محمد إبراهيم الكتاني: المملكة المغربية
إميليو كارنيا كومير: المملكة الاسبانية
عبد الكريم غلاب: المملكة المغربية
أوطو دوهابسبورغ: النمسا.
عبد الرحمن الفاسي: المملكة المغربية
جورج فوديل: فرنسا
ع الوهاب ابن منصور: المملكة المغربية
محمد عزيز الحبابي: المملكة المغربية
هُوان كسيانغ: الصين
محمد الحبيب ابن الخوجة: تونس.
محمد ابن شريفة : المملكة المغربية

أحمد الأحصر عزال : المملكة المغربية
عبد الله عمر نصيف : م ع السعودية
ع. العزيز بن عبد الله : المملكة المغربية
أحمد عبد السلام : الباكستان
عبد الهادي التازي : المملكة المغربية
فؤاد سزكين: تركيا
محمد مهدة الأثري : العراق
عبد اللطيف بربيش : المملكة المغربية
محمد العربي الخطابي : المملكة المغربية
برناردان كانتين : الفاتيكان
عبد المنعم القيسوني : مصر
المهدي المُحرة : المملكة المغربية
أحمد الصّبيب : م. ع السعودية.
محمد علال سيناصر : المملكة المغربية
قسطنطين تساتسوس : اليونان
أحمد صدقي الدحاني : فلسطين
محمد شفيق : المملكة المغربية
لورد شالفونت : المملكة المتحدة
محمد المكي الناصري : المملكة المغربية
عبد اللطيف الفيلالي : المملكة المغربية
احمد مختار امبو : السينغال

أبو بكر القادري : المملكة المغربية
الحاج احمد ابن شقرون : المملكة المغربية
عبد الله شاكر الكُرسيفي : المملكة المغربية
حان برنار : فرنسا
أليكس هالي : و م الأمريكية
روبير أمروحي : فرنسا
عز الدين العراقي : المملكة المغربية
ألكسندر دومارانش : فرنسا
دونالد فريدريكسن : و م الأمريكية
عبد الهادي بوطالب : المملكة المغربية
إدريس حليل : المملكة المغربية
رحاء كارودي : فرنسا
عباس الجراري : المملكة المغربية
بيدرو رامييز فاسكير : المكسيك
الحاج أحمد أحيجو : الكاميرون
بوريس بيتروفسكي : الاتحاد السوفيتي
محمد فاروق النبهان . المملكة المغربية
عباس القيسي : المملكة المغربية.
عبد الله العروي : المملكة المغربية
عبد الله الفيصل : م ع السعودية

الأعضاء المراسلون

ألفونسو دولاسرنا : المملكة الاسبانية
روني حان ديبوي: فرنسا
ريشار ب. ستون : و. م. الأمريكية
شارل ستوكتون : و م الأمريكية

أمين السر الدائم : عبد اللطيف بربيش
أمين السر المساعد : محمد العربي الخطابي
مدير الجلسات : عبد الهادي بوطالب

لجنة الأعمال : عبد اللطيف بربيش ـــ محمد العربي الخطابي ـــ عبد الهادي بوطالب
محمد ابن شريفة ـــ محمد المكي الناصري ـــ إدريس حليل.

اللجنة الادارية : عبد اللطيف بربيش ـــ محمد العربي الخطابي ـــ محمد شفيق ـــ
أبو بكر القادري ـــ عباس الجراري.

الادارة العلمية : مصطفى القباج

مطبوعات
أكاديمية المملكة المغربية

I — سلسلة «الدورات»

- «الأزمات الروحية والفكرية في عالمنا المعاصر»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نوفمبر 1981.
- «الماء والتغذية وتزايد السكان، القسم الأول»، بحوث موضوع الأكاديمية، أبريل 1982.
- «الماء والتغذية وتزايد السكان، القسم الثاني»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، نوفمبر 1982.
- «الامكانات الاقتصادية والسيادة الدبلوماسية»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، أبريل 1983.
- «الالتزامات الخلقية والسياسية في غزو الفضاء»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، مارس 1984.
- «حق الشعوب في تقرير مصيرها»، بحوث موضوع دورة الأكاديمية، أكتوبر 1984.
- «شروط التوفيق بين مدة الانتداب الرئاسي وبين الاستمرارية في السياسة الداخلية والخارجية في الانظمة الديمقراطية» دورة أبريل 1985.
- «حلقة وصل بين الشرق والغرب : ابو حامد الغزالي وموسى بن ميمون» دورة نونبر 1985.
- «القرصنة والقانون الأممي» بحوث موضوع دورة الأكاديمية أبريل 1986

II — سلسلة «التراث».

- «الديل والتكملة»، لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، جزءان، تحقيق محمد بنشريفة، عضو الأكاديمية، الرباط 1984.
- «الماء وما ورد في شربه من الآداب»، تأليف محمود شكري الألوسي، تحقيق محمد بهجة الأثري، عضو الأكاديمية، مارس 1985.
- «معلمة الملحون»، محمد الفاسي، القسم الأول من الجزء الأول، ابريل 1986.
- «معلمة الملحون»، محمد الفاسي، القسم الثاني من الجزء الأول، ابريل 1987.
- ديوان ابن فركون، تقديم وتعليق محمد ابن شريفة، ماي 1987

III — سلسلة «الندوات»

«فلسفة التشريع الاسلامي» الندوة الأولى للجنة القيم الروحية والفكرية 1987

IV — سلسلة «المجلة»

- «الأكاديمية»، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الافتتاحي، فيه وقائع افتتاح جلالة الملك الحسن الثاني للأكاديمية يوم الاثنين 5 جمادى الثانية عام 1400هـ، الموافق 21أبريل 1980.
- «الأكاديمية»، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الأول، فبراير 1984.
- «الأكاديمية» مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الثاني، فبراير 1985.
- «الأكاديمية» مجلة أكاديمية المملكة المغربية، العدد الثالث، نونبر 1986.

فهرس الكتاب

- كلمة افتتاح الدورة 15

  عبد الهادي بوطالب

  مدير الجلسات

- تحليل الاتجاهات في الموقف الأخلاقي من قضايا الانجاب الاصطناعي 21

  عبد الرحمٰن الفاسي

- القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الانجاب (التلقيح الاصطناعي) 43

  محمد علي البار

  (خبير مدعو، استاذ الطب

  الداخلي ومستشار مركز الملك عبد

  العزيز للبحوث الطبية)

- تأملات في الانجاب وتقنياته 97

  أحمد صدقي الدجاني

- ضبط الانجاب بقواعد الأخلاق 111

  عبد الهادي بوطالب

• المشكلات النفسية الناتجة عن تطور تقنيات الانجاب 129
محمد فاروق النبهان

• التحكم في تقنيات الانجاب : مواقف وآراء انطلاقاً من الشريعة الاسلامية 137
إدريس خليل

• **ملحق : آراء فقهية حول التحكم في تقنيات الانجاب البشري** 151

• حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب 153
عبد الله شُنون

• موقف الاسلام من التلقيح الاصطناعي كوسيلة للانجاب 157
محمد المكي الناصري

• ما موقف الإسلام من تطور تقنيات الانجاب فقهاً واجتهاداً 163
الحاج أحمد ابن شقرون

• الموقف الفقهي من التحكم في تقنيات الانجاب 165
عبد الله شاكر الكُرسيفي

• الضوابط الفقهية للانجاب المشروع في الشريعة الاسلامية 175
محمد فاروق النبهان

• **ملخصات** 189

• عرض تمهيدي 191
جان برنار

• تقدم البيولوجيا والتكاثر الانساني 192

مولاي الطاهر العلوي
(خبير مدعو، استاد بكلية الطب بالرباط)

• النطف المجمدة 193

روني فريدمان
(خبير مدعو، استاد بكلية الطب بساربر)

• آفاق استعمال العوامل الوراثية السليمة في علاج الأعراض الوراثية الانسانية 193
دونالد فريدريكسون

• من أجل الشخص : تأملات في التلقيح الاصطناعي 194
محمد عزيز الحبابي

• الانجاب الاصطناعي والمواقف الأخلاقية 195

جان كوهن
(خبير مدعو، مدير مركز العقم بمستشفى سيفر)

• لمن القول 196

جورج ڤوديل

• الموقف الأخلاقي من تقنيات الانجاب : التجربة البريطانية 196

ماري فارنوك

(خبيرة مدعوة، عميدة كيرطن كوليج بكامبريدج ورئيسة لجنة البحث عن الاخصاب الانساني والتطعيات)

• تقنيات الانجاب بين القانون والأخلاق : عمل المجلس الأوروبي 198

روني جان ديبوي

• الآثار القانونية للتحكم في تقنيات الانجاب 199

جان ميشو

(خبير مدعو، رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق المتصلة بعلوم الحياة والصحة)

• القواعد التشريعية وغير التشريعية الناظمة لتقنيات الانجاب في استراليا 199

راسل سكوت

(خبير مدعو، عضو اللجنة الوطنية الاسترالية لأخلاقيات البحث الطبي)

• الانشغالات الخلقية المتعلقة بالانجاب الاصطناعي 200

داڤيد بلازيش

(خبير مدعو، حَبر يهودي واستاذ الفلسفة والقانون التلمودي لدى عدة جامعات أمريكية)

• موقف الكنيسة الكاثوليكية من التحكم في تقنيات الانجاب 202

برناردان كانتين

• عرض موجز لآراء الكنيسة البريطانية في موضوع قضايا التحكم في تقنيات الانجاب 203

كوردون دانستان

(حبير مدعو، استاد اللاهوت الخلقي والاجتماعي بجامعة لندن)

• المناقشات العامة 205

• كلمة الاختتام 253

عبد الهادي بوطالب

النصوص الواردة في هذا الكتاب أصلية، فينبغي الاشارة إلى هذا الكتاب عند نشرها أو الاستشهاد بها.

ترجمت ملخَّصات النصوص العربية إلى الفرنسية والأنجليزية والاسبانية، وترجمت ملخَّصات النصوص غير العربية إلى اللغة العربية وحدها.

الآراء والمصطلحات الواردة في هذا الكتاب تُلزم أصحابها وحدهم.

كلمة الافتتاح

عبد الهادي بوطالب
مدير الجلسات

أعلن افتتاح الدورة الثانية لعام 1407 / 1986 لأكاديمية المملكة المغربية، وأرحب بكم أيها الزملاء الكرام في هذه المدينة السياحية ذات الشهرة العالمية التي سيساعد جوّها الدافىء في فصل الشتاء هذا على اذكاء جذوة النقاش والالمام بالموضوع الذي طرحه على تأملاتنا جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله. إن الموضوع المطروح علينا، موضوع « القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الانجاب » موضوع ذو أهمية، بل إنه أحد مواضيع الساعة الذي يعرض على المجتمعات بإلحاح التفكير فيه والبحث عن قضاياه، واحتواء ما يطرحه من مشاكل، وانتقاء ما يجب أن يرصد له من حلول.

في كل مرة تعودنا من جلالة الملك المعظم أن يفاجئنا بمحور جديد يطرحه علينا ليعمل الفكر الأكاديمي في إخصابه ونضجه وتقديمه داني القطوف إلى من يستفيد منه في كل جهة من جهات العالم، بحيث أصبحت هذه الأكاديمية مرجعاً لا بدّ منه في القضايا التي طرحت عليها.

لكن الملاحظ لا بدّ أن يشده إلى المحاور التي يوالي جلالة الملك اقتراحها علينا وطرحها على تأملاتنا، أنها تتشابه ولكنها تتنوع، بيد أن الذي يضبط أكثرها هو البحث عن الأخلاقيات التي تنظمها. في دورة من أُولى دورات هذه الأكاديمية طرح علينا جلالة الملك موضوع اخلاقية التواصل، ثم كانت دورة تالية طرح فيها موضوع الأزمات الروحية وما يحتفّ بها من أخلاقيات، ثم جاءت دورة تالية فكان الموضوع : الأخلاقيات في مجال غزو الفضاء، واليوم يطلُب منّا جلالته أن نعالج القضايا الخلقية الناجمة عن تقنيات الانجاب والتحكم فيها.

لا عجب أن يكون لجلالة الملك هذا الفكر المتتابع المبسترسل في وحدة منسجمة، وهو الذي قال مراراً وتكراراً وفي أكثر من مناسبة إن السياسة كيفما كانت مظاهرها وأشكالها ومحاورها ومجالاتها لا بد أن تخضع للفضيلة البشرية. وذلك ما تعوّدناه منه وما سنوالي البحث على هديه هذه المرة، آملين أن تكون استنتاجاتنا وأبحاثنا مناسبة مع أهمية الموضوع وما ينتظره جلالة راعي الأكاديمية ومؤسّسها منّا.

أيها السادة، منذ دورة أبريل فقدنا زميلًا عزيزاً علينا في شخص أخينا الدكتور صبحي الصالح الذي صرعته يد آثمة في لبنان، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته. وبهذه المناسبة الأليمة أود أن أعرب باسمكم جميعا عن عبارات التعازي نرفعها إلى مقام صاحب الجلالة الملك نصره الله وأيده وأذكر لكم أن جلالة الملك كان متأثرا أكثر ما يكون التأثر عندما وصله نبأ الفاجعة فأبرق إلى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية معزيا، كما أبرق سمو ولي العهد الأمير سيدي محمد ــ الذي تلقى بعض الدروس عن فضيلة السيد صبحي الصالح ــ إلى أرملة الفقيد معزياً ومواسياً. كما بعث باسم الأكاديمية السيد أمين السرّ الدائم برقية مواساة وتعزية إلى عائلة الفقيد وسنخص المرحوم بجلسة تأبينية خلال هذه الدورة.

ونكسب في هذه الدورة عضوا جديدا، عَلماً شامخا في دنيا المعرفة والابداع هو حضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله الفيصل، الفيصل

في شؤون الأدب والشعر، والمتبوّئ منهما ذروةً لا يعلى عليها، باسمكم جميعا أرحّب به وأُعربُ عن سعادتنا بوجوده.

إن جلالة الملك حينما اختاره ليكون درّة غالية بين الدرر التي ينتظم بها عقد هذه الأكاديمية قد واكبه كعادته حسن الاختيار، إذ لا يعرف الفضلَ لأهل الفضل إلا ذوُوه، وسيتولى تقديمه إلينا العضو الزميل الحاج امحمد با حنيني نيابة عن الأكاديمية.

* * *

والآن تمضي الحياة دائما إلى مجراها ونعود إلى الموضوع الذي من أجله نجتمع اليوم، هذا الموضوع الذي هو موضوع القضايا الخلقية الناجمة عن تطوير تقنيات الانجاب، وهو موضوع متعدّد الجوانب فسيح المجالات،لا شك أننا سنستمع إلى تدخلات في شأنه قد يطبع بعضها الشمول، وقد يكون بعضها مُنصباً على مواضيع فرعية تتصل بالموضوع الشامل. وإذا كان هذا الموضوع قد تناولته قبلنا عدّة منظمات ومؤسسات، وصدرت في موضوعه بعض الاستنتاجات المتخصصة فإن طرحه على هذه الأكاديمية التي تتنوع فيها مشارب المعرفة سيغنيه ولا شك أكثر، إذ أن ما تتوفر عليه هذه الأكاديمية من رجالات متخصصين كل في ميدانه سيسلط المزيد من الأضواء على هذا الموضوع الذي يكتسي في الظروف الحاضرة أهمية مُلحّة.

وإن جلالة الملك قد وضع الموضوع لا ليعالج فقط من وجهة النظر العلمية البحتة ولكن ليعالج من جميع نواحيه، أي ما يتصل بالتصورات الوضعية والدينية والخلقية الى جانب التصورات العلمية التي هي أساسه ومنطلقه. واننا ولا شك سنستفيد أكثر وكالعادة من مساهمة الخبراء المتخصصين كل في ميدانه، والذين يسعدني أن أقدمهم لكم، ذلك أننا نحن أعضاء الأكاديمية نعرف بعضنا بعضا، وبما أننا سنعمل كفريق واحد فإنه لا بد من أن نتعرف على السادة الخبراء الذين شرفوا بحضورهم هذه الأكاديمية والذين سيساهمون بما يتوفرون عليه من خبرة في أعمالها وأشغالها :

السيد مولاي الطاهر العلوي من المغرب وهو أستاذ بكلية الطب بالرباط مدير المصالح الفنية بوزارة الصحة المغربية، الطبيب الرئيس في مصلحة التوليد بالرباط.

السيد محمد علي البار من المملكة العربية السعودية وهو أستاذ في مادة الطب الداخلي، مستشار مركز الملك عبد العزيز للبحوث الطبية، مصلحة الطب الاسلامي بجدة، وعضو الأكاديمية الملكية في لندن.

الحبر داڤيد بليش David Bleich أحد أحبار الديانة اليهودية، وهو من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو أستاذ الفلسفة والقانون التلمودي لدى عدة جامعات أمريكية، عضو اللجنة المسيّرة لأكاديمية الفلسفة اليهودية، وكذلك عضو اللجنة البيو أخلاقية بمستشفى ميتروبوليتان بنيويورك.

جان كوهن Jean Cohen من فرنسا، رئيس مصلحة التوليد وأمراض النساء، مدير مركز العقم بمستشفى صيڤر Sévres، مكلف بالتعليم بالجامعة.

يوجد من بيننا كذلك ومن بين الخبراء الأستاذ ڤوردون دانستان Gorden Dunsten من بريطانيا العظمى، وهو أستاذ اللاهوت الخلقي والاجتماعي بجامعة لندن، ومكلف بالبحوث لدى جامعة ايكسيتير (Exeter)

كما يسعدنا أن يكون بيننا السيد روني فريدمان René Frydman من فرنسا أستاذ بكلية الطب بباريز، وطبيب مولّد بمستشفيات فرنسا.

ونرحب أيضا بالسيد جان ميشو Jean Michaud من فرنسا رئيس اللجنة الاستشارية الوطنية للأخلاق المتصلة بعلوم الحياة والصحة.

كما نرحب بالسيد راسل سكوت Russell Scott من استراليا وهو محام مستشار لدى المحكمة العليا لنيوساوت والاز باستراليا، كما أنه مستشار قانوني لدى المحكمة العليا لأنكلترا، عضو اللجنة الوطنية للأخلاق والبحث الطبي.

وأخيرا نرحب بالأستاذة الليدي ماري ڤارنوك Lady Mary Warnock من ابريطانيا العظمى عميدة كيرطن كوليج بكامبريدج، رئيسة لجنة البحث عن الاخصاب الانساني والنطفيات.

اليهم جميعا أتقدم باسمكم شاكرا لهم تفضلهم بتلبية الدعوة، ومتأكدا من أنهم سيغنوننا ببحوثهم ودراساتهم ليتم تسليط المزيد من الأضواء على هذا الموضوع.

تحليل الاتجاهات في الموقف الأخلاقي من قضايا الانجاب الصناعي

عبد الرحمان الفاسي

إن الوثبات العلمية والتقنية تتوالى على عهدنا في غير ما ميدان، ويمثل لمشاهداتنا ومقروءاتنا ومسموعاتنا، من الفتوحات العلمية ما يعدّ بعضه من الخيال، أو التحدي لسلطان العقل والأخلاق، وصدق الله العظيم ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنْفَعُهُمْ ﴾ وإن التصدير في هذه الآية بما يضرّ على ما ينفع، ليوحي بضرورة احتراس الانسان من خطر مدركات مثل هذه الفتوحات. ومنذ شهرين فقط من تاريخنا هذا أعلن العالم الفرنسي الكبير الأستاذ « طيسطار » وهو الباحث المرموق باختصاصه في الانجاب الصناعي قائلا بفزع موجع : « لا، ولا، للانجاب الصناعي، ولن أزيد ولو خُطوة واحدة أبعدَ ممّا وصلت إليه »، وهي خشية نمّت عن يقظة وعن ضمير حيّ، حيث أوحت إليه الرؤية العلمية، بأن التمادي آئل لا محالة بالانسانية إلى كارثة كبرى، فندّد بالباحثين الذين قد يدفع بهم حب الشهرة إلى التمادي المؤدي إلى التحكم في جنس الانسان بالذكورة أو الأنوثة، أو تلقيح الانسان بالحيوان، وتلك أيضا طامّة أخرى، وزعقَ مطالبا بالكفّ عن الزيادة في الاختراع، ومجانفة الأخلاق في هذه الناحية، وأخذه الاشفاق ممّن

يَتَفَيْهَقُونَ بأن البحث سيكون محايدا، وأن الحسن والقبح منوطان بالتطبيق لا بمجرد التجربة، فأعلن : أنه قول هُراء، وتساءل باندهاش : وأي اختراع يتابع إلى النتيجة والعاقبة ؟

وهذا الذي انزعج منه « طيسطار » هو الذي أثار العالم الفسيلوجي الكبير روبرت ادوارز رائد الانجاب بالأنبوب ليقول « إن هناك حاجة صارخة إلى وضع إطار لآداب وأخلاقيات هذا الميدان ».

وقبلها أفصح عالم الذرة الألماني « أوبنهيمر » حين فجعته ذرية « هيروشيما » فصاح بصوت الفاجعة : « اليوم وقع العلم في الخطيئة »، وقيل إنه عاش بعدها مخلوط العقل إلى أن قضى.

وقديما زفر الأديب العظيم، « أبو حيان التوحيدي » بآهته الحرى حين قال : « ونعوذ بالله من علم صار في رقبة صاحبه غلا، وعلى كاهله كلّا » وهي آهة من أبي حيان وإن كانت خارج السياق، ولكن كلمة العلم تشمل ما أعنته وعناه، وتتناول حتى ما يعلمه الطرف الناعس لشياطين الشعراء.

ومن الواضح أنها صيحات انزعاج، وزعقات يذهب مثلها بصواب الانسان، وقد انطلقت من نظرة فاحصة للواقع في عطاء العلم الذي قد يسفر عن أمثال أمثال هذه الخطيئة، وأفظع منها إذا لم تكبت نوازع الانسان التي وجهت درايته العلمية في هذا الاتجاه، على أن ربنا الرحيم لم يحرم البشرية من علم نافع وما زالت تجني من كشوفه وبزوغ اشعاعه ما جعل عصرنا عصر صراع العلماء والأطباء في سبيل سلامة الانسان، بالتصدي لمحاربة الأمراض الفتاكة، وتحقيق وسائل الوقاية، وتخليص الانسان من آلامه الجسمية وملماته النفسية.

ولا ريب أن الانسانية تتطلع مع هذا الباحث الفرنسي الذي هدته البصيرة إلى الأخذ باقتراحه إقصار الباحثين عن التمادي في هذا الاتجاه،

تفاديا للخطيئة الكبرى، وأن يركزوا البحث حول مشكلة العقم، حتى يدفعوا عن الانسان غائلة معوقات النسل، فيفسح له الأمل في الولد زينة الحياة، وذلك في نطاق رعاية الأخلاق التي تؤمن راحة الضمير وهناءة البال.

وقد أثارت هذه المكتسبات العلمية والفتوحات التقنية في الفكر الاسلامي التفاتة نحو باب الشريعة المفتوح على مصراعيه لتقبل مباحث العلم والسير به قدما نحو فتوحاته، وذلك في نطاق مبادىء الدين ومقاصده التي نصب لها أئمة الاسلام ميزان القسط الذي يضع لها حدّاً يفي بالنعم الظاهرة والباطنة، التي أسبغها الله على الانسان حين قال : ﴿ وأسبغ عليكم نِعَمَهُ ظاهرة وباطنة ﴾ ومن أفضل النِّعم راحة الضمير وهناءة البال.

وقد استحر الجدل أخيرا حول كشوفات العلم التجريبي لهذا العهد، وأثار التمادي في أحد فروعها ثائرة ذلك العالم البيولوجي الكبير وكأنه يرى بمنظار الاسلام حدود العباد، وما هي بالأولى في الحقيقة التي أثارت المخاوف وأثارت الأقلام في مختلف البقاع فهناك :

ـــ القتل شفقة على المريض من آلامه حين يحكم العلم بأن لا حياة بعدها له ـــ زرع الأعضاء ـــ نقل عضو الانسان لفائدة آخر ـــ نقل الدم لنفس الغاية ـــ الاجهاض ـــ تحديد النسل ـــ هندسة الوراثة ـــ تحويل الجنس ـــ وأولاً وأخيراً قضية الانجاب الصناعي التي كان رائدها الدكتور روبرت ادوارز [1]

وبمثل هذه المبادرات تمّ أيضاً انجاب نبات الأنبوب وحيوانه، وهاتان من المطالب التي تسعى لها الرغبات، فلا هي من التحدّيات ولا هي تصادم الأخلاقيات. وأخيرا أخذنا نسمع عن الاكتشاف الذي فتح آفاقا بعيدة

(1) يفيد الدكتور محمد علي البار في كتابه عن الانجاب الصناعي أن الدكتور ادواردز قام بمحاولة سنة 1965 وتلتها عدة محاولات تجاوزت المئة إلى أن تكللت بالنجاح، وتمت ولادة أول أطفال الأنبوب.

بتطوير طريقة تسمح بانتاج خلايا طبيعية في جسم الانسان، وبمثل هذا يتشبح الهول بحلول فقدان التوازن في الحياة ولا مراء.

وقبل هذا وبعده فالعلم في الاسلام ينطبق على هذا وسواه، بما يقبل منه وما يُردّ، فهو فريضة تعمّ كل مدرك بالحواس، وبالخبر الصادق، وبالعقل كما جاء في تعريفات العلماء لكلمة العلم وأعني أنه شامل لجملة المعارف التي يدركها الانسان بالنظر إلى ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء وقد فصّلوا منه ما هو فرض عين، وما هو فرض كفاية، وتبسّط في ذلك حجة الاسلام الغزالي في « الاحياء » وجاء عنده وعند غيره تقسيم هذا العلم، فَأَدْرَجَ في فرض الكفاية العلوم التي تعتبر قوام شؤون الدنيا وسلامة الأبدان، كالطب وما إليه وما هو ضروري في المعاملات وقسمة التركات كالحساب، ومِن باب فرض الكفاية ـــ كما نبّه عليه الغزالي ـــ كلُّ علم يتصل بالصناعات كالحياكة والفلاحة والسياسة، وأعني بجلب هذا التقسيم أن العلوم التجريبية تعتبر في الاسلام علوماً دينية، لأنها ممَّا يُتقرب به إلى الله تعالى، فالحقيقة العلمية بالمعنى الحديث التي أساسها العقل البشري، لا تقع خارج الحقيقة العلمية بمعنى الحقيقة الدينية، بل تدخل في نطاقها وتشملها المفاهيم القرآنية التي تتجلى في آيات تالية.

ويعترض قارىء التراث الاسلامي اصطلاح تقسيم العلوم إلى شرعية وغير شرعية، فَينبهِمُ الأمر على القارىء الذي ليست له دراسة في الثقافة الاسلامية ولا ملكة في فهم نصوص أئمتها، ويتبادر إلى ذهنه أن العلم الاسلامي إنما هو الشرعي المعبّر عنه بالديني، أي المنبثق عن القرآن والسنة من فقه وتفسير وعقائد ويُنَوِّه به في مقامات مناسبة، كالمجال الصوفي والمجال العقائدي على أنه العلم الموصل إلى الله. ويقابله غير الشرعي ويُعبّر عنه بالدنيوي، فيَتبادر بهذا الوصف، أن العلم الاسلامي مقصور على المُعَبَّر عنه بالشرعي، والواقع أن هذا مجرد اصطلاح، لأن الاسلام قد تلقى العلوم الدنيوية بالقبول وثبّتها وأثاب عليها، فالاصطلاح بالشرعي وغير الشرعي إنما

هو اعتباري وقد ضج منه « ابن قتيبة » إمام اللغة والأدب فقال في مقدمة كتابه « عيون الأخبار » :

« إن هذا الكتاب، وإن لم يكن في القرآن والسنة وشرائع الدين وعلم الحلال والحرام، دالّ على معالي الأمور، مرشد لكريم الأخلاق، زاجر عن الدناءة، ناهٍ عن القبيح، باعث على صواب التدبير وحسن التقدير ورفق السياسة، وعمارة الأرض، وليس الطريق الى الله واحداً، ولا كل الخير مجتمعا في تهجد الليل وسَرْد الصيام، وعلم الحلال والحرام، بل الطرق إليه كثيرة وأبواب الخير واسعة، وصلاح الدين بصلاح الآخرة ».

فهذه الصيحة من « ابن قتيبة » قد أبانت عن الواقع في مدلول العلم الاسلامي بأفصح المشاعر التي لا يداخلها مِراء، وأفصحُ من ذلك وأبلغُ بالبيان المعجز، ما أفادت عنه هذه الآيات الكريمات، وهي منبثة بإشعاع في كثير من السور القرآنية، وبعضها ممّا يتصل بالعلم التجريبي، ففي سورة يونس ﴿ هو الذي جعل الشمسَ ضياءً والقمرَ نوراً وقدّرهُ مَنازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَاب مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إلا بِالْحَقِّ نُفَصِّلُ الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُون ﴾ وفي سورة الأنبياء ﴿ وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ لِيُحْصِنَكُم مِنْ بَأْسِكُمْ ﴾ وفي سورة النمل ﴿ يَا أَيُّها النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ ﴾ وفي سورة غافر ﴿ فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ العِلْمِ ﴾ ويقول تعالى ﴿ ولاَ تقفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِك كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً ﴾ ففيها حضّ واضح على العلم، ولفت نظر إلى استخدام السمع والبصر والعقل، للتعرف على الحقيقة والوصول إليها، وهناك آيات وأحاديث غير منطبقة كالسابقات على العلم التجريبي، ولكن من دلالتها الارشاد إلى العلم بكل اتجاهاته الدنيوية والأخروية وبكل أنواعه :

ففي سورة البقرة ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إنَّ الله قَدْ بَعَثَ لَكُم طَالوتَ ملكاً قَالُوا أنىَّ يَكُونُ لَهُ المُلْك عَلَيْنا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُوتَ سَعَةً مِنَ المَالِ قال إنّ الله اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً في العِلْمِ وَالجِسْمِ ﴾.

وفي سورة النحل أيضا ﴿ واللّهُ أخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمّهَاتِكُم لا تَعْلَمونَ شَيْئا وجَعَلَ لَكُم السَّمْعَ والأَبْصَارَ والأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرون ﴾.

وفي سورة البقرة ﴿ فإذا أمِنْتُم فَاذْكُروا اللّه كما علّمَكُم ما لَمْ تكونُوا تَعْلَمون ﴾.

وفي سورة الحج ﴿ ومِنْكُم مَنْ يُرَدُّ إلى أرْذَلِ العُمُرِ لكَيْ لا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئا ﴾.

وقد يثب إلى فهم من يقرأ بعض هذه الآيات وغيرها وهي في سياق ظواهر الكون والمخلوقات، أنها وردت لاسناد الايمان فقط كقوله تعالى ﴿ اللهُ الذي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسطُهُ في السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ ويَجْعَلُهُ كِسَفاً فَتَرَى الوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلاَلِه ﴾. وكقوله تعالى في سورة البقرة، وهو ممّا يشمل التجريبي وظواهر الكون : ﴿ إنّ في خَلْقِ السَّمَاواتِ والأَرْضِ واخْتِلاف اللّيْلِ والنّهَارِ والفُلْكِ التي تَجْرِي في البَحْرِ بما يَنْفَعُ النّاسَ وما أنْزَلَ اللّه من السَّمَاءِ منْ الماءِ فأحْيَى بِهِ الأَرْضَ بعْدَ مَوْتِها وبثَّ فِيها مِنْ كُلّ دابَّةٍ وتَصْرِيف الرِّياح والسَّحاب المُسخَّر بين السَّماء والأَرْضِ لآياتٍ لقَوْمٍ يعْقِلون ﴾.

وقد نقل عن الشيخ الامام محمد عبده في تفسيره «المنار» تَعْليقا على هذه الآية الطبيعية لدى قوله تعالى : ﴿ لآيات لقوم يعقلون ﴾ : « إن الذين يعقلون هم الناظرون في أسبابها، والذين يدركون أحكامها وأسرارها، ويميزون بين منافعها ومضارها ». وما أفاد به الشيخ الامام قد حضَّت عليه آية الغاشية : ﴿ أفلا ينظُرونَ إلى الابل كيف خُلِقَت وإلى السّماءِ كيفَ رُفِعَت وإلى الجِبَال كيف نُصِبَت... الآية ﴾.

وهكذا فإن الواقع في هذه الآيات ومثيلاتها، أن من ورائها خلفية الارشاد إلى العلم بكل اتجاهاته الدنيوية والأخروية وضبط قوانينه وخواصه.

وإزاء هذه الحقائق والظواهر الماثلة في القرآن والسنة في نطاق العلم، فالملاحظ أن المدلول الاسلامي للعلم يختلف بهذه الشمولية عن مدلوله في

اصطلاح الغرب، الذي دعت إليه ظروف خاصة، وَعوامل تاريخية معينة، نشأت عنها ثورة العلم على سلطان الكنيسة، ونشأ معه تصور خاص، قصر مدلول العلم على مفاد كلمة «سيانس Science » فلا يتجاوز دراسة الماديات إلى مسائل الدين، وصار الأمر بينهما إلى نفار ومواجهة، وتردّدت مقولة صراع العلم والدين منذ ذلك الحين وطارت كل مطار حتى وصلت آفاق المسلمين، مع أن اختلاف المدلولين يجعل الاسلام بعيدا عن أي مواجهة، فضلاً عن الصراع بين العلم والدين.

وعلى كل حال، فالملاحظ إزاء اختلاف المدلولين على الوجه الذي سمعنا، أنه يؤدي إلى الاختلاف أيضا في وسائل تحصيل العلم، حيث اقتصرت عند الغرب على الملاحظة والتجربة، والاستقراء ، (وهي أيضا من طرق تحصيله عند المسلمين) ــ إلا أن الغرب لا يعتمد إلا عليها فلا يقول إلا بالواقع المدرك بالحواس، ذهابا إلى أن العقائد أوهام، والمشاعر الانسانية تضليل، والمقام كما قالوا مقام موضوعية وحياد.

ونظرا لهذا التعليل، أصبحت الأخلاق عند الغرب من وضع المجتمعات، ولا يخفى أنها قد تكون انتهت إلى المجتمع من رواسب طقوس دينية داثرة، أو من عادات وتقاليد تأصلت في المعاملات من متخلفات حكم قضت عليه التطورات، وقد تتجلى خلفيات المجتمع في مجرد إحساسات انسانية، وهذه ليست في طبيعة كل آدمي ولا اطراد لها الا بين ذوي القربى، وهي محدودة، ويشارك فيها الحيوان بني الانسان. فكيف تفي بالدافع الأخلاقي الذي يكبح الجماح، ولا سيما في مجال هذه المستحدثات العلمية، والفتوحات التقنية التي وصلت إلى حدّ تحويل الجنس، وانتاج خلايا طبيعية في جسم الانسان. وكل هذه في نطاق اجراء التجارب على جسم الانسان التي تستدعي وضع حدود وقيود للتصرف حتى يحكم العمل الطبي والجراحي إحكاما. فلا يتجاوز حدوده تجاوزا تأباه الأخلاق وحرمة الانسان، وما زالت ترن في آذاننا خشية الزميل المحترم الدكتور جان

برنار حيث لفت نظرنا في هذه الندوة إلى ما قد يتدنى إليه الانسان من الانزلاق إلى معمعان الإتجار في مثل هذه المكتسبات، ولم يتحرج ضيف هذه الندوة الأستاذ فردمان من التصريح بمحاذير، وهو الذي يداه أوكتاه وبفيه نفخ.

وعلى كل حال ففي مقابل هذا الاتجاه المندفع بلا حدّ ولا قيد، يتجلى المذهب الاسلامي الذي أزر العلم بالديانة، فكان بنجوة مما تقرره أوضاع المجتمعات التي لا تخلو كما أشرت من شوائب تخل بشمولية الأخلاق، فجعل الاسلام الأخلاق داخلية منبثقة من إدارة الفرد، وليست من تقريرات المجتمع. وأعني أن الانسان موكول إلى ضميره إزاء تصرفاته وسلوكه، ومسؤول عن توجيه النصح والارشاد إلى غيره، وذلك في نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الذي لا يصدّ عنه صادّ، لأنه لا فرق بين إلزام القانون وواجب الأخلاق في مبدإ الاسلام :

وهذا أحد وُجُوهِ التكافل الاجتماعي الذي وجه إليه الاسلام بإيحاءات الترغيب والارشاد، وانبثقت عنهما مَأْثُرَة أوقاف المسلمين التي شملت العجزة والمعوقين والمرضى وطُلّابَ العلم وغيرهم من مختلف المحتاجين بوجه عامّ، فأشاعت في المجتمعات الوفاق والحنان وانساحت خيراتها لتشمل الوقف على الطير والحيوان كما هو مشهور عن صنائع مدينة فاس ومراكش ودمشق، وغيرها من آفاق الاسلام في المدن وفي القرى على السواء. هذا إلى ما قرر بالوجوب كالزكاة وحقّ السائل والمحروم في الأموال، وبمبدإ (الرجل وحاجته) الذي طبق على عهد النبوة فكان ﷺ يعطي المتزوج حظين والأعزب حظا واحدا[2] وجماع هذا قوله تعالى ﴿ أرأيت الّذي يكذّب بالدّين فذلك الّذي يدعُ اليتيم ولا يحُضُّ على طعام المسكين ﴾ وقد جاء الامام ابن حزم في «المحلى» بما يعدّ غاية المنتهى لتجلية أصالة المبادىء الاسلامية في إشاعة الرحمة بين

(2) كانت للزكاة بهذا المبدإ حدوى باهرة في محاربة الفقر — انظر سيرة عمر ابن عبد العزيز بن عبد الحكيم — «الخراج» لأبي يوسف، ص 144 — «الأموال» لأبي عبيد، ص 64 / 784 — 785.

الناس، والابانة عن الحلول الناجعة لمشكلة الفقر والحاجة في المجتمعات، ومن هنا ضاق القول في مذهب الغربيين ذاك، بالرغم من اتساع ساحات الحياة، وآفاق الفكر عندهم، ونهوضهم بكل ما يلاقيها ويكافئها في كل ناحية من نواحيها، وبهذا بقي قولنا ذا سعة في جانب من جمعوا، ووفقوا وكافأوا، بين العلم والدين، وأقاموا للخلقيات بذلك حصنا لردع الانسان حتى لا يخرج عن الحدود، ولتحصينه من غوائل النفس الأمارة بالسوء، ولاشاعة التراحم بين الانسان الذي كرمه الله وَبَرأه في أحسن تقويم، فجاء في كتابه الكريم ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلا ﴾ وهذا التكريم يشمل الانسان حياً وميتاً، ويشمل حتى بعض أعضائه التي فصلت عنه فتشملها الحرمة التي أسبلها الله على جسد الانسان كله، وعلى جثّته بعد موته، وحتى على العضو الذي انخلع عنه، ففي الحديث الشريف (كسر عظم الميت ككسر عظم الحي) [3] فيتعين دفنه كما عند القرطبي وابن حزم [4] وواضح أن هذا إن لم يكن العضو قد بقي على حالة سليمة يتاح معها استعماله في مصلحة انسان كما سيأتي بعد لحظات. وامتدت حماية الشرع فأدركت النسل بكيفية عامة فشملت الانسان قبل خروجه من بطن أمه وأوجب الشرع ديّة الجنين [5] على من تسبب في سقوطه من بطن أمه ميّتاً وغير ذلك من الأحكام الشرعية التي

(3) أورده الامام أحمد، وأبو داود، وابن ماجه ورواه السيوطي في «الجامع الصغير».

(4) «المحلى» ، جـ أ، القاهرة، وانظر القرطبي في «أحكام القرآن».

(5) وقيمة ديّة الجنين نصف عُشر ديّة الرجل، انظر ابن القيم في «زاد المعاد» ج 3. وقتل الجنين فيه القصاص عند بعض المالكية وعند الظاهرية، وجمهور الفقهاء على أنه لا قصاص فيه، ومن تمام حرمة الجنين أن الأم الحامل إذا وجب عليها القصاص فلا يطبق عليها حتى ترضع جنينها ويستغني عنها، والأمر كذلك في إقامة الحدّ بالنسبة إلى الزانية الحبلى كما أفاد به ابن عبد السلام، ويعتبر ابن القيمّ الذي أحلنا عليه أهمّ مرجع طبي في الأجنة أيضا، وفي الوراثة، ووضع الجنين في الرحم، وأسباب الاجهاض، وغير ذلك من بحوثه الطبية في وصف التنفس، والجهاز الهضمي، والأسنان، وقد دلّ على العلاقة بين الحصية وشعر اللحية، وكان أول من أشار إلى الغدد الصماء، وتناول الكثير من أحوال النفس. وأحسب أنه لم يبق بعدها لعالم النفسيات «فرويد» إلا أن يجول جولاته المعروفة في نطاق «الحس» وإلا عُدّ عالة على السابقين ولا مراء.

ترتبت على حرمة النسل الشاملة لما هو من حلال ومن حرام من غير تفريق في هذا المقام بين الجنينين.

وبهذه الرعاية الاسلامية للانسان التي وسعها جانب الأخلاق، فكانت عين الدين، والدين عين الأخلاق، والنبي عليه السلام إنما بُعث ليتم مكارم الأخلاق، وبذلك يبرز بوضوح اختلاف النظر أيضا إلى الخُلق الذي يترتب عليه الجواز أو الحظر لبعض الممارسات الطبية أو الجراحية ومنها بعض صور الانجاب بالأنبوب كما سنرى في أمثلة تالية بعد لحظات، وبإثر إلمامة خاطفة بقضية زرع الأعضاء، لنتبين في عرضهما متقابلتين معاً وجهة المقصد الاسلامي حين يحرم هنا، ويجنح للتحليل هناك.

وكل تلك المكتسبات العلمية والكشوف الطبية الحديثة ومثيلاتها ممّا يرجع إلى عطاء العلوم الطبية والرياضية والأحياء وغيرها من أي علوم أخرى ممّا سلم من أثر المادية، وكذا التي ستكتشف بعد وإلى يوم المعاد، كلّها وإن لم يرد فيها نص لا من القرءان ولا من السنة بحكم زمان طبيعتها ومكانها، فهي داخلة في نطاقها، لأن النصوص القرءانية والسنة إنما جاءت كما سمعنا بمبادىء عامة، ومقاصد، وبأحكام كلية، وينطوي فيها كل ما يستجد فيستخرج حكمه منها متلقى من الروح والمبادىء الاسلامية، ومن المفاهيم التي ترشح بها آيات القرآن ونصوص السنة، فيسري على كل مستحدث جديد ما جرى على الأشباه والنظائر من مثله وجنسه. أما ما ورد في القرآن من أحكام جزئية في بعض المقامات، فالملاحظ عليه أنه وارد بصياغة خاصة تفسح مجالا للتفسير، والمدارك بوسيلة إيحاءات اللغة وبرعاية المبادىء الدينية والروح السائدة فيها على نحو ما يصدر عنه المستنبط حين لا يرد في النازلة نص لا من القرآن ولا من السنة وصدق القائلون «إن اختلاف العلماء رحمة»، فقد تكون بعض المدارك مواتية لبعض الآفاق دون بعض كالشأن في المعمول به في كل البقاع وفق قاعدة : «العادة محكمة والشرع حكّمها» وهذا مجرد تخريج في هذا المقام.

وبهذا النظام أبقى الشارع الحكيم نطاقا خاصا، ومنطقة مفتوحة، وسعت فيها مبادىء الدين وروحه كل معطيات هذه العلوم، وكل ما جاءت به حركة الانسان والحياة من متغيرات ومستجدات ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ كما جاء في سورة مريم، وفي الحديث الشريف « ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته، فإن الله لم يكن لينسى شيئا » وفي سورة النمل ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾.

وفي حجة الوداع تلا ﷺ الآية الكريمة ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي.. الخ الآية ﴾ وجاءنا التاريخ بنماذج مبكرة للسير بالتشريع للخلق، ولكل ما تسفر عنه دنيا الناس من مستجدات في العلم ومستحدثات، ففي عهده ﷺ منع ادخار لحُوم الأضاحي بعد ثلاث، مراعيا في ذلك طرو الوافدين على المدينة في مناسبة أحد الأعياد، ثم إنه ﷺ أباحه بعد ذلك، كما أنه رخّص لرجل في القُبلة وهو صائم حيث كان شيخاً ومنع آخر منها حيث كان شابّاً.

ونعرف سابقات تغيير الفتوى على عهد الصحابة، كموقف الفاروق من المؤلفة قلوبهم، ومن قسمة الأرض المفتوحة (6)، فواقع النهج الاسلامي أنه جمع بين الثوابت والمتغيرات. فالثوابت للعقائد، ولأحكام الشرع الثابتة

(6) موقف الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه من المؤلفة قلوبهم، هو أن مجموعتهم أصبحت غير ذات قصد، وذلك لتحقق عزة الاسلام وظهوره، وهذا هو المشهور في مذهب مالك. لكن القاضي أبا بكر ابن العربي يقول ببقاء المؤلفة على الدوام، فإذا احتيج إليهم أعطوا أسهمهم، وقد مال إلى هذا طائفة من أهل السلف قبله، أما موقفه رضي الله عنه من قسمة الأراضي المفتوحة فقد استند إلى النص القرآني الوارد في سورة «الحشر» وهو قوله تعالى ﴿ وما أفاءَ اللهُ على رسوله من أهلِ القُرى..﴾ إلى قوله تعالى ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ... الخ الآية ﴾. كما استند الى فريق من الصحابة في احتماع للتشاور معهم، فقرر أن يجعل الأرض وقفا على الأمة بقصد تعميم المصلحة، وضرب عليها الخراج فكانت الأراضي المفتوحة تعطى بالايجار والكراء حسب أهمية الأرض وانتاجها. وطريقة عمر رضي الله عنه هذه هي التي اعتمدها الامام مالك رحمه الله

بالأدلة الشرعية، والمتغيرات لغير الثابت، وله مجال واسع لمراعاة الظروف الانسانية والمناخية وخصائص العصر والمجتمع.

ومن المفروغ منه أن أئمة الاسلام وضعوا قواعد خاصة لاستنباط الأحكام من المصادر الأصلية آي من القرآن والسنة، كما أنهم وضعوا قواعد فقهية عامة، ويعبر عنها بالقواعد الكلية، وهي التي استخرجوها من جملة الأحكام والمسائل الفقهية وذلك للاستئناس بها في الحاق النوازل الطارئة بالفروع الفقهية، وهي النوازل التي عرفت أحكامها، فإن لم توجد فالطارىء أيضا يرجع به إلى هذه القواعد وهي التي صاغوها في إفادات مختصرة اختصار الحِكَم والأمثال مثل قولهم «الضرر يزال ــ والضرورات تبيح المحظورات ــ ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح ــ والمشقة تجلب التيسير ــ إلى آخر القواعد التي يغنينا عنها ما يتصل بموضوع الأعمال الطبية والجراحية الحديثة التي يتعين دخولها حينئذ تحت قاعدة الضرورة [7] والحاجة، ومردُّ تَعَيّن دخولها دخولا تحت قاعدة الضرورة أن هذه القاعدة قد انتصبت انتصابا من بين القواعد الفقهية لتتعيّن لممارسة الاجتهاد في طلب الحِكَم تجاه مثل هذه الوسائل المستحدثة التي تولدت عن الطب، والبيولوجيا، وهي كما لا يخفى، وسائل تدفع إليها الضرورة للعلاج والانقاذ، حيث لا تنفع الوسائل المتعارفة لا في العلاج ولا في تقريب الشفاء، فهي ممَّا يندرج في فئة النوازل التي تنطبق عليها الضرورة والحاجة، وفيهما وجد أئمة الفقه من السلف منفذا شرعيا لتخريج أحكام القضايا التي نزلت بمجتمعهم على مرِّ السنين، وتعيّنت لدى الأئمة عنصراً حيوياً لتفاعل التشريع مع

(7) الضرورة هي أن تحل بالمريض مثلا حالة خطر أو مشقة، فيحشى حدوث الضرر أو الأذى بالنفس، أو بالعضو، أو بالعقل، أو بالعرض، أو بالمال، وهي التي أولاها الشرع حصانة خاصة، ورتب لها أحكاما خاصة، ــ انظر أيضا تعاريف أخرى ــ للضرورة والحاجة عند الشيخ «أبي زهرة» وعند الأستاذ «الزرقاء» وللسيوطي تعريف مشهور، وقد صرف المالكية القول في الضرورة نظرا لأحدهم بالمصالح المرسلة. والفرق بين الأحكام الثابتة بالضرورة والحاجة، وبين الأحكام الثابتة بالمصالح المرسلة هو أن هذه غير مُرَتَّلة على أحكام سابقة، في حين أن الأحكام الثابتة بالضرورة والحاجة مُنَزَّلة على أحكام سابقة.

الأحوال الاجتماعية، ومع الأشخاص وذلك لشمولها لكل المباحث والموضوعات الفقهية من غير وقوفها عند زمان ومكان، وبذلك فهي تتعين في عصرنا للانطلاق في الحكم بالجواز أو بالحظر على كل ما يتعلق بالانسان بالنسبة لممارسة هذه العلوم التجريبية المستحدثة وغيرها.

وفي طليعة الأئمة الذين وقفوا وقفة خاصة بالتفصيل والتقعيد والاستشهاد لوسيلة الأخذ بالضرورة، شيخ الاسلام ابن تيمية حيث قال في كتابه «المقاصد النورانية» وبسطه في غير ما موضوع من آثاره : ومن استقرى الشريعة في مواردها ومصادرها، وجدها مبنية على قوله تعالى ﴿ **فمن اضْطُرَّ غير باغٍ ولا عادٍ فلا إثم عليه** ﴾. وعلّق عليها وعلى آية ﴿ **فمن اضطُرَّ في مَخْمَصة غيْر مُتجانف لاثْم** ﴾ فقال « فكل ما احتاج إليه الناس في معاشهم، ولم يكن سببه معصية، وهي ترك الواجب، أو فعل المحرم، لم يحرم عليهم، لأنهم في معنى المضطر » وعلى هذا قرر القاعدة الفقهية : « إن كل ما لا يتم المعاش إلا به، فتحريمه حَرَج، وهو مُنْتف شرعاً [8] »

ومن أهم النصوص في باب الضرورة قول العز ابن عبد السلام [9] «ان الله شرع لعباده السعي في تحصيل مصالح عاجلة وآجلة : تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، ثم استثنى منها ما في اجتنابه مشقة شديدة، أو مصلحة تربي على تلك المفاسد، وكل ذلك رحمة بعباده، ونظر لهم، ورفقٌ بهم، ويعبر عن ذلك كله بما خالف القياس وذلك جارٍ في العبادات والمعاوضات والتصرفات».

ووضع العزّ ابن عبد السلام لهذا الذي قرره قاعدة، فقال : «مهما ظهرت المصلحة الخالية من المفاسد فيسعى في تحصيلها».

---

(8) ويماثل هذا تخفيف الأحكام في ما لم يرد فيه تحديد من الشرع، قد وضع له القرافي في «الفروق» مقياس المشقة الداعية للتخفيف فقال . إن ما لم يرد فيه الشرع بتحديد يتعين تقريبه بقواعد الشرع لأن التقريب خير من التعطيل، وتطلق كلمة «الرخصة» عند علماء الأصول، على الحكم المخفف للمشقة والاضطرار، وعلى الباعث عن الضرورة والحاجة كما عند العزالي في «المستصفى» والآمدي في «احكام الأحكام».

(9) قواعد الأحكام ح 1 / 55 / 56 / 84 / 90 / 97 — ح 2 / 161

وله في «قواعد الأحكام» إفادات حول التصرف في مصادر التشريعات مع تفصيلات وتنبيهات تُغني وتُثري موضوع التشريع في كل ما هو حديث وجديد. كما يمسُّ العز ابن عبد السلام مسّاً خفيفاً في الجزء الأول من «قواعد الأحكام»، قضية قطع العضو، وذلك ممَّا يُستأنس به في معترك الخلاف حول جواز القطع أو حظره.

ومع هذه التقريرات والتأصيلات، ومع استمرار تطبيقها على مدى الأزمان، ومع توفر تعريفاتها وتقسيماتها والشواهد التي جلبها أيضا غير أولئك الفقهاء (10) يتبين أن الضرورة أصبحت بمنزلة أصل من علم أصول الفقه كالاستحسان، فلها صلاحية الاستنباط، وليست كالقاعدة الفقهية لمجرد الاستئناس، وبتعْبير ابن القيّم في «اعلام الموقعين» : إن العلاقة بين حكم طارىء بالضرورة والحاجة، وبين نصوص الأحكام الأصلية هي علاقة بين نص شرعي ونص آخر مساوٍ له في الإثبات والاحتجاج.

ويسلمنا هذا إلى أن قضية الانجاب عن طريق الأنبوب، أو عملية زرع الأعضاء، أو الانعاش الصناعي، لن تمتنع عن شمولية النظر الاسلامي بالاباحة أو الحظر، في نطاق العمل بقضية الضرورة، فشأنها شأن جميع مثيلاتها من كل ما جاء به العلم بكل ممارساته التطبيبية والجراحية التي تقدم إمكانات للانقاذ حين يعزّ ويستعصى الشفاء بما جرّب من الوسائل والأسباب، وأمر الأخذ بها وترجيحها على غيرها من الوسائل معقود بمبدإ

(10) في طليعة هؤلاء الفقهاء أيضا جلال الدين السيوطي في «الأشباه والنظائر» والشاطبي في «الموافقات» والاعتصام وابن حزم في «المحلى» وابن القيم في «الطب النبوي» و«أعلام الموقعين» «وزاد المعاد»، وعند القرافي في «الفروق»، كما تحتوي حواشي مختصر الشيخ خليل أيضا على بعض هذه النوازل، ونفس الوقع بهذا النوع من الفقهيات نجده أيضا عند القرطبي في «التفسير» وهي نزعة في فقه الأندلسيين الذين أبدعوا من الفقه أكسير الحياة في ذلك الفردوس، ولا تخلو آثار فقهية من هذا الاتجاه، إلا أن هؤلاء المذكورين أظهر من سواهم في ما يتصل بأحكام التداوي والطبيات، وللشيخ الامام محمد عبده في «تفسير المنار» ج 1 عند قوله تعالى ﴿ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ ﴾ إحالة على قواعد في سورة البقرة، تجعل من سدّ ذرائع الفساد وتقرير المصالح، وإقامة الحق والعدل في تنازع الناس، مناطا للتشريع، وأصلا من أصول الأحكام الاجتهادية.

أساسي وهو تحصين حرمة الانسان، وما فيه حقّ الله بلغة الفقهاء، وذلك بالوقوف عند أهداف الشرع التي وضعت لدرء مفاسد المعاطب والأسقام، كما يعبر العز ابن عبد السلام، وبعبارة الغزالي في المستصفي : «المحافظة على مقصود الشّرْع من الخلق وهو أن يحفظ عليهم دينهم، ونفسهم، وعقلهم ونسلهم، ومالهم».

ولا نحتاج أن نشير إلى أن الضرورة ولو كانت مصدراً لتخفيف الأحكام الشرعية بإباحة المحظور أو ترك الواجب، فإن هناك ما لا يخضع للضرورة، وهو ما يتعلق بالدماء، والأموال، والأعراض.

ومن مظاهر توسع أئمة الفقه في الأخذ بالضرورة، أنهم انتهوا بها إلى التدرج بين المصالح، فلم يقفوا مثلاً عند مفاد القاعدة الفقهية «دَرْءُ المفاسد مُقدّم على جلْب المصالح»، بل إن المصلحة إذا كانت أهمّ وأكْبر من المفسدة قُدّمت عليها، كما أنهم يأخذون بتحصيل أعظم المصلحتين، ودرء أعظم المفسدتين، وعند اجتماع مصالح متعددة في قضية، ولم يكن في الامكان الأخذ بها جميعا، ساروا على الأصلح فالأصلح، والأفضل فالأفضل. «وقاعدة الضرر يزال» أصبحت عند الضرورة، الضرر لا يزال بأكبر منه[11] فيتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العامّ.

ويقول العز ابن عبد السلام إنه إذا كانت أسباب المصالح مفاسد، فإنه يجوز القيام بها لكونها مؤدية إلى مصالح معتبرة، كقطع الأيدي المتآكلة وذلك تلافيا لسريان التآكل وحلول الخطر فيها، وفي مثلها بالأرواح.

ونجد أمثلة من قبيل هذه التدرجات بهذه القواعد، في معترك مواجهة

---

(11) انظر تفاصيل لما ذكر وأمثلة لها في «قواعد الأحكام» للعز ابن عبد السلام، ح ج 1 / 55 / 56 / 69 / 83 / 84 / 88 / 89 / 90 / 97.
وتوسع الدكتور حمد شرف الدين في كتابه (الأحكام الشرعية) لضرب الأمثلة لهذه القواعد جرياً مع مهاجه الأمثل في التتبع والاحاطة.

اختلاف مَدارك الفقهاء القدامى في قضية الانتفاع بأجزاء الآدمي وفي ما راج بينهم حول مآل الجزء الذي خلع عن الانسان، وما يجوز بشأنه، وما لا يجوز في حال الانسان وهو حيّ ثم في حالة خلعه من الميّت، وقضايا الأمس هذه ـــ وهي تحمل بموضوعها في مجرى هذا الخلاف اسم الانتفاع بالجزء ـــ تتعين صلاحيتها لتنطبق اليوم انطباقا على قضايا زرع الأعضاء، والمخالِف بالأمس في قضية جواز قطع عضو الآدمي لمعالجة نفسه فضلا عن معالجة غيره، وذلك تمسكا من هذا المخالف بقداسة الانسان قَد رَدّهُ الفقهاء، بمثل ما سمعناه قبل لحظات عن العز ابن عبد السلام حول إجازة الفقهاء لقطع اليد المتآكلة، ولو أن القطع إفسادٌ لليد المتآكلة. إن ما جاء في الحديث الشريف (كسر عظم الميّت، ككسر عظم الحيّ) وإنه يتعين دفنه كما عند ابن حزم، والقرطبي، فالمراد تحصينه بالدفن من الامتهان بكسره، وذلك إذا لم تظهر المصلحة لمعالجة العليل، فضلاً عن إنقاذ حياته.

ولا نحتاج أن نقول إنَّ الْكلْيَةَ أوْ غَيْرَهَا من أطراف الحيّ أو الميّت، تنزل منزلة هذا العظم المقدس، على أن يشترط بذلك في صورة الحي المنقول منه العضو ما يُشترط شرعاً في كل تعامل بين اثنين مِن الرضى، وتأمين قابلية جسد المحتاج لها، وسلامة من سيقطع منه، أما في صورة الميّت الذي سيؤخذ منه العضو للعلاج أو الانقاذ، فلا يشترط فيه بطبيعة الحال غير موافقة وَليّه إن كان.

ولا شك أن هذه الرؤية بالنسبة إلى زرع الأعضاء اليوم، تحقق بوضوح مقصد الشارع، ومقصدَ حتى من يخالف تمسكاً بقداسة الانسان، لأن المسألتين تندرجان في القاعدة التي أصبحت ـــ جلب المصالح مقدم على درء المفاسد ـــ في حين أنه قد يصار إلى أصل القاعدة، كما وضعت، وهي درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، وهذا إلى أن تطبيق ما للفقهاء بالأمس على عملية زرع الأعضاء اليوم، يحقق بوجه عام مبدَأً إسلاميا، وهو وجوب التداوي،وأهداف العلاج في حفظ الصحة، وقد بسط

القول في هذا المبدإ الامام «ابن القيّم» في «زاد المعاد» بما لا مزيد عليه [12].

وإذا كنا ننتهي بهذا إلى جواز عملية زرع الأعضاء، التي لا يشترط فيها غير سلامة المنقول عنه، والمنقول إليه، وقابلية تلقي جسم المريض للعضو المنقول، وهذه متروكة لمستوى المعرفة الطبية، وسلوك الطبيب، فإن قضية الانجاب قد احتفّ بها ـــ وهي تتفرع إلى صور ـــ. ممّا جعل النظرة الشرعية إليها تختلف عن قضية زرع الأعضاء نظرا لاختلاف الرؤية لهذه الصور نظراً لاجتماع حرمتين، ولا مناص من الجمع بين هاتين القداستين، ففي قضية الانجاب، حرمة الانسان الذي كرّمه الله، إلى جانب قداسة ثانية وهي حرمة النسب،والشريعة ترى فيه حاملاً لخصائص الانسان، ومنه يرث السِّمات والملامح، والخصائص والمميّزات التي قد تشمل الأذواق، والشارع الحكيم أناط به لهذا عدة أحكام، فللوالد حق الرعاية والتربية والنفقة، على ولده، وعلى الوالد أن يسوي بين أولاده في العطاء، وأن لا يُؤثر بعضهم على بعض في منحة من غير حاجة، وذلك تفاديا من إثارة غيرة الآخرين، وفي الحديث المتفق عليه « اعدلوا بين أبنائكم » وكررها ﷺ ثلاثا، كما يترتب على هذا النسب الخالص الميراث، وبه أنيطت حقوق وأرزاق، هذا إلى قضية محارم النسل التي ترجع إلى الأصالة بالذات.

---

(12) وقد تعرضنا في موضوع الأخذ بالضرورة والحاجة الذي انطلقنا منه قضية زرع الأعضاء بصورة الرضاع الثابتة بنص القرآن والسنة، فهي على صورة واضحة من قضايا زرع الأعضاء، لأنها انتفاع آدمي وهو الرضيع، بجزء منقول من آخر وهو المرضع، فيقال إن قضية زرع الأعضاء جائزة بالقياس على الرضاع، ولكن الواقع أن الشروط التي فرضتها مقاصد الشرع للجواز، وهي سلامة الطرفين، والتأكد من استعداد جسم المنقول إليه لقبول العضو الذي سينقل إليه، لا يشترط إلا في عقد إيجار المرضع الذي له شروط أخرى، وبهذا يظهر أن هناك فروقا في الأوضاع وأن هناك غير ما فارق، لأن السلامة مضمونة في قضية الرضاع ولاقياس مع وجود الفارق محال، وبهذا تبقى وسيلة الضرورة متعينة للاعتداد بها في إباحة عملية زرع الأعضاء، وأن صورة الطفل في حالة الرضاع، وهي تؤزر القداسة التي كرم الله بها الانسان لم يشأ أن تدفع بنا إلى قضية الانجاب فهي تتلمح أعماق المحرومين ليتراءوا قداسة الانسان في الوليد الذي قفل عليه العقم طريق الاندفاع نحو حضن والديه، ولكن حرمة الانسان وقدسيته قد حجبتها صعبة الله وشاءت في ميزان الاعتداد بالقيم والأصالات، تجاه حرمة النسب وقدسيته التي فرضها الله.

كما أن الشارع أوجب على الولد من صلب أبيه حقوق البرّ والطاعة والإكرام، مثلما يتأكد ذلك في حق الأم ﴿ وَوَصَّيْنَا الانْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا ﴾ (13) وكرّرت بنفس صيغة تقديم كلمة الوالدين في آية أخرى ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا... الآية ﴾ (14) وأكد ﷺ الوصية بالوالدين في كبرهما حين يَهِنُ العظم وتشتدّ الحاجة الى العون، وعدَّ رسول الله ﷺ تسبّب الولد في لعن أبويه من كبائر الذنوب، لا من مجرد المحرمات، وما أوجب الله هذا إلا على ولد النسب، ومن باب هذا إبطال التبني في الاسلام، بعد أن كان جائزا في الجاهلية، وليس المقصود أن يقرّب الانسان إليه طفلا ويرعاه كما يرعا أولاده بالتربية والنفقة، والعطف، فهذا يعدّ ممّا يرغّب فيه الاسلام، وإنما المقصود بتحريم التبنّي، الحرام، هو أن يُنْزل الانسان هذا الطفل منزلة أولاده من صلبه في الحقوق الشرعية من الارث، وحجب ذوي القربى الأصلاء المستحقين، وغير ذلك، وصريح القرآن لا يجعل لغير صلة الدَّم قيمة وسببا في الميراث، ﴿ وَأُولُو الارْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ .

وبهذه الأحكام الشرعية قامت للنسل حرمة، التفاتاً إلى بناء الأسرة بناء محكماً، فلا تتطرق إلى أفرادها أحقاد من أي جهة من شأنها أن تثير الضغائن، وحتى الحساسيات، فالتبني غير الشرعي غير معتدٍّ به، ولنفس الأسباب المذكورة لصالح الأسرة، لا يجوز ولا يعتد بنسل من ماء غير ماء الزوج الخالص، فكل إنجاب من غير مائه الذي تتكون منه ومن ماء الزوجة بويضة الأنبوب فهو حرام، ومدار الاباحة على ماء الزوج وحده، وعلى خلوصه من أي شائبة ماء «ذكر» آخر بقصد إخصابه مثلا بما يتطلبه الانجاب، ومداره أيضا على تسريبه للأنبوب في صورة سائل، لا في صورة قرص مجمد من ماء الزوج نفسه، وذلك رعاية لمفاد نص الآية القرآنية :

(13) سورة الأحقاف.
(14) سورة الاسراء.

﴿ فلْيَنْظُر الانسانُ مِمّ خُلِق خُلِق مِنْ ماءٍ دافِقٍ يخْرُج مِن بيْنِ الصُّلْب والتَّرائِب ﴾ والماء الدافق هو السائل، وقد يكون لارادة الله سبحانه في السيولة خاصية قد تخفى اليوم على العلم، كما خفي عليه الكثير، ثم تبين للرؤية القرآنية صدقها وجدواها في الكثير بعد الأمد الطويل، وهذا مع العلم بأن ماء الزوج إذا أريد استعماله قرصاً فمن السهل تحليله للسيولة، لعملية الخلط لتكوين البويضة، ولكن عملية التجميد ثم التحليل قد تذهب معها خاصية السيولة الأولى، التي أناط بها البارىء الخلق بالماء الدافق، وبهذا لا تدخل في الاباحة أي صورة أخرى من الصور العقلية لعملية الانجاب بالأنبوب، فجميعها مردود وتمس الأخلاق، وتثير الحساسيات في الحال أو في المآل، سواء بالنسبة للزوج أو لطفل الأنبوب ولأخوته، وعند التوارث يُمْنَى بمعارضة منهم ومن بقية ورثة الوالد أمام القضاء، لأنه ليس من نسل الوالد، ولا من دافق مائه.

ومن اليسير أن نتصور زوجين يتحرقان للولد في حالة عقم، لعارض علّة كما في صورة المزلقة وهي كما عند الشيخ الرئيس ابن سينا، المرأة التي ينزلق ماء الرجل عن مسيل مائه إلى منطقة وقوع النطفة، وأمام واقع العقم بمثل هذا لا يتردد الزوجان في طلب ماء الغير بإجراء عملية الأنبوب، ولكن ما ان يدرج الوليد أمام بصرهما، وتخفّ وطأة الحرقة على الانجاب التي قد تصل إلى حدّ الهَوس، حتى يحلّ شعور آخر في نفس الوالد، وشيئا فشيئا ينقلب إلى هاجس يوحي له بأن هذا الطفل ليس ولدَه، وتأخذُ الصورة أبعادها، حتى يصل إلى علم الطفل، أنه طفل الأنبوب وليس مِن ماء أبيه، وإنما هو من ماء إنسان آخر معروف، أو غير معروف، وتَثْرى الهواجس على الطفل وعلى محلِ والده، فيذهب بهما التصور إلى أن الوالد الحقيقي قد يكون حياً مقْدوراً عليه في الرزق فهو يتكفف في الطرقات، ويبيت في العَراء، وربما كان يعاني مرضاً عُضالا، أو أن غيابات السجن تحتضنه، والأعمال

الشاقّة تنهكه، وتستمرُّ هذه التصورات السوداء لتنتهي في الأخير إلى خيال.[15] وبهذا التصور يبدو كأن العالِمين الكبيرين تيستار وبيرنار (Bernard et Testart) يشاركان بارتياح في الاعتداد بهذه الاحتراسات والحدود التي وضعها الاسلام في مثل هذه المستحدثات.

ننتهي إلى تأكيد القول بأن نصوص الشريعة وهي التي لا ينفك عنها العلم لها فاعلية وقابلية، وأن أئمة الاسلام وضعوا جهاز أصول الفقه ليتراءوا في نصوصها بوسائل علم الأحكام الشرعية لما يأتي به العلم، ولا يقف الأمر عند حدّ إباحة التطبّب بهذه المستحدثات، بل إن كل ما أباحه الشرع في التطبيب، جاز للطبيب أن يباشره، ولا مسؤولية عليه لا جنائيا ولا مدنيا، في نطاق المباح، لا سيما والتطبيب عندنا واجب، وليس مجرد حق، لأنه من باب التكافل في الاجتماع :

وفي متعلقات الطبيب تتفق [16] شريعتنا السماوية مع القوانين الوضعية التي تمنع المسؤولية، فتستلزم أن يكون الفاعل طبيبا، وأن يأتي فعله بقصد العلاج وحسن نيّة، وأن يعمل طبقا للأصول الفقهية، وأن يأذن له المريض في الفعل.

---

(15) وقد تناول اس القيم الكثير من أحوال النفس كهذه التي صورنا، ويظهر من واقع بحوث هذا الامام النفسية والطبية المنتشرة في كتبه المعروفة أنه سبق المحدثين أمثال «فرويد» في نظريات تحويل العواطف ولكن مما يتفق مع الأخلاق والايمان لا مما جاء عند «فرويد» في نطاق الجنسيات، ومن الأسف أن كتبه الطبية غير معروفة، ولم يشر إليها من ترجموه، وعدّدوا ما عُرف من كتبه الشرعية وابتدءا من ابن رجب الحنبلي والسيوطي في «بغية الوعاة» وابن ناصر الدين في «الرد الوافر» وابن العماد في «شجرة الذهب» الى الامام أحمد عبيد الذي صحح كتابه «روضة المحبين»، ويسم عن اتجاهه الطبي غير المعروف والذي يعد من المبرزين المذكورين فيه، ما ورد من بعض أسمائه المعروفة في الشرعيات بعبارات طبية ككتاب «طب القلوب» و«الطب النبوي» «والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي» ويعرف أيضا «بشفاء العليل»

(16) يبتدىء هذا التوافق بقسم أبقراط الذي أضاف إليه الجانب الاسلامي بعضَ ما يتناسب ومهيع الشريعة، كما أن التوافق شمل بعض القواعد والسلوك الطبي للأطباء، إلا أن التراث الاسلامي قد حفل بالكثير في هذا الموضوع، وشملته كتب الحسبة بوجه خاص، وتنوّع الموضوع ليشمل حقوق الطبيب، والتقليد الذي أصبح مرعياً لتكريم الأطباء في الحضارة الاسلامية من غير تفرقة بين الطبيب المسلم، وغيره، واستوزار الخلفاء والأمراء الكثير منهم مشرقا ومغربا، ومن أمثلة ذلك أن الطبيب النصراني داود بن ديلم كان=

أما في غير هذا فيظهر أن القوانين الوضعية قد أصبحت أمام هذه المستحدثات الطبية في حاجة إلى تكميل وتذييل بالنسبة للقوانين المدنية والجنائية المتعلقة بالناحية الطبية، لأنهم بذلك سيشرعون لما حدث ممّا لم يشمله القانون الوضعي، أما فقهاؤنا فعملهم منحصر في استنباط ما هو مُشرّع له أصالة في مبادىء قانون سماوي ﴿ ولكل وِجْهَة هو مُوليها فاستَبِقُوا الخَيْرَات ﴾ وأردد أولا وأخيرا قوله تعالى ﴿ قُلْ كُلٌ يَعمَل على شاكِلَته فرَبُّكُم أعْلَم بِمَنْ هوَ أهْدَى سَبِيلا ﴾.

= يوقع عن الخليفة المعتضد العباسي، وهناك إلى جانب حقوق الطبيب آثار مشهرة في النصائح والوصايا، وأشهرها نصائح الفيلسوف الكندي، وكذا الرازي في كتابه «المرشد» المعروف بالفصول وكتاب «كامل الصناعة» لعلي ابن العباسي في جزئين، وفي الجزء الثاني والثالث من كتاب ابن أبي أصيبعة نصائح ووصايا متعددة، ولعبد اللطيف البغدادي مقالتان في الحواس، تضمان الكثير من الوصايا، وفي طبقات الحكماء لابن جلجل الكثير منها وكذلك في «نهاية الأفكار ونزهة الأنصار» لعبد الله بن قاسم الحريري الاشبيلي، ونصوص مهمة في تذكرة الشيخ الانطاكي، والمصادر لا يدركها العد نهذه المطبوعات المذكورة، ومن المحدثين المؤلفين في هذا الباب الدكتور محمود الحاج قاسم محمد، وفي الجزء الثاني من المجلد 34 من «مجلة المجمع العلمي العراقي» بحث مسهب في هذا الموضوع بقلمه.

القضايا الأخلاقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الانجاب

محمد علي البار

مقدمة :

أهمية التناسل :

لقد شجع الاسلام على التناسل وتكثيره عن طريق الزواج. قال تعالى ﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ [1] وقال تعالى ﴿ وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ﴾ [2]. وقال تعالى ﴿ فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ﴾ [3]. وقال تعالى ﴿ فانكحوهن بإذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف محصنات غير مسافحات ولا متخذات أخدان ﴾ [4].

وقال صلى الله عليه وسلم : «النكاح سنتي ومن رغب عن سنتي

---

(1) سورة النساء، الآية 1
(2) سورة النور، الآية 32
(3) سورة النساء، الآية 3
(4) سورة النساء، الآية 25

فليس مني» [5] «ومن قدر على أن ينكح فلم ينكح فليس منا» [6] و«تناكحوا تناسلوا فإني مباه بكم الأمم» [7] و«تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم الأمم» [8].

مما تقدم يتضح حرص الاسلام على النكاح والتناسل وتهيئة البيئة الصالحة له. وقد أباح الاسلام للرجل أن يتزوج بأربع نسوة في آن واحد. ويسر أمر الطلاق رغم كونه أبغض الحلال إلى الله وبنى أمر العلاقة الزوجية على المحبة والمودة وجعل الرجل لباسا للمرأة وجعل المرأة لباسا للرجل قال تعالى ﴿ ومن آياته أَنْ خَلَقَ لَكُم مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجا لتسْكُنوا إِلَيْهَا وجعل بَيْنَكُم مَوَدَّة وَرَحْمَة ﴾ [9] وقال عز من قائل ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وأَنتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ [10].

طلب العلاج من العقم : لقد حث الاسلام على التداوي من جميع الأمراض البدنية والنفسية. قال صلى الله عليه وسلم : «عباد الله تداووا فإن الله لم يضع داء إلا وضع له شفاء غير داء واحد وهو الهرم»[11]. وقال : «ما أنزل الله من داء إلا أنزل له شفاء» [12].

والأحاديث في طلب التداوي والحث عليه كثيرة وليس هاهنا بابها. وقد طلب زكريا عليه السلام من ربه أن يهبه ذرية طيبة بعد أن بلغ من الكبر عتيا قال تعالى ﴿ كهيعص ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَه زَكَرِيا إِذْ نَادَى رَبَّه نِدَاء خَفِيا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ العَظْم مِنِّي واشْتَعَل الرَأْسُ شَيبا ولَمْ أَكُن بِدُعَائِك رَبِّي شَقِيا وإِنِّي خِفْت المَوَالِي من

(5) اخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما في «كتاب النكاح» وأبو يعلى في مسنده.
(6) أخرجه ابو داود والدارمي والديلمي.
(7) أخرجه البيهقي وابن مردوية.
(8) أخرجه ابو داود والنسائي.
(9) سورة النحل، الآية 72
(10) سورة البقرة، الآية 186
(11) اخرجه البخاري ومسلم والترمذي وابو داود، من «كتاب الطب النبوي» للامام الذهبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1961.
(12) أخرجه البخاري في «كتاب الطب» (من كتاب الطب النبوي للامام الذهبي).

وَزائي وكانت امرأتي عاقرا فهَبْ لي منْ لدُنْك وليا يرثُني ويرِثُ منْ آل يعقوب واجْعَلْ ربِّ رَضيا ﴾ (13).

ولا خلاف عند المسلمين أنه يندب العلاج من العقم. وإذا كانت التقنيات الحديثة في الطب تساعد على تحقيق التناسل فإنها لا شك طرق محمودة في الاسلام بشروط أهمها :(14 – 15 – 16)

1 ــ أن لا تؤدى إلى احتلاط الانساب.

2 ــ أن تقع أثناء قيام الزوجية. بحيث انها لا تقع بعد الموت أو انتهاء عدة الطلاق.

وليس من شك أن التقنيات الحديثة وما يسمى بالتلقيح الاصطناعي تعتبر أحد أنواع العلاج الذي بدأ يشق طريقه في عالم الطب ويتخذ له مكانة مهمة لا يمكن إهمالها. ومع هدا فإن هذه التقنيات البارعة في وسائل الانجاب قد أدت إلى كثير من المشاكل الأحلاقية التي نتحت عنها والتي سنتناولها في هذا البحث. وسركز فيها على المشاكل الناتجة بوجه حاص عن التلقيح الاصطناعي بنوعيه الداخلي والخارجي.

ولكن قبل أن نبدأ بهذه المشاكل العويصة نحب أن نلقي الضوء على النقاط التالية :

الفرق بين العقم Sterility وعدم الاحصاب (قلة الاحصاب) Infertility :

لا يفرق كثير من الباحثين فضلا عن عامة الناس بين العقم وعدم

---

(13) سورة مريم، الآية1 إلى6

(14) قرارات المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي في دورته الخامسة (1402) ودورته السابعة (1404) ودورته الثامنة (1405)، مكة المكرمة.

(15) أبحاث مقدمة لمجمع الفقه الاسلامي ــ منظمة المؤتمر الاسلامي، الدورة الثانية، ربيع الثاني 1406، جدة

(16) ندوة الانجاب في ضوء الاسلام المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية، شعبان 1403 / 24 مايو 1983، الكويت.

الاخصاب .. ولا بد من التفريق بينهما إذ أن العقم ليس له علاج ناجح حتى الآن ومثاله الأمراض الخلقية والوراثية الشديدة التي تصيب الجهاز التناسلي وعلى وجه الخصوص الغدة التناسلية. فغياب الخصية agenesis أو ضمورها الشديد في حالة متلازمة كلينفلتر Klinefelter Syndrome أو عدم وجود المبيض أو شذوذ تكونه Ovarian Agenesis or Dysgnesis أو متلازمة ترنر Turner Syndrome. وغيرها من الحالات المماثلة التي بها خلل في الصبغيات Chromosomal Aberration أو خلل شديد في تكوين الجهاز التناسلي لأي سبب من الأسباب تؤدى جميعا إلى العقم .

وقد يمكن علاج بعض الأنواع من هذه الحالات بزرع الخصية أو زرع المبيض ولكن هذا العلاج بحد ذاته متى تمّ نجاحه يؤدي إلى مشاكل أخلاقية ودينية عويصة يهتم بها الاسلام أشد الاهتمام لأنها تؤدي إلى إختلاط الانساب، حيث إن الصفات الوراثية للجنين ستكون من الشخص الذي تبرع بالغدة التناسلية (سواء كانت خصية أو مبيضا).

أما عدم الاخصاب فهو تعبير يشمل كل الحالات التي يمكن أن تعالج.[17].

وقد أحببت أن أنوه بهذه النقطة لوقوع الالتباس فيها. ولقوله تعالى : ﴿ لله ما في السّمٰوات وما في الأرض يخلُقُ ما يشاء يهبُ لمن يشاءُ إناثًا ويهبُ لمن يشاءُ الذّكورَ أوْ يُزوّجُهم ذُكْراناً وإناثا ويجْعَل مَنْ يشاءُ عقيمًا إنّه عليمٌ قدير ﴾[18]، حيث ذهب بعض المفسرين[19 – 20] إلى أن ذلك عقم لا علاج له.

---

(17) R. Benson : Handbook of Obstetenics and Gynecology, 6th Edition, 1977, Lange Medical Publication, Canada. pp 671 - 688.

(18) سورة الشورى، الآيتان 49 — 50

(19) ابن كثير (ابو الفداء اسماعيل)، تفسير القرآن العظيم، ج 4، ص 121، عيسى البابلي الحلبي، القاهرة

(20) تفسير البغوي، سورة الشورى، الآية 18

فالعقيم حسب هذا التفسير هو الذي لا يولد له ولد.

ويعرف عدم الاخصاب في الطب [17] بأنه عدم الانجاب لمدة سنة كاملة رغم وجود علاقة زوجية سليمة وبدون استخدام أي مانع من موانع الحمل.

وقد كان التعريف السابق يجعل المدة عامين كاملين.

عدد المصابين بعدم الاخصاب :

تقدر منظمة الصحة العالمية أن عدد الأزواج المصابين بعدم الاخصاب يتراوح ما بين خمسة إلى عشرة بالمئة من الأزواج في العالم [21 – 22].

وفي أوربا والولايات المتحدة تتفق المصادر الطبية على أن عدم الاخصاب أصبح يشكل مشكلة عويصة. وذلك بسبب الزيادة المطردة في حالات عدم الاخصاب. وقد سجلت الولايات المتحدة زيادة في العقم تبلغ 300 بالمائة خلال العشرين عاما الماضية [23].. وأن عدم الاخصاب في سن 20 إلى 24،وهي أحسن سن للخصوبة،قد ازدادت في الولايات المتحدة بنسبة 177 بالمائة.

وفي عام 1976 كان واحد من كل 10 أزواج يعانون عدم الخصوبة في الولايات المتحدة [21 – 22] وفي عام 1984 كان واحد من كل ستة أزواج يعانون عدم الخصوبة [23].

---

(21) Cates W, Mckennap : Sexually Transmitted Discases and Infertility, in Fertility and Sterility, (XI world congress on Fertility and sterility), ed. R. Harrison, J. Thompson pp 465 - 8

(22) Ciba Clinical Symposia 28 (5) 1976 : The Infertile couple, Evaluation and Treatment.

(23) Time, Sept 10, 1984 : The New Origins of Life.

ومنذ نهاية السبعينات كان يتردد على عيادات العقم في الولايات المتحدة أكثر من مليون زوج للعلاج من عدم الخصوبة.

وهذه الأرقام هي لمن يعانون عدم الخصوبة الأولية (أي لم يسبق لهم الحمل أو الانجاب) أما إذا أضفنا إلى ذلك عدد النساء اللائي حملن ولم ينجبن بسبب الاجهاض المتكرر أو الحمل خارج الرحم أو النساء اللائي أنجبن طفلا واحدا فقط، ثم لم يستطعن الانجاب فإن العدد يتضاعف عدة مرات سواء كان ذلك في الولايات المتحدة أو أوربا أو في أفريقيا وآسيا. وكذلك يتضاعف العدد إذا ضممنا الرجال الذين أصبحوا يعانون عدم الخصوبة نتيجة التهابات الجهاز التناسلي بعد فترة كانوا فيها مخصبين.

أسباب عدم الخصوبة

لا بد من لمحة سريعة جدا عن أسباب عدم الخصوبة. وإذا أدركنا هذه الأسباب وكيف أن كثيرا منها يمكن منع وقوعه أصلا فإننا سندرك حتما أن التقنيات الحديثة البارعة لن تحل مشكلة عدم الخصوبة بل انها ستضع مشكلات أخلاقية ودينية جديدة.

يصاب كل من الرجل والمرأة بعدم الخصوبة : وقد يكون الزوج هو المسؤول عن عدم الخصوبة (25 إلى 40 بالمائة من الحالات) أو تكون الزوجة هي المسؤولة عن عدم الخصوبة (50 ــ 60 من الحالات) أو يكون عدم توافق ووجود أجسام مضادة بينهما أو تكون هناك أسباب مجهولة بالنسبة للطب حتى اليوم. وقد تناقصت نسبة الأسباب المجهولة مع التقدم الطبي الواسع في مجال التشخيص وخاصة في الثمانينات من القرن العشرين بحيث لم تعد الأسباب المجهولة تشكل سوى نسبة ضئيلة من جملة الأسباب.

ونظرا لضيق المجال فإننا سنذكر أهم الأسباب المؤدية إلى عدم الخصوبة :

1 ــ الأمراض الجنسية :

تشكل الأمراض الجنسية الناتجة من الزنا واللواط وغيرها من الممارسات الشاذة أهم سبب لانعدام الخصوبة في الرجال والنساء على السواء.

وفي الولايات المتحدة وجد أن الالتهابات الناتجة عن الكلاميديا chlamydia تسبب 50 بالمائة من حالات انسداد قناتي الرحم (انابيب فالوب)[21 – 23] : وبما أن انسداد قناتي الرحم تشكل 60 بالمائة من جميع حالات عدم الخصوبة لدى النساء فإن ذلك يعني نسبة كبيرة جدا من حالات عدم الخصوبة.

ويقدر عدد المصابين بالكلاميديا في الولايات المتحدة بستة ملايين شخص سنويا [24]. ويعتبر التهاب مجرى البول الجنسي من غير السيلان أكثر الأمراض الجنسية انتشارا في العالم. وقد سجلت حالات الكلاميديا في معظم مناطق العالم ارتفاعا رهيبا بحيث أصبحت تمثل ضعف حالات السيلان [25 – 30]. ولهذا تتراوح تقديرات الاصابة بالكلاميديا والمايكوبلازما وما شابهها بـ 400 إلى 500 مليون إصابة سنويا في العالم. بينما تقدر منظمة الصحة العالمية أن الاصابة بالسيلان عام 1976 كانت 250 مليون حالة [26 – 33].

(24) Mandell, Douglas and Bennet : Principals and Practice of Infectious Diseases, 1979, Wiley Medical Publication, New York
(25) Willcox : NGU in the female, Medicine Digest, April 1980
(26) Caterall R, Nicol : Sexually Transmitted Diseases, Proceedings of Conference, 23 - 25 June 1975, London, Academic Press - London.
(27) Mardh, Maller : Proceedings of First Scand Symposium on chlamydia, 1981-
(28) Tama : Br. J. Ven Dis. 1979:55, pp 313-315
(29) Darouger : Br. J. Ven Dis. 1981:69,pp 53 - 55
(30) Willcox : Br. J. Ven Dis 1976.52,p 88.
(31) د. محمد علي البار : الامراض الجنسية أسبابها وعلاجها، الطبعة الثانية، دار المنار، جدة 1986
(32) Postgraduate Doctor, May 1983, Genital Herpes, pp 244 - 8
(33) The Merk Manual of Diagnosis and Therapy, Merk, Sharp and Dhome, N. Jersy, U.S.A., 13th Edition, 1977.

ويعتبر السيلان (التعقيبة، الردة) Gonorrhea مسؤولا عن 25 بالمائة من حالات التهاب قناتي الرحم وانسدادهما [23].

كما أن الهربس آخذ في الازدياد بصورة مطردة وفي عام 1982 كان في الولايات المتحدة أكثر من عشرين مليون شخص مصاب بالهربس وعدد الحالات الجديدة نصف مليون حالة سنويا [32]. وتقول منظمة الصحة العالمية [26] في الاجتماع الثامن والعشرين (مايو 1975). «إن الأمراض الجنسية هي من أكثر الأمراض المعدية انتشارا في العالم اليوم. وتشكل تهديدا خطيرا على الصحة. وللأسف فإن كثيرا من الدول لم تدرك بعد أبعاد هذه المشكلة».

ويقول الدكتور ويلكوكس [26] : «إن المشكلة في البلاد النامية أعمق وأضخم. ذلك لأنه لا يوجد هناك إحساس بضخامة مشكلة انتشار الأمراض الجنسية، ومعظم الحالات لا تشخص وإذا شخصت لا تتلقى العلاج الكافي».

وتسبب الأمراض الجنسية المختلفة (السيلان، الكلاميديا، الزهري، الهربس) عدم الخصوبة لدى الرجل والمرأة على السواء لأنها تسبب التهاب الغدة التناسلية (الخصية لدى الرجل والمبيض لدى المرأة) وأهم من ذلك أنها تسبب انسدادا أو التهابا مزمنا في القنوات التي تحمل البويضة في المرأة (قناتي الرحم) والقنوات التي تحمل الحيوانات المنوية لدى الرجل (البربخ، الحبل المنوي، البروستاتا، القناة القاذفة للمني والحويصلة المنوية). وذلك كله يؤدي إلى عدم الخصوبة.

وقد شهد العالم أجمع زيادة رهيبة في مختلف أنواع الأمراض الجنسية وظهور أمراض جديدة لم تكن معهودة من قبل وذلك بسبب التحلل

الأخلاقي وثورة الجنس وأجهزة الاعلام التي تدعو إلى الاباحية [32 – 39].

. وتشكل الأمراض الجنسية المختلفة، سواء كانت ذات أعراض يشكو منها المريض، أو حتى بدون أعراض حيث لا يشكو المصاب بها أي ألم، نسبة كبيرة جدا من حالات عدم الخصوبة.

وتعتقد جين هنري شو J Henry-Suchet [37] (من باريس) ان التهاب الكلاميديا بدون وجود أعراض هو أيضا سبب مهم في عدم الخصوبة الناتجة عن انسداد أو اضطراب وظيفة الأنابيب (قناتي الرحم). وحتى لو تلقى الشخص علاجا للكلاميديا بالتتراسيكلين فإن الآثار المترتبة على الالتهاب في الأنابيب والحوض كافية في كثير من الأحيان لتسبيب عدم الخصوبة.

وذكر ريدل H.Reidel من ألمانيا [37]، أن المني الذي فحص من أجل التلقيح الاصطناعي الخارجي IVF أوضح أن 40 بالمائة من الحالات كانت تحمل كمية كبيرة من البكتريات وخاصة من نوع Urea plasma urealyticum وبالتالي كان ذلك أحد أسباب عدم الخصوبة كما كان سببا في فشل التلقيح الاصطناعي.

ونشرت المجلات الطبية أبحاثا متعلقة بتأثير الالتهابات الناتجة عن الكلاميديا على حدوث حمل حتى بعد التلقيح الاصطناعي الخارجي [37 – 41]. حيث أدى ذلك إلى حدوث الحمل في الأنبوب خارج الرحم Ectopic Pregnancy.

---

(34) Willcox : Medical Clinics. J.N. America., 1972:5, p 60

(35) King Nicol Rodin : Venereal Diseases, 4th Edition 1980, Baillere Tindall, London

(36) Schoofield : Sexually Transmitted Diseases, 1979, Churchill - Living store, London.

(37) Workshop : S.T.D. and Infertility Moderator, W.Cates, Fertility and Sterility, Procedings of XI Congress on Fertility and Sterility Dublin, June 1983 ed. R. =

وخلاصة القول ان الأمراض الجنسية (الناتجة عن الزنا واللواط) هي اليوم وخاصة في الغرب أهم سبب لحدوث حالات عدم الاخصاب التي تزداد انتشارا يوما بعد يوم رغم التقدم الطبي الباهر (41 ب).

2 ــ الاجهاض :

يعتبر الاجهاض ثاني أهم سبب لحدوث عدم الاخصاب. وقد يبدو هذا السبب غريبا لمن هم خارج الحقل الطبي إذ كيف يصبح الحمل ثم الاجهاض سببا لعدم الاخصاب. والحقيقة أن الحمل قد يحدث للمرأة في سن الخصوبة (ابتداء من الحادية عشرة إلى ما بعد الأربعين) وتكون المرأة غير مستعدة للحمل فتقوم بالاجهاض.

ونتيجة لانتشار الزنا انتشارا رهيبا في كافة أنحاء العالم فإن هناك موجة عارمة ليس فقط من الأمراض الجنسية بل الحمل غير المرغوب فيه وذلك رغم توفر وسائل منع الحمل ومنذ أن أباحت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الاجهاض فقد تمَّ إجهاض أكثر من 15 مليون امرأة حتى عام 1983 مما حدى بالرئيس ريجان للقيام بحملة ضد الاجهاض (32 – 42).

وفي عام 1984 قدرت حالات الاجهاض (الجنائي) في العالم بخمسين مليون حالة أكثر من نصفها في العالم الثالث. (42 – 43)

= Harrison and J.B. Thompson, MTP Press Ltd. Boston etc. pp 465 - 468.

(38) Rowland G., Moss T. : In vitro fertilization, Previous Ectopic Pregnancy and Chlamydia Trachomitis Infection, Lancet, 1985 oct. 12, 2(459) ; 83.

(39) Rowland GF, et. al. : Failure of IVF and Embryo Replacement (EA) Following Infection with Chlamydia Trochamitis, J. In Vitro. Fertil. Embryo. Transfer., 1985 2 : 151 - 5

(40) Howarth JL et. al : Chlamydia Trachomitis in General Practice, Preliminary Report, J. Roy coll, beu. Pract., 1982,32 : 562 - 3

(41) Hewitt J. et. al .: Bilateral Tubal Ectopic Pregnancy Following IVF and ER (Embryo Transfer)., Br. J, obst, Gynccol, 1985. 92 : 850 - 2

(41 ب) انظر الصفحتين 49 و50 من هذا البحث.

(42) د. محمد علي البار مشكلة الاجهاض الدار السعودية ص 5ــ7، 1985

(43) مجلة التايم، 6 أغسطس 1984

ولا تزال حالات الاجهاض في ازدياد مضطرد. ففي عام 1986 قدرت حالات الاجهاض في العالم بخمسة وعشرين مليون منها 13،700،000 في البلاد النامية (44).

ومنذ أن أباح الاتحاد السوفيتي لأول مرة في التاريخ عام 1920 بدأت موجة الاجهاض تزداد ثم انحسرت بعد ذلك أثناء الحرب العالمية حتى عام 1955 عندما قام الاتحاد السوفيتي مرة أخرى بإباحة الاجهاض حسب الطلب ثم تبعته دول أوروبا الشرقية. وكانت أول دولة تبيح الاجهاض حسب الطلب خارج الكتلة الاشتراكية هي اليابان ثم تبعتها الدول الاسكندناقية وسويسرا ولحقت بهم بريطانيا عام 1967 والولايات المتحدة عام 1973 (45).

وأصبحت معظم الدول في العالم تبيح الاجهاض أو تدرس إباحة الاجهاض حسب الطلب في النصف الثاني من الثمانينات من القرن العشرين.

ويؤدي الاجهاض فيما يؤدي إلى التهاب في الجهاز التناسلي للمرأة وكثيرا ما ينتهي بعدم الخصوبة.

ويعتبر الاجهاض مسؤولاً عن نسبة كبيرة من جميع حالات عدم الخصوبة عند النساء.

3 ــ اللولب لمنع الحمل IUD :

تستعمل ملايين النساء اللولب لمنع الحمل.. ووظيفته منع علوق الكرة الجرثومية Blastula التي تتكون من الزيجوت (اللقيحة، النطفة الأمشاج). وبالتالي تعتبر نوعاً من الاجهاض المبكر جدا، والذي يمنعه المالكية والظاهرية من المذاهب الاسلامية وينظر إليه كثير من علماء الشريعة بنظرة

(44) Medicine Digest, March. 1981.

(45) د. محمد علي البار : «مشكلة الاجهاض»، الدار السعودية، 1985 ص 20ــ25

الريبة والشك [46]. ويؤدي استعمال اللولب إلى حدوث التهاب في الرحم وفي الأنابيب لدى نسبة غير قليلة ممن يستخدمه وبالتالي يؤدي ذلك إلى عدم الخصوبة.

هذه هي أهم الأسباب المؤدية إلى عدم الخصوبة تليها مجموعة من الأسباب سنذكر عناوينها فقط.

4 ــ التهاب الحوض والمهبل الناتج عن التهابات الزائدة الدودية والعمليات الجراحية.

5 ــ السل (الدرن) وهو سبب مهم في البلاد النامية.

6 ــ الجماع أثناء الحيض قال تعالى ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ ﴾[47]. ومن هذا الأذى حدوث الالتهابات وعدم الخصوبة. كما يحدث أيضا انتباذ لبطانة الرحم Endometeriosis وذلك أيضا يسبب عدم الخصوبة [48 – 50].

7 ــ عمل المرأة وممارسة الرياضة العنيفة.

8 ــ تأخير سن الزواج.

9 ــ التعقيم بربط الأنابيب وقطعها.

10ــ الدوالي والقيلة المائية وقطع الحبل المنوي بالنسبة للرجل.

11ــ التعرض للأشعة لكلا الرجل والمرأة.

12ــ بعض العقاقير المؤدية إلى العقم لدى الرجل والمرأة على السواء.

---

(46) د. محمد علي البار : «خلق الانسان بين الطب والقرآن»، الطبعة السادسة، 1986، الدار السعودية، جدة، ص. 509ــ523

(47) سورة البقرة، الآية 222

(48) د. محمد علي البار : «طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي»، دار العلم 1986، جدة، ص 38

(49) د. محمد علي البار : «دورة الأرحام»، الدار السعودية، جدة، الطبعة الرابعة، «فصل المحيض أذى».

(50) Persaud T.V. : Koranic Rules Regarding Sexuality, 8th Saudi Medical Conference, oct 1983, Riyadh.

وهناك العديد من الأسباب الأخرى الأقل أهمية.

ولا شك أن معرفة أسباب عدم الاخصاب تلقي ضوءا كاشفاً على الطرق الصحيحة لمعالجتها. وتنقسم المعالجة إلى الوقاية وإلى المعالجة الطبية. ودرهم وِقَاية خير من قنطار علاج.

وبما أن أهم أسباب عدم الاخصاب تتلخص في ثلاثة أمور هي :

1 ــ الأمراض الجنسية.
2 ــ الاجهاض.
3 ــ استخدام اللولب.

فإن العلاج الحقيقي يتمثل أساسا في محاربة سبب الأمراض الجنسية والاجهاض واستخدام اللولب.

ويقدم الاسلام في هذا الصدد علاجاً مثالياً في تعاليمه لمنع هذه الأمراض وغيرها ممّا له علاقة بعدم الاخصاب (50 ب)

تقنيات الإنجاب الحديثة

لقد شهدت وسائل تقنيات الانجاب تطوراً مذهلا خلال العشرين عاما الماضية... ونظراً لضيق الوقت فإننا سنختصر الحديث عنها ولكننا سنذكر بشيء من التفصيل القضايا الأخلاقية الناجمة عنها.

1 ــ التلقيح الاصطناعي الداخلي :

لقد تم استخدام التلقيح الاصطناعي الداخلي لأول مرة بصورة علمية في روسيا وذلك في العقد الأول من القرن العشرين عندما تمكن العلماء الروس من تلقيح الأبقار والأغنام والخيول والخنازير[46]. ومنذ عام 1970

(50 ب) انظر الصفحتين 49 و50 من هذا البحث.

عندما تمكن العلماء من تبريد مني الثور إلى درجة 79 مئوية تحت الصفر، تمكن العلماء من تلقيح الحيوانات بمني محفوظ في الثلاجات لعدة سنوات.

ويشكل التلقيح الاصطناعي الداخلي وسيلة واسعة الانتشار اليوم في أوربا والولايات المتحدة وذلك في مجال الثروة الحيوانية (90 بالمائة من الأبقار في الدنيمارك و70 بالمائة من الأبقار في بريطانيا و50 بالمائة من الأبقار في الولايات المتحدة.) [51].

وانتقل استخدام التلقيح الاصطناعي الداخلي من الحيوانات إلى الانسان وتكونت بنوك المني وانتشرت انتشاراً كبيرا في الولايات المتحدة وأوربا. وتقول النيوزويك [52] بأن بنوك المني تشهد زحاماً كبيراً هذه الأيام وتحقق أرباحاً خيالية، كما تذكر أن هناك ربع مليون طفل لا يعرف لهم أب أصلاً لأنهم ولدوا نتيجة التلقيح الاصطناعي الداخلي بماء متبرع أو مانح.

الأسباب الداعية للتلقيح الداخلي :

إن هناك أسبابا عديدة تدعو في بعض الأحيان إلى استخدام التلقيح الاصطناعي الداخلي. وبعض هذه الأسباب مقبول لدى فقهاء الاسلام بالشروط التي سنذكرها وبعضها مرفوض لأنها مخالفة لأصول الشريعة وقواعدها العامة وتؤدي إلى اضطراب وفوضى عارمة في الأنساب كما تؤدي إلى مضار كثيرة سيأتي ذكرها.

ويستخدم التلقيح الداخلي كعلاج لعدم الاخصاب في الحالات التالية[46] :

1 ــ ضآلة عدد الحيوانات المنوية (النطف) لدى الزوج.
2 ــ إذا كانت حموضة المهبل تقتل الحيونات المنوية بصورة غير اعتيادية.

---

(51) «دائرة المعارف البريطانية»، ج 1، /906، الطبعة 15، 1982

(52) Newsweek, March 18, 1985 : High Tech Babies, 145
النيوزويك، 18 مارس 1985

3 ــ إذا كان هناك تضاد بين حموضة المهبل والحيوانات المنوية مما يؤدي إلى موتها.
4 ــ إذا كانت إفرازات عنق الرحم تعيق ولوج الحيوانات المنوية.
5 ــ إذا أصيب الزوج بالعنة (عدم القدرة على الايلاج) أو الانزال السريع مع وجود قدرته على إفراز حيوانات منوية سليمة.

وقد اشترط فقهاء الاسلام لاجراء التلقيح الاصطناعي الداخلي ما يلي : (14 ــ 16 و53 ــ 57)

1 ــ أن يتم بين زوجين في حال قيام عقد الزوجية. أما إذا انتهى عقد الزوجية بموت أو طلاق فلا يحل ذلك.
2 ــ أن تقوم بهذا التلقيح أمرأة طبيبة مسلمة ثقة، فإن لم يتيسر ذلك فطبيبة غير مسلمة، فإن لم يتيسر فطبيب مسلم ثقة، فإن لم يتيسر فطبيب غير مسلم ثقة.
3 ــ اتخاذ كافة الاحتياطات اللازمة لعدم اختلاط النطف وعدم الاحتفاظ بالمني في الثلاجات بل إجراء التلقيح فور أخذه من الزوج واعطائه للزوجة.

وتعتبر كافة الطرق المتبعة في الغرب حاليا من استخدام التلقيح الاصطناعي الخارجي من متبرع أو مانح أو بأسلوب التجارة أو بعد وفاة الزوج أو انفصام عقد الزوجية بانتهاء عدة الطلاق كلها مرفوضة من الناحية الاسلامية وغير مباحة لأنها تشكل خطراً على الأنساب.

(53) فتاوي الشيخ شلتوت
(54) فتوى مفتي تونس، جريدة «المدينة».
(55) مجلة «الفيصل» العدد 18، ذو الحجة 1398 هـ / نوفمبر 1978 (ص 72 وما بعدها) فتوى الشيخ الدكتور عبد الله الزايد والدكتور عبد الستار فتح الله والشيخ إبراهيم القطاني ومفتي مصر.
(56) الشيخ مصطفى الزرقاء، مجلة «الأمة القطرية»، ربيع الأخير 1402 هـ.
(57) الشيخ يوسف القرضاوي، «الحلال والحرام في الاسلام»، الطبعة 13.

وتختلف الشريعة الاسلامية في هذا الصدد عن القوانين الوضعية في الغرب وفي غيره من بلدان العالم لأن الشريعة لا تعترف بوسيلة للانجاب سوى الزواج. وكل وسيلة للانجاب خارج نطاق الزوجية تعتبر لاغية وباطلة وتعاقب عليها قوانين الشريعة الاسلامية عقوبات قد تصل إلى حد الاعدام (الرجم للزاني المحصن) [14 – 16].

استخدامات التلقيح الاصطناعي الداخلي المرفوضة في الاسلام

نذكر فيما يلي بعض الاستخدامات المرفوضة إسلاميا لهذه الطريقة من التلقيح :

1 ــ التلقيح بماء رجل غريب عن المرأة سواء كانت المرأة متزوجة أو غير متزوجة.

2 ــ التلقيح كنوع من نكاح الاستبضاع حيث تذهب المرأة وتشتري من البنك ماء رجل اشتهر بالقوة أو الذكاء أو العلم الخ [58]

3 ــ يحقن ماء الزوج في امرأة أخرى غير المتزوجة فتحمل وتلد وبعد الولادة تتنازل عن الطفل لمن يدفع الثمن وهو الزوج.

4 ــ يتم تلقيح امرأة مّا بمني رجل غريب عنها. وفي اليوم الخامس يجري غسيل للرحم Lavage وإذا تمّ العثور على البويضة الملقحة (الزيجوت) تؤخذ وتفرز في رحم الزوجة العاقر.

5 ــ نفس الطريقة السابقة إلا أن المني يعود لزوج المرأة العاقر.

6 ــ يتم تلقيح المرأة بماء زوجها بعد وفاته (أي بعد انتهاء عقد الزوجية). وقد وافقت بعض المحاكم في الدول الغربية على هذا الاجراء[54].

7 ــ يتم أخذ مني الزوج ثم تفصل الحيوانات المنوية المذكّرة عن المؤنّثة ويتم حقن الزوجة بالحيوانات المنوية المطلوبة ، وذلك لتحديد جنس الجنين المطلوب.

(58) د. محمد علي البار : «طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي»، دار العلم، ص 75ــ78 .

ويرى بعض الفقهاء جواز هذا الاستخدام إذ لا يوجد مانع شرعاً من طلب الذكور أو طلب الاناث من الذرية حسب الحاجة، فإذا تمكن العلماء من تحقيق ذلك الطلب بالشروط السابقة، وهو أن يكون التلقيح بين زوجين في حال قيام عقد الزوجية فلا يوجد ما يمنع شرعاً جوازه.

والغريب أن الهيئات العلمية والدينية في الغرب التي تبيح مختلف أنواع التلقيح الاصطناعي المذكورة أعلاه لا توافق على التلقيح الاصطناعي من أجل تحديد جنس الجنين مسبقا. وأعلنت الجمعية الأمريكية للخصوبة American Fertility Society عن عدم موافقتها على التلقيح الاصطناعي الذي يجري من أجل اختيار جنس الجنين في الحالات التي لا يصحبها سبب طبي (59).

8 ــ انتشر استخدام التلقيح الاصطناعي الداخلي لدى مجموعة من الشاذات جنسياً اللائي يعزفن عن الجنس مع الرجال ويتلذذن فقط بالمساحقة ومضاجعة النساء... وبما أن لدى بعضهن رغبة في الانجاب بغير الاتصال بالرجال فإن هذه الطريقة من التلقيح الاصطناعي قامت بتلبية رغباتهن في الانجاب من غير الاتصال برجل.

وهذه الطريقة مرفوضة رفضاً باتًّا في الاسلام.

المشاكل الأخلاقية الناتجة عن التلقيح الاصطناعي الداخلي :

أدى انتشار استخدام التلقيح الاصطناعي الداخلي إلى مجموعة من المشاكل الأخلاقية الاجتماعية والدينية، كما أن هناك مشاكل أخرى في طريقها إلى الظهور ونلخص هذه المشاكل فيما يلي :

(59) Arab News, Sept 10, 1986 p 7

1 ــ يساعد التلقيح الاصطناعي الداخلي الشاذات جنسيا (المساحقات) على الاستمرار في شذوذهن وبالتالي عدم الزواج ويلبي رغبتهن في الانجاب.
2 ــ انتشار نكاح الاستبضاع.
3 ــ إدخال ماء الزوج بعد انفصام عقد الزوجية وموت الزوج ويرفض الاسلام نسب ووراثة مثل هذا الطفل الذي ينجب بعد انتهاء عقد الزوجية. وكذلك تفعل بعض القوانين الوضعية (سويسرا مثلا)..
4 ــ المانح مجهول : كثيراً ما يكون المانح مجهولا وقد يكون مصاباً بأحد الأمراض التناسلية أو الأمراض الوراثية مما يؤدي إلى ولادة أطفال مشوهين. كما أن ذلك قد ينقل المرض إلى الأم. وقد نشرت وكالات الأنباء (الشرق الأوسط 85/7/26) [60] اعتراف أحد المستشفيات بأستراليا بأن أربعا من النسوة اللائي خصبن صناعيا ربما تلقين فيروس مرض الايدز عند تخصيبهن بماء مانح واحد عام 1982.
5 ــ تحول النساء إلى أبقار : حيث تلقح مئات النسوة بماء مانح واحد. وتقول النيوزويك [52] (1985/3/18) إن ماء مانح واحد يستخدم لتلقيح مائة امرأة في بنوك المني.
6 ــ الفوضى العارمة في الأنساب وجهالة النسب.
7 ــ وجود ربع مليون طفل لا يعرف لهم أب، أي نتيجة التلقيح الاصطناعي من بنوك المني [52].
8 ــ تجارة بنوك المني
9 ــ تلقيح المحارم ذكرت النيوزويك [52] أن بنوك المني تستخدم مني رجل واحد لتلقيح مائة امرأة وهناك احتمال كما يقول جورجيس داڤيد رئيس أكبر بنك للمني في فرنسا كلما زاد عدد الذين يلقحون من النساء بماء رجل واحد كلما زاد الاحتمال بأن تلقيح أمه أو أخته أو عمته أو

(60) صحيفة الشرق الأوسط، في 1985/7/26.

خالته أو ابنته بمائه. وذكر مركز هاستنجس Hastings حالات تكون فيها أم الطفل جدته وأخته في وقت واحد [61].

10 ــ الأمراض الوراثية وزيادة احتمال ولادة مشوهين بالعيوب الخلقية [61]

تزداد الاحتمالات بالاصابات بالأمراض الوراثية. ذلك لأن الوقاع الطبيعي يؤدي إلى عدم وصول الحيوانات المنوية المريضة للبويضة فهناك اختيار واصطفاء في الوقاع (الجماع) بينما يفقد التلقيح الاصطناعي هذه الميزة وقد يؤدي قدف الحيوانات المنوية مباشرة إلى الرحم إلى وصول حيوانات منوية مصابة إلى البويضة وبالتالي تلقيحها بحيوانات منوية ضعيفة أو هزيلة أو مريضة.

11 ــ الأمراض التي ينقلها المني [62]

بما أن المتبرعين أو المانحين بأجر لمنيّهم يتشكلون من مجموعة كبيرة من البشر فإن احتمال إصابة بعضهم بالأمراض الجنسية (السيلان، الزهري، الأيدز، ڤيروس التهاب الكبد الڤيروسي من نوع B، الكلاميديا... الخ) فإن احتمال انتقال هذه الأمراض إلى المرأة وبالتالي إلى الجنين يشكل خطرا على المرأة وعلى الجنين.

12 ــ التحكم في جنس الجنين [62]

يؤدي التلقيح الاصطناعي إلى التحكم في جنس الجنين. وإذا تُرك الحبل على الغارب فإن أكثر الناس يفضلون الذكور على الاناث ممّا سيؤدي إلى اضطراب في التكوين الديموغرافي لسكان الأرض، ويسبب زيادة كبيرة في الذكور ونقصانا كبيرا في الاناث.

---

(61) Case studies : When babys mother is also grand ma and sister, Hastings Center Rep., oct 1985, 15(5) : 29 - 31 .

(62) د. محمد علي البار : «طفل الانبوب والتلقيح الصناعي»، ص 81ــ94.

II ــ التلقيح الاصطناعي الخارجي :

لم يتمكن العلماء من إجراء التلقيح الاصطناعي الداخلي وحسب وإنما تمكنوا أيضا من إجراء التلقيح الاصطناعي خارج جسم الحيوان In Vitro Fertilization. وفي هذه الطريقة تؤخذ البويضات من الأنثى وتلقح خارجياً في طبق ثم تعاد إلى رحم الأنثى. وقد استخدمت هذه الطريقة في الحيوانات لاختيار سلالة معينة من أنثى بعينها وذكر بعينه. وبما أن التلقيح الطبيعي لن ينتج إلا عدداً محدودا من هذه السلالة المرغوب فيها وفي زمن طويل نسبياً. فإن التلقيح الاصطناعي في طبق يمكن أن ينتج عدداً وفيراً من هذه السلالة في وقت قصير..

ولكي يحصل البيطريون على عدد وفير من البويضات تعطى أنثى الحيوان مجموعة من العقاقير مثل الكلوميفين (الكلوميد) والهرمونات المنمية للغدة التناسلية Conadotrophins وتؤخذ البويضات وتلقح بالحيوانات المنوية من الحيوان المطلوب.. وهكذا تتوفر مجموعة كبيرة من البويضات في وقت قصير.

وتؤخذ هذه البويضات الملقحة بعد نموها وتشتل إلى مجموعة من الأرحام (البقر ــ الغنم ــ الخيول حسب النوع والسلالة المطلوبة)، وبذلك يتم استيلاد مئات من الأبقار أو الأغنام أو الخيول من سلالة معينة وفي وقت قصير جدا[51].

وعيوب هذه الطريقة أنها تحتاج إلى مستويات فنية وعلمية عالية كما أنها باهظة التكاليف. ولذا فإن استخدامها مقصور على الابحاث العلمية ولم تصبح تجارية وعامة كما هو حاصل في التلقيح الاصطناعي الداخلي .

ويعتبر «شانج» هو أول من قام بالتلقيح الاصطناعي الخارجي

واستخدم الأم المستعارة وذلك في الأرانب عام 1959 في بوسطن بالولايات المتحدة [63].

وكان أول من قام بمحاولة التلقيح الاصطناعي الخارجي في الانسان (طفل الأنبوب) هو الدكتور روبرت إدواردز [64 – 69] R.Edwards عام 1965 الذي لم تنجح محاولته تلك واستمر في محاولاته إلى أن نجحت أول محاولة للحمل عام 1976، ولكن للأسف تمّ الحمل في قناة الرحم ممّا استدعى إجراء عملية جراحية لاخراج الجنين واستئصال قناة الرحم [64 – 69].

وفي عام 1978 تمّت ولادة أول طفل أنبوب في العالم (لويزا براون) عندما نجح إدواردز وستبتو في محاولاتهما المستميتة [64 – 68]. وكان قد سبق تلك المحاولة مائة محاولة غير ناجحة.

ومنذ أن تمّ ميلاد لُويزا برَاوْن في 25 يوليه 1978 وحتى عام 1984، ازداد أطفال الأنابيب في العالم حتى جاوز الرقم ألف طفل بينهم 56 توائم ثنائية، وثمانية توائم، ثلاثية واثنان من التوائم الرباعية [23]. وبحلول شهر سبتمبر 1986 [62] كان عدد أطفال الأنابيب قد جاوز ثلاثة آلاف طفل في مختلف بقاع العالم، وعدد المراكز التي تقوم بهذه العملية بضع مئات منها 125 مركزا في الولايات المتحدة فقط. وتكلف المحاولة الواحدة في الولايات المتحدة ما بين أربعة آلاف وستة آلاف دولار [62]

(63) Chang M.C. : Fertilization of a Rabbit Ova In Vitro, Nature, 1959, 184 . 466 - 7

(64) Steptoe P.C, Edwards RG.: Birth after the Plantation of a Human Embryo, Lancet, 1978,2 : 366

(65) Drife Jo. In vitro Fertilization, Medicine Digest, Nov. 1985, 11(11) : 4 - 10.

(66) Edwards R. G.: Current Status of Human In Vitro Fertilization, sterility and fertility, proceedings of XI world congress on Fertility and sterility, June, 1983. ed. R. Harrison and J.B. Thompson, MTP Press Ltd, Boston etc, 1984. pp 109 - 120.

(67) Craft I.: In Vitro Fertitzabion : Clinical Methodology, Br. J. Hosp. Med, 1984 (Feb, 31. 90 - 102)

(68) Jones H.W.: The Selection of Patients for IVF, Proceedings of the 12th Study Group of the Royal College of Obsteteritians and Gynecologists, London, 1985

(69) Gracia J. E.: IVF Obstet., Gynecol Ann ; 1985, 14, 54 - 72.

فكرة التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) [67 – 69]

تعتمد فكرة طفل الانبوب على أخذ البويضة (الأصح البيضة) من المرأة عند وقت الابياض وذلك بمعرفة وقت الابياض بدقة بواسطة الهرمونات التي تفرزها الغدد النخامية (L.H. Surge) والتي يزداد بصورة خاصة الهرمون المصفر (L.H) ويمكن قياس هذا الهرمون بالفحص المتتالي للدم أو البول. كما يتم معرفة ذلك بقياس هرمونات المبيض الخارجي من حويصلة جراف Graffian follicle وهي هرمونات الأنوثة (الاستروجين) والتي تزداد بصورة واضحة قبيل الابياض.

كما يتم معرفة موعد الابياض بقياس درجة حرارة الجسم يومياً في الصباح قبل الخروج من الفراش حيث تنخفض الحرارة قليلا ثم ترتفع بأكثر من 0،2 درجة مئوية وتبقى على هذا المستوى لحين الطمث.

وأصبح من السهل أيضا متابعة نمو البيضة في المبيض بواسطة الموجات فوق الصوتية (السونار) وبالتالي معرفة موعد الابياض.

وقد يُحدث الطبيب الابياض بإعطاء المرأة الهرمون المنمي للغدة التناسلية المستخرج من المشيمة الانسانية HGG فيعرفون بذلك موعد الابياض بحيث يكون مناسبا لأوقات العمل.

ويأخذ الطبيب البويضة من المبيض بشفطها بواسطة مسبار البطن Laparoscopy ويضعها في محلول مناسب ثم توضع في المحضن حتى يتم نموها. ويحتاج ذلك في الغالب من ساعتين إلى أربع ساعات ولكن قد تحتاج إلى اثني عشرة ساعة، لاتمام نمو البييضة.

ثم يؤخذ مني الزوج ويوضع في مزرعة خاصة ثم يؤخذ منه كمية مركزة تحتوي على 10^5 إلى 10^6 حيوان منوي وتوضع في الطبق الذي فيه البويضة وبعد مرور 12 ساعة في المحضن ينظر الاخصائي بحثاً عن علامات

التلفيح Pronucli وفي خلال 24 ساعة تكون علامات التلقيح واضحة في الأغلبية الساحقة من الحالات (80 ــ 90 بالمائة).

وعندما تنمو اللقيحة (الزيجوت) إلى 8 خلايا بواسطة الانقسام تعاد اللقيحة إلى الرحم بواسطة قثطرة رقيقة جدا.

وإذا شاء الله علقت هذه اللقيحة بالرحم وتحولت إلى جنين مستجن في رحم الأم. هذه هي الفكرة ببساطة، أخذ البويضة بواسطة مسبار ثم تلقيحها في طبق بواسطة حيوانات منوية من الزوج وتركها تنمو في المحضن لمدة يومين أو ثلاثة ثم إعادتها إلى الرحم حيث تنمو فيه نموا طبيعيا.

الصعوبات الفنية التقنية :

وهناك صعوبات فنية جمة في تحقيق هذه الفكرة البسيطة وأول هذه الصعوبات هو معرفة الابياض وتحديد وقته بدقة متناهية وجعل المبيض يفرز عددا كبيرا من البويضات لشفطها. وقد أمكن التغلب على هذه العقبة وتذليلها بواسطة معرفة مستوى الهرمونات المتتالية وبواسطة عقاقير خاصة (كلويفين وهو مادة تزيد من قدرة المبيض على إفراز عدد من البويضات) وهرمون HGG الذي يدفع بالمبيض إلى الابياض في وقت يحدده الطبيب.

وثاني هذه الصعوبات اخراج البويضات وشفطها، وقد تمّ التغلب على هذه المشكلة بواسطة استخدام الموجات فوق الصوتية وإعداد المريضة إعدادا جيدا وباستخدام المنظار الخاص Laparoscope.

وثالث هذه الصعوبات هو السائل المناسب الذي توضع فيه البويضة بعد شفطها وكذلك السائل المناسب والمزرعة الخاصة التي تضع فيها الحيوانات المنوية..

ورابعها المحضن.. وقد أمكن التغلب على جميع هذه الصعوبات الفنية بدرجة عالية من الدقة بحيث إن تنمية عدد جيّد من البيضات وشفطها بلغ

نسبة نجاح عالية (90 بالمائة) وكذلك بلغت نسبة نجاح التلقيح (80 ــ 90 بالمائة) كما بلغت نسبة نجاح تنمية البويضة الملقحة (الزيجوت) نسبة عالية أيضا وذلك بشرط أن تكون الحيوانات المنوية المستخدمة سليمة حتى وإن كان عددها ضئيلا.

وقد أوضح إدواردز[66] النسب التالية في نجاح التلقيح :

سبب التلقيح الاصطناعي	نسبة نجاح تلقيح البويضة
انسداد أو مرض في الانابيب.	85 بالمائة
ندرة في النطف	65 بالمائة
غير معروف السبب	80 بالمائة

وهكذا يبدو أن الصعوبات الفنية الدقيقة قد أمكن تذليلها ما عدا نقطة واحدة في منتهى الأهمية وهي نسبة نجاح علوق الكرة الجرثومية في الرحم. وقد حققت المراكز العالمية المتقدمة نجاحا مضطرداً في هذه النسبة حيث ارتفعت من 10 ــ 15 بالمائة في عام 1980 ــ 1983 إلى 30 بالمائة في عام 1985 ــ 1986 [62–67–69].

ولا تزال هذه النسبة متدنية في كثير من المراكز (10 إلى 20 بالمائة) وحتى في المراكز المتقدمة جداً لم تزد نسبة النجاح عن 30 ــ 35 بالمائة وذلك بقياس عدد نجاح حالات العلوق Implantation في الرحم، أما إذا قيست نسبة النجاح من عدد المتقدمات لمشروع طفل الأنبوب وذلك بولادة طفل سليم فإن النسبة لا تزيد عن 5 ــ 10 بالمائة في أحسن المراكز [97].

الأسباب الداعية لاجراء التلقيح الاصطناعي الخارجي [66 ــ 69]

كان استخدام التلقيح الاصطناعي الخارجي (أطفال الأنابيب) I.V.F

قاصرا في بداية الأمر على الأمراض الخاصة بالأنابيب قناتي الرحم. وقد اتسع الأمر بعد ذلك ويمكن إيجاز هذه الأسباب فيما يلي :

1 ــ أمراض الأنابيب : ويشمل قفلها Occlusion واستئصالها جراحيا Ablation وتشويهها بسبب الالتهابات أو العيوب الخلقية Distortion. وتستخدم في كثير من هذه الحالات محاولة إصلاح الأنابيب باجراء عملية دقيقة Micro Surgery قبل الاقدام على التلقيح الاصطناعي الداخلي حيث إن نسبة النجاح في هذه العمليات قد تكون في الحالات التي ليست فيها تشوهات شديدة ولا التصاقات قوية أعلى من عمليات طفل الأنبوب.

2 ــ ندرة الحيوانات المنوية : Oligospermia. وفي العادة يستخدم التلقيح الاصطناعي الداخلي في هذه الحالات ولكن إذا كان عدد الحيوانات المنوية أقل من عشرة ملايين في كل مليلتر فإن نجاح التلقيح الاصطناعي الداخلي يكون ضئيلا.. ولهذا يتم اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي الخارجي ولكي ينجح التلقيح الاصطناعي الخارجي لابد أن تكون حركة الحيوانات المنوية القليلة سليمة.

3 ــ إفرازات عنق الرحم المعادية للحيوانات المنوية : Cervical Hostility قد تكون إفرازات عنق الرحم معادية للحيوانات المنوية وتسبب هلاكها. وفي هذه الحالات أيضا يستخدم التلقيح الاصطناعي الداخلي ولكن إذا فشل هذا الاجراء يتم آنذاك اللجوء إلى التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) IVF لمحاولة التغلب على هذه المشكلة.

4 ــ انتباذ بطانة الرحم Endometeriosis : إذا كان انتباذ بطانة الرحم خفيفا فإن الأنابيب تظل مفتوحة ولكن عملها قد يتعطل. وفي هذه الحالات تصل نسبة عمليات التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) 30 بالمائة. أما في حالات الانتباذ الشديدة فإن نسبة النجاح تكون ضئيلة.

5 ــ حالات العقم غير معروفة السبب : تظل حالات خاصة من عدم الخصوبة غير معروفة السبب رغم الفحوصات التامة في المراكز المتقدمة. وإذا لم تنجح كل المحاولات في علاج عدم الخصوبة الموجودة يلجأ الأطباء آنذاك إلى محاولة استخدام التلقيح الاصطناعي الخارجي .

التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنابيب) الذي أباحه الفقهاء المسلمون (14ــ16 ــ 53ــ57)

أباح الفقهاء المحدثون أو بالأحرى كثير منهم (14ــ16 ــ 53ــ57) التلقيح الاصطناعي الخارجي متى ما تم لعلاج حالة انعدام الخصوبة بين زوجين في حال قيام عقد الزوجية وبحيث تتخذ كافة الاحتياطات الموثقة للحفاظ على عدم اختلاط النطف والبويضات من أشخاص آخرين. وبحيث لا يتم انكشاف عورة المرأة إلا للضرورة. وينبغي أن تقوم بذلك الكشف طبيبة مسلمة فإن لم يتيسر فطبيبة غير مسلمة فإن لم يتيسر ذلك فطبيب مسلم فإن لم يتيسر ذلك فطبيب غير مسلم ثقة في عمله.

وأما الأنواع الأخرى من التلقيح الاصطناعي وما نتج عنها من استئجار الأرحام وتجميد الأجنة والتلقيح بماء رجل غريب عن الزوجة أو ببويضة امرأة غريبة عن الزوج فكلها تعتبر مرفوضة شرعا لما تسببه من اختلاط الأنساب.

وتوجد الآن 16 طريقة أخرى للاستنجاب بواسطة التلقيح الاصطناعي بنوعيه الداخلي والخارجي (62). وكلها تعتبر مرفوضة من الناحية الشرعية ما عدا التلقيح بماء الزوج وبويضة الزوجة في رحم الزوجه أثناء قيام عقد الزوجية.

---

(62) د. محمد علي البار : «طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي»، ص.81ــ94

أنواع التلقيح الاصطناعي الخارجي الموجودة حاليا في الغرب [70]

1 ــ تؤخذ البويضة من الزوجة وتلقح بمني زوجها في طبق ثم تعاد إلى رحمها. وهذه الطريقة كما أسلفنا قد أباحها جمهور الفقهاء المعاصرين.

2 ــ تؤخذ بويضة المرأة وتلقح بمني مانح غير زوجها في طبق ثم تعاد إلى رحمها لتنمو فيه.. وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون الزوجة تعاني انسداداً في قناتي الرحم كما أن زوجها عقيم ليس لديه حيوانات منوية Azospermia أو أن حيواناته المنوية قليلة وضئيلة الحركة أو مشوهة.

3 ــ تؤخذ بويضة امرأة يسمونها مانحة Donner وتلقح بماء رجل متزوج بامرأة مصابة بالعقم بسبب انعدام المبايض أو إزالتها بواسطة عملية جراحية أو مرضها الشديد بينما رحمها سليم، وتؤخذ البويضة الملقحة بماء الزوج وتعاد إلى الزوجة العاقر..

4 ــ عندما يكون كلا الزوجين عقيما، ولكن رحم الزوجة سليم ومبايضها مريضة ولا تفرز بويضات. وفي هذه الحالة تؤخذ بويضة امرأة ما يسمونها مانحة وتلقح بماء رجل ما يسمونه مانحاً Donner ثم توضع اللقيحة في رحم الزوجة العقيم ذات الرحم السليم فتنمو فيها اللقيحة وتنجب طفلا. وفي هذه الحالة سيكون للطفل أربعة آباء.
الأب المانح صاحب المني.
الأم المانحة صاحبة البويضة.
الزوجة التي حملت وولدت.
الزوج (صاحب الفراش).

5 ــ مثل الحالة السابقة إلا أن الزوجة أيضا مصابة في رحمها فتأخذ اللقيحة وتوضع في رحم مستأجر (الرحم الظئر (Surrogate Mother). وفي هذه الحالة سيكون للطفل ثلاث أمهات وأبوان. الأم صاحبة البويضة، الأم

(70) د. محمد علي البار، «طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي»، ص 52ــ57 وص 63ــ72

صاحبة الرحم المستأجر، الأم العاقر التي دفعت الثمن، الأب المانح صاحب المني، الأب الذي دفع الثمن واستلم الطفل.

6 ــ يكون الزوج سليما بينما تعاني زوجته العقم بسبب مرض شديد في مبايضها ورحمها بحيث أنها لا يمكن أن تفرز بويضات ولا يمكن لرحمها أن يستقبل اللقيحة لتنمو فيه. فيؤخذ مني الزوج ليلقح بويضة امرأة ما يسمونها مانحة. وبعد تلقيح البويضة تعاد اللقيحة (الزيجوت) إلى رحم المتبرعة بالبويضة فتحمله فتكون بذلك أمه الطبيعية من جهتين فهي صاحبة الويضة وهي التي حملت وولدت ومع هذا تقوم بتسليم وليدها إلى المرأة التي دفعت الأجر.

7 ــ الصورة السابقة ولكن بدلاً من أن تعاد اللقيحة إلى المرأة صاحبة البويضة تعاد إلى امرأة أخرى مستأجرة للحمل فيكون للطفل بذلك ثلاث أمهات الأم صاحبة البويضة، الأم صاحبة الرحم المستأجر، الأم العاقر التي دفعت الثمن، بينما له أب واحد هو الزوج وهو صاحب المني.

8 ــ الزوجة لها مبيض سليم ولكن رحمها قد أزيل بعملية أو به عيوب خلقية شديدة بحيث لا يمكن أن تحمل وزوجها سليم. وفي هذه الحالة تؤخذ بويضة الزوجة وتلقح بماء زوجها. وتوضع اللقيحة في رحم امرأة أخرى يسمونها الرحم الظئر وعندما تلد الطفل تسلمه للزوجين مقابل أجر معلوم.

9 ــ نفس الحالة السابقة إلا أن المتبرعة بالرحم (الرحم الظئر) هي زوجة ثانية للرجل. وقد اقترح هذه الحالة الشيخ مصطفى الزرقاء وأقرها المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة في دورته السابعة المنعقد عام 1404 هـ (القرار الخامس). واختلف الفقهاء، فيمن تكون أم الطفل الحقيقية صاحبة البويضة أم تلك التي حملت وولدت على رأيين، أولهما أن الأم هي التي حملت وولدت لقوله تعالى : ﴿ إن

أُمَّهَاتُهُم إلا اللَّائِي وَلَدْنَهُم ﴾ ولقوله : ﴿ حملتهُ أُمهُ وهنًا على وَهْن ﴾. والرأي الثاني أن الأم هي صاحبة البويضة. وهي التي يرثها وترثه. أما الأخرى فهي عند الفريقين بمثابة الأم من الرضاع [14 – 16].
وقد عاد المجمع الفقهي وألغى قراره السابق وذلك في دورته الثامنة في ربيع الآخر 1405 هـ (القرار الثاني) واعتبر هذه الطريقة أيضا محرمة لما يعتورها من شك في النسب من جهة الأم [14].

10ـ الزوجة لها مبيض سليم وقد أزيل رحمها بعملية وزوجها عقيم فتؤخذ بويضتها وتلقح بماء مانح ثم توضع اللقيحة في رحم امرأة متبرعة أو بأجر يسمونها الرحم الظئر أو الأم المستعارة فإذا تم الحمل وولدت تنازلت عن الطفل لصاحبة البويضة وفي هذه الحالة يكون للطفل أمان إحداهما صاحبة البويضة والأخرى صاحبة الرحم وله أبان أحدهما صاحب المني والثاني الزوج صاحب الفراش ودافع الثمن وأمرأته صاحبة البويضة. والأب الثالث هو زوج المرأة المستأجرة صاحبة الرحم الظئر. ويكون مقامه مقام صاحب اللبن في الرضاعة الطبيعية.
11ـ الزوجة سليمة والزوج سليم ولكن الزوجة لا تريد أن تقوم بمهمة الحمل ترفها أو لأنها تمرض أثناء الحمل وتصاب بتسمم الحمل لاصابة الكلي لديها أو لارتفاع السكر الخ.. وفي هذه الحالة تؤخذ البويضة من الزوجة وتلقح بماء زوجها وتعاد للرحم الظئر (الأم المستعارة) التي تحمل نيابة عنها وعندما تلد الطفل تسلمه للأبوين لقاء أجر.

وهكذا ببساطة يمكن أن تتعدد الصور التي يمكن أن يتم فيها الحمل والولادة بسبب التقنيات الحديثة في الانجاب «التلقيح الاصطناعي خارج الرحم».

وكل هذه الطرق المختلفة منعها علماء الاسلام المعاصرون ما عدا أن

يكون ذلك من بويضة الزوجة وماء الزوج وتعاد اللقيحة إلى الزوجة أثناء قيام عقد الزوجية.

القضايا الأخلاقية الناجمة عن التلقيح الاصطناعي الخارجي

نظرة عامة : تثير وسائل التلقيح الاصطناعي وصورها المتعددة قضايا أخلاقية شديدة التعقيد. ولكن هذه القضايا تختلف من مجتمع لآخر بسبب العقائد والقوانين والتقاليد. فمثلا نجد نظام التبني Adoption معترفا به في الغرب بينما يرفضه الاسلام رفضا باتا. قال تعالى : ﴿ ما جَعَلَ اللهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ وَما جَعَلَ أَزْوَاجَكُمُ اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ وما جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ واللهُ يَقُولُ الحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هو أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ ومَوَالِيكُمْ ﴾ (73).

لهذا نجد الاختلاف بين النظرتين شاملا وعميقا والبون بينهما شاسعا وبعيدا فالاسلام حريص كل الحرص على الأنساب وعدم اختلاطها بينما النظرة تختلف في الغرب ولا ترى حرجا من ذلك.

لهذا كله نجد الاختلاف بين ما يمكن أن يقبله مجتمع يدين بالاسلام وبين ما يمكن أن يقبله مجتمع غربي اختلافا كبيرا.

وبينما الأوضاع في الغرب تحكمها آراء الناس وأهواءهم نجد أن الأمر في الاسلام يختلف إذ لا بد أن يعود الأمر لله ولرسوله ولأولي الأمر وهم علماء الشريعة.

وليس من حق علماء الشريعة أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام بناء على أهوائهم أو على رغبات المجتمع أو على رأي الأغلبية. بل إن عليهم الالتزام بأصول الفقه وإرجاع المسائل الجديدة إلى أصولها والحكم عليها بناء على ذلك..

(73) سورة الأحزاب، الآيتان 4ـــ5

وبما أن المعايير الأخلاقية والقوانين الوضعية تحكمها آراء الناس فإننا لذلك لا نجد لها صفة الثبات، بل إنها تتغير دوما بتغير آراء الناس، وما هو جريمة أخلاقية قبل بضعة أعوام يصبح عملا أخلاقيا بعد فترة وجيزة من الزمن. وما كان يعتبر عملا يعاقب عليه القانون يصبح عملا مباحا في ضوء القانون.

إن المشاكل الأخلاقية الناجمة عن التلقيح الاصطناعي بنوعيه الداخلي والخارجي تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد الى بلد حسب القواعد الأخلاقية، كما أن الوضع القانوني يختلف كذلك.

فالقوانين الوضعية كلها دون استثناء حتى تلك الموجودة في بعض بلاد المسلمين تبيح الزنا. وبعض هذه القوانين أيضا يبيح اللواط، وبعضها يبيح الاجهاض حسب الطلب.. بينما نرى التشريعات الاسلامية تمنع ذلك كله بل وتعاقب عليه عقوبات شديدة..

وبينما تبيح القوانين الوضعية والأعراف الاجتماعية نظام التبني في بعض البلدان نجد أن الاسلام يرفض هذا النظام رفضا باتًّا ولا يعترف به.

ونتيجة لاباحة الزنا وإباحة نظام التبني فإن التلقيح بماء مانح AID لا يشكل أي عائق أخلاقي أو قانوني. وكذلك يمكن أن نفهم سهولة تقبل وجود متبرعة ببويضتها. وذلك لأن المجتمع تقبَّل أخلاقيا وقانونيا وجود متبرع بمنيه ونطفه.

ويبدو الاعتراض على وجود مانحة (متبرعة أو لقاء أجر) لبويضتها لا يقوم على أساس متين إذا كان المجتمع والقانون يسمح للرجل أن يمنح ماءه (بأجر أو بدون أجر) كذلك فإن تلقيح الزوجة بماء زوجها المحفوظ في بنوك المني بعد وفاة الزوج أمر لا غبار عليه وقد قبلته المحاكم في الغرب (56). والمشكلة الأخلاقية التي أثارها هذا الاجراء سرعان ما اختفت لأن المجتمع

الذي يسمح للزوجة وللزوج بالزنى وخاصة بعد انتهاء عقد الزوجية لا يمكن أن يعترض على أن تلقح المرأة بماء زوجها الذي مات بل ينبغي أن ترى في ذلك عملا أخلاقيا دالاً على الوفاء والمحبة وحفظ العهد [52].

إن هذا العمل مرفوض إسلاميا، لأن التناسل، في الاسلام لا يسمح به إلا عبر طريق واحد مشروع هو الزواج [14–16 – 52–57] لهذا ييسّر الاسلام الزواج تيسيراً كبيراً، كما ييسّر أمر الطلاق عند الضرورة، حتى لا يبقى الزواج قيدا على الرجل أو المرأة لا يستطيعان الفكاك من قيده لما لحقهما فيه من ضرر.

إن أسباب عدم الخُصُوبة، في الرجال والنساء، المشار اليها في قسم سابق من هذا البحث. قد حلها الاسلام حلاً جذريا. فالاسلام يقضي تماما على الأمراض الجنسية متى ما طبّقت تعاليمه [74].. والاسلام يمنع الاجهاض دون سبب طبي وبما أن استعمال اللولب نوع من الاجهاض المبكر فإن المالكية والظاهرية يرون حرمة استعماله.

والاسلام يحث على الزواج المبكر كما أنه يأمر المرأة بالقرار في بيتها ﴿ وقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾.

وإذا طبقت التعاليم الاسلامية بدقة فإن أهم أسباب عدم الخصوبة سيقضى عليها.. وهو علاج لا يكلف الملايين من الدولارات.

كذلك يبيح الاسلام للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة وذلك يحل مشكلة عدم الخصوبة إلى حدّ كبير. فقد تكون الزوجة الأولى تعاني انعدام الخصوبة أو قلتها. وربما كان الزوج يعاني كذلك نقصا في الخصوبة أو قد يكون كلاهما سليما إلا أن هناك عداوة مستحكمة بين الافراز المخاطي للزوجة والحيوانات المنوية السليمة للزوج أو تكون هناك مضادات أجسام

(74) أنظر صفحات هذا البحث من 48 إلى 55

بينهما، أو يكون كلاهما سليما ولا يوجد أي سبب معروف للعقم بينهما. فإذا تزوج هذا الشخص الذي يعاني من قلة الخصوبة أو تعاني زوجته الأولى منها امرأة أخرى انتهى الاشكال وحملت له أولادا وذرية.

وهكذا نرى أن تطبيق التعاليم الاسلامية يحل حلا جذريا جزءاً كبيراً من مشاكل عدم الخصوبة.

ويمكن حل نسبة أخرى غير هينة من حالات نقص أو انعدام الخصوبة بنظافة العجان التي أمر بها الاسلام (الاستنجاء والاستبراء من البول والغائط)، إذ أن عدم نظافة العجان تؤدي إلى التهاب المجاري البولية التناسلية مما يؤدي في بعض الأحيان إلى قلة أو ندرة الاخصاب.

وفي البلاد النامية حيث ينتشر مرض السل والبلهارسيا والطفيليات الأخرى فإن تطبيق مبادىء الصحة العامة التي يحث عليها الاسلام (عدم البصاق في الطريق وفي الأماكن العامة ـــ عدم التبول والتبرز في قارعة الطريق وتحت ظل الشجرة وفي الماء الجاري) يؤدي إلى انخفاض نسبة الاصابة بالسل والبلهارسيا والطفيليات التي تصيب فيما تصيب الجهاز التناسلي وتسبب انعدام الخصوبة أو انخفاضها.

إن وضع الحضارة اليوم غريب كل الغرابة.. فهي بقوانينها وأوضاعها الاجتماعية والأخلاقية تفرز مشاكل خطيرة.. وتقوم بعد ذلك بمحاولة حل هذه المشاكل بحلول تؤدي بذاتها إلى مشاكل جديدة :

ففي المجال الصحي يموت في كل عام أكثر من عشرة ملايين طفل نتيجة الرضاعة من القارورة والبعد عن الرضاعة الطبيعية ونتيجة الاسهال وسوء التغذية.. الخ.

ويمكن ببساطة إنقاذ هؤلاء الملايين من الأطفال بمبالغ زهيدة وبتوجيهات يسيرة إلى الأمهات لحثهن على الرضاعة الطبيعية.

ولكن شركات الالبان المصنعة التي تبيع بأكثر من ألفي مليون دولار للعالم الثالث كل عام ترى في ذلك خسارة وأي خسارة.. ولذا فهي تجهد في ترويج بضاعتها التي قد تساهم مساهمة فعالة في قتل ملايين الأطفال [75 – 76].

وبالمقابل تنفق مئات الملايين على عمليات زرع القلوب التي لا تؤدي إلا لانقاذ حفنة معدودة من المرضى ولا تعطيهم سوى حياة أغلبها تعيس.

كذلك فإن التلقيح الاصطناعي وخاصة الخارجي يكلف مبالغ باهظة (يتراوح المبلغ ما بين أربعة إلى ستة آلاف دولار للمحاولة الواحدة) [62]. ونسبة نجاح التلقيح الاصطناعي لا تزيد عن 30 بالمائة في أحسن المراكز العالمية. وقد كانت النسبة لا تتجاوز 10 بالمائة حتى عام 1982.. فهل يشكل التلقيح الاصطناعي حلا ميسورا لملايين النساء والرجال الذين يعانون عدم الخصوبة ؟ وخاصة في العالم الثالث الذي ينوء كاهله بالديون المشلة الناتجة عن النظام الربوي والتي بلغت مئات البلايين من الدولارات !

ثم من الناحية الأخلاقية هل يجوز قتل خمسين مليون طفل كل عام إجهاضا ؟ وذلك في حدّ ذاته يسبب عدم الخصوبة، ثم نأتي لننفق مئات الملايين على مشاريع التلقيح الاصطناعي وطفل الأنبوب ؟!

إن النظرة الأخلاقية في العالم اليوم يجب أن تتبدل، وينبغي أن تبذل هذه الجهود الرائعة الجبارة التي يقوم بها العلماء الأفذاذ اليوم في مجال زرع

(75) د. محمد علي البار : «حلق الانسان بين الطب والقرآن»، الطبعة السادسة، 1986 ص. 470ـ474.

(76) Albar. M.A.: Breast Feeding and Islamic Teachings, Islamic world Med. J : 1986-2(3) : 55 - 7

القلوب أو في مجال التلقيح الاصطناعي، في مجالات أخرى أكثر جدوى وأكثر فائدة. ومن ذلك تصحيح النظام النقدي الربوي وإعادة توزيع الثروة في العالم والاهتمام بالمشاكل الصحية التي يمكن أن يكون لها مردوذ جيد بأقل التكاليف مثل الرضاعة والتوعية الصحية التي يمكن أن تنقذ عشرة ملايين طفل كل عام..

كما ينبغي الاهتمام بالنظافة والتعقيم التام أثناء العمليات الجراحية ورفع مستواها في العالم الثالث بحيث تقل مضاعفاتها. ومن مضاعفاتها التهاب الأنابيب والمبايض والتهاب البربخ والقناة المنوية والحبل المنوي..

ومن المهازل أن تقوم عدة دول ــ في العالم الثالث (الهند الصين) بإجبار الرجال والنساء على ممارسة الوسائل المؤدية لمنع الحمل وإلى العقم حيث فرضت الهند قسرا تعقيم الرجال بقطع الحبل المنوي، ولا تزال الصين تمنع الأسر قسرا من أن يكون للأسرة أكثر من طفل واحد. وبما أن كثيرا من الأسر في الصين وخاصة في الأرياف ترغب في إنجاب ذكر فإن ولادة أنثى يعني كارثة بالنسبة لهم مما أدى إلى انتشار وأد البنات وقتلهن وذلك قبل أن تعلم السلطات بالولادة. حتى يتاح للمرأة أن تحمل مرة أخرى لعلها ترزق بذكر.

هكذا نجد أن العالم اليوم يعاني اهتزازاً في قيمه واضطراباً في مفاهيمه وأخلاقه.. وكل مشكلة ناتجة عن هذه المفاهيم والأخلاق والقيم تؤدي بذاتها إلى مشاكل جديدة.

إن كل هذه الانجازات العلمية الباهرة تتضاءل أمام الجرائم الأخلاقية البشعة وبالتالي المآسي الصحية التي نعاني منها والمؤدية إلى الوفيات.. إن محاربة التدخين وشرب الخمور والمخدرات ستؤدي إلى رفع المستوى الصحي بما لا تستطيعه جميع المستشفيات والهيئات الطبية مجتمعة في العالم..

بعض تفاصيل القضايا والمشاكل الأخلاقية والدينية الناتجة عن التلقيح الاصطناعي الخارجي

بعد أن تحدثنا عن القضايا الأخلاقية الناجمة عن التلقيح الاصطناعي الداخلي ثم تحدثنا عن القضايا الأخلاقية الناجمة عن التلقيح الاصطناعي الخارجي بصورة عامة سنلقي الضوء على ما نعتقد أنه أهم المشاكل الناجمة عن التلقيح الاصطناعي الخارجي.

1 ــ الرحم الظئر أو الأم المستعارة

تستخدم الرحم الظئر أو الأم المستعارة في عدة صور :

أ) الزوجة لها مبيض سليم ولكن رحمها قد أزيل بعملية جراحية أو به عيوب خلقية شديدة بحيث لا يمكن أن تحمل، وزوجها سليم. وفي هذه الحالة تؤخذ بويضة الزوجة وتلقح بماء زوجها وتوضع اللقيحة في رحم امرأة أخرى مستأجرة يسمونها الرحم الظئر أو الأم المستعارة. وعندما تلد الطفل تسلمه للزوجين مقابل أجر معلوم.

وقد حدثت هذه التقنية بالفعل وأدت إلى قضايا في المحاكم ومنها قضية كيم كوتون Kim Cotton التي قامت بدور الرحم المستعار لزوجين ثريين من الولايات المتحدة مقابل مبلغ من المال. وعندما ولدت الطفل رفضت تسليمه وعندما وصل الأمر إلى القضاء البريطاني أمرتها المحكمة بالاحتفاظ بالطفل (77).

وفي ألمانيا حصلت قضية مماثلة ولكن الرحم الظئر (الأم المستعارة) ادعت أن اللقيحة التي وضعت فيها لم تعلق وأنها حملت من زوجها حملا طبيعيا.

(77) د. محمد علي البار : «طفل الأنبوب والتلقيح الصناعي»، دار العلم جدة، و1986، ص 83، 95ــ100

وفي بعض الحالات تحول اهتمام الزوج بالرحم الظئر (الأم المستعارة) إلى غرام مستعر أدى إلى مخادنة و مخاللة وإلى طلاق الزوجة الأصلية [78].

وفي الولايات المتحدة وبعض دول أوربا تكونت شركات تجارية لبيع الأرحام. وتعتبر شركة ستوركس Storkes من الشركات الناجحة في مجال التجارة بالأرحام. وتنقل التايم الأمريكية [23] آراء الفتيات العاملات كأرحام للتأجير بأنهن يعتقدن أن الأم هي التي حملت ووضعت لا صاحبة البويضة.

وقد أفتى علماء الاسلام بحرمة استخدام هذه الوسيلة [14 – 16].

ب) الزوجة مصابة بمرض في المبايض والرحم بحيث لا يمكن أن تفرز بويضات ولا يمكنها أن تحمل فتؤخذ بويضة امرأة مانحة وتلقح بماء الزوج وتعاد إلى المانحة لتحمله في رحمها. وتكون بذلك أم الطفل من جهتين : إنها صاحبة البويضة وإنها الرحم الذي حمل ووضع. ومع هذا تقوم بتسليم الطفل عند الولادة لقاء أجر للزوجين الذين دفعا الأجر.

ج) الصورة السابقة نفسها ولكن بدلا من أن تعاد اللقيحة إلى صاحبة البويضة تعاد إلى امرأة أخرى تعمل كرحم مستأجر.

د) أن تكون المرأة سليمة من ناحية الجهاز التناسلي وزوجها سليم أيضا، ولكن الحمل يسبب لها أمراضا شديدة مثل تسمم الحمل وغيره ولا تريد أن تخاطر بصحتها وحياتها ومع هذا فترغب في الحمل فتقوم باستئجار رحم ظئر.

هـ) مثل الحالة السابقة إلا أن المرأة لا تريد الحمل والوضع، ترفّهاً وتقوم باستئجار امرأة أخرى للحمل نيابة عنها.

و) وكل هذه الصور المختلفة مرفوضة شرعا وغير مقبولة. وقد اقترح

(78) ندوة الانجاب في ضوء الاسلام، المنظمة الاسلامية للعلوم الطبية، بإشراف وتقديم د. عبد الرحمن العوضي، وزير الصحة الكويتي (شعبان 22/1403 مايو 1983)، الكويت.

الشيخ مصطفى الزرقاء صورة أخرى قبلها المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي في دورته السابعة سنة 1404 هـ (القرار الخامس) وهي أن تؤخذ النطفة والبويضة من زوجين وبعد تلقيحهما تزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى للزوج نفسه.

ثم عاد المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي ورفضها ومنعها في دورته الثامنة سنة 1405 هـ (القرار الثاني).

وقد أثارت هذه القضية نقاشا طويلا وحادا بين الفقهاء فيمن تكون الأم التي يرث منها وترث منه أهي صاحبة البويضة أم التي حملت وولدت وكانت آراء الأغلبية تميل إلى أن الأم التي يرث منها وترث منه هي التي حملت وولدت. واتفقوا على أن تكون الأخرى بمكانة الأم من الرضاع في المحرمية (14–16)

ز) أن تقوم الزوجة بدور الرحم المستعار لأنها لا تملك بويضات بسبب مرض المبيض أو أنه أزيل بعملية جراحية. فتؤخذ بويضة من متبرعة أو مانحة وتلقح بماء زوج المرأة العاقر، وتعاد اللقيحة إلى رحمها.

ك) الصورة السابقة إلا أن الزوج أيضا عقيم فتؤخذ بويضة من امرأة ما (مانحة) وتلقح بمني رجل ما (مانح) وتعاد اللقيحة إلى الزوجة العاقر حيث تحمل اللقيحة حملا طبيعيا في رحمها ثم تلده.

2 ــ الأجنة المجمدة · Frozen Embryos

بما أن مراكز التلقيح الاصطناعي الخارجي في معظم، إن لم نقل في كل مراكز العالم تقوم بإعطاء المرأة العقاقير المنشطة التي تسبب إفراز عدد من البويضات. (عقار الكلوميد Clomiphine والهرمون المنمي للغدة التناسلية HCG, HMG) فإن الطبيب قد يحصل على عدد وفير من البويضات.

وقد أخبرني الدكتور سمير عباس[79] القائم على مشروع أطفال الأنابيب في مستشفى فقيه في جدة أنه حصل من امرأة إيرلندية على 14 بويضة. وقد قام بتلقيح هذه البويضات جميعا بماء زوجها، ونمت ثمان بويضات نموا طبيعيا. وأصرت المرأة على أن تعاد إلى رحمها كل هذه البويضات الملقحة النامية (4—8 خلايا) وتمّ بالفعل إدخال هذه البويضات إليها ولكن ذلك أدى كما هو متوقع إلى حمل متعدد صحبه إجهاض سريع.

ويؤدي الحصول على عدد وفير من البويضات إلى وجود فائض منها وقد حاول العلماء تبريد وتجميد هذه البويضات غير الملقحة ثم إعادتها إلى درجة الحرارة الطبيعية وتلقيحها بالحيوانات المنوية. وللأسف لم تنجح سوى نسبة ضئيلة جدا. وأدى التبريد والتجميد إلى هلاك معظم البويضات وتلفها وعدم صلاحيتها للتلقيح والنمو.

وقام العلماء آنذاك بتلقيح البويضات الفائضة وتنميتها إلى مرحلة الانقسام والانشطار حتى تصل إلى 4 أو 8 خلايا ثم تبريدها وتجميدها.

وكالمعتاد بدأت التجارب في الحيوانات ثم في الانسان. وقام ترونسون وموهر[80] من جامعة موناش باستراليا في عام 1983 بأول محاولة ناجحة يتم فيها الحمل بواسطة أجنة مجمدة. وكانت هذه المرأة تعاني من عقم نتيجة انسداد الأنابيب ودخلت في برنامج التلقيح الاصطناعي الخارجي IVF واخذت منها عدة بويضات بعد تنبيه المبيض بواسطة العقاقير وتم تلقيح وتنمية أربع بويضات حيث أعاد الطبيب ثلاث بويضات ملقحة في مرحلة التوتة (4 خلايا) إلى رحمها. ولكنها قامت بإجهاض ما دخل في رحمها في الأسبوع الثامن من الحمل.. وبعد أربعة أشهر أخرى عاد الزوجان للمطالبة بالجنين الرابع المجمد.

(79) اتصال شخصي مع د. سمير عباس.

(80) Trounson A. Mohr L . Human Pregnancy Following Cryo - Preservation, Thawing and Transfer of an 8 Cell Embryo, Nature, 1983 (20 oct), 305 : 707 - 9

وقام ترونسون وموهر [81] بفك التثليج عن الجنين المجمد وتنميته في المزرعة لمدة 12 ساعة ثم إعادته إلى رحم أمه.

ونمى هذا الجنين نموا طبيعيا لمدة 24 أسبوعا. وتم التأكد من الحمل بما لا يقبل الشك بواسطة التحاليل المخبرية والصور المأخوذة بواسطة الموجات فوق الصوتية وسماع دقات قلب الجنين الخ..

وفي الأسبوع الرابع والعشرين أصيبت المشيمة والكيس الامنيوسي (كيس السلى) بالاخماج (الانتان) وأدى ذلك إلى موت الجنين وإخراجه ميتا.

والجدير بالذكر أن تلك كانت أول حالة حمل لجنين مجمد. حيث فشلت في تلك التجربة 14 أمرأة أخرى نقل اليهن 15 جنينا مجمدا [81].

الأسباب الداعية إلى تجميد الأجنة :

1 ــ بما أن الأطباء في مراكز التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) ينبهون المبيض لافراز عدد وفير من البويضات فإن الأطباء يحصلون في العادة على عدد وفير من البويضات من كل امرأة. ويقوم الطبيب بتلقيح هذه البويضات وتنميتها. وبما أن نسبة النجاح في التلقيح والتنمية قد جاوزت 80 بالمائة لكل منهما فإن ذلك يؤدي إلى وجود عدد وفير من الأجنة التي وصلت إلى مرحلة 4 أو 8 خلايا.

وعادة ما يقوم الطبيب بإعادة اثنين أو ثلاثة من هذه الأجنة إلى الرحم حيث وجد أن زيادة الأجنة التي تشتل وتوضع في الرحم يؤدي إلى زيادة في نسبة نجاح الحمل. بحيث ترتفع النسبة من 10 بالمئة في حالة وضع جنين واحد إلى 30 بالمائة في حالة وضع جنينين أو ثلاثة [62–66–69–86].

---

(81) Edwards R. G.and Purdy J. M : Human Conception in Vitro Proceedings of the first Bourn Hall Meeting, 1982, Academic Press, London, p. 381

(82) المصدر السابق، ص 353

أما إذا زاد عدد الأجنة التي تنقل إلى الرحم عن ثلاثة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة في نسبة رفضها من الرحم وعدم تقبلها وبالتالي انخفاض نسبة النجاح[66–69–86].

وفي حالات النجاح يحدث حمل لأربعة أجنة أو خمسة ممّا يؤدي إلى زيادة الخطورة على الحامل وعلى الأجنة على السواء قبل الولادة وبعدها[66–69 – 80–81 – 84 – 86].

لذلك كله يفيض عدد من البويضات الملقحة النامية في كل المراكز وأدى ذلك إلى الاحتفاظ بها وتبريدها وتجميدها.

2 – يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى سهولة إعادة محاولة الحمل (طفل الأنبوب) إذا لم تنجح المحاولة الأولى.
3 – يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى الابتعاد عن خطورة الحمل المتعدد حيث كان الطبيب يعمد إلى وضع جميع البويضات الملقحة في الرحم. وبالتالي يزيد من نسبة نجاح حمل طفل الأنابيب بأقل قدر من المخاطر على الأم والجنين.
4 – يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى خفض تكاليف مشاريع التلقيح الاصطناعي الخارجي حيث تكلف المحاولة الواحدة ما بين أربعة آلاف وستة آلاف دولار[62].
5 – يؤدي الاحتفاظ بالأجنة المجمدة إلى عدم تعريض المرأة لمشاكل ومخاطر ومتاعب التنظير وسحب البويضات والدخول إلى المستشفى والتعطل عن العمل.... الخ.
6 – يؤدي الاحتفاظ بالأجنة ودراستها إلى معرفة كثير من الأمراض وخاصة ما يتعلق منها بالوراثة والصبغيات كما أنها تفتح الباب لطرق جديدة من

العلاج (نقل الأعضاء) [83].

المشاكل الأخلاقية الناتجة عن الأجنة المجمدة :

لقد أسلفنا القول في بعض منافع تجميد الأجنة ولكن هناك مشاكل فنية وأخلاقية ودينية تعترض تجمد الأجنة وما ينتج عنها من تقنيات وإجراءات.

أ) الأجنة المجمدة بعد وفاة الأبوين أو أحدهما :

إذا مات الزوجان أو كلاهما بعد أن يقوما بمحاولة طفل الأنبوب ولديهما أجنة فائضة مجمدة، وقد حصل ذلك بالفعل لزوجين ثريين من الولايات المتحدة ذهبا إلى أستراليا لانجاب طفل بواسطة مشروع التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب). وعندما أخفقت المحاولة الأولى رجع الزوجان إلى الولايات المتحدة بعد أن احتفظ لهما الأطباء ببويضتين ملقحتين في مرحلة التوتة (جنينين مجمدين) على أن يعودا في وقت لاحق لاعادة الكرة.

وحدث أن سقطت الطائرة ومات الزوجان في الحادث ولديهما ثروة طائلة ولم يكن لهما وارث. ووصلت القضية إلى المحكمة (في استراليا) التي حكمت باستنبات الجنينين بواسطة الأم المستعارة وذلك عام 1984. وقد تم بالفعل ولادة طفل منهما[52 – 80].

فهل يجوز بعد وفاة الأبوين بفترة من الزمن أن يولد لهما.. وقد وافق القضاء الاسترالي على استنبات الأجنة المجمدة في مدة أقصاها عشر سنوات [81].

---

(83) Edwards R.G : The Case for Studying Human Embryos and their Constituent Tissues in the Human Conception in Vitro, Proceedings of the Born Hall Meeting, 1982, Academic Press, London, pp. 371 - 388

وإذا وافق القضاء على عشر سنوات فما المانع في الموافقة على عشرين أو خمسين سنة ؟ وهكذا تأتي المشاكل العويصة. أبعد وفاة الأبوين بفترة من الزمن يولد لهما ويرزقان بطفل ؟ مشاكل تضحك الثكلى.. وتبكي الجذل الطروب.

ب) إجراء البحوث على الأجنة :

تنمى هذه الأجنة المبكرة وتدرس فيها عمليات الانقسام والتكاثر والوراثة.. والأمراض الوراثية والأمراض الناتجة عن خلل في الصبغيات وقد قامت لجان متعددة في مختلف بلاد أوربا والولايات المتحدة وأستراليا لدراسة هذه النقطة العويصة. وقد سمحت لجنة وارنك في بريطانيا بإجراء التجارب على الأجنة الفائضة حتى اليوم الرابع عشر لنموها (84 – 85).

وكذلك وافقت اللجنة الأخلاقية في الولايات المتحدة المشكلة لهذا الغرض على استخدام الأجنة حتى اليوم الرابع عشر من نموها (86).

وقد تحدد اليوم الرابع عشر باعتباره بداية لتكون الجهاز العصبي حيث يظهر في هذا اليوم الشريط الأولي Primitive Streak الذي يتكون منه الميزاب العصبي Neural groove.

ورغم هذا كله فإن البرلمان البريطاني والكونجرس وغيرهما من الهيئات التشريعية لم توافق بعد على هذا التحديد حيث يرى كثير من المعارضين أن

---

(84) Lancet : Editorial (Feb 2) 1985 : 255 - 266

(85) Report of the Commitee of Inquiry into Human Fertilization and Embryology (chairman, Dame Mary Warnock) London, HM. 50, 1984

(86) Jones H.W.: The Ethics of In Vitro Fertilization in Human Conception In Vitro, proceedings of the Born Hall Meeting, 1982, Academic Press, London ed. Edwards R.G and Pardy J M. pp. 351 - 369

الحياة الانسانية لها حرمتها منذ تلقيح البويضة، ولا يمكن العبث بها من أجل ذلك مهما كانت الأغراض الداعية إلى ذلك علمية وتؤدي إلى فائدة في معرفة الأمراض ومعالجتها (23 – 52).

وهذا يفتح الباب على مصراعيه للجدل حول متى تنفخ الروح ؟ Ensoulment. وبما أن النصوص في المسيحية واليهودية منعدمة في هذا الخصوص (أي أن التوراة والانجيل لم يحددا ذلك) فإن فلاسفتهم وعلماءهم ورجال الدين عندهم يختلفون في ذلك اختلافا شديدا، حيث نرى من يجعلها منذ بداية التلقيح، ومنهم من يجعلها منذ العلوق، ومنهم من يجعلها من حركة الجنين التي تشعر به المرأة الحامل، ومنهم من جعلها عند الولادة.(86)

موقف علماء الاسلام :

ولكن الوضع في الاسلام يختلف عن ذلك لأن نفخ الروح قد حدده المصطفى صلوات الله وسلامه عليه في الحديث الذي رواه عبد الله ابن مسعود وأخرجه الشيخان (87).

«إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون في ذلك علقة مثل ذلك، ثم يكون في ذلك مضغة مثل ذلك ثم يرسل الملك فينفخ فيه الروح».

وللحديث الشريف روايات متعددة في صحيح البخاري وصحيح مسلم (89) :

وقد اختلف العلماء الأجلاء في أن جمع الخلق كله يحدث في الأربعين قال أكثر العلماء بوجود أربعين يوماً نطفة، وأربعين يوماً علقة وأربعين يوماً

(87) «صحيح مسلم»، كتاب القدر، و«صحيح البخاري»، كتاب الانبياء، وكتاب القدر، وكتاب التوحيد.

مضغة فيكون نفخ الروح بعد 120 يوما من لحظة التلقيح. وقال بعظهم بل إن الخلق كله، نطفة وعلقة ومضغة يجمع في الأربعين. قال ابن حجر العسقلاني في فتح الباري :

«ومال بعض الشراح المتأخرين إلى الأخذ بما دل عليه حديث حذيفة ابن أسيد من أن التصوير والتخليق يقع في آخر الأربعين حقيقة.. وليس في حديث ابن مسعود ما يدفعه واستند إلى قول بعض الأطباء أن المني إذا حصل في الرحم حصل له زبدة ورغوة في ستة أيام من غير استمداد من الرحم ثم يستمد من الرحم ويبتدىء فيه الخطوط بعد ثلاثة أيام أو نحوها. ثم في اليوم الخامس عشر ينفذ الدم إلى الجميع فيصير علقة ثم تتميز الأعضاء وتمتد رطوبة الدماغ وينفصل الرأس عن المنكبين والأطراف عن الأصابع تمييزا يظهر في بعض ويخفي في بعض.. وينتهي ذلك إلى ثلاثين يوما في الأقل وخمسة وأربعين في الأكثر»[88].

ويقول أيضا نقلا عن ابن القيم :

«فيأذن الله لملك الرحم في عقده وطبخه أربعين يوما وفي تلك الأربعين يجمع خلقه. قالوا : إن المني إذا اشتمل عليه الرحم ولم يقذفه استدار على نفسه واشتد إلى تمام ستة أيام (أي يصير مثل الكرة الجرثومية Blastula) فينقط فيه ثلاث فقط في مواضع القلب والدماغ والكبد، ثم يظهر فيما بين تلك النقط خطوط خمسة إلى تمام ثلاثة أيام ثم تنفذ الدموية إلى تمام خمسة عشر يوما، فتتميز الأعضاء الثلاثة ثم تمتد رطوبة النخاع إلى تمام اثني عشر يوما ثم ينفصل الرأس عن المنكبين بحيث يظهر للحس في أربعة أيام فيكمل أربعين يوما.. فهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم تجميع خلقه في أربعين يوما».

(88) ابن حجر العسقلاني : «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، كتاب القدر، ح 11 ص. 481 وما بعدها، المطبعة السلفية.

وبمثل هذا الكلام قال ابن رجب الحنبلي في كتابه «جامع العلوم والحكم» في شرحه لحديث حذيفة بن أسيد الذي أخرجه مسلم والذي جاء فيه : «إذا مرّ بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها، ثم قال يارب أذكر أم أنثى ؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك» (89).

والغريب حقا أن نجد علماء الاسلام القدماء قد بحثوا هذه النقطة الهامة والخطيرة قبل عدة قرون من ظهور المشكلة إلى السطح، يقول ابن القيم في التبيان في أقسام القرآن (90) :

«فإن قيل الجنين قبل نفخ الروح فيه هل كان فيه حركة وإحساس أم لا ؟ قيل كان فيه حركة النمو والاغتذاء كالنبات. ولم تكن حركة نموه واغتذائه بالارادة. فلما نفخت (الروح) انضمت حركة حسيته وإرادته إلى حركة نموه واغتذائه».

وبذلك أعاد ابن القيم علامات نفخ الروح إلى وجود الاحساس وإلى وجود الحركة الارادية وكلاهما لا يتم إلا بتكوين الجهاز العصبي.

ويقول ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وهو يتحدث عن أول ما يتشكل من أعضاء الجنين : «ولا حاجة له (أي الجنين) حينئذ إلى حسّ ولا حركة إرادية لأنه حينئذ بمنزلة النبات وإنما يكون له قوة الحس والارادة عند تعلق النفس (أي الروح) به» (91).

وهكذا ميز علماء الاسلام الأجلاء بين الحياة النباتية Vegetative life التي ليس فيها إلا النمو والاغتذاء، والحياة الانسانية Human life التي تتميز بوجود الحس والارادة أي بتكون الجهاز العصبي..

(89) ابن رجب الحنبلي : «جامع العلوم والحكم»، دار المعرفة، بيروت، ص. 44ـــ56
(90) ابن القيم : «التبيان في أقسام القرآن»، ص. 255
(91) أبو حامد الغزالي : «إحياء علوم الدين»، ج 2، ص. 65

ورغم أن الحياة النباتية مقدمة للحياة الانسانية ولها نوع احترام إلا أنها ليست كالحياة الانسانية ولا تأخذ حكمها.. فهي أقل منها درجة، وهذا ما نبه إليه الفقهاء، حتى الامام الغزالي الذي كان متشددا في موضوع الاجهاض قال ما يلي في الاحياء [91] : «وليس هذا (أي العزل) كالاجهاض والوأد، لأن ذلك جناية على موجود حاصل، والوجود له مراتب، وأول مراتب الوجود أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة، وتستعد لقبول الحياة، وإفساد ذلك جناية، فإن صارت نطفة فعلقة كانت الجناية أفحش وإن نفخ فيه الروح واستوت الخلقة ازدادت الجناية تفاحشا.. ومنتهى التفاحش في الجناية هي بعد الانفصال حيا».

وهذه نظرة عميقة تدل على سعة فهم.. والشيء الجديد الذي حدث الآن بعد ظهور طفل الأنبوب هو أن أول مراتب الوجود أن تلقح بماء الرجل في طبق (أنبوب) وليس كما ذكر الامام الغزالي أن تقع النطفة في الرحم وتختلط بماء المرأة.

ورأى الامام الغزالي أن إفساد ذلك جناية، وأن هذه الجناية تزداد تفاحشا كلما نمت النطفة وتحولت إلى علقة ومضغة فإذا نفخ فيها الروح فذلك منتهى الفحش. وأفحش منه وأفظع قتل الجنين بعد انفصاله حيّا من أمه.

والغريب حقا أن نجد أن علماء الاسلام الأجلاء القدماء قد بحثوا هذه النقطة الهامة والخطيرة قبل عدة قرون من ظهور هذه المشكلة.

ج) بنوك للأجنة المجمدة :

والمشكلة حقا هو أنه يمكن أن تقوم بنوك للأجنة المجمدة لاستخدامها في حقل الأبحاث كما أنه يمكن استخدامها في حقل التداوي حيث يمكن استخدامها في زرع الأعضاء بدلا من أعضاء أطفال أو بالغين حيث ثبت أن أعضاء الأجنة أقل تسبيبا للرفض وأكثر ملاءمة للزرع. وبهذا يمكن زرع

الجهاز الدوري ونخاع العظام وخلايا البنكرياس وخلايا الدماغ وخلايا الكلي وخلايا الكبد بدلا من زرع الكلي والكبد من البالغين أو الأطفال [92].

وبما أن خلايا بعض الأنسجة والأجهزة تفقد قدرتها على الانقسام والتكاثر وهي القلب والجهاز العصبي والمبايض فإن استبدال هذه الأعضاء التالفة بخلايا جنينية قادرة على الانقسام يمثل أحسن حل في المستقبل القريب بدلا من استخدام زرع الأعضاء التي لا تزال تواجه مشاكل جمة [92].

فهل يجوز استخدام هذه الأجنة لهذا الغرض ؟ وللجنين الانساني حرمته.. وبما أن المالكية والظاهرية والامام الغزالي (في الاحياء) وغيرهم من الفقهاء يرون حرمة الاجهاض منذ لحظة التلقيح رغم أن الجنين لم ينفخ فيه الروح بعد فإن الاعتداء على هذا الجنين اعتداء على كائن حي في طريقه لأن يكون إنسانا. وهو يكتسب بذلك حرمة تمنع إلحاق الأذى به ولو كان مكونا من بضع خلايا فقط..

ويميل أغلب الفقهاء المعاصرين إلى عدم إباحة الاجهاض دون وجود سبب طبي قوي. لذا فإن استخدام بنوك الأجنة في إجراء التجارب والبحوث أمر لا يقره أغلب الفقهاء المعاصرين. وخاصة أن المذهب المالكي والظاهري وبعض الفقهاء الآخرين من المذاهب الأخرى يرون حرمة الاجهاض منذ لحظة التلقيح.

والوضع في معظم الدول الاشتراكية والغربية وفي اليابان قد سمح بالاجهاض حسب الطلب. وبما أن الاجهاض اعتداء على حرمة إنسان قد تكوّن جهازه العصبي وهو يحسّ بالألم فإن الاعتداء على حرمة عدد ضئيل من الخلايا التي لا تحس ولا تشعر ولم يتكون فيها بعد جهاز عصبي هو أمر

(92) Caplan Al : The Ethics of IVF, Hastings center., June 1986, 13(2) : 241 - 53
(93) Grobstein C, Flower M : Current Ethical Issues in IVF, Clin. Obstet Gynecol, 1985,12 (4) : 877 - 91

أقل ولهذا يطالب الدكتور إدواردز [94] باستخدام الأجنة الفائضة في مجالات البحث العلمي وفي التطبيقات العلاجية. ويرى أن استخدام هذه الأجنة المبكرة جدا له ما يبرره بينما قتل الأجنة المتقدمة النمو بالاجهاض أمر يسمح به القانون.

فإذا سمحت القوانين الوضعية بالاجهاض حسب الطلب ودون وجود أي سبب طبي لذلك فالأحرى بهذه القوانين أن تسمح بإجراء التجارب العلمية التي ستعود بالفائدة على البشرية، على مجموعة ضئيلة من الخلايا لم يتكون فيها بعد الجهاز العصبي [94].

د) استخدام بنوك الأجنة المجمدة للحصول على أجنة جاهزة لمن يعانون العقم دون الحاجة للدخول في مشروع التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) IVF وما فيه من مشقة. فالتي تدفع الثمن تستطيع الحصول على جنين جاهز يشتله لها الأطباء في رحمها [94-95-97-99]

هـ) استخدام الأجنة المجمدة وشراؤها ثم وضع الجنين في رحم مستأجرة وعند ولادة الطفل يسلم للمرأة العاقر لقاء أجر [94-95-96].

وهكذا تحصل المرأة العاقر على طفل دون الحاجة للبحث عن بويضات ولا مني من زوجها بل ولا حتى حاجة للحمل والولادة.

و) ظهور كافة المحاذير والمشاكل التي ذكرناها في استخدام التلقيح الداخلي AID من مانح.

وعند قيام تجارة الأجنة الجاهزة ستظهر هذه المشاكل على السطح [94-95-97-99] :

---

(94) Trounson A, Mohr L R.. Br. Med. J., 285 : 244 - (1982)

(95) Trounson A. : In Vitro Fertilization, Problems of the Future, Br.J. Hosp. Med., Feb 1984,31,104 - 110

1 ــ شراء أجنة من أبوين لهما صفات وراثية معينة (نكاح الاستبضاع المعروف في الجاهلية).
2 ــ حمل أجنة بواسطة الرحم لمستأجر بعد وفاة الأبوين.
3 ــ جهالة مانح المني ومانحة البويضة.
4 ــ الفوضى العارمة في الأنساب.
5 ــ تلقيح المحارم[60] : بما أن المني قد يستخدم لتلقيح بويضات من نساء مختلفات فقد يحدث تلقيح بويضة امرأة بمني أخيها أو أبيها أو عمها..
6 ــ زيادة احتمال ظهور الأمراض الوراثية.
7 ــ زيادة احتمال ظهور الأمراض التي ينقلها المني.
8 ــ التحكم في جنس الجنين
9 ــ التحكم في صفات الجنين.
10ــ اكتفاء النساء بالنساء والرجال بالرجال في مجتمع الشاذين وانتشار ذلك كما أخبرنا المصطفى ﷺ في آخر الزمان.. وتستخدم بنوك المني وبنوك الأجنة المجمدة للتناسل. ويؤدي ذلك إلى إلغاء الزواج ونظام الأسرة بالنسبة لهؤلاء الأشخاص.
11ــ إذا كان الوضع الحالي حسب ما قالته النيوزويك[52] (1985/3/18) بالنسبة لبنوك المني قد أدى إلى وجود ربع مليون طفل لا يعرف لهم أب أصلا فإن ظهور بنوك الأجنة سيؤدي إلى ظهور عدد كبير من الأطفال لا يعرف لهم أب ولا أم من ناحية النسب وإنما الذي حملته امرأة استخدمت كرحم ظئر أو أم مستعارة.
وربما انتهى الأمر أن الطفل لا يعرف أباه صاحب المني ولا يعرف أمه صاحبة البويضة ولا يعرف أمه التي حملته وولدته وإنما يعرف فقط أولئك الذين دفعوا ثمن هذه العمليات المعقدة.
12ــ زيادة احتمال ظهور الأمراض الناتجة عن التشوهات الخلقية.. وذلك أن عمليات التلقيح الاصطناعي ثم ما يعقبها من تبريد وتجميد ثم شتل إلى

الأرحام كلها عمليات غير فسيوليجية ولها تأثير على الخلايا ومكوناتها وعلى الصبغيات ويؤدي ذلك كله إلى ظهور تشوهات خلقية (86–94).

وخلاصة القول إن تقنيات الانجاب الحديثة رغم ما فيها من براعة تبهر العقول وتأخذ بالألباب إلا أنها لا تحل مشكلة عدم الخصوبة من جذورها لأنها تحاول أن تعالج آثار المشكلة ونتائجها لا أسبابها الحقيقية، وأسبابها الحقيقية تتمثل في الأسباب المؤدية إلى انعدام الخصوبة والعقم وأهمها : الأمراض الجنسية واستخدام اللولب، الاجهاض وكلها أسباب يمكن التغلب عليها ومواجهتها بمواجهة أسبابها.

والاسلام هو الوحيد الذي عالج هذه المشكلة من جذورها وحل أسبابها أما تقنيات الانجاب الحديثة فإنها رغم براعتها ورغم نجاحها في حل مشكلة ثلاثة آلاف عاقر حتى الآن (خلال عشر سنوات تقريبا) فإنها لا تحل مشاكل ملايين النساء والرجال الذين يعانون عدم الخصوبة والعقم بل إنها في الواقع تسبب مشاكل جديدة لا حصر لها.

وبالنسبة للعالم الثالث الذي يشكل المسلمون نسبة كبيرة منه فإنه لا يستطيع أن ينفق مئات الملايين من الدولارات على علاج بضعة آلاف ممّن يشكون من العقم ذلك أن تكلفة المعالجة بواسطة التلقيح الاصطناعي الخارجي (طفل الأنبوب) تتراوح ما بين أربعة آلاف وستة آلاف دولار للمرة الواحدة. وإذا افترضنا أن المرأة تحتاج إلى ثلاث محاولات لكي تحمل (نسبة النجاح 33 بالمائة) فإنها ستحتاج الى 15،000 (خمسة عشر ألف) دولار لكل حالة عقم.

وهذا مبلغ ضخم تنوء بكاهله الدول الغنية (98) فضلا عن الدول والشعوب الفقيرة.

وهناك نقطة صغيرة ولكنها هامة، فحقوق الانسان محفوظة في الدول

المتقدمة وهي مجرد كلام في الدول النامية.. والانسان فيها مجرد من كافة حقوقه السياسية والاجتماعية.. وبينما نرى رقابة شديدة على الأطباء في الغرب ونسمع عن وجود لجان آداب ممارسة المهنة وأخلاقياتها في كثير من مستشفيات الغرب، نجد أن الأطباء والمستشفيات تعمل دون رقابة في البلاد النامية.

وبينما نرى الأطباء يعانون من كثرة القضايا التي تثار ضدهم بتهمة سوء ممارسة المهنة Malpractice ممّا يجعلهم في منتهى الحذر وخاصة أولئك الذين يعملون في حقل أمراض النساء والولادة حيث بلغ التأمين على ممارسات المهنة أكثر من مائتي ألف دولار سنويا للطبيب. نجد أن الأطباء يعملون بحرية تامة في البلاد النامية.

وبينما تثار مئات الآلاف من القضايا ضد الأطباء وشركات الأدوية في الغرب في كل عام لم نسمع عن قضية واحدة أثيرت ضد الأطباء وشركات الأدوية في البلاد النامية.

وأعطي مثالا بسيطا على ما يحدث في البلاد النامية فقد نشرت جريدة المدينة[96] أن مريضا أجريت له عملية في مستشفى الخبر التعليمي دون علم المريض ولا موافقته.. ولم تنشر الصحيفة هذا الخبر في مجال الانتقاد بل في مجال الاشادة بالطبيب الذي لم يرغب في إفزاع المريض بأنه يحتاج إلى عملية بل أخذه إلى غرفة الأشعة وأخبره أنه سيجرى له فقط فحص الأشعة وهناك أعطاه المخدر ونقله إلى غرفة العمليات.

وليس هذا الاجراء نادرا أو شاذا بل هو العمل الروتيني في معظم مستشفيات البلاد النامية وقد اضطررت لكتابة مقال في صحيفة المدينة

---

(96) صحيفة «المدينة»، العدد 5495، في 1402/6/10 هـ

لتنبيه الأطباء والجمهور بأن ذلك مخالف للآداب والشرع والقانون وأن الطبيب يمكن أن يقع تحت طائلة العقاب.

ولا يزال هذا السلوك الشائن ساريا في معظم مستشفيات البلاد النامية حيث تجرى للمرضى عمليات جراحية دون موافقتهم.. كما تجرى للنساء عمليات تعقيم دون علمهن وقد كانت بعض المستشفيات في مصر تقوم بوضع اللولب لمنع الحمل دون علم المريضة عند الكشف عليها من أمراض تعانيها.. وفي الهند كان التعقيم للرجال اجباريا بقطع الحبل المنوي. وفي الصين يجب على الأسرة أن لا تنجب أكثر من طفل واحد فقط...

وكل هذه الاجراءات توضح إلى أي مدى تنتهك حقوق الانسان.

فإذا سمحنا بقيام بنوك المني والتلقيح الاصطناعي بنوعيه الداخلي والخارجي فإن الأمر سيصبح أشد خطورة بكثير ممّا هو في الغرب حيث لا تزال حقوق الانسان مرعية محفوظة وحيث لا تزال القوانين مهابة محترمة.

أما في البلاد النامية فحقوق الانسان ليس لها وجود سوى في الخطب والصحافة والاذاعة والتلفزيون.

وسيؤدي ذلك إلى مزيد من المشاكل الأخلاقية التي تعانيها هذه الدول.

تأملات في الانجاب وتقنياته

أحمد صدقي الدجاني

يواجهُ إنسانُ عصرِنا بفعل ثورة العلمِ التقني موضوعاتٍ من نوعٍ جديد تُعبر عن نجاحات جديدة، وتثير قضايا جديدة، وتُولّد أخطاراً جديدة. وهي تطرحُ من ثمّ أسئلة جذرية حول النظرة التي يجب أن تحكم العلمَ التقني، والخطوط الحُمرِ التي يجب أن ترسم له، والموقف الأخلاقي الذي يُلزم المشتغلين فيه. كما تطرحُ أسئلة أخرى تتعلقُ بالقضايا المثارة. وتُلح الحاجةُ إلى التأمُّلِ في هذه الأسئلة وتلك، وتقديم إجاباتٍ صحيحة لها تُجسِّدُ حكمة الحكماء ﴿ومن يُؤتَ الحكمةَ فقدْ أُوتيَ خيراً كثيراً﴾، وتدفعُ الأخطار عن الانسان وتحافظُ على الكرامة الانسانية.

لقد تَوصل المشتغلون بالعلم التقني إلى شطر الذرة، فحدث الانقلاب النووي وثارت قضايا كثيرة تتعلق بالطاقة النووية، وبرز الخطرُ النووي الذي يُهدّدُ البشرية بالفناء بالأسلحة النووية. وتوصل المشتغلون بعلم الحياة التقني إلى شطر وحدة الوراثة ـــ الجين ـــ وبنائه من جديد، فأحدثوا «ثورة على صعيد الصناعة العلمية قوامُها هَندسة عمليات الحياة للأغراض

التجارية ـــ البيوتكنولوجية»[1]. وثارت قضايا كثيرة تتعلق بالهندسة الوراثية، وبرزتْ أخطارُها. وتوصّلَ المشتغلون بالطب التقني الى تقنيات الانجاب والاخصاب خارج الجسم الحي، فثارت قضايا لم تعرفْها البشرية من قبل، وبَدت نذرُ أخطارٍ حقيقية تواجه الاجتماع الانساني.

إن الواقعَ القائمَ اليوم على صعيد تقنيات الانجاب يشير الى أن قُدرات المشتغلين بالطب التقني من أطباء وباحثين «تجاوزتْ العُرفَ التراثي والأخلاقي للبشر»، على حدّ تعبير المحرِّر العلمي لمجلة نيوزويك، وطَرحتْ تساؤلاتٍ طبيةً وقانونيةً وأخلاقية مُلِحَّة. ومن بين هذه التساؤلات : هل ينبغي أن يُسمَحَ بما يُسمّى «الأمومة البديل» ؟ هبْ أنّ الطفل وُلدَ مُشَوهاً أو مُعوَّقاً هل تترتبُ على «واهب النطفة» أيُّ واجباتٍ أو حقوقٍ في المولود ؟ هلْ يحقُّ لجميع الأزواج و«الشاذين» ـــ على حدّ تعبير المحرر ـــ والعازبين أن «يُنجبوا» بأيِّ وسيلة ؟ هل ينبغي على الحكومات أن تضع أنظمة تُقيِّدُ التقنيات الجديدة ؟ وإذا كان الأمرُ كذلك فكيف ؟ ويمكننا أن ندرك بصورة أفضل إلحاح هذه التساؤلات إذا عرفنا أن ما يزيد عن ألف ولادة خرجت من أنابيب الاختبار حتى عام 1985، وإن ما يربو على ربع مليون طفل جاءوا عن طريق احدى صور التلقيح الصناعي المختلفة، وبعضُ هؤلاء «ينتسبُ» وفق مصطلح المُشتغلين بالطب التقني إلى خمسة «آباء» في وقت واحد، وما زال الحبلُ على الغارب. والموضوعُ مطروح على الكافة، ومُتداول على صعيد المشتغلين بالطب التقني الذين لا يقفون في بحوثهم عند خطوط حُمْرٍ، وهمهم الأول والأخير هو كشف الجديد، وعلى صعيد الحكومات التي لها اهتمام قانوني في تأييد انتقالِ الحياة من جيل إلى آخر بشكل منتظم، وعلى صعيد المجتمعات التي تحكمها اعتبارات دينية

(1) ادوارد يوكسين «صناعة الحياة» ترجمة د. أحمد مستجير، مكتبة عربء القاهرة.

وخلقية [2]. ويمكن أن نضيف قائلين وعلى صعيد رجال الأعمال الذين يريدون توظيف هذا الجديد واستثماره.

كيف نتعامل مع تقنيات الانجاب ؟

واضحٌ بدايةً أنه لا يجوزُ أنْ يُتْرك هذا التعامل للمشتغلين في الطبِّ التقني وحدهم. بل يجب ان يُقدِّم الاجابة عن هذ السؤال الكبير الاجتماع الانساني كلُّه من خلال حكمائه الذين يجمعون بين مختلف الاختصاصات العلمية، ويستعينون بخبرة المشتغلين في الطب التقني، ويتميزون بأن لديهم «النظرة الكونية» الشاملة.

إن الاجابة عن السؤال تقتضي الوقوف أمام المصطلحات المستخدمة بين المختصين وفي وسائل الاعلام لمراجعتها والتدقيق في صحتها، كما تقتضي تحديد مفهوم علمي متكامل عن الانجاب، وبلورة نظرة بشأنه تعَبِّرُ عن التراث الانساني وتحافظُ على استمراره.

لقد جرى الحديثُ عن أبوين ذكرين لطفل واحد، أو عن ثلاثة آباء ذكور، في وسائل الاعلام، وعن أكثر من أمّ أيضا. فما هو المفهوم الحقيقي لمصطلح الأب ومصطلح الأم ؟ ثم ألا ينبغي أن نحرص على استخدام هذين المصطلحين في الموضع الصحيح ؟

إن الانجاب بالمفهوم العلمي هو ثمرة تَزاوج ذكر وأنثى بالغين. وتبدأ العملية التي تُؤَدّي إلى الانجاب حين تتحدُ «نطفة» الذكر ببويضة الانثي في رحمها بعد المباشرة. و«النطفة» لغة هي القليلُ من الماءِ، والماءُ الصافي قلّ أو كثُرَ، وقد سُميَّ المني نطفة لِقِلَته ولأنه يصب في الرحم حيث «النَطْف» هو الصبّ. ويَتَحول هذا الاتحادُ الى «علقة»، وهي دم جامد غليظ، ثم الى «مضغة» وهي قطعة من اللحم قدرما يمضغ، ثم الى «عظم» لا يلبث أن

(2) نيوزويك الترناشيونال 1985/2/18 والمختار من «ريدرز دايجست» مقال أطفال الأنابيب عدد مايو أيار 1986.

يُكسى «باللحم». ويَتكون «الجنين» وينمو في بطن الأم وهو مُستتِر حتى يكتمل الحملُ تسعة أشهر ثم يَخرجُ طفلاً وليداً. و«الطفل» لغة هو الرَّخصُ الناعم الصغير. «والأم» هي الوالدة وهي «الأصل»، وأمُّ كل شيء أصله وعماده، والأم لكل شيء المجمع والمضم.

واضح أن الذكر صاحب النطفة هو أبو الطفل ووالدُه، تماماً كما أن الأنثى صاحبة البويضة والرحم والبطن هي أمُّه التي تنجبُه وتضعُه وتلدُه. و«الأبُ» لغة هو من كان سببا في ايجاد شيء، وتسمى الأم مع الأب أبوين. وهذا الأب هو سبب في ايجاد ابنه على اعتبار أن النطفة التي اتحدت ببويضة أنثاه جاءت من صلبه. و«الصُلب» كل شيء من الظهر فيه فَقَار. وقد سمي «الجماع» صُلبا لأن المني يخرج من الصلب. ويقول لنا العلم إن الحياة في الحمل تبدأ بهذا الاتحاد، وتضْبِطُ في البويضة الملقحة آلافُ الموروثات المنضدة بشكل حبّات العقد والمنتظمة في ثلاثة وعشرين زوجا من الصبغات، نواحيَ عدةً من النمو الفردي، أكثرها بُروزا هي الميزات الجسدية التي تنتقل بالوراثة من جنس وهيئة وقامة ولون الشعر ولون الجلد وبصمات الأصابع وفئة الدم. وينتقل أثناء الحمل أيضا كثير من الأمراض الوراثية كالمزاج النزفي والسكري وأنواع اليرقان. وتتأثر ميزات الطفل ــ ثمرة الانجاب ــ النفسية من مزاج وذكاء ونزعات بالوراثة إلى مدى لم يتضح بعد تماماً [3].

إن الطفل الوليد ثمرة الانجاب إذن، هو امتداد لأبويه يَرث منهما ميزاته الجسدية وبعض ميزاته النفسية، ولذلك فهو يُنسب لهما وهو يعبر عن استمرار الحياة. و«النَّسبُ» لغةً هو في الآباء خاصة. وهو يرتبط بهما في الطبيعي الغالب من خلال «أسرة» تجمعهم. وقد جعلتْه طبيعةُ الخلق معتمداً عليهما سنوات طويلة حتى يبلغ الحُلْم، ولذلك دُعِي الصبي طفلا «منذ أن يسقط من بطن أمه حتى يحتلم».

(3) موسوعة بهجة المعرفة (المجموعة الثانية) الجزء الأول، «هذا الانسان»، الشركة العامة للنشر والتوزيع والاعلان.

و«الأسرة» لغة تعني أيضا «الدرع الحصينة» و«جمع الأمر» وبصورة عامة «الارتباط والتقوي والتحصن والاكتمال» وهذه جميعها تعني التكامل الذي يتضمنه معنى «العائلة» الذي يؤكد على «التكفل». والأسرة ظاهرة حياتية اجتماعية. والصلة وثيقة بين الجانب الحياتي والجانب الاجتماعي فيها. فأفراد الأسرة حياتيا امتداد لبعضهم بعضا، وهم اجتماعيا يكونون مجتمعا صغيرا عليهم فيه واجبات ولهم حقوق. وهكذا فإن هذا الطفل الوليد هو ابن أبويه. وسمي ابنا لكونه بناء للأبوين. فالله جعل الأب بنّاء في ايجاده فبناه هذا الأب ابنا أو ابنة، ولا يمكن للابن أن يكون له اكثر من أب ذكر واحد.

لنا أن نجمل ما خرجنا به من وقفتنا أمام عملية الانجاب والألفاظ التي تعبر عنها، بأن الانجاب هو ثمرة تزاوج ذكر وأنثى، وأن لكل مولود من ثم والدين ينتسب اليهما. فامّهُ هي صاحبة البويضة التي جرى تلقيحها وهي التي حملت به ووضعته. وانتسابه إليها يتحدّد من خلال كونها صاحبة البويضة التي تلقحت وصاحبة الرحم الذي بدأ فيه الحمل وصاحبة البطن الذي نما فيه الحمل، ومن خلال وضعها له. وأبوهُ هو صاحب النطفة التي لقحت البويضة وحدّدت معها الموروثات الخاصة به. وانتسابه اليه يتحدّد من كون النطفة جاءت من صلبه. وهذا الانتساب هو جوهر فكرة الأسرة التي يرتبط بها المولود الطفل ويتقوى ويتحصن ويكتمل لينمو ويبلغ أشدَّه. وعلينا أن نحرص على استخدام مصطلحي الأب والأم في موضعهما الصحيح.

* * *

لقد وعت الفطرة الانسانية حقيقة عملية الانجاب هذه، ودلالات الألفاظ المعبّرة عنها فتعارف الاجتماع الانساني منذ وجد على معاني البنوة والأبوة، وأدرك أهمية نسبة الابن إلى أبويه، فتعارف على كيفية تنظيم النسب وحمايته، وبخاصة فيما يتعلق بالأب الذكر، لأن تحديد الأم الأنثى يتم تلقائيا

بوضعها الطفل. وشرع الأنظمة المتعلقة بالأسرة، وبلور القيم التي تحكم ذلك كله.

إن التراث الانساني حافل بالأسئلة التي نجدها في مختلف المجتمعات على هذه المعاني. فنجد في متون الأهرام مثلا كيف أن «ايزيس» الزوجة المخلصة التي جدّت في البحث عن زوجها «اوزيريس» تقترب منه حين تجده ميتا وتحتضنه فيبعث الخالق الحياة فيه، ولا يلبث «أوزيريس» ان يضع فيها نُطفته فتنجب منه وريثا طفلا تربّيه في مكان منعزل بعيداً عن عمه «يست» الذي قتل أباه. وينتقم الابن «حور» حين يشبّ من قاتل ابيه. وقد كان موضوع برّ «حور» بوالده محبباً الى عامّة الشعب في مصر القديمة، كما كان خيالهم مغرما بتأمل صورة «ايزيس» التي تبحث عن زوجها ثم حين تجده وتبعث فيه الحياة تحمل منه ثم تنذر نفسها لتربية ابنهما [4].

يمكننا أن نلاحظ ونحن نتأمل في الأساطير القديمة لأجدادنا في الهلال الخصيب ووادي النيل أن نسبة الابن إلى أبيه تستمد أصولها من نسبة الانسان المخلوق إلى الله سبحانه خالقه. فهذا رجل سومري تعرض للعَنَت بعد أن نعم بالصفاء، يخاطب ربه في قصيدة شعرية قائلا : «يا الهي يا من أنت ربّي الذي أوجدني ارفع وجهي اصغ الى أنيني إلى متى ستهملني وتتركني بدون حمايتك الى متى ستتركني بدون هدايتك ؟» [5] وتتضح نسبة المخلوق الى الخالق في ترنيمات اخناتون وهو يخاطب الله الواحد قائلا «العالم يعيش بِصنع يدك أنت الذي خلقهم.. ولأنك خلقت العالم وأوجدتهم لعبدك الذي وُجد منك فإن كل ما خلقته يطرب أمامك ويفرح عبدُك الجليل ويعيش قلبه في حبور أنا عبْدك الذي تسر به والذي يحمل اسمك».

لقد نزلت الأديان السماوية فحدّدت صلة المخلوق بالخالق، ونظمت

(4) يراجع هنري بريستد «فجر الضمير»، الألف كتاب.
(5) يراجع وديع بشور « الميثولوجيا » مؤسسة فكر الأبحاث والنشر.

العلاقة بين الابن وأبويه ونسبتهما اليه. فالله سبحانه خلق آدم ونفخ فيه من روحه وجعله خاتمة خلقه في أحسن صورة، وأسكنه وزوجه الجنة وتاب عليهما حين تابا إليه بعد أن عصيا أمره. وقد اختلف العلماء اللغويون في اشتقاق اسم «آدم»، فقيل سُمِي آدم لأنه خلق من أدمة الأرض، ولأنه خلق من تراب، وهو من أُدْمة الأرض وأديمها أي من باطنها ووجهها. ويلفت النظر أن الأدْمة في اللغة تعني القرابة والوسيلة الى الشيء، وتعني الاتفاق والألفة. كما يلفت النظر أن في اسم حواء دلالة الحياة. وحواءُ أنجبت من آدم أبناءً كثيرين بعد أن سكنا الأرض التي جعله الله خليفة فيها. وهكذا بدأ الاجتماع الانساني بزوجين أنجبا بنين وحفدة (6).

بلورت الأديان السماوية النظرة الكونية الشاملة الى الانجاب، ولنا أن نعرض بايجاز هذه النظرة كما جاءت في القرآن الكريم كتاب رسالة الاسلام خاتمة الرسالات، على صعيد عالم الحياة الانساني.

إن الله سبحانه خلق الناس من نفس واحدة، وخلق منها زوجها، وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً وجعل للناس من أنفسهم أزواجاً وجعل لهم من ازواجهم بنين وحفدة. والزواج هو حصن الزوجية، وهو يثمر انجاب الأولاد والأحفاد. والعلاقة بين الزوجين أساسها السكن والمودة والرحمة. وكم تتردد كلمة الرحمة في الآيات القرآنية التي تتناول العلاقة بين أفراد الأسرة الذي تربطهم صلة الرحم فهم «أرحام». وتقترن الرحمة بالاحسان. وهكذا تتضح طبيعة الحياة الزوجية وروابطها وغايات الزواج التي تشمل السكنى واستمرار الحياة وانتشار النوع. وقد وضع الاسلام دستور الحياة الزوجية حدّد فيه العلاقات المحرمة والعلاقات المحللة، وبيّن حقوق كل من الزوجين وواجباتهما، وأوصى بالتشاور والتراضي والمعاشرة بالمعروف، وأوضح كيف

(6) يراجع « لسان العرب » ابن منظور، دار صادر.

يكون التعامل حيث ينشب نزاع بينهما أو حين يصل الأمر الى الطلاق الذي هو أبغض الحلال عند الله.

إن الأبناء انطلاقا من هذه النظرة ينسبون لآبائهم، والله سبحانه يأمر الناس ﴿ ادْعُوهُم لآبائِهِم هوَ أقْسَط عند الله ﴾، ويقول ﴿ وما جعَل أدْعِيَاءَكُم أبْنَاءَكُم ذلِك قوْلُكُم بأفْوَاهِكُم والله يقُول الحقّ وهوَ يهدي السّبيل ﴾.

لقد أكد القرآن الكريم أهمية «النسب» الذي يُحدد الصلة بين الابن وأبويه، وعالج بعد أن قرر المبدأ، الحالات الاستثنائية ووضع نظام اللعان لواحدة منها، واعتبر من لم يُعلم أبوه أخاً في الدين. ويلفت النظر في الاجتماع الانساني عامة أن حاجة الانسان الى الانتساب ماسة. وقد عبّر عنها بابداع الروائي العربي المعاصر «نجيب محفوظ» في روايته «الطريق»، التي يجدّ فيها بطلها الشاب صابر في البحث عن أبيه، بعد أن قالت له أمه إنه موجود ولم يمت، ليجد في كنفه «الاحترام والكرامة والسلام».

واضح أن هذه النظرة الكونية الشاملة للانجاب تعطي «النسب» الذي يجسد معنى استمرار الحياة اعتبارا خاصا. وهي من أجل ذلك تحثّ على «النكاح» وتحرم «السفاح» الذي لا يرعى حرمة النسب ولا يثمر «أسرة». كما تعطي هذه النظرة اعتبارا خاصا لسكنى الزوجية بما فيها من مودة ورحمة وألفة، وبما لها من دور في رعاية الابناء الذين ينتسبون لآبائهم. وتجدر الاشارة هنا الى أن الانتساب للأبوين هو أول دوائر الانتماء التي تحدِّد هوية الانسان. وهكذا ترسم النظرة الكونية الشاملة الحدود التي لا يجوز تجاوزها أو الخطوط الحُمْر وفق التشبيه المعاصر. وقد تضمنت الفتوى الشرعية الاسلامية الصادرة عن مجمع الفقه الاسلامي اجتهاده في توضيح هذه الحدود. وهي تقدم أجوبة حاسمة على التساؤلات المطروحة.

* * *

لنا أن نتأمل، على ضوء ما سبق في الكيفية التي يتعامل بها المشتغلون

بالطب التقني مع تقنيات الانجاب في عالم الحياة بعامة والحياة الانسانية بخاصة. وننظر بداية في دوافعهم.

لقد كان دافع الكشف العلمي في مقدمة الدوافع التي دفعت المشتغلين بالعلوم لمتابعة بحوثهم في ميدان تقنيات الانجاب. وارتياد آفاق العلم فرضٌ على الانسان الذي أمره خالقه أن يقرأ وعلمه بالقلم ما لم يعلم. والكشف العلمي مطلوب ما دام الانسان موجوداً في هذا الكون. فلنا إذن أن نقدر ما قام به هؤلاء الرواد من أعمال على صعيد الكشف.

الدافع الآخر الذي نجده لديهم هو تلبية شوق المحرومين من الانجاب الى أن ينجبوا، وهو مثل شوق المريض الى الشفاء. ومُقَدَّر هذا الدافع شريطة الا تكون للعمل مضاعفات تسبب أمراضا أخرى، وذلك حين يتجاوز العمل الحدود التي لا يجوز تجاوزها.

هناك دافع ثالث نجده عند رجال الأعمال المشتغلين باستثمار تقنيات الانجاب. وهذا الدافع هو الربح. ولم يعد سرّاً وجود صناعة في ميدان الهندسة الوراثية سماها البعض «صناعة الحياة» يستفيد منها رأس المال في تكوين موجة من الاستثمار والاتجار والانتاج، ويجدها رجال الأعمال «طريقة، بارعة، مربحة» والحديث عنها اليوم ذو شجون [7].

وننظر في مدى تمتع المشتغلين بتقنيات الانجاب بالنظرة الكونية الشاملة، ووقوفهم من ثم عند «حدود الله» فنجد أن بعض العلماء المؤمنين يتمتعون بها، وهؤلاء لا خوف عليهم ولا خوف منهم، وقد قاموا بدورهم في إطلاق صيحات التحذير من تجاوز الخطوط الحُمر. ونجد أيضا أن البعض الآخر ينتقدها فلا يعرف الحدود. وواضح أن رجال الأعمال الذين يفكرون بالربح فحسب لا يأخذونها في الاعتبار على أحسن تقدير.

(7) ادوارد يوكسين/ مصدر سبق ذكره.

إن الدراسات العلمية التي صدرت حول استخدام تقنيات الانجاب في عالم الحياة بعامة والحياة الانسانية بخاصة تجعل الكثيرين في عالمنا يتساءلون أليس في بعض ما يجري تجاوز للحدود ؟ هل درس المشتغلون بالعلوم الأخلاقية الأخطار التي يمكن أن تنتج عن هذا التجاوز ؟ وهناك انطباع واضح عند بعض من يتساءلون أن تجاوز الحدود يحدث يوميا، وأن دراسة أخطاره لم تعط بعد حقها. ومن هنا فلا بد من وقفة مراجعة نسأل فيها أسئلة تلح علينا ونحن نتابع ما يجري.

يمكن لنا أن نورد سؤالا واحدا كمثل على هذه الأسئلة الملحة، ونمهد له بالقول إن الانجاب في عالم الحياة بعامة هو جزء من نظام الكون، ويلفت النظر أنه يتم من خلال عملية يحدث فيها تهيؤ الزوجين للانجاب، وقد أحسن الخلق الالهي ترتيبها وأحسنت الفطرة القيام بها. وهي تتضمن في بعض الحيوانات مثلا الرضا والقبول بين الزوجين بعد أن يحدث الانتقاء وتتحقق المعرفة ثم يتغشى الذكر أنثاه في ذروة التهيؤ فيبلغا الذروة من خلال اتحادهما. وكم سبحت الله الخالق وأنا أشهد ذات يوم هذه العملية مع قطة ربيتها. وواضح أن ما يسمى بالتلقيح الصناعي لا يتم من خلال هذه العملية، وانما يتم بإقحام نطفة كانت قد جمدت في بويضة مستقرة في رحم أو مستخرجة منه.فلا البقرة التي يجري تلقيحها قد عرفت الثور ـــ على سبيل المثال ـــ ولا اتحدت به، ولا عرف أي منهما بلوغ ذروة التهيؤ ولا ذروة الاتحاد. والسؤال هو: ما أثر غياب عملية التزاوج الطبيعي في التلقيح الصناعي على السلالات التي يجري انجابها ؟ وهل يمكن أن تكون هذه السلالات، كتلك التي تأتي من خلال عملية التزاوج الطبيعي ؟ وإذا كان الجواب بالنفي فما هي الفوارق ؟ ثم ما هي الأخطار التي يمكن أن تنتج على المدى القصير والمدى الطويل ؟

مطلوب الاجابة العلمية عن هذا السؤال بأجزائه. وممّا يلفت النظر أن الكثيرين الذين يأكلون نتاج سلالات التلقيح الصناعي من لحوم البقر أو

الدجاج يسارعون بالاجابة عن أحد الأجزاء بأن الفوارق موجودة وهي كبيرة.

إن وقفة المراجعة هذه يجب أن تتوصل إلى أجوبة على الأسئلة المطروحة تمكننا من مواجهة الأخطار التي بدت نذرها. وتجدر الاشارة هنا الى أن في عالم الحياة الواحد روابط وثيقة بين النبات والحيوان والانسان، ولا بد أن نأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار عند الاجابة، وان من واجبنا أن نتابع كل ما يجري من تجارب على الحيوان على صعيد تقنيات الانجاب، وكل ما يجري من تجارب على النبات على صعيد الهندسة الوراثية. وليتذكر المشتغلون بالعلوم أن الانسان يتغذى من النبات والحيوان وأنهم جميعا يتنفسون الهواء ويشربون الماء ويتكاملون، وأنهم جزء من نظام الكون.

إن النجاحات الجديدة التي حققتها ثورة العلم التقني في عالمنا المعاصر، شأنها شأن القضايا الجديدة التي أثارتها هذه الثورة في اطار موضوعات من جديد، وشأن الاخطار الجديدة التي ولّدتها تطرح بقوة على انسان عصرنا بعامة والمشتغلين بالعلوم بخاصة قضية العلم والايمان.

واضح أن انسان عصرنا والمشتغلين بالعلوم فخورون بما تحقق من كشف علمي. ولكنهم في الوقت نفسه قلقون من الكيفية التي يتم بها توظيف هذا الكشف العلمي. وقد اشتد هذا القلق بسبب اساءة استخدام المنجزات العلمية على صعيد الطاقة النووية بعد أن شهد عالمنا هذا العام عدة أحداث دقّ كل منها جرس إنذار، ومن بينها حدث انفجار عربة الفضاء تشالنجر في الولايات المتحدة وانفجار مفاعل تشيرنوبيل النووي في الاتحاد السوفيتي. كما اشتد هذا القلق بسبب إساءة استخدام المنجزات العلمية على صعيد الهندسة الوراثية بعد أن بدأت الأخطار الناجمة عن ذلك في الظهور. ويشتد هذا القلق بسبب إساءة استخدام المنجزات العلمية على صعيد تقنيات الانجاب وتجاوز الحدود.

إن بعض المشتغلين بالعلوم بخاصة يعانون مع قلقهم الشديد شعورا

بالاثم يبدو واضحا في الندوات التي ينظمونها وفي النداءات التي تصدر عنهم، لأنهم يسهمون في تحقيق الانجازات العلمية التي يساء استغلالها فيتعرض الانسان الى أخطار لم يعرفها من قبل ومعه الحيوان والنبات والبيئة عموما[8].

لقد عبّر كاتبنا العربي الروائي نجيب محفوظ في رائعته أولاد حارتنا عمّا يعتمل في نفوس المشتغلين بالعلوم وهو يقول على لسان «عَرَفَة» الذي يخاطب زوجته «عواطف» «صارحيني برأيك، هل تريننى مجرما ؟» وتجيبه عواطف برقة «أنت رجل طيب، أنت أطيب من صادفت في حياتي، ولكنك أتعسهم حظاً». ويغمض عرفة عينيه وهو يقول «لم يتجرع أحد قبلي الألم كما تجرعته». وتهمس عواطف «نعم.. أعرف ذلك» ثم تقول «أخشى أن تحل بنا اللعنة».

إن المشتغلين بالعلوم في عصرنا يخشون أن تحل اللعنة بالكوكب الأرضي كله ــ بأمنا الأرض ــ وليس بهم فقط. ولا سبيل لمواجهة هذه الخشية إلا بالانطلاق من النظرة الكونية الشاملة في التعامل مع العلم التقني والوقوف عند الخُطوط الحُمْر ولا تتوافر هذه النظرة الكونية الشاملة الا بالايمان بالله الخالق البارىء المصور وعدم الاقتراب من حدود الله. وهذا الايمان كفيل بأن يوجه العلم وجهته الصحيحة، ويجنب الانسان مخاطر العلم المذموم. وتُلح علينا هنا كلمات أبي حامد الغزالي التي ترددت في هذه القاعة قبل عام ونحن نحتفي بذكراه «إن العلم لا يذم لعينه، وانما يذم في حق العباد لأحد أسباب ثلاثة هي أن يكون مؤديا الى ضرر مّا لصاحبه أو لغيره، أو أن يكون مضرا بصاحبه، أو أن يكون خوضا في علم لا يستفيد الخائض منه» [9].

(8) نذكر مثلا على ذلك النداء الذي أصدره المشتغلون بالعلوم في ختام أعمال ندوة «العلم والتقنية والسلام» التي انعقدت بموسكو بين 23 و25 يوليو 1986.

(9) الغزالي «احياء علوم الدين» ومقال «العلم عند الغزالي» لأحمد صدقي الدجاني، مجلة أكاديمية المملكة المغربية، عدد نوفمبر 1986.

إن العلم الذي يوجهه الايمان هو العلم المحمود، وهو عبادة وطلبه فريضة، والعقل منبعه ومطلعه وأساسه.

ضبط الانجاب بقواعد الأخلاق

عبد الهادي بوطالب

تمهيـــد

لن أحاول في هذا العرض أن أقدم دراسة علمية عن خصائص الانجاب في المجتمعات، ولا عن وسائل الاستيلاد التي تستعمل لتحقيقه، سواء منها الطبيعية التي عرفها المجتمع البشري إلى ما قبل عشر سنوات من قرننا، أو الاصطناعية الحديثة التي أصبحت تتوفر على تقنيات متطورة تمضي قدما على وتيرة مذهلة، لأن هذا الجانب العلمي التخصصي يرجع إلى علماء الأجنة والممارسين من الأطباء المتخصصين، كما لا أريد، وأنا اتحدث عن ضرورة إخضاع الانجاب لقواعد الأخلاق،أن أزعم أن المعايير المعتمدة للتقنين الخلقي معايير مُسلّم بها في المجتمع البشري عامة، لأن هذا المجتمع يتوزع فعلاً بين فصائل بيئات متقاربة أو متباعدة المنظور، ولكن مع ذلك ترتبط فيما بينها بحدّ أدنى من عنصر الوفاق الذي يجعلها تحدد حدود المعروف والمنكر مما تواضع عليه البشر في علاقاتهم العامة ضمن ما يسمى بمنظومة القِيم. كما أني لا أريد وأنا أشير ضمن هذه الضوابط الخلقية الى منظور الدين الاسلامي في ضبط الاستيلاد أن يفهم أني أستنبط اجتهاداً آخر أو أضيف فتوى جديدة إلى ما صدر عن علماء هذا الدين من اجتهادات وفتاوى في

هذا الشأن، لأن مردّ ذلك إلى طائفة من الزملاء أعضاء هذه الأكاديمية الذين انتُدبوا لاستنباط الحكم الاسلامي الشرعي في الموضوع، والادلاء به أمامكم لاغناء النقاش فيما يمكن أن نسميه أحد موضوعات الساعة الملحة، وانما قصدي من ذلك إبراز مساهمة الاسلام في مسلسل الضبط الخلقي العالمي للإنجاب.

إن هذا العرض سيطرح ظاهرة الاستيلاد من حيث هي، تمهيداً لطرح ما يترتب عليها من قضايا ومشاكل خلقية قائمة بالفعل أو متوقع بروزها، ممّا يدعو الى مواجهتها بتدابير تنظيمية خلقية.

ومهما كان الاختلاف على تقييم القواعد الخلقية العالمية الدينية منها والوضعية بين من يؤمن بسلامتها ومن يشكك فيها أو يجزم بعدم صلاحيتها، ومهما اختلفت النظرة الى غاية العلم وجدواه، فإنه لا جدال في أن سعي البشر كان وما يزال وسيظل هادفاً للسعادة والاطمئنان لأفراده وجماعاته. وهذا ما تسعى اليه الضوابط الخلقية الدينية والوضعية التي تساعد الانسان على أن تجعل من ظاهرة الانجاب ما توخاه منها على توالي العصور أي عامل استقرار واطمئنان للمجتمع كفيلا باستمرار النوع البشري المتميز بخصائصه التي لا تحصى عن سائر العالمين.

القسم الأول :

الانجاب الطبيعي والاستيلاد غير الطبيعي

أ ــ رابطة العلاقة الجنسية في المجتمع القديم

خضعت العلاقة بين الذكر والأنثى في المجتمعات البشرية البدائية لعامل الغريزة وحدها، نتيجة تأصل مقومات الرجولة في غريزة الذكر بما يجذب إليه الأنثى وتوفر الأنثى على كل ما يجذب اليها غريزة الذكر. وساعد تكوينهما الفيزيولوجي المتعارض والمتكامل في آن واحد على إرضاء الغريزة

المشتركة عن طريق الاتصال الجنسي. وكانت الحكمة الالهية أن يكون التعارض الوسيلة المفضية الى التقارب والوئام. ومن هذه العلاقة تتفاعل الغريزتان بما يحقق ـــ في الحالات العادية ـــ الانجاب الطبيعي الذي تستمر به حياة النوع البشري.

ولا ينفرد الانسان في هذا عن الحيوان، وحتى عن النبات، بيد أن السعي إلى إرضاء شهوة الغريزة التي يظهر أنها تقوى بالممارسة، خلق نزوات سببت بعض الارتباك في علاقة الرجل بالمرأة ربما لم يدركه الانسان الأول الذي لم يرق الى الوعي بها، ولكنه ما لبث في مرحلة ثانية أن أدرك حاجته إلى ضبط هذه العلاقة بقواعد سلوك خلقية.

وعندما دخل البشر في عهد التنظيم المجتمعي، وبعد وعيه للفوضى التي طبعت العلاقة الجنسية طرح مشكل تنظيم هذه العلاقة فيما طرح على الانسان من قضايا تنظيمية استوحاها الانسان من فطرته ووجدانه وحاجاته الملحة، ومنها في مجتمع الأسرة والبيئة سيادة الرجل على المرأة، وهو ما عرف بالأبوسية وسيادة المرأة على الرجل في العهد الرعوي، وهو ما دعي بالأموسية.

وقد خضعت العلاقة الجنسية في عهد سيادة الرجل على المرأة لتحكم الرجل في الزواج والانجاب، فأباح لنفسه من العلاقات الجنسية ما حرمه على زوجه. ثم تجاوز الانسان هذه المرحلة ليحتويه المجتمع القبلي المتميز بقرابة الدم، فإذا بالعلاقة الجنسية تضبط بقاعدة الزواج بين الأقرباء، ثم تتجاوزها الى الزواج بالأباعد. وبذلك أصبح الزواج مؤسسة مجتمعية تستهدف الى جانب إرضاء الغريزة الجنسية الحصول على نتاج مشترك عن طريق الانجاب، بل والتكاثر عن طريق التناسل اللا محدود، فكانت ظاهرة الانجاب الوسيلة الموفرة للتكاثر العددي المفضي الى تكاثر العدة، حتى تساهم الكثرة في جلب المزيد من وسائل العيش والترفيه للأسرة أولا وللمجتمع ثانيا.

وكان الرجل يرى في ظاهرة إنجاب الأولاد ـــ وخاصة الذكور ـــ ملاحمه وامتداده كما كان الأولاد يرون في الوالد حاميَهم الضامن لبقائهم.

ومن هنا انساق الرجل الى تعديد زوجاته استكثارا للانجاب بقصد توفير المزيد من القوة والمناعة، وأصبحت كثرة الانجاب معيارا للفحولة وطريقا الى السيادة على المجتمعات، أو بعبارة نقتبسها من لغة العصر يمكن القول إن تنافس القبائل في الانجاب لحفظ ميزان القوى كان يشبه تنافس الدول اليوم في التسلح الذي يستهدف حفظ التوازن في العلاقات الدولية.

وقد كان في هذه المجتمعات من يبتعد عن الزواج بابنته أو أخته مثلا ليجعل منهما بضاعة لتبادل الإناث. كما كان فيها من يحرمون زواج إنائهم بغير ذكور عشيرتهم، حتى لا تصبح هذه أكثر قوة من عشيرتهم.

ب ـــ في المجتمع الجاهلي قبل الاسلام

ولنأخذ المثال من المجتمع العربي الجاهلي الذي يقدم لنا صورة عن تطور ظاهرة الإنجاب بدءاً من مرحلة الاستيلاد الكمي عن طريق تعدد الزوجات بدون حصر إلى مرحلة الاستيلاد الكيفي عن طريق تفضيل انجاب الذكر على الأنثى. وفي المرحلة الأولى تجاوز الرجل في بعض القبائل حدود شهوته الغريزية الى الاستيلاد الكمي بأية وسيلة، فأباح الزوج لزوجته أن تتصل جنسيا بغيره قصد إنجاب عدد من الأولاد الأقوياء،فكان الرجل بعد طهر امرأته من حيضها يأذن لها بذلك ولا يعود لوطئها حتى تحمل. وأطلق العرب على هذه العلاقة غير الزوجية اسم نكاح الاستبضاع، وهو النكاح الذي تحدثت عنه عائشة رضي الله عنها فيما رواه عنها البخاري في كتاب النكاح من أنواع الأنكحة الأربعة التي كانت معروفة في الجاهلية.

أما الاستيلاد الكيفي أو النوعي، فهو ما كانت بعض القبائل العربية تطبقه في إيثارها الاحتفاظ بالمولود الذكر ودفن الأنثى حية (الوأد) تخلصا ممّا تسببه لأسرتها ومجتمعها من إملاق وعار. ولو أن أفراد هذه القبائل كانوا

يتوفرون على التقنيات التي يراد أن تتحكم اليوم في إنجاب الذكر أو الأنثى لما تورعوا عن استخدامها للحصول على إنجاب الذكور، ولو كانوا قد اهتدوا إلى طرق الإجهاض لما تورّعوا في سلوكها قبل أن يفاجأوا بميلاد الأنثى.

وقد وصف الله وصفا بلاغياً دقيقاً سيكولوجية هذا الصنف من العرب فقال : ﴿ وإذا بُشّر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مُسْوَدّاً وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بُشّر به أيمسكه على هون أم يَدُسُّه في التراب ﴾، ونددد الله بعملية الوأد فختم هذه الآية بقوله : ﴿ ألا ساء ما يحكمون ﴾، وجاء في آية أخرى استنكار لهذه الفعلة البشعة التي سماها الله قتلا شنيعا فقال : ﴿ وإذا الموءودة سئلت بأي ذنب قتلت ﴾. وقد أتى الاسلام بضوابط لتقنين الاستيلاد الكمي فحصر تعدّد الزوجات في أربعة وأنزلها في حالة عدم العدل إلى واحدة، كما أعاد في ميدان الاستيلاد الكيفي للأنثى اعتبارها مُحرّما إجهاضها ووأدها ومُسويا بينها وبين الذكر.

ج ــ الاستيلاد غير الطبيعي

عرفت المجتمعات التي نتحدث عنها بجانب الاستيلاد الطبيعي ظاهرة الاستيلاد غير الطبيعي، إذ كانت المرأة العقيم أو قليلة الانجاب تلجأ إما إلى الاستعانة بالروحانيات أو تستنجد بالتمائم والرقي، أو تسترضي الآلهة والأوثان بالذبائح، وأحيانا تعمد إلى نقل ماء الرجل الفحل إلى رحمها بالصوفة. وقد امتدّ هذا الأمر إلى هذا العصر، كما أن الرجل العقيم لجأ إلى استبضاع زوجته ليغشاها غيره فتحمل وتلد له أولادا أقوياء.

وإذا كان وأد الاناث يتم في عهد الجاهلية المتميز بانعدام الوعي واختلال موازين الضبط الخلقي، فماذا نقول اليوم عن عودة ظاهرة الوأد في عصرنا هذا وفي بعض المجتمعات الأسيوية والأوروبية التي أصبحت تتدخل في تكوين الأجنة فتفرض أو تشجع تذبيح الاناث بواسطة الاجهاض وتستحيي الذكور ؟

القسم الثاني

تنظيم الانجاب في الاسلام

إن تعاليم الاسلام جاءت واضحة في سبيل تنظيم الانجاب وضبطه بإخضاع العلاقة الجنسية، وهي أصل الانجاب، لضوابط وقواعد شرعية تنطلق قاعدتها من عقدة النكاح المكتوبة ما أمكن ذلك أو المعلنة بالاشهاد والاقرار، والتي تستمد مقتضياتها وأحكامها من أصول التشريع.

ولقد استبعد الاسلام في الاطار النظري العام للقواعد التنظيمية للعلاقة الزوجية وللانجاب منذ البدء ما تعارف عليه المجتمع الجاهلي الأول من توخي مجرد الانجاب من علاقة الزواج. فالمجتمع الاسلامي على عكس ذلك يتكافل أفراده ويتعاونون كانوا ذوي نسل أو عقم. والهدف من الزواج في الاسلام هو الاستقرار الذي سماه الله بالسكون ﴿ وجعل منها زوجها ليسكن إليها ﴾، وليس حتما الانجاب إذ ﴿ المالُ والبنُونَ زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا ﴾.

كما استبعد تبعاً لذلك الاستيلاد الكيفي منذِّداً بتفضيل الذكور على الاناث في الانجاب ومُسوياً بين الذكر والأنثى، فالنساء شقائق الرجال في الأحكام، ولا فضل لذكر على أنثى، إذ ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾، وهو الذي ﴿ يَهَبُ لمن يشاءُ إناثاً وَيَهَبُ لِمَنْ يشاءُ الذُّكُور أو يُزوِّجهم ذكرانا وإناثا ﴾.

في هذا النطاق ضبط الله عقدة النكاح وظاهرة الانجاب بضوابط عديدة نقتصر من بينها على أربعة عشرة ضابطا هي :

أولا ــ إن رابطة الزواج هي وحدها الرابطة الشرعية للعلاقة الجنسية، وكل اتصال بدونها محرم.

ثانيا ــ إن المفهوم الشكلي للزواج يتشخص في عقدة النكاح التي أشرنا إليها سابقا والتي تتضمن أركان العقود وتنطبق عليها شروطها.

ثالثا ــ إن المفهوم المادي للزواج هو جملة مقتضيات تعني تبادل التزامات وحقوق وتراضياً مشتركاً نتيجة تنازلات متبادلة. فالعلاقة الزوجية لم تعد كما كانت في المجتمعات القديمة تتصرف فيها إرادة انفرادية، كما لم تعد رابطة تنعدم فيها المسؤولية المشتركة، وإن كانت تعطي للزوج دور القيادة والرعاية : ﴿ الرجالُ قوّامون على النّساء ﴾.

رابعا ــ إن التنازل المتبادل أو الانتفاع المشترك مما يوفره العقد للطرفين من مصالح يتضمن أيضا تنازلا وانتفاعا متبادلين بين الزوجين حتى بالنسبة للأعضاء التناسلية. فهذه تصبح بمقتضى العقد محدودة الوظيفة لفائدة الانتفاع المشترك، فالاسلام يحث الزوجين على الحفاظ على الفروج ملزما الزوج بحفظ فرجه إلا عن أزواجه، والزوجة أن تحصن فرجها عن استعماله فيما حرم عليها. ومخالفة ذلك خرق صريح لمقتضيات العقد، وهو إلى ذلك ارتكاب لفاحشة وزنى صراح. وقد جاء في سورة المؤمنون : ﴿ الذين هُم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت ايمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴾.

وهذا الضابط الرابع لعقدة النكاح يدفع بنا إلى وضع سؤال هو : ألا يقتضي التقيد بالحفاظ على الفروج ــ إلا لمن أبيح له الانتفاع بها ــ أن لا يتصرف الزوج في منيه والزوجة في بويضتها دون اتفاق سابق، وأن إذن أحدهما واجب قبل التصرف عندما يتعلق الأمر بالتلقيح غير الطبيعي حتى في الحالات التي أجازها علماؤنا. وقد أشار الله الى وظيفة الحيوان المنوي وحدد مصرفه فقال : ﴿ وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا ﴾.

خامسا ــ ويترتب على الاخلال بالحفاظ على الفروج ــ إلا فيما أذن به الشرع ــ تشديد العقوبة على زنا المحصن زوجاً أو زوجة، لأن

الزنا من الفواحش أياً كان مرتكبه، بيد أن الاخلال بالالتزامات ينبغي أن تكون عواقبه وعقوباته أقوى.

سادسا ــ بالرغم من أن الانجاب ليس هو الهدف المحتوم للعلاقة الزوجية فإنه لا ينبغي لا الاستسلام لظاهرة العقم باعتبارها قضاء وقدرا ولا النظر إليها على أنها عاهة فسيولوجية تنغص عشرة الزوجين أو تستوجب فراقهما، بل تنبغي ــ في نظر الاسلام ــ معالجتها بالعلاج الطبيعي لا بالاستيلاد غير الشرعي المحدث للاضطراب في العلاقة الزوجية والمجتمع. فالله هو الذي يجعل من يشاء عقيما. ولعل الحكمة في ذلك أن يساهم العقم في التوازن الديموغرافي. ولكن من حق عباده السعي الى التغلب عليه، فقد دعا زكرياء ربه ﴿ هب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب ﴾. وجاد الله بالولد على العاقر والعقيم من الأنبياء بعد طول انتظار ونفاذ صبر.

سابعا ــ الأصل في عقدة الزوجية الاستمرار، ولكن لا على الدوام كما في الكاثوليكية، والطلاق استثناء لحل ما قد يعترض استمرار العلاقة من صعوبات إلا أنه وإن كان حلالا فهو أبغض أنواع الحلال إلى الله.

ثامنا ــ استمرار العلاقة الزوجية يقتضي وفاء طرفي العقد بالتزاماتهما على أساس تبادل العلاقة الجنسية التي لا يحق لأي طرف أن ينفرد بتعطيلها، فالايلاء وهو حلف الزوج أن لا يواقع زوجته محرم، وعلى الزوج أن يكف عن هذا الاضرار في أجل أقصاه أربعة أشهر أو يطلق. والنشوز أي امتناع المرأة عن أداء وظيفتها الزوجية موجب للزجر والعقوبة.

تاسعا ــ في نطاق رابطة العلاقة الجنسية المقننة بالضوابط الشرعية يباح اللجوء إلى العزل ولكن اشترط فيه موافقة الزوجة حتى لا يسبب

لها ذلك ضرراً مفروضاً عليها.

عاشرا ــ واعتبارا للمقتضى التاسع هذا اشترطت بعض المذاهب الاسلامية في نفقة الزوج على زوجته أن لا تمنعه من نفسها وإلا سقطت نفقتها. كما نص الفقهاء على شرط موافقة الزوج على صيام زوجته في غير رمضان حتى لا يؤول ذلك إلى التحايل على النشوز.

الضابط الحادي عشر ــ وينتظم عقد النكاح تنظيم نوعية الانجاب، فتوفيرا لسلامة النسل وتحسينه وتمييزا لنوعية العواطف بين الأقارب، يحرم في الاسلام الزواج من الأدنين والجمع بين الأقارب، كالجمع بين الزوجة وأمها والأخت وأختها.

الضابط الثاني عشر ــ كما حرم الاسلام الزنا والتجارة في الأعراض حرم الاجهاض في تمام التكوين لأنه قتل للنفس التي حرم الله إلا بالحق.

الضابط الثالث عشر ــ خارجا عن ضوابط الزواج واتصالا بموضوع الانجاب يؤكد الفقه الاسلامي انطلاقا من أن الجسد الانساني ملك لله وحده تحرم الشريعة أن يمثل الانسان بجسده أو يعذب نفسه أو أن ينتحر، كما تحرم أن يبيع أو يتجر بعضو من أعضائه بالتخلي عنه للغير، فهل يحسن أن نضع من هذا المنطلق السؤال التالي : أيجوز للانسان أن يتنازل عن مائه وللمرأة عن بويضتها بأنواع التنازلات بيعا أو هبة أو غير ذلك ؟ أم هل يقاس هذا على جواز التبرع بالدم ؟

الضابط الرابع عشر ــ إن الزواج الشرعي هو الذي يحفظ النسب والعرض. وحفظهما واجب كحفظ النفس والعقل والمال والدين. وربط العلاقة الزوجية بحكم المقتضيات السالفة الذكر يحول دون تكوين أسرة مريبة لا يسودها الاطمئنان المشترك.

ويترتب على حفظ النسب اعتبار المتاجرة بالنطف والأرحام فسادا.

وكما يصون الاسلام المجتمع من الاسترقاق بالبيع في سوق النخاسة لابد أن يصان المجتمع كذلك من المتاجرة بالنطف والبويضات في «بورصات» بنوك المني والنطف.

إن هذه الضوابط الأربعة عشر لا تشكل في نظرنا جميع ما ضبط به الاسلام من مقتضيات موضوع الزواج والانجاب، ولكنها القواعد الأساسية التي نراها ضابطة لهما.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الضوابط العامة نظرة الاسلام المتميزة لنتاج الانجاب أي الولد، فما هو الولد في الاسلام ؟

الولد في الاسلام

إن الانجاب الشرعي المتولد عن سكون الزوجين يضمن استمرار التناسل النقي السليم، وحفظ النوع البشري بعيدا عن الانحرافات الجنسية المولدة للأمراض التناسلية، ممّا ينتج معه نسل نقي يتلقى تربية طاهرة نقية يمكن أن تكون قدوة يقتدى بها مصداقا لروح الحديث : «تناكحوا تناسلوا فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة». وهي في نظرنا مباهاة بنوعية النسل أكثر ممّا هي مباهاة بعدده،فواحد كألف وألف كأف.

والولد في الاسلام إذن هو نتاج علاقة الزوجية الشرعية المتكون من نطفة الأب في قرار رحم الأم. ﴿ انْ أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم ﴾، ﴿ وجعلناه في قرار مكين ﴾.

ويبرز الله في القرآن أن ظاهرة حمل الأم أساس رابطة الأمومة، فمعاناتها وتحملها طيلة أمد الحمل وانفصام الوليد عنها من صرتها ثم إرضاعها إياه بصفة طبيعية وإحساسها بأنه قطعة من جسدها،

(وإنمـــا أبناؤنـــا بيننـــا أكبادنا تمشي على الأرض)

كل ذلك يلحم شعورها بالحدب المبكر على وليدها ويشد الولد والأم

بعضهما إلى بعض ﴿ حَملتهُ أمُّه وهناً على وهن ﴾ ﴿ حملته أمُّه كرهاً ووضعَتهُ كرهاً ﴾، وبذلك يكون لكل مولود صلة بأبيه وأمه لأنه يرث عنهما موروثاتهما البيولوجية. وهي صلة تستلزم الرعاية والتربية من الوالدين، وتوجب على الولد إزاء والديه مسؤولية ثقيلة حتى لا يجوز أن يواجههما بتأفف مهما صغر وهان. وكما يلتزم الأبوان بالرعاية والنفقة للولد إلى البلوغ، فالولد ملزم برعاية والديه والانفاق عليهما عند الكبر في حالة الحاجة.

إن جميع هذه الضوابط وغيرها ممّا لم نذكره تبرز سعي الاسلام إلى إقامة نظام للانجاب على أساس قواعد خلقية، ممّا يمكن معه القول إن الاسلام قد حدّد قواعد للتنظيم العائلي وللاستيلاد الطبيعي، أمّا الاستيلاد غير الطبيعي أو الاصطناعي فيمكن أن يقرّ منه الحالات التي لا تخل بالقواعد الشرعية الضابطة السالفة الذكر، وهي الحالات الثلاث التي أجازها علماء الاسلام والتي لا تخلق للمجتمع قضايا خلقية، بل تساير التقدم الحضاري القائم في المجتمعات وما تواضعت عليه الأمم من قِيم ومُثل.

القسم الثالث

القضايا الخلقية الناجمة عن الانجاب الاصطناعي

إلى العشر سنوات الأخيرة استطاعت الضوابط الخلقية التي أقرتها المجتمعات لنفسها أن تواجه بالحكمة القضايا الخلقية الناتجة عن الانجاب الطبيعي. ولكننا اليوم أمام تطور مذهل لتحكم العلم الحديث في أنواع الانجاب الاصطناعي بتقنيات مختلفة تنذر بأن الانسان سيواجه معضلات خلقية ستقلب أوضاع المجتمع الذي استفاد من أخلاقيات التنظيم الممتدّ على العصور، ويوشك اليوم أن يفلت من يده زمام التحكم فيها.

وإذا استمرت هذه التقنيات تمضي في هذا التطور المخيف فستقوم قطيعة بين ماضي الانسان وحاضره المستقرّين ومستقبله المنذر

باختلال الموازين فرديا وجماعيا على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والخلقي :

فلنستعرض من خلال الأسئلة التالية، وعددها أحد عشر، هذه القضايا الخلقية التي قد نواجهها إذا ما ظلت تقنيات الانجاب في تطور لا محدود.

السؤال الأول :

ألا تكون نتيجة إطلاق العنان لتقنيات الانجاب الاصطناعي مهددا لاستمرار صلات النسب التي هي إحدى خلايا مجتمعات عصرنا المتوارثة ؟ بحكم أن انتشار الماء الحيوي بين المجتمعات عبر بنوك المني واستعمالها على غير نظام ودون التقيد بالعلاقة الخلقية على الأقل، سوف يفتح باب التناسل الذي لا ينضبط بأصل ولا ينتمي إلى فصيلة أو جنس.

والسؤال الثاني :

ألا يحطم التبني عن طريق الانجاب الاصطناعي ما تتميز به الأسرة المنتظمة في زواج متعارف على أخلاقيته أو شرعيته من شعور الوئام والعاطفة التي يقوم على قاعدتها نظام الأسرة، خصوصا وأن المجتمعات أصبحت تعاني اليوم من تضعضع نظام الأسرة بما أخذ يطرأ على المجتمعات من استهتار، فماذا سيكون عليه حال المجتمعات المقبلة إذا ما تجرد نظام الأسرة من علاقة التوالد الطبيعي وهي خليته الأساسية ؟

والسؤال الثالث :

ألا يؤدي نقل النطف والبويضات إلى نشر أمراض وبائية قبل أن تكتشفها بنوك النطف والمني، خاصة عندما يسودها التنافس التجاري المحض؟

والسؤال الرابع :

ألا نكون قد أخذنا نتجه باختلاط الأمشاج إلى أن تفقد كل أمة هويتها الحضارية، لنذوب في مجتمع مشاع لا تعرف له هوية ؟

والسؤال الخامس :

ألا تدفع المغامرة باقتحام مسالك علم الجينات بدون انضباط في هذا الميدان إلى أن يمزج في التكوين بين خلائق مختلفة قد تكون نتاجا مختلطا بين حيوان وإنسان هو نوع الانسان المشوه بدلا من إنسان اليوم السوي الخلقة، المتميز في صورته عن فصائل الحيوانات الأخرى ؟ وربما نكون على طريق إنجاب ما تخيله الانسان القديم عن الأغوال والسعالي التي كان يتخوف منها ويخيف بها.

والسؤال السادس :

هل سيصل العلم إلى أن ينجب بتلاقح الأمشاج وعن طريق التحكم سلفا في المميزات العقلية والخصوصيات الفيزيولوجية «إنسانا متفوقا» في مداركه ومخيلاته ومؤهلاته يقتصر اقتناؤه على مجتمع دون آخر ؟ إنسانا لا تملك الحصول عليه إلا المجتمعات الثرية القادرة على دفع ثمنه، يضيف وجوده الى مشكلة التفاوت الطبقي معضلة التفاوت النوعي.

والسؤال السابع :

ألا يخلق وجود هذا النوع السامي من البشر نازية جديدة متعالية تتحكم في مصائر الشعوب التي لم تظفر بمثلها،وينقسم المجتمع العالمي بذلك إلى مجتمع سيد وآخر مسود تفصل بينهما ميزات التكوين وخصوصياته ؟

والسؤال الثامن :

ألا يصبح العالم بذلك مصنفا حسب مقياس سمو الانسان

ووضاعته من حيث تكوينه إلى عوالم شتى ؟ فنحن اليوم من حيث الفقر والتخلف عوالم أربعة، إلا أن العالم المتقدم الذي سيصبح متوفرا على الانسان الأسمى سيصنف بمقياس التطور الخلقي المتقدم إلى عوالم سامية وأخرى أسمى.

السؤال التاسع :

ألا ننزلق بهذا إلى خلق مجتمع جديد، ميزته تكونه من «روبوات» ناطقة تسخر لنفسها العوالم على حساب بقية «الانسان» وتجري هذا الانسان في فلكها ؟

والسؤال العاشر :

ألا يدفع بعلماء الأجنة الانسياق وراء مغامرة التوغل في البحث في هذا الميدان إلى خلق مجتمع دولي غير متوازن ؟ إذ قد يصبح العالم موزعا بين فصيلتين إحداهما لا محدودة الامكانات وأخرى فاقدة لوسائل البقاء على ظهر الأرض.

والسؤال الحادي عشر :

ألا تصبح المجتمعات الانسانية التي تتوفر لها التقنيات الجديدة مندفعة لصنع «كلوناجات» بشرية فاقدة جمالية الانسان، لأن هذا سيصبح في مجموعه نسخا مكررة تفتقد ما يحظى به إنسان اليوم من تنوع جمالي في إطار الوحدة ؟

ربما كانت الصورة المخيفة التي تقدمها الأجوبة عن هذه الأسئلة والأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها هي التي دفعت ببعض علماء الأجنة إلى إعلان توقفهم عن مواصلة المغامرة. فالدكتور جاك تستار (Jacques Testart) أحد الرواد الفرنسيين لأبحاث أطفال الأنابيب يصيح : «لنقف عند هذا الحدّ»، وذلك بعد أن قال الدكتور س. م. ويلادسن (S.M. willadsen) منذ

بضع سنوات خلال اجتماع علمي : «أعطوني بويضة فأر وبويضة إنسان، وإذا أردت صنعت لكم غولا مخيفا».

القسم الرابع

إخضاع الانجاب الاصطناعي لقواعد الأخلاق

إن التطور الهائل لتقنيات الانجاب الاصطناعي يندمج في نطاق تطور التقدم العلمي الذي يطرح جملة من التساؤلات.

ومن بينها إشكالية الربط أو الفصل بين العلم وغايته، أو هل ينبغي للبشرية أن تطلب العلم وترتاد مجالات البحث العلمي مستهدفة من وراء ذلك صلاح المجتمع البشري وسعادته، أو أن العلم في حد ذاته غاية، لأن التقدم الحثيث في مجالاته يفتح آفاق المجهول، وتساعد كل مرحلة من مراحله على تحقيق تقدم آخر، ممّا يعطي للعلم غاية غير ما يتوخاه منه الأخلاقيون. ويصبح السؤال هو هل من الضروري ارتباط البحث العلمي بالأخلاق ؟

والاشكالية الثانية هي : هل ما يستهدفه علماء البيولوجية من تطوير تقنيات الانجاب يدخل في إطار التقدم العلمي فعلا أو أنه مغامرة ينفذ منها هؤلاء العلماء إلى درب غير نافذ لا اتصال له بمسالك العلم ومناحيه ؟

ومن وجهة النظر الأخلاقية ألا تكون المخاطر الخلقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي أومأنا إليها مدعاة للمطالبة بالتوقف عن متابعة المغامرة في ميدان الانجاب. وبالتالي فمن الضروري إخضاع هذه التقنيات للضوابط الخلقية أي إجراؤها وممارستها في نطاق ضوابط الأمان التي من حق المجتمع البشري أن يحصّن نفسه بها، وأن يفرض التقيد بها على العلماء والباحثين. فرضاً يتجاوز الترغيب ـــ ولِمَ لا ـــ إلى فرض سلطة القانون.

إن سلوك طريق الغلو في البحث العلمي يوشك أن يؤدي إلى عكس ما يستهدفه من تطوير حاضر البشرية ومآلها إذا لم ينضبط أصحابه بضوابط

أمان وسلامة المجتمع، وقد تخوف البعض أن يصبح العلم جهالة أو مذهبا تضليليا وأن تختل الموازين بين الشيء ونقيضه إذا لم يتقيد العلم بضوابط الأخلاق ولم يخضع لمراقبة الضمير.

وفي هذا نتفق مع ما كتبه «إدكار موران» عن أخطاء اشتطاط العلم في كتابه «علم مع ضمير» إذ قال :

«لا ينبغي لنا أن نقصي افتراض اللجوء الى تعميم نوع جديد من التضليل تفرزه حركة التخصصات نفسها، هذه التخصصات التي يصبح صاحبها ضمنها جاهلا بكل ما لا يتصل بعلمه، كما يزهد مسبقا ضمنها غير المتخصص ـــ وبصفة مطلقة ـــ في إمكانية التأمل في العالم والمجتمع والحياة، تاركا هذا الاهتمام إلى رجال العلم، الذين لا يتوفرون لا على الوقت ولا على الوسائل التصورية لذلك.

إننا سنشاهد بذلك تطور المعرفة ولكن معرفة تقرّ الاستسلام إلى الجهل والتضليل، كما نشاهد العلم يسير بنفس التقدم نحو اللاوعي، وذلك لعمري تناقض سافر».

ومع ذلك لا ينبغي أن نتخوف بصفة مطردة من سلوك طريق المغامرات العلمية فنأخذ بالمبدأ المجرد المطلق للعدول عنها كيفما كانت تلافيا لأخطارها المحتملة، فهذا يشل حركة البحث العلمي ويجعل الانسان أدنى من طموحاته ومسؤولياته، ولكن علينا في نفس الوقت أن نراقب خطوات السير، وعندما نتحسس فعلا أننا اقتربنا من الهاوية فينبغي التوقف ولو مؤقتا في انتظار أن يتبين لنا طريق لاحب نسلكه قد يقود إلى مسلك آخر رشيد، بدلا من الانجراف والتردي في الهاوية.

وإن عالمية الضوابط الخلقية وتنوعها ليسمحان لنا باستخلاص حدّ أدنى من المقتضيات التي هي موضوع تراضٍ عالمي لا جدال فيه.

فأخلاقيات السلوك معروفة، وهي تتمثل فيما تزخر به المجتمعات من قواعد عبر ما تواضع عليه البشر المتحضر من عادات وتقاليد ومعتقدات وما أقرته الديانات من تعاليم ومبادىء ومُثُل كلها تجتمع فيما يمكن أن نطلق عليه اسم «الفضيلة البشرية»، وهو ما عبّر عنه «كانت» بقوله : «تصرّف كما لو أن حكمة إرادتك تستطيع أن تستعمل كقاعدة لتشريع كوني في كل حالة تواجهها».

وإن التقيد بأخلاقيات الفضيلة البشرية لهو الضابط الوحيد للانسان كإنسان والفاصل بينه وبين الحيوان.

وهنا لا بد أن يستشعر الباحثون أن نشوة البحث العلمي التي يسعدون بها لا ينبغي أن تكون بالنسبة للفضيلة البشرية مصدر بلاء وشقاء، وأن من الحقوق الأساسية للانسان حقه في التحرر من الاستبداد أينما كان مصدره لا يستثنى منه حتى استبداد الباحثين العلميين باسم حرية البحث العلمي.

خاتمـة

وبعد ،

فأي نوع من أنواع الصنع والتركيب هذه العمليات التي توفرها للبيولوجيين تقنيات الانجاب الاصطناعي ؟

إنها قطعاً ليست خلقاً وإنما هي عمليات صيدلية كعملية التلقيح الدموي الذي لم يكتشف العلم مادته الخام الأولى، فعلماء الأجنة لا يخلقون الماء الدافق الذي يخرج من بين الصلب والترائب، ولا يتحكمون في صنع البويضة، وإنما يمزجون بين أصناف مياه الذكور وبويضات الاناث مزجا كيماويا. وقد جاء في القرآن : ﴿ أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ﴾ وقال : ﴿ أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم ﴾.

والمزج الكيماوي الذي اهتدى العلم إليه يدخل في هذا التشابه، إذ تبدو العملية خلقا تاما، في حين أنها قد تستحيل إلى عملية إفساد وتشويه للخلق.

لقد أراد الله أن يكون خلق الانسان عملية تسوية وتعديل، وأن يتميز عن المخلوقات الأخرى بجماله السوي ﴿ يا أيها الانسان ما غرّك بربّك الكريم الذي خلقك فسوّاك فعدّلك ﴾ وكرمه فجعله متميزا موحدا بجمال الصنع متنوعا في صوره الجمالية فقال أيضا ﴿ وصَوَّرَكم فأحسن صُوَرَكُم ﴾.

فليستحضر رواد البحث العلمي هذه الحقائق حتى لا يصبح العلم عبثا بالعلم.

المشكلات النفسية الناتجة عن تطور تقنيات الانجاب

محمد فاروق النبهان

من حقنا أن نصفق طويلا لعبقرية العلم التي اقتحمت آفاق المجهول، وتحدّتْ قوانين الطبيعة في إنجازات متلاحقة أسعدت الانسان وأدخلت الفرحة الى قلبه، وفي نفس الوقت أخافته وأرهبته، لأنها هزّت صرحاً عظيماً أقامه وأشاده، واعتاد أن يجلس أمامه، فخوراً به، معتزاً بما أقام وأشاد.

والنفس البشرية ليست كالطبيعة في بساطتها واستكشاف أسرارها وفي اقتحام عالمها، فالطبيعة لا تخفى حقيقتها، فالنار تؤدي دورها في تمدد الحديد وفق قانون لا يخطيء ولا يتوقف، والأرض تخضع لقوانين ثابتة لا تتخلف، في ميادين العطاء والانتاج، والكواكب تدور وفق قانون ثابت، والماء ينقلب الى بخار أو جليد، والقلب ينبض والعضلات تتقلص.. كل ذلك يحكمه قانون طبيعي لا يخفى سره ولا تكتم حقيقته.

ويختلف الأمر بالنسبة للنفس الانسانية فهي عالم مغلق كتوم لا يفضي بأسراره، وهي كالبيوت المغلقة على أهلها، لا يدرك المارة حقيقة ما يجري فيها، والانسان هو الوحيد القادر على فهم ما يجري في باطنه من مشاعر وعواطف، قد تكون في بعض الأحيان مؤلمة، وقد تكون في أحيان أخرى مفرحة.

وكل من الألم والفرحة لا يراه الآخرون إلا من خلال ما يصدر عن الانسان نفسه من علائم ومؤشرات توحي بحقيقة ما يجري داخل النفس من انفعالات، فالألم لا وجود له من حيث الحقيقة إلا عندما يشعر به صاحبه، وعندئذ تبرز مظاهره على السلوك.

وكل من الحزن والسعادة شعور ذاتي داخلي، لا نعرف موقعه ومكانه من النفس، ولا يمكننا قياس حجمه ومقداره كما نفعل في الظواهر الطبيعية، لأن الظواهر النفسية ذات طبيعة ذاتية نسبية لا تخضع للمقاييس الزمانية والمكانية، فالبرودة والحرارة والمسافات تقاس بمقاييس مادية، أما الاحساس بالسعادة أو الألم فلا يقاس بأي مقياس، وإنما تظهر معالمه من خلال سلوك صاحبه.

* * *

والظاهرة النفسية ليست وليدة صدفة أبرزتها ودفعت بها الى السطح، وإنما هي وليد أسهمت في تكوينه نطفة قذفت بها الى النفس ظروف ذاتية وخارجية وفّرت ظروف الحياة لتلك النطفة لكي تنمو وتبرز كظاهرة نفسية مؤثرة في السلوك الخارجي للكائن البشري.

وعندما نتحدث عن تطور تقنيات الانجاب فإن من الضروري قبل أن نتحدث عن موقف الشرائع السماوية والقوانين الوضعية أن نقف طويلا عند الآثار الايجابية أو السلبية التي يتركها ذلك التطور في النفس الانسانية.

ـــ أليست النفس الانسانية هي محور الحكم والاهتمام ؟

ـــ أليست الشرائع والقوانين أداة لتنظيم حياة الانسان لكي لا يضل في مسيرته أو تختلط عليه السبل ؟

والشخصية الانسانية تتكون من التقاء مجموعة عوامل تسهم في تحديد ملامح تلك الشخصية في صورتها النهائية، فالعامل العضوي عامل هام

في تكوين انفعالات النفس، والشعور بالصحة أو المرض يترك أثره الواضح في شخصية صاحبه، والتشوّه الخلقي في ملامح الوجه يترك أثره في السلوك الخارجي، واستقامة البدن تمنح الفرد قدراً من الثقة بالنفس والعفوية في مجال العلاقات الانسانية.

ومن الصعب أن نستكشف قوانين النفس أو نقتحم عليها صرحها المغلق، إلا أننا لا نجد صعوبة في استقراء ومتابعة تلك القوانين النفسية من خلال الظواهر المعلنة التي تربط الظواهر بعلل وأسباب خارجية تسهم في تكوين انفعالات هادئة أو حادة تحدد ملامح الشخصية الانسانية.

وأشار العالم الاجتماعي «دوركهايم» إلى ذلك العنصر الخارجي في تكوين الشخصية في قوله «إن في كل فرد منّا عنصراً لا شخصيا»، وذلك العنصر لا يقل أهمية عن العنصر الفردي المنطلق من ذات الانسان.

كل ذلك يؤكد لنا أن شخصية الانسان هي مجموعة عوامل تعمل متوازية ومتكاملة وتؤدي دورها في تكوين ملامح ذاتية، تعبر عن حالة اجتماعية وجدت ساحتها في كائن بشري، هو الانسان.

وهذا ما أكده «كانت» في نظريته القائلة بأن الشخصية الانسانية هي صورة الحوادث النفسية التي تنطبع في النفس بطريقة غير منظمة، وهنا يؤدي العقل دوره في تكوين ملكة تركيبية تجمع في إطار «الأنا» تلك الانطباعات والحوادث والمؤثرات والانفعالات في صورة موحدة تحدّد ملامح الشخصية.

* * *

وإن تطور التقنيات الطبية في مجال الانجاب اقتحمت بقوة وشجاعة عالم النفس واختارت لنفسها موقعا متميزا تطل من ساحته على أسباب الوجود الانساني، متحكمة فيه، مسيطرة على قوانينه، عابثة في بعض الأحيان

بما اختاره المجتمع البشري وأقره من قيم وأعراف، أقرتها الشرائع السماوية، ونظمتها القوانين الوضعية.

ولا أود في هذا المجال أن أعرض لموقف الشرائع السماوية التي وضعت ضوابط دقيقة حدّدت بها الانجاب المشروع من غير المشروع وراعت في تلك الضوابط قيماً أخلاقية سامية، ومصالح اجتماعية ضرورية لوضوح العلاقات الحقوقية، لكي لا يحدث تداخل في الأنساب يخل بعدالة توزيع الحقوق، ويفسد القواعد التي يقوم عليها تقاسم المسؤوليات [1].

والمشكلات النفسية الناتجة عن تطور تقنيات الانجاب كثيرة وخطيرة، وهي جديرة بالاهتمام والدراسة. لأن إلقاء الضوء عليها يتيح لنا الفرصة لاستكشاف مبررات الشرائع في تنظيم العلاقات البشرية، لكي لا يحدث الطوفان الكبير المدمر الذي يهدد حصون الاستقرار الاجتماعي، عن طريق تكوين شخصيات إنسانية قلقة، تسمع من أعماق ذاتها صوت الاحتجاج والانكار، يتردد بعنف كالموسيقى الصاخبة متسائلا عن وضوح انتمائه النسبي، ملاحظاً إشارات خفية تلاحقه من محيطه الخارجي وكأنها تنكر عليه وجوده اللامشروع، وتحمله مسؤولية ذلك التحدي الصارخ لقيم المجتمع وأخلاقه وتقاليده.

وإننا لا نستطيع أن ننكر أن الانجاب الخارج عن نطاق الشرعية الاجتماعية كما أقرتها المبادىء الأخلاقية سيخلف أثره الانفعالي في نفسية الوليد، وسوف ينمو ذلك الانفعال في كل موقف تستعيد فيه الذاكرة الصور الذهنية التي تعاقبت على ذلك الوليد منذ طفولته، محللا تلك الصور، مستنتجا ما يراه ملائما لتفسيره الذاتي لعلاقته بمجتمعه، مُغذيا في تفسيره مشاعر المعاناة، مستجيبا لانفعالات حادة يجد فيها ألمه وسعادته.

(1) شرحت ذلك في البحث الذي أعددته عن «الضوابط الفقهية للانجاب المشروع في الفقه الاسلامي»، الموجود بين يديكم في هذا الكتاب، والذي اعتمده الزميل الدكتور ادريس حليل في تقريره التركيبي.

والشعور بالكمال هو مصدر السعادة، وهذا ما أكده «ديكارت» في قوله «أساس رضانا الشعور الداخلي بحصولنا على شيء من الكمال» وكلما اقترب الانسان من الكمال أحس بلذة أكبر الى أن يشعر بالسعادة تغمر كيانه، والكمال أشمل من أن يكون محددا في إطار الزمان أو المكان، وهو شعور نسبي يختلف بين فرد وآخر، بحسب أولويات اهتمامه.

والطفل الصغير يرى الكمال في حياته الأسرية، وعندما يقترب من أمه يشعر بالسعادة لأنه يرى الكمال في نظرات الحب التي تمنحه إياها أسرته، فإذا فقد أحد أبويه شعر بالألم، ومصدر الألم في هذه الحالة هو الشعور بالنقص، وكلما ازداد إحساس الطفل بالنقص ازداد ألمه وتزايد إحساسه بالحزن والشقاء، فاليتم يشعره بالنقص، والغربة تشعره بالنقص، والتشوه الخلقي يشعره بالنقص، وكلما ازداد إحساسه بالنقص ازداد شعوره بالألم ولا بد للألم من أن يولد الانفعال الملائم له.

وأعظم أشكال النقص المسبب للألم لدى الطفل هو ذلك الغموض الذي يحيط بوجوده الانساني، عندما يشعر أن علاقته بأسرته ليست علاقة واضحة بيّنة، وهو شعور ينتاب الأب أيضاً عندما لا يشعر بالاطمئنان إلى وضوح انتماء أحد أبنائه إليه، فيلتمس ذلك الاطمئنان في ملامح الوجه حينا وفي مظاهر السلوك الأخرى حينا آخر، ليدفع عن نفسه ذلك الشعور بالشك القاتل المثير في النفس أعنف مشاعر الألم.

إن الطفل عندما يشعر أن وجوده الانساني قد أسهمت في تكوينه تقنيات طبية سوف يفكر طويلا في طبيعة ذلك الاسهام وحجمه، وسوف يبحث عن نظرة المجتمع اليه، فإن تضمن ذلك الاسهام العلمي ما يثير الشك أو الغموض في انتمائه النسبي الكامل الى أبويه، انطلقت في نفسه مشاعر ذاتية حزينة.ولا بد لتلك المشاعر من أن تدفعه الى نوع ملائم من الانفعال الغريزي والارادي لتبديد ذلك الشعور والسيطرة عليه، فقد يدفعه

ذلك الى نوع من أنواع السلوك الانطوائي، وهو سلوك يعبر عن معنى الهرب من مواجهة مجتمع يتمتع أفراده بخصائص متشابهة في التكوين والانجاب.

وتؤكد الدراسات التحليلية التي قامت بها مختبرات التحليل النفسي على نماذج متعددة من المجرمين أن معظم أسباب ارتكابهم للجريمة يعود بالدرجة الأولى الى شعورهم بالنقص، وهو شعور يتولد من ظروف ذاتية حقيقية أو وهمية تصور للانسان حالة من النقص في جانب من الجوانب التي يركز اهتمامه عليه، سواء في أسباب وجوده الانساني المتمثل في عدم وضوح انتمائه النسبي، أو في وجود عاهة أو خلل في مجال الحواس أو قصور في الذكاء والادراك.

والشعور بالنقص يولد انفعالاً معيناً يبرز في البداية على شكل انقباض مقرون ببعض المظاهر السلوكية والبدنية ، ثم ينمو ذلك الانفعال لدى الكبار، حتى يسيطر على قدراتهم النفسية ويتحكم فيها، ويقودهم من حيث لا يختارون الى أعمال إجرامية يعبّرون من خلالها عن ذلك النقص وكأنهم ينتقمون لأنفسهم من المجتمع الذي لم يوفر لهم أسباب الكمال في حياتهم.

* * *

ولا يجوز لأي تطور في وسائل الانجاب أن يتجاهل القيم الأخلاقية التي أقرتها الشرائع والقوانين من حيث الوضوح في الأنساب، والحفاظ على مؤسسات الزواج كوسيلة وحيدة للاستقرار النفسي لدى الآباء والأبناء.

وان أي إخلال فيما ارتضاه المجتمع البشري لنفسه من قيم سيثير من المشكلات النفسية ما يجعل أمر الانسجام بين الفرد ومجتمعه معقدا وعسيرا، ولا أظن أن مجتمعا بشرياً يئن في كل يوم تحت وطأة ما يعانيه من اختلال في تكوينه النفسي سيضيف الى ذلك شرعية الفوضى في علاقات إنسانية عكفت البشرية منذ وجودها الأول على نسج قيمها وأعرافها،لكي تكون أداة

الانسان في رحلته الطويلة بحثاً عن الصيغة الأفضل والنموذج الأسمى لتنظيم اجتماعي يكفل الحق ويحقق العدل ويقيم السلام في الأرض.

إن التطور العلمي في ميدان الوجود الانساني هو وليد عبقرية عقلية متفوقة، والعقل هو أداة التحكم في مسيرة الانسان، وعليه أن يجلس أمام مقود العبقرية الانسانية في رحلتها داخل المدن الآهلة بالسكان، لكي تمنح الآمنين الأبرياء من البشر سعادة ولذة، وتخفف عنهم آلام الشقاء والحرمان، فالعبقرية الملتزمة بالقضايا الانسانية لا تقهر الانسان ولا تذله، ولا تنتج له أسلحة التدمير ولا تسلحه بمفاتيح الفناء.

إن المجتمع البشري اليوم يتطلع الى عبقرية العلم وهي ترفع المشاعل وتنير الطرقات لمواكب البؤساء وهي تجري في رحلة الحياة الشاقة، توفر لهم الغذاء، وتمسح الدموع عن عيون أرهقها المرض، وأذلها الظلم، وفي الوقت الذي تتجاهل فيه عبقرية العلم حقائق المشكلات الاجتماعية فإنها تضيف مشكلات نفسية جديدة.

إن الطبيعة التي خلقها الله تعالى جعلت لكل شيء سببا، وربطت الوجود الانساني بغرائز فطرية كفلت للانسان كما كفلت للحيوان وجوده واستمراره، والحيوان سعيد بغبائه، لأن الغريزة العمياء أنارت طريقه نحو غايته، وكذلك الطفل فهو سعيد بوجوده الانساني لأن الغريزة ألهمته رشده فيما يتعلق بوجوده الانساني، فإذا أصبح عاقلا أنيط أمره بمرشد يملك القدرة على التمييز وهو العقل، تمييزا للانسان واحتراماً لكرامته وإقراراً برشده.

ولئلا يضل العقل طريقه أرسل الله رسله وأرسل معهم الكتاب والحكمة، لهداية الانسان وتنظيم حياته، ولتعليمه ما لم يكن يعلم من أمر حاضره وماضيه، وقص عليه تاريخ الأقدمين لكي يتعلم منهم ما يجب أن يفعله في المواقف السلوكية المتشابهة، لكيلا يضل أو يطغى.

إن الأخلاق التي ارتضاها المجتمع الانساني معياراً يفرق به بين الخير والشر، تقف أمام تطور تقنيات الانجاب تقبل صوراً وترفض أخرى، وضوابطها فيما تقبل أو ترفض دقيقة وواضحة، فما تقبله لا يخلّ بقيم الدين والأخلاق، وما ترفضه ترفض فيه تحدِّيه لتلك القيم وتجاوزه لها.

وكلما ابتعدت تقنيات الانجاب عن الضوابط التي حددتها تعاليم الأديان وأقرها الضمير الاجتماعي واحترمتها القوانين أثارت مزيداً من المشكلات النفسية، وأرهقت الانسان بواقعية مادية متحررة ستضيف الجديد الى مواكب الثائرين على قيم الفضيلة في المجتمع البشري، وهي مواكب أخذت مواقعها في ساحات الشعوب مهددة منذرة باقتلاع قيم ثابتة ومطاردة إنسانية الانسان.

إن عبقرية علمية لم تلهم رشدها الأخلاقي والتزامها الانساني ستكون عبئا على المجتمع البشري، تدفع به الى ضفة الانتحار، وتقوده من حيث لا يدري الى مصير مجهول تعبث في ظلماته صيحات مخيفة، فالصرح الذي أقامه المجتمع البشري لاستقراره وأمنه مطوق بحصون من قيم أخلاقية ودينية، فإذا انهارت تلك الحصون تساقطت جدران ذلك الصرح الانساني.

إن على عبقرية العلم أن تثبت رشدها الأخلاقي وأن تكون في خدمة الانسان تسعى لتحقيق أمنه النفسي.. لكي تتمكن القافلة البشرية من عبور المضايق الصعبة، في رحلة الانسان من فوضى واضطراب في العلاقات الانسانية الى شرعية أخلاقية تحقق الأمن والاستقرار والسلام.

التحكم في تقنيات الانجاب
مواقف وآراء انطلاقا من الشريعة الاسلامية *

ادريس خليل

إن تقنيات الانجاب التي كانت ترمي الى التخلص من حالات العقم عند الانسان، قد أصبحت مع شديد الأسف، تُنذر بمضاعفات خطيرة على الأوضاع الاجتماعية والخُلقية، وتؤدي الى نتائج تتناقض مع أحكام الشرع الاسلامي في الزواج والنسب والعدة والاستبراء والميراث والمصاهرة إلى غير ذلك من المحرمات.

وقبل الحكم على حالات الانجاب غير الطبيعي، والادلاء برأينا في جوهر موضوع التحكم في تقنيات الانجاب، لا بد، بادىء ذي بدء، أن ندلي ببعض الملاحظات الأولية.

ا ــ ملاحظات أولية

1 ــ اننا لا نعتبر العقم مرضا كالأمراض التي تُعرّض حياة الانسان

* هذا البحث أعده العضو السيد إدريس خليل استنادا إلى آراء فريق من العلماء الفقهاء أعضاء أكاديمية المملكة المغربية السادة : عبد الله كُنون ومحمد المكي الناصري والحاج أحمد ابن شقرون وعبد الله الكَرسيفي ومحمد فاروق النبهان. وسيجد القارىء هذه الآراء ملحقة بالبحث.

إلى الخطر أو إلى الهلاك، بل هو خلل في الجهاز التناسلي يُعيقُ قدرة الولادة الطبيعية. ولذلك، فالبحث قصد علاجه، ضروري.

2 ــ إن العقم كثيرا ما يسبب أزمات نفسية عند بعض الأزواج فتعكّر صفو حياتهم الزوجية وأحيانا تؤدي إلى تفكك روابطها.

3 ــ إن الشرع لا يتجاهل رغبة الأزواج المصابين بالعقم في الانجاب، لا سيما وأنّها رغبة فطرية عند الانسان، فلا ينبغي للمشرع أن يغض الطرف عن ما يحِسُّ به العقيم من آلام باطنية تتولد عنها حالات نفسية مختلفة تجره أحيانا إلى تجاوزات تتنافى مع الشريعة الاسلامية.

4 ــ لا يجدر بالمشرع أن يَصرِف اهتمامه عمّا قد يتوصل إليه العلم من اكتشافات جديرة بعلاج الأزواج المصابين بالعقم وتمكينهم من التمتع بنعمة الانجاب.

5 ــ لا يمكن، بأي وجه من الوجوه، أن نتساهل فيما قرره الشرع الاسلامي من أحكام الزواج وحفظ النسب وسلامة الروابط الاسروية ووقاية الأولاد من كل ما من شأنه أن يخلق في أذهانهم تشككاً في نسبهم، فيسبب لهم اضطرابات نفسية خطيرة، وبالتالي يُعرض المجتمع الى الضياع والانحلال.

II ــ الحكم على حالات الانجاب غير الطبيعي

إن الحالات التي يكون فيها الانجاب غير طبيعي، رغم تعددها وتنوع أسبابها، نُجملها في أربع وهي :

الحالة الأولى : وهي التي تتعلق بالتلقيح داخل الرحم، حيث يتم ايصال ماء الزوج إلى رحم زوجته بطريقة تقنية.

الحالة الثانية : وهي التي يتم فيها تلقيح بييضة الزوجة بماء زوجها في وعاء، ثم تنقل اللقيحة بعد أيام معدودة إلى رحم الزوجة.

الحالة الثالثة : هي نفس الحالة السابقة، إلا أن اللقيحة تزرع في رحم امرأة أجنبية عن البييضة.

الحالة الرابعة : هي التي يتم فيها تلقيح بييضة امرأة بمني رجل ليس زوجا لها ثم تُنقل اللقيحة الى رحم صاحبة البييضة أو إلى رحم زوجة صاحب النطفة أو إلى امرأة ثالثة.

والحكم على هذه الحالات واضح بيّن. فالحالة الثانية والحالة الثالثة مرفوضتان شرعا،

1 ــ لأنهما مخالفتان لمفهوم الزوجية، بحيث يتم التلقيح بين نطفتي رجل وامرأة لا يربط بينهما عقد نكاح.

2 ــ لأنهما مخالفتان لمفهوم الأمومة التي تقتضي من الأم أن تحمل مولودها في رحمها بعد اختلاط مائها بماء زوجها أثناء زواجهما.

3 ــ لأنهما قد تؤديان إلى اختلاط في الانساب وعدم حفظ النسل.

إن بيان هذه المخالفات مع الشريعة الاسلامية كثير، ويكفي أن نستدل بآية واحدة واضحة المعاني شاملة لجميع البيانات. قال الله تعالى : ﴿ يخلقكم في بطون أمهاتكم خلقاً بعد خلق في ظلمات ثلاث ﴾ (سورة الزمر الآية 6).

والخلق يبدأ عند التقاء نطفتي الزوجين وتلاقحهما. ولذا فالحالتان الثالثة والرابعة محرمتان شرعا مهما كان الداعي إليهما. أما الحالة الأولى والحالة الثانية فيمكن اعتبارهما جائزتين مع الضرورة القصوى وبالشروط الآتية :

1 ــ أن تتم عملية ايصال ماء الزوج إلى رحم زوجته أو عملية التلقيح بين نطفتي الزوجين أثناء معاشرتهما الشرعية.

2 ــ أن تؤخذ جميع الاحتياطات الضرورية حتى لا يقع خلط ماء الزوج بماء غيره أو بييضة الزوجة ببييضة امرأة أخرى.

3 ــ أن تتم العملية على يد طبيبة مسلمة أو طبيبة أجنبية فإن لم توجدا، فطبيب مسلم مأمون، فان لم يوجد فأجنبي كذلك.

4 ــ أن يتم التلقيح بتراضي الزوجين.

ورغم أنه لا يوجد في الشرع الاسلامي ما ينفي هاتين الحالتين، فإننا مع ذلك نتحفّظ في اللجوء إليهما نظرا لما قد يعتريهما من حدوث الشك وصعوبة تحقيق الشروط الآنفة الذكر.

III ــ تساؤلات متعلقة بوضع اللقيحة

ولعل من المناسب الادلاء ببعض الملاحظات فيما يرجع الى الحالة الثانية المتعلقة بتلقيح بذرتي الزوجين التي تطرح تساؤلات لا تخلو من صعوبة، ولا مناص من الاجابة عليها والاجتهاد في تحليلها علميا وفقهيا، لئلا تؤدي إلى تجاوزات خطيرة. والتساؤلات هي التالية :

1 ــ إن عملية التلقيح الاصطناعي تقتضي اختلاط ماء الزوج بعدد من بييضات الزوجة (من أربع إلى ست). وبعد تكوّن اللقائح، لا يمكن زرع أكثر من ثلاث منها في رحم الزوجة، وذلك تفادياً لانجاب عدة توائم أو تحسُّباً لاخفاق الحمل، حيث تعاد الكرة مرة ثانية باستعمال اللقائح المتبقية.

فإذا حملت الزوجة على إثر زرع هذه اللقائح الثلاث فما هو مصير اللقائح المتبقية ؟ أيُحتفظ بها إلى حين زرعها مرة ثانية بعد أن تضع الزوجة ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي مدة الاحتفاظ بها ؟ وفي عكس هذه الحالة هل تُسلَّم إلى الباحثين قصد اجراء البحوث عليها أم تدفن ؟

إن اجراء البحوث على اللقيحة أمر مرفوض، كما سنبين ذلك في ما بعد. أما إذا استقر الرأي على دفن اللقائح الفائضة، الا يعتبر هذا الاجراء جناية على موجود حاصل، مع العلم أن اللقيحة مرحلة من مراحل الوجود ؟

وظهر لي رأي شخصي لا يُلزم زملائي هو : أن تزرع جميع اللقائح

في رحم الزوجة دون ترك أي لقيحة فائضة. وإذا كان ما يخالف هذا، إما لتخوف من إنجاب عدة توائم أو لضرر محتمل للمولود أو الأم، فالأفضل أن لا تؤخذ من الزوجة أكثر من ثلاث بييضات قصد تلقيحها بماء زوجها.

2 ــ إذا حدث الطلاق بين الزوجين بعد اختلاط نطفتيهما ولكن قبل نقل اللقيحة إلى رحم الزوجة، فما هو مصير اللقائح ؟ أتوضع في رحم الزوجة في الوقت المناسب بعد طلاقها ؟ وإذا كان الأمر كذلك فما الحكم إذا رفض أحد الزوجين أو كلاهما ؟ هل لحق الطلاق، وهو أبغض الحلال عند الله، أولوية على حق موجود، في حياة محتملة ؟

3 ــ إذا توفي الزوج بعد اختلاط مائه بنطفة زوجته، ولكن قبل نقل اللقيحة إلى رحم الزوجة. هل يمكن زرع اللقيحة في رحم الزوجة بعد موت زوجها ؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو الحكم عند رفض الزوجة ؟

4 ــ إذا ماتت الزوجة أو مات الزوجان معا بعد اختلاط نطفتيهما ولكن قبل زرع اللقيحة في رحم الزوجة، ما هو مصير اللقيحة ؟

إن هذه الأسئلة تقتضي توضيح موقفنا من اللقيحة. إن علماء السلف الصالح وعلماء المغرب يعتبرون أنها تستوجب كل الاحترام لأنها مقدمة لحياة انسانية، وإن كانت لا تبلغ درجة الانسان من حيث لا توجد فيها إرادة ولا احساس. وقد ذهب أحد علماء المغرب العلامة سيدي عبد الله كُنون، مذهبا أبعد، حيث اعتبر أن الحياة كامنة في بذرتي الرجل والمرأة منذ انشائهما، واستدل على ذلك بقول الله تعالى : ﴿ وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذُرياتهم وأشهدَهُم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى ﴾. ويعني هذا بدء الحياة في كل من النطفة والبييضة قبل تلاقحهما.

واستنتاجا من كل ما سلف، فإن للقيحة حرمةً تستوجب الاحترام. ولذلك لا يجوز العبث بها أو اجراء تجارب عليها كيفما كان الداعي إلى

ذلك، أو فحصها طبيا اللهم إلا إذا كان لمصلحة المولود ولكن دون مساس بمكتسباتها الوراثية ودون ادخال عنصر وراثي غريب عنها.

ومن ثم، يتبين أن الأسئلة التي طرحناها، شائكة وتتطلب كثيرا من الحيطة والتبصر. وهذا ما يفسر التحفظ الكبير الذي ينبغي أن تحاط به حالة التلقيح الخارجي التي أشرنا إليها في الحالة الثانية بغض النظر عن الحالات الأخرى الممنوعة شرعا.

IV ــ مواقف وآراء بخصوص التحكم في تقنيات الانجاب

بعد هذا التلخيص لموقفنا حول مختلف الطرق المتبعة حاليا في الانجاب غير الطبيعي، نريد الآن أن نضيف بعض الآراء بخصوص جوهر الموضوع.

إن التقنيات الجديدة في الانجاب البشري تحمل آمالا كبيرة تبشر بتطور معرفتنا عن الكائن الحي، وكشف مصادر الأمراض الخطيرة، والقدرة على توقع العيوب الخُلقية والوراثية قبل الولادة، ووقاية الانسان منها لما قد تُسبّب فيه غالبا من مآس، زيادة على تلبية رغبة الأزواج المصابين بالعقم في الانجاب.

ولكن هذه التقنيات تحمل كذلك في طياتها مخاطر كبيرة تدعو إلى تخوفات كثيرة نذكر بعضا منها في ما يلي :

وقبل الشروع في تفصيلها يجب أن ننبه إلى أننا عندما نُثير المخاطر التي تتعرض لها كثير من المجتمعات، لا يغيب عن بالنا أن أي تحول يعرفه مجتمع مّا، لا بد أن تنعكس آثاره على بقية المجتمعات بسبب السرعة التي يشهدُها عالمنا اليوم في ميدان انتقال الأفكار والأشخاص، وهذا ما أشار إليه بتبصُّر راعي أكاديمية المملكة المغربية جلالة الملك المعظم الحسن الثاني نصره الله عندما قال في كتابه التحدي : «الانسانية هي مجموعة متكاملة، وكل

الشعوب المتحضرة في الحقيقة متضامنة مع بعضها» (التحدي ص. 174)

1 ــ التخوف الأول الذي يراودنا، يتعلق بالتحكم نفسه في تقنيات الانجاب البشري. ذلك أن تنوع الجنس البشري وتوازنه كلها أمور كانت، منذ ظهور الانسان على وجه البسيطة، وما تزال تخضع لعاملين أساسيين سماهما العلماء المعاصرون باللاحتمية البيولوجية والانتقاء الطبيعي، لا يعلم سرَّهما إلا الله سبحانه وتعالى، لهما جوانب متعددة لا تستطيع عقولنا استيعاب دلالاتها الحقيقية ولا أهدافها البعيدة. كما لا نملك أي قدرة على التأثير فيها.

لما كانت تلك التقنيات تفتح المجال أمام مختلف العمليات التي تعالج بها اللقيحة وممتلكاتها الوراثية، قد تمنح الانسان قوةً خطيرة للتدخل في مصير الكائن الحي، ألا يترتب إذن عن هذه الحالة احتمال فرض رقابة على الفرد والمجتمع، وبالتالي الا تُؤدي إلى خرق قوانين النظام الطبيعي الذي يتوقف عليه بقاء النوع البشري واستمراره ؟

إن احتمال هذه المخاطر ليس مجرد تخمين افتراضي ولكن له مبرراته التي يمكن حصرها في اعتبارات ثلاث على الأقل :

أولا ــ الأهداف الجامحة لدعاة ما يسمى عندهم بتحسين الجنس البشري، تُفضِّلُ فيه بعض الخصائص البشرية على أخرى.

ثانيا ــ عدم نضج أفكار عامة الناس ووعيهم بمخاطر التقدم التقني لعمليات الانجاب.

ثالثا ــ رغبة بعض المجتمعات في تفضيل جنس على آخر وإنجاب أطفال بصفات تستجيب لخاصيات فسيولوجية أو ذهنية معينة. إن الأمر يتعلق بالتأكيد بمخاطر حقيقية تتضاعف تهديداتها بقدر ما يتَّسع تحكم الانسان في تقنيات الانجاب.

2 ــ التخوف الثاني يكمن في احتمال ابتذال التلقيح الاصطناعي الذي سوف يلجأ إليه، ليس فقط الأزواج الذين يعانون من العقم، ولكن أيضا الأزواج السالمون منهم، بل وحتى بعض العُزَّاب، خاصة بعدما تصبح تقنيات أخذ البييضات من رحم المرأة أقل إضراراً بها. هناك أسباب ثلاثة تجعل هذه الاحتمالات ليس مجرد افتراض نظري :

السبب الأول : الاستغلال التجاري الذي أصبحت عمليات التلقيح الاصطناعي عُرضة له من قبل رجال الأعمال.

السبب الثاني : الوعود التي يبشر بها الانجاب الاصطناعي من حيث سلامة النطفة وإمكانية إصلاح كل عيب خِلْقي أو وراثي مُتَوقّع، يمكن أن يُمثِّل عائقا أمام النمو الطبيعي للطفل ومصدر ألم وحسرة للأبوين.

السبب الثالث : حاجة العلماء إلى القيام بتجارب على النطف.

إذا أضفنا إلى هذه الأسباب التفاوت المُروِع بين التقدم الهائل للبيولوجيا والطب من جهة، وضآلة تقييمنا لآثار هذا التقدم على المجتمع من جهة أخرى، فلا يسعنا إلا أن نتخوف من أن ينزلق التلقيح الاصطناعي من ممارسة استثنائية إلى ممارسة معمّمة.

كل ذلك يفرض علينا ضبط معايير أخلاقية مهنية وصياغة أحكام قانونية تنظم عمليات التلقيح الاصطناعي.

3 ــ التخوف الثالث يتعلق بالنَّسَب. بالفعل إن الانجاب الاصطناعي من حيث إنه يخالف عمليات الانجاب الطبيعي، سيؤدي إلى مشاكل خطيرة تنشأ عن حاجة الأطفال إلى معرفة نسبهم وإلى الاطمئنان على هُوِيَّتهم. ألا يكون مجرد الاحساس بهذه الحاجة يسبب لهم في اضطرابات عاطفية ؟ الأخطر من ذلك ألا نبث في ذهن كل الأطفال الشك في نسبهم، حتى لدى من ولدوا منهم ولادة طبيعية ؟ ألا يُخشى أن يُسفر هذا الشك الذي سيلازم الأطفال، عن تمزق بين الأجيال المتعاقبة، وعن اختلال في

البنيات العائلية وهشاشة الأسس التي تنبني عليها هذه المؤسسة، وبالتالي المجتمع كله ؟

تشكل الرغبة في معرفة النسب إحدى خصائص الجنس البشري وقد تفوق الرغبة في الانجاب. هاهنا يكمن جوهر المسألة من جهة، نجد الرغبة في الانجاب لدى الأزواج المصابين بالعقم، ومن جهة ثانية نجد رغبة الأطفال في معرفة نسبهم الحقيقي. فأي الرغبتين أكثر أهمية ومشروعية، إنه احراج يُدخل الهم على النفس ويضعنا أمام أمرين، أحلاهما مرّ كما يقال.

إن الأسباب المتَّبعة في الانجاب الاصطناعي كإهداء النطف والأمشاج، وإخفاء أسماء المانحين والعمليات لمعالجة الممتلكات الوراثية، قد تُسفر عمّا هو أدهى من ذلك، ألا وهو اتلافُ النسب كليةً بالنسبة للأطفال الذين سيزدادون بأسلوب من هذه الأساليب. أفلا يتحوّل مبدأ النسب من جراء ذلك إلى أمر مجهول بالنسبة لكل الناس بمن فيهم الأولياء والأطباء !

كُلُّ هذا، مع الأسف، لا يزيد الشك إلا حِدّة، كما لا يزيد الطفل إلا جرحاً نفسيا عميقا ومؤلما. فهل يا ترى سيصل الحال ببعض المجتمعات، على غرار ما للأولياء من حق في إبطال النسب إلى إعطاء نفس الحق للأطفال لإبطال البنوة ونكران هُوِيَّتهم الرسمية ؟

4 ــ ورغم ما لهذه التخوفات من خطورة، يمكن للمرء أن يُقابلها بشيء من التفاؤل، فيدحضها بشتى الحجج. وبالفعل، لا يبدو أن هناك أدلة قوية للتشكك في قدرة الانسان على التكيف مع أوضاع اجتماعية مُستجدَّة، كما أن النظرة إلى المستقبل، انطلاقا من عقليات وأعراف كعقلياتنا وأعرافنا الحالية أمر فيه نقاش. فقد بيّن العلماء المتخصصون في البيولوجيا والاثنولوجيا قدرة الانسان الفطرية على التكيف مع التغيرات الاجتماعية والطبيعية.

ولكن الأمر هنا، لا يتعلق بالسلوك المجتمعي للانسان، بل يتعداه، ليطرح مسألة القيم الأخلاقية التي نتشبث بها أيما تشبث، ولا نقبل بأي ثمن، أن توضع موضع التساؤل والنقد من خلال تقنيات لا يوجد ما يبررها من جهة معتقداتنا.

5 ــ ما أتينا على ذكره يدفع إلى طرح السؤال الآتي :

هل التطلع إلى المعرفة والعلم، والعمل من أجل الوقاية الصحية قبل الولادة، أمران يبرران القيام بالتجربة على النطف والأمشاج البشرية ؟

اعتبارا للتحليلات التي أوردناها، فإن محاولة أية اجابة تستلزم القيام بدراسات واسعة بين الاختصاصيين من آفاق مختلفة.

إن وضع النطف والأمشاج البشرية محط التجربة، أمر كما سبق ذكره لا يمكن الموافقة عليه كيفما كان الداعي إليه.

يتساءل العلماء : ألا يمكن تخفيف حدة هذا الموقف المبدئي بقبول التجربة على النطف والأمشاج التي لا حظ لها في البقاء والاستمرار ؟ يميل البعض إلى قبول ذلك إذا كان الهدف المتوخى هو سعادة الانسان وتطوير المعرفة. ولكن من يحكم بقابلية نطفة أو بعدم قابليتها للحياة ؟ إن الذي يبقى في النهاية سيّد الموقف، هو البيولوجي أو الطبيب. بحيث لا أحد يفرض عليهما حداً من الحدود سوى ما يوحي به الضمير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة. ومع ذلك، فمهما تكن صرامة هذه القواعد فإن الوقوع في التجاوزات شيء لا مفر منه، ما دامت الرقابة متعذّرة، وما دام تقدم بعض التخصصات البيولوجية الدقيقة، لا تُدركه إلا القلة القليلة من المختصين.

ألا تدعونا هذه الحالة إلى التخوف من أن هذه القلة لن تُصغي لايّ داع إلا ما تراه وتختاره هي، فتفرض مواقفها على المجتمع كله ؟ وإذا كانت من وراء تلك المواقف والاختيارات حوافز نفعية فقط، أو حوافز عرقية، ألا

يؤدي ذلك إلى تجاوز الأخلاق التي يسير المجتمع على هديها ؟ كيف يمكن، إذن، درء هذه المزالق ؟.

ذلك مرده إلى العمل المشترك لرجال العلم ولممثلي الأسَر الروحية ورُواد النزعات الانسانية. إنه كفاح يومي من أجل تجاوز الصعوبات الظرفية، والعمل بكل حرص على مسايرة تطور العلم بتطهيره من كل ما هو سيء وغير نافع، ومراقبة تطبيقاته. وأؤكد مُراقبة تطبيقات العلم، ولا مراقبة العلم في حدّ ذاته.

هاهنا، يثار مُشكل آخر، ألا وهو سلطةُ الرقابة وفعاليتُها. وفي اعتقادنا أن أفضل سلطة، بخصوص ما نحن بصدده، لا تكمن في وضع الحدود الصارمة التي لا ينبغي تجاوزها ولا في وضع التعليمات الدقيقة، ولكن في يقظة الوعي مع الحرص على جعل العلم شفافاً لدى جمهرة الناس.

ولا يتأتى ذلك إلا بترسيخ قواعد الأخلاق وتجديد أساليبها وبالضرورة مسايرة التعليم والتربية لما تحرزه العلوم من تقدم، وما تثير التساؤلات الفلسفية لعصرنا.

إنه جهد شاق، ولكن ثمراته أكثر جدوى من استصدار قوانين وسن تنظيمات لا تلبث قليلا حتى تصبح متجاوزة من جراء تقدم العلم.

6 ــ وتجرنا هذه التساؤلات والتخوفات إلى ما هو جوهري ويتعلق بالمنهج التجريبي البيولوجي والطبي.

لا يشك أحد في أن علم البيولوجيا، الذي يوجد في مفترق تخصصات علمية كثيرة، علم تجريبي في جوهره ولم يستطع إلى الآن أن ينفذ إلى أسرار المادة الحية دون اللجوء إلى التجربة. ولكن هل هذا يعني أن الكائن الحي يستعصي فَهمُ حقيقته عبر مناهج نظرية محضة، نجحت في ميادين علمية دقيقة أخرى، كالفيزياء والكيمياء وغيرهما، ومكنت من تطور

هذه العلوم وتقدم المعرفة وما ترتب عن ذلك من تكنولوجيات. لو حدث هذا بالنسبة الى البيولوجيا لأغنانا عن تجارب واستطلاعات هي اليوم موضع نقد وتحفظ.

مهما يكن الأمر، فإننا أمام اختيار صعب بين صيانة كرامة الانسان كإنسان واحترام العلم. ولعل تفضيل أي منهما على حساب الآخر، يُمثل إخفاقا صريحا للعقل البشري. يبقى علينا أن نبحث عن مسلك آخر يضمن صيانة كرامة الانسان وتطلعات العلم في آن واحد.

أتساءل هنا : ألا يكون من الأجدر اختيار مناهج علمية ترمي الى إعطاء أسبقية إلى العمل الفكري النظري على المناهج التجريبية المعمول بها حاليا في ميادين البحث البيولوجي والطبي، الأمر الذي قد يرسم أمامنا الطريق السليم الذي ينبغي أن تتبعه كل التجارب العلمية في هذا المجال ؟ ألم يحن الوقت للقيام بهذا العمل، وإن كان ليس بالهيّن ؟.

ويجدر بنا، في هذا الصدد أن ننبه إلى أن المخاطر المحدقة بمستقبل الانسانية بسبب إساءة استعمال العلم والاستغلال المفرط للتقدم الملحوظ في ميدان البيولوجيا ينبغي ألا تجعلنا نميل إلى اختيار الوجهة السهلة الرامية إلى إدانة كل تقدم علمي بدون تمييز.

إن على البيولوجيا أن تستمر في أداء مهمتها التي هي البحثُ عن الحقيقة وتطويرُ المعرفة وسعادةُ الانسانية. إنها مهمة جليلة حقا، ولها مكانتها الخاصة في عقيدتها الاسلامية.

من الطبيعي أنه لا يحق للبيولوجيا والطب أن يتبعا مسيرتهما في جو يشوبه الاضطراب والفوضى أو بمعزل عن القيم الروحية، ولكن في انسجام كامل مع أخلاقيات صارمة ما دام بين أهداف العلم وغاية الأخلاق تكامل. وإذا حدث في بعض الأحيان، ما من شأنه أن يُعيق تحقيق هذا

المبتغى، وجب على المفكرين والعلماء العمل على إعادة هذا التكامل وهذا الانسجام إلى ما يعززهما. تلك أمانة العالِم وإحدى مهامه الكبرى.

7 ــ إن الأمر أولا وأخيرا لا يعدو أن يكون مجرَّد تهييء مستقبل الحضارة، أي مستقبل الانسان. لذا من المهام العاجلة، مقارنة حسنات وسيئات تقنيات الانجاب : فما نغنمه من جهة وهو شفاء المصابين بالعقم، وصحة الانسان، وتقدم العلم، ألا يقابله احتمال خسارة من جهة أخرى، أي خسارة النسب والصحة النفسية للأطفال، وتوازن العائلة والمجتمع، والحب والاحترام المتبادل الواجب بين الأولياء و الأبناء ؟

هل من أمل في أن ما نغنمه من المعرفة سيجنّبنا في النهاية المخاطر ويرعى ما هو جوهري : أعني مستقبل الانسان والارث الروحي والثقافي التي تركته على عاتقنا حضارات وحضارات. إن هذا الأمل سينتعش لا محالة بفضل درجة الوعي الذي سيكون لنا بمزايا تقنيات الانجاب وسيئاتها.

كيفما كان الأمر، فإن الطبيعة التي لن نتمكن أبدا من ترويضها أو تسخيرها أو العبث بها سترد الفعل دائما بنبذ كل ما هو ثانوي وغير ضروري لصالح ما هو جوهري المتمثل في الانسجام العام. سيكون كل هذا مدعاة لأن يَقوى إيماننا بالله وثقتنا بالعلم. ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماءُ إن الله عزيز غفور ﴾ صدق الله العظيم.

ملحق :
آراء فقهية حول التحكم في تقنيات الانجاب البشري

حول التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب

عبد الله كنون

أصبح التطور العلمي في هذا العصر مخيفا أحياناً لما يفضي إليه من نتائج مُدمّرة للأخلاق والمواضعات الانسانية والعقائد، وأما برامجه التي تهدف الى التغلب والسيطرة على البلاد والعباد، والتفنن في صناعة أدوات السحق والمحق، فإنها قد طغت على الأعمال العلمية التي يراد منها تخفيف ويلات الانسانية ومعالجة الأمراض المستعصية، بحيث صار ما ينفق في هذه البرامج الجهنمية يتجاوز حدود التقدير، ويضغط على النفقات في الاتجاه العلمي الصحيح مضايقاً له ومتسبباً في تأخره.

وما انتشار الجفاف في مناطق عديدة في العالم والمجاعة المترتبة عليه، وموت الملايين من البشر في افريقيا وآسيا لنقص التغذية أو اعوازها بالمرّة، إلا أحد مظاهر الانصراف عن البحث عما ينفع الناس، والاشتغال بما يعزز قوى العدوان وتوظيف العلم في اختراع وسائل الموت والخراب.

لذا فمن واجب رجال العلم والدين وحماة الفضيلة ومُحبي السلام أن يقفوا في وجه هذه الأخطار التي تهدّد الانسانية والحضارة والقيم الأخلاقية

والمثل العُليا، ويعيدوا للناس إيمانهم بالحقائق الثابتة والمصالح العامة والعدالة والاخاء، وأن يقلّلوا من هذه الثقة العمياء في العلم ويقوّوا الثقة بالله عزّ وجلّ ودينه وشرائعه.

ونحن المسلمين الذين لا يزال بين أيدينا بصيص من نور يهدينا سواء السبيل علينا أن نحذر من كثير من المزالق التي يجرنا إليها دعاة التقدم العلمي ومحترفو التكنولوجيا الحديثة، حتى لا نقع في المهاوي التي تبعدنا عن معالم الهدى ومنارات الرشاد.

وهذا الذي عرض علينا من أنواع التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب هو ممّا يؤدي إلى محاذير كثيرة ونتائج خطيرة تنعكس على حياة الأسرة والأوضاع الاجتماعية والخلقية والدينية بما يبيح الممنوعات ويحلّ المحرمات وينْقُض أحكام الشرع في الزواج والنسب والعدة والاستبراء والميراث والمصاهرة وتحليل الفروج والوطء الموجب للحدّ وغير ذلك، ممّا هو في الواقع هدم للشريعة المطهرة التي حافظت على كيان المجتمع الاسلامي النقي قرونا عديدة، وميزته بصفاء الدم وبراءة الأرحام وسوية الخلقة حتى إنه كان يستغني عن التطبب والعلاج من كثير من الأمراض والعقد النفسية التي ما عرفها إلا مؤخرا عند اختلاطه بالأجانب عنده ومسّ تيار الحضارة الغربية له.

وإذا كانت القاعدة الفقهية هي أن الوسائل تُعطَى حُكم المقاصد، فما حَرُم من هذه المقاصد حَرُم ما يتوسل به اليه، فإن تلقيح امرأة بنطفة رجل غير زوجها أو ببويضة امرأة أخرى، وذلك في حالة عقم الزوج أو عقم الزوجة بقصد الانجاب، هو من المحرمات لما يترتب عليه من الممنوعات السالفة الذكر في النسب والارث والمصاهرة وغيرها.

وكذلك تلقيح نطفة رجل ببويضة امرأة ليست زوجته في أنبوب، ممّا توصلت إليه التكنولوجيا الحديثة، وزرع هذه اللقيحة في رحم زوجة الرجل وتلقيح نطفة رجل وبويضة امرأة ليسا زوجين في أنبوب وزرع لقيحة هذا

المزيج في رحم امرأة متزوجة، وكذا زرع نتيجة بذرتي زوجين في رحم امرأة أجنبية عن البويضة ولو كانت زوجة ثانية للرجل، فكل ذلك محرم شرعا مهما كان الداعي إليه، فإن من تمام الأمومة الحمل، كما قال تعالى ﴿ حَمَلَتْه أمُّه وهناً عَلى وَهْن ﴾.

وهذه الأنواع من التلقيح المباشر أو بواسطة الأنابيب، ممّا ابتكره الأطباء المحدثون هي ممّا يجري به العمل اليوم في الغرب بكثرة، لأن قضية النسب والروابط الأسرية وأسباب الارث هي ممّا يُتساهل فيه هناك ويخالف ما تقرر في الشرع الاسلامي.

وعليه فإذا انتفت هذه المخالفة، ولم يكن هناك ما يعطل الحكم الشرعي في الزوجية والنسب والارث وما إلى ذلك من المسائل بحيث يكون الغرض من التلقيح جائزاً شرعا وسليما من المواخذة فإنه لا بأس به حينئذ، سواء كان مباشراً كتلقيح امرأة بنطفة زوجها مباشرة أو بعد تلقيح بذرتيهما في أنبوب وزرع اللقيحة في رحم الزوجة مع التحري في ذلك بأن يكون على يد طبيبة مسلمة أو طبيبة أجنبية، فإن لم توجدا فطبيب مسلم مأمون، فإن لم يوجد فأجنبي كذلك.

هذا وينطلق تقرير المجمع الفقهي بمكة المكرمة في موضوع التلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب من نظرية الأطباء والفقهاء الذين يرون أن زرع الحياة في المواليد الانسانية يكون بعد تلقيح نطفة الرجل ببويضة المرأة في الرحم، ونرى أن الحياة كامنة في بذرتي الرجل والمرأة منذ انشائهما، ونستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وإذْ أخذَ رَبُّك مِنْ بَني آدَم مِنْ ظُهُورِهِم ذُرِّياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألَسْتُ بِرَبِّكُم قالوا بلى ﴾ سورة الأعراف، الآية 172. وهي تشير إلى أخذ الله العهد عليهم بالايمان به وهم في عالم الغيب، كما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في تفسيرها أنه لما خلق الله آدم أخرج ذريتَه من صُلبه، وهم مثل الذَّر، وأخذ عليهم العهد بأنه ربهم فأقروا بذلك، وقد رُوي

ذلك عنه صلى الله عليه وسلم بطرق كثيرة.

ويعني هذا حياة كل من النطفة والبويضة قبل التلقيح، ولهذا جاء في الحديث : «تخَيَّروا لنُطَفِكم فإنَّ العِرقَ دَسَّاس».

موقف الاسلام من التلقيح الاصطناعي كوسيلة للانجاب

محمد المكي الناصري

عندما ظهرت تجربة التلقيح الاصطناعي لعلاج بعض حالات العقم في الذكور والاناث استقبلها الذين كانوا محرومين من نعمة الذرية والأولاد ـــ لعارض من العوارض ـــ بكثير من الاعجاب وكثير من الأمل، لكنها سرعان ما أصبحت ذريعة لكثير من التجاوزات المنافية للقيم الأخلاقية والدينية، ومبرراً للنزول بالكرامة الانسانية إلى الحضيض، الأمر الذي جعلها مناط شك وحذر، وموضوع اتهام واستنكار، فقد فتحت الأبواب في وجه المتلاعبين بالبنوة والأمومة والأبوة، وأعانت على الابتزاز والاستغلال عن طريق المتاجرة بالنطف، والمتاجرة بالأرحام، والمتاجرة بالأطفال، وشجعت على قيام مجتمع إباحي يُتاجر فيه بكل شيء، لا صيانة فيه للنسل، ولا رعاية فيه لضبط الأنساب، ولا قيمة عند أفراده للكرامة البشرية، وأصبحت «الأسرة» عبارة عن معمل تفريخ للأطفال بأي وسيلة من الوسائل، دون مراعاة أي اعتبار للقيم الأخلاقية والدينية التي تعارف عليها المجتمع البشري منذ القدم، وهكذا تكون في المجتمعات الغربية مفهوم إباحي وفوضوي للأبوة والأمومة والبنوة لا يقبله الشعور الاسلامي القويم، ولا يهضمه الطبع الانساني السليم،

وقد كان العالم الاسلامي في مأمن من هذه الممارسات، الى أن شرع بعض الأطباء في بعض الأقطار الاسلامية يزاولون تجربة التلقيح الاصطناعي بالتعاون مع أطباء غربيين، لصالح بعض الأزواج المُترفين، ويتعلق الأمر ببعض الأطباء في جدَّة بالمملكة العربية السعودية ومساعديهم من الأطباء الانجليز، فأصبح «موضوع التلقيح الاصطناعي كوسيلة للانجاب» مطروحا على فقهاء الشريعة، وتكرر السؤال عن موقف الاسلام من هذه التجربة مع ما لابسها وما آلت اليه، وفيما يلي الجواب عن هذا السؤال :

تمهيـــد

إذا كان أحد الزوجين المسلمين عقيما أو كانا عقيمين معاً، وكانا يحرصان على التمتع بنعمة الذرية ففي إمكانهما تحقيق هذه الرغبة جزئيا، عن طريق ضم بعض الأطفال المسلمين من أقاربهم أو من غيرهم، ولا سيما إذا كانوا يتامى، والقيام بكل ما يلزمهم من الحضانة والتربية والتهذيب الاسلامي صغاراً، والاحسان إليهم عن طريق الهِبَة والوصية كبارا، بحيث يقيمونهم مقام أولادهم في الرعاية والعطف، ويدمجونهم في حياتهم العائلية، لكن دون خلط لنسب أولئك الأطفال بنسبهما ولا خداع لهم بأنهم من أبنائهما الشرعيين، بل مع المحافظة التامة على هويتهم الأصلية ونسبهم الخاص، وهذا القدر هو الذي يسمح به الشرع. إذ لا يسمح بالتبني والادماج الكامل في صُلب العائلة، فلا ثبوت للنسب في هذه الحالة ولا حق في الارث، مصداقاً لقوله تعالى في سورة الأحزاب، 5 ﴿ أدْعُوهم لآبائهم هو أقسط عند الله ﴾.

أما إذا كان الزوجان المسلمان مصابَيْن بالعقم، أو كان أحدهما هو المصاب به، وكانا لا يكتفيان بمثل هذا الحل الذي يحقق رغبتهما جزئياً، بل يسيطر عليهما شعور مُلِحّ بالحاجة الى الاستيلاد، والحصول على الخَلَف من أولاد الصُّلْب، وعندهما ظنّ قوي بأن عملية التلقيح الاصطناعي تمهد الطريق لذلك، وأن نسبة النجاح فيها أقوى من الفشل، فإنه لا مانع يمنعهُما شرعا

من الاقدام على إجراء تلك العملية على يد الأطباء الموثوق بأمانتهم المهنية، حيث ان رغبتهما في الحصول على ولد الصُّلب رغبة مشروعة في حدِّ ذاتها، بحيث لا يمكن للشرع أن يتجاهلها، لكن لا بد من الاحتياط التام من الوقوع ضحية الأطباء المتاجرين، الذين لا يتورعون عن خلط النُّطف، أو وضع نطفة أجنبية بدلا من النطفة الأصلية، وذلك لأن خلط النطف، يؤدي لا محالة إلى اختلاط الأنساب، واختلاط الأنساب يرفضه الشرع رفضا باتّاً.

أ) ما يقبله الشرع من حالات التلقيح الاصطناعي

الحالة الأولى : عندما تؤخذ نطفة الزوج وتحقن في رحم زوجته نفسها.

الحالة الثانية : عندما توضع نطفة الزوج وبويضة زوجته في «أنبوب الاختبار» ثم تزرع البويضة الملقحة في رحم زوجته نفسها.

ولا بد في كلتا الحالتين من التأكد التام من عدم اختلاط النطفة أو اللقيحة بأي نطفة أو لقيحة أجنبية عن الزوجين.

وفي هاتين الحالتين تثبت للمولود أبوة والده ونسبه، وأمومة أمه وتوابعها، نظرا لأنهما هما المصدر الوحيد للبذرتين الذكرية والأنثوية اللتين تكوَّن منهما المولود.

لكن يشترط في ثبوت «نسب» المولود إلى والده أن تجرى عملية التلقيح والوالد لا يزال على قيد الحياة، وعقد الزوجية قائم بينه وبين زوجته، فإذا طلق الزوج زوجته أو مات عنها ثم أجريت عملية التلقيح بنطفته بعد طلاقها منه، أو بعد وفاته، فإن المولود لا ينسب الى الزوج الذي طلق زوجته، ولا إلى الزوج الذي توفي عنها من قبل، لأن الموت يعتبر نهاية لعقد الزوجية، والطلاق ينفصم به ذلك العقد، وحدوث الحمل بعد وفاة الزوج أو بعد الطلاق يلغي النسب.

ب) ما يرفضه الشرع من حالات التلقيح الاصطناعي

الحالة الأولى : عندما تكون إحدى البذْرتين الذكرية أو الأنثوية من أحد الزوجين والأخرى من أجنبي عنهما.

الحالة الثانية : عندما تكون البذرتان الذكرية والأنثوية معاً من نفس الزوجين لكن اللقيحة تزرع في رحم امرأة أجنبية عن الزوجين، اللذين هما مصدر البذرتين.

فالحكم المطابق للشرع في هاتين الحالتين هو التحريم، لما ينشأ عنهما من اختلاط في الأنساب، وهتكٍ لِحرمة النسل، الذي يتشدد الشرع في وجوب صيانته وحفظه من كل ما هو دخيل عليه، حرصاً على ضمان الحقوق الأساسية المتفرعة عنه.

الحالة الثالثة : عندما يكون أصل البذرتين الذكرية والأنثوية معا من أجانب عن الزوجين بالمرة، سواء كانوا معروفين أو مجهولين، وتحريم هذه الحالة يعتبر من «باب أولى وأحرى» بالنسبة للحالتين السابقتين.

ج) مَن هي أم المولود في حالة تعدد الزوجات وقيام إحداهن بالحمل ؟

إذا كان للزوج المسلم زوجتان، وزُرِعت اللقيحة في رحم زوجته الثانية وولدت فإن أم الولد تكون هي الزوجة الثانية التي حملت به وولدته، نظراً لأن لقيحة الزوجة الأولى إنما نمت وتغذت بدم الزوجة الثانية التي حملتها وتحملت آلام الوحم والحمل والمخاض، وواضح أن الأمومة تعتمد على تخلق الجنين في بطن أمه طورا بعد طور، مصداقاً لقوله تعالى في سورة الزُّمَر، الآية 6 ﴿ يَخلُقكم في بطون أمهاتكم خلقا من بعد خلق في ظلمات ثلاث ﴾، وقوله تعالى في سورة الأحقاف، الآية 15 ﴿ حملته أمه كرهاً ووضعته كَرها ﴾ وقوله تعالى في سورة المجادلة، الآية 2 ﴿ إنْ أمهاتهم الا اللائي ولدنهم ﴾.

وهكذا يكون المولود في هذه الحالة منسوبا إلى والده من جهة الأبوة،

كما يكون من جهة الأمومة مرتبطا بمن حملته وولدته في شؤون النفقة والحضانة والارث، والمَحْرَمِيَّةِ من جهة أصول أمه وفروعها الخ.

وتتميماً للفائدة تجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن «محكمة برلين» حكمت في السنة الماضية لصالح امرأة ألمانية كانت أعارت رحمها للحمل، فلما ولدت رفضت أن تسلم المولود الى من استأجرها على ذلك، وبعد مرور عشرة أشهر من رواج قضيتها أمام المحكمة حكم القضاء الألماني لصالحها بصفتها هي الأم البيولوجية «La mère biologique» وذلك حسب التعبير الذي أوردته مجلة باري ماتش «Paris Match» في عددها رقم 1877 الصادر بتاريخ 17 مايو 1985، فكان ذلك أول حكم قضائي صدر من المحاكم الغربية بهذا الشكل، الأمر الذي جعل مستأجري البطون والأرحام في المجتمعات الغربية يتشككون في بلوغ مقصودهم من هذه العملية المزرية.

وسبق لمجلة باري ماتش في عدد آخر أن تحدثت عن موجة التقزز والاستنكار التي أخذت تعمّ انجلترا وفرنسا في شأن النساء اللاتي يُعِرْنَ بطونهن للحمل، نيابة عن النساء العقيمات، فذكرت أن عدداً كبيراً من رجال السياسة والقانون والطب والبيولوجيا ورجال الدين أدانوا هذه البدعة المنافية للكرامة الانسانية وأصدروا توصيات بمنع كل أنواع الرحم المستعارة، وأن مجموعة من ثلاثة وعشرين نائباً برلمانياً في البرلمان الفرنسي وضعت أمامه مشروع قانون يمنع إعارة الأرحام بأي شكل من الأشكال، سواء كان ذلك مجاناً أو بالمقابل. انظر مجلة باري ماتش (Paris Match) العدد رقم 1861 بتاريخ 25 يناير 1985، فعسى أن يعود الضمير الغربي الى رشده ويعيد للأسرة الغربية حرمتها ومكانتها.

ومجمل القول ان التلقيح الاصطناعي كوسيلة للانجاب لا ينبغي إشهاره والدعاية له وفتح بابه على مصراعيه في العالم الاسلامي، تفاديا لما آل اليه أمره في المجتمعات الغربية من تجاوزات خطيرة يمكن أن تنتقل عَدْواها إلى

جمهرة المسلمين، وهي تجاوزات يَمُجُّها الطبع ويرفضها الشرع، ولذلك لا ينبغي اللجوء اليه الا عند الضرورة القصوى وفي أضيق الحدود ومع توفر كافة الضمانات التقنية والشرعية.

على أن استئصال العقم من حياة البشر أمر مستحيل، فهناك أنواع كثيرة من العقم لا علاج لها بأي وسيلة، بشهادة الأخصائيين في هذا الميدان، وصدق كتاب الله تعالى عندما قال : ﴿ لله ملك السماوات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يُزَوّجُهم ذكرانا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما ﴾ (الشورى، الآيتان 49 — 50).

ما موقف الاسلام من تطور تقنيات الانجاب فقهاً واجتهادا ؟

الحاج أحمد بنشقرون

في الجواب عن هذا السؤال المتعلق بالتلقيح الاصطناعي وأطفال الأنابيب أقول : لهذا الموضوع الذي جرّ إليه التطور العلمي الحديث، حالات كثيرة جدّا ومتنوعة وشائكة دينياً وخلقياً، ولذلك خُصّ بالتأليف.

وأقتصر في الجواب على حالتين مباحتين وهما :

الأولى : حالة كون المني والبويضة من رجل وامرأة متزوجين شرعاً، ووقع التصرف فيما أُخِذَ منهما بتأخيره زمناً مّا عن إيصاله لرحم المرأة بواسطة أنبوب تفادياً لبعض الأضرار، هذه حالة مباحة، ومع ذلك تسمى فتوى الضرورة.

الثانية : حالة كون المني والبويضة معروفاً أصلهما كأن يكون للزوج زوجتان، وتنقل اللقيحة من ذات البويضة إلى الزوجة الأخرى، هذه أيضاً مباحة عند الضرورة.

لكن إذا نشأ من ذلك ولد، فمن التي ترث وينسب إليها الولد ؟

أصاحبة البويضة أم التي نما في رحمها ؟ أنا أميل إلى أن الأم الحقيقية هي صاحبة البويضة كما قال الشيخ مصطفى الزرقاء. والعلة في ذلك أن المرأة الثانية المستعارة المتبرعة إنما هي بمثابة المرضع.

الموقف الفقهي من التحكم في تقنيات الانجاب

عبد الله شاكر الكُرسيفي

شغل التحكم في الانجاب فكر الناس، لا فرق فيهم بين المتديّن والأخلاقي وغيرهم،واهتمّ به الأفراد، كما اهتمّت به الهيئات، ويكفي استعراض قوائم الهيئات والندوات التي أقيمت حول الموضوع ليكون المرء على بيّنة من هذا الاهتمام.

والذي سبّب للكثيرين هذا الاهتمام المتزايد، هو غرابة الطريقة التي يعالج بها تكون الانسان ذلك التكون الذي أُلِف فيه أن يجري على السّنة الكونية كما هي، فإذا به يداهمه التدبير الانساني مداهمة انبهر بها الجميع.

ومن جملة الهيئات العالمية التي اهتمت بهذا الموضوع : (موضوع التحكم في تقنيات الانجاب) أكاديمية المملكة المغربية التي جعلت موضوع إحدى ندواتها العلمية «القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في الانجاب».

وتحليل الموضوع يحمل الباحث على أن يقسم بحثهُ إلى :

ـــ بحث علمي [1] تحليلي،

(1) أقصد بالبحث العلمي : ما يقوله المختصون سواء منهم الأقدمون أو المعاصرون.

ـــ بحث فقهي اجتهادي.

أولا : البحث العلمي التحليلي :

قبل الإدلاء بما عندي من البحث العلمي في الموضوع، أذكر أن لجنة الأعمال للأكاديمية قدّمت مشكورة ـــ أفكاراً لإغناء الموضوع بالبحث في أربع نقط يتعلق بعضها بالتحقيق العلمي بينما يستفسر البعض الآخر استفساراً فقهياً اجتهاديا، وسأحاول تلخيص هذه الأفكار.

المتعلق من أفكار اللجنة بالتحقيق العلمي

في مقدمة ما ذكرته اللجنة، وسيلة من وسائل التحقيق العلمي وهي : بيان مفاهيم بعض المصطلحات كالبييضة والبويضة، والنطفة، والجنين [2].

وهذه التعابير وردت كذلك في التعابير الاسلامية إلا ما كان من كلمتي البييضة والبويضة فإنهما لم تَرِدا ـــ فيما أعلم ـــ في نصّ قرآني أو حديثي، أو فقهي.

ولعل كلمة السلالة هي التي تعوض، في التعبير الاسلامي، كلمتي البييضة و البويضة. ومن جملة ما قدمته لجنة الأعمال من أفكار، بيان الاستعمالات المختلفة للنطف المجمّدة مفسِّرة بذلك البيان، الغاية التي يرصدها العلم المعاصر من النطف المجمّدة وتلك الغاية هي : «إحصاء جميع العمليات، والتحولات البيولوجية، وعلاقة النطفة ببيئتها الرحمية».

وطرحت اللجنة كذلك وجهة نظر في التأطير العامّ للحلول المتوقعة للاشكاليات من الجانب الخلقي.

ووجهة النظر هذه، تتقمص ـــ في نظري ـــ التحقيق العلمي، لأن

(2) مذكرة لجنة الأعمال بتاريخ 15 ذو القعدة عام 1406 هـ \ 22 يوليور سنة 1986 م.

سؤالها عن تحديد الطور الذي يعتبر طور الانسان المكتمل المستحق للكرامة، سؤال علمي.

كما أن سؤالها عن المعرفة، والتقدم العلمي، وإيجابيته أو سلبيته، سؤال علمي، وإن كان يظهر بادىء ذي بدء أنهما سؤالان فقهيان.

المتعلق من أفكار اللجنة بالاستفسار الفقهي

عندما طرحت اللجنة القضايا والاشكاليات الخلقية، أوضحت نظرها في بعض تلك القضايا، في حين استصعبت الاجابة في البعض الآخر :

ففي حالة عقم الزوجين أوضحت اللجنة : كيف يتوصل إلى الإنجاب بواسطة التلاقح داخل الأنبوب ونقل اللقيحة إلى داخل الرحم من الزوجة، وفي هذه الحالة لا ترى اللجنة إشكالا من الناحية الخلقية، وهو كذلك من وجهة النظر الاسلامية كما سيرد في البحث الفقهي.

أما في أحوال أخر : حالة تجميد ماء الرجل قبل أن يصاب بمرض، وحالة إمكان تجميد بويضة المرأة، وحالة تلقيح المرأة بعد موت الزوج، وحالة ضعف مني الرجل، فإن اللجنة استصعبت الاجابة[3]، ويظهر أنها تعني الاجابة الفقهية، وسيأتي ما يفتى به في الموضوع.

هذا ملخص ما قدمته لجنة الأعمال من أفكار.

وأنا بدوري مجاراة لهاته الأفكار، واستعراضا لما عندي في الموضوع كله أعرض الجانب العلمي بالنظرة الاسلامية ـــ كما أفهمها ـــ ثم أتبعها بالجانب الفقهي، وقد نبهت على هذا الترتيب في صدر هذا العرض.

الجانب العلمي للموضوع من الوجهة الاسلامية ـــ كما أفهمها ـــ يتلخص في النقط التالية :

(3) نفس مذكرة لجنة الأعمال.

أ ـــ نظرة الاسلام إلى المعرفة والعلم في جميع الميادين.
ب ـــ مسمى النطفة وكيف تتكون؟
ج ـــ مسمى المشيج أو الأمشاج.
د ـــ الأطوار التي يمرّ بها الكائن الانساني.
هـ ـــ التحديد الذي حدّد به الاسلام بعض هذه الأطوار.
و ـــ معنى الحياة وأقسامها والطور الذي تحلّ فيه الحياة فتحلّ معها الكرامة الانسانية التي يجب أن تحترم عند البحوث العلمية وغيرها.

أ ـــ نظرة الاسلام إلى المعرفة الانسانية

يدعو الاسلام الانسان الى أن يتقدم في المعرفة في جميع الميادين، بل يلقي بأسلوبه العجيب، سؤال تعجب عن استواء العالم والجاهل : ﴿ قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾[4]

ويكفي في توضيح موقف الاسلام من العلم ـــ أنه يأمر رسول الاسلام صلى الله عليه وسلم بالاستزادة من العلم ﴿ وقل ربي زدني علما ﴾[5] وعجيب أمر الاسلام في العلم، حيث إن هناك علوماً يحاربها لما فيها من الضرر بالانسان، ومع تلك المحاربة يدعو الى تعلّمها لإبطالها، والمثال على ذلك : السّحر.

وهناك أعمال حرّمها ولكنه أباحها لضرورة العلم، والمثال على ذلك : النظر إلى العورة للتداوي.

وبناء على ذلك، فإن تقدم الانسان في المعرفة المتعلقة بالنطفة ومعالجتها واستكناه أطوارها واستفادة نتائجها وآثارها، لا يجادل فيه بشرط التزام أحكام الاسلام في البحوث.

---

(4) الآية من سورة الزمر بعد سورة ص.
(5) الآية من سورة طه.

ب ــ مسمى النطفة وكيف تتكون ؟

النطفة : هي ما يتولد من الهضم الرابع، وينفصل عن جميع أعضاء البدن ليستعد لتولد مثل تلك الأعضاء عنه [6]، وينفصم من هضم العروق بعد اثنين وسبعين ساعة من تناول الغذاء [7] ويلاحظ في هذا التعريف للنطفة أن هناك فرقا بينه وبين ما عرّفت به لجنة الاعمال النطفة، إذ النطفة في تعريف اللجنة هي الكتلة المتناسقة التي يصبح معها ممكنا التحدث عن بداية التكون البشري داخل الرحم [8].

وبمقتضى هذا التعريف لا يسمى نطفة إلا ما كان ممتزجاً ومتناسقاً في داخل الرحم عكس ما يفيده التعريف الأول من اطلاق اسم النطفة على السائل المنوي المنفصل من الهضم الرابع ولو لم يتجانس مع غيره في الرحم، والتعبير [9] القرآني يدل بظاهره لتعريف اللجنة.

ج ــ مسمى المشيج أو الأمشاج [10].

المشيج جمعه : أمشاج . يراد به مني الرجل ومني المرأة عند اختلاطهما في الرحم، وكل من المنيّين مختلف الأجزاء في الرقة والقوام والخواص، ولذلك يصير كل واحد منهما مادة لعضو [11] ويلاحظ أن المشيج في تعريف اللجنة يراد به مرحلة دقيقة من مراحل اختلاط الماءين في الرحم. فتعريف اللجنة أدقّ من التعريف السابق.

د ــ الأطوار التي يمرّ بها الكائن الانساني.

يمرّ الكائن الانساني بأطوار فصّلتها عدّة آيات قرءانية وأحاديث نبوية

(6) يراجع تفسير البيضاوي لقول الله تعالى في سورة الطارق : ﴿ فليظر الانسان مِمَّ خُلق خُلق من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ﴾.

(7) يراجع كتاب ديل تذكرة الأنطاكي في الطب في مادة «مني»

(8) تراجع مذكرة لجنة الأعمال

(9) ورد في الآيه الجامعة التي استدللت بها على الأطوار : ﴿ ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ﴾.

(10) المشيج تعبير مذكرة لجنة الأعمال، والأمشاج تعبير القرآن الكريم : ﴿ إنا خلقنا الانسان من نطفة أمشاج ﴾.

(11) يراجع تفسير البيضاوي لقوله تعالى في سورة الانسان : ﴿ إنا خلقنا الانسان من نطفة امشاج ﴾.

وأقوال عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وسأقتصر على ذكر آية جامعة، وحديث نبوي وقول صحابي. الآية هي قوله تعالى : ﴿ **ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين** ﴾ (12).

والأطوار ـــ كما يعلم من الآية ـــ ثمانية : طور الطين، طور السلالة، طور النطفة، طور العلقة، طور المضغة، طور العظام، طور اللحم، طور الكائن الحيّ :

فمن الطين التغذية، ومن التغذية السلالة، ومن السلالة النطفة، ومن النطفة العلقة، ومن العلقة المضغة، ومن المضغة العظام، ومن العظام اللحم، ومن اللحم الجسم الكامل الحي، وقد اختلفت تعابير الآية باعتبار الأطوار، ففي بعض الأطوار عبّرت بالخلق وفي بعضها بالكسو، وفي بعضها بالجعل، والخلق أولاً وأخيرا، والحديث النبوي هو ما رواه الامام أحمد بسنده إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال : «حدثنا رسول الله وهو الصادق المصدوق إن أحدكم ليجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما، زاد في رواية : نطفة ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله ملكا فينفخ فيه الروح إلى آخر الحديث» (13).

وأثر الصحابي هو ما روى عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أنه قال : «إذا أتت على النطفة أربعة أشهر بعث الله ملكا إليها فينفخ فيها الروح في ظلمات ثلاث» (14).

هـ ـــ التحديد الذي حدده الاسلام وحدد به بعض الاطوار.

(12) الآية من سورة المومنون.
(13) الحديث ذكره الحافظ ابن كثير في تفسير آية سورة المومنون.
(14) الاثر ذكره ايضا الحافظ ابن كثير في تفسير نفس الآية.

ورد هذا التحديد في الحديث السابق والأثر السابق، ذلك أنه ورد في الحديث السابق أنه يجمع الخلق في ثلاثة أطوار محددة بأربعين يوما وهي أطوار النطفة والعلقة والمضغة،وورد التحديد مجموعا في أربعة أشهر في أثر علي كرم الله وجهه [15] وقد سبق أيضا في النطفة.

و ــ معنى الحياة، وأقسامها، والطور الذي تحل فيه الحياة فتحل معها الكرامة الانسانية:

الحياة هي القوة التي تحل بالجسم فينمو أو يُحَس، وعلى هذا التعريف فالحياة قسمان حياة احساس، وحياة نموّ [16]. وكلا الحالتين يعرفه الكائن البشري،فحياة النموّ تصاحبه منذ أن يستقرّ في الرحم، أمّا حياة الاحساس فلا تحلّ به الا في آخر أطوار التكوّن وبحلولها فيه يصير كائنا انسانيا محترما يحرّم اجهاضه وقتله.

إلا أنه يجب التنبيه على أن النطفة البشرية من أول نشأتها رعاها الاسلام رعاية خاصّة،فمنها يتكون الانسان الذي استخلفه الله في الأرض ومنها يتكون الرسل والأنبياء والأولياء والعباقرة الأفذاذ، فهي إذاً محلّ تقديس واجب نظراً للاعتبارات السابقة فلا تمتهن بحُجّة البحث العلمي أو بحجج أخرى.

وبالانتهاء من نقطة (و) التي رتبت بها وبما سبقها من النقط الادلاء برأيي في البحث العلمي انتهيت من المبحث لأ تخلّص إلى المبحث الثاني :

ثانيا : البحث الفقهي الاجتهادي

حيث إن البحث الفقهي الاجتهادي هو المسند الى الفقيه المجتهد، وحيث إن اجتهاد الفقيه يتوقف على تصور الموضوع، لأن الحكم على الشيء فرع تصوره كما يقول المَناطِقة.

(15) يراجع التعليقان رقم 1 و2 أعلاه.

(16) يراجع تفسير البيضاوي لقوله تعالى : ﴿ كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ﴾ من سورة البقرة.

وحيث إن اجتهاد الفقيه ليس مجرد رأي يبديه المفكر من تلقائيته بل هو إصدار حكم في قضية مّا باسم الله جلّ جلاله إذ هو سبحانه المشرع الوحيد : ﴿ إنِ الحُكم إلا لله ﴾ [17]. فإن الفقيه المجتهد المتصور للموضوع على ضوء السؤال المطروح وعلى ضوء العلم المعاصر، الشاعر بأنه يفتي بإسم الله تعالى لا يسعه إلا أن يلخص الفتوى في الأحوال الخمسة التي تناولها الباحثون الفقهاء [18] والتي تستفاد من أفكار لجنة الأعمال، التلخيص التالي :

1 ــ فتوى حالة معالجة مني الرجل ومني زوجته [19]

يظهر من استعراض كل ما يرتكب في ذلك من قبل الأطباء العلماء أن الحكم الشرعي ــ والله أعلم ــ هو الجواز بشرط التزام أحكام الاسلام فيما يحِلُّه وما يحرّمه من الاقتصار على ما هو ضروري من النظر إلى العورة وملامسة الجسد واستعمال المني.

2 ــ فتوى حالة معالجة مني الرجل ومني إحدى زوجاته بواسطة زوجة أخرى

وتلحق هذه الحالة بالتي قبلها جملة وتفصيلا. إلا أن الفقهاء اختلفوا فيمن هي الأم، فأكثر المفتين يرى على أن الأم هي التي نما الجنين في بطنها، فهي التي ترث الجنين ويرثها وهي التي ينسب إليها.

واستند هذا الفريق من المفتين على أدلة كثيرة من الكتاب والسنة. والفريق الثاني من المفتين يرى أن الأم هي صاحبة البويضة. ولا يظهر معهم دليل مقنع.

---

(17) آية قرآنية وردت في عدة سور.

(18) تراجع فتاوي المجمع الفقهي بمكة، وفتاوي ندوة الانجاب بالكويت وفتاوي المفتي المصري والتونسي وقد وردت هاته الفتاوي في بحث الدكتور محمد علي البار.

(19) يراجع تفصيل ذلك في بحث الدكتور البار.

3 ــ فتوى حالة معالجة مني الرجل ومني امرأة أجنبية

وهي الحالة التي جعلت العقلاء كلهم ــ كانوا متديّنين أو أخلاقيين أوْ لاَ ــ يشمئزون تلقائيا ممّا يترتب عن هذه المعالجة ممّا يهبط بالانسانية إلى المستوى الحيواني، وإذا كان هذا الاشمئزاز ظهر من أحد الذين يزاولون مثل هاته العمليات [20]، وإذا كان النواب والأطباء ورجال الدين البريطانيون يضطرون الى تكوين اللجنة للنظر في أمر التلقيح الاصطناعي ــ على وجه العموم [21]، فإن حكم الاسلام ــ وهو الدين القويم ــ هو التحريم لما لا يخفى على المتأمّل إدراكه في ذلك من تدلّي وتدنّي الانسانية المكرمة إلى الحيوان السّدى [22].

4 ــ فتوى حالة معالجة مني الرجل أو المرأة والاحتفاظ به في بنك المني

وهي حالة تتبلور فيما يسمى ببنك المني (ويَا مَا أبشعَ هذا التعبير) وهي أكثر وضوحاً في التدلي والتدني ديناً وخُلقا ــ والخُلق من الدين : فالدين يكرّم الانسان بشتى أنواع التكريم، ومن جملتها رفع بنيته عن مستوى الحيوانية إلى مقام أسمى وهو أن تعرف سلالته ممّن هي ؟

والخلق الفطري يتقزز حينما يرى بأم عينه أو يعلم أن النطفة المكرمة يلعب بها في القارورة الزجاجية، والأنابيب والأرحام، ويلقى بها في المتاهات الكونية، وقد أمر الله أن تصان من عبث العابثين فشرع حِلّية الزواج وحرمة السفاح [23].

وإذا كان ذلك مفقودا في النطفة المختزنة في بنك المني المعدّ لتزويد

(20) المصدر المذكور ص 1 : يقول الدكتور ادوا ردر : «إن العلم في حاجة صارخة الى وضع آداب وأخلاقية هذا الميدان، إذ كل مؤسسة تجري العملية المذكورة يجب أن يكون لديها لجنة آداب خاصة»

(21) المصدر المذكور.

(22) معنى كلمة السّدى : المهمل، أي الذي يفرّ سلوكه.

(23) التشريع معروف في الشرائع السماوية.

من شاء أو شاءت بالمني المبنك، فإن حالة أخرى من أحوال المني المبنك تشكل معارضة للأحكام المتقررة في الشرع الاسلامي.

ذلك أن المني المجمّد في بنك المني بإجراء من الزوجين إذا لُقِّحت به الزوجة بعد وفاة زوجها أو تطالقهما، أدّى ذلك الى توريث من فقد شرط الإرث في الاسلام وهو موت الميّت عن وارث موجود حقيقة أو حكما [24].

أو أدى ذلك إلى إلحاق نسب مولود بمن انفصمت عرى زوجية أمه عن أبيه [25]. وكلا الأمرين لا يقرّه فحوى الاسلام.

نعم إذا جمِّد الزوجان لقيحتهما وانتظرا بها وقتاً آخر من حياتهما ولقحت بها الزوجة في حال اتصال الزوجية، فهذا لا مانع منه بالشرط المشروط في الحالتين الأوليين والله أعلم.

هذا وإن الأحكام المبينة لكل حالة من الأحوال الأربعة أو الخمسة السابقة لمفتي بها بناءً على التصورات والتصويرات التي قدمها العلماء الأطباء المختصون وبيّنوها وبيّنوا معالجتها بالعلم النظري والتطبيقي.

وإن الانسان حقّاً لينبهر ـــ من الوجهة العلمية ـــ ممّا فتح الله به على الفكر الانساني من تقدّم واسع الخطوات في اكتشاف المجهول.

ولله وحده العلم المحيط والحكم المسمط.

الضوابط الفقهية للانجاب المشروع في الشريعة الاسلامية

محمد فاروق النبهان

منذ فجر التاريخ كانت حاجة الانسان الى الانجاب حاجة فطرية، تبرزها غريزة الجنس، وتؤكدها استعدادات النفس للاستجابة لصوت الرغبة المحمومة التي تنطلق من أعماق نفس عطشى الى التواصل المنجب، لكي تظل شعلة الحياة متوهجة في الأرض، تعمرها بالجهد وتقيم فيها خلافة إنسانية متواصلة، رمزها الانسان، بما حباه الله من فضيلة الاحتكام الى سلطان العقل الهادي الى سواء السبيل.

والغريزة نزعة فطرية ثابتة لا تتغير، تولد مع الفرد، ولا تكتسب بالخبرة والتجربة والتعلم، إلا أن الانسان وهو أكرم المخلوقات بفضل العقل قادر على أن يتحكم في تلك الغرائز الفطرية، وأن يطور أسلوب التعبير عنها، وأن يهذبها عن طريق التربية الواعية لكي تؤدي مهمتها في حماية الانسان واستمرار وجوده.

والانجاب هو أداة البقاء الانساني، والتطلع اليه غريزة تلقائية، والانسان ليس كالحيوان في التعبير عن غرائزه، ففي مجتمع الحيوان تبلغ الغريزة

درجة كمالهاً عن طريق الأفعال المنعكسة التلقائية، إلا أن الانسان وقد أكرمه الله بالعقل يخضع غرائزة لقيود عقلية، لكي تستقيم حياته.

والعقل البشري هو السيد المطاع في مملكة الجسد الانساني، يتحكم بالحواس ويوجه حركتها لكي تكون منقادة لأوامره، ونظرا الى أن العقول البشرية متفاوتة في قدراتها جاءت الشرائع السماوية لكي تنير لها المسالك وتعبد لها الطرق بما يكفل تنظيم الحياة الانسانية على الأرض، ولأجل ذلك اقرت تلك الشرائع علاقة الزواج القائمة على التراضي المعبَّر عنه بالعقد الشرعي بين الرجل والمرأة، وارتضت الأخلاق الاجتماعية ذلك الطريق، ونظمته القوانين الوضعية بما يكفل حماية الحقوق وتحديد الواجبات.

والانجاب أهم هدف وغاية لعقد الزواج، وهو غرض مشروع، تتطلع اليه النفس البشرية لأنه وسيلة البقاء وأداة التواصل بين الأجيال، إلا أن عوائق مرضية قد تحول دون تحقيق هذه الغاية، لعقم ثابت في أحد الزوجين أو لخلل بيولوجي في تكوين الجسد أو لمرض طارىء أوقف إمكان الانجاب.

وانطلقت دمعة سخية من عيونٍ أرهقها اليأس من تحقيق ذلك الأمل، واستسلمت صاغرة لحرمان شديد الوطأة على النفس، وسرعان ما تصدى العلم لمواجهة هذه الظاهرة المرضية معالجاً أسباب المرض حيناً، ومقترحا حلولاً بديلة حيناً آخر بعضها ممّا ينسجم مع قيم الفضيلة وتقره الأديان والقوانين والأخلاق، والبعض الآخر يتعارض ويتنافى مع تلك القيم لأنه يحدث في إطار العلاقات الانسانية تداخلا مخلاً تتشابك معه الحقوق، وتتساقط بسببه قيم اجتماعية ارتضاها المجتمع البشري أساساً لعلاقاته.

* * *

معايير الحكم على شرعية وسائل الانجاب

ولا تختلف الأديان عن قواعد الأخلاق في المعايير التي ارتضتها

أساساً للحكم على البدائل العلمية المقترحة، ولا أظن أن هناك خلافاً بين الأديان السماوية في أهمية تلك المعايير ووجوب مراعاتها.

وأهم تلك المعايير ما يلي :

أولا : احترام مؤسسة الزواج : وذلك لأن هذه المؤسسة الاجتماعية هي خلية التواصل بين الأجيال، وأداة التنظيم الأولى في العلاقات الاجتماعية، تقوم على أساس الإرادة والاختيار، ويتقبل كل شريك من شركائها ما يترتب عليه من مسؤوليات مادية ومعنوية، ولا أظن أن المجتمع البشري قادر على طرح تصور بديل يلغي هذه المؤسسة أو يوقف بعض اختصاصاتها.

ثانيا : أهمية وضوح النسب : وهذا هدف لا خلاف في أهميته وأوليته في ميدان العلاقات الانسانية، والوضوح شرط للثبوت، ولا يمكن أن يثبت نسب إلا عن طريق معيار مادي يمكن الارتكان اليه، والاستناد عليه، لئلا يقع التنازع في أمره.

وموقف الفقه الاسلامي واضح تمام الوضوح في هذه المسألة، فالولد للفراش، والمراد بالفراش الزوجية القائمة، وينسب الولد لأمه بالولادة منها ولأبيه بالزوجية، والعلة في ثبوت النسب بالفراش أن الزوجة مخصوصة لزوجها، وما تنجبه من أولادٍ هم ثمرة تلك العلاقة الزوجية، وبالرغم من هذا فإن فقهاء الاسلام احتاطوا في أمر النسب، وتشددوا في شروطه، لكي يكون واضح الانتماء إلى تلك المؤسسة الزوجية، ليس عن طريق التبني الذي لا يثبت نسباً، ولا يقيم توارثاً، وإنما عن طريق تلاقي نطفة الزوج وبويضة الزوجة في فترة يصدق معها إمكان تكامل الثمرة.

وللتأكد من هذه القاعدة اشترطوا لاثبات النسب عن طريق الزوجية ما يلي [1] :

(1) انظر «مادىء الثقافة الاسلامية» للدكتور محمد فاروق النبهان، ص 326، طبعة دار البحوث العلمية، الكويت.

أولا : إمكان حمل الزوجة من زوجها : والمراد بالامكان : التأكد من سلامة الانتماء، فإن كان الزوج عقيماً أو صغيراً أو مصاباً بخلل جنسي مانع من الإنجاب فلا ينسب الولد اليه، وإن أنجبته أمه في إطار المؤسسة الزوجية.

ثانيا : أن تمضي أقل مدة الحمل على الزواج للتأكد من صدق الانتماء.

ثالثا : ألا يمضي على فراق الزوج لزوجه أكثر من الفترة المقررة شرعا للحمل.

وغاية هذه الضوابط الشرعية التأكيد على أن النسب لا يثبت بالإرادة، وإنما يثبت عن طريق التأكد من أن الجنين هو نتاج علاقة جنسية في إطار المؤسسة الزوجية.

ولا ينسب الجنين الى الرجل إلا في إطار الزوجية، فإن كان نتيجة علاقة محرّمة كالزنا والاغتصاب أو كان نتيجة عقد فاسد فلا ينسب الى أبيه إلا بإقراره، ومن شروط الإقرار إمكان صدق الإقرار، فإن ثبت أن الإقرار غير صادق لوضوح نسب آخر فلا يقبل ذلك الإقرار، لأن الأنساب لا تقبل الفسخ.

والسبب في أهمية وضوح النسب في العلاقات الأسرية أن ثبوت النسب تترتب عليه حقوق والتزامات متبادلة بين الأبوين والأولاد، كما تترتب عليه حقوق متبادلة مع أفراد الأسرة الآخرين، وأهم تلك الحقوق ما يلي :

أولا : حق التوارث : وهو أهم الحقوق المالية المرتبطة بالنسب، والبنوة أقوى درجات القرابة، وهي بسبب ذلك تأخذ جميع الإرث في حال انفرادها، لا يحجبها حاجب ولا يمنعها مانع سوى موانع الإرث المعروفة.

ثانيا : حق الرضاع والحضانة والنفقات : وهي حقوق تثبت بالنسب، ويترتب عليها واجب الأب بالإنفاق على أولاده وواجب الأم في الرضاع وحقها في الحضانة.

ثالثا : تحديد المحرّمات من النساء : ويخضع نظام التحريم لقواعد دقيقة

وصارمة من حيث طبيعة التحريم على وجه التأبيد والتأقيت.

* * *

ومن الضروري عند البحث عن تطور التقنيات في ميدان الإنجاب، أن تكون المعايير دقيقة وواضحة تحدد الشكل المشروع من غير المشروع، حفاظاً على سلامة الأسرة ووضوح علاقات النسب، لكيلا تكون تقنيات الانجاب عاملاً من عوامل هدم المؤسسات الزوجية وإشاعة روح الفوضى والاضطراب في الأسرة الواحدة، ذلك أن الإنجاب ليس مجرّد عملية استيلاد مادي يبحث عن نسب مفقود وارتباط مزوّر مشبوه، وإنما هو إنجاب مشروع في إطار زوجية متطلعة الى الاستقرار والأمن والطمأنينة، ترى في ذلك الوليد ملامح أبيه وقسمات أمه، وهي ملامح وقسمات قد تكون في بعض الأحيان خفية ووهمية إلا أن الأسرة تتلمسها في كل صباح ومساء، وتتنافس في استكشاف ملامح ذلك الانتماء في الشكل والسلوك والطباع، فيجد الأب في وليده طفولته البريئة الجميلة وتجد الأم في وليدها امتدادها الانساني، فتنبثق في تلك اللحظات السريعة المتجدّدة ومضات سعادة تنير بيتاً مثقلا بالآلام والهموم، وتشيع فيه بهجة الحياة وجمالها.

والأصل في الانجاب أن يتم بطريقة طبيعية، ولا يجوز اللجوء لغيره من الوسائل التقنية الا عند الضرورة، وذلك لأن الله تعالى قد أقام الحياة الانسانية على أساس التكامل، وأودع في الانسان كما أودع في الحيوان غرائز واستعدادات فطرية يحافظ بها على وجوده واستمراره، وهذا هو المنهج الأمثل الذي يحافظ على الخصائص الانسانية في العلاقات البشرية، ويجوز للانسان وقد أكرمه الله تعالى بالعقل أن يستخدم ذلك العقل لكي يحافظ على وجوده، ويطور أسلوب حياته، ويسعى في إسعاد نفسه.

وبناء على هذا يجوز للانسان أن يسخّر كل إمكانات العقل والعلم لخدمته ولاسعاده وهذا أمر جائز ومطلوب، ولا خلاف فيه ما دام ذلك لا

يعارض مصلحة ولا يتعارض مع نصوص ثابتة.

حكم استخدام الوسائل التقنية في الانجاب

ويمكننا تقسيم الوسائل التقنية في الانجاب الى ثلاثة أقسام :

أولا : الوسائل التقنية المساعدة على نقل النطفة الذكرية من الزوج الى موقعها المناسب في رحم زوجته، لكي تتلاقى مع البويضة الأنثوية، ويتم التلقيح داخل الرحم، وهذه الوسيلة جائزة في الفقه الاسلامي، لأنها تعالج خللاً عند أحد الزوجين ينعدم بسببه إمكان إيصال النطفة الذكرية الى رحم الزوجة، ولا أظن أن أحداً من فقهاء الاسلام يعارض هذه الصورة لأنها لا تمسّ قدسية الحياة الزوجية، ولا تمنع من وضوح النسب وثبوته.

ثانيا : الوسائل التقنية المساعدة على التلقيح الصناعي الخارجي في وعاء الاختبار، وذلك عن طريق وضع نطفة الزوج وبويضة الزوجة في أنبوب اختبار طبي، لكي يتم التلاقح داخل ذلك الوعاء، ثم تنقل النطفة الملقحة الى رحم الزوجة مباشرة أو بعد فترة زمنية تتمكن فيها من النمو الطبيعي.

ولا أجد من النصوص الشرعية ما يمنع من إباحة هاتين الوسيلتين، لأن الانجاب في إطار الزوجية يدخل ضمن الأغراض التي أقر التشريع الاسلامي المصلحة فيها لكل من الزوجين، والسعي في تحقيق غرض مشروع يعتبر مشروعاً ومباحاً إذا تحققت الشروط التالية :

أولا : أن يتم ذلك في إطار الزوجية، وخلال قيام الزوجية، فإن تم تجميد إحدى النطفتين إلى أن مات صاحبها لا يجوز التلقيح بها، لتوقف عقد الزواج بموت أحد الطرفين.

ثانيا : أن لا يؤدي ذلك الى اختلاط في الأنساب ولو كان ذلك الاختلاط عن طريق الاحتمال أو الشبهة أو الاحتضان الرحمي للنطفة الملقحة.

ثالثا : ألا يكون هناك طرف إنساني ثالث يشارك في تكوين الجنين،

عن طريق نطفة أو بويضة أو رحم يستضيف تلك النطفة الملقحة.

والدليل على إباحة هاتين الوسيلتين في التشريع الاسلامي ما يلي :

الدليل الأول : تحقيق المقاصد الشرعية

وينطلق هذا الدليل من قاعدة أصولية مستنبطة عن طريق الاستقرار تقرر أن الشريعة وضعت لتحقيق مصالح العباد [2]، وأن التكليف كما قال الشاطبي في كتابه «الموافقات» يهدف إلى حفظ مقاصد الشريعة في الخلق، وهي مقاصد ضرورية وحاجية وتحسينية، فالضرورية لا بدّ منها في قيام مصالح الدين والدنيا، لأن فقدها يؤدي الى اختلال في الحياة البشرية، ويكون حفظها عن طريق ما يقيم أركانها ويثبت قواعدها، أو عن طريق ما يدرأ عنها الاختلال الواقع أو المتوقع فيها،[3] وتشمل حفظ الدين والنفس والنسل والمال والعقل [4].

والمقاصد الحاجية هي التي يفتقر إليها من حيث التوسعة ورفع الضيق المؤدي في الغالب إلى الحرج والمشقة، أما المقاصد التحسينية فمعناها الأخذ بما يليق من محاسن العادات، وتجنب ما لا يليق ممّا تأنفه العقول الراجحة [5].

ويدخل الانجاب ضمن المقاصد الشرعية [6]، لأن عدمه يؤدي الى اختلال في الحياة، ويجوز استخدام الوسائل التقنية لتحقيق المصالح البشرية، في إطار الضوابط الفقهية التي أشرنا إليها قبل قليل.

---

(2) «الموافقات» ح 2، ص 6.
(3) «الموافقات» ح 2، ص 8.
(4) «الموافقات» ح 2، ص 10.
(5) «الموافقات» ح 2، ص 11.
(6) قال الشاطبي في كتابه «الموافقات» ج 2، ص 26 :
«المصالح والمفاسد الراجعة الى الدنيا إنما تفهم على مقتضى ما علب، فإذا كان الغالب جهة المصلحة فهي المصلحة المفهومة عرفا، وإذا غلبت الجهة الأخرى فهي المفسدة المفهومة عرفا، ولذلك كان الفعل دو=

الدليل الثاني : غلبة المصلحة على المفسدة :

وهذا الدليل يؤكد أن الشريعة تأخذ بالاعتبار مصالح العباد، ومعيار الحكم في القضايا والمشكلات الطارئة وضوح المصلحة وغلبتها، فإن كانت المصلحة غالبة وراجحة كانت أولى بالاعتبار(7)، والمصلحة في إباحة الاستعانة بالتقنيات الطبية في المساعدة على التغلب على مشاكل العقم والخلل واضحة وغالبة، ما دام ذلك لا يؤدي إلى مفسدة ظاهرة وراجحة والمفاسد المتوقعة من الاستعانة بالتقنيات الطبية في الانجاب هي اختلاط الأنساب وهو أمر لا يمكن أن يكون مقبولا لوضوح ما يترتب عليه من مفاسد وأخطار.

= الوجهين منسوبا الى الجهة الراجحة، فإن رجحت المصلحة فمطلوب، ويقال فيه انه مصلحة، وان غلبت جهة المفسدة فمهروب عنه، ويقال إنه مفسدة».

وقال بعد ذلك :

«فالمصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناطرتها مع المفسدة في حكم الاعتياد، فهي المقصودة شرعا ولتحصيلها وقع الطلب على العباد، ليجري قانونها على أقوم طريق وأهدى سبيل، وليكون حصولها أتم وأقرب وأولى سبيل المقصود على مقتضى العادات الجارية في الدنيا، فإن تنعما مفسدة أو مشقة فليست مقصودة في شرعية ذلك الفعل وطلبه».

(7) ناقش المجمع الفقهي الاسلامي لرابطة العالم الاسلامي في مكة المكرمة في الفترة من 11 الى 16 ربيع الآخر سنة 1404 هـ مشكلة التلقيح الاصطناعي وأنابيب الأطفال، وقرر ما يلي :

1 ــ إن حاجة المرأة المتزوجة التي لا تحمل وحاجة زوجها الى الولد تعتبر غرضا مشروعا يبيح معالجتها بالطريقة المباحة من طرق التلقيح الاصطناعي.

2 ــ إن الأسلوب الأول الذي تؤخذ فيه النطفة الذكرية من رجل متزوج ثم تحقن في رحم زوجته نفسها في طريقة التلقيح الداخلي هو أسلوب جائز شرعا بالشروط العامة الآنفة الذكر وذلك بعد أن تثبت حاجة المرأة الى هذه العملية لأجل الحمل.

3 ــ إن الأسلوب الثالث (الذي تؤخذ فيه النطفتان الذكرية والأنثوية من رجل وامرأة زوجين أحدهما للآخر، ويتم تلقيحهما خارجيا في أنبوب اختبار، ثم تزرع اللقيحة في رحم الزوجة نفسها صاحبة البويضة) هو أسلوب مقبول مبدئيا في ذاته بالنظر الشرعي، لكنه غير سليم تماما من موجبات الشك فيما يستلزمه ويحيط به من ملابسات، فينبغي ألا يلجأ اليه إلا في حالات الضرورة القصوى، وبعد أن تتوفر الشرائط العامة الآنفة الذكر.

4 ــ إن الأسلوب الرابع (الذي تؤخذ فيه النطفة والبويضة من زوجين وبعد تلقيحهما في وعاء الاختبار تزرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى للزوج نفسه، حيث تتطوع بمحض اختيارها بهذا الحمل عن ضرتها المزوجة الرحم) يظهر لمجلس المجمع أنه جائز عند الحاجة وبالشروط العامة المذكورة. =

وهذه الصورة التي تؤدي الى الاستعانة بأنبوب الاختبار، تنوب عن الرحم الذي لا يؤدي وظائفه كاملة في احتضان النطفة الملقحة، لكي يتم الانجاب بطريقة سليمة، تحقق مصلحة واضحة لكل من الزوجين، ولا مجال للقول في هاتين الصورتين بإمكان اختلاط الأنساب.

ثالثا : الوسائل التقنية المعتمدة على طرف إنساني ثالث، وتشمل جميع الحالات التي تتم فيها الاستعانة برحم امرأة خارجة عن نطاق الزوجية أو بنطفة أنثوية أو ذكرية ثالثة تنوب عن نطفة الزوج أو بويضة الزوجة في إتمام عملية التلقيح، وهذه الحالات غير جائزة في نظر الاسلام، للأسباب التالية :

السبب الأول : إن الاستعانة بطرف إنساني ثالث خارج عن نطاق

= وعلل المجلس قراره هذا بأن الزوجة المتطوعة بالحمل عن ضرّتها تكون في حكم الأم الرضاعية للمولود لأنه اكتسب من جسمها وعضويتها أكثر مما يكتسب الرضيع من مرضعته في نصاب الرضاع الذي يحرم به ما يحرم بالنسب (انظر قرارات مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الاسلامي ص 141 ــ 142).
وقد تراجع مجلس المجمع الفقهي عن موقفه فيما يتعلق بقراره السابق الخاص بجواز زرع اللقيحة في رحم الزوجة الأخرى للزوج نفسه، بعد الملاحظات التي أبداها بعض أعضائه، وملخص الملاحظات كما جاءت في قرارات المجلس ما يلي :
إن الزوجة الأخرى التي زرعت فيها لقيحة بويضة الزوجة الأولى قد تحمل ثانية قبل انسداد رحمها على حمل اللقيحة من معاشرة الزوج لها في فترة متقاربة مع زرع اللقيحة، ثم تلد توأمين ولا يعلم ولد اللقيحة من ولد معاشرة الزوج، كما لا تعلم أم ولد اللقيحة التي أخذت منها البويضة من أم ولد معاشرة الزوج، كما قد تموت علقة أو مضغة أحد الحملين ولا تسقط إلا مع ولادة الحمل الآخر الذي لا يعلم أيضا أهو ولد اللقيحة أم حمل معاشرة الزوج، ويوجب ذلك من اختلاط الأنساب لجهة الأم الحقيقية لكل من الحملين والتباس ما يترتب على ذلك من أحكام وأن ذلك كله يوجب توقف المجمع عن الحكم في الحالة المذكورة (انظر قرارات المجمع ص 150)
وقد أحسن المجمع صنعا في تراجعه عن ذلك الرأي، لأن الاستعانة في موضوع الانجاب بطرف ثالث سواء كان ذلك الطرف قريبا لأحد الزوجين أو لكليهما أو بعيدا عنهما سيؤدي حتما الى تشابك في العلاقات النسبية وتنازع في ادعاء الأحقية في القرابة النسبية، والرحم الانساني ليس كالرحم الاصطناعي، وصاحبة الرحم هي أم ودورها في تكوين الجنين ليس أقل أهمية من الأم صاحبة البويضة الأولى. ولا يمكن قياس العلاقة الرحمية بالرضاع، وهو قياس مع الفارق لأن الرضاع لا يكون إلا بعد تمام التكوين الانساني وفي ظل وضوح النسب، بخلاف الاحتضان الرحمي فإنه يكون في مرحلة النطفة الأولى، ودور الرحم في التكوين الانساني أساس وحقيقي.

الزوجية في عملية التلقيح، لوجود عقم في أحد الزوجين، يحدث تداخلا في الأنساب، فالجنين هو نتاج تلاقح نطفة الزوج وبويضة الزوجة، فإذا كانت إحدى النطفتين خارجة عن نطاق الزوجية فأحد الزوجين لا علاقة له بالجنين، لأنه خارج عن نطاق المشاركة في تكوين النطفة الملقحة، وصاحب النطفة البديلة من رجل أو امرأة هو أولى بادعاء الأبوة، وقد يحمل الجنين خصائص ذلك الطرف الأجنبي عن المؤسسة الزوجية وملامحه.

وهذا التداخل في الأنساب يلغي مبرر الانتماء النسبي عن الطرف الغائب، فلا يمكن للجنين أن يكون ولداً لأم لم تشارك في تكوين نطفته الأولى، ولا يمكن لولد أن ينتسب لأب لم تكن نطفته هي نواة وجوده، ولو سمحنا لأنفسنا بتجاوز هذه العلائق الضرورية في مجال الانتساب الأسري لفتحنا باباً للفوضى لا يمكن إغلاقه، وهو أمر تأباه الديانات السماوية وترفضه قواعد الأخلاق.

السبب الثاني : إن استعانة الزوجين برحم امرأة ثانية لكي تحتضن نطفة كاملة بعد تمام تلقيحهما منها، لعجز في رحم الزوجة عن ذلك الاحتضان لا يمكن أن يكون مقبولا، لأن دور الرحم في الاحتضان والتنمية والتغذية لا يقل أهمية عن دور البويضة الأنثوية في التكوين، فدور الرحم متمّم ومكمّل، ولا يمكن اعتباره كأنبوب الاختبار، لأنه رحم إنساني والأرحام الانسانية لا تبخل على الأجنة التي تحتضنها وترعاها بخصائصها الذاتية.

وقد اعترف التشريع الاسلامي بأثر المساهمة الغذائية للمرضعة المتبرعة في تكوين علاقات إنسانية مع الطفل الرضيع، واعتبرها أمّاً ترتبط مع الطفل الرضيع بروابط إنسانية واجتماعية وقانونية، فلا يجوز لذلك الطفل أن يتزوج من تلك المرأة لأنها أمه من الرضاع، كما لا يجوز له أن يتزوج من أحد أولادها، لأنهم أُخوة له عن طريق الرضاع.

والرضاع أقل أهمية من احتضان الرحم للنطفة الأولى، ودور

الاحتضان الرحمي في تكوين الجنين بالغ الخطورة، وقد يتجاوز دور الأم الحقيقية، فأي موقع يمكن أن تأخذه الأم الرحمية.

هل تأخذ دور الأم الحقيقية وتقاسمها الأمومة وفي هذا تداخل في الأنساب وتنافس وتنازع، أم تأخذ دور الأم المرضعة، وفي هذا ظلم لها وأي ظلم ؟

ومن جانب آخر، فإن إدخال النطفة الملقحة الى رحم امرأة ليست هي الأم التي أفرزت بويضة التكوين ينافي الحسّ الانساني وتأباه النفس البشرية، لأن الوالدة أم، ولا انفصال بين الأم والوالدة، فإذا حدث الانفصال كانت الوالدة أولى برعايته، لأنه حملته في رحمها، ونَمَا جسده في ذلك الرحم الانساني.

واللفظة اللغوية تنسب الولد إلى الوالدة، وهي التي ولدته، فإذا سمحنا باستخدام الرحم الانساني لاستيلاد الأجنة الأجنبية تداخلت الأنساب وانحدرت قيم الانسان، وترفّعت سيدات مُتْرَفات عن أداء دورهن في الحمل والولادة، واستخدمن لتحقيق ذلك سيدات متبرعات أو مأجورات للقيام بمهمة الحمل والولادة، وفي هذا امتهان لكرامة الانسان، وانحطاط بأسباب وجوده الانساني.

ولا يقاس الرحم الانساني بالرحم الاصطناعي المعروف بأنبوب الاختبار الطبي، لأن الأنبوب الطبي لا يترتب على استخدامه من الآثار المتعلقة بتزاحم الانتماء النسبي ما يمنع من استخدامه فضلاً عن أن الأنبوب ليس طرفاً إنسانيا مطالبا بحق أو متطلعا لذلك الحق، والأنبوب لا يعطي من ذاته شيئاً، بخلاف الرحم الانساني فإنه يوجد ترابطاً وتلاحماً كاملين بين الجنين والأم الرحمية، وهو ترابط عاطفي وجسدي ونفسي.

* * *

وألخص كلمتي بالتأكيد على أن الاسلام لا يرى مانعاً من استخدام

التقنيات الطبية في ميدان الانجاب لمعالجة أمراض تناسلية أو للتغلب على بعض مظاهر الخلل في التكوين، ممّا يمنع من تمام الانجاب، لأن الانجاب غرض مشروع، والسعي إليه أمر مطلوب، إلا أن ذلك الاستخدام لا يجوز أن يخلّ بالقواعد التشريعية والمبادىء الأخلاقية والقيم الاجتماعية.

ومن أهم ذلك وأبرزه ألا يسهم ذلك الاستخدام في تداخل الأنساب وتشابك علاقات القرابة النسبية، وألا يعتمد على فعل محرم، وأن يراعي مبادىء الأخلاق وقيم الفضيلة.

وبالاضافة الى هذا فإن استعمال التقنيات الطبية في ميدان الانجاب ينبغي أن يكون مقتصرا على حالات الضرورة، وألا تستخدم الطرق البديلة كقاعدة عامة في الانجاب يستغنى بها عن طرق الانجاب الطبيعي.

* * *

إن تطور التقنيات الطبية في ميدان الانجاب يثير في نفوسنا مشاعر الاعجاب بعظمة العبقرية الانسانية في اقتحامها المجاهل التي كانت الى فترة وجيزة مظلمة المسالك ضيّقة الدروب، مبشرة بعصر يسيطر فيه الانسان على الطبيعة، ويتحدى قوانينها بفكره وعقله، إلا أن ذلك التطور يجب أن يكون خاضعاً لمعايير دقيقة وضوابط وقيود، تمنع انزلاق الأقدام في مهاوي الفوضى الاجتماعية.

فالمجتمع البشري صاغ لنفسه خلال مسيرته التاريخية مُثُلا وقيماً، وأخضع القوانين الطبيعية لتلك المُثل والقيم، وجاءت الأديان السماوية هادية ذلك الانسان الى سواء السبيل منيرة له طريق الصواب والسداد، آمرة وناهية، لكي يستقيم أمر المجتمع.

والعلم مشعل للنور وللضياء، وأداة للهداية ولاسعاد الانسان، ولا يجوز لذلك العلم أن يهدم صروحا ظل المجتمع البشري يقيم بناءها لبنة لبنة،

كما لا يجوز له أن يتحدى إنسانية الانسان ولا أن يلغي خصائص الطبيعة، ويتجاهل قوانين الحياة، فإنْ تطاولَ العلم على الانسان وتحدّاه في اختصاصاته، فقد حكم عليه بالاعدام، ولا حياة للعلم في أرض أماتت إنسانية الانسان.

الملخّصات

القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الانجاب

عرض تمهيدي

جان بيرنار

استطاع الانسان أن يتحكم في أمور ثلاثة : الاخصاب والوراثة والجهاز العصبي. غير أن التحكم في الاخصاب بصفة خاصة يضع مشاكل أخلاقية عويصة وذلك في اتجاهات أربعة :

1 ــ تقدُّم طُرُق الحدّ من الانجاب، ويراود الانسان الأمل في ابتداع مُعقِّم ضدّ الحمل في المستقبل القريب.
2 ــ الامناء الاصطناعي مع الفصل بين الحب ووظيفة الانجاب.
3 ــ الاخصاب داخل الرحم بواسطة أمّ مُؤَجَّرة.
4 ــ الاخصاب المخبري (الأنبوبي) وما يطرحه بخصوص مستقبل المُضَغ المجمّدة الفائضة.

إن خطورة القضايا المطروحة دفعت إلى إنشاء لجان للأخلاقيات المتعلقة بالأبحاث والممارسات البيولوجية والطبية في مختلف أنحاء المعمور، ومن اللجان المتميزة اللجنة الفرنسية لتفردها بخصال أربعة :

1 ــ الطابع الوطني
2 ــ التركيبة المختلطة من الأطباء وغير الأطباء (رجال الدين ــ الفلاسفة ــ رجال القانون أعضاء البرلمان...).
3 ــ الأهداف : أخلاقيات البحث البيولوجي والطبي.
4 ــ غياب السلطوية (سلطتها الأخلاقية الوحيدة هي توخّيها الحكمة في آرائها ومواقفها).

أما المباديء التي توجه عمل اللجنة فنذكّر بأهمها وهي : احترام الشخص واحترام المعرفة ورفض المتاجرة والربح.

لكي تكون الفكرة واضحة عن خطورة وصعوبة وتعقد المشاكل التي تواجهها اللجنة في إطار أهدافها يكفي أن ناتي بمثلين :

ـــ الملاريا الموجودة في كاليفورنيا
ـــ التلاسيمية الكبرى الموجودة بساردينيا وقبرص.

تقدم البيولوجيا والتكاثر الانساني

مولاي الطاهر العلوي.

تتّبع الكائنات الحيّة من أجل التناسل طريقتين : طريقة الاتصال الجنسي بين الذكر والأنثى، وطريقة لا تعتمِدُ ذلك الاتصال.

بالنسبة للتناسل الجنسي بقيت نظرية ازدواجية البذرة مُعتَمَدَة من القديم وإلى حدود القرن الثامن عشر. إلاّ أن تطور التشريح الوصفي واختراع الميكروسكوب وتقدم علم الأنسجة والنطفيات فتح عهداً جديداً.

وهكذا قدم علماء التشريح والنطفيات في القرن 19 وصفاً دقيقاً للاخصاب ونمو الجنين حتى الولادة، ولكنهم لم يعطوا جميع المعلومات الضرورية لضبط سيرورة الاخصاب وحتمياته. وكان على الطب أن ينتظر ظهور علم الغدد والبيوكيمياء لكي يتلقى الاجابات الشّافية التي حددت العناصر المؤثرة في العضوية التناسلية ومحافظة الرحم على منتوج الاخصاب. وساهم علم الصيدلة من جهته في إعادة إنتاج الشروط المناسبة في الوقت المناسب لعملية التّخصيب واستمرار الحمل.

بناء على هذه التطورات طبقت أولى العمليات التجريبية للاخصاب الاصطناعي خارج العضوية التناسلية على الأنواع الحيوانية من قبل الأطباء والبياطرة. أما المنتوج الحيواني لأول عملية إخصاب أنبوبية متبوعة بزرع المضغة في رحم الأنثى فقد تم الحصول عليه بفضل تحضير مُسبَق للأمشاج.

يرجع الفضل إلى هذه التجارب فيما يعرفه العلماء حاليا عن فسيولوجيا الاخصاب، مما ساعد على تطبيق نتائج تلك المعارف على الانسان. وعلى الرغم من أن ذلكم التطبيق لم يرتبط مباشرة مما تم الحصول عليه لدى الحيوانات فإنه كان موازياً له من حيث الزمن، إذ أن أول تلقيح منوي بشري تّم سنة 1786 أي عاماً واحداً بعد نجاح نفس العملية على كلب، وأول محاولة للاخصاب الأنبوبي البشري انجزت بعد مرور فترة وجيزة على نجاح الاخصاب الأنبوبي لدى الأرانب.

وفي سنة 1960 استطاع الأطباء أن يحققوا نجاحاً نسبياً لاحصاب أنبوبي وتنشئة مضغة لمدة شهرين، واستمرت الأبحاث جارية إلى أن وقعت المعجزة من شهر يوليوز من سنة 1978 بازدياد (لويزا براون) أول طفلة أنبوب.

منذ تلك السنة قامت عدة مراكز طبية بنفس التجربة وتتواصل الآن الدراسات بهدف تحسين المناهج قصد بلوغ دقة العملية الاخصابية الطبيعية.

النطف المجمدة

روني فريدمان

يقترح الأطباء الاخصاب المخبري (الأنبوبي) كعلاج لبعض أشكال العقم النسوي الذي يكون مردّه عيب ميكانيكي. وتتلخص طريقة هذا الاخصاب، عندما تكون قرون الرحم عاجزة عن ايصال المني الى الخلية البويضية، في استئصال هذه الخلية بعملية جراحية بسيطة قبل الاباضة (أي قبيل خروج البويضات من المبيض).

وبعد يومين أو ثلاثة أيام على عملية التوصيل تتشكل النطفة وتبدأ في الانشطار من 4 الى 8 خلايا، حينئذ تنقل الى رحم المرأة .

إن نسبة نجاح هذه العملية التي تقدر ب 10 في المائة، تدفع الأطباء الى اعتبارها بديلا علاجيا لما توصي به أو تمنعه مؤشرات الالتجاء الى العمليات الجراحية الدقيقة .

آفاق استعمال العوامل الوراثية السليمة في علاج الأعراض الوراثية الانسانية

دونالد فريدركسون

سيصبح المورِّث (الجين) عمّا قريب مثالاً آخر عن مدى استفادة الانسانية من تطور المعرفة الطبية ومؤشراً للمشاكل الخلقية التي تنجم عن بعض هذه التطورات.

عند نهاية القرن الحالي سنكون قد تعرفنا على البنية والموقع الصّبغويين لغالبية 100.000 جين الموجودة في الخلايا البشرية والتي تُعرف باسم المجين (الجينوم).

هناك كذلك مجهودات تُبذل من أجل تطوير أساليب زرع الجين الواحد للمرضى المصابين بعاهات وراثية. ويأخذ هذا العلاج بالوراثيات أشكالاً متنوعة منها إضافة جين سليم إلى الخلايا الجسمية. وبهذا الصدد اتخذت الحكومات في اوروبا والبلاد الاسكندنافية والولايات المتحدة موقفاً يعترف بحق مواطنيها في « مجين سليم ». فعلاج الخلايا الجسمية بالوراثيات يعتبر في هذه البلدان امتداداً معقولاً وطبيعياً للتجربة والممارسة الطبيين.

لكن مشروعية هذا العلاج تعتمد على التقييم الدقيق لأخطار استعمالاته والتشبّث بالقيم الأخلاقية والاختيار المتمحص للمرضى الذين يعرضون أنفسهم على هذه المداواة.

ستناقش الورقة هذه الأبعاد الأخلاقية في إطار عرض البيولوجيا الجزئية التي يرتكز عليها العلاج بالوراثيات.

من أجل الشخص :
تأملات في التلقيح الاصطناعي

محمد عزيز الحبابي

إن العقم كآفة عرفتها كل الأزمان، يشكل ضرراً بالنسبة للرجال والنساء، إنه مدعاة لهموم ومثار لمعارك بدون هوادة .

فما طبيعة هذه البلية ؟ وما هي آثارها الذهنية والنفسية والأخلاقية والمجتمعية ؟

التزم العلم في المعركة ضد هذا الشرّ المتعدد الوجوه، وأدى الأمر الى أن تقترح الوراثة والبيولوجيا والطب والجراحة في ثقة وأمل علاجات تدعو الى التفاؤل .

لكن هوات ضغط أعلنت عن معارضتها باسم الأخلاق والدين والقانون لكل ما تقترحه العلوم داعية إلى إيقاف الزحف القاهر للتقدم التجريبي ضد العقم. فما الذي يبرر هذا الموقف المتهافت ؟

إن المعارضين على نوعين :

1 ــ الذين يدينون مجمل الاكتشافات والاختراعات الأخيرة في ميدان الانجاب .

2 ــ الذين يتحفظون تجاه تلك الاكتشافات والاختراعات رغم تقديرهم للقفزات الجبارة للعلوم والتقنيات، وذلك باسم كرامة الشخص، منبّهين في نفس الوقت الى المزالق التي قد يؤدي اليها التقدم .

يتصدى البحث، إذن، لمختلف هذه القضايا على اعتبار الانسان كهدف وقيمة ومرجع، مع التنبيه الى مخاطر تطبيقات الاخصاب العلمي، مستنتجا بعض الاقتراحات المفيدة . وهكذا يتوزع البحث على محاور ثلاثة :

- عن « الانساني »: تأملات عامة دفاعاً عن المبادىء .
- الانساني وعكسه : عرض لمختلف تطبيقات الاخصاب العلمي ومخاطرها على الشخص (حوالي 20 حالة) .
- العلم في خدمة ما هو إنساني : ملاحظات واقتراحات .

الانجاب الاصطناعي والمواقف الأخلاقية

جان كوهن

يحمل التاريخ الضارب في القدم آثار جهود الانسان في سبيل التحكم في السل، وتمثل آخر أشكال هذا التحكم سلطة جديدة يمكن أن تمارس ضمن أطر ثلاثة :

1 ــ تغيير موضع المشيجة : مكانيا (الاخصاب المخبري الأنبوبي) أو زمانيا (تجميد المشائج أو المضغ). إن التقنيات المتبعة في هذا المجال لا تهدف إلاّ إلى إعادة إنتاج اصطناعي لآليات طبيعية، وبذلك فهي لا تطرح أي مشكل أخلاقي وإنما تطرح مشاكل تطبيقية مثل عدد المضغ التي علينا أن نضعها في الرحم، أو مدة الاحتفاظ بالمضغ المجمدة، وهي مشاكل تجد حلولها إذا أخذنا بعين الاعتبار هدف استمرار النسل دون الاساءة إلى الأم أو الطفل.

2 ــ تغيير موضع المشيجة مكانياً بواسطة ماء غير ماء الزوج وكذا هبة المضغ وهبة الخلايا البويضية. السؤال هنا : هل إسهام « كروموزوم » غير الزوج في الحصول على ولد أمر مدان أخلاقياً ؟ تختلف الاجابة على هذا السؤال من شخص إلى شخص، لكن إذا أدنّا هذا الاخصاب ينبغي أن نمنع صيغ الاخصاب الاصطناعي، إذ لا يعقل أن تقبل هبة المني وترفض هبة الخلية البويضية. وفي حالة ما إذا قبلنا الاخصاب الاصطناعي تطرح مشكلة أخلاقية أخرى مرتبطة بسرية الهبة أو اختيار المؤشرات الطبية (المتعلقة بحالة العقم المطلق أو الافراط في الخصوبة).

3 ــ توقع التشوهات الخلقية : وهي عملية تتم بفصل الأنحاث التحريبية على المضغة، فلقد تبين أنه بالامكان إجراء تجارب على البويضة التي تكون حديثة عهد بالتخصيب، ممّا يتيح تقرير الاجهاض في وقت مبكّر قبل بَزْل السَّلَى (Amniocentèse).

إن التحولات الكبرى في ميادين البحث الطبي أصبحت واقعاً، ومن المناسب أن توسّع دائرة التأمل حتى يمارس التحكم في السل بالشكل الملائم في الحدود المعقولة.

لمن القول ؟

جورج فوديل

من الضروري معرفة من سيتحمل المسؤولية الحقيقية في القرارات التي تستوحيها حاضراً ومستقبلاً الفتوحات الباهرة والمريعة للعلم في ميدان الاخصاب.

إن القانوني المُغْتَرّ بعلمه لابدّ له أن يقرّ بعجزه أو، إذا فضلنا تعبيراً آخر، بمحدودية كفاءته. ذلك أن الحق في الاخصاب ينبني على الفكرة التي للرجل وللمرأة في تأمين استمرار السلالة وحول الآليات الطبيعية التي يمكن توجيهها وحتى تحريفها أو تغيير قواعدها في حدود جدّ صارمة.

الميل شديد للاتجاه نحو العالم البيولوجي أو المختص في علم الوراثة ليفصح لنا عن السلطة التي للانسان على نفسه، وكذا عن التطورات المتوقعة منذ الآن والمدى الذي يمكن أن يبلغه التقدم في المستقبل البعيد.

بطبيعة الحال يبقى لنا الرجوع إلى الأخلاق، أو بتعبير آخر إلى علم الأخلاق. ولكن أي أخلاق ؟ أي علم للأخلاق ؟.

إن الاجابة على هذا التحدي المحيّر لا تكمن في المؤسسات والسلط والآليات التي ينبغي توفيرها وإنما في الأسس التي يقوم عليها كل ذلك. إننا لا نخشى فناء الانسان إلاّ لأن لوجوده معنى، وكما أننا لا نخشى أن يتحول الانسان إلى صانع للانسان أو مفكك لكيانه أو مصنّع لانسانيته إلاّ لأننا نؤمن بأن الانسان المنبثق عن المادة كائن مقدس، في المعنى التام لكلمة القداسة.

الموقف الأخلاقي من تقنيات الانجاب : التجربة البريطانية

ماري ڤارنوك

تستهدف هذه الورقة عرض الحجج التي استندت إليها في وضع تقريرها لسنة 1984 لجنة

التحقيق في قضايا الاخصاب البشري وعلوم الأجنة التي كان للسيدة فارنوك شرف رئاستها.

يتعرض القسم الأول من هذا التقرير إلى علاج العقم بواسطة الاخصاب الاصطناعي، وهو نوعان :

أ ــ العلاج في غياب الشخص الثالث :

اعتبرت اللجنة بالاجماع أن هذا العلاج مقبول في حالة تطبيقه على الأزواج القانونيين والعرفيين والمتساكنين. قد تنجم بعض المشاكل القانونية عن عملية تجميد النطف الملقحة لكن تجاوزها اعتبر أمراً سهلاً.

ب ــ العلاج بمساعدة طرف ثالث

1 ــ لقد أصبح الاخصاب الاصطناعي بمساعدة متبرع (AID) متداولا ومعمولا به في كافة الأوساط، وأي إجراء قانوني لمنعه لن يكون في هذه الحالة إلا شكليا وصعب التطبيق. فالمطلوب إذن هو محاولة تنظيم ومراقبة استعمالات هده الطريقة بهدف فرض احترام بعض المباديء الأساسية مثل عدم الادلاء بهوية المتبرع، والتأكد من سلامته من داء فقدان المناعة أو الأمراض الوراثية الأخرى...

2 ــ الرحم الظئر : لا يمكن التعامل مع الرحم المستعار بنفس الطريقة التي نتعامل بها مع الاخصاب الاصطناعي عن طريق المتبرع لأن العلاقة بين الأم وابنها هي علاقة أوثق من تلك التي تربط الرجل الذي يتبرع بمنيه بالطفل الذي قد ينتج عن هذا المني. أجمعت اللجنة بهذا الصدد على إدانة الوكالات التجارية التي تضع الأرحام رهن إشارة الأزواج الذين يشكون من العقم ــ وبالفعل، فقد أصبحت هذه الوكالات ممنوعة في بريطانيا وغير مسموح بها قانونيا ــ وقد برّرت اللجنة هذا الموقف بالمضاعفات القانونية التي تترتب عن عقد استعارة الرحم. ولم تكن اللجنة تستهدف من وراء هذه الادانة رمي الأم التي تستعير رحمها أو الأزواج الذين يلجأون إلى هده الطريقة، بالجناية بقدرما كانت تستهدف الوكالات التي تتوخى الربح من هذه الوساطة.

أما القسم الثاني من التقرير فيتطرق إلى البحوث المتعلقة بالأجنة. وفي هدا المجال سمحت هذه اللجنة، بعد خلاف طويل وحاد بين أعضائها، بأن تستخدم الأجنة لأغراض البحث شريطة أن يخضع هذا الاستعمال لضوابط قانونية محدّدة واقترحت اللجنة أنه، إلى حدود اليوم الرابع عشر بعد تلقيحها، لا يمكن اعتبار النطفة المخصبة شخصاً مميزاً يحظى بحماية القانون، والحدّ الفاصل بين النطفة والجنين المتميز هو اليوم الرابع عشر بعد اللقاح والذي يتم خلاله تشكيل أول بداية الجهاز العصبي الذي يناط به تكوين الدماغ والنخاع الشوكي والاحساس.

وبما أن اللجنة تتبنى استعمال الاخصاب الاصطناعي لمعالجة العقم فإن سماحها بأن تُجرى بعض التجارب والبحوث على الأجنة البشرية كان أمراً طبيعيا ومنطقيا، لكن على أساس أن تتم هذه التجارب ضمن حدود وضوابط قانونية يسعى إلى وضعها حهار تشريعي ويكون الهدف منها تنظيم العلاج بالاخصاب الاصصاعي وتقنين البحث في علم الأجنّة.

تقنيات الانجاب بين القانون والأخلاق : عمل المجلس الأوروبي

روبي جان ديبوي

فتحت الاختراعات الأخيرة في البيولوجيا والطب، وحاصة « علم المُضَع »، آفاقا جديدة في مجال التشخيص والمعالجة. ونظرا لحدة هذه الاختراعات فإن مناهجها وطرقها لم تُقنَّن بعد. إلاّ أن تأسيس لجان أخلاقية على المستوى الجهوي والدولي يشكل مرحلة تمهيدية لصياغة اتفاقية عالمية. في هدا الاطار يدخل عمل المجلس الأوروبي، تلك المنظمة التي تضمّ في عضويتها عشرون دولة تغطي رقعة واسعة من المعتقدات والمدارس الفكرية.

لقد انكبّت الهيئة البرلمانية للمجلس الأوروبي على قضايا الانجاب منذ 1979 وأصدرت مجموعة توصيات منها واحدة سنة 1982 تتعلق بهندسة الوراثة، وثانية سنة 1986 تعالج موضوع استعمال المضغة والجنين لأغراض تشخيصية وعلاحية وعلمية وصناعية...

يحاول المجلس الأوروبي أن يوفّق، داخل نسق قانوني للتسويات، بين مختلف المقاربات والأبحاث التطبيقية، انطلاقا من اقراره بحرية البحث العلمي الملتزم بواجبات ومسؤوليات صيانة الصحة وسلامة الناس. لذا يرى المجلس أنه من الضروري مراقبة العاملين في المخابر درءاً لمخاطر التلاعب بالأعضاء والأجنة المُعتَلَّة.

إن التشبث بكرامة الشخص البشري منذ الساعات الأولى لتشكله كمضغة يستوجب منع التلاعب بالمضغة أو الجنين وما ينتج عنهما ومنع أي خلط بين الأنواع أوخلق أجناس جديدة أو إنماء المضغة البشرية خارج رحم المرأة. وهذه السلسلة من الممنوعات موجهة في نفس الآن إلى الباحثين وإلى الأفراد الذين قد ينزعون نحو الانجاب بين سخصين من جنس واحد أو تحديد جنس المولود بواسطة التلاعبات الوراثية.

وبالتالي فإن المجلس الأوروبي لا يرفض البحث في ميدان علم الوراثة ولكن يشرطه بأهداف علاجية محض.

الآثار القانونية للتحكم في تقنيات الانجاب

جان ميشو

تتطور المعارف العلمية بسرعة متزايدة، وما يصدق على المعارف يصدق على القانون الذي هو بدوره ليس من الأمور المستقرة. أفلا توجب التقنيات الجديدة للانجاب الاصطناعي ونتائجها تشريعاً مطابقاً ؟

في خصوص الانجاب الاصطناعي، أي الامناء الاصطناعي بماء الزوج لا يطرح ذلك أي مشكل قانوني كبير، نفس الحكم يصدق على الامناء الاصطناعي بواسطة طرف ثالث غير الزوج أو الامناء الاصطناعي بماء الزوج بعد وفاته.

أما الاخصاب المخبري (الأنبوبي) فإنه يطرح تساؤلا أساسيا وهو : هل ينبغي أن تصير المضغة موضوعاً للقانون ؟ كيفما كانت الاجابة، فإنه لا يجب أن تبقى المضغة وقفا على التقنيين، ذلك أن المنتجين لها يتمتعون بحقوق تخص مصيرها. إن الاخصاب المخبري (الأنبوبي) يدل على نقل لمشكل النسب من القانون الخاص إلى القانون العام.

من الناحية المؤسسية لا يمكن لمراكز الاخصاب الاصطناعي أن تباشر مهامها بكل حرية دون أن تسبب في مخاطر كبرى، فقبل أي تدخل تشريعي يمكن للجان الأخلاقية أن تكون أداة ربط بين الممارسات والنصوص.

وبالتالي فإن المشاكل المطروحة هي فلسفية بقدر ما هي قانونية. ومن اللازم أن تتطلع قوانين المستقبل إلى أغراض طموحة جدّاً.

القواعد التشريعية وغير التشريعية الناظمة لتقنيات الانجاب في استراليا وفي العالم

راسل سكوت

توضع المجتمعات أمام ثلاث اختيارات فيما يتعلق باستعمال تقنيات الاخصاب خارج الجسم :

1 ــ المنع 2 ــ عدم التنظيم 3 ــ التنظيم

إذا وقع الاختيار على الموقف الثالث، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الغربية، تطرح عدة تساؤلات :

أ ــ هل قَبِل المجتمع هذا الاجراء لمنفعته ؟
ب ــ وإذا كان الجواب إيجابيا، فكيف يمكن الانتفاع من هذه التقنية الجديدة دون المساس بالمباديء الخلقية والدينية المتعارف عليها ؟
ج ــ ما هي طبيعة ومدى الضوابط التي يجب أن توضع للاخصاب الاصطناعي ؟

وبعبارة أخرى، فإن تنظيماً محكماً للانجاب خارج الجسم يستدعي :

أولاً : استفادة المجتمع منه،
ثانياً : وضع حدّ لاساءة استعماله.

في محاولة للاجابة على هذه التساؤلات يجب أخذ العوامل التالية بعين الاعتبار :

ــ تقنيات الانجاب الاصطناعي وضعت استجابة لحاجيات الانسان في مواجهة العقم وعدم الاخصاب.
ــ تقنيات الانجاب لا زالت لحدّ الآن جزءاً من الممارسة الطبية.
ــ كل أنثى قابلة لأن تخضع للانجاب الاصطناعي.
ــ النطف الملقحة المستعملة في الاخصاب الاصطناعي يمكن أن تصدر عن رجل وامرأة لا علاقة لهما بتاتاً بالمرأة المنتفعة.
ــ يمكن تجميد وخزن، ثم استنبات وزرع، البويضات الملقحة في رحم امرأة في كل وقت وحين.
ــ تقنيات التجميد ومنح البويضات الملقحة قد تترتب عنها مشاكل قانونية معقدة سواء فيما يخص التوارث بين أفراد العائلة، أو النسب، أو الوصاية على اللقيحة...
ــ الوضعية الأخلاقية للبويضة الملقحة تطرح عدة قضايا على المجتمع وهي تؤثر بالتالي على البحث والتجارب الطبية والعلمية.
ــ إن التنظيم المحكم للانجاب الاصطناعي لا يمكن أن يتم باللجوء إلى التشريعات التقليدية، فهي في حاجة إلى بعض العناصر الاضافية الأخرى مثل التوجيهات والمعايير المهنية، والمراقبة والتمويل الحكوميين والترخيص الرسمي، والرعاية الأدبية والخلقية.

تناقش هذه الورقة كل هذه النقاط على ضوء التدابير التي اتخذتها في هذا المجال أستراليا ودول غربية أخرى.

الانشغالات الخلقية المتعلقة بالانجاب الاصطناعي

دافيد ڤلايش

إن نداء الانجيل ــ « أثمروا وأكثروا » ــ الموجه لآدام بعد خلقه ثم لنوح غداة الطوفان

هو في ذات الوقت أمر ربّاني ونعمة إلاهية. فحكماء التلمود عند قراءتهم لبقية الآية ــ « واملأوا الأرض وأخضعوها » ــ استنتجوا أن النداء موجه أساساً إلى الذكور الذين خلقوا لترويض الحيوان وتنمية الموارد الطبيعية ومصارعة قوى الطبيعة.

لكن هذا الأمر بالاثمار والتكاثر ليس حملا للذكور على الانجاب، لأن ذلك مستحيل بيولوجياً، فالمسألة، كما عبّر عنها ابن ميمون، تتطلب من الذّكر أن يقوم بواجبه الجنسي، في إطار الزوجية، حَسَبَ نظام معلوم ودون اللجوء إلى تدابير بطولية أو جهود حارقة للعادة، إلى أن تتم الأبوة.

« وأثمروا وأكثروا » ليس أمراً فحسب، بل هو نعمة ورحمة. « واملأوا الأرض وأخضعوها » تفسرها اليهودية على أنها تسليم الانسان السلطان على الكون وقواه على أساس ألاّ يخالف تعاليم الشريعة السماوية من أوامر ونواهي.

وضمن هذا الاطار العام فإن لليهودية تحفظات أساسية بخصوص بعض أشكال الانجاب الاصطناعي، وذلك لعدة اعتبارات أهمها :

1 ــ الاخلال بروابط الزوجية :

إن قراءة حرفية للنص العبري لسفر « الأحبار » المتعلق بتحريم الزّنا تكشف أنه، على عكس علاقات التزاوج الأخرى التي يتعرض لها الكتاب المقدس بالتلميح فقط، فإن الزّنا تحرّم في شكل إدخال منّي غير منّي الزوج في مهبل المرأة المتزوجة.

2 ــ إتلاف اللقيحة :

إن قتل النفس، بما في ذلك الجنين، محرّم شرعاً. فليس للانسان الحق في قتل النفس. ولو كانت تلك النفس من خلقه. لذا فإن إتلاف الأجنّة النّامية محفوف بالمحاظرات الأخلاقية.

3 ــ عدم الاذاية أولا :

هذا مثل سائد ليس فقط في مجال الطب، بل هي عبرة دينية كذلك، إذ لايسمح بخلق الحياة اصطناعياً إذا كان هذا الخلق يحمل في طياته الألم والعذاب للمخلوق.

إن كل هذه الاشكاليات بمثابة نداء لضمائرنا كي تسعى ما أمكن إلى التفريق بين الوسيلة والهدف. فاليهودية والعلم يمكنهما التعايش والتعاون للوصول إلى الهدف الأسمى للانجاب، لكن شريطة أن يكون الاعتماد على الوسائل الأخلاقية، كل الوسائل الأخلاقية الممكنة.

موقف الكنيسة الكاثوليكية من التحكم في تقنيات الانجاب

برناردان كُانتين

تمسّ تقنيات الانجاب البشري الاصطناعي كل مجالات الحياة، لذا وجدت الكنيسة الكاثوليكية نفسها مضطرة للتساؤل حول المشاكل التي تطرحها تلك التقنيات. فمن حيث المبدأ لا ترفض الكنيسة الكاثوليكية التقدم العلمي ولكن لا تعتبره هو القيمة الأسمى بل لا بد أن يكون مبدأ احترام الانسان فوق كل أمر.

وعلى الرغم من أن الكنيسة الكاثوليكية لم تحدّد موقفها النهائي في الموضوع فإن المجمع الديني (ڤاتيكان II) وآخر البابوات أصدروا توجيهات تمهد لحكم أخلاقي كاثوليكي يتناسب مع القيم الأخلاقية الكونية التي تقر بها الانسانية قاطبة.

وتلح الكنيسة الكاثوليكية في هذه التوجيهات على الميزة الأساسية للوظائف الموّحدة المخصبة لممارسة الحياة الزوجية، فلا يعتبر حلالاً سوى العلاجات التي تهدف إلى تسهيل الانجاب داخل الجسم الأمومي. من هنا التحفظ تجاه تقنيات الانجاب خارج رحم الأم أو عن طريق استعمال ماء غير ماء الزوج.

إن نقل المضغة من امرأة إلى أخرى وإخصاب المرأة العازب أو الأرملة بماء زوجها المتوفي أو ماء غير زوجها وإنجاب المتزوجين من نفس الجنس وخاصة النساء، هذه أمور محرّمة، وبالتبعية فإن الاخصاب بين نوع بشري وحيواني محرّم بالقطع.

إن الكنيسة الكاثوليكية توجب احترام الحياة الانسانية منذ انبثاقها الأول، لذا فإن احتمال استعمال آلة لانتاج المضغ بوفرة لأغراض البحث والتحكم، في جنس الجنين والتلاعبات الوراثية أمور تمس مبدأ قدسية الحياة الانسانية وهذا هو مبرّر تحريمها.

وتعتبر الكنيسة الكاثوليكية الخلية العائلية كأساس للمجتمع وكإطار ضروري لتربية الطفل، في حين أن تقنيات الانجاب الاصطناعي تهدّد الاطار والأساس معاً حيث إن الوالدين البيولوجيين قد يكونا غير الوالدين الشرعيين، ممّا يجرّ إلى وضعية غير طبيعية تضرّ بمصالح الطفل سواء من النواحي الأخلاقية أو النفسية. إن حجية هذه الدلائل تعتبر من وجهة نظر الكنيسة الكاثوليكية كافية لرفض تلك التقنيات.

إن على العلم أن يكون في خدمة الانسانية يضمن سعادة الأشخاص وتوازن المجتمع، كما يجدر بالعلم أن يستخدم تقنيات الانجاب الاصطناعي في ميادين الفلاحة وتربية الماشية من أجل القضاء على الجوع في العالم. أما معالجة العقم البشري فلا يمكن أن تقبل إلاّ إذا التزمت تصحيح الوظيفة التناسلية الطبيعية بين الزوجين الشرعيين.

عرض موجز لآراء الكنيسة البريطانية
في موضوع قضايا التحكم في تقنيات الانجاب

كُوردون دانستان

إن النجاح الذي تشهده اليوم مداواة العقم عن طريق الانجاب الاصطناعي هو نتاج لعدة سنوات من البحث والتجربة الطبيين،

ومزيد من البحث ومن التجربة هو وحده الكفيل بتطوير هذه التقنيات وإعلاء نسبة نجاحها، بالاضافة إلى استثمار نتائجها في مجالات طبية أخرى مثل علم الوراثة، وعلم المناعة، وعلم الأورام، الخ...

لقد سمحت أغلبية الكنائس البريطانية باستعمال تقنيات الانجاب الاصطناعي لمداواة العقم، لكنها منعت إجراء البحث على الأجنة الانسانية لاعتبارات أخلاقية ودينية، إذ يرى البعض أن الجنين يجب أن يحظى بالحماية القانونية منذ اللحظة التي يقع فيها اللقاح. وهذا الرأي يدعو بالطبع إلى تحريم الاجهاض الذي يعتبره قتلا.

وبرأيي أن رجال الدّين والحكماء عامة يجب أن ينطلقوا في صياغة مواقفهم من الانجاب الاصطناعي من موقع الثقة بالعلم وبأهدافه السامية.

وقد أكّدت الحقائق العلمية :

1 ــ أن الحمل سيرورة وليس حدثا في حدّ ذاته،
2 ــ أن تزاوج البويضة والحيوان المنوي هي إحدى مراحل هذه السيرورة، وليس بداية الحياة.
3 ــ أن مرحلة الانشطار هي مرحلة تنظيم، وليست مرحلة خلق أو إحداث شيء جديد.
4 ــ أن الخلايا الجنينية الأولى ليست لها هوية جزئية تمكنها من خلق رد مناعي.

وبالفعل، فقد أجمع علماء الأجنة على أن اللقيحة لا يمكن أن تسمّى جنينا قبل انتهاء مدة السيولة وظهور الميزاب العصبي، وهذا لا يحدث قبل اليوم الرابع عشر بعد اللقاح.

انطلاقا من هذه المعطيات العلميّة التي تؤكد استمرار السيولة طوال عملية انقسام البويضة الملقحة، واعتمادا على القواعد الخلقية التي تنظم رعاية الحياة البشرية بحسب مستوى النمو المورفولوجي، فإنه يمكن اعتبار الموقف الداعي إلى ضرورة الحفاظ على الحياة البشرية فور وقوع اللقاح مع ما يترتب عن ذلك من موانع ومحرّمات، موقفاً لا يمكن الدفاع عنه. نعم عندما تصدر أول حركة عن النطفة ــ أي عندما يبرز الميزاب العصبي ــ يمكن إذذاك اعتبار الجنين قد دخل المرحلة الانسانية ووجب عند ذلك رعايته والمحافظة عليه.

وليست هذه الخلاصات التي توصل إليها علماء الأحياء اليوم إلاّ استمراراً لما سبق للفلاسفة العرب والأوروبيين أن ناقشوه وبتّوا فيه، كما أنها تأكيد لما أقرّته الأديان السماوية من تقسيم الخلق إلى عدة مراحل وتنويع الرعاية المخولة للجنين بحسب مراحل نموه.

المناقشات

يوم الخميس 27 نونبر 1986

مدير الجلسات : عبد الهادي بوطالب

1 ــ عبد الهادي بوطالب :

نشرع الآن في مناقشة العروض التي استمعنا إليها وهي لكل من السادة : حان برنار، ومولاي الطاهر العلوي، وروني فريدمان ودونالد فريدريكسون، والكلمة للزميل السيد محمد عزيز الحبابي.

2 ــ محمد عزيز الحبابي :

أستهل تدخلي بتوجيه بعض الأسئلة إلى الأستاذ جان برنار، وأنا أبارك اقتراحه الذي نص على ضرورة تأويل النصوص الدينية في بعض الحالات.

نعم، إننا لسنا في غنى عن تأويل مفتح يشمل معا، القانون والتقاليد والأخلاق. كلنا نعلم أن التشريع الذي كان العمل جاريا به قديماً في منطقة ما بين البحرين، كان يسمح للرجل باستبدال زوجة بأخرى. يومها، كان القانون والأخلاق على ارتباط وثيق بالدين، وراحت هذه العناصر الثلاثة، تتطور بالتوازي مع تطور العلم، وإذا أشاد اليوم أحدٌ بهذه الظاهرة ونوه بفضيلتها، نأى عنه الناس بجانبهم وتفجروا غضباً ودعوا إلى مقاومته.

كانت سارة، زوجة ابراهيم الخليل، عقيما، وكانت تملك أَمةً مصرية تدعى هاجر، فخاطبتها سيدتها ذات يوم قائلة : « إن ابراهيم لشديد الرغبة في أن يكون له من يخلفه » وحصل اتفاق بين سارة وأَمَتها، فوهبت إليها هاجر ولدا من فراش ابراهيم.

استخلص من هذا الحدث أن الناس كانوا قديما أكثر تحررا وانفتاحا، وكانوا يتوفقون في التكيف بمتطلبات العلم ومعطيات بيئتهم، ولئن كان هذا ممكناً فلأن قوانين المطلقة تسمح به.

أما اليوم، فإن العلم سجل انتصارات باهرة، ومرق حجاب كثير من الأسرار، لكن أهل القانون والأخلاق لبثوا ينظرون إلى الوضع، دون أن يركبوا مطية هذا التطور.

إن هذا التفاوت بين الأمرين، سيّء وخطير. وهنا أصرح بأنه لا يجدر بنا أن نوجه التهمة إلى العلم والتكنولوجيا، بل يجب أن نؤاخذ على الميادين الأخرى عجزها وقصورها في مسايرة سرعة تطور العلم.

لا يعني هذا أنه من الواجب علينا أن نترك العلم يصول بكامل الحرية، بل يتعين علينا من البداية، أن نحدّد غايته. وقد يتساءل المتسائل : لِمَ العلم ؟ فالجواب أن العلم يسعى أن يخدم الانسان، ويجب أن تكون القيمة العليا هي الانسان.

اعتباراً لهذه القيمة يجب أن نقول للعلم : يمكن أن تسير حتى تصل إليه، إياك وإياك أن تتجاوزه. ذلكم هو الحدّ الأقصى. غير أن رهطاً من العلماء ــ ربما دهشت فتوحات بعض التقنيات بأبصارهم ــ ينطلقون إلى أبعد مما هو مسموح به، ويقومون في بعض الحالات بأعمال تعرض سلامة وصيانة تلك القيمة العليا التي تتشخص في الكائن البشري، إلى ما لا تحمد عقباه. إنهم بعملهم هذا يعبثون بالانسانية، فيجعلون منها مادة للتساؤل، وبدلاً من الالتقاء عليها كغاية في حد ذاتها، نراهم يحولونها إلى وسيلة، أي أنهم يشيّئونها.

ثم إني أتساءل عن صلاحية التعبير بوصف هذه الطريقة للانجاب، بطريقة اصطناعية، يظهر لي أنه تعبير قدحي. أليس من الأفضل أن نسميها طريقة علمية أو عصرية أو غير ذلك ؟ وإني أرجح وصفها بالعلمية، لكن ينبغي وضع قيود للابداع العلمي، مع تحديد غايته بدقة.

لقد وضعتم ثلاثة مبادىء للموضوع الذي نناقشه : احترام العلم، احترام الانسان ومجانبة التبرع بالمني والبييضات مع مجانبة إعارة الأرحام واستخدامها.

أرى أن وضع هذه المبادىء في مرتبة واحدة، قد يعرض الانسانية إلى خطر كبير، ذلك لأن العلماء، قد يجدونها فرصة للتدرع بمبدإ احترام العلم، فيسعون إلى تحقيق ما توحي به أهواؤهم، في حين أنه من الضروري، وضع القيمة العليا التي تتمثل في وجوب احترام الكائن البشري وكل ما هو إنساني، في المرتبة الأولى. ثم في المرتبة الثانية، احترام العلم، بصفته وسيلة ومادة تقوم بخدمة الانسان.

أما في شأن لجنة الأخلاق، فإني لا أدري هل مهمتها مراقبة ممارسات العلم والعلماء، مع سلطة قهرية، أم أنها لاتتجاوز الدور الاستشاري. فإذا كانت هذه السلطة الزجرية قادرة على الحيلولة دون تمكين العلماء من القيام بما فيه خطر على الانسانية، فكلنا نزكي هذه السلطة ونباركها. ولكن إذا كانت فقط لجنة استشارية، فإنها تضاف إلى غيرها من اللجن، وكثير ما هي.

إذا كان الافتراض الأول صائباً، فيمكن للمرء أن يتساءل بأي حق حُوّلت هذه السلطة

للجنة الأخلاق. فأعضاؤها بشر مثل العلماء، وليسوا في عصمة من الأخطاء. لذلك، يجب إيجاد ضمانة للقيم التي تدافع عنها لجنة الأخلاق. ومن أين ننهل هذه القيم ؟ هل نجدها في الدين ؟ هل نجدها في الأخلاق ؟ وأي أخلاق ؟ هل نستقيها من التقاليد والأعراف ؟ إنه تشريع يجب البدء بوضعه.

وما هو السبيل للتوصل إلى توازن بين احترام العلم واحترام الأخلاق ؟

وبعد هذا أتوجه إلى الأستاذ فريدمان : قلت في عرضك إنك تعتبر نفسك، بصفة من الصفات، « أبا شريعا » للصبية « أماندين » وعلى ما أظن، فإن عمرها الآن أربعة أعوام ونيف. وقلتَ أيضا في أحد مؤلفاتك الصادرة مؤخرا، إن أماندين جنية وصعبة الجانب. فهل تعلم صبيتك كيف خلقت ؟ وإذا كانت قد عَلِمَت ذلك فكيف كان رد فعلها ؟ وما كان موقفها منك ؟ إنك تزرع عدة مُضغ في رحم واحد، ولا غرو أنك تتوقع من ذلك حملاً متعدّد التوائم. وعندما يتحقق لك هذا، تحتفظ بجنين واحد وتجهض الفائض. سؤالي إليك هو هل الضرورة العلمية تدعو إلى العبث بهذه الأجنة ؟ وإلا فإنك تعتبر المضغة غير كائن بشري حي، وليس في العملية مشكل.

هنا نرجع إلى هذا المبدإ : هل يتعين تقديم الكائن الحي على تقدم العلم ؟ أو يجدر بالعلم أن ينتصر مهما كان الثمن ؟

ولما كان العلماء الذين يشتغلون بتقنيات الانجاب، شديدي الحرص على أن تتوج أبحاثهم بالنجاح، فانهم يستعملون عدة مضغ، حتى إذا ما أسفرت العملية عن حمل متعدد التوائم، احتفظوا بما أرادوا وعبثوا بالفائض.

فمن خوّل لكم الحق لاقصاء هذه المضغ ؟ ما هو مفهومكم للمضغة ؟ فإذا كنتم تعتقدون أن المضغة مادة خام، فلا جناح عليكم أن تفعلوا بها ما تشاؤون، أما إذا كنتم ترونها مادة حية، فمن أعطاكم الحق بتجريدها من الحياة ؟

إني أطرح هذا السؤال لأن الأستاذ فريدمان قال : « يجب على الطب أن يبقى مستقلا بذاته. إن الطب هو الطب ». أريد أن أعلم مادا يعني الطب ؟.

وفي الختام، استفسر الأستاد فريدركسون، كيف يتم التقاء السحلين، البيولوجي والمجتمعي لانك تحدثت في عرضك عن النقص البيولوجي وعن العيوب الأخلاقية، وغاب عنك وجود ضروب من النقص والعيوب المجتمعية، إذا لا أحد يعرف بدقة، كيف سيتلقى طفل نشأته، عندما يبلغ الحلم. إن المجتمع لم يتأهل لاحتضان أطفال الأنابيب، ولم يطرأ تغير في دهنية القرن العشرين، في حين العلم تطور ويواصل تطوره السريع. فكيف نستطيع سد الثغرة الناتجة عن هذا التفاوت ؟ وما هي حيلتنا للرجوع إلى التوازن المنسحم الذي ليس من شأنه فقط أن يؤدي

خدمات إلى أولياء الأطفال المعنيين؟ ولكن كذلك إلى هؤلاء الأطفال أنفسهم والذين لم نعرف بعد رأيهم في الموضوع.

3 ــ عبد الهادي بوطالب :

أودّ أن أذكّر بأننا ما زلنا نناقش العروض التقنية، وأننا سنتطرق إلى المواضيع الأخلاقية فيما بعد، ولذلك أرجو أن تقتصر التدخلات على الجوانب التقنية.

4 ــ محمد العربي الخطابي :

أريد أن أوجّه سؤالاً لاستنارة رأي الدكتور فريدمان، والسؤال يتعلق بالعقم الدائم الذي لا يستطيع الطب أن يفعل معه شيئا. هل يعتبر مرضاً، أي حالة بّاتولوجية، أو أنه مجرد عاهة طبيعية كالصمم والبكم والعمى الذي يولد به الانسان ؟ فإذا كان الجواب هو أن العقم الدائم يعتبر في نظر الطب مرضاً هل يعتبر التلقيح الاصطناعي بجميع أشكاله نوعاً من العلاج (كزرع الأعضاء وزرع القلب أو الكلية مثلا). ؟

5 ــ عبد العزيز بنعبد الله :

لا أريد أن أعلّق على عروض تقنية توضّح واقع التطور العلمي، اتّضح من خلالها الجانب اللاأخلاقي الذي أشار إليه بعض الباحثين. فليس هنالك إذن ما يحدونا إلى التدخل ضدّ أو مع هذه العروض، لكن أريد فقط أن ألاحظ، مع احترامي لروح التجديد في فكر أخينا الزميل محمد عزيز الحبابي، اعتماده بشكل جزّيىء خالٍ من كل احترام لشخص خليل الرحمٰن سيدنا ابراهيم. وأؤكد للأخ الكريم أنه لم يكن هناك تواطؤ بين سارة وهاجر، وإنما هو زواج شرعي لا علاقة له بالموضوع.

6 ــ أحمد صدقي الدجاني :

ما أكثر ما أوحت به العروض القيمة التي استمعنا إليها، وهي تغريني بأن أطرح سؤالاً محدّدا على العلماء الأفاضل، هو بارز أمامي منذ سنوات، السؤال هو : هل أجريت الدراسات على تأثير التلقيح الصناعي في عالم الحيوان ؟ وبخاصة فيما يتعلق بالسّلالة التي ظهرت، مازلتُ أذكر تلك الصورة التي صدمتني وأنا أشاهد شريطاً سينمائياً عن عملية التلقيح التي تتمّ في بقر

يُدحل فيه نطف الثور، ويومها تساءلت ـــ كإنسان ينظر إلى عالم الحيوان نظرة كونية شاملة ـــ عن حقيقة التزاوج، فمنذ أن وجد التزاوج ضبط قانونهُ على أنه يعبر عن صلة بين الروجين فيها جانب آلي، ولكن فيها الكثير من المشاعر. نعيش هذه الأيام عصراً تستخرج فيه سلالات من الدجاج لم تر النور ولم يحدث أي تواصل بينها وبين ذكورها، نأكل لحمها. بقرٌ يستحرج بهذه الطريقة، بآلة حادّة تدحل في المهبل، وقد عبّر متحدث اليوم تعبيراً ممتازاً فيما حكى عن القسوة التي يتم بها هذا الاقتحام في هذا المهبل. تُرى، ما أثر ذلك على السّلالة التي ظهرت ؟ هل انشغل العِلم على الصعيد الحيواني قبل الانسان بدراسة دلك هل ظهرت نتائج محددة على صعيد السلالات ؟

أنطلقُ في سؤالي من تقدير كامل لعالم الحيوان الذي نَخبَره والذي نعرف أنه أيضاً يعيشُ عواطف مُعيّنة بمفهومه الخاص.

7 ـــ محمد علي البار :

أبدأُ بملاحظة سريعة حول ما ذكره الدكتور مولاي الطاهر العلوي في التلقيح، الذي نسي فيه للأسف ما ذكره القرآن الكريم عن التلقيح وما جاء في الأحاديث النبوية. ففي التاريخ البشري لم تعرف البشرية على وجه اليقين أن الانسان يتكون من نطفة الذكر ونطفة الأنثى ويختلطان ويمتشجان، إلا في القرن التاسع عشر الميلادي. وكان الأطباء، وحتى في زمن المسلمين، يقولون إن الجنين إنما يتكون من دم الحيض بناء على ما قاله أرسطو. وجاء ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » فأشار إلى زعم كثير من أهل التشريح أن الولد إنما يتكون من دم الحيض. ولا شأن للرجل في ذلك، وإنما ماءه كالماء الذي يعقد اللبن، وهذا كلام أرسطو في الواقع، ولكن ابن حجر يرد على ذلكم الزعم بالأحاديث النبوية الصحيحة الكثيرة، وبقول الله سبحانه وتعالى ﴿ إنّا خَلَقْنَا الانسانَ مِنْ نُطفة أمشاج نَبْتَليه ﴾. وقد أجمع المفسرون من ابن عباس وغيره على أن الأمشاج هي اختلاط نطفة الرجل ونطفة المرأة. وفي حديث أخرجه الامام أحمد في مسنده أن يهودياً مرّ بالنبي ﷺ وهو يحدث أصحابه... إلى آخر الحديث فقال في سؤال أخير له :

مِمّ يُخلق الانسان ؟

فقال الرسول ﷺ : « مِن كلّ يُخلق، من نطفة الرجل ونطفة المرأة ». وهذا لم يُعْلَم على مستوى علم الأجنة إلا في القرن التاسع عشر على وجه اليقين، لانه كانت هنالك معارك بين أنصار البويضة وأنصار الحيوان المنوي إلى القرن التاسع عشر عندما دُفنت هذه النظريات وتبيّن على وجه اليقين أن كليهما لا بدّ أن يختلطا ويجتمعا معاً.

كنت أود، باعتبار الدكتور العلوي مسلماً وقارئاً للقرآن أن يشير إشارة إلى ما ورد في القرآن والسنة.

سؤالي الآخر سأتوجّه به إلى الدكتور فريدمان الذي تطرّق في محاضرته القيّمة للأجنة المُجمّدة. نحن نعلم أن حوالي 50 في المائة من الأجنة المجمدة (كما أشار إليها هو أيضا) تفسد بالتجميد، ولا تعود صالحة للاستخدام : ما حقيقة ذلك ؟

المشكلة الأخيرة أشار إليها أيضاً السيد أحمد صدقي الدجاني : ذلك أن هناك تغييراً في الكروموزومات وهناك احتمالات للتأثير على الأجنة. فمي حارج نطاق الأجنة المجمّدة هناك دراسات تدّعي أن تأثيرات التلقيح الاصطناعي بالنسبة للكروموزومات ضئيلة جدّاً وتقارب أو تكادُ التلقيح الطبيعي. لكن بالنسبة للاحة المُجمّدة يبدو أن الدراسات لاتزال ضئيلة، وأن هناك ظناً من الأطباء أنفسهم في هدا الميدان بأن التحميد في حدّ داته قد يؤثر على الانجاب، وهذا عير صحيح. فإدا حملت المرأة حملاً واحداً أو اثنين، فإن الأحنة الفائضة تكون في الخارج أي في الثلاجة، وليست في بطن المرأة وحينئد لا يتعلق الأمر بجريمة قتل، وإنما يتعلق بالأحنة المجمدة المحتفظ بها، وهده الأجنة المحتفظ بها إذا كانت فائضة، هل تستحدم للأبحاث العلمية ؟ وإلى متى ؟ وهذه المسألة ستدرس ولا أريد أن أخوض مكرّراً فيها لكن الذي أريد أن أُذكّر به : أن كلمة التبرع بالأجنة المُجمّدة بالنسبة لنا كمسلمين لا يجور، فهو بابٌ مُقفل لأنه يقتضي إدخال طرف ثالث في باب التلقيح الصناعي، سواء كان بالنّطفة أو بالرّحم أو بالأجنة المُحمّدة أو بالبويضة وحدها. فإدخال طرف ثالث في هذه القضية أمر مرفوض تماما من الناحية الاسلامية لانه يؤدي إلى اختلاط الانساب. فلا بد من إقفال هذا الباب. ولقد أحس فقهاؤنا في مؤتمراتهم الفقهية العديدة السابقة عندما أقفلوا هدا الباب بالنسبة لاستحدام طرف ثالث.

8 ــ المهدي المنجرة :

لقد تحدثنا طويلا بشأن الأبعاد الأحلاقية للاتجار بالحياة، وكنتيجة لتطور التقنيات البيولوجية والهندسة الوراثية فقد وقعت سابقة خطيرة في الولايات المتحدة حيث انه تم تسجيل « احتراع » كائن حي « باكتيريا » بل أكثر من ذلك، فقد رُفعت قضية بهذا الشأن إلى محكمة الاستيناف التي اعتبرت هذه الباكتيريا نتاجا للبحث العلمي، وبالتالي قابلة للبيع.

استغل فرصة وجود الدكتور فريد ريكسون، وهو حبير علم الوراثيات، لأطلب منه الاجابة في الوقت الذي يلائمه، عن تساؤل يشغلني : هل تؤدي هذه السابقة إلى زعزعة المباديء الأحلاقية المتعارف عليها ؟ وبطرحي لهذا السؤال سأذهب أبعد من الدكتور الدجاني لانني، بصفتي مؤمناً ومسلماً ــ وفي هذا السياق لا أفرق بين النعتين ــ لا أرى أي فرق بين الحياة النباتية والحيوانية والانسانية، فالميزة الوحيدة للانسان في نظر خالقه ــ بالنسبة للذين يومنون بالخلق ــ هو توفره على نوع من العقلنة التي يعمل على تطويرها بنفسه، بينما العقلنة عند المخلوقات الاخرى هي ذاتية. لهذا فإنني، رغم كون موضوع الدورة يتعلق بالتكاثر الانساني، أرى

أنه من غير المعقول التفريق بين أصناف الحياة إن نحن كنا فعلاً نريد البحث في الأخلاق والقيم. بعض الناس يعتبر الكلام عن الأنظمة الايكولوجية اكتشافاً حديثاً، بينما يمكن اعتبار كل الأديان السماوية التي تومن بالخالق وبالله الواحد الأحد، أديانا إيكولوجية.

ملاحظتي الأولى تتعلق بالهندسة الوراثية. تحدث العضو الزميل السيد الدجاني عن الحيوانات وأود من جهتي أن أتحدث عن عالم النباتات وأعطي مثالا بسيطا : خلال فترة النضال التحرري كان المغرب يتوفر على 40 إلى 45 صنفاً من القمح، وبفضل تقدم التقنيات البيولوجية فإن المغرب لا يتوفر اليوم على أكثر من 3 أو 4 أنواع، اثنان منها مستوردة والثالث غير قابل للتزاوج محليا. وهكذا أصبح المغرب يعتمد اليوم على الأصناف المستوردة من القمح.

كل هذه القضايا متداخلة وأرى من الواجب أخذها بعين الاعتبار. فأنا لست مِمّن يكفرون بالتقدم العلمي، فسواء أحببنا أم كرهنا فإننا لا نستطيع إيقاف عجلة التقدم العلمي، ولكنني أعتبر أن هناك خلفية اقتصادية وحلفية سياسية ذات بعد استراتيجي بالغ الأهمية عرفتها الانسانية منذ القدم، يُطلق عليها اسم صغير له صدى كبير : ألا وهو « السلطة ».

9 ــ جان برنار :

أريد أن أعقب على بعض الأسئلة المطروحة. إن الحدث البارز في عهدنا هذا، كما أشار إليه عدد من المتدخلين، هو ما يسمى في مذهب التطور، « بعدم التوافق ». نعم، لا يوجد توافق بين تقدم العلم والتكنولوجيا من جهة، واحتجاب الأخلاق والحكمة من جهة أخرى.

إننا إذا قارنا كبار علماء عصرنا بعلماء العصور الماضية، نستنتج أن المتأخرين ليس أقل ذكاء من أسلافهم، غير أن لهؤلاء المتأخرين قدرة جبارة، في حين أننا لا نستطيع أن نجزم بأن حكماء عصرنا يتحلون بالفضيلة ويتمسكون بالأخلاق، أكثر ممّا كان عليه حال حكماء الماضي. لكن في مسلسل التطور، يكون عدم التوافق هالكا بالنسبة للأجناس الحية. إن زواحف الحقبة التاريخية الثانية انقرضت لأن مخّها كان ذا حجم جد صغير بالمقارنة مع جسمها الكبير جدا.

استفسر أحد أصدقائي من علماء الأنثروبولوجيا في الموضوع، فأجابني قائلا : « لا عليك، قريبا سيقع تطور أيضا على النوع البشري ». وأظن أنها مقولة البيولوجيين عندما يستعصي عليهم فهم ظاهرة ما. وعندما سألت صديقي عن موعد التطور الذي قال عنه إنه قريب، أجابني : « بعد أربعين أو خمسين ألف سنة من اليوم ».

أما ملاحظتي الثانية، فإنها تتعلق بما يسمى « بالأمهات اللائي يُعِدن أرحامهن أو يبعنها ». أقول للزميل الذي تساءل في الموضوع، إنّ الاخصائيين قاموا بدراسات عديدة وهامة

تتعلق بالأجناس الحيوانية، وإنها أسفرت عن نتائج جد مُرضية. لا مناص من الاعتراف بأن جودة الاجناس الحيوانية ارتفعت بكثير، وذلك بفضل التلقيح الاصطناعي، لكن الأمر يختلف عنه فيما يتعلق بالنوع البشري.

من الأكيد، أننا في الوقت الراهن، لا نعرف صفة انفعال أطفال الأنابيب وأطفال الأرحام المستعارة، عندما يبلغون من العمر ثلاثة عشر أو أربعة عشر عاما. وهذا يشكل أحد المعطيات التي ركزت عليها اللجنة الفرنسية للأخلاق في معارضتها الشديدة لاعارة الأرحام.

10 ــ روني فريدمان :

أرغب في إضافة توضيح لما ورد في العرض الذي ألقيته أمامكم، ذلك لأنني استخلصت من المناقشات، أن نَفَراً من الزملاء الكرام لم يستظهروا بحق كل ما قلته. يتناول توضيحي هذا نقطتين :

أولا، إننا عندما نقدم على زرع عدد من المضغ في الرحم، لا يكون قصدنا هو إجلاء مضغة أو مضغتين، بل يكون لنا الأمل أن تؤدي العملية إلى حمل تترتب عنه ولادة طفل. هذا ما يحدث في غالب الأحيان. لكن ينتج عن العمليات المماثلة، وبنسبة 12% من الحالات، حمل بتوأمين، وأؤكد أننا لا نتدخل إلا بصفة استثنائية، لاحداث إجهاض. حين نضع في الرحم كومة من المضغ، فإننا نرمي إلى تحقيق حمل ينمو وما نستخدم من المضغ مثنى أو ثلاثة الا لمضاعفة حظوظ مضغة واحدة في النمو.

أرجو أن أكون قد توفقت في رفع الغموض وإزالة الالتباس من الناحية التقنية في هذه المسألة، والا فيتعذر فهم أسلوب الاخصاب داخل الأنبوب.

ثانيا، إني أظن أنه ينبغي الانتباه، مهما كانت التقنيات المستعملة إلى أن الطفل لا يميّز بين أبويه البيولوجيين وبين الأبوين اللذين يتوليان رعايته وتربيته، ولكني اعتقد أن المشكل يحدث لا محالة، عندما يتسرب إلى حقل الطفل شخص ثالث، قد يكون مشاركا بيولوجيا في التلقيح الاصطناعي ــ وقد يكون صاحب المني أو صاحبة البيضة.

ويجب اجتناب الخلط بين الأمور، خصوصا فيما يتعلق بالاخصاب داخل الأنبوب الذي يهم على سبيل المثال، زوجين يرغبان في إنجاب طفل، إن هذا الطفل سَيَكُونُ من صلب وثرائب الزوجين..

أثار أحد الزملاء مسألة تجريد العمل الجنسي من العواطف وهنا أقول، بأن المشاعر والعواطف موجودة اذا كانت العملية الاخصابية تمس الزوجين وأن إقامة الزوجة في المخبر لمدة

يومين كاملين، لا تغير من الأمر شيئا، إذ بالنسبة للطفل المرتقب، هناك وجود ملموس للأبوين صاحبي المضغة التي تؤدي إلى نشأته.

إدن، وفي إطار الاخصاب داخل الأنبوب ولو في حالة تجميد المضغ، فالأمر يتعلق بأطفال لهم آباؤهم وأمهاتهم لا ريب، ولا يتساءل هؤلاء الأطفال تساؤلات خاصة.

سُئِلت في موضوع « أماندين »، فأقول اننا عندما نقوم بعملية جراحية عادية أو عملية في الجراحة الدقيقة، وعندما نصف علاجا معينا، فاني لا ظن أن هناك من سيطلع الطفل على تفاصيل نشأته.

أهم ما في الموضوع، أن الأمر يعني رجلا وامرأة رغبا في الانجاب فأحالا نفسيهما على الطب الذي أفادهما بوسيلة تقنية لم تحدث اضطرابا في علاقاتهما الخاصة.

لذلك، ينبغي أن نميز، في مناقشاتنا بين النسب الذي يحظى بالاحترام والنسب الذي قد يكون منحرفا.

سؤال آخر، وهو هل العقم يعد في نظر الطب مرضا ؟ طبعا هناك مشكل إذ بعض أنواع العقم كانت إلى الأمس القريب، لا تستطيع الاستفادة من الطب، لكن مع تقدم البحث في الموضوع، أصبح الأمل معقودا أكثر فأكثر لعلاج العقم، شأنه شأن الصمم والعمى. فبمجرد ما تلوح في الأفق طرق تقنية لعلاج الأمراض والعاهات نكون ملزمين بأخذها بعين الاعتبار، وعندها، نرجيء ما يدخل في باب المستحيل.

أثيرت عدة مرات مسألة عواقب تقنيات الانجاب، على الأطفال، أظن أنه ينبغي الاقتناع بعدم وجود أي خلل أو اضطراب أو خلط في السبب، فيما يخص الأطفال الذين يكون آباؤهم غير الأولياء الذين يقومون بتربيتهم ورعايتهم. إنها النقطة الاساسية، ويمكن تطبيق هذه التقنيات على جميع الحالات.

إن موضع الخلاف ليس هو هذه التقنيات، بل الاطار الذي يتم فيه تطبيقها.

11 ــ دونالد فريدريكسون :

سألني العضو الزميل السيد محمد عزيز الحبابي عن كيفية التقاء المظاهر البيولوجية والاجتماعية. إنه من الصعب على عالم البيولوجيا عند ما يُحس أن المجتمع غير مستعد لاستقبال طفل غير عادي ألا يسعى، وبكل الوسائل، إلى إيجاد سبيل لتصحيح حالة ذلك الطفل، ولكنه من الضروري أن تلتقي الابعاد الاجتماعية والبيولوجية كي لا يتجاوز العالم صلاحياته وحتى لا يُعطي لنفسه الحق في إحداث تغييرات باسم تقويم التشوه الذي يشكو منه ذلك الطفل. في

نفس الوقت الذي اعتبر فيه طموح العالم طموحاً شريفاً ومشروعاً، فإنني أرى أنه لا يمكن إطلاق العنان للتجارب العلمية في غياب تقييم ومراقبة العاملين في نفس الحقل العلمي، بل المجتمع ككل، لصلاحية الفكرة وصواب المبادرة.

وجّه إلي السيد المنجرة سؤالا حول الاتجار بالحياة. صحيح أن هناك سابقة في الولايات المتحدة الامريكية، بل في عدة بلدان أخرى، ببيع المنتوجات البيولوجية. لكن المبيعات هي منتوجات حية، وليست الحياة نفسها. كان الاختراع الذي سجلته إحدى المحاكم هو « باكتيريا » تساعد على تسخين البترول الخام في حالة إراقته خارج الباخرة ، أي « باكتيريا » نافعة. قد تجرُّنا هذه القضية إلى الخوض في مجالات متشعبة تهم القانون والقضاء والتي لست مؤهلا للخوض فيها. لكنني أرى أن الترخيص ببيع التقنيات البيولوجية لم يصل بعد إلى حد التدخل في الاستعمال اللاّ أخلاقي لهذه التقنيات من طرف الانسان.

وأخيراً، أوافق السيد المنجرة في أن الأخلاق يجب أن تشمل جميع مظاهر الحياة إذ أنه من المستحيل مناقشة تقنيات معينة دون الأخذ بعين الاعتبار للبعد الأخلاقي الذي يشمل نتائج مثل هذه المعالجات.

الجمعة 28 نونبر 1986

أدار الجلسة المسائية موريس دريون

12 ــ موريس دريون :

أشكر الأستاذ ميشو على عرضه الشيق البالغ الوضوح والذي قدم فيه الأسئلة الجوهرية عن الموضوع الذي نتناوله. أما الملاحظة التي انبثقت في ذهني وأنا اتمتع بالانصات إلى عرضه، وهي ان القانون في مجتمعنا، لا يتصف بطابع التنبُّؤية والاحتمالية، وإنما يستلهم بنوده من الأخلاق التي تنبثق بدورها من الفلسفة والروحانيات.

إنه أمر بديهي، لكن على العموم، وفي حالة وقوع تغيرات معينة على الحياة اليومية العامة، نرى القانون ينهج سبيل التطور، كلما تطورت الممارسات المجتمعية بفعل تطور العلم والتقنيات.

غير أننا أصبحنا اليوم نجابه أوضاعاً مستحدثة يجب معها على القانون أن يتسم بطابع الاستبصار لا فحسب في ميدان كالذي دعا إلى اجتماعنا هذا، ولكن كذلك في غيره من المواطن العديدة التي تتأثر لا محالة بمضاعفات التطور السريع الذي يتميز به العلم.

أظن أن كل واحد من الزملاء الحاضرين استحسن كلمة الأستاذ ميشو حين قال : « إن بين العلم الذي يكتشف ويبدع، وبين القانون ذي البنود الالزامية، لا توجد في الطريق إلا محطة واحدة لربط الاتصال ». وتلكم المحطة تتألف من اللجن الأخلاقية ومن الندوات والاجتماعات المعرفية المتعددة، والتي يشارك في أعمالها أشخاص يفكرون في مثل هذا المشكل.

13 ــ الفونسو دو لاسيرنا :

لا أعتبر ما سأدلي به تدخلاً بكل معنى الكلمة، لأني لا أتوفر على الخبرة اللازمة في العلوم ولا في القانون ولا في الشؤون الدينية ولا في الأخلاق. لكني بصفتي إنساناً أحس بما يحس به كل إنسان وأعتبر نفسي معنيا بما يهم الانسانية، لذا أستسمحكم في تناول الكلمة.

إني تابعت منذ عدة سنوات وباهتمام بالغ، ما تردّد في أوساط الرأي العام، عن طريق المناقشات العمومية غير العملية، وبواسطة وسائل الاعلام.

استمعت إلى كثير من الآراء والملاحظات، وقد أقمت مؤخرا اربع سنوات بسويسرا، ذلكم البلد المعروف بجديته وبتقدمه العلمي وبحساسيته لكل ما له صلة بالانسان والانسانية. هناك في سويسرا، تتبعت آراء الأوساط الطبية التي أنقل إليكم خلاصتها قصد الاعلام، وقد نشرت أكاديمية العلوم الطبية بسويسرا نتائج مناقشات الأطباء السويسريين، في كتيب عنوانه : « تعليمات طبية وأخلاقية لعلاج العقم عن طريق الاحصاب بالأنبوب ونقل المضغ ».

إن الأكاديمية المذكورة عالجت المشكل إيجابيا، لكن جوابها اتصف بالحيطة والحذر، وهذا دليل على ما يثيره المشكل من قلق وتخوفات في نفوس السويسريين.

أكرر مرة اخرى أني أقدم لكم خبرا عسى أن تراه أكاديمة المغرب مفيدا، فتضيفه إلى مالها من معلومات في هذا الصدد. أما الكتيب الذي تحدثت عنه، فاني حملت معي نسخة منه لاعطائها إلى خزانة الأكاديمية.

في مقدمة الكتيب، تذكر الأكاديمية السويسرية في بضعة سطور، أن وظيفة الانجاب عند الانسان، كغيرها من وظائفه الحيوية، قد تتعطل بسبب من الأسباب، وأن طرق العلاج تجد ما يبررها في هذه الحالة. ولكن الأكاديمية أضافت قائلة إنه من الصعب جدا، أن يحكم أحد على وضع ما، بأنه مناسب لكي تطبق عليه طبيا طرق الانجاب المستبدلة، الناجمة عن المكتسبات التي تحققت مؤخرا في الفزيولوجيا من جهة، وعن التقنيات المستعملة في تحسين الانتاج الحيواني من جهة أخرى.

إن هذا الحذر ينطبق على الاحصاب في الأنبوب ونقل المضغ، وتؤكد المقدمة كذلك

وجوب احترام الحياة والزام الطب بألا يلجأ إلى الوسائل التقنية للانجاب الا بتحفظ، مع التمسك بالقواعد القانونية بكل دقة وصرامة.

وورد في الكتيب ذاته، تعليمات أسردها في ما يلي :

1 ــ إن الاخصاب في الأنبوب ونقل المضغ الأمشاج يعتبر تدخلا سافرا في طرق الانجاب الطبيعي، ولكنه تدخل له ما يبرره علميا وأخلاقيا بشرط أن يتأكد الأطباء من :

أ ــ فشل كل وسائل العلاج الطبية المستعملة، أو المعروف عنها أنها غير مجدية.

ب ــ تتوفر حظوظ النجاح للتقنيات العلمية، مع التأكد أنها لن تعرض صحة الأم والطفل إلى الخطر.

ج ــ الاقرار والاشهاد بأن هذه الشروط تؤخذ بعين الاعتبار وأنها إلزامية بالنسبة لكل من يعنيهم الأمر.

2 ــ يجب أن تتم عملية الاخصاب في الأنبوب ونقل المضغ الأمشاج، بقيادة طبيب يتحمل كامل المسؤولية، في مصالح طبية تتوفر فيها الشروط التي وضعتها الاكاديمية، تطبيقا لما صدر عنها من قرارات في هذا الشأن، ويتعين على الطبيب المسؤول أن يسجل أعضاء الفريق الذي يساعده، لدى اللجنة المركزية ويقدم لها تقريرا سنويا عن جميع المحاولات والعمليات الانجابية، مع بيان مصير المضغ الفائضة، وحالات الحمل ونتائجها في إطار احترام السر الطبي التام وحماية المعطيات.

3 ــ لا يجوز إجراء الاخصاب الاصطناعي الأنبوبي ونقل المضغ الأمشاج الا على الأزواج الذين قرروا أن يتحملوا بأنفسهم واجباتهم الكاملة نحو الطفل المرتقب، ويجب على الطبيب المشرف وأعضاء فريقه ألا يتناولوا في عملية للاخصاب الأنبوبي الا مني زوج وبيضات زوجته.

4 ــ يمنع منعا كليا، تناقل اللقائح من أزواج إلى أزواج كما يمنع كليا نقل هذه اللقائح من امرأة إلى أخرى.

5 ــ لا يجوز أن يترتب عن تقنيات الانجاب، استحداث نوع جديد من الأمهات، أي الأمهات الظئر.

6 ــ ينبغي ألا يحتفظ بالمضغة الأمشاج حية إلا حلال المدة التي تتطلبها مراحل العملية قبل الحمل.

7 ــ لا يسمح باستخدام المضغ الامشاج البشرية لغايات البحث.

8 ــ لا ينبغي القيام بأبحاث في المضغ الأمشاج، لاكتشاف السجايا والأوصاف الموروثة، لا قبل الحمل ولا بعده.

9 ــ ينبغي اطلاع الأزواج المعنيين بالأمر، على كل التدخلات المتوقعة، واطلاعهم كذلك على مخاطرها وحظوظ نجاحها وتكاليفها. وكل تدخل يباشر على والدي الطفل وفي الحيوانات المنوية للأب ومبيض الأم، لا يمكن أن يتأتى الا بالموافقة المعللة للوالدين المعنيين.

هذا وقد اعترفت الاكاديمية أن هذه القرارات تتناقض مع القرارات التي اتخذتها عام 1981، وذلك لأن المشكل أصبح يكتسي طابع الخطورة. وأخيرا، إني فكرت في ما قاله المستشار ميشو في موضوع الفراغ الحاصل الآن في القانون. إن الأكاديمية السويسرية للعلوم الطبية واعية بهذا الفراغ وقد وجهت توصية إلى المشرع لكي يتمعن في المشكل وينظر في الميادين التي تحتاج إلى نصوص تنظيمية. وترى الأكاديمية ان الميادين هي : مناولات التراث الوراثي، تقديم الخدمات الاتجار المخطور في اللقائح.

14 ــ اللورد شالفونت :

وددت لو سمح لي بإبداء ملاحظات حول بعض النقاط التي أثارها صباح اليوم السيد محمد علي البار. من المؤكد أن بلادي قد تعرضت لسوء فهم، وكما يقول المثل الانجليزي « التعليق حرّ، لكن الحقائق مقدسة !! ». لقد فوجئت ــ وكذلك كان الحال بالنسبة لعدد من الزملاء، سواء الناطقون أو غير الناطقين بالانجليزية ــ بعض ماجاء في تدخل السيد محمد علي البار حول ما هو مشروع وماهو غير مشروع في المملكة المتحدة. وقد ارتأيت ضرورة جلب الانتباه إلى هذا الغلط بصفتي أحد المسؤولين المباشرين عن سن القوانين في بلادي.

لقد اشتبه الأمر على السيد البار بين ما هو غير مشروع وما هو لا أخلاقي. وبما أننا، سيدي مدير الجلسات، قد استدعينا لحضور هذه الندوة أحد القادة في الكنيسة الانجليكانية المسؤول عن قضايا الأخلاق والقيم، هل يمكنني أن أتجرأ فأطلب منكم أن تستدعوا الأستاذ كُوردون دانستان، في الوقت الذي يناسبكم، ليعلّق على الملاحظات التي أثرتها آنفا.

15 ــ كُوردون دانستان :

هناك ثلاث قضايا لا تعطيها عقليتنا المنغلقة حظها من الاهتمام، ومن شأنها أن تؤدي إلى سوء فهم العالم الخارجي لمواقفنا.

القضية الاولى : تتعلق بالزنا. خلال تاريخه الطويل. لم يعمل البرلمان الانجليزي على التشريع المتعلق بالزنا سواء باعتبارها جريمة أو للحد من اعتبارها جريمة. خلال عدة قرون. اعتبر الزنا جنحة أخلاقية تعاقبها المحكمة الكنيسية. وعندما انقرضت الكنيسة في القرن 17، أصبح

الربا يعتبر عند العامة « حياراً لا أخلاقيا »، أي ممارسة يستنكرها المجتمع ولا يعاقبها أو يساندها القانون. يعتبر الربا في نظر القانون إساءة يمكن اعتمادها للمطالبة بالطلاق أو في رفع قضية إرث أو سوء، ولم تعتبر قط جريمة.

القضية الثانية : تتعلق بمجلس الكنائس البريطاني. إن المسيحية في انجلترا ينقصها الالتحام والتماسك والتضامن الذي يطبع الاسلام. إنها مقسمون إلى عدد من الملل والنحل التي تجتمع حول مؤتمرات إحسانية أو قضايا تهم المصلحة العامة. وهكذا فقد ناقش مجلس الكنائس البريطاني عام 1966 موضوع العلاقات الجنسية وأصدر تقريرا بهذا الشأن يعكس مجموعة متناثرة من الآراء التي تتواجد داخل المجتمع المسيحي. فالتقرير إذن عبارة عن معاينة آراء، ولا يشكل بأي حال من الأحوال موقفاً رسمياً لأية ملّة من الملل الانجليكانية.

القضية الثالثة : هو قانون الاجهاض لعام 1967، الذي تُعزى فيه المسؤولية، ولو جزئياً، إلى مجلس الكنائس البريطاني. كنا نحن رجال الكنيسة واعُون عام 1967 بضرورة إصلاح القانون بهذا الشأن، فقد كانت هناك فوضى وظلم، فحاولنا أن ندفع البرلمان إلى سن قانون ملائم، حاولنا، لكننا فشلنا لأن البرلمان شرع ولكن بكيفية متسرعة ودون أخذ الوقت الكافي لمناقشة جميع وجهات النظر. وكانت النتيجة، في نظري، إصدار قانون غير واضح ترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام الهيئة الطبية كي تمارس الاجهاض دون مراقبة قانونية صارمة.

لا يليق بي أن أقوّم صواب أو خطأ هذا الاجراء، لكنني أرى هنا ضرورة لاعتبار الحالة النفسية المترتبة عن الاجهاض عندما يتم في ظروف ملائمة وتحت المراقبة الطبية، بعيدا عن الأخطار والآلام المحدقة بالمرأة المصمّمة على القيام بهذه العملية ولو في ظروف غير صحيّة.

أما مجلس الكنائس البريطاني فهو غير مسؤول البتّة عن قانون 1967 الذي كان نتاجاً لمجتمعنا المرتبك، وما علينا إلا أن نقبله ونعيش معه.

16 ــ محمد علال سيناصر :

ليس مجرد انطباع ذاتي محض أن أعبر أمامكم عن اقتناع ذاتي بأننا ناقش مشاكل في غاية الأهمية، أكثر أهمية من الموقف الظاهر الذي قد يفصح عنه أكابر الأطباء،فعلا لأول مرة في تاريخ الحضارات تحرز ثقافة سائدة ومتمكنة تقدماً دون أن تتوفر على مقياس تفصل فيه بين المصالح والمبادىء المتفق عليها.

إن الاعتقادات البائدة ليست وحدها موضوع بحث، فالانسان يقدر على أن يوفق بين ما يفكر فيه وما يعرفه، لكن هذه القدرة تجد حدودها في الثقافة. انطلاقا من هذا لن أثير قضايا

الاختراق والهدم للأغراض التي يصطلح عليها بالمعرفية أو الدماغ البشري أو الجهاز الارثي للبشرية أو المضغة البشرية، لكني سأثير قضية أخرى هي ان انبثاق مجتمع وثقافة محردة عن كل عائية مجتمعية مستهدفة لهيمنة حسابات مريبة.

حقا، ان وجود مقاييس، من خلال الفصل بين الحلال، والحرام، هو معيار الفصل الانثروبولوحي بين الثقافة والطبيعة، بين الحضارة والهمجية. هذا المعيار يؤسس، وبدون قرار من الانسان، السلطة التي تحسم الموقف باسم القيم الاحلاقية والمبادىء القانوية. بفصل ذلكم المعيار يقوم المير وتحصل الدلالة أيضاً.

عير اسا في مجتمع يَسْتقطب في مساره جميع الثقافات لكن بدون غايات وبلا حطط، في مجتمع يكبح صوت الأخلاق ويراجع القوانين مضحيا بسلطتها من أحل صياغة نظام تشريعي. إننا إذ نقبل، غير مقدرين للعواقب، ممارسات تصع موضع الشك مؤسسات مجتمعية كالعائلة مثلا دون تعويضها بمؤسسة بديلة نجعل القوة التي كانت في العادة تقوض العالم الحارجي من أجل مصلحة الانسان ككائن حي، تَتَّحهُ إلى تقويض العالم الداحلي للكينونة الحية. هذا التحول يستلزم « تأويلية » قابلة لأن تعلل كل شيء ليتطابق الانسان مع نفسه وتشريعاته من خلال ايديولوجيا أي تصورات نجرؤ فنقول إنها تجارية محض.

لقد قيل إن القيم الأساسية الواجب احترامها والمحافظة عليها هي صيانة كرامة الشخص والدفاع عن حرية البحث لأغراض المعرفة. لكن كيف يمكن التوفيق بين المنفعة من جهة والكرامة والحرية من جهة أحرى ! إنه من الأسهل الحديث عن دلك ولكن يصعب نقله إلى الواقع المعيشي. لنُسَلِّم جدلاً بأن المعرفة لا تتعارض مع الحاجيات الواقعية، سيحر دلك إلى أن ندعي بأن عدم التعارض أمر مطلق ودائم.

هنا لا بد من التمييز، لأن التمير يجنب الخلط السهل مادام الأمر يتعلق لا بمشكل بحث ولا بمشكل معرفة ولكن بمشكل تحكم. إن السيطرة في الظرف الراهن هي في يد التكنولوجيا، ولكن من يتحكم في التكنولوجيا ؟ أن نعرف معناه، أن نشرح ونفهم، وليس بالصرورة أن نتحكم. إن التحكم في الفكر العلمي هو من اختصاص المنطق والمنطق وحده ! اذا فهمت شخصاً وشرحت لنفسي سلوكه لا يعني هدا أن لي سلطة عليه، إذن وفي أدنى حد لست في حاجة إلى ذلك الشخص لتمثُّل المعرفة التي لدَي عنه، يكفي أن أحلل تلك المعرفة وفق أبسط معايير التحقق. بالعكس لو كونت معرفة قابلة للتطبيق على نفس الشخص حينئذ تقوم السلطة، وكل سلطة تقتضي حدوداً لحصر امتداد تطبيقها المشروع.

من اللازم في إطار التشريع، عوض مطابقة القانون لتكنولوحيا جديدة، صياغة المبادىء التي ترسم الحدود الواضحة للمعارف من حيث تطبيقها. ضرورة هذه الحدود أنها ترسم للقدرة مجال تدخلها دون أن يتسبب دلك في محدودية الفهم أو إملاء قواعد للسعي نحو المعرفة وبدون

مساس بأية مشروعية مادام الأمر يتعلق بحق معلوم. مؤدى القول ان موقف الفهم هو تأويلية مشروعة وبدون حدود أو تشريعات، أما موقف التدخل فهو سلوك غير مشروع إذا مورس بدون شروط أو كان مجرد تأويل للممارسة. ليس بالامكان إذن، ودون ضرورة، أن يتعارض التدخل مع النوايا التاريخية للمشرّع الذي يملي القواعد لمجتمعات تاريخية حقيقية. هكذا يتمثل الخرق لهذه البديهيات عندما يتجاوز تطبيق المعرفة العلمية حدود التجربة : إن الميكروبيولوجيا معرفة، مثلها مثل فيزياء الحسيمات السيطة. لكن حرب الابادة تطبيق يستعل المعرفة ويتحاوز تحاربها المشروعة. نفس الأمر يصدق على بيولوحيا الجزيئات التي هي معرفة، لكن هندسة الوراثة تذهب من التطبيق إلى ما هو أبعد من المعرفة العلمية وتجاربها. دون أن نضخم الخطاب المأساوي نتساءل ما هو العامل الحاسم في التوجه نحو تلك التجاوزات ؟ نطرح هذا الاستفهام لأن المشكل يهمنا بقدر ما تهمنا حلوله الممكنة. علينا إذن أن نحصر دائرة النقاش، فصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني راعي أكاديميتنا دعانا، لبداهة عنده يملك سرها، إلى بذل جهد تنظيري، من لدن ممثلي الأسر الروحية المتواجدة هنا، لقضايا حقيقية ومصيرية.

لقد أراد حلالة الملك حفظه الله أن تتحلى روح الانفتاح والتفاهم والحوار التي تميز الاسلام، وأن لا تبقى هده الروح مجرد شعار بل تتحول إلى فعل يلزمنا. إنها مهمة من الضروري القيام بها الآن نظرا لما يتعرض له الاسلام من إغراض وتحامل، ولأن الاسلام ليس حدثا تاريخيا فقط ولكنه واقع مستمر يمكنه أن يساهم في توضيح قضايا العصر وتنوير العقول. لا يمكن للمسلمين نتاتاً أن ينفضوا أياديهم عن المسؤوليات الراهنة الملقاة على عاتقهم والمرتبطة بهم أساساً. ولا ينفع الاسلام في شيء اتهام الحضارة، كل الحضارة بخطايا لا يقترفها المهمشون فقط بل معظم الناس، وكل ذلك باسم مبادىء الدنيا. لا يمكن أن نقلص المشكل إلى مجرد أعراض مرضية مجتمعية ليست من مشمولات اهتمامنا. لو كان الأمر كذلك لنشرنا في الناس أن تقليداً بريئا يَفْضُل الواقع المحسوس. على كل حال لنترك هذه الأمور إلى الاحصائيات الدقيقة وإلى المَيْدانيين الاجتماعيين، حتى نتجنب البرهنة على قضايا يكتنفها الريب لعدم توفرنا على معطيات تخصنا نحن بالذات. ومفيد أن نشير هنا إلى أنه منذ علال الفاسي تتحرك ثقافتنا نحو المطالبة بنقد ذاتي إجرائي ودائم تحت صغط التغير المجتمعي المتواصل.

لكي أوضح مقصد تدخلي أضيف واقعتين : الأولى نتائج استار للرأي حول الاسلام بأوربا نشرته مجلة (حيوبوليتيك، ع 15، حريف 1986). إنها نتائج مدهشة ؛ فالشباب الصاعد يرى، عبر العينة المستجوبة، أن الحركات الاسلامية المتطرفة تتشكل خطرا فعليا، لمواجهته تتاح كل التحالفات ضد الاسلام. هدا التحامل لايمكن التصدي إليه بمحرد أقوال نسيطة بل لابد من مجهود فكري وممارسات واقعية.

الواقعة الثانية مأسوف عليها وهي الضعف الملاحظ لفكرنا كما يتجلى في معالجة القضايا الخطيرة وانتشار الأحكام المسبقة. وتُقدِّم التجربة ثلاث حالات ممكنة تدعو إلى التروي على اعتبار

أن الدين من وجهة نظر السوسيولوحيا وخاصة بعد ماكس فيبر « كالحياة المأخودة بعين الجد »، الحالات الثلاث هي :

1 ــ الجهد البيداغوحي في الاعلام والتكوين لجعل المحتمع يتلاءم مع القُدرات العقلية والتقنية التي يمتلكها.

2 ــ محاولة الاقلال من قيمة التقنيات لجرِّ المجتمع الصناعي إلى أن يُقلِع عن احتياراته الأساسية ويكون في مستوى أقل من ممكناته وقصاياه.

3 ــ التبرير العلمي المؤسس على تمني انسحام مسبق يطور المجتمع نحو حل بواسطة النضج العادي للفكر.

الحالة الأولى هي الحل الدي يقوم في المجتمعات التي يحكمها مستبد عادل : في هذه المجتمعات هناك وجود فعلي للسلطة السياسية وأجهزة لتنظيم التقدم وإدارته، ومؤسسات تُشرِّع للتحكم في التقدم العلمي بحزام شرف قانوني، إنها مجتمعات تسعى من أجل ذلكم التحكم أجهزة تناسب الظرف لوضع القواعد الضرورية ولو نتج عن ذلك توقف مؤقت للقانون أو، بنفس التأثير، تطور موجه وفق الفكرة التي بمقتضاها يكون القانون مجرد حصيلة معركة بين أهداف متعارضة.

الحالة الثانية تعبر عن اختيار يقضي بمنع استعمال نتائج وثمار المعرفة العلمية، وحاصة المعرفة العملية للتكنولوجيا المطبقة في مجال الاحصاب التي هي موضوع اهتماما الآن. في ولاية فكتوريا باستراليا مثلا مُنع التجريب على المضغ الأمشاج، هذا يعني أن المعارف حول سيرورة الاخصاب ستكون ضعيفة بل وممتنعة. الحل المناسب إذن لا يكمن في المنع ولكن هو مراقبة التجارب المسموح بها في إطار الاحترام الضروري للحياة وللبحث العلمي دون مراعاة لامكان استعمال سيء لتلك التجارب.

الحالة الثالثة وتتمثل في حل يُقر بالطابع الخاص والذاتي للاقتناعات التي تحصل بصدد مشاكل مطروحة، يحر هدا إلى مبدأ دقيق في الفصل بين الزمني والروحي، وإلى اقتناع بأن القانون من مشمولات عمل القاضي، أي إنسان لم يترك له تواتر العمل أي وقت ليفصل في وضعيات محددة وفق نصوص عالبا ما تكون غير دقيقة وغير مفهومة. قد يكون رحل القانون ليس هو الملائم لأمور الباطن (الحياة الباطنية). إن الفهم الصائب للقانون يسم على أن الأمر لا يتعلق بنوازل تعرض على قضاة. قانون الارث مثلا هو صيغة محددة لتوزيع تروة على أشخاص يمكن أن يكون على أكثر من طريقة. وقديما قال أرسطو « العلاقات القانونية في فارس هي غيرها في أثينا » لكن فيما يخص تيكنولوجياتنا ؟ هنا ينبغي وبالأحرى أن نستعير قولا آحر لأرسطو « إن النار تشتعل في فارس كما تشتعل في أثينا »، هذا يعني أن التقنيات العلمية واحدة في كل مكان، فلا يمكن أن تقوم أوضاع كونية ممارسات يمكن تحويلها بحُرية ومن غير أن تكون حاضعة لاطارها الجغرافي.

ان كل بلد يتصرف حسب نظرته إلى القانون حسب احلاقيات المهنة والتقاليد السلوكية والتشريعية. فيما تبقى نترك الأمر للزمن والممارسة، لأن العلم لا يعطي « نمط استعمال » في هدا المجال.

بالنسبة للعالم الاسلامي، كما هو الشأن بالسبة لبقية العوالم. يمكن الدفاع عن الحلول الثلاثة، على الأقل نظريا وداخل كل دولة حسب تقاليدها. لكن بمستطاعنا أن نصيغ تفكيراً أصيلا خاصاً بالتقاليد الاسلامية يتوافق مع تعاليم الأديان التوحيدية، وقادر على أن يوفق بين العناصر الايجابية للحلول الثلاثة.

أما الاسلام المتميز بالانفتاح والحذر فإنه يحتفظ من الحالة الأولى بالعنصر المتعلق بالتربية والاعلام، وفي الحالة الثانية بضرورة أن لا يبيح كل شيء وأن يميز بين التجربة الاستثنائية الهادفة إلى المعرفة والخاضعة لتدبير معقول يكشف النقاب عن السيرورات الأساسية من جهة، وبين قدرته لنقل فهم هذه السيرورات على تخفيف آلام البشر من جهة أخرى. أما الحالة الثالثة فيحتفظ الاسلام منها بضرورة وجود معايير محددة في المحالات التي تستوجب تدخل القانون والحق، من أجل الفصل في حالة المنازعات لتحديد المَعْنِيين والأفعال والمسؤوليات. لكن لا بد من الاحتراس مما سيجر إليه هذا الموقف، وهو عزل البحث العلمي عن كل تشريع مُعَدٍّ سلفاً وعن كل قانون، واضعين مصير الأحلاق بيد تطوّر العادات فقط.

باختصار ينبغي أن نميز ونحدد ونربي.

فعلى أية قاعدة ينبغي اتخاذ هدا الموقف ؟ للاحابة على هدا السؤال يمكن أن نؤسس ما سنقوله على :

1 ــ إن الحلول المعروفة حاليا تُستلهم فقط من القانون دون مير بين ما يدحل وما لا يدخل في اختصاصه، ودون الرجوع إلى مبادىء الحق، أي إلى النوايا النوعية التاريخية. انه بالرجوع إلى الاصول نعزز المرونة المميّزة للعقيدة الاسلامية، ونفتح الباب للتأويل القادر على تبرير الممارسات التي تباح إدا توفرت على مقاييس الاباحة وتحرم إذا لم تتوفر على تلك المقاييس .

2 ــ انطلاقا من وجهة النظر هاته توحد مناهج تقليدية معروفة. إن أكبر مجهود عقلي بُذل في تاريخ الشريعة هو ما قام به الشافعي، فالأهمية التي أعطاها للقياس بالتماثل أقرها كل الشافعيين بل بعض المذاهب الأخرى. وقد قنّن ذلك وصيغ نظريا في الأبحاث المنطقية للغزالي. الا أن هذا الأخير ومع الأسف لم ينته إلى منطق التخريج في مجموعه والمرتبط بالطريقة النوعية التي يؤسس بها منطوق اعتماداً على مصدر. لكن حيث انه لا قياس بين المنطوق والنازلة، فإن ما يفصل بينهما ليس قانوناً، إنه من قبيل تعليمات تقيم فروقاً ليس في الدرجة ولكن في الصنف. خلاصة القول إن الاستناط ربما كان معروفاً ولكن ليس الاستنباط الذي يعادل القياس

الأرسطي. باعتماد الغزالي على دلكم القياس لم يملك الآلة المناسبة لشرح منطق التخريج. إنه لم يتطرق لقضية مبادىء القانون الا بشكل فضفاض قليل الصراحة، مما حر ابن تيمية إلى نقده القريب ممّا هو معاصر ولو كانت تنقصه المعاصرة الحقيقية وأدواتها في التقرير.

3 ــ الاسلام، كما يقال، دين ودنيا، لكن القانون ضمن هدا الدين له حيز خاص وتأويلاته مستقلة تماماً. هناك بالفعل استقلال بين سلطتين وليس تكراراً فقط. ينتج عن دلك وضع مختلف كلية عن العصر الوسيط الغربي. إن توزع السلطة بين البابا والملك لا يشمل القانون المرتبط بممارسة الحكم الملكي المتمشي مع قانون ومنطق للقانون كسند لمشروعية شمولية. أما الوضع بالنسبة للاسلام فهو بالأحرى وضع دولة لا تشرع، وقانون غير مرتبط بالدولة : منطق وقانون مستقل أحدهما عن الاخر، وبالتبعية فإن القانون الاسلامي يقبل بارتياح كل تشريع تكميلي ولو كان ذا مصدر غير ديني إذا لم يتعارض بشكل ظاهر مع القانون لأن منطقه لا يقع تحت تسلط ونفوذ المنطق.

اعتماداً على ما قيل يجب التذكير بشروط الاباحة والمنع، وحين يتصح دلك يمكن للاسلام أن يكون ضامنا لمجال معاصرة بدون انحراف بواسطة مؤسسات عصرية، وفي إطار تحالف طبيعي بين قيم العلوم وقيم الحياة. إنها معاصرة لا يضعها العلم موضع شك، وعلم يطهره التقليد الأصيل من كل شبهة، إنها طريق تلتقي بالمباح والممكن، ودون إصدار حكم مسبق بشأن تعارضهما.

إنه تطور لا مفر منه، ولعل الأفضل أن يتحقق في إطار مشروعية إسلامية. فالمراقبة التكنولوجية للانجاب تمثل أشكالا من المساعدات لمكافحة العقم، وسيكون من الجور وغير المعقول إن لم نقل من الخطر رفضه باسم سوسيولوجيا ضيقة الأفق تحرؤ على القول « إنك عقيم، ذلك خطؤك » أو « تدبر أمرك ». إن اعتبار العقم حرمان اعتبار ديني، فما يجب معه لا بد من تبريره جيداً. الأمر لا يتعلق باحابات روتينية سريعة، والا فسيؤدي الأمر إلى موقف متهافت : النظر إلى العقم كحرمان ومنع مكافحته أي القول بالشيء ونقيضه. عندما يلاحظ الأفراد تهافت الموقف يتجهون إلى فك العقد ببوادر ذاتية، وبفسح بذلك للوقت أن يعمل فعله الدي لا يكون موفقاً دائماً. من غير شك أن العقم ليس مرضاً وانما ينظر إليه كشرّ، فلمادا يمنع السعي إلى تخفيفه أو مراقبة نقيضه الدي هو الانخصاب ؟ لا يمكن أن نقيم فلسفة للاخصاب السعيد وفي نفس الوقت اخلاقاً رافضة للاخصاب المُعزّز، لمجرد احتمال التناسل بدون علاقة جنسية. اعتقد أن عرض الزميل السيد ادريس خليل سيورنا بهدا الصدد.

المشكل الأعوص في نظري هو قضية تجميد البويضات الفائضة وامكان القيام بالتجريب عليها قبل تشكل المضغ الأمشاج. أخلاقيا هذا التجريب مدان، ولكن معرفيا عدم الاقدام عليه سيجعل معارفنا عن العملية التناسلية قاصرة إن لم تكن منعدمة.

إننا نسير في اتجاه يتعارض مع أهدافنا، بديهي أن الاخصاب بواسطة شخص غير الزوج

أمر تُحرِّمه كل الأديان لأنه حرق لدلالات وأسس القرابة والنسب، لكن المجتمعات العلمانية أو اللادينية قد تقبل ذلك إذا توفرت الضمانات كسرّية الماخ للنطفة وإبعاد الحلول للخلافات والمنازعات الممكنة. ومع ذلك حتى في حالة وجود الضمانات لا يمنع ذلك من المساس بالمؤسسة العائلية. إن الواقع يتجاوز تصوراتنا. ولكن ما جدوى القيم دون مواجهة تحديات الواقع ؟

ما دامت القضية، في حقيقة الأمر، هي مجرد مطابقة وتوفيق بين الواقع والتصورات، بين الأخلاق والموازين، بين علم الأخلاق والتشريعات، لابد من التفكير في حل، لأن المشكل من حيث المبدأ قابل للحل. إن الطب مرتبط بالقانون وبأكثر تجارب متعددة : إنه العلم الذي تولى أمر عصرنة كثير من الممنوعات التي يتولاها بالتدبير نظام من العقوبات، ويتولى تحرير المصابين بالعقم من التهم التي توجه إليهم إذا عالجوا عقمهم أو قبلوا مساعدة على الإخصاب.

إذن الخطر الحقيقي ليس مصدره علم الإخصاب (= La procréatique) والتحسينات التكنولوجية المتجددة بفضل تقدم علم العدد وبيولوجيا الأنجاب وعلم الخلايا وعلم الوراثة، ولكن المشكل هو في الأخلاقيات العتيقة للممارسة الطبية من جهة والمشاكل المستجدة التي تطرحها هندسة الوراثة والتلاعبات الممكنة في استعمالات المصع الأمشاج والاختلاطات الجنسية في حالة علاج بعض الأمراض الوراثية. هذه موضوعات سأعود للحديث عنها في تدخل مقبل.

17 ــ عبد الكريم غلاب :

الموضوع المهم والخصب الذي تحدث عنه الزملاء أمس واليوم جدير بالمناقشة سواء من الاخصائيين العلماء أو من رجال الدين أو من الاجتماعيين ولو لم يكونوا اخصائيين في موضوع الإخصاب. وقد أعفى هذا الموضوع وأثراه العلماء البيولوجيون والأطباء في عروضهم بالأمس كما أغناه وسيغنيه رجال القانون وعلماء الشريعة ورجال الديانات الثلاث، ومع ذلك في النفس حاجة رأيت أن أسهم بها في هذا الموضوع وأحمل ما يراودني في النقط الآتية :

أولا : محاولة التحكم في الانجاب التي تُحدث ضجة في عالمنا المعاصر وأصبحت علماً خاصاً له أبعاده العلمية والاجتماعية والقانونية نجد لها ممارسة قديمة في المغرب، ولو أنها كانت بدائية ليست علمية ولا تقنية. فقد عرف المجتمع النسائي في المغرب، وعلمي بهذا الموضوع لا يعدو مدينة فاس ــ عرفت نساء هذه المدينة محاولة لمساعدة البئيسات منهن الخائفات من أن يدمّر حياتهن الزوجية والنفسية عدم الانجاب، عرفن اقتناء نطفة من غير أزواجهن واستخدامها للضرورة. كنّ يستخدمن سيدة وسيطة يعطيها ماخ النطفة أو بائعها، لا أدري ــ. ولا يعرف الشخص الماخ أو البائع الا الواسطة التي تكتم سرّه وسرّ الممنوح لها. ويضع ماخ النطفة نطفته في كبة صغيرة من الصوف لتظل دافئة تأتي بها الوسيطة ساعة استلامها إلى الحمام العمومي لتدفع بها إلى السيدة المحتاجة فتزرعها في رحمها وتنتظر...

هل يمكن لهذه العملية أن تؤدي إلى نتيجة في الانجاب ؟ هل كانت تنجح أو تفشل ؟

لا يستطيع الباحث أن يجيب وإن كان العلم يستطيع أن يقول كلمته. غير أن سؤالاً يبقى مطروحاً يتلخص في أن التجارب التي لاتنجح ــ ولو بصفة محدودة ــ لا يمكن أن تعيش. وهذه التجربة عاشت زمناً طويلاً حتى فترة قريبة من حاضرنا.

ثم إلى أي حد كانت هذه المحاولة تخضع لمراقبة دينية أو أخلاقية ؟

لا أعتقد أنها خضعت لمثل هذه المراقبة لأن مثل هذه العملية كانت تتم سرّاً، ولو أنها تمارس داخل حمّام عمومي من الحمامات المعروفة جيدا في المغرب.

ثانيا : عالج هذا الموضوع علماء الديانات السماوية الثلاث وعلماء القانون، من خلال نظرة الدين والقانون لعملية الانجاب ولقضية النسل ولعلاقات الأبوة والأمومة والبُنُوة... الخ. ولكن في العالم ديانات غير سماوية وفي العالم وثنيون وملحدون وهؤلاء جميعا يكونون أغلبية سكان العالم. فكيف يمكن أن تكون نظرة هؤلاء إلى عملية الانجاب ؟.

الجانب الأخلاقي نابع ــ في الغالب ــ من الدين أو القانون. وإذا كان هؤلاء يرفضون الديانات السماوية وبعضهم يرفض كل دين. وإذا كان القانون لا يستطيع عند كثير من الناس أن يقنع، فكيف سيتعامل هؤلاء مع هدا الموضوع الدي يثير كثيرا من المشاكل التي تحدّث عن بعضها الزملاء ؟

المشكلة إذَنْ في حاجة إلى أن تعالج في إطار آحر بالاضافة إلى الدين والقانون والأخلاق حتى يستطيع الانسان، كل الانسان، أن يتخذ منها موقفاً.

وإطار هذه المعالجة لم يحدث حتىْ الآن فما يزال العلم هو المتحكم والدين والقانون والأخلاق تابعة. وهي تبعية لا تعطي بالطبع الأولوية لكل منها.

ثالثا : إذا قبل المجتمع الانساني عملية الانجاب الاصطناعي فقد لا يستطيع السيطرة على الجوانب السلبية منه، مثل الجوانب التي تحدث عنها الزملاء علماء هذا الموضوع كالأخطار التي تتعرض لها الأم التي احتضن رحمها هده الأمشاج، والخلل التي تتعرض لها الخلايا الفائضة عن الاستعمال، هل ستعدم ؟ أم ستوضع في بنك النطف لتباع عند الطلب ؟. إذا لم يستطع المجتمع الطبي، وستوضع الانسانية بين يديه، السيطرة على كل هذه السلبيات فسينتهي الانجاب كما انتهى إليه تحديد النسل، يستطيع كل من أراد أن يستعمله. ومعنى ذلك أنه سيؤدي إلى عكس ما هدفت إليه عمليات تحديد النسل. ولا تهولنا الآن النفقات الباهظة لاجراء عملية التلقيح الاصطناعي ، فإن تطور العلم سَيجعلها في مقدرة كل إنسان. كما أشار إلى ذلك السيد راسل سكوت في عرضه عن التجربة في استراليا.

رابعا : يبدو أن العفريت قد انطلق من القمقم. وما دامت التجربة حتى الآن قد نجحت فسيكون النجاح، فيما يُستقبل من أعوام، كاملاً أو شبه كامل، وسيصبح التحكم في الانجاب إيجابيا على غرار التحكم فيه سلبيا بمعنى أن الدين يريدون الانجاب الاصطناعي لن يقلوا عن أولائك الذين يعملون على تحديد نسلهم أو نسل الآخرين. ذلك لأن العلم سيلح وسيقنع الحكومات والدول أن تتبناه وستكون النتيجة أحد أمرين :

إما أن ترفضه الشعوب فتقوم بذلك في وجه العلم والتقنية فتسقط التجربة ويعود الانجاب متمتعا بحريته. في هذا الوضع هل ينجد الدين والأخلاق والقانون هذه الشعوب ؟ وهل يكفي ذلك في إنجادها لاتخاذ موقف معاكس للعلم وللتقنية بكل امكاناتها العلمية والمالية وعلم العلماء وخبرة الخبراء لانجاح التجربة ؟ وإما أن ينتصر العلم فتنمو عملية البنوك التي تبيع النطف للعموم، وتنتظم مستشفيات ومراكز تقنية لاجراء عمليات الانجاب الاصطناعي.

أعتقد أن الاحتمال الثاني هو الأرجح لأن العلم لا بد أن ينتصر. والدول والحكومات لابد أن تسير في ركابه وأن تموله، وربما أصبحت العملية عندها استثماراً يدر المال إلى جانب التنمية العلمية. وعند ذلك سيرفض المجتمع الانساني كل القيم الدينية التي يتبين حتى الآن أنها ضد هذا الانجاب الاصطناعي. وهي ضربة خطيرة للانجاب. وسيدمّر كل قيم المجتمع ابتداء من علاقة المرأة بالزوج الذي سيصبح (هذا الزوج) في نظرها غير مؤهل ليكون أباً لأولادها ـــ سترفضه مثلا ـــ وقد يرفضه الأبناء أيضا. والأمر مثل ذلك بالنسبة للأم التي تستأجر رحمها. ثم قد يرفض الأب زوجته، وقد يرفض أولاده. وقد يرفضونه لأنه ليس أباهم أو لأنه وضع نطفته في رحم شخص ثالث... وقد لا يشعر الأبوان بعاطفة الأبوة، ولا يشعر الأبناء بعاطفة البنوة.

ما مركز هؤلاء في الحياة ؟

ما موقف المجتمع منهم وقد أنكرهم الأبوان ؟ هل سيقبلهم كما يقبل اللقطاء ؟ وهل سيقبلون وضعيتهم هذه ؟

وما موقف المجتمع من الأبوين وقد رفضهما الأبناء ؟

وإذا استعمل الحيوان المنوي بعد وفاة الأب هل سيقنع المجتمع بأن المرأة حملت من نطفة زوجها أم أنها حملت سفاحاً.

مجموعة مشاكل تصب كلها في النهر الذي يدمر الأسرة ولا نعتقد أن سيكون لها حلّ في ظل الدين أو الأخلاق أو القانون، رغم أننا لانظر إلى المستقبل بنظرات سوداء.

وتحطيم أسس الأسرة منطلقٌ وبداية لتحطيم كل أسس المجتمع بعد سنوات من التجارب، وبعد النتائج التي ستكون، لا شك، مدمرة للمجتمعات، هل سيقع العالم من جراء هذه المشكلة في مثل ما وقع فيه من جراء اكتشاف الذرّة فيصرف جهوده للبحث عن سبيل للحد من أخطار

السلاح النووي ولعدم استخدام الفضاء في الحروب النووية ؟ السؤال مطروح بحدة، ولا يستطيع أن يجيب عنه الا المستقبل أو المستقبليون.

مهما يكن الجواب فإن المشكلة في صميم الاخلاق الجماعية وليس الاخلاق الفردية فحسب.

18 ــ عبد الهادي التازي :

أريد أن أسأل الزميل السيد جان بيرنار حول رأيه في سن قانون صارم حول الموضوع. أريد منه بعض التفاصيل حول ما يعني بالقانون الصارم. كما أسأل السيد جان كوهن الذي عاش مع الموضوع ثلاثين سنة، وعشت معه كذلك ثلاثين يوما بعد الاستجواب الذي أجراه معه ميشل كوطا (M. Cotta) فيما يتعلق بالأخلاقية. التي أشار إليها والتي قال : إنها تنتقل أو تختلف من بيئة إلى بيئة، ومن رأي إلى رأي. أسأل الأستاذ الجليل إذا كان يعترف معي بأن قضية اختلاف الأخلاقية من بيئة إلى بيئة يكون نفسه أيضا إشكالية.

19 ــ جان برنار :

اننا داخل اللجنة الفرنسية الوطنية للاخلاق، نفضل في معظم الحالات الفقه القانوني على صياغة القوانين، ولكن توحد مع ذلك بعض الحالات التي لامناص معها من الاستغناء عن القانون. وأضرب مثلا لذلك، التشريع الذي يحرم السعي وراء الربح من خلال تقنيات الانجاب.

20 ــ جان كوهن :

أريد أن أقول إنه من البديهي أن طبيعة المشاكل التي قد تطرح، قد تختلف مع اختلاف البيئات، مثلا، فالمشاكل المطروحة اليوم في العالم الغربي، حيث قطعت العلوم أشواطاً بعيدة، مشاكل حادّة، ولكنها ليست مطروحة بنفس الحدة في الأقطار التي لم تبلغ بعد مستوى الغرب في التقدم العلمي والتكنولوجي. غير أننا أمام سابقة تتعلق بتحديد النسل الذي نشأ في بلدان معينة، ثم اكتسح العالم بأسره تدريجيا. قد يكون لتقنيات الانجاب نفس المصير، وربما ستغزو البلدان المتحلفة تقنيا.

النقطة الثانية في الموضوع، تكتسي في نظري أهمية أكبر ذلك أننا لم نتطرق لحد الآن وبما فيه الكفاية، لوضعية المرأة. إن تغير وضعية المرأة قانونياً، في المجتمعات الغربية هو الذي جعل

تقنيات الانجاب الحديثة، تثير المشاكل. ولا غرو أن مشاكل الانجاب تطرح بكيفية مغايرة في بيئات مغايرة وفي فترات زمنية مغايرة.

السبت 29 نونبر 1986

أدار الجلسة الصباحية اللورد شالفونت

21 ــ اللورد شالفونت :

نظرا لبرنامجنا المثقل اسمحوا لي أن أفتتح هذه الجلسة الصباحية. في البداية أود أن أعبّر لكم عن الشرف الذي قلدتموني إياه باستدعائي لترأس إحدى جلسات الأكاديمية. لقد نمى لدي مع مرور السنين إحساس قوي بالاحترام والتقدير لهذه الأكاديمية العظيمة . اسمحوا لي كذلك قبل المرور إلى أشغال الجلسة، أن أرحب باسمكم جميعا، أيها الزملاء، بالسيدة الفاضلة الليدي وارنوك من المملكة المتحدة والتي التحقت بجمعنا هذا لأول مرة. إنه لغريب حقا أن نتحاور خلال ثلاثة أيام حول قضية تهم المرأة بالدرجة الأولى وأن تكون هده هي المرة الأولى التي تشاركنا امرأة هذا النقاش. لهذا فنحن نتطلع بشوق إلى مساهمة الليدي وارنوك هذا الصباح.

لقد استمعت باهتمام كبير للعروض القيمة التي قُدّمت خلال الأيام القليلة الأخيرة، ويظهر لي أننا، في معالجتنا لهذه القضية، قد توصلنا إلى حقيقة أساسية وهي أنه ليس هناك نظام اجتماعي أو سياسي أو شريعة دينية تمتلك مفاتيح الخير والصلاح، لقد بدأنا نحن في الغرب نعي، بمرارة، حالة التدهور الأخلاقي التي تعيشها مختلف جهات العالم الغربي. والظاهرة الخطيرة التي تشغلنا ــ على الأقل فيما يخصنا نحن في بريطانيا ــ هي تفتّت العائلة كخلية أساسية في البنية الاجتماعية.

ولكن هذا لا يمنعنا من التشبث والايمان بضرورة تطور العلم والتكنولوجيا على أساس أن يكون هذا التقدم مسخراً لخدمة الانسان. وكما نرى أن الخير ليس من اختصاص أي مجتمع، فكذلك الشأن بالنسبة للشر والجهل. وهذا هو ما يُضفي أهمية خاصة على الموضوع المطروح على أنظارنا والذي تفضل جلالة الملك الحسن الثاني، راعي الاكاديمية ومؤسسها، باختياره، هو كذلك يدفعني لموافقة نداء الزميل السيد الدجاني بأن تكون نظرتنا لموضوع البحث نظرة كونية، لا وطنية أو فرعية، بل نظرة تعبّر عن التراث الانساني وتحافظ على استمراره.

إننا في الواقع مقبلون على ثورة علمية وتقنولوجية ولا أتصور أن من بيننا هنا من سيحاول إيقاف عجلة هدا التطور، لكن ما يمكن أن نعمله ــ وما حاولنا بالفعل القيام به خلال الأيام

الأخيرة ــ هو مناقشة تأثير هذه الثورة التكنولوجية على مجتمعاتنا وحضاراتنا وانتماءاتنا العقائدية وأنظمتها الاجتماعية المختلفة.

أعتقد أننا استمعنا أمس، وكذا اليوم الذي قبله، إلى عدد من المداخلات البالغة الأهمية والتي سيكون لها لا محالة تأثير على مناقشاتنا. فقد أكد السيد جون كوهن، مثلا بأن بلداننا متفاوتة في مستوى تقدمها، وبأن مكانة ودور المرأة في المجتمع تختلف بحسب مستوى تطور ذلك المجتمع. كما ذكّرنا السيد ميشو أمس بواجبنا في الوقوف إلى جانب العلماء والمخترعين الذين تقلقهم النتائج المترتبة عن التطورات العلمية المرتقبة. إنني أعتبر شخصياً أن هذه بعض أهم الملاحظات التي سمعناها خلال هذه الأيام.

أيها الزملاء الأعزاء : خلال هذا الصباح، سيقدم لنا ثلاثة خطباء أجلاء عروضهم، سنستمع في البداية إلى الليدي وارنوك، يليها السيد روني حاد ديبوي، ثم السيد راسل سكوت، وسأقدم لكم كل واحد من هؤلاء الخطباء في الوقت المناسب.

لكن قبل ذلك أعتقد ــ ولعلي هنا أعبر عن رغبة الأكاديمية ــ أن من المناسب أن ننهي المناقشة التي أُجّلت مساء أمس حينما فضل بعض المتدخلين تأخير مداخلته لليوم التالي.

اسمحو لي إذن أن أعطي الكلمة للسيد محمد شفيق الذي تفضل مشكورا بإرجاء عرضه.

22 ــ محمد شفيق :

أريد بهذه الكلمة أن أساهم مساهمة متواضعة في التعبير عن وجهة النظر الاسلاميَّة. وليس قصدي هو التَّحويم في آراءٍ أدلى بها زملاء أكثر دراية مني بالموضوع ؛ وليس قصدي هو استّباق زملاءَ آخرين إلى أفكار يتهيّؤون لعرضها بعد حين ؛ وإنما قصدي هو إطلاعكم على رأي شخصيّ كوّنتُه لنفسي بالتَّنقُّل في القراءة من آيات بينات من آي القرآن الكريم إلى فقرات من النصوص العلمية المجملة للنظريات الأكثر جدّة وحداثة. وإني أدعوكم إلى التأمّل في ما قد استنتجتُه شخصيّا.

إلا أني أودّ، لو تسمحون، أن أعالج قبل ذلك موضوعاً آخر، هو من قبيل المواضيع العامّة المتّصلة بالتاريخ. وسيكون مرجعي في ذلك هو ما قاله مفكّرون غربيّون ليسوا من فئة العلماء المتخصّصين. الموضوع بسيط ؛ هو البحث عن مدلول كلمةٍ ابْتُذِلَ استعمالها، مع أنّ معناها لمّا يُضبط ضبطاً كاملا.

تِلْكُم الكلمة هي كلمة « تَقَدُّم »

هذه اللفظة تستعمل منذ أزيد من قرنين بقليل، ولقد أصبحت اليوم وكأنها مصطلح من مصطلحات الرُّقْية والتعزيم، فلم يعد مدلولها يخدم الفكر. فباسْم « التقدّم » يَفرض العلماء الباحثون وجهة نظرهم باستمرار، ويوحون إلى الناس أن اكتشافاتهم لا يمكن أن يكون لها الا انعكاسات حميدة مهما تُفض إليه.

مع أن مفهوم « التقدّم » كان موضوع نقاش ومجادلة بين العلماء الباحثين وبين الفلاسفة الأخلاقيين، وذلك في القرن الثامن عشر الميلادي، أي بمجرد ظهور فكرة « التقدّم ». لقد كَتَبَ حان جاك روسو، في أواسط القرن الثامن عشر بالذات أنّ « النّوع البشري لا يتقدّم مِنْ حيث التعقّل، لأنّه كلّما رَبِحَ شيئاً من جهة، خَسِرَ شيئاً من جهة أخرى ».

وعلى أي حال، لقد ظل « الأخلاقيون » منذ القرن الثامن عشر يعتقدون، ربّما في شيء من الغَفلة والسذاجة، أن قصد دعاة التقدّم قصد واضح لاغبار عليه، لا يمكن أن يكون مَكْمناً للخلط واللّبس. إنّ « التقدُّم » فيما اعْتَقَدَه الأخلاقيون، هو القضاء على الفقر المادّي والمعنوي ؛ وهو التغلّب على الأوبئة الفتّاكة ؛ هو السيطرة التّقنية على القوى الطبيعية التي من شأنها أن تخفّف أعباء تكاليف الحياة على ذلك الكائن الفذ الضعيف الذي يسمّى « الانسان » ؛ هو تخليص المجتمعات من أضرار السحر والشعوذة ؛ هو تمكين البشرية، في حدود الامكان، من صدق الرؤية تُجَاه الكون والطبيعة وتلقاءَ نفسها ؛ والتقدّم، في نهاية المطاف، هو المساواة بين الأفراد والجماعات، وهو العدالة، وهو التآخي.

هل تحقّق شيء من هذه الأهداف ؟

نعم، لقد تحقّق من ذلك ما لا يستهان به وما يوجب الاعتراف، مع الافتراض أن الانسانية تقلّصت إلى العرب واختُصِرَت في سكّان الغرب. أما إذا اعتبرنا أن الانسانية تتألف من خمسة ملايير نسمة، لا من بضع مائات الملايين، فيحقّ لنا أن نقول إن أهداف الأخلاقيين لم يحقق منها بعد إلا القليل.

منذ منتصف الألف الثاني من الميلاد، أي منذ خمسمائة سنة على وجه التقريب، أخذ التاريخ، بتأييد من الجغرافيا، يحابي مجموعة من الشعوب ؛ فألقى إليهم بزمام قيادة الفكر. وهاهي تلك الشعوب تتبوّأ الآن مكانة من الرقيّ المادّي لم تتبوّأها أيّة أمة من قبل. فلا يحق لها، من وجهة نظر الأخلاقيين، أن تتفنّن في البحث عن منافذ مصطنعة وخَطِرَة للفائض من حيويّتها الخارقة وخيالها الخصب وطاقاتها الهائلة ؛ لا يحقّ لها أن تُفرغ كلمة « تقدّم » من فحواها ولمّا يحن الأوان. لقد أصبح مفهوم « التقدّم »، مع الأسف الشديد، يُستعمل ذريعة لنيل أسباب القوة المادية العاتية، ولتحقيق الأرباح المالية الخيالية التي لا يبرّر السَّعْيَ وراءَها إلاّ الوَلُوعُ بالتهافت على الربح.

ولهذا كلّه أعتقد شخصيا أنه قد أصبح من الضروري أن ينكبّ العلماء والأخلاقيون معا،

وباستعجال، على العمل من أجل التعريف الدقيق لمفهوم التقدّم. قد يقول المتشائمون : « وَاه ! قد فات الأوان، بعد إذ داهمت حياتنا اليوميّة آلاف المخترعات الشيطانية التي جاء بها هذا النصف الأخير من القرن العشرين ! ». إني رغم ذلك لا أفقد الأمل، وإنّي إلى التفاؤل أَمْيَل.

أستميحكم العذر عن هذا التقديم المسهب الذي هو من باب العموميات ؛ لقد ظننته ضروريّاً.

أنتقل الآن إلى الصعيد الفلسفي ؛ ولنقل بتجاوز : إلى الصعيد الميطافيزيقي.

لعل الانسانية تُعاني، منذ بضعة قرون، عقدة نفسانية أسمّيها « عقدة غليلاي ». وبمفعول تلك العقدة تعوَّد الناس أن يصفقوا لكل مكتشِف ولكل مخترع ويحكموا بأن عمله إيجابي، أيّاً كان الاكتشاف وأيّاً كان الاختراع. فهل من المعقول أن ينساق المرء لهذا التعوّد ويحكم بأن نموّ الفكر لا يمكن أن توضع له حدود، ولو في تطبيقاته، وَلَا يمكن أن يسترشد بمعايير ولا قيم ؟ هل تتوفّر للعقل البشري جميع المؤهلات التي من شأنها أن تجعله قادراً على إدراك معنى الكينونة ومعنى الوجود إدراكاً شموليّا ؟ هنا أتطرّق إلى الاستشهاد بالآيات القرآنية وبالأفكار العلمية المستجدّة التي أشرت إليها في مطلع حديثي.

يظهر أن الانسان الباحث يطمح من وراء بحثه المتواصل إلى الكشف عن سرّ أسرار الكينونة. ولنقل بتعبير آخر إنه يبحث عن « الحقيقة الحقّ ». وإني أدعوكم بهذا الصَّدَد إلى التأمّل في هذه الآية الكريمة، التي سأقرأها عليكم، لما فيها من مدلول رمزي سامٍ. قال الله عزّ من قائل : ﴿ وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ، قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنِ انْظُرْ إِلَى الْجَبَلِ، فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي ؛ فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكّاً وَخَرَّ مُوسَى صَعِقاً ؛ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ (الاعراف، 143). وبوسعنا أن نقرأ في آية أخرى من الذكر الحكيم ما يلي : ﴿ سَنُرِيهِم آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَ فِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ... ﴾ (فصّلت، 53). ألا يوجد في الكون « آفاق » يتعذّر على الفكر البشري اختراقها ؟ بل يحرُم على الفكر البشري اجتيازها، حتى إن «النظر » يكلّ دونها وحتّى إنّ البَصَرَ ينقلب إلى صاحبه « خاسئاً وَهُوَ حَسِيرٌ » حينما يُوَجِّهُهُ وِجْهَتَهَا.

قال أحد المفكرين المسلمين، لا أذكر اسمه، « إنّ السُّكر أربعة أنواع : سكر الخمر (أو المخدّرات)، وسكر المال، وسكر الجاه، وسكر العلم ». ورغم ما قد يتبادر إلى الذّهن، فإن الأخطر من أنواع السكر الأربعة، في زمننا هذا، لهو النوع الرابع والأخير.

قال لنا أمس الأستاذ بيرنار (Bernard)، في تعبير بليغ لِما فيه من التداخل بين الحقيقة والمجاز، قال لنا : « ها نحن أولاء نكسر اليوم نواة الانسان بعد أن كسرنا منذ عقودٍ نواة المادة ! » فلنسائل أنفسنا بجدٍّ ! يظهر أن الانسان قد جاوز الحَدَّ ببحثه وتنقيبه في الطبيعة خارج جسمه ونفسه. لقد جاوز الحدّ في اختراق آفاق الكون بقَدْرِ مَا هو قمين أن يعرّض

البشرية جَمعاءَ للبياد. ولدا يجدر به أن يسائل نفسه ويُلحّ في المساءلة عن الغاية الحقيقية التي يتوخّاها من وراء أبحاثه وتنقياته حيما يوجهها صَوْبَ كيانه الذاتي، صَوْبَ ذَاتِهِ المكوَّنة من جسم ونفس وخلق.

لقد بيّنت أعمال بيولوجيين بارزين أن بين الطبيعة والثقافة (في مفهومها الأنثروبولوجي) تفاعلاً. وبما أن كيان الانسان كيان اجتماعي بالدرجة الأولى، يُحشى أن يَجُرَّ الاخلالُ بأيِّ عامل من عوامل الاتّزان الذي يتّسم به ذلك الكيان إلى عواقب وخيمة يمتدّ مفعولها السلبيّ إلى مجموع البنية الهائلة المعقّدة التي هي قوام ذلك الاتّزان.

استُودِعَ الانسان قسطاً ضئيلاً، حدَّ ضئيل، من قدرة الله سبحانه على الخلق. وهو قادر من أجل ذلك على « الخلق بالنيابة »، أي على الاختراع والابتكار. ولدا يجب عليه أن يَسنّ « أخلاقيّاتٍ » لعمله الابداعي، كما يدعوه الله سبحانه وتعالى إلى ذلك في غير ما آية من القرآن الكريم، قد يطول الحديث بالرجوع إليها. وبايجاز، أقول إنه لا يليق بالانسان أن يسمح لنفسه بصنع « كل ما يشاء ». لا شك ولا ريب في أن إمكاناتِ مضاعفةِ الطاقاتِ وتنويع أشكال الحياةِ التي روَّد بها الخالق سبحانه الطبيعة، لا حدود لها ولانهاية، بما أنها صادرة عن « اللامنتهي » ؛ وإنّما يتمكّن الانسان من كشف بعضها على طريق المصادفة والاتّفاق، أي بمقتضى القَدَرِ المقدور. فلا داعي، والحالة هذه، إلى أن يفحر الانسان ويتباهى. بل عليه واجب من أوجب الواجبات، هو أن يلتمس لما يكتشف وما يخترع تطبيقات تضمن له النجاة والخلاص. يخبرنا علماء باحثون من ذوي المكانة المرموقة أن سيطرة النزعة المادّية على العقل البشري قد بلغت مداها وقاربت نهايتها. يقول الفيزيائي الفرنسي جان شارون (Jean E. Charon) : « المادّة، بالفِعْلِ، مَادَّةٌ ونَفْسٌ ». ويقول البيولوجيّان الأمريكيّان سبيري (Sperry) وشولدريك (Shaldrake): « يوجد في« وَاقِعِ المَادَّةِ » مظاهر غَيْرُ فيزيائية، مظاهر غير قابلة للقياس المادّي. ولا بدّ من مراعاة وجودها » ويذهب سبيري (Sperry) إلى أبعد من ذلك في قوله : « إن التصوّرات المستحدَثة الجديدة... ترفض الحتمية المادّيّة، كما ترفض النظريات الثنائية، وتفسح المجال للمقاربات الهادفة إلى تصنيف عقلانيّ للقيم، أي إلى انصهار العلم في الدين وانصهار الدين في العلم بصورة طبيعية ». أوَ لَمْ يخاطب الله تعالى الانسان في كتابه العزيز بقوله : ﴿ يَاأَيُّهَا الانسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلَاقِيهِ ﴾ (الانشقاق، 6)

أختم هذه الكلمة، سيدي الرئيس، بقولي إنّ مِنَ العبث أن يسعى رجال من ذوي الذّكاء اللامع والكفاءات النادرة لصنع « بشرية جديدة » بينما « البشرية القديمة » لا تزال غير مستصلحة. ولا شك أن في سعيهم خَطَراً مَا على الانسانية. فإذ قلت « يسعون لصنع بشرية... » ولم أقل « يسعون لترميق بشريّة... »، إنما حرصت على أن لا أسيء إليهم.

23 ــ اللورد شالفونت :

شكرا للسيد محمد شفيق ــ اعتقد أنكم أحسنتم بتذكيرنا بأن التقدم لا يعني دائما الاصلاح وعلينا أن نأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار خلال مناقشتنا العامّة. لقد عبّرتم عن تخوفكم من كون الربح والسلطة هما المحركان الأساسيان لهذه الاختراعات والتقنيات العلمية. اعتقد شخصيا أننا قد اتفقنا مبدئيا على ضرورة إبعاد المحرك التجاري من مناقشاتنا لهذه السيرورات العلميّة الجديدة التي هي موضوع مناقشتنا. أما إبعاد المحرّك السياسي نهائيا ــ أي السلطة ــ فهذا شأن آخر. أظن أنه من السهل تعظيم الرغبة في السلطة السياسية التي تعكسها هذه الاختراعات ذلك أن كل معرفة هي سلطة في حد ذاتها، كما يقول المثل المتداول عندنا، هناك عدة مصادر للسلطة، كما أشرتم إلى ذلك، ولا شك أن المعرفة هي احدى تلك المصادر.

24 ــ محمد الحبيب ابن الخوجة :

مما لا شك فيه أن عددا كبيرا من السادة الموقرين أعضاء الأكاديمية وضيوفها قد تعرض أكثر من مرة للبحث في موضوع القضايا الخلقية الناجمة عن التحكم في تقنيات الانجاب. وقد شاء جلالة الملك الهمام الحسن الثاني راعي هذه المؤسسة العلمية أعزه الله ونصره أن يدعونا جميعا لبحث هذا الموضوع لا من زاوية خاصة أو من جهة معينة، ولكن على وجه عام يمتد به النظر الشمولي وتتقابل وتتلاقى وتتكامل فيه الآراء المتعددة المختلفة ويتوصل من وراءه إلى نظرة متقاربة وفكر مشترك يحددان معالمه ويخلصان إلى نتائج مقبولة فيه.

ولقد أفدنا حقّا من البحوث والدراسات والتدخلات التي استمعنا إليها بهذه المناسبة فأغنتنا بعمقها، وأمتعتنا بتنوعها، وأعاننا على جمع خصائصها والانتباه إلى مميزاتها حسن العرض من جهة وبراعة الأستاذ السيد عبد الهادي بوطالب من جهة ثانية في تلخيصها وإبراز أهم مقوماتها وعناصرها عند التعقيب على كل واحدة منها. وهو إلى ذلك قد أجاب عن جوانب كثيرة تشغل بالنا حِين وضع الضوابط الأربعة عشر لعقدة النكاح وظاهرة الانجاب عند المسلمين. ثم قفّ على ذلك بتساؤلاته عن القضايا الخلقية التي قد نواجهها إذا انفلتت تقنيات الانجاب من كل القيم والتشاريع في المستقبل.

وقد سعدنا حقا بالاطار الذي وضعه لهذه الندوة الاستاذ جان بيرنار بتمهيده المركز والشامل، كما قدرنا للعميد جورج فوديل تدخله للاشارة بالخصوص إلى مدى التفاعل بل التلازم في هذا الموضوع بين التطور والتقدم العلمي ومواقف المراقبة والصيانة للقيم والاخلاق. ولئن كان من المتعذّر علي لضيق الوقت أولا ولكثرة ما حضرناه من عروض ومناقشات ثانيا أن أقف مع كل الدراسات منوّها ومعقبا فإنه لا يفوتني على الأقل أن أعود إلى البحوث الجيدة الثلاثة وهي على

التوالي : عرض الأستاذ جان كوهن، وبحث الأستاذ عبد الرحمان الفاسي، ودراسة الدكتور محمد علي البار. فقد كانت على النحو الذي ذكرنا ووصفنا، متقابلة متكاملة.

وقد قرّر فيما قرّر الأستاذ جان كوهن أن نتائج المعرفة هي التي تقود إلى الاختيار وأن ذلك يعتمد العلم أكثر فأكثر لا الأخلاق ولا القيم الخلقية وهو مُحقّ في ذلك حين نتسابق مع كل جديد ونؤله العلم وإن أدى إلى الخراب والدمار وجلب الخيبات والمآسي، وواقع الحياة المشاهد يعلن بلا خلاف عن خطإ وخطر هذه النظرة. وقديما دل على ذلك صاحب الميثاق الاجتماعي جان جاك روسو حين وازن بين العلم والقيم الأخلاقية وتحدث عن ألوان المكر والشر وأنواع الجرائم التي بلغها الانسان بعلمه وبحيلته ولا يتردى فيها عامة الناس لجهلهم وقلّة حيلتهم. وقد يغني عن الاطالة في هذه النقطة ما جاء من قبل على لسان حجة الاسلام الامام الغزالي ورده علينا بالأمس د. أحمد صدقي الدجاني عند تقسيمه العلم إلى محمود ومذموم، وتأكيده على وجوب توجيه الايمان للعلم حتى يكون الدين له واقيا ومرشدا والعقل أساساً له ومنطقا. وقد بنى المحاضر على نظرته تلك وجوب مسايرة التقدم العلمي والاستجابة للرغبات المشروعة وغير المشروعة، وفتواه في التبني المبكر واجارته لأنواع من التلقيح الاصطناعي باسم الحاجة وإقراره الصرف في اللقائح وأنواع التلاعب بالأجنة ومبدأ بيع أو منح المني والبيضة وإعادة الرحم وما يتبع ذلك من تصرفات بدعوى تقدم التقنيات والممارسة الواقعية لهذه الاعمال مخضعا القواعد الاخلاقية والقيم الدينية والسلوكية لنتائج العلم المادية غير ملتفتة لمقومات الحياة الاجتماعية وما تنبني عليه من أسس ودعائم وفلسفات ونظريات.

وأريد عقب هذا أن أشيد بدراسة الاستاذ عبد الرحمن الفاسي التي جاءت جوابا عن الدراسة السابقة لمطالبتها بوضع حدّ للتصرفات العلمية والتقنية وتقديدها بالأقوياء غير المسؤولين. وإعلانها صيحة الذعر من هذا الشر المستطير حين صدع بقوله : أية أخلاق هذه، وأية سلطة يمكنها التدخل في مشكلة التحكم في تقنيات الانجاب. وإني لأثني على ما أشار إليه من الأخطار التي تهدّدُ الانساب وتهدم الأسرة وتقوض نظام الأحوال الشخصية في كل المجتمعات وتورث الأناسي الجُدد، المتولدين عن التلقيح الصناعي مركبات وعقدا وأمراضا نفسية، المجتمع الانساني في غنى عنها. وإني حين أؤكد ما جاء في عرضه الدقيق من بيان لاصول التشريع الاسلامي ومن الاحتكام لقواعده الكلية في ضبط الأحكام الشرعية للمستجدات أريد أن أنبه في لمحة خاطفة إلى أن الماء الدافق في قوله تعالى : ﴿ ماءٍ دافقٍ يخْرُج منْ بيْنِ الصُّلبِ والتَّرائِب ﴾ ليس علّة حكم ولكنه وصف كاشف يفرق به بين المني والمذي والودي ونحوهما ممّا يخرج من القبل، وإني لأتوجه إلى أخوته مستعيرا قول الرصافي الذي خاطب به أمين الريحاني :

وإذا المحـــاظب كان مثـــلك واعيـــا أغنى اختـــصار القـــول عن تطويلـــه

وقد تكون لي عودة إلى القول أبين فيها موقف علماء الاسلام في مختلف المحامع

والمؤسسات العلمية إزاء قضية التلقيح الصناعي، واني لأنهي تدخلي هدا بالاشادة والتنويه بعرض د. محمد علي البار الذي جمع إلى كونه طبيبا عالما خصائص الفقيه ومعارفه الشرعية وإلمامه بأصول الاحكام في الاسلام من كتاب الله الكريم وسنة نبيه المشرفة. فقد تحدث عن التناسل وعن كونه مقصدا شرعيا وفرق بين العقم وعدم الانخصاب مستلهما ذلك من قوله عز وجل : ﴿ لله مُلْكُ السّماواتِ والأرض يخْلُقُ ما يَشاءُ يهَبُ لِمنْ يشاءُ إناثا ويهَب لِمنْ يشاءُ الذكُورَ أوْ يُزوّجهم ذُكْرانا وإناثاً وَيَجْعَلُ منْ يشاءُ عَقيما إنّه عليمٌ قدير ﴾

ولفت النّظر بعمق إلى أن التلقيح الصناعي يأتي في العصر الحاضر معالجة لنتائج وتقويما لها وأن حظه من النجاح قليل، وآثاره السلبية كبيرة وكثيرة، وتكاليفه جد باهظة لا يقدر عليها في الغالب الا ذوو الترف واليسار، وان الأجدى على المجتمعات العلمية والجهات المسؤولة في كل بلد وبخاصة في الدول الصناعية المتقدمة أن توجه العلم والعلماء إلى محاربة الأمراض والعادات السرية والشاذة والممارسات المنكرة أخلاقيا والمحرّمة شرعيا لأنها هي تلك التي تسببت في ظهور عوارض العقم وتزايد نسبة عدم الانخصاب، وقد جاء في كلامه منقولا عن بعض المصادر والجهات ما تزَنّ به مقامات الرّسل والنبيين مثل سيدنا ابراهيم ويعقوب عليهما السلام واستمعنا لمثل ذلك خلال الدورة. ولتكرر مثل هذه الظاهرة أريد أن أنبه إلى القرآن كتاب الله الذي جاء مصدقا لما بين يديه من الرسالات والكتب ومهيمنا عليه ينفي ذلك قطعا عن أئمة الهدى رسل الله وأنبيائه ويعتبر هذه المقالة الشنيعة كفرا صراحا ــ وهل يؤتمن على دين الله الا أقوم الناس سلوكا، وأكملهم خلقا، وأحسنهم وأجدرهم بأن يكوّنوا الأسرة ويتحملوا الأمانة وشرف رسالة التبليغ عن الله ؟ والله أعلم حيث يجعل رسالاته.

وقبل أن أختم كلمتي هذه أثني مرة أخرى على ما قاله الطبيب الفقيه د. البار بشأن التلقيح الصناعي من أن الاسلام لا يقبل طريقا للتناسل سوى طريق الزواج، وأن أية وسيلة يستخدم فيها طرف ثالث لاغية وباطلة ومحرّمة ومعاقب عليها. وأن العلماء في مؤتمرات مجمع الفقه الاسلامي بمكة المكرمة في اجتماع المنظمة العالمية للطب الاسلامي بالكويت وفي مؤتمرات مجمع الفقه الاسلامي الدولي بجدة وعمان لم يجيزوا من صور التلقيح الصناعي غير صورتين احداهما داخلية والثانية خارجية تكونان بين زوجين لا طرف ثالث معهما وفي حال قيام الزوجية. وهكذا استبعدوا بل حرموا صورة الاستبضاع العصرية المتمثلة في أخذ المني من رجل أجنبي أو من هيأة كالبنوك المنوية واستخدام بويضة امرأة أجنبية واستئجار الرحم وزرع حصية في الرجل وزرع مبيض أجنبية في المرأة إلى عير ذلك من الصور المردودة والباطلة شرعا وعرفا وحلقا.

25 ــ اللورد شالفونت :

أشكر السيد بلخوجة على تقديمه الواضح الجلي لموقف الاسلام من القضايا المعروضة للمناقشة.

اسمحوا لي، قبل أن استدعي المتكلم الموالي أن أدافع بكل تواضع عن العالِم الذي وُجّهت إليه التّهم أكثر من مرة خلال احتماعاتنا هده بأنه كائن محايد أخلاقيا، أي أنه لا يعي أو لايهتم بنتائج بحوثه وكشوفاته.

إن تجربتي في ميدان اشتغلت فيه أكثر من 30 عاما ــ ميدان الأسلحة النووية ــ أقنعني بأن أكثر الناس اهتماما وانشغالا بالآثار المعنوية والأخلاقية للسلاح النووي على الانسان هم بالذات العلماء الدين يعملون في هذا الميدان. ولا زال الحال كذلك اليوم. فأكثر الناس تشككا وخوفا من نتائج الكشوفات العلمية الجديدة هم العلماء المكتشفون أنفسهم، وهذا ينطبق بالطبع على الموضوع الذي نحن بصدده. إن الفصل كل الفضل يرجع للعلماء المختصين في ميدان الاختصاب الاصطناعي في إثارة انتباهنا إلى القضايا الأخلاقية والمطالبة بتعاون المفكرين معهم قصد تنظيم الممارسة في هذا المجال الحيوي لما يخدم مصلحة المجتمع ككل، سيكون من المؤسف حقا أن نخرج بموقف يسم العالم « بالحياد الأخلاقي » لأنه، حسب تجربتي المتواضعة، غالبا ما يكون موقفه عكس ذلك تماما.

26 ــ محمد علي البار :

قال تعالى : ﴿ ولا تُجادِلوا أَهْلَ الكِتابِ إلا بالتي هيَ أحْسَن ﴾ وقال تعالى : ﴿ وَلَتَجِدَنَّ أقْرَبَهُم مَوَدَّةً للذينَ آمنُوا الدينَ قالوا انَّا نَصارى دلِكَ بأَن مِنْهُم قِسّيسين وَرُهْباناً وأَنَّهُم لا يَتَكَبّرُون ﴾.

وقال تعالى : ﴿ انا أَنْزَلْنا التَّوْراة فِيها هُدىً وَنُور يَحْكُم بها النَّبِيُّون الدين أسْلَمُوا للدين هَادُوا والرَّبّانِيُّون والأَحبار بما اسْتحْفِظوا فيه كتاب اللّه ﴾

وقال تعالى : ﴿ وقَفَّيْنا علَى آثارِهِم بعيسَى ابْنِ مريم مُصَدِّقا لما بَيْنَ يَدَيْهِ منَ التَّوراةِ وآتَيْناهُ الانْجِيلَ فِيهِ هُدىً ونُور ومُصَدِّقا لما بَيْنَ يَدَيْه منَ التَّوْراة وهُدىً وَمَوْعِظَةً للْمُتَّقين وَلْيَحْكُم أَهْل الانْجِيل بما أَنْزَل اللّه فيه ومَنْ لَمْ يَحْكُمْ بما أَنزل الله فأُولئك همُ الفاسِقُون ﴾

وهذه هي عقائدنا كمسلمين... وأرجو أن يكون النقاش بينا كما أمر الله تعالى بالتي هي أحسن ﴿ وما أُبَرِّئُ نَفْسِي إنَّ النفْسَ لأَمّارَةٌ بالسُّوء... ﴾ ومجتمعات المسلمين فيها مشاكل أخلاقية عديدة جدا.

كما تعلمون بالنسبة للعهد القديم الموجود حاليا كتب على مدى سبعة قرون متطاولة على أقل تقدير... وكتبه رؤساء الأحبار في فترات مختلفة من الزمان.

في العهد القديم الموجود بين ايدينا تصورات مختلفة عن الانسان والله. ففي سفر التكوين

أن الله أمر آدم بأن لا يأكل من شجرة المعرفة وعندما أكل آدم وزوجته من تلك الشجرة غضب الله وخاف. وقال : ها هو الانسان صار عارفا مثلنا وطرده من أحل ذلك من الجنة.

ثم عندما رأى الله أن بني البشر قد اجتمعوا في العراق القديمة وكانت لهم مدينة خاف منهم أيضا ونزل ليبلبل مدينتهم ولذلك سميت « بابل ».

وهي نفس النظرة الاغريقية حيث تدور المعركة بين بروميثيوس سارق النار المقدسة نار المعرفة وبين الآلهة الذين لا يريدون للانسان أن يعرف.

وهنا أنبه اخوتنا الذين يذكرون دائما أن الصراع بين الكنيسة والعلم حدث في القرون الوسطى الواقع أن الصراع بين العلم والدين قديم حسب المفهوم اللاهوتي عند الاغريق.

ويصف لنا سفر التكوين المعركة التي قامت بين يعقوب عليه السلام وبين الله عندما أمسك يعقوب بتلابيب الرب وأخذ يصارعه طوال الليل حتى طلع الفجر فقال الرب ليعقوب اطلقني... فرفض يعقوب أن يطلقه حتى يعطيه العهد والبركة له ولنسله لأبد الآبدين فأطلقه الرب آنذاك وسماه إسرائيل قائلا له : لا يكون اسمك يعقوب بعد الآن بل اسرائيل لأنك جاهدت مع الرب وقدرت.

ويصور العهد القديم، ونصوصه بين أيديكم، الأنبياء بكل نقيصة... ونكاح المحارم منتشر بينهم كما أشرت إلى ذلك أمس.

وعندما زنى يهودا بثمار كنّته وهو يظنها زانية أخذت منه رهنا عصابته وعصاه وخاتمه فلما حملت منه سفاحاً وعلِم بذلك أمر باخراجها ورجمها.. فلما مثلت بين يديه قالت لمن هذا الخاتم لمن هذه العصابة... لمن هده فلما عرف أنها له : قال هي أبرُّ مني ثم زوجها لابنه الآخر.

ورغم أن عقوبة الزنا هي الرَّجم كما هو في العهد القديم الا أن هدا لا ينطبق على الرجل بل هو مقصور على المرأة فقط.

ويتساءل اللورد شالفونت ــ كما فهمت منه ــ عمّا هو قانوني وما هو غير قانوني ؟ وفهمت كذلك من القسيس دانستان أن القانون لايبيح الزنا.

وأحب أن أوضح أن كلمة الزنا في اللغة العربية تقابل كلمتين انجليزيتين Adultery وهي الخيانة الزوجية Fornication وهي العلاقة الجنسية من شخص غير متزوج.

والقوانين بما في ذلك القوانين الوضعية في كثير من بلاد المسلمين التي كانت مستعمرات للدول العربية تفرق بين زنا المرأة المتزوجة... وليس لها أن تزني في منزل الزوجية أو خارجه.. وهو أمر تعاقب عليه بشرط أن حق التبليغ والمقاضاة هو للزوج : ويسمح له القانون بالزنا خارج منزل الزوجية.

وزنا الشخص غير المتزوج (حتى ولو سبق له الزواج) هو أمر مسموح به تماما.

كما أن القانون في بريطانيا وكثير من الدول الأخرى خلافاً لما في القانون الكنيسي القديم أصبح يسمح بالشذوذ الجنسي (اللواط والمساحقة).

بل يقوم الأطباء الآن (بما فيهم طبيب مسلم يعمل في الولايات المتحدة وآخر يعمل في الدار البيضاء، بتحويل المخنثين إذا رغبوا في ذلك بجبّ مذاكيرهم واخصائهم وصنع فروج صناعية لهم. ثم تقوم المحاكم بتزويجهم وقد تزوج أحد اللوردات في بريطانيا على أحد هؤلاء المخنثين.

وأما تعليق اللورد شالفونت وتشكّكه في الاحصائيات التي أوردتُها فهي احصائيات نشرتها المجلات الطبية والعامة وقد أشرت إليها في صلب البحث المطول، فأرجو أن يرجع إليه.

وأضيف نقطة أخرى عن الاعتداء على الأطفال جسمانيا وجسديا . حيث تذكر المصادر الطبية ومنها كتاب :
the Abused child volume 29 n° 5-1977. Climicol Symposium. بأن عدد الأطفال المعتدى عليهم جسدياً وجنسياً في الولايات المتحدة من ذويهم يتراوحون ما بين 4 و5 ملايين طفل سنويا وأن أهم ثاني سبب لوفيات الاطفال من الولادة إلى سن 5 سنوات هو الاعتداء على الاطفال من ذويهم.

وكذلك فإن أهم ثاني سبب لدخول الأطفال من سن الولادة إلى 5 سنوات إلى المستشفيات في الولايات المتحدة هو الاعتداء على الأطفال. تقول (Readers'Digest) عدد أغسطس 1983،إنّ استخدام الاطفال جنسيا لم يعد أمرا شاذا ولا أمراً شخصياً وانما أصبح تجارة منظمة يتراوح دخلها ما بين خمسمائة إلى ألف مليون دولار سنويا في الولايات المتحدة. ويعمل فيها الآف الكتاب والمصورين والأطباء وعلماء النفس.. وتقول أيضا : ان هناك ما لا يقل عن مليون طفل في الولايات المتحدة يُعتدى عليهم جنسيا.

أما الباحثون الجنسيون مثل جون مولي من جامعة هوبكنز فيقولون : إن تجارب الطفل الجنسية مع أحد أقاربه الكبار أو غيرهم من البالغين لا يشكل بالضرورة ضررا على الطفل.

ويقول الباحث جيمس رامزي : ان مَزيداً من الاتصال الجنسي بين أفراد الأسرة سيحقق الدفء وسيخفف من هذا السّعار الجنسي المحموم في سن المراهقة.

27 ــ اللورد شالفونت :

أشكر السيد البار على مداخلته الهامة. وسأكرر ما سبق وأن اقترحته في البداية بأن الشر والارادة السيئة ليسا من اختصاص أي مجتمع ــ إنهما موجودان في كل مكان، كما أؤكد للسيد البار ــ باسم الأستاذ دانستان ــ أن تعليقي على تدخله أمس لم تكن فيه أدنى مرارة.

لا أظن من اللائق بي ــ أو بالأستاذ دانستان ــ أن أناقش نظرة الاسلام إلى الزنا مثلا. لقد كان همّي الوحيد ــ وربما كان الوضع كذلك بالنسبة للأستاذ دانستان ــ هو محاولة توضيح وتجلية سوء الفهم الحاصل حول الفرق في بلادنا بين المواقف الدينية والمواقف القانونية من بعض هذه القضايا. أرى أن سوء الفهم هذا لا زال قائما ولا أظن أن الوقت يسعني لكي أقنع السيد البار، الذي أشكره على تدخله.

28 ــ عبد الهادي بوطالب :

استمعنا إلى عدة تدخلات أضافت معطيات اخرى وقد استمتعنا لما تفضلت به السيدة ماري قارنوك، التي اشتهر اسمها مع اللجنة الأخلاقية البريطانية، حيث حدثتنا عما قامت به وما اقترحته اللجنة من تدابير وما ساهمت به في تحديد الموقف الأخلاقي في بريطانيا من تقنيات الانجاب. ثم استفدنا كذلك كثيرا ممّا تقدم به الأستاذ روني حان ديبوي وقد حدثنا عمّا ساهم به المجلس الأوروبي الذي تتمثل فيه احدى وعشرون دولة أوروبية، وما تقدمت به من اقتراحات وآراء في هذا الموضوع ستستفيد منها أو تتبناها الحكومات الأوربية المختلفة.

ثم استمعنا أيضا بنفس الاهتمام إلى ما جاء به السيد راسل سكوت عن التقدم في خطوات التقنين بأستراليا، وكانت نظرته شاملة، حيث أنه لم يقتصر فقط على ما حرى في استراليا بل عمّم نظرته عبر آفاق اخرى. وهكذا رأينا كيف أن هناك وعيا بضرورة التفكير حديا في الاستفادة من حسنات ما يعطيه العلم من تقنيات في هذا المضمار والوقاية من المخاطر التي يمكن أن يجرّ إليها التقدم والتطور في هده التقنيات.

وكذلك اكتملت النظرة لدينا بعد أن تقدم السيد محمد فاروق النبهان فأضاف إلى المشاكل الخلقية المشكلات النفسية الناتجة عن تطور تقنيات الانجاب_حيث ركز حديثه على الطفل الذي ينتج عن الانجاب الاصطناعي وعلى ما يمكن أن يكون له من صدمات.

هذه الموضوعات مطروحة للمناقشة والكلمة للزميل السيد محمد عزيز الحبابي

29 ــ محمد عزيز الحبابي :

أثار قلقي ما قاله الأستاذ ميشو، من أن القانون متأخر بالنسبة للفتوحات العلمية والتقنية والواقع أني شعرت بهذا القلق وأعربت عنه حينما قلت إنه يوجد تفاوت عميق بين تقدم العلوم والتقنيات من جهة، والعلوم الانسانية بما فيها الحقوق والفلسفة والتاريخ، إلى آخره، من جهة أخرى. فما هو سبيلنا إلى تدارك هذا التفاوت لجعل المطيتين تسيران معاً وبالتوازي ؟ إنه المشكل برمته، وقد تردّد الأستاذ ميشو في الجواب على هذا السؤال.

أطن أن نفس الجواب سنتلقاه على لسان حبراء العلوم الانسانية. لذا، فإني أظن كذلك أننا لن نستطيع يوما تدارك التفاوت بين الميدانين، لأن العلوم لا تتوقف في مسيرتها، في حين أن العلوم الانسانية توحد في حالة ركود، والأحلاق والتأويل الديني يصاحبانها في ركودها. ركود مستمر من جهة وتطور متواصل بسرعة من جهة أخرى، يدفعاني إلى التساؤل : متى سيحصل اللقاء بين الطرفين ؟ لا أحد يستطيع أن يتنبأ بموعده. لذلك أقترح تشكيل لجنة للحكماء تتألف من الأعضاء المشاركين في هذا الجمع، مهمتها البحث عن الطريقة الواجب نهجها لتقليص المسافة الفاصلة بصفة قاطعة، بين العلوم والتقنيات التي تواصل تقدمها وبين العلوم الانسانية القابعة في ركودها.

لا يجدر بالأكاديمية المغربية أن تكتفي بنشر أعمال ندواتها، بل ينبغي لها أيضا أن تقدم خدمة ما إلى الانسانية اعتباراً لأصالة هذه المؤسسة، ولاختلاف أجناس ومعتقدات وثقافات أعضائها. من واجب العلماء أن يقولوا لنا إلى أي حدّ يستطيعون أن يذهبوا، وعلى غيرهم أن يقولوا لنا متى يجب علينا أن نطلب من العلماء أن يقفوا. ثم نقوم بتقييم أعمالهم وتقدير المسافة وتحديد المراحل التي يجب قطعها، لنتمكن جميعا من تقليص الفوارق بين الجانبين.

قال لنا الأستاذ محمد علي البار إننا ننكب دائما على دراسة النتائج. لكن علينا أن نتعرض إلى الأسباب وعلينا أن نحصيها ونسجلها بطريقة رياضية، ثم نقترح لكل سبب، حلا مؤقتا أو نهائيا، وهكذا ستكون لنا حلول نستغلها لعملنا ونكون قد قمنا بتيسير المهمة.

30 ــ محمد فاروق النبهان :

تتعلق مداخلتي بعرض السيد جان ميشو حول الآثار القانونية لمشكلة التقنيات المتعلقة بالانجاب. في تصوري ليس هناك أي خلاف فيما يتعلق بالرفض الأخلاقي والديني لمشكلة التقنيات المنافية للقيم الأخلاقية والقيم الدينية التي تزيد من المشكلات الاجتماعية ولكن القضية هي هل نملك الخيار ؟ نحن سنرفض، ولكن هل ستتوقف المشكلة ؟ هل ستتوقف تقنيات الانجاب أم ستستمر ؟ سوف تستمر التقنيات على وجه التأكيد، وسوف يزيد التكاثر الانساني عن طريق تقنيات الانجاب، وسوف تطرح مشاكل اجتماعية جديدة. ماذا سنفعل أمام هذا الجيل الجديد الذي سوف يتولد من جلال ذلك الانجاب الذي نسميه «غير مشروع» انسانيا وأخلاقيا وديبيا ؟ ماذا نستطيع أن نفعل أمام هذا الجيل المقبل من الأطفال الذين يجدون أنفسهم بغير اعتراف قانوني ولا اعتراف ديني بوجودهم الاجتماعي ؟ هل نستطيع أن نتركهم في الفراغ بدون أن يتقدم القانون لتسوية وضعيتهم الحقوقية من حيث الانتساب ؟ هل نستطيع القول بأن عددا كبيرا من افراد المجتمع هم لقطاء ؟ أولاد زنا ؟ لا نستطيع لاننا أمام مشكلة اجتماعية تطرح نفسها فهل يستطيع القانون هنا أن يقدم لنا اقتراحا يسد به ذلك الفراغ الذي سوف يتزايد في

كل يوم أمام مواكب جديدة من الاطفال البائسين الذين جاءوا إلى هذه الحياة ولا ذنب لهم فيما اقترفه آباؤهم من مخالفة للقيم الدينية والاخلاقية.

31 ــ أحمد محمد الضبيب :

كانت العروض التي استمعنا إليها في هذه الدورة عروضا نفيسة سواء تلك التي تحدثت عن تقنيات الانجاب أو تلك التي عالجت الجانب الأخلاقي في هذه المسألة. وقد أغنت المناقشة كثيرا من الجوانب. غير أنني لا حظت أن كثيرا من العروض قد ركزت على الجانب الأخلاقي المتعلق بتقنيات الانجاب. وقد تبيّن من تلك العروض أن الموقف الأخلاقي يختلف بين بيئة وأخرى وبين شعب وآخر، وهذا شيء طبيعي لأن الأخلاق تتبع القيم المعترف بها في تلك المجتمعات، وهذه القيم تتغير بتغير المجتمعات، والأزمنة، وتتطور من مجتمع إلى آخر بل إن بعض المواقف الأخلاقية تختلف في الحالة الواحدة التي تحدث في المجتمع الواحد.

فالمجتمع الجاهلي الذي كان يعدُّ الخيانة الزوجية جريمة أخلاقية كان يسمح في الوقت نفسه بنكاح الاستبضاع وهو النكاح الذي أشار إليه الدكتور عبد الهادي بوطالب، وصورته أن يسمح الرجل لزوجته بالاتصال برجل يتميز بصفات خاصة في الذكاء أو القوة أو غيرها من أجل أن تنجب منه.

كما تختلف النظرة في بيئات وشعوب متجانسة ومتقاربة، فبينما نجد في منطقة الشرق الأوسط تحريماً لنكاح المحارم بشكل عام نجد في البيئات نفسها طوائف ذات أصول قديمة تبيح هذا النكاح.

من هنا يتبين القول بأن الأخلاق التي نتحدث عنها هي أخلاق محدودة في الزمان والمكان وهي الأخلاق السائدة في مجتمعاتنا الحالية وهي على اختلافها في بيئتنا فإنها عرضة للتغير بمرور الزمان.

ولذلك يبدو لي أن الضوابط التي يجب أن نؤول إليها في هذه المسألة وفي غيرها مما يعترضنا من مشكلات ليست الضوابط المتغيرة، وإنما ضوابط تستمد قوتها من الديمومة والاستمرار وهذه لا أجدها الا في الضوابط الدينية.

فهي ظل الضوابط التي أُشير إليها في الاسلام لا يمكن أن يحدث الخلل الذي تنبأ به كثير من المتحدثين، أو تحدث تلك الانحرافات غير المرغوب فيها التي أشار إليها السيد روني جان ديبوي.

إن إبعاد الضوابط الدينية من هذه الحقول هو السبب الذي يجعلنا نتخبط في هذه المسالك الشائكة.

إننا يجب أن لا نغفل الحقيقة التي تتمثل في أن انطلاق عفريت العلم من القمقم ــ كما أشار إلى ذلك الأستاذ عبد الكريم غلاب ــ دون كوابح سيؤدي إلى ما لا تحمد عقباه.

وهذه الكوابح لا بد أن تكون ذات طابع دائم لا يعتريه التغير والتبدل. ذلك لا يوجد إلا في الضوابط الدينية.

32 ــ عبد الهادي التازي :

مرة أخرى سأنوه بالفكرة الرائدة لجلالة الملك الحسن الثاني الذي جعل من هذه الاكاديمية منتدى جامعا يلتقي فيه الطبيب والخبير والعالم والفقيه والمؤرخ والوثائقي من سائر أطراف الدنيا. وأشيد مرة أخرى بطرح هذه المواضيع من قبل جلالته على دورتنا هاته. إن إثارة مثل هذه المواضيع لمّا يعبرّ عن طموح جلالته في أن يمكّن الكل من حظوظ المشاركة في المواضيع المطروحة على الساحة الدولية، كلٌّ بما عنده حتى تكتمل الرؤية ويتضح الموضوع.

أحيطكم علما أنه أتيحت لي الفرصة أن أحضر صباح يوم الأحد 16 نونبر الجاري عملية جراحية تعالج حالة من الحالات التي تتصل بالتحكم في تقنيات الانجاب، وقد كان ذلك في مدينة « نورفولك » بولاية ڤرجينيا، بالذات في معهد جونس الذي يشرف عليه البروفسور « هواردجونس »، ويتعلق الأمر بزوجة اشتدت رغبتها في الحصول على وليد، وكان لابد للتغلب على المصاعب التي اعترضتها والتي تتلخص في أن بويضاتها لا تستطيع أن تنفذ إلى المكان الذي كان عليها أن تصل إليه حتى يتم الاخصاب. لقد استمعت بعد هذه العملية ــ التي كانت بالنسبة إلي مثيرة ــ إلى عدد من الحالات التي عرضها علينا البروفسور جونيس ووجدنا انفسنا أمام سلسلة من النماذج، وكان أكثرها باعثا على ضحكنا حالة الفنانة التي تحدثت عنها السيدة ماري ڤارنوك ــ والتي كانت ترغب في أن لا تشوّه نفسها، ومع ذلك ترغب في أن يكون لها وليد ــ أعترف أمامكم بأن ما رأيته وكان ممّا جعل جلدي يقشعرّ، وكنت أتساءل مع الاستاذ جونيس عن الجمعيات الاخلاقية التي تهتم بهذا الموضوع، والحالة أن الاخلاق تختلف من بيئة إلى بيئة ومن أسرة إلى أسرة ومن جهة إلى جهة، ولكن مع ذلك فإنني أومن بأن المجموعة الاسلامية لا تزال ــ والحمد لله ــ بعيدة عمّا تطرحه هذه البحوث العلمية التي ربما ستقذف بنا إلى عالم رهيب سيفقدنا طعم الحياة، ومع ذلك أضم صوتي إلى الذين اقترحوا التوصية بإنشاء جمعية أخلاقية تكون نابعة من أكاديمية المملكة المغربية التي تتمثل فيها سائر الحقول وتتمثل فيها سائر الاتجاهات حتى نصل في الأخير إلى ما يمكّن أن يضبط أعمال البشرية في هذا الموضوع.

33 ــ محمد علي البار :

أريد أن أتعرض لنقطتين وردتا في كثير من التدخلات

النقطة الأولى هي موضوع الأجنة الفائضة وماذا يُعمل بها ؟ وقد تحدث في هذا الشأن الأساتذة الدكتور فريدمان والدكتور جان ميشو والسيدة ماري فارنوك والسيد راسل سكوت.

هذه الأجنة الفائضة إما أن تقتل أو ترمى، وإما أن تستخدم لطرف ثالث وهو مرفوض اسلاميا، أو أنها تستخدم للبحث العلمي. والعريب أن كثيرا من قوانين الدول الآن تبيح الاجهاض، وهو قتل جنين متكامل تعدى مرحلة الخلايا الأربع والثمان الموجودة في هذا الجنين الذي نسميه جنينا اصطلاحا، وهو في الواقع مجموعة بسيطة من الخلايا، وتمنع البحث العلمي في هذا الميدان على أهميته القصوى للتقدم في هذا الميدان ولمعرفة كثير من الأمراض الوراثية.

كما أن هذه الاجنة الفائضة يمكن أن تستخدم للعلاج أيضا. أي يمكن أن تستعمل بدل نقل الاعضاء أو في علاج بعض الامراض، ليس فقط لمعرفة الامراض الوراثية الموجودة ولكن يمكن أن تستخدم لعلاج أمراض موجودة حاليا.

وأذكر مناقشة جيدة للبروفسور إدواردز في هذا الموضوع، وهو يقول : إذا كانت القوانين الوضعية تبيح الاجهاض لجنين متكامل يبلغ عمره 12 أسبوعا أو حواليها، ماهي الحكمة من منع إجراء تجارب مفيدة على بضعة خلايا لم يظهر بعد فيها أي أثر للحياة الانسانية.

النقطة الثانية وهي اختيار جنس الجنين لغير سبب طبي. معروف أن هناك بعض الامراض التي يحملها كرموزوم (Y) أو كرموزوم (X)، وبالتالي معرفة الامراض التي يمكن أن تنتقل عبر جنس الجنين، فإذا عرفت مثلا هيموفيليا أو غيرها وعرف أن هذا الجنين ذكرٌ في مرحلة مبكرة وهو لا يزال أربعة خلايا أو ثمانية، ولم يدخل بعد إلى الرحم، يمكن أن يترك ولا يدخل إلى الرحم أساسا، وبهذا تنتفي في بعض الاحيان الحاجة إلى اجراء ما يسمى بـ (Amniocentesis) أو برل السائل المحيط بالجنين واجهاضه فيما بعد. فلا يوجد أي داع لاجهاضه عندما يكون عمره 16 أسبوعا أو اكثر، وإنما قد يجهض هذا الجنين مبكرا جدا، أولا يجهض أصلاً لانه في الحقيقة لا يوضع في الرحم حتى نقول إن هناك اجهاصا. فاختيار جنس الجنين لغير سبب طبي، (مثلا أسرة رزقها الله خمسة إناث ولم يرزقها الله طفلا ذكرا)، فلا يوجد مانع من الناحية الاسلامية كما فهمت من كثير من الفقهاء الأجلاء، مع أني أرى كثيرا من اللحان تمنع هذا الاختيار لغير سبب طبي وترفضه رفضا تاما.

الأمر يتعلق بمواضيع ليست من السهولة بمكان، لهذا أطرحها أمامكم للنقاش ولأحد الرأي حولها في هذا المكان العلمي المبارك.

34 ــ محمد علال سيناصر :

لن أتناول مظهرا آخر للمشكل عالجه بما يرضيني السيد جان ميشو، لكنني سأعبر عما يقلقني : إن نقاشنا متعدد الاختصاصات، بالتواجد لا بالتأمل، لايشجع على إدراك واضح للمشكل الكوني الهام الذي على الناس كافة أن يسهموا في دراسته. إن القضية لا تتعلق بممارسات أسفرت عن نتائج هي مثار حلاف وموضوع حوار متعدد الاختصاصات، ولكن كون هدا الحوار وذلكم الخلاف مفخح من جهة وموقوف على تقنيي القانون والطب والعلماء ورجال الأخلاق والفلسفة من جهة أخرى. إن القضية باختصار ناجمة عن نضج تحقق عبر حقبة طويلة من التطورات التي عرفتها هندسة أدوات، وأسفر هدا النضج عن هندسة للحياة تستهدف أثمن شيء بدونه لا وجود لكائن أو لقيم. في هذا الموقف بالذات لن تكون هندسة أخلاقية أو قانونية بقادرة على مواجهة تحدي الأوضاع المطروحة التي تتطلع إلى تدليل كل مقاومة مجتمعية أو معرفية.

ما نحن في حاجة إليه هو الوعي بحدة الخطورة والصعوبة، وإلا فإن الموقف المتشنج تجاه البحث الأساسي ستعززه رتابة التقاليد لتحميد الحركة ونشر الجهل. هذا هو بيت القصيد. إنه موضوع كوني شائك لاينحصر في تواجد تقنيات متقدمة مع ثقافات وأديان مختلفة، الموضوع، كما يبدو لي، مرتبط بقضية العصرنة في حد ذاتها، ويطرح تفسيرات ذات علاقة مع تقاليد وثقافات العالم الثالث، وبالضبط مع قيم دينية باعتبارها كدلك. عند ما أقول عصرنة لا أحرج من اعتبار التقاليد الثقافية وهي نقيض للمعاصرة وتنمو في ظلها، لانه في المعاصرة توجد أيضا تقاليد. هناك معاصرة حية كما أن هناك تقليد حي، باختصار إن الصعوبات الأكثر حدة تبقى ممتنعة على الفهم وعلى كل الصياغات القانونية المعروفة.

القضية ليست قضية هندسة أو إخصاب مشروع، وإنما هي وضعية تخلق صعوبات في وجه مبدأ القانون. وبالفعل فإن مبادىء القانون ليست هي القانون فحسب. في المفهوم الضيق للشرعانية كان القانون دائما مجرد اصدار قواعد أو تثبيتها. وإن مرحلة كالتي نعاصرها في حاجة الى إتقان تثبيت القواعد. إن ذلك يتطلب تواصلا بين المجتمع والحدسيات التي تؤسسها قواعد السلوك. والصعوبة مترتبة على إمكان قيام قطيعة في التواصل بين الموازل الحديدة والالزامات الجديدة، بين مستويين في العصرنة : بين قانون عصري أصبح معهوداً، وتكنولوجيا عصرية مازالت في المهد، وكلما وقفنا في وجه هذه التكنولوجيا الا وعمقنا الهوة، وإذا خضعنا لها نسقط في الانحراف والفشل المكبوت وغير المفهوم للعصرنة، وآنئد يصعب علينا ان نرجع المؤشرات إلى الصفر.

ستجرى الأمور كما لو أن القضية التي طرحها ابن رشد وحيدة ودائمة : قضية التوفيق بين

الحكمة والشريعة، ولغة العصر بين العلم والقيم، بين العصرنة (أو مجتمع ما بعد الصناعة) ومضمونها.

لشرح ما نقصده بمثال : المتفق عليه حاليا اعتبار حقوق الانسان ونصوصها الدولية مبادىء للقانون، في حين أن تلك المبادىء هي المطروحة للتساؤل. هنا تحدث القطيعة في التواصل بين توجيه واقعي وقيم معترف بها على أوسع نطاق. سأحاول وفي ايجاز شديد صياغة بعض الصعوبات :

1 ــ بقدر ما يكون الانسان غاية في حد ذاته فإن التحريب على المضغ الأمشاج ينزل به إلى مجرد وسيلة. ومعلوم أن فكرة كون الانسان غاية أمر يقره التصريح العالمي لحقوق الانسان ومنصوص عليه في ديباجات كل الدساتير السياسية للدول المتحضرة. ينتج عن ذلك أن مشكل هذا التصريح يجب أن يُحَلّ قبل النقاش الثقافي حول التفاصيل والخصوصيات المحلية.

2 ــ لا يقف الأمر عند هذا الحد، فبقدر ما تعترف مبادىء القانون بالعائلة كخلية أساسية في المجتمع يضعنا علم الاخصاب (= La Procréatique) أمام إمكانيات تتعارض مع المبادىء.

3 ــ بقدر ما يكون للانسان الحق في أن يكون مخبراً بكل ما يهمه، وذلك بناء على التصريح العالمي، توجد أوضاع تستوجب السرية، وهنا ترد متعلقات المادة العاشرة من التصريح.

4 ــ بقدر ما يكون الاقرار تاماً بعدم إنتهاك الحياة الخاصة والشخصية الصميمة للانسان يهدد علم الوراثة (وهو أعم من علم الاخصاب) بالكشف عن معرفة جديدة تتيح خروقات وتجاوزات أخطر.

5 ــ بقدر ما يتميز البحث العلمي المعاصر بالتفتح والتبليغ بكامل الحرية وبكل التفاصيل تضرب هندسة الوراثة حصاراً على الاعلام العلمي وتجعل الأمر موقوفا على ثلة من العلماء وممنوعاً على العالبية منهم فبالأحرى على الجمهور الواسع.

استنتاجاً من كل ما سبق لا يبدو لي المشكل في التعارض بين العصرنة والمعرفة ولكن في تدبير المجتمع للمعرفة وتوريعها، في التعارض بين القيم الشمولية وحدلية المنافع والتغير، والأخطر في التناقض الداخلي لافكار تصريحات حقوق الانسان الذي يتسبب في صيغ جامدة والحالة ان الانسان أصبح فكرة متفجرة ومتفسخة، بل ومسفية، مما يحتم علينا الرجوع إلى تحليل الفكرة التي لدينا عن الانسان، خاصة في القانون التقليدي العصري.

خلاصة القول إن المعرفة فهم، فهم للسيرورة الطبيعية أو الثقافية. الذي يطرح الاشكال هو ما يتاح من إمكان للتدخل الذي يتجاوز في مداه نظريا وعمليا مُحفّرات المعرفة لذاتها أو

المعالجة. ما يطرح الاشكال ليس مجرد صعوبة في الدلالة، بل هو بين تكنولوجيات تضع موضع التساؤل كل فكرة معيارية وبين سيرورات علمية تتيح التحكم في الموروث البيولوجي للانسانية.

واضح أننا بحاجة إلى أن نجعل التأمل التشريعي يحضر ولا يعطي، وأن تكون وعود التصنيع تحفز ولا تُعوّض. نحن في حاجة إلى وعي، أي نشحذ اذهاننا لما ينتظرنا، ليس ابتداء من اليوم ولكن منذ فجر العصرنة التي تتوقف عن التفتح والانجاز والانتشار.

35 ــ رجاء كْارودي :

قال الأستاذ جان برنار في مقدمة عرضه، إن المشكل المطروح، شاسع الجوانب، يتعلق الأمر هنا بتحكم ثلاثي نمارسه من الآن، أولاً في الانجاب، وثانياً في الوراثة، وثالثاً في الجهاز العصبي، أي في تحديد سجايا الانسان لقد كشف لنا العلماء خلال المناقشات، أن العلم يمنحنا إمكانات ضخمة وصرحوا لنا بما كان يستطيعه أصحاب العلم وما سيأتي لهم إنجازه قريبا. إنه نبأ قيم يحمل في طياته ثراء مفيدا. ثم استمعنا إلى ملاحظات رجال الدين والأخلاق وهم يركزون تدخلاتهم على ما تحدده الحكمة وما يشترطه الايمان إن لدينا من جهة، عطاءات العلم، ومن جهة أخرى، ما يتوخاه الدين، من أهداف، واستمعنا إلى شروح عن الحلال والحرام.

أقول بصراحة إني أتأسف على المتدخلين الذين لم يركزوا على الجانب المستحدث للمشاكل المطروحة، وغالبا ما يشعر المرء بأن أجوبة عفوية توجد لكل هذه المشاكل، سواء من الجانب العلمي أو من الجانب الديني. لكن المشاكل المطروحة ليست مألوفة لدى الانسان.

إن الانسان بدأ لأول مرة في حياته، يهدم الكيان البشري وذلك عندما أودت قنبلة هيروشيما، بحياة سبعين ألف نسمة في لحظة وجيزة. إن المعسكرات الغربية والشرقية، تدخر اليوم ما يعادل مليون قنبلة من حجم قنبلة هيروشيما، أي ان لها امكانية قتل سبعين مليارا من البشر، يعني ما يقابل خمسة عشر مرة سكان الأرض.

إن تحديد سجايا الانسان مسألة لم تخطر ببال أحد، ولكن علماء العصر يتأهبون اليه. ادعى مؤخراً أخذ الصحفيين بالتلفزة الفرنسية أننا سنجد قريبا في الأسواق، عقاقير لتحديد سجايا من نريد في بني آدم.

إنه كلام خطير جدا !

سوف يكون علينا، كما قال جان روستان، أن نتعلم عمل الله. لا شك أنه عمل صعب على الانسانية، لكن لبعض الناس شعورا بأنه عمل يسير، فراحوا يخوضون في ما هو مباح لنا وما هو محظور علينا. إني أفضل الاستفسار والحوار، أفضل الحوار لأنه كان منطلقا لمبادرة صاحب

الجلالة مؤسس هذه الاكاديمية، بجمع أصحاب الديانات السماوية، للنظر في قضية عالمية، لذلك يتعين تحديد الأسئلة على المستوى العالمي لأننا هنا لسنا بصدد فرض وجهة نظر دين معين على الانسانية جمعاء.

هل يا ترى نستطيع وضع قاسم مشترك، لا في صيغة جواب نهائي، ولكن يتسم في نظري بقابلية للاستفسار والحوار.

36 ــ موريس دريون :

عندي ملاحظة واحدة فحسب. إن عدداً كبيرا من الذين تناولوا الكلمة، استشهدوا بالتاريخ وتحدثوا عن التاريخ. أرجو أن يعالجوا الموضوع بوجهة نظر المؤرخين الذين سيكتبون عنه، بعد مائة أو مائتي سنة من الآن وأن يبينوا لنا ماذا سيقولونه عنا. لا غرو أن هؤلاء المؤرخين والباحثين سيعالجون ماذا كان يجري في العالم، سيتناولون الجرائد، وسيرون أن العلوم دخلت مرحلة تحولات هامة. وأن النزاعات والمآسي والحروب والممارسات العنصرية وعدم إيجاد نقط للتفاهم، خلّفت من ورائها أحزانا عميقة وآلاماً جد مؤلمة أدمت قلوب سكان الأرض بدون مبرر معقول، ثم سيتساءلون أمام الصورة الملتقطة عن هذا الاجتماع، وسيرون وجوهاً من المشاركين قد اختفت منذ زمن بعيد، وسيتساءلون عن حيثياتها وقد يستأثر باهتمامهم، اختلاف الأديان والمذاهب والأجناس الممثلة في هذه المؤسسة. كان من بينهم رجال ذوو النيات الحسنة والارادة الطيبة، تناولوا عدة موضوعات. وتساءلوا عدة تساؤلات، وإن لم يكن بوسعهم تقديم حلول للمشاكل التي عاينوها، فإنهم على الأقل، ساهموا في تهيىء الظروف الملائمة لحلها. ولو فرضنا أن هذه الظروف والقرارات التي أعقبتها، كانت ايجابية بالنسبة للانسانية، فإني أظن أنهم سيعترفون بأنّه هنا بدأت تلوح أمور. وفي حالة عدم حدوث هذا، فيمكن القول بأن العالم لن يكون فيه مؤرخون يخوضون في موضوع الانسانية التي لن توجد بعد، وعندئذ، يمكن الاعتقاد بأن النوع البشري لم يكن سوى تجربة فاشلة، أو كما يقول أصدقاؤنا البريطانيون : « تجربة بدون فائدة ».

ولكن مع ذلك أظن أن الاحتمال الأول هو الأرجح وأن المؤرخين المقبلين سيضعون موضع الاعتبار هذه المؤسسة وسيعربون عن تقديرهم لمؤسسها وراعيها.

37 ــ محمد العربي الخطابي :

استمعنا إلى المستشار ميشو في تدخله القيّم حول المسألة الأخلاقية والقانونية، واستمعنا إلى السيدة المحترمة ماري قارنوك وإلى الاستاذ راسل سكوت من استراليا. وتكوّن في ذهني تساؤل ممزوج ببعض الشك. فممّا لا ريب فيه أن المشرعين ورجال القانون سيواجهون بعض المشاكل

العويصة التي يصعب حلها، وهي المشاكل المترتبة عن الاخصاب الصناعي خارج الرحم بصفة خاصة، وسيكون ولا شك من ضمن هذه المشاكل تعريف معنى البُنوة ومعنى الأُمومة تعريفا جديدا. فالابن بالمفهوم القديم الذي لا يزال إلى الآن معمولا به هو الذي ينشأ من امتزاج الحيوان المنوي للرجل ببويضة المرأة، ويتم بعد ذلك تكوينه ونموّه داخل رحم هذه المرأة نفسها بعد شهور الحمل العادية. هذا معنى الأُبوة سواء كانت البنوة طبيعية أو شرعية أو قانونية أو غير قانونية باختلاف مفاهيم الدول والاقطار.

أما الآن فإننا أمام آفاق جديدة يبشرنا بها العلم. ذلك أن امتزاج الحيوان المنوي للرجل ببويضة المرأة يتم خارج الرحم الذي ينتظر من صاحبته أن تحمل بعد زرع هذه النطفة في رحمها. فرمتالة الأُمومة في هذه الحالة يتقاسمها الأنبوب أولا ء الذي تتكون فيه هذه النطفة وأنا أقصد بالنطفة الممتزجة L'embryon. ورحم امرأة تحمل فيما بعد هذه النطفة، ويتم في رحمها تكونه ونموه طوال مدة الحمل.

فالسؤال موجه إلى السيدة ماري قارنوك والاستاذ جان ميشو والاستاذ راسل سكوت، أيهما أراد أن يجيب.

هل هناك تصور معين ؟ وكيف سيتغلب القانون ورجاله على هذه البنوة المزدوجة والأُمومة المزدوجة ؟

38 ــ عبد الهادي بوطالب :

يوجه الزميل السيد محمد العربي الخطابي سؤاله إلى بعض السادة المشاركين معنا، فاذا كان من بينهم من يريد أن يجيب عنه فليتفضل مع العلم أننا استمعنا في هذا الصباح إلى السيد راسل اسكوت الذي وضع هذا المشكل وطالب بضرورة الوصول إلى تعريف جديد لكل من الطفل والأم والأب، أو الأُمومة والأُبوة نظرا للحالات الجديدة التي فرضتها تقنيات الانجاب العصرية، أظن أن السيد سكوت يطلب الكلمة فليتفضل.

39 ــ راسل سكوت :

لقد وضعنا في أُستراليا قوانين تغطي جانباً من هذا المشكل : منح اللقائح، منح المني في حالة التلقيح الاصطناعي، ومنح البويضة في حالة التلقيح خارج الجسم. وتقتضي هذه القوانين التي أحدثت في أُستراليا خلال السنين الأخيرة بأنه عندما تلقح الزوجة اصطناعياً عن طريق متبرع بموافقة زوجها فإن هذا الزوج يعتبر أباً للطفل الناتج عن هذا التلقيح وأن مانح المني، لا

يعتبر أبا لذلك الطفل. وحتى عندما تكون المرأة غير متزوجة فإن المانح للمني لا يعتبر في نظر القانون أباً لذلك الطفل.

فيما يتعلق بالتّلقيح خارج الجسم، تمنح بويضة أو لقيحة تنتمي إلى امرأة غير المرأة التي ستحمل وتضع الطفل المترتب عن هذه اللقيحة. ويعتبر القانون أن الأمّ التي تلد هي الأم الحقيقية لذلك الطفل وأن المرأة التي تبرعت بالبويضة ليست أماً لذلك الطفل.

40 ــ ماري فارنوك :

موقف القانون البريطاني من القضية الأخيرة، لا يختلف عن موقف استراليا، فالمرأة التي تلد الطفل تعتبر في نظر القانون الأم الحقيقية لذلك الطفل، هذا بالضبط ما يعقّد الأمور بالنسبة « للأم المستعارة » فإذا قررت « الأم المستعارة » رغم تعاقدها، أن تحافظ على الطفل الذي وضعته، فبوسع المحكمة أن تحكم لصالحها لأنها، حسب القانون، هي الأم الحقيقية الوحيدة لذلك الطفل ولاأظن أن القانون سيغير موقفه من « الرحم المستعار » لأن الاتجاه العام والنظرة القانونية هو أن الأم هي التي تحمل وتضع الطفل.

41 ــ جان ميشو :

بما أنكم تحدثتم عن التشريعات المختلفة في هذا الميدان فإن الولادة هي الحجة التي يعتمد عليها لتحديد نسب الطفل من جانب الأمومة، وذلك كما هو الحال في التشريع الفرنسي سواء تعلق الأمر بزوجين بينهما علاقات شرعية، أو بزواج حرّ. أما فيما يخص النسب من جانب الأبوية، في حالة الاستعانة بالأنبوب للاخصاب فإن المثل القائل : « الابن للفراش » ينطبق على الزوج.

إن الزوج هو الذي يعد أبا للطفل في كل حالات النسب الشرعي. وخلافاً لذلك، فإذا تعلق الأمر بزوجين ليس بينهما ميثاق، يشترط التأبي لاقرار النسب، إلا أن عيوب هذه العملية، أن التأبي في القانون الفرنسي، قابل للرجعة، ويمكن للشخص الذي تأبّى طفلا أن يتقدم للعدالة لانكار النسب.

وفي هذا المعنى، اتخذ قرار قضائي في شأن ولادة طفل عن طريق التلقيح الاصطناعي، حيث تم الاخصاب في الأنبوب. وقد تعرض هذا القرار إلى موجة من الانتقادات، وهذا ما يبرهن على وجود حالة ضعف ونقص في التشريع.

وعلى أي حال، فإن القانون الفرنسي، فيما يتعلق بالنسب، ما يزال يعاني نقصا غير مشكوك فيه.

كلمة الاختتام

عبد الهادي بوطالب

مدير الجلسات

هكذا نكون قد انتهينا من أعمالنا في هذه الدورة الثانية بعد أن انصرفنا طيلة ثلاثة أيام، لمعالجة موضوع الانجاب الاصطناعي من جميع جوانبه، كنا خلالها ساعين إلى أن يعطي كل واحد منا عصارة فكره، وحصيلة تجاربه ليغني الموضوع إغناء حتى نكون عند حسن ظن راعي هذه الأكاديمية ومؤسسها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، الذي اقترح على أنظار تأملاتنا هذا الموضوع المهم الذي يكتسي في الظروف الحاضرة صبغة ملحة. وفي أكاديمية مثل أكاديميتنا تتنوع فيها مشارب المعرفة وتتوزعها تخصصات مختلفة، في أكاديمية أريدَ لها أن تكون على هذا الشكل، لا يمكن أن ننتظر من أنفسنا أن ننتهي إلى رأي موحد، أو إلى اتفاق جامع لكل الآراء التي اقترحت هنا، وإلا كانت الأكاديمية ليست ذاتها. إنها أكاديمية أريد لها أن تكون متنوعة ما أمكن التنوع، اختير لعضويتها أعضاء كل واحد يمثل جانبا من جوانب الفكر والمعرفة، وأريد لهم أن يجتهدوا جميعا كلما طرح موضوع أو محور من المحاور على تأملاتهم ليدلوا بآرائهم فيه مهما كان

الاختلاف، إذ بهذا الاختلاف تغنى الآراء وتزدهر. ومع ذلك فليست أكاديميتنا مفتقرة إلى ما يجمع بين أطرافها ويؤمن وحدتها. إننا عملنا في هذه الدورة ونحن نقرب من سبعين شخصا ما بين أعضاء الأكاديمية وخبراء مشدودون إلى رابطة واحدة : إلى رسالة الفكر. إلى الايمان بهذه الرسالة. يجمعنا حس مشترك واحد، وإرادة طيبة واحدة، وإيمان برسالة هذه الأكاديمية. وعزم على أن نكون عند حسن ظن الذي أسسها ورعاها. وهذه جوامع ليس من شأنها إلا أن تضاف إلى حسنات اختلافاتنا. قبل كل شيء عشنا ثلاثة أيام أطلعنا فيها على تقدم العلم، فتحية إكبار لهذا العلم. مهما كان، لا نكبر فيه أشخاص العلماء وإنما نكبر فيه العليم القدير الذي أودع في هؤلاء العلماء مقدراتهم ومؤهلاتهم الفكرية حيث ﴿ فوق كل ذي علم عليم ﴾.

إن هذا العلم مكتسب وليس لَدُنياً. ﴿ فما أُوتيتُمْ مِنَ العِلْمِ إلاّ قليلاً ﴾ و﴿ عَلَّمْناهُ مِنْ لَدُنا عِلْمًا ﴾. وكلما اتسع ميدان الفكر وتسامت درجات المعارف إلا والعلماء يحسون بأنهم متواضعون أمام ما يجهلونه، وإن تعددت آفاق ما يعلمونه. وأظن أن الاحصائيات تتحدث عن ذلك الجمع الوفير من هؤلاء العلماء خاصة في ميدان الأجنة، ممن لا يجدون من ملجإ للسؤال أو التساؤلات التي ما زالوا يطرحونها ولا يجدون الجواب عنها إلا في عودتهم إلى الله صانع العلم في عقولهم ليمجدوه ويقدروه ويشكروا فضله عليهم. لقد عشنا ثلاثة أيام عرفنا فيها أن البشرية في مرحلة انتقال خطيرة، وفيما يخص التاريخ الذي أشار إليه زميلنا السيد موريس دريون عندما قال : « إنه بعد مائتي سنة قد يتحدث الناس عن هذه الفترة » أعتقد شخصيا أنه ربما سيكون للبشرية تاريخ جديد ابتداء من عصرنا هذا الذي أصبح فيه العلم يمارس هذه التقنيات.

نعم أيها السادة، طيلة هذه الثلاثة أيام وضعت أسئلة ثلاث :

ـــ هل يمنع الانجاب الصناعي ؟

ـــ هل يقنن هذا الانجاب ؟
ـــ هل تترك الحرية له بدون تقنين ؟

وتوزعت الآراء بين العلميين من جهة والمؤمنين المتدينين من جهة ثانية وبين من يجمعون بين هذا وذاك ويريدون أن يمزجوا بين متطلبات العلم ومتطلبات الأخلاق من جهة ثالثة، فهل من تعارض بين هذه التيارات ؟ إذا كانت هذه التيارات تبدو وكأنها تنزل منفصلة عموديا من أعلى إلى أسفل ضمن ما يمكن أن نسميه بالتصورات الفلسفية والخلقية العالمية، فهل من بينها تعارض ؟ وهل يمكن أن تتعاون أفقيا فيما بينها ؟ هل يمكن أن نحترم إرادة الفرد ولكن في نطاق الحفاظ على القيم ؟ وهل هناك ما يحول دون تقدم العلم بشرط أن يساير القيم ؟ أظن أنه لا تعارض بين هذا وذاك، وأنه في الامكان التوفيق بين هذه التيارات بشرط ألا يعتبر أحد في المطلق أن أي عمل مّا هو غاية في حد ذاته. إن ما نعانيه في الجواب على هذه الأسئلة عانته المجتمعات البشرية منذ نشأتها.

إنها مشكلة الحرية والمسؤولية في كل مجتمع وفي كل عصر. فأين تبتدىء الحرية وأين تنتهي ؟ وأين تبتدىء المسؤولية وأين تنتهي ؟ في كل ميدان تضيق الحرية وإذا تجاوزت حدها أصبحت إباحية، كما أن المسؤولية إذا لم تلتزم بحرية الأفراد أصبحت عنتا واستبدادا. أعتقد أنه في الامكان التوفيق بين التيارات المختلفة.

لقد علمنا من خلال التقارير التي تقدم بها مشاركون أو مسؤولون سامون في لجان الأخلاق الوطنية التي أخذت تنتشر عبر العالم، بالمحاولات الجادة التي يراد منها التوفيق بين العلم وغاياته، والأخلاق ومقتضياتها. واستمعنا إلى العروض عن تلك اللجان الوطنية فى فرنسا، وفي بريطانيا العظمى، وفي أسعراليا، وفي غير ما جهة من الجهات، حتى في البلدان الأوروبية مجتمعة عن طريق المجلس الأوروبي، والملاحظ أن بعضها يصطبغ

بالجرأة، وبعضها يمشي على استحياء، ولا يحاول أن يزعج العلماء في أبحاثهم، ولا أن يضايقهم في حرياتهم. فلم لا نقول ريثما تشرع التشريعات لضبط تقنيات الانجاب، ألا ينبغي أن يتفق العالم على احترام المشروعية في انتظار الشرعية ؟ والمشروعية هي ما يؤمن به كل مجتمع من قيم معروفة أما الشرعية أي التقنينات الضابطة فليأت وقتها بعد ذلك. أعتقد أنه يمكن لكل مجتمع تقام فيه هذه الأبحاث وتمارس فيه هذه العمليات أن يقيد العلماء والممارسين بقواعد المشروعية ومقتضياتها في انتظار إقامة الشرعية. فأما الشرعية فيجب أن تتعبأ لها الجهود في كل مكان، وأنا أذهب بعيدا فأقترح أنه آن الأوان أن تنشأ منظمة دولية متخصصة منبثقة عن هيأة الأمم المتحدة أو عن المنظمة العالمية للصحة لتتفق المجتمعات كلها على ميثاق خلقي لسياسة الانجاب. وأظن أنه عندما تجتاز البشرية حدثا أو تتجاوز مفترق طرق لتدخل في متاهات فإن الضمير العالمي مدعو أن يقول كلمته، وأن يوجد عناصر الوفاق حيث يتأتى الوفاق.

إننا في حاجة إلى هذا الميثاق الخلقي ذلك لأننا مقبلون حسب ما رأيناه من مخاطر على هزة عنيفة في مجتمعاتنا التي يرجع تكوينها إلى قرون وقرون، ساهمت كل حضارة بمفردها في إغنائها بقيم وتركيبات مجتمعية. فهل ننتظر حدوث الهزة ؟ لماذا لا نتخذ الوقاية بدلا من العلاج، إننا متأكدون بأن العالم سوف يعرف عما قريب مشاكل وقضايا جديدة، وأتصور أنه ربما بعد سنوات سوف لا يقتصر التهريب الدولي على تهريب المخدرات، ولكن أيضا على تهريب المياه المنوية والنطف والمتاجرة بها في السوق الدولي، كل ذلك يستدعي أن تأخذ البشرية حذرها، وأن تقوم بواجبها في هذا الميدان.

كيفما كان الحال فثلاثة أيام من اجتماعاتنا لا يمكنها أن تعطي لهذا المشكل الحلول، لأنه لم يكن ينتظر منا ولم نكن ننتظر من أنفسنا أن نعطي الحلول لمشكل من الخطورة بمكان. ومع ذلك فإنني أعتقد ـــ وقد تابعت

دراسة هذا الموضوع في عدة مؤسسات ــ أن ما تميزت به جلسات أعمالنا في هذه الدورة طيلة ثلاثة أيام لا يوجد نظيره في أي اجتماع آخر. فلم يسجل التاريخ لحد الآن أن هيئة من هذا الحجم ومن هذا التنوع قد درست هذا الموضوع وخصصت له من الوقت والدراسة على هذا التنويع وهذا التركيب المتنوع ما خصصناه له في ثلاثة أيام. صحيح أننا وضعنا أسئلة ولم نجد عليها الجواب، ولكن ليس ضروريا أن يكون لجميع الأسئلة أجوبة. فقد يكون وضع الأسئلة في بعض المراحل غاية في حد ذاتها لأن وضعها سيساهم في عملية التوعية بالمخاطر التي طرحناها. والمشكل في حاجة لهذه التوعية، توعية العلماء العاملين في المختبرات المغلقة، وتوعية الرأي العام في كل جهة، وتوعية من يهمهم هذا الأمر، ولا أحد في الانسانية لا يهمه هذا الأمر. إذن أقول إن دورتنا هذه كانت إيجابية مثمرة مفيدة وستبقى هذه الدورة تشكل معلمة واضحة على طريق هذه الأكاديمية.

لا أريد أولا أن أهنىء أنفسنا، بل أود أن أزجي التهنئة خالصة موفورة لراعي هذه الأكاديمية ومؤسسها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله فسيكون سعيدا أسعد ما يكون بوقائع هذه الجلسة حينما يطلع عليها، وسيكون سعيدا بأن جميع الآراء قد طرحت فيها وأنه كان لكل واحد حرية الادلاء برأيه دون أن يعارضه أحد، وأننا كنا نتنافس لنصل إلى الرأي الصالح دون أن نطمع إلى أن نجد الرأي الموحد، التهنئة له موفورة وهو الذي اختار هذا الموضوع تحسسا منه بما له من أهمية وما يكتسبه من دقة وحساسية داخل المجتمعات الانسانية كلها. ثم التهنئة لنا ــ لا ننسى أنفسنا ــ فكل واحد منا قد أدلى بدلوه بين الدلاء وساهم في إنجاح هذه الدورة. لكن ما كنا لنصل إلى كل هذا لولا الادارة والتنظيم المحكم الذي سهر عليه أخونا أمين السر الدائم ومعاونوه، ولولا العمل الصامت الذي يجري من وراء هذه القاعة ممثلا فيما تقوم به هيئة الكتابة وهيئة الترجمة التي حرصت على نقل آرائنا بعضنا إلى بعض.

لا يسعنا إلا أن نوجه أيضا شكرا خالصا وخاصا إلى المدعوين الخبراء الذين تكبدوا مشاق السفر إلى مدينة أكّادير وأعدوا بحوثهم التي استفدنا منها وتلاقحت بها وبمضامينها أفكارنا، فكانت من الأسباب التي ميزت هذه الدورة بما ميزها من نجاح. كذلك يسعدنا أن نلاحظ كيف أن الديانات السماوية قد التحقت هنا وعلى مائدة واحدة كما أراد ربنا أن يكون الأمر كذلك، فاستمعنا إلى آراء سلطات مسؤولة عن كل ديانة موحدة في هذا الجمع الكريم ووجدنا بينها عدة نقط للالتقاء ممّا يدل على أننا نستطيع أن نقول إن المشكل الذي من أجله قد اجتمعنا سيجد طريقه إلى جمع الآراء وتوحيد الصفوف.

تمَّ الطبع بمطابع المعارف الجديدة،
الرباط، المملكة المغربية، في شوال 1407 = يونيو 1987

رقم الايداع القانوني بالخزانة العامة وحفظ الوثائق 1987/51

أكاديمية المملكة المغربية
طريق زعير، الرباط (كلم 4،6) ص. ب. 1380
الرباط ـــ المغرب

Achevé d'imprimer en Juin 1987
aux imprimeries El Maârif Al Jadida,
Rabat — Royaume du Maroc

Dépôt légal 51/1987

Académie du Royaume du Maroc
Route des zaers (km 6,4) B.P. 1380
Rabat (Maroc)

que cette session a été positive, fructueuse et édifiante. Elle constituera un autre jalon sur le long chemin que s'est tracé notre Académie.

Avant donc de nous congratuler mutuellement pour le succès de cette session, je tiens à adresser mes félicitations les plus sincères au fondateur et protecteur de cette Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II, que Dieu le glorifie. Sa Majesté sera en effet comblée par les résultats de nos travaux lorsqu'ils seront portés à sa Haute attention. Elle sera heureuse d'apprendre que chacun a pu exprimer librement son point de vue, et que l'émulation a stimulé notre quête commune d'un avis qui, pour n'avoir pas été unique et uniforme, n'en était pas moins utile et pertinent. Nous adressons donc nos chaleureuses félicitations à Sa Majesté le Roi dont le choix de ce thème procède de sa conviction que ce problème revêt un caractère hautement sensible et une importance capitale pour l'ensemble de la communauté humaine.

Nous pouvons également nous féliciter de ce que chacun de nous ait tenu à apporter sa contribution pour assurer à cette session le succès qu'elle mérite, succès qui aurait été incomplet, toutefois, n'étaient la bonne administration et l'excellente organisation de notre frère le secrétaire perpétuel et de ses collaborateurs ; n'étaient aussi les efforts de ces soldats invisibles que sont les membres du secrétariat et l'équipe des interprètes qui nous ont aidés à échanger nos points de vue. Nous adressons des remerciements sincères et particuliers aux experts qui, pour répondre à l'invitation, ont accepté de supporter les difficultés du voyage à Agadir, et de préparer des communications dont la profondeur et la qualité du contenu ont contribué assurément au succès de cette session

C'est également avec satisfaction que nous avons constaté que les trois religions du Livre se sont retrouvées ici, unies autour de la même table, conformément aux vœux de notre Créateur. En écoutant des responsables de chacune de ces religions, nous avons pu relever de multiples points de convergence, qui nous donnent à penser que la question pour laquelle nous nous sommes réunis, permettra d'harmoniser les positions et d'unifier les rangs.

règles de la légitimité, en attendant de les astreindre aux dispositions de la légalité. Celle-ci devrait d'ailleurs faire l'objet d'une mobilisation de toutes les bonnes volontés. Plus encore, je crois le temps venu de mettre en place, dans le cadre de l'Organisation des Nations Unies, ou de l'Organisation mondiale de la Santé, une institution internationale spécialisée, capable de faire adhérer la communauté internationale à une charte, tenant lieu de code moral régissant les politiques de procréation. Je considère, en effet, que lorsqu'on invite l'humanité à franchir certaines limites fatidiques pour s'engager dans les méandres de l'inconnu, la Conscience universelle doit intervenir et s'atteler sans relâche à la recherche du compromis, de la concorde. Cette charte morale que nous appelons de nos vœux, s'impose avec d'autant plus d'acuité que nous voyons se profiler le spectre d'une terrible secousse menaçant de violentes convulsions une communauté qui a été édifiée patiemment, au fil des siècles. Devons-nous nous résigner devant cette effrayante perspective ? Ne devons-nous pas prévenir plutôt que guérir ? Il ne fait aucun doute que le monde se trouvera en butte à d'autres difficultés et à de nouveaux problèmes. Il n'est guère exclu, en effet, que dans quelques années le trafic des stupéfiants s'élargisse à un réseau international de vente et d'achat illicites du sperme. L'humanité doit y prendre garde et assumer les responsabilités qui sont les siennes.

En tout état de cause, trois journées de débats ne sauraient déboucher sur des solutions à un problème aussi délicat. Nous-mêmes, nous ne nous faisions pas d'illusion à cet égard. Néanmoins et puisqu'il m'a été donné de suivre les débats sur ce thème dans d'autres instances, je puis affirmer que les trois journées de discussions que nous venons d'avoir ne sont à nulles autres pareilles. En effet, jamais auparavant, une institution comparable à la nôtre, n'avait consacré à cette question un débat aussi large et varié que celui que nous avons eu au cours de ces trois jours. Certes nous avons posé des questions sans trancher. Mais est-il indispensable de réserver une réponse à chaque question ? Peut-être le fait même de poser un problème, à une étape précise de son évolution, constitue-t-il une fin en soi, dans la mesure où cela participe à l'effort de sensibilisation devant les risques qu'il comporte. C'est le cas du problème qui nous préoccupe aujourd'hui. Il s'agit, en effet, de favoriser une prise de conscience auprès des chercheurs confinés dans leurs laboratoires et de celles et ceux qui, partout dans le monde, forment l'opinion publique internationale. Voilà pourquoi, j'affirme

les exigences de la science et les contraintes de la morale. Mais s'agissait-t-il réellement de tendances conflictuelles ? Certes, ces courants paraissent suivre un cheminement vertical descendant, selon les conceptions philosophiques et morales universelles. Néanmoins l'on s'interroge sur leur éventuelle incompatibilité, mais aussi sur leur possible complémentarité, au plan horizontal. En d'autres termes, est-il possible de respecter la volonté de l'individu dans le cadre des valeurs admises ? Y a-t-il une entrave au développement de la science s'il se situe dans le cadre des valeurs morales ? Je le crois d'autant moins qu'il est possible d'harmoniser les courants en refusant de confondre l'acte et sa finalité.

En fait, les difficultés que nous éprouvons à répondre à ces interrogations, sont celles-là mêmes qu'ont connues, avant nous, toutes les communautés humaines. Elles peuvent être résumés dans la problèmatique de la liberté et de la responsabilité. Où commencent et où se terminent l'une et l'autre ? Partout où la liberté dépasse ses limites, elle se transforme en permissivité. De même que lorsque la responsabilité devient tyrannie, elle ignore la liberté de l'individu. Encore une fois le juste milieu me paraît possible et souhaitable.

Les rapports présentés par les membres ou les responsables des comités d'éthique qui se multiplient à travers le monde, nous signalent des tentatives sérieuses ici et là, visant à concilier entre la science et sa finalité, entre les vertus de l'éthique et ses contraintes. Nous avons eu des échos sur les travaux des comités de France, de Grande-Bretagne, d'Australie, et d'autres pays encore, et même du Conseil de l'Europe, au nom de pays européens. A la lecture de ces rapports, on constate autant d'audace chez les uns que de molesse chez d'autres qui n'osent déranger les savants dans leurs recherches ou restreindre leur liberté.

Aussi est-il peut-être temps, en attendant l'élaboration d'une législation régissant les techniques de fécondation, d'appeler le savant à respecter la légitimité en attendant la légalité ; la légitimité étant les valeurs connues et admises par la société, alors que la légalité consiste en un dispositif réglementaire ; celle-ci interviendra ultérieurement. J'estime qu'il est possible dans toute société où se déroulent ces travaux de recherches et les operations qui en découlent, d'assujettir les chercheurs et les praticiens aux

attentes du fondateur et protecteur de cette institution. C'est dire que les spécificités qui nous distinguent comme nos préoccupations, communes sont autant de facteurs positifs ; et nous ne pouvons que nous en réjouir.

Trois jours durant, ils nous a été donné de mesurer et d'admirer le progrès réalisé par la science. Mais cette admiration ne s'adresse pas tant aux hommes de sciences qu'a Celui, Omniscient et Omnipotent, qui les a dotés de pouvoirs et d'aptitudes intellectuelles qui font leur relative grandeur. A ce propos le Saint Coran nous rappelle que « **Au dessus de tout homme détenant la science, est un Omniscient** ». Cette science, loin d'être infuse, est un savoir acquis ; « **et il ne vous a été donné que peu de Science** », « **et à qui nous avions enseigné Science émanant de Nous** ». Quelle que soit l'aire où se déploie l'effort intellectuel et quels que soient les niveaux de connaissance atteints par l'homme, les savants se sentent d'autant plus humbles qu'ils mesurent l'immensité de leur ignorance. Je crois savoir, à ce propos, que les statistiques abondent d'exemples de savants, surtout d'embryologues, qui, lassés par les interrogations et les questions angoissantes qu'ils se sont pose, se sont rendu à l'évidence de Dieu, l'Omniscient, qui leur a inculqué le savoir et qui force leur admiration et leur reconnaissance.

Trois jours de débats nous ont enseigné que l'humanité se trouve dans une phase critique de transition. Notre collègue Mr. Maurice DRUON, se plaçant dans une perspective historique, s'est demandé si, dans deux siècles, on ne continuerait pas à parler de l'époque où nous vivons aujourd'hui. Pour ma part, il me semble qu'une nouvelle Histoire est en train de se forger à cette même époque où foisonnent les techniques de procréation.

Trois jours de débats, émaillés de trois interrogations de constante récurrence :

— Doit-on interdire la fécondation artificielle ?
— Doit-on réglementer la procréation ?
— Doit-on laisser libre cours à la procréation, sans réglementation aucune ?

Les avis étaient évidemment partagés entre les tenants de la laïcité et les croyants. D'autres, se plaçant au milieu, proposaient une synthèse entre

ALLOCUTION DE CLOTURE

Abdelhadi BOUTALEB
(Directeur des Séance)

Nous voici arrivés au terme des travaux de cette deuxième session, concluant ainsi trois journées pleines de réflexion et de débat sur les différents aspects de la procréation artificielle. Au cours de nos échanges chacun s'est attaché à enrichir le débat par le fruit de sa réflexion et de son expérience, marquant ainsi sa volonté d'être digne de la confiance du fondateur et protecteur de cette Académie, Sa Majesté le Roi Hassan II (Que Dieu le glorifie), qui a tenu à soumettre à notre réflexion une question d'autant plus importante qu'elle est d'une brulante actualité.

Dans une Académie telle que la nôtre, lieu privilègié d'érudition et de savoir pluridisciplinaire, nous ne pouvions, nous ne saurions aboutir à une conclusion unique et uniforme, sous peine de trahir la vocation même de cette noble institution dont la diversité trouve sa première illustration dans le choix même de ses membres qui expriment chacun, une sensibilité propre, un courant de pensée ou une branche de la connaissance. Chaque fois qu'un sujet ou un thème leur est soumis, ils se livrent à un effort conjoint de réflexion. Leur débat est d'autant plus riche que varient leurs avis et leurs opinions. Et pourtant, on ne saurait dire que les éléments d'unité et de concorde font défaut à cette Académie, tant il est vrai que nous sommes tous, académiciens comme experts qui se joignent à eux à chaque session, unis par notre attachement à notre mission, notre volonté de servir l'esprit et les idéaux de cette Académie et notre détermination à répondre aux

justice, une contestation par son auteur de la reconnaissance. Il y a, en ce sens, une décision judiciaire, s'agissant, effectivement d'une procréation artificielle, une procréation in vitro. Cette décision a été très critiquée, mais elle démontre peut-être que là aussi il y a une certaine déficience de la législation. En tous les cas, les règles actuelles de la filiation en France sont incontestablement, sur certains points du moins, insuffisantes.

tement de son mari, ce dernier est considéré le père de l'enfant ainsi conçu. La loi ne donne pas le statut de père au donneur du sperme. Dans le cas de la fécondation in-vitro, lorsqu'un ovule est donné, qu'il soit utilisé ou non, il est évident qu'il appartient à un autre géniteur que la femme qui donne naissance à l'enfant. La loi prévoit que, dans un tel cas, la femme qui donne une naissance à l'enfant est considérée la mère de celui-ci, tandis que la femme qui a donné l'ovule est pas considérée sa mère.

40 — Mary Warnock :

La loi Britanique est similaire à la loi Australienne en ce qui concerne le dernier cas. Selon cette loi, la femme qui donne naissance à un enfant est considérée la mère de cet enfant. Ceci constitue un volet du problème des mères de substitution auquel la loi fait face, car les tribunaux considèrent comme mère, la femme qui donne naissance à l'enfant.

Si une mère de substitution veut garder l'enfant, malgrè les termes du contrat, il est presque certain que les tribunaux trancheront en sa faveur. Ils n'ont pas encore clarifié leur position vis-à-vis de ce problème et je ne crois pas qu'ils soient pressés de le faire, car on présume généralement, selon la loi, que la mère de l'enfant est la femme qui a donné naissance. Et je crois qu'elle le restera dans les quelques années à venir.

41 — Jean MICHAUD.

Puisque vous avez fait état des législations différentes dans ce domaine, en ce qui concerne la législation française, tant en ce qui concerne le couple légitime, qu'en ce qui concerne le couple non-marié, c'est comme dans les exemples qui viennent de nous être donnés, l'accouchement qui permet de faire la preuve de la filiation maternelle.

En ce qui concerne la mère, s'agissant de fécondation in vitro ; en ce qui concerne le père s'agissant de la filiation légitime, c'est comme je vous l'ai rappelé dans mon exposé l'adage « pater is est quem nuptiae démontrant » qui s'applique. C'est le mari qui est présumé le père dans tous les cas de filiation légitime.

En revanche, lorsqu'il s'agit d'un couple non marié, il faut une reconnaissance paternelle pour que la filiation soit affirmée. Et ceci présente un inconvénient, c'est que cette reconnaissance peut n'être pas définitive, et qu'il peut y avoir poursuite en

37 — Mohamed Larbi Khattabi :

Les exposés respectifs du Chancelier Michaud qui a traité de la morale et du droit, de Madame Mary Warnock et du Professeur Russel Scott, m'ont rendu assez sceptique. En effet, il est certain que des legislateurs et autres juristes, auront à affronter des problèmes difficiles à résoudre qui découlent tout naturellement de la fécondation artificielle. Au nombre de ces problèmes, je cite celui de la nécessité d'établir une définition exacte de la paternité et de la maternité.

Tel qu'il est défini depuis la nuit des temps et tel qu'il est reconnu et identifié aujourd'hui, l'enfant est le fruit de la rencontre in utero des gamettes et c'est dans l'utérus qu'ont lieu la fécondation et le développement de l'embryon. C'est la signification parfaite de la parenté biologique, que l'enfant soit naturel ou légitime, que l'acte qui l'a engendré soit reconnu légal, selon les pays et les parties concernés.

Les conquêtes de la biologie viennent de prendre, avec la F.I.V.E.T.E. , d'autres dimensions. De nouveaux horizons sont ouverts à l'homme. Je voudrais savoir si Madame Warnock, le Professeur Scott et le Professeur Jean Michaud en ont une vision déterminée et j'aimerais également que l'un d'eux m'éclaire sur la compétence du droit pour trouver la solution adéquate aux problèmes qui résultent de la double paternité et de la double maternité.

38 — Abdelhadi Boutaleb :

Les questions de Monsieur Mohamed Larbi Khattabi sont adressées à certains participants à nos travaux. Celui qui veut lui répondre peut prendre la parole et je vous rappelle que ce matin, le Professeur Russel Scott a évoqué ce sujet en insistant sur l'opportunité d'une redéfinition de l'enfant, de la mère et du père, en raison des possibilités des nouvelles techniques procréatives.

Je vois Monsieur Russel faire un signe, je crois qu'il demande la parole.

39 — Russel Scott :

Nous, en Australie, nous avons déjà édifié une législation qui réglemente ces questions. Elle traite de la question du don de «gamètes» et, en particulier, du don de sperme ou d'ovules destinés à la fécondation in-vitro. Les lois qui ont été promulguées pendant les deux dernières années dans toute l'Australie, stipulent que lorsqu'une femme mariée est fécondée par insémination artificielle avec le consen-

des dictats. Entre les deux, j'aime franchement et je souhaiterais qu'il y ait place pour l'interrogation et pour le dialogue. Le dialogue puisqu'ici, nous avons la chance, puisque c'était l'intention première de Sa Majesté en créant cette Académie de rassembler les troits Communautés Abrahamiques, nous sommes en présence d'un problème planétaire peut-être serait-il intéressant de définir les questions à l'échelle planétaire puisqu'il n'y a pas cette question d'imposer à l'ensemble de l'humanité les réponses qui appartiennent seulement à une communauté. Est-ce-que nous serons capables oui ou non de déterminer un dénominateur commun, non pas sous la forme de reponse définitive, mais en ayant, à mon avis, un caractère plus interrogatif et plus dialoguant.

36 — Maurice Druon :

Tout simplement pour faire cette remarque ; plusieurs d'entre nous se sont exprimés en termes d'histoire, ont fait référence à l'histoire. J'aimerais que l'on se posât la question du regard que les histoiriens dans cent ou deux cents ans se poseront ou poseront sur cette réunion. Ils verront, les chercheurs, ce qui se passait dans le monde ; ils ouvriront les journaux ; ils verront que les sciences étaient en pleine mutation ; ils verront aussi que dans tous les points de la planète, il y avait des drames, des conflits, des incompréhensions, des actes racistes, et des impossibilités de s'entendre. Et puis, ils s'interrogeront devant les photos prises de cette réunion. Nous verrons les visages depuis longtemps disparus de ceux qui y prenaient part, et quelles étaient les titres, fonctions, qualités de ceux qui étaient là. La diversité des origines, des disciplines, des religions et des philosophies. Et ils diront : « tiens ! il y avait là des hommes de bonne volonté qui s'étaient réunis et qui se posaient les questions essentielles. Ils n'avaient pas forcement résolu ces questions, loin de là, mais ils en avaient préparé les résolutions ». Et si ces résolutions, si ces solutions ont été bénéfiques, je crois qu'il diront : « il y avait là quelque chose qui commençait, sinon, sinon,.... C'est qu'il n'y aura plus d'historiens pour se poser de questions à propos de l'humanité qui n'existera plus, et alors, on pourra dire que l'espèce humaine aura été une experience ratée ou comme disent nos amis britanniques : « a failed experiment ».

Je pense que c'est là la première possibilité qui prévaudra, et que les historiens du futur prendront quelques considérations de cette compagnie et rendront hommage au souvenir de Son Fondateur.

pas. Nous avons besoin d'une prise de conscience, c'est-à-dire de désembrumer la conscience de ce qui vraiment nous attend, non pas aujourd'hui, mais depuis l'aube de cette modernité qui ne cesse de s'ouvrir, qui ne cesse de s'accomplir, qui ne cesse de nous requérir.

35 — Roger Garaudy :

Je voudrais simplement dire un mot : c'est que le Professeur Jean Bernard, dans son Introduction, nous a dit que le problème qui se posait à nous était très vaste. Il s'agissait d'une triple maîtrise que nous avons désormais d'une part sur la procréation, d'autre part, sur l'hérédité, et enfin, sur le système nerveux, c'est-à-dire sur la determinationdes caractères. Au cours de la discussion, on nous a montré que la science nous donnait des moyens prodigieux. On nous a expliqué ce que l'on savait faire et ce que très prochainement on saurait faire. C'est une information très précieuse et très enrichissante.

D'autre part, nous avons eu soit par les interventions que j'ai écouté, soit par les textes qui nous ont été remis des remarques de religieux ou d'hommes moralistes nous montrant ce que la sagesse et la foi pouvaient fixer comme fin. Alors, d'une part, une science qui nous donne des moyens, d'autre part, une morale, une religion qui nous donne des fins et on nous a montré ce qui était permis et ce qui était interdit. Je dois dire très franchement que je regrette un peu que l'on ait trop peu insisté sur l'aspect inédit des problèmes qui nous sont posés. Et que trop souvent on avait l'impression que des réponses toutes faites existaient déjà, soit du point de vue technique, soit du point de vue théologique. Or les problèmes sont tout-à-fait nouveaux. Que l'homme puisse pour la première fois dans son histoire détruire l'humanité, à Hiroshima on a détruit 70.000 personnes en un instant. Nous avons l'équivalent d'un million de bombes d'Hiroshima, c'est-à-dire la possibilité de détruire 70 milliards d'être humains, quinze fois plus qu'il n'en existe. C'est un problème qui ne s'est jamais posé : la détermination du caractère des hommes ; et nous sommes au bord de le faire. J'ai entendu récemment un journaliste, apparemment inconscient, à la télévision française qui se réjouissait de ce qu'on ait bientôt des étagères où l'on aurait des médicaments pour déterminer tel ou tel caractère des hommes. Cela me paraît poser des problèmes plus sérieux.

Nous avons comme le disait Jean Rostand, si tout cela nous est toujours du possible, à apprendre le métier de Dieu. Apparemment, c'est un métier difficile. Or, on a eu trop souvent l'impression que c'était un métier facile. En nous expliquant d'une part ce que l'on sait faire, et d'autre part, ce que l'on doit interdire : des constats et

cette Déclaration est à résoudre avant le débat proprement culturel, généralement local. Car ce n'est pas tout ;
2) Pour autant que les principes du droit reconnaissent généralement la famille comme cellule fondamentale de la société, la procréatique, comme on dit aujourd'hui, nous met en face de possibilités incompatibles avec l'idée reçue de famille d'après les textes universels.
3) Pour autant que l'individu a, selon les droits qui lui sont propres et qui lui sont reconnus, le droit d'être informé sur tout ce qui le concerne, certaines situations exigent le secret, ou ne sont possibles que par lui. Et voilà que nous heurtons de front l'Article 16 de la Déclaration universelle des droits de l'homme.
4) Pour autant qu'on reconnaît l'inviolabilité de la vie privée, la génétique - cette problèmatique est plus générale que celle de la procréatique - menace de révéler un savoir sur les tares.
5) Enfin, en ce qui concerne l'infomation scientifique, pour autant que la recherche scientifique moderne se caractérise par l'ouverture et la communication la plus libre et la plus ample, le génie génétique et certains savoir-faire qui lui sont apparentés ont permis la restriction de l'information scientifique, un protectionnisme scientifique, le développement de chasse-gardées et l'objet de pressions extra-scientifiques.

Par conséquent, le problème ne me semble pas du tout être un problème de conflit entre modernité et connaissance, mais de gestion sociale du savoir, peut-être de partage du savoir ; de contradiction entre des valeurs universelles, largement universelles même, et la dialectique des intérêts et du changement. Davantage : de contradiction, dans les idées des Déclérations des droits de l'homme dont l'idée même éclate, pour ainsi dire, est même assurément ébranlée, niée. Mais pour autant que toute négation est négation de ce dont elle résulte, cette négation nous renvoie à l'analyse de l'idée qu'on se fait de l'homme, surtout dans le droit « traditionnel-moderne ».

En conclusion, la connaissance est copmpréhension, intelligence de processus naturels ou culturels. Ce qui fait question, ce sont les possibilités d'intervention dont la portée dépasse, théoriquement et pratiquement, les motivations de simples connaissances ou les desseins thérapeutiques. Ce qui fait problème n'est jamais une question de simple sémantique. Entre des types de technologies qui mettent en cause toute idée de critériologie, et des processus scientifiques qui mettent à portée de la main la possibilité de gérer le patrimoine génétique de l'humanité, il est clair que nous avons besoin d'une élaboration que la réflexion juridique prépare mais ne livre pas, que les atouts et les promesses de l'industrie provoquent mais ne remplacent

Tel est le véritable sujet. Et c'est un sujet universel, brûlant. Car il n'y a pas des techniques avancées et un certain nombre de cultures ou de religions qui seraient en retard. Le problème me semble typique de la modernité comme telle, en explication non pas avec les traditions ou les cultures du Tiers-monde, mais avec les valeurs religieuses comme telles. Quand je dis «modernité», je n'exclus pas les traditions culturelles qu'on oppose à la modernité mais qui ne cessent de grandir à son ombre. Car dans la modernité il y a des traditions. Et il y a, comme la tradition vivante, la vivante modernité. Bref, les difficultés les plus importantes restent problématiques pour toutes les formulations du droit que nous connaissions. Ce n'est pas une question d'ingénierie ou d'ingéniosité juridique. La situation actuelle met en difficulté les principes du droit. En effet, les principes du droit ; non pas le droit seul. Dans l'acception du juridisme étroit, le droit a toujours été une simple affaire de transmission, de reconduction des règles. Une période comme la nôtre a d'ailleurs besoin de savoir reconduire des règles ; elle réclame la communication entre une société donnée et les intuitions qui y fondent un certain nombre de règles de conduite. La société est donc en butte à une difficulté non-ordinaire. En effet, il y a davantage et plus grave qu'un problème de communication et d'équilibre entre de nouveaux faits et d'anciennes exigences. Il y a comme une rupture de communication entre de nouveaux faits et de nouvelles exigences. Entre deux plans de modernité : entre le droit moderne, déjà traditionnel, et la technologie d'une modernité encore en accomplissement. C'est pourquoi si on s'y oppose, on approfondit le fossé. Si on suit, on s'installe dans la dérive, dans l'échec non assumé, inanalysé et refoulé de la modernité. Et l'on ne peut remettre, tout simplement, les aiguilles de l'horloge à zéro. Tout se passe comme si le problème posé par Averroès (Ibn Rochd) se dressait comme le seul problème permanent : l'accord de la sagesse et de la foi, en patois moderne : de la science et des valeurs, de la modernité ou post-modernité avec elle-même !

Illustrons cela : il est convenu actuellement de considérer, par exemple, les droits de l'homme et les textes qui les déploient internationalement comme des principes du droit. Or, ce sont ces principes qui sont mis en difficulté. Il y a là non reconduction, mais rupture de communication entre une orientation de fait et les valeurs les plus largement reconnues, les plus universelles. Je vais formuler très brièvement et en gros quelques unes de ces difficultés :

1) Pour autant que l'homme est une fin, la transgénose, l'expérimentation sur l'embryon etc l'abaissent à un moyen ; or l'idée que l'homme est une fin est reconnue par la Déclaration universelle des droits de l'homme, reprise dans les préambules de toutes les constitutions politiques du monde civilisé. Il s'ensuit que le problème de

déceler très tôt les pathologies graves. L'embryon porteur de ces maladies doit être détruit.

La procédure de dépistage consiste parfois à faire une amniocentésie, qui entraîne l'expulsion du fœtus. Rien n'autorise cependant une pratique abortive quand le fœtus est âgé de 16 semaines ou davantage et rien n'interdit au contraire, un avortement thérapeutique plus précoce si l'embryon, issu d'une fécondation in vitro, se révélait lourd de menaces pour la grossesse ou pour l'enfant à naître

D'après ce que j'ai dû comprendre à la suite de discussions que j'ai eues avec d'éminents docteurs de la loi islamique, le choix du sexe de l'enfant , par un couple qui n'a que des filles et qui désire avoir un enfant de sexe masculin, ne se heurte en Islam, à aucune objection. Sur ce chapitre, je constate que plusieurs comités condamnent rigoureusement le choix du sexe de l'enfant. En ce qui me concerne personnellement, j'estime qu'il faudrait laisser aux géniteurs la liberté du choix, mais cela ne m'empêche pas de demander aux membres de cette honorable assemblée, leur avis sur la question.

34 — Mohamed Allal Sinaceur :

Je ne parlerai pas d'un aspect de la question, traité dans le sens qui me satisfait par M. Jean Michaud. Je m'inquiète : nos débats, pluridisciplinaires par coexistence, plutôt que par réflexion, ne favorisent pas la perception claire d'un problème important, qui concerne tout le monde et auquel tout le monde devrait contribuer. Réduite à sa plus simple expression, la question ne porte pas seulement sur des pratiques aux conséquences litigieuses, objet d'un dialogue interdisciplinaire mais piégé, réservé à des techniciens du droit, des médecins, des savants, des moralistes ou des philosophes. Elle résulte plutôt du fait que la longue maturation d'une ingénierie des matériaux a conduit à une ingénierie de la vie ; celle-ci a pour objet, pour cible, ce qu'il y a de plus précieux, ce sans quoi il n'y a ni être ni valeur ; et ce n'est pas une espèce d'ingénierie morale et juridique qui serait capable de relever le défi, d'être à la hauteur des situations qui se présentent aujourd'hui, comme voudrait le croire l'ingénuité des tentatives « industrialistes » pour désarmer toute résistance sociale ou scientifique. Il nous faut une prise de conscience de l'ampleur de la difficulté. Sinon l'attitude frileuse envers la recherche fondamentale et les préoccupations des traditions de la routine se rejoindront, se ligueront pour lier les mains et obscurcir les esprits.

de l'humanité, dans le domaine de la procréation.

33 — Mohamed Ali Albar

Je voudrais faire des observations sur deux points intervenus dans les exposés de plusieurs orateurs et qui ont retenu mon attention : l'un se rapporte au sort des embryons en surnombre, l'autre, sur le choix du sexe de l'enfant attendu.

Sur le premier point, j'ai relevé notamment les reflexions émises par les Docteurs Frydman et Jean Michaud, et par Madame Warnock et le Professeur Russel Scott.

Après la fécondation in vitro, les embryons en surnombre ne peuvent alors être que détruits ou conservés, ou à des fins de recherche, ou pour être livrés à d'autres demandeurs, ce qui est une pratique contraire à la loi islamique.

Il est d'ailleurs surprenant de remarquer que de nombreux pays légalisent l'avortement, qui n'est autre que le meurtre d'un fœtus qui a dépassé la phase des quatre vingt quatre cellules qui le composent et que nous désignons conventionnellement par ce terme, alors qu'il n'est en réalité qu'un ensemble de cellules. Il est également étrange d'interdire sur ce fœtus tout diagnostique, malgrè son importance médicale, dans le dépistage des maladies géniques.

L'embryon non implanté peut servir à la thérapeutique de certaines maladies héréditaires et d'autres parmi celles qui exigent aujour'dhui des greffes d'organes.

Le Professeur Edwards s'est demandé, dans une conférence qu'il a donnée sur ce sujet, s'il est encore sage de maintenir en vigueur les lois qui proscrivent la recherche sur un amas de cellules non « animées » alors que les gouvernements autorisent les avortements de convenance même si le fœtus se trouve âgé de 12 semaines environ.

Sur le deuxième point de mes observations, je voudrais rappeler que certaines maladies sont transmises par le chromosome X alors que d'autres le sont par le chromosome Y comme l'émophilie (·) ou autre tare génique.

Le diagnostique prévu sur un embryon constitué à peine de quatre ou huit cellules et avant son implantation dans l'utérus, permet à la fois de déterminer et de

débattons. Nous ne devons pas rester indifférents devant la puissance envahissante des sciences, comme l'a dit Monsieur Ghaleb. Il nous appartient de nous inspirer des valeurs religieuses pour prendre les mesures adéquates pour nous protéger contre les méfaits du débordement excessif des sciences.

32 — Abdelhadi Tazi

Je voudrais à nouveau louer l'entreprise combien prestigieuse de Sa majesté le Roi Hassan II qui a fait de cette Académie un forum où s'expriment des personnalités de différentes nationalités, de formations, de cultures et de confessions également différentes.

Je loue en outre l'action de Sa Majesté le Roi qui nous donne l'occasion de confronter nos idées, en discutant des problèmes d'intérêt mondial et de contribuer par nos réflexions aux solutions adéquates qui leur conviennent.

Je me permets de vous informer que je fus invité à assister le 16 courant, à une opération thérapeutique faisant appel à une des techniques procréatives. C'était à l'hôpital Nerwolk dans l'Etat de Virginie aux Etats - Unis. L'opération était conduite par le Professeur Howard Johns et son équipe et avait pour but de traiter la stérilité tubaire dont souffrait une femme mariée qui désirait avoir un enfant.

Le professeur Howard nous a fait par la suite une communication où il a traité des techniques procréatives, du nombre croissant des candidates qui se présentent à son Institut et parmi lesquelles il y a des femmes qui, comme le cas de l'artiste évoquée par Madame Mary Warnock, désiraient avoir des enfants sans perdre même provisoirement aucune des qualités physiques de leur corps.

J'ai discuté avec le professeur Howard des associations d'éthiques qui s'intéressent aux techniques procréatives pour des raisons particulières, sachant bien que les valeurs morales sont fondées sur des critères différents, selon les familles, les milieux et les pays.

Cependant, je crois fermement que les pays islamiques sont encore loin d'avoir à vivre les problèmes que soulèvent les téchniques procréatives artificielles qui sont susceptibles de nous jeter dans un monde effrayant. J'adhère à l'idée de ceux qui ont suggéré la création d'un comité d'éthique émanant de notre Académie et qui aura pour tâche de contribuer, par son action et son rayonnement, à préserver l'harmonie

31 — Ahmed M. Dhubaib

Les exposés qui ont été entendus au cours de cette session, ainsi que ceux qui les ont suivis, nous ont ouvert les yeux sur les divers aspects des techniques procréatives scientifiques.

J'ai cependant remarqué que l'accent a été particulièrement mis sur les retombées négatives de ces techniques. J'ai aussi constaté que l'éthique n'est pas également conçue dans toutes les sociétés. Ceci est d'autant plus naturel que le concept de morale est fonction des critères et des valeurs retenus dans ces sociétés et qui varient aussi d'un milieu à l'autre et d'une époque à l'autre.

Bien plus, l'attitude morale à l'égard d'une situation donnée peut ne pas bénificier d'un consensus au sein d'une même société.

La société arabe antéislamique qui condamnait sévèrement l'adultère en le rangeant parmi les crimes, tolérait néanmoins qu'un mari qu'animait le désir de se donner un héritier éminent, poussât son épouse à receuillir au lit la semence d'un homme connu pour des qualités supérieures.

Les moeurs sociales peuvent également être fort différentes chez des peuples qui se rapprochent par la race et la civilisation, comme ceux qui vivent dans les contrées de l'Extrême Orient. Parmi ces peuples, certains agréent des unions conjugales que nous sommes unanimes à considérer incestueuses.

De là, on est autorisé à dire que l'éthique à laquelle nous nous attachons, a des contours délimités par le temps et l'espace et elle est susceptible d'évoluer autrement.

Pour trancher dans le cas que nous traitons, je dois affirmer que nous devons demeurer fidèles aux constantes reconnues pérennes que nous trouvons dans les données religieuses.

Les valeurs morales de l'Islam sont immuables et ne peuvent nullement tolérer les dérives condamnables auxquelles Monsieur Jean Dupuy a fait allusion.

Les parenthèses religieuses auxquelles nous assistons aujourd'hui, sont incontestablement à l'origine de la confusion et de la perplexité dans lesquelles nous nous

nous puissions proposer quelque chose. Que les savants nous disent jusqu'où ils peuvent aller, et que les autres nous disent jusqu'où on doit leur demander de s'arrêter. Et qu'on mesure la distance et qu'on sache quelles sont les étapes à parcourir pour pouvoir les réduire absolument.

* * *

Mr. Le Professeur Albar nous a dit que nous nous attaquons toujours aux résultats, or il faut s'attaquer aux causes. Je crois qu'il faut recenser ces causes d'une façon statistique et proposer, face à chaque cause, une solution provisoire ou définitive. Ainsi nous aurions des solutions pour le travail et nous aurions déblayé le terrain.

30 — Farouk Nabhane

Je voudrais faire quelques observations à Monsieur Jean Michaud au sujet des problèmes juridiques conséquents aux techniques procréatives. A ma connaissance, il n'y a pas de divergence au sujet du rejet de ces techniques par la morale et la religion, mais la question qui se pose à nous est de savoir si nous avons la possibilité de dicter notre choix. En refusant d'accréditer ces techniques, nous ne sommes pas certains que le problème sera résolu conformément à nos vœux. Réussirons-nous à imposer l'arrêt définitif de ces techniques et l'interdiction de toutes pratiques similaires ? Il me semble que ce serait une utopie que de le croire car rien ne peut empêcher ces techniques d'évoluer en dépit de nos objections actuelles et futures. En voyant plus loin, on pourra même craindre l'augmentation de la population de notre planète par l'action des techniques scientifiques. Des problèmes sociaux encore plus graves ne manqueront pas de surgir. Quelle attitude prendrons - nous donc à l'égard de cette génération qui viendra au monde à la faveur des méthodes que nous désavouons, au nom de l'éthique, de la religion et de l'humanité ? que ferons - nous devant cette multitude d'enfants qui naîtront sans identité parentale et religieuse ? La communauté humaine pourra - t - elle les maintenir dans un état tout à fait marginal et se désintéresser absolument de leur existence sans tenter de leur donner un statut ? Quelle image aura la société d'elle-même si elle constate un jour que nombreux sont les individus qui la composent et qui sont nés en dehors du mariage et en dehors de toute connexion sexuelle normale et l'égale ? On peut se demander si la Justice parviendra à trouver une solution aux problèmes des nombreux enfants innocents qui naîtront par la faute de géniteurs anonymes qui auront violé les valeurs morales et religieuses.

la prise de conscience par l'opinion publique australienne, des dangers que font courir à la société, les techniques procréatives.

En nous présentant un tableau encore plus exhaustif, et en soulignant les problèmes psychologiques qui accompagnent les problèmes d'ordre éthique soulevés par les techniques procréatives, Monsieur Farouk Nabhane a également mis l'accent sur la nécessité d'examiner la condition sociale et juridique de l'enfant venu au monde selon ces techniques.

Les réflexions exprimées par les uns et les autres peuvent être discutées. La parole est donnée à Monsieur Mohamed Aziz Lahbabi.

29 — Mohamed Aziz Lahbabi

Ce matin, j'ai été très inquiet par ce que nous a apporté le Professeur Michaud, car il a démontré que le droit est en retrait par rapport aux percées scientifiques et techniques. En effet, cette inquiétude, je l'ai eue avant-hier, et je l'ai exprimée devant vous, parce qu'il y a un décalage profond entre les percées scientifiques et techniques, d'un côté, de les sciences humaines y compris le droit, la philosophie, l'histoire et la psychologie etc... d'autre part.
Comment doit-on faire pour rattraper ce retard et mettre les deux trains sur les rails? c'est tout le problème. Le professeur Michaud a été hésitant pour répondre à cette question.

Je pense que ce sera la même récitation chez tous les autres spécialistes des sciences humaines. Donc, est-ce-que ce retard sera rattrapé ? Je ne pense pas, parce que les sciences ne s'arrêtent pas ; elles continuent à avancer, alors que les sciences humaines stagnent. La morale, l'herméneutique religieuse etc n'avancent pas; stagnation d'un côté et accélération de l'autre, donc aucune rencontre n'est prévisible d'ici je ne sais combien de temps. Voilà le problème le plus angoissant pour nous tous. C'est pourquoi, je propose de constituer un comité de Sages avec des représentants de cette assemblée qui chercherait comment on peut réduire la distance qui sépare d'une manière frappante et peut-être tranchante le côté scientifique qui continue son ascension, et le côté humain qui stagne. Notre Académie ne doit pas seulement publier des Actes, mais doit proposer quelque chose à l'humanité, étant donné l'originalité de cette Académie, de part sa formation, la multiplicité de ses aspects et tendances et son inter-disciplinarité. Pour servir l'humanité, il faut que

du domicile conjugal. Ce même droit accorde au mari l'exclusivité d'engager une action judiciaire contre son épouse si cette dernière venait à commettre un adultère, mais tolère l'adultère du mari en dehors du domicile conjugal. Le droit positif reconnaît également à la personne non mariée, - même si elle l'était et ne l'est plus -la liberté sexuelle totale.

Contrairement au droit canonique chrétien, il est permis, en Grande Bretagne et partout en Occident, de pratiquer la sodomie et le saphisme.

27 — Lord CHALFONT

Merci à vous Mr. Albar pour votre intervention fort intéressante. Je crois que je répéterai ce que je me suis permis de suggérer au début : les défauts ne sont exclusifs à aucune société. Ils existent partout dans le monde. Je voudrais, par ailleurs, assurer Mr. Albar que dans mon intervention (je pense qu'il en est de même pour l'intervention du Professeur Dunstan), il n'y avait aucune sorte d'amertume.

Ce serait une erreur de ma part, et peut-être aussi de la part du Professeur Dunstan que de prétendre mener un débat sur l'attitude de l'Islam au sujet de l'adultère. Mon intervention d'hier (et peut-être aussi celle du Professeur Dunstun) avait pour but d'essayer d'élucider les erreurs de compréhention de l'attitude de mon pays à l'égard de ces questions. Il me parait que des malentendus existent toujours, et je crains de nous voir incapables de les éliminer au cours de ce débat. Je remercie donc Mr. Albar pour son intervention.

28 — Abdelhadi Boutaleb

Les exposés que nous avons écoutés sont instructifs. Réputée par l'action qu'elle mène sous le couvert du Comité britannique d'éthique, Madame Mary Warnock nous a informé de l'attitude que ce dernier adopte à l'égard des techniques procréatives scientifiques.

Monsieur René Jean Dupuy nous a informé des recommandations dont le Conseil de l'Europe, qui groupe vingt et un états, s'est fait l'écho et qu'il a présentées, aux gouvernements des pays membres.

Monsieur Russel Scott nous a signalé d'une part, les progrès enregistrés en Australie en matière de réglementation de la fécondation artificielle et d'autre part,

désir de l'homme d'acquérir la connaissance.

Je signale au passage, à l'attention de ceux qui savent que le conflit entre l'Eglise et la Science date du Moyen Age, que le conflit entre Dieu et l'homme est aussi vieux que le monde.

Le livre de la Genèse rapporte dans un autre chapître, que Jacob avait lutté contre Dieu durant toute une nuit et qu'il ne le relâcha qu'après avoir obtenu de lui l'assurance qu'il jouirait ainsi que ses descendants, de sa bénédiction et de son assistance. Dieu dit même en s'adressant à Jacob : «Désormais, tu t'appeleras Israël parce que tu es fort et as lutté contre Dieu».

En nous traçant les portraits des prophètes, l'Ancien Testament cite les qualités qu'avaient ces derniers, mais leur attribue aussi des vices qui vont jusqu'à l'inceste. C'est ainsi qu'il traite Juda «Qui passa une nuit dans l'intimité avec Samarie. Cette dernière réussit à lui subtiliser à son insu, son couvre-chef, son bâton et sa bague. Lorsqu'il eut apprit que Samarie était enceinte sans être mariée, il ordonna son expulsion de la maison et sa lapidation. Plus intelligente, Samarie demanda à être présentée à Juda avant l'exécution du châtiment. Juda accepta et quand Samarie fut introduite devant lui, elle sortit des objets qu'elle cachait sur elle et lui demanda : «A qui appartiennent ce couvre-chef, ce bâton et cette bague ? Juda se ressaisit et dit : «Cette femme est plus pieuse que moi» et il lui fit épouser un de ses fils».

Prescrit dans l'Ancien Testament, le chatîment par lapidation qui sanctionne tout acte sexuel illicite, fut exclusivement appliqué aux femmes reconnues coupables de ce délit.

Après avoir entendu l'exposé de Mr. Chalfont, je crois comprendre que ce dernier s'interroge sur ce qui est licite et sur ce qui ne l'est pas, et si j'ai bien compris, il me semble que le Cardinal Daustin estime que la loi ne permet nullement la luxure.

Je voudrais préciser que le terme arabe «zina» c-à-d la débauche, s'applique aussi bien à l'adultère qui est une trahison de fidèlité due à l'union conjugale, qu'à la fornication qui est un acte sexuel accompli par une personne non mariée.

Le droit positif appliqué dans de nombreux pays ainsi que dans les pays musulmans qui eurent à souffrir de la colonisation européenne, stipule que l'adultère est absolument interdit à la femme mariée, qu'il intervienne à l'intérieur ou à l'extérieur

l'on trouv' parmi eux des prêtres et des moines qui ne s'enflent pas d'orgueil » (La Table, 82)

«Nous avons certes révélé la Torah ; elle indiquait la Voie et contenait la Lumière. Elle servait de code aux prophètes résignés à Dieu, pour juger ceux qui pratiquaient le judaïsme ; les maîtres et les prêtres rendaient la justice conformément aux prescriptions du Livre de Dieu dont ils avaient la garde» (Table, 44).

«Nous avons envoyé, à la suite des prophètes, Jésus Fils de Marie, pour confirmer les prescriptions de la Torah qui étaient pratiquées avant son avènement. Nous lui avons donné l'Evangile qui indiquait la Voie, contenait la Lumière, confirmait la Torah qui lui est antérieure : ceci est une Voie et un Avertissement destiné à ceux qui craignent Dieu. Que les gens de l'Evangile jugent les hommes d'après ce que Dieu y a prescrit. Ceux qui ne rendent pas la justice conformément aux prescriptions révélées, sont des impis» (Table 46).

«Je ne déclare pas mon âme innocente, car l'âme est l'instigatrice du mal» (Youssef, 53).

Chers Collègues, vous savez sans doute que le texte de l'Ancien Testament a été écrit par fragments, sur une période de sept siècles environ, et fut l'oeuvre de rabbins célèbres qui se sont succédés pendant ce temps.

C'est pourquoi on constate à la lecture de ce texte, des expressions différentes au regard de l'homme et de Dieu.

Dans le **Livre de la Genèse**, on lit que lorsque Dieu eut constaté qu'Adam et Eve avaient transgressé son ordre de ne point manger le fruit de l'arbre défendu, il eut peur, se mit en colère et se dit : «L'homme a acquis la connaissance comme nous» et il décida alors de l'expulser du paradis».

Plus tard, Dieu remarqua que les humains devenus très nombreux, bâtirent une ville. Alors il descendit sur terre, secoua leur ville et y sema la panique et la confusion. Cette ville s'appelle Babylone (du verbe balbala : ébranler).

La pensée grecque se rapproche de cette thèse puisque la mythologie héllénique fait état du combat que dut livrer Ptolémée, dieu du Feu, à divers dieux hostiles au

vitro, et pour lesquels ne seront manipulés que la semence et l'ovule d'un couple légalement marié. Toute autre technique procréative est vigoureusement condamnée par la loi, les mœurs coutumières et l'éthique.

25 — Lord CHALFONT

Je remercie Mr. Belkhodja pour sa très claire description de l'attitude de l'Islam à l'égard des problèmes que nous discutions. Avant de continuer, je voudrais défendre modestement le chercheur scientifique contre l'accusation qui lui a été adressée à maintes reprises au cours de nos réunions, l'accusation étant qu'il est un être qui est plus ou moins neutre sur le plan moral et qui ne comprend pas ou ne se soucie pas des effets de sa recherche et de ses découvertes.

Selon ma propre expérience dans le domaine où j'ai travaillé pendant plus de 30 ans, en l'occurrence le domaine des armes nucléaires, je peux affirmer que les gens les plus soucieux des impacts éthiques des armes nucléaires sur l'humanité, se trouvent les chercheurs scientifiques eux-même. Ceci reste valable aujourd'hui et, ainsi, partout où l'on discute des techniques procréatives, les gens qui expriment le plus souvent des doutes et des craintes à l'égard de leurs découvertes, sont les chercheurs eux-mêmes. C'est aux chercheurs responsables de ces découvertes que revient le mérite d'avoir, dans une large mesure, attiré l'attention sur les problèmes d'ordre moral et d'avoir sollicité la coopération et l'effort intellectuel du reste de la communauté humaine pour déterminer comment ces problèmes peuvent être résolus.

Je pense qu'il serait malheureux que les critiques soient unanimes à dire que le chercheur scientifique est un homme neutre sur le plan moral, car selon ma propre expérience, le chercheur n'est pas indifférent aux préoccupations morales de l'humanité.

26 — Mohamed Ali Al-Bar :

Dieu a dit :

> «Ne discutez avec les gens des Ecritures que de la manière la plus courtoise» (L'Araignée, 46)

et on lit aussi dans le Coran :

> « Tu constateras que les personnes qui sympathisent le plus avec les croyants, sont ceux qui disent : « Nous sommes chrétiens » parce que

J'aurais peut-être l'occasion, si le temps le permet, de vous exposer le point de vue que les Oulama ont exprimé devant des instances scientifiques lors des débats sur l'insémination artificielle.

S'agissant du Docteur Ali Albar, je dis qu'il est un médecin-chercheur et un érudit en droit musulman. Il a traité de la procréation en tant que voeu légitime d'un couple légalement uni et a distingué la stérilité naturelle et absolue de l'hypofertilité, en s'inspirant du Coran et particulièrement de ce verset : «La Royauté des Cieux et de la Terre appartient à Dieu. Il crée ce qu'il veut. Il donne des filles à qui il veut, il donne des fils à qui il veut, ou bien il donne à celui qu'il veut des fils et des filles. Il rend stérile qui il veut, Il est celui qui sait tout et qui est puissant». (S.42, V. 49-50, Traduction D. Masson).

En considérant l'insémination artificielle comme une thérapeutique dont les résultats ne sont pas toujours positifs, il en souligne les conséquences négatives, le coût élevé et estime que les institutions spéciallisées ainsi que les gouvernements des pays industrialisés, gagneraient à orienter la recherche scientifique vers la lutte contre les maladies individuelles et sociales et à prendre les mesures appropriées pour éliminer les facteurs de la licence et des pratiques sexuelles prohibées et blâmables qui sont générateurs de plusieurs cas de stérilité pathologique.

Dans son exposé, il a fait également mention des outrages grossiers colportés en d'autres lieux, à l'encontre de quelques prophètes, tels Ibrahim et Yaâcob. D'ailleurs, certains intervenants ont semblé avant hier, donner quelque crédit à ces informations sans fondements, ce qui m'amène à préciser à l'attention de mes collègues, que le Coran confirme solennellement l'authencité des missions dont furent investis les prophètes antérieurs à l'Islam , dément catégoriquement les actes reprochés aux guides hautement spirituels que Dieu a choisi pour le rôle de prophète, que ceux de ses serviteurs, qui se sont distingués par une conduite exemplaire et exceptionnelle, une piété infaillible, une endurance sans mesure et une aptitude peu commune pour la transmission de ses messages et de ses commandements. Dieu seul est juge quand il élit ses messagers.

Au terme de mon intervention, j'exprime mes remerciements à Monsieur Ali Albar pour nous avoir clairement instruits sur l'attitude de l'Islam au regard de l'insémination artificielle. Je signale que les docteurs de la loi musulmane ont tenu plusieurs colloques sur la médecine musulmane. Ils furent unanimes à n'autoriser que deux cas seulement d'insémination artificielle, l'un intra-utérus et l'autre in

jusqu'à la défieation à la suite de chaque découverte ou invention, même si l'une ou l'autre devait conduire à la ruine et à la désolation.

Déjà au 18ème siècle, J.J. Rousseau, dans le Contrat Social, a stigmatisé tous les maux et les crimes dont l'homme est responsable, en raison du développement des sciences ; il n'est pas inutile de rappeler la classification qu'Al Ghazali en a faite. Hier, Monsieur Dajani a souligné dans son exposé, l'obligation de soumettre le développement scientifique aux critères de la foi pour que la religion joue dans ce domaine un rôle protecteur et bénéfique ; il s'est également prononcé en faveur de l'insémination artificielle, dans des cas bien particuliers et exceptionnels et reproche aux généticiens la pratique du don ou de la vente des embryons de sperme ou d'ovules et stigmatise le comportement des femmes qui acceptent de prêter ou de louer leurs utérus pour le besoin des expériences procréatives, où il est tenu compte beaucoup plus des résultats matériels et immédiats que des exigences fondamentales de la société et des principes moraux qui se trouvent à sa base.

L'exposé de Monsieur Abderrahman El Fassi mérite notre attention par l'appel qu'il lance en faveur de l'arrêt des manipulations génétiques commanditées par des organismes puissants et irresponsables. Son cri d'alarme contre ce mal diffus qui fait constamment des progrès, explique son inquiétude au sujet de la crédibilité des valeurs morales et des moyens qu'auront les pouvoirs publiques pour maîtriser les techniques procréatives scientifiques. Je me joins à lui pour la maîtrise des techniques procréatives scientifiques et pour la dénonciation des dangers qui pèsent sur la parenté, qui menacent de destruction le système familial ainsi que le statut particulier qui le régit et donnent en plus, aux enfants issus des techniques scientifiques, quelques complexes dont le moins que l'on puisse en dire, est qu'ils peuvent engendrer des maladies psychologiques dont la société n'a nullement besoin.

En appuyant sans réserve Monsieur Abderrahman El Fassi, j'ajouterais que «la goutte d'eau» citée dans le Coran à propos de la formation de l'embryon humain, est celle-là même dont parle le verset suivant : «Que l'homme considère de quoi il a été créé. Il a été créé d'une goutte d'eau répandue sortie d'entre les lombes et les côtes» (S. 86, V. 5, Traduction de D. Masson).

J'emprunte à Monsieur Dajani ce que le poète Al Roçafi a dit en s'adressant à l'écrivain Amine Rihani : «Si celui qui te parle jouit de ses facultés mentales, je pense qu'il vaut mieux pour lui entendre un discours bref et exhaustif, qu'un discours long et sans grand intérêt».

puissance à moins que la connaissance ne soit considérée en soi, comme étant un pouvoir. Cela est tellement évident et axiomatique que nous devons toujours nous en souvenir. Comme vous l'avez indiqué, il y a plusieurs pouvoirs, mais la connaissance en est certainement une.

24 — Mohamed Habib Belkhodja

Les membres de cette Académie ici présents ainsi que les invités qui suivent les travaux de cette séance, ont sans doute réfléchi aux problèmes éthiques soulevés par les téchniques procréatives scientifiques.

Sa Majsté Le Roi Hassan II, Fondateur et Protecteur de cette institution, nous a proposé de débattre d'un thème, non seulement sous l'angle purement scientifique, mais également sous ses divers aspects pour que nous confrontions nos opinions et parvenions à un consensus sur une question qui intéresse l'humanité au plus haut degré.

En nous présentant un résumé de chaque intervention, le Professeur Abdelhadi Boutaleb nous a éclairé sur de nombreux points et a mis en relief les quatorze conditions qui régissent le mariage et la procréation chez les Musulmans ; il nous a largement aidés à avoir une vue globale sur le sujet à l'ordre du jour. Il n'a pas manqué par ailleurs, d'exprimer ses inquiétudes sur les perspectives d'avenir, au cas où les techniques procréatives scientifiques arriveraient à échapper aux valeurs morales et au contrôle des législations nationales.

Nous sommes satisfaits du cadre dans lequel le Professeur Jean Bernard a situé ce séminaire. L'introduction de son exposé est fort instructive car elle embrasse tous les aspects du problème.

Nous avons également apprécié l'intervention du Doyen Georges Vedel qui a insisté sur l'obligation qu'ont les chercheurs à concilier l'évolution de la science et du progrès avec les valeurs morales.

En raison du calendrier qui nous est imparti pour achever nos travaux, je me suis abstenu de faire des remarques à chaque intervenant, et je me limite à trois parmi ceux que nous avons écouté hier. Il s'agit du Professeur Jean Cohen, de Monsieur Abderrahman El Fassi et du Docteur Ali Albar.

Monsieur Jean Cohen a eu raison de dire que les résultats acquis par la connaissance dictent à l'homme les choix à faire et réconfortent en même temps la science, mais n'apportent rien aux valeurs morales. Notre tort est de glorifier la science

certes, mais réelle, l'Homme devrait se doter d'une **déontologie de la création** (création de seconde main, ou par procuration) comme l'y invitent de belles allusions coraniques qu'il serait trop long d'avoir à citer ici. Disons, en résumé, que l'homme ne devrait pas s'arroger le droit de « **fabriquer** » n'importe quoi. Les possibilités de multiplication des énergies et de diversification des formes de la vie dont le Créateur a doté la nature sont sans aucun doute infinies, parce qu'elles procèdent de l'Infini Et, c'est le Hasard (le destin) qui permet à l'Homme de découvrir telle ou telle de ces possibilités ; il n'a vraiment pas de quoi s'enorgueillir. Par contre, il a le devoir impérieux de trouver à ses découvertes **des applications salutaires**, au sens large du mot « salutaires ». Des savants chercheurs de premier plan nous annoncent que l'emprise du matérialisme pur et dur sur l'esprit humain touche à sa fin. « La matière est, en effet, une psyco-matière » nous dit le physicien Jean E. Charon » ..« Il y a dans la réalité des aspects non mesurables, non physiques, qu'il faut prendre en compte » ajoutent les biologistes Robert Sperry et Rupert Shaldrake Robert Sperry va plus loin en écrivant que «les développements conceptuels récents....rejettent le déterminisme matérialiste, et rejettent d'autre part les théories dualistes laissant place à une approche **rationnelle** du choix des valeurs, à une fusion naturelle entre la science et la religion ». Le Coran, pour sa part, nous apostrophe en ces termes . « Homme, tu chemines péniblement vers ton Seigneur, très péniblement ; mais tu le rencontreras ».

Pour conclure, je dirais, Monsieur Le Président, qu'il est inutile et certainement dangereux que des hommes - très méritants du reste, et remarquablement intelligents- cherchent à fabriquer - (je ne leur ferais pas l'outrage d'employer « bricoler » à la place de « fabriquer ») une humanité nouvelle, alors que l'ancienne est encore en friche

23 — Lord Chalfont

Merci Mr. CHAFIK Je crois que vous étiez très sage de nous avoir rappelé que le progrès n'a pas toujours apporté des améliorations. Dans notre débat, nous devons prendre en considération vos propos à ce sujet. Vous avez exprimé vos craintes de voir les découvertes et nouvelles techniques guidées par la recherche du profit et du pouvoir. A cet égard, nous avons déjà reconnu la nécessité d'essayer de garder le motif lucratif en dehors des techniques et des processus scientifiques que nous avons discutés. Quant aux projets et intentions de créer un nouveau pouvoir, rien ne permet de dire que nous serons en mesure de les empêcher de se réaliser. Je crois cependant qu'il est exagéré d'avancer l'existence par là, d'un pouvoir politique en

A ce sujet, je propose à votre méditation le verset coranique suivant, dont la grande valeur symbolique est évidente : « Quand il fut venu à Notre rencontre (c'est Dieu qui parle), et que son Seigneur lui eut parlé, Moïse dit : « Seigneur, montre-Toi, que je te voie. »
-« Tu ne me verras pas, dit le Seigneur, mais regarde la montagne : si elle reste en place, tu me verras ». Et quand le Seigneur se manifesta à la montagne, elle s'effondra. Moïse tomba, foudroyé. Revenu à lui, il s'écria « Gloire à Toi, Seigneur, je me repens (d'avoir cherché à te voir) ». (Sourate des Crêtes, verset 143).

Dans un autre verset nous pouvons lire ceci : « Nous leur ferons voir (à ces hommes incrédules) nos signes aux horizons de l'Univers, et en leurs propres âmes, jusqu'à ce qu'il leur apparaisse que Nous révèlons la vérité ».

N'existerait-il pas des « horizon » « au delà desquels l'esprit ne peut rien voir ? Plus, des horizons au-delà desquels notre regard devrait s'interdire de chercher à se poser, sous peine d'aveuglement ?

Je ne sais plus quel penseur musulman a dit, à juste raison, qu'il y a quatre sortes d'ivresse : celle du vin (ou de la drogue), celle de la richesse, celle du pouvoir, et **celle du savoir.** En dépit des apparences, c'est cette dernière qui est désormais la plus dangereuse.

Le Professeur Bernard nous disait hier d'une façon qui tient de l'image et de la réalité en même temps, que nous sommes en train de casser le noyau de l'homme après avoir cassé celui de la matière.

Interrogeons-nous sérieuseument. En scrutant la nature en dehors de son propre corps, l'homme semble déjà être allé un peu trop loin. Assez loin pour se mettre en danger de disparition collective. Il lui importe mille fois plus de s'interroger sur la finalité exacte de ses investigations, dès lors que c'est son être physico-psycho-moral qui est en cause.

Les travaux d'éminents biologistes nous ont montré qu'il y a intéraction entre la nature et la culture. L'homme étant un être hautement socialisé, il est à craindre que toute atteinte à l'un des éléments de son complexe équilibre n'ait des conséquences désastreuses sur l'ensemble du gigantesque édifice socio-biologique que constitue l'Humanité.

Dépositaire d'une partie du pouvoir créateur de Dieu, partie infinitésimale,

possible d'elles mêmes et de la nature et, enfin à leur faire établir entre les individus et les groupes qui les composent des rapports d'égalité, de justice et de fraternité.

Ces objectifs ont-ils été atteints ?

Assez largement, il faut le reconnaître, si l'Humanité se résume en l'Occident, mais bien loin de l'être si l'on se souvient que le genre humain compte, non pas quelques centaines de millions, mais cinq milliards d'individus.

L'histoire de la dernière moitié de ce millénaire, servie par la géographie, a favorisé un certain nombre de peuples, et leur a confié le leadership de la pensée. Parvenus à un degré de civilisation matérielle jamais atteint, ces peuples n'ont pas le droit, du point de vue du moraliste, de s'ingénier à trouver à leur excédent de vitalité, d'énergie et d'imagination, des exutoires dangereux. Ils n'ont pas le droit de vider prématurément de sa substance la notion de progrès, qui, hélas semble désormais servir de simple alibi à la volonté de puissance brutale, et aussi à un goût immodéré du profit pour le profit.

Il est donc urgent, à mon sens, que moralistes et scientifiques se penchent en commun sur le contenu du mot progrès pour en définir la signification exacte. Les plus pessimistes d'entre nous diraient que c'est trop tard, après toutes les inventions diaboliques de cette dernière moitié du XXème siècle. Je voudrais rester optimiste malgré tout.

Excusez cette longue introduction d'ordre général ; elle me semblait nécessaire.

Je voudrais me placer maintenant sur un terrain plus philosophique, disons, par commodité de langage, métaphysique.

Travaillée peut-être par son complexe « galiléen », l'Humanité s'est, petit à petit, habituée à applaudir les découvreurs et et les inventeurs en tous domaines, et à juger, a priori, leur action positive. Serait-il pour autant raisonnable de croire que le développement de la pensée scientifique - **dans ses applications** - ne saurait s'imposer de limite ? L'esprit humain est-il suffisamment outillé pour saisir **dans sa globalité** le sens de l'être et de l'existence ? Et c'est là que j'en arrive aux versets coraniques et aux pensées scientifiques de pointe dont j'ai parlé au début.

Dans ses investigations de toutes sortes l'homme semble avoir pour ambition de découvrir **le secret ultime** de l'être, **la vérité suprême** en quelque sorte.

Puis-je donc donner, en premier lieu, la parole à Mr. Mohamed Chafik.

22 — Mohamed Chafik

Je voudrais apporter une très modeste contribution à l'expression du point de vue islamique, non pas en paraphrasant ce que d'éminents collègues, plus compétents que moi, nous ont déjà dit, ni en essayant d'anticiper sur ce que d'autres auront à nous dire, mais en livrant simplement à votre réflexion une opinion personnelle que je me suis faite en lisant attentivement, et tour à tour, des versets coraniques et des pensées scientifiques de pointe

Mais auparavant, permettez-moi de me placer sur un plan général et historique, et de me référer à des idées exprimées par des Occidentaux non scientifiques, et ce à propos d'un mot banal en apparence, mais qui semble faire problème, en raison de l'ambiguïté dont souffre sa signification.

Ce mot, c'est le mot « progrès »

L'usage qu'on en fait depuis un peu plus de deux siècles en est arrivé à procéder non plus de la réflexion, mais de l'incantation C'est en invoquant la notion dont il est censé être porteur que les hommes de science finissent invariablement par imposer aux sociétés humaines l'idée que leurs découvertes sont bénéfiques, quoi qu'il en advienne.

Or, dès son apparition même, au XVIIIème siècle, la notion de progrès a fait l'objet d'une controverse entre les scientifiques et les moralistes.
J J Rousseau écrivait déjà, au coeur de ce même siècle des Lumières, qu' « il n'y a point de progrès **de raison** dans l'espèce humaine, parce que tout ce qu'on gagne d'un côté on le perd de l'autre »

Toujours est-il que, depuis, les moralistes ont toujours cru, assez naïvement peut-être, que l'intention des partisans du progrès de l'Homme a été suffisamment explicitée pour qu'elle ne prêtât jamais à confusion Dans leur esprit, faire progresser l'Humanité, ce serait l'arracher à ses grandes misères physiques et morales, c'est-à-dire faire disparaître les famines, éradiquer les maladies épidémiques, assurer la maîtrise de techniques propres à soulager dans leur effort de survie ces êtres exceptionnels mais fragiles que nous sommes, à débarrasser les sociétés des méfaits de la magie et de la sorcellerie, à leur donner une conscience aussi juste que

Personnellement, j'ai suivi avec grand intérêt les communications savantes qui ont été présentées pendant les quelques derniers jours En considérant notre approche du problème, il me semble que nous avons déjà pris connaissance d'une vérité très importante ; c'est qu'aucun système politique ou tradition religieuse ou ordre social n'a de monopole sur la bonté ou la sagesse Nous, en Occident, par exemple, nous sommes douloureusement conscients des malheurs de notre société. Nous regrettons la dégradation des valeurs morales dans plusieurs parties du monde occidental Nous sommes, je crois, particulièrement préoccupés, au moins dans mon pays, par l'érosion de la famille en tant qu'élément de base dans la structure sociale. Cependant, dans le contexte de notre débat ici à Agadir, je dirais que nous sommes aussi engagés passionnément à oeuvrer pour que le progrès de la science et de la technologie soit mis en oeuvre pour le bien-être général de l'humanité. Mais, évidemment, tout comme la vérité et la sagesse ne sont les monopoles d'aucune société, le mal et l'ignorance, eux aussi, ne sont les monopoles d'aucune société. C'est pourquoi ce thème (qui a été attentivement choisi par Sa Majesté Le Roi Hassan II, Le Fondateur et Protecteur de notre Académie) est si important. C'est pourquoi aussi j'adhère à ce qu'a dit hier notre ami et collègue le Dr. Dajani à savoir que : «Nous devons adopter une approche universelle du problème au lieu d'une approche nationale ou régionale». Nous sommes, après tout, sur le point d'assister à des découvertes scientifiques et techniques qui sont nouvelles et même peut-être révolutionnaires. J'imagine qu'il n'y a personne ici qui voudrait arrêter la marche des progrès scientifique et technologique. Jusqu'ici, nous avons discuté d'une façon instructive (et j'espère que nous en ferons autant aujourd'hui) de la manière dont ces progrès peuvent affecter nos cultures, nos convictions religieuses et nos systèmes sociaux.

Je pense que les communications d'hier et d'avant hier étaient extrêmement intéressantes et qu'elles auront un effet profond sur le déroulement de nos débats. Comme nous l'avons reconnu, et comme il a été indiqué, certains pays sont plus avancés que d'autres. Par exemple, le rôle des femmes dans la société, diffère beaucoup d'un pays à un autre

Enfin, comme il nous a été rappelé hier, nous ne devons pas laisser la communauté scientifique travailler toute seule. (Cette remarque est pour moi la plus impotante qui ait été faite pendant ces trois jours). Les chercheurs scientifiques sont aussi préoccupés que nous par l'impact de ces progrès.

Je pense qu'il serait souhaitable de conclure le débat qui a été ajourné tard la nuit, lorsqu'un ou deux intervenants ont préféré reporter leurs communications.

fabrication de lois, mais qu'il y a un certain nombre de cas dans lequel la loi est nécessaire.
Je citerais un exemple, c'est celui des dispositions législatives ou réglementaires qui interdiront que le lucre intervienne dans cette affaire.

20 — Jean Cohen

Je voudrais dire, en effet, qu'il est tout-à-fait évident que d'un environnement à un autre les poblèmes peuvent se poser différemment. Par exemple, en ce qui concerne l'état d'avancement des sciences, il est sûr que les problèmes que nous abordons aujourd'hui sont des problèmes aigus dans le monde occidental techniquement avancé, et qu'ils le sont moins dans les autres parties du monde où la technique est moins avancée. Mais que de la même façon qu'on a vu s'étendre les problèmes, par exemple, de contraception qui sont nés dans certains pays et qui ont progressivement gagné tout le monde. Je pense que ces problèmes gagneront avec certain retard les problèmes qui sont techniquement moins avancés.

Deuxièmement, et c'est pour moi le plus important, je pense qu'on n'a pas assez dit ici ce qui sous-tend tout ce dont nous parlons, c'est le statut de la femme. C'est parce que la femme a changé de statut dans nos sociétés occidentales que les problèmes des procréations nouvelles peuvent se poser aujourd'hui. Et il est certain que dans les environnements dans lesquels le statut de la femme est différent, les problèmes se poseront aussi d'une manière différente peut-être aussi avec des délais différents.

Samedi 29 Novembre 1986
Séance du matin dirigé par Lord Chalfont

21 — Lord Chalfont

Je voudrais d'abord vous exprimer ma reconnaissance pour l'honneur qui m'a été fait d'être invité à présider cette séance de l'Académie, pour laquelle je nourris depuis des années un profond respect et une très grande affection. Avant d'entamer l'ordre du jour, permettez-moi aussi de présenter, au nom de l'Académie et de tous mes collègues, l'expression de bienvenue à Lady Warnock de Grande Bretagne, qui participe à nos travaux pour la première fois. Cela paraît un peu étrange qu'une dame participe à nos débats qui sont à leur troisième jour et axés sur un thème qui touche les femmes beaucoup plus que les hommes. Nous attendons donc avec grande impatience ce qu'elle nous dira à la fin de la matinée.

souffrira aucun doute. A ce moment, la société rejettera toutes les valeurs qui, aujourd'hui, s'accordent à condamner la F.I.V.E.T E. Un coup dur sera ainsi porté à la procréation naturelle car la transplantation d'embryons affectera les relations intimes entre les époux. Ceux-ci perdront certainement la dignité d'être des parents légitimes ou éprouveront quelque répugnance à l'égard de leurs progénitures. Les enfants nés à la faveur de la F.I.V.E.T.E pourraient n'avoir aucune affection pour leurs parents.

Je me demande également ce que serait l'attitude de la société à l'égard de ces enfants et quel comportement ceux-ci auraient à l'égard d'une société qui aurait favorisé leur naissance. La société légitimera t-elle la grossesse d'une veuve qui aurait acceuilli le sperme conjelé de feu son mari?

Autant de questions auxquelles la société de demain pourra être confrontée, sans être en mesure de leur trouver une solution dans le cadre de la religion, de la morale et du droit.

La désagrégation de la famille entraînera celle de la société en raison du développement des expériences génétiques. Le monde pourra se trouver devant une situation semblable à celle où il s'est trouvé après les premières expériences nucléaires.

La question de la procréatique reste entièrement posée et seul l'avenir et les prospectives pourront lui donner une réponse. Cette question demeure néanmoins de la compétence de la morale collective et non de la morale individuelle.

18 — Abdelhadi Tazi :

Je voudrais savoir ce que pense Monsieur Jean Bernard de l'élaboration d'une loi sévère qui serait appliquée dans ce domaine. Monsieur Axel Kahn Cohen vit avec ce sujet depuis trente ans, je n'ai eu la chance de le côtoyer que pendant trente jours. Au cours de l'interview qu'il accorda à Monsieur Michel Cota, il a dit que l'éthique varie selon les milieux et les opinions. Reconnaît-il que l'absence de consensus autour de la notion d'éthique, est un problème en soi?

19 — Jean Bernard

Je peux y répondre en trente secondes. Nous estimons au Comité National Français d'Ethique que dans la grande majorité des cas la jurisprudence est préférable à la

une attitude à son égard. Or, ce cadre est difficile à définir parce que la science demeure prépondérante, tandis que la religion et la loi sont contraintes de la suivre et de s'adapter à ses progrès, sans espérer y occuper une place privilégiée.

3°) Si la société humaine accepte les techniques procréatives artificielles, elle ne pourra pas maîtriser leurs aspect négatifs, tels les dangers qui menacent les mères qui reçoivent dans leurs utérus, des embryons congelés. Les embryons surnuméraires seront-ils détruits ou conservés ? Si les milieux médicaux, responsables de l'avenir de l'humanité, s'estiment incapables de maîtriser ces aspects, les techniques procréatives seront à la portée de tout le monde, à l'instar des procédés contraceptifs. Le coût de ces opérations n'effrayera plus personne parce que l'évolution de la science le rendra abordable à une clientèle élargie quels que soient ses moyens financiers, comme l'a remarqué d'ailleurs, Monsieur Russel Scott, dans son exposé sur l'expérience australienne.

4°) Il semble que le diable a rompu ses chaines et puisque la F I V E T E fut une réussite, celle-ci sera à l'avenir d'avantage perfectionnée. Les techniques procréatives seront concluantes comme le sont les techniques contraceptives. Ceux qui voudront procréer artificiellement, seront aussi nombreux que les partisans de la limitation des naissances. Les chercheurs convaincront leurs gouvernements, et ceux-ci finiront par adopter leurs conclusions. Nous serons alors devant une dure alternative :

— On adopte une attitude qui va à l'encontre du développement de la sciencce et de la technologie et rencontrer à tout avantage que les sciences offriraient dans le domaine de la génétique, alors que les guvernements investissent des fonds considérables pour la promotion de la recherche scientifique et la formation des cadres hautement qualifiés ;

— Ou bien applaudir au triomphe de la science et, en dépit de toutes les réticences et à la faveur de l'indifférence des uns et des autres, la vente des embryons se développera, des centres seront partout organisés et constitués pour la vulgarisation et la prospérité des manipulations génétiques.

J'incline à croire que la seconde hypothèse a une plus grande probabilité de l'emporter, parce que rien ne pourra empêcher la science d'enregistrer des succès de plus en plus importants dans le domaine de la procréation. Les gouvernements accroîteront les crédits pour soutenir la recherche scientifique dont la rentabilité ne

et des questions récentes posées par la génétique de l'autre. De la possibilité actuelle de mêler l'art de manipuler les embryons et des possibilités de la transgénose dans le cas du taitement de certaines maladies héréditaires. Sur quoi je dirai, dans une prochaine intervention, quelques mots encore.

17 — Abdelkrim Ghallab :

Le thème si important et si fécond que débattent au sein de notre réunion d'éminentes sommités appartenant aux milieux scientifiques, juridiques et sociaux, invite à une profonde reflexion. C'est dans ce cadre que j'interviens et je résume ma pensée en quelques points :

1°) Les techniques procréatives qui alimentent aujourd'hui une vive polémique de par le monde, ont été pratiquées au Maroc, sous une forme primitive qui n'a rien de scientifique.

En effet, dans les milieux fassis notamment, les femmes venaient discrétement en aide à des amies mariées en mal de procréation et qui risquaient d'être repudiées. Elles s'adressaient alors à une de ces femmes réputées par leur rôle occulte dans la société et lui demandaient de se procurer le sperme d'un homme. La semence désirée est soigneusement conservée dans un flacon de laine et présentée au hamman - bain maure - à la femme qui en avait besoin. Cette dernière l'introduit sur place dans son utérus. L'opération était entourée d'un grand secret, mais comme elle échappait à tout contrôle, nul ne peut affirmer ou infirmer qu'elle était positive ou négative. Cependant, il convient de remarquer que cette expérience n'aurait pas survécu jusqu'à ces dernières années, si elle n'était pas probante.

2°) A nos débats, participent des savants représentant les trois religions monothéistes, ainsi que des juristes. Les uns et les autres n'ont pas manqué d'évoquer les nombreux problèmes que posent les manipulations génétiques au niveau de la maternité, de la paternité et de la filiation. Mais quel serait le point de vue en la matière, de ceux qui n'ont pas les mêmes confessions que nous et qui constituent la majorité de la population du globe ? L'éthique est fondée généralement sur la religion et la loi. De quelle manière peut-on alors influencer ceux qui ne reconnaissent ni notre éthique ni nos lois ?

Je pense que le problème doit être traité dans un cadre autre que la religion et la loi pour que l'homme, quelles que soient ses convictions personnelles, puisse adopter

chose et son contraire ; on provoquerait l'impression d'un double bind, comme eussent dit les psychologues. Les plus entreprenants le résoudront individuellement. On laisserait faire le temps qui ne fait pas toujours bien les choses. Sans doute, la stérilité n'est pas une maladie, mais elle est perçue comme un mal. A quoi sert-il de convaincre du contraire quand ce mal peut être soulagé, quand la fécondité, son contraire, peut être contrôlée ? On ne peut à la fois cultiver une philosophie de la procréation bienheureuse et une morale hostile à la procréation assistée, simplement du fait qu'on peut obtenir une filiation génétique excluant le rapport sexuel. Encore Eros et Agapé ! Le rapport Khalil nous dira tout à l'heure une position positive et rigoureuse ; ouverte et équilibrée.

Plus délicate est la question de savoir si on peut conserver les oeufs surnuméraires ; si on peut expérimenter, avant la fin du développement de l'embryon. Sans cette expérimentation, nos connaissances sur la conception risquent d'être bloquées. C'est tout le problème. Nous travaillerions en sens contraire de nos buts. Bien évidemment, l'un des problèmes les plus épineux est celui de l'IAD ; toutes les religions y sont opposées. Il met en cause la signification et les fondements de la parenté et de la filiation. Et il ne suffit pas de proscrire la poursuite des fins lucratives, d'encourager le don gratuit. Certaines sociétés trouvent ces choses acceptables, avec l'exigence de l'anonymat. C'est la seule façon de rendre acceptable une pratique délicate aux yeux des sociétés les plus laïcisées. Encore faut-il préciser les garanties qui évitent les cas scabreux, prévoir le traitement et la solution adéquate de litiges difficiles, inédits, défiants. On ne pourra jamais le faire sans encourager à déstructurer la famille. Qu'est-ce à dire sinon que la réalité éprouve nos valeurs. Elle est plus large que nos concepts. Et elle l'a toujours été. Mais que sont des valeurs sans resistance au défi du réel ?

A vrai dire, tant que la question est seulement d'accorder et d'adapter entre elles une morale et des situations, une éthique et des législations, quel que soit l'effort exigé. il y a toujours une solution. Et le problème est soluble en principe. Lá médecine a partie liée avec le droit. Elle a accumulé une longue expérience. C'est elle qui avait pris en charge la modernisation de certains interdits longtemps gérés par le système pénitentiaire. Elle prendra en charge, à partir du moment où cela sera possible, la déculpabilisation des couples stériles, en soignant la stérilité ou en assistant la procréation. Donc les vrais dangers ne viennent pas de la science de la procréation et des améliorations technologiques obtenues grâce aux résultats accumulés tout à la fois en endocrinologie, en biologie de la reproduction, en cythologie et en embryologie fondamentale. Mais du vieux problème de la déontologie médicale, d'une part,

degré, mais de catégorie. Bref, la déduction peut exister, mais elle est d'un autre ordre que la déduction dont la syllogistique d'Aristote a dessiné la figure. S'appuyant sur celle-ci, Ghazâlî n'avait pas l'instrument adéquat pour expliciter la logique du takhrîj. Il n'aborde la question des principes du droit que de manière fort vague, trivialement rigoureuse, ce qui justifie les critiques d'Ibn Taymiyya, sur ce point plus proche des modernes qu'on ne le croit, mais il lui manquait la modernité effictive et ses instruments de décision.

3) L'Islam est, dit-on, dîn wa dawla. Mais la loi y est à part et ses interprètes sont tout à fait indépendants. Il y a indépendance entre deux autorités, et non seulement duplicité. Il en résulte une situation totalement différente du Moyen-Age occidental : du duo sunt quippe, comme disait une lettre de Grégoire VII. Le partage de l'autorité entre le Pape et le Roi ne touchait pas le droit, lié à l'exercice de l'autorité royale, de plus en plus arrimé à une loi, à une logique de la loi comme support d'une légitimité universelle. La situation dans l'Islam serait plutôt celle d'un non législateur, et d'une Loi non étatique. Logique et Loi y sont restées donc extérieures l'une à l'autre, sans lien organique entre elles. En revanche, notre Loi se satisfait de toute législation complémentaire, même d'inspiration non religieuse, si elle ne contredit pas explicitement la Loi, précisément parce que sa logique a échappé à l'empire et à l'emprise de la Logique.

A partir de là, on voit qu'il faut davantage que le rappel des conditions du licite et du prohibé. Mais si cela était précisé, l'Islam pourrait s'assurer déjà tout le champ d'une modernité sans dérive, par l'intermédiaire d'institutions modernes dans le cadre de l'alliance naturelle entre valeurs de science et valeurs de vie. Une modernité que la science ne met pas en question, une science que la Tradition authentique lave de toute suspicion. Une voie qui rejoint le permissible et le possible, sans préjuger leur opposition.

Cette évolution est inévitable. Il faut, il vaut qu'elle se fasse dans le cadre d'une légitimité et d'une légalité islamiques. Le contrôle technologique de la procréation présente une gamme d'assistances pour lutter contre la stérilité des couples. Il serait abusif, irrationnel, voire dangereux de le rejeter au nom d'une sociologie bornée qui reviendrait à dire : « Vous êtes stérile ? C'est votre faute ! ». Ou encore, « Débrouillez-vous ». Et si les hommes et les femmes croient qu'être stérile c'est être démuni, beaucoup d'entre eux le croient par religion. Ce qui doit être interdit doit être persuasivement expliqué. Il ne s'agit pas de réponse de routine. Ceux qui sont concernés doivent apprendre que la religion ne s'oppose pas aux remèdes offerts dans le cadre des institutions familiales. Faute de clarté sur ce point, on exigerait la

A l'intérieur du monde musulman, comme dans n'importe quelle autre catégorie de pays, les trois positions peuvent être défendues, du moins en théorie, dans chaque État suivant ses propres traditions, à supposer que ces traditions existent. Mais on peut élaborer une réflexion originale, propre aux traditions islamiques, compatible avec tout l'enseignement monothéiste, mais capable de combiner les éléments positifs des trois attitudes ci-dessus évoquées.

Conformément à sa tradition intellectuelle, attentive et ouverte, l'Islam retiendrait de la première position l'élément concernant l'éducation et l'information ; de la seconde la nécessité de ne pas tout permettre, de distinguer l'expérimentation exceptionnelle à des fins de connaissance, soumise à une règlementation raisonnable, pour mettre en évidence des processus fondamentaux et être en mesure, par leur intelligence, de soulager la souffrance humaine ; de la dernière position, la nécessité de critères définis dans les matières qui exigent l'intervention de la loi et du droit, en vue de répondre, en cas de conflit, qui est qui, qui fait quoi, qui répond de qui et de quoi. Mais on se garderait, ce qu'implique cette position, de délier la recherche scientifique de tout droit préétabli, de toute loi, en confiant le sort de l'éthique à la seule évolution des moeurs.

Bref, il faut distinguer, limiter, éduquer.

Mais sur quelle base élaborer une telle position ? Pour répondre à cette question, on peut se fonder

1) sur le fait que les solutions actuellement connues sont inspirées exclusivement par le droit, sans distinction entre ce qui est de son ressort et ce qui ne l'est pas, sans référence aux principes du droit, c'est-à-dire à ses intentions spécifiques historiques. C'est en remontant aux principes qu'on réactive la souplesse légitime de la doctrine islamique, qu'on renoue avec l'interprétation capable de justifier des pratiques qui seraient reconnues licites, si elles satisfaisaient aux critères du licite, et de rejeter celles qui les heurteraient.

2) De ce point de vue, il y a des méthodes traditionnelles. Le plus grand effort intellectuel dans l'histoire de la Charî'a a été accompli par Châfi'î. La place qu'il a réservée au raisonnement par analogie a été respectée par tous les châfi'ites, mais aussi par d'autres écoles. Elle a été canonisée et théorisée dans les traités de logique de Ghazâlî. Malheureusement, celui-ci ne rend pas compte de toute la logique du takhrîj, inhérente à la manière spécifique dont on fonde un énoncé sur une source, en ramenant le fait qui fait problème à l'énoncé d'une source. Mais comme il n'y a pas de commune mesure entre l'énoncé et le fait, le chemin qui les sépare n'est pas droit ; il rejoint des ordres qui comportent une distinction ou une différence, non pas de

dique qui permet de contenir le progrès scientifique. Elle développe, à cette fin, l'appareil d'un droit ad hoc pour établir les règles nécessaires, dussent-elles résulter d'une suspension temporaire du droit, ou, avec des effets équivalents, d'une évolution orientée d'après l'idée que le droit est le simple produit d'un combat entre des buts antagonistes.

La seconde solution voudrait durablement s'opposer à l'utilisation des résultats et des fruits du savoir scientifique, et, pour nous aujoud'hui, du savoir-faire technologie appliqué à la procréation. Dans l'Etat de Victoria, en Australie, on a interdit l'expérimentation sur les embryons. Malheureusement, il faut bien savoir que nos connaissances sur le processus de conception seront compromises sans cette expérimentation. Le problème n'est donc pas d'interdire, mais de circonscrire, d'autoriser l'expérimentation dans le cadre du respect nécessaire dû à la vie et à la recherche scientifique si elle est clairement motivée. Bref, d'autoriser la connaissance qui est, par essence pour ainsi dire, indifférente aux usages malheureux que nous pourrions en faire

La troisième solution reconnaît le caractère privé et intime des convictions qu'on peut se faire sur nombre de problèmes dont nous débattons Il en découle une notion très raffinée de la séparation du temporel et du spirituel Et surtout la conviction que le droit qui servirait dans ce domaine serait toujours appliqué par un juge, c'est-à-dire un homme trop occupé à répondre à des situations précises par des textes souvent peu précis, par suite peu disposé à l'intelligence la plus large de ce qui est en jeu, et qui dépasse l'ordre juridique Un homme de droit peut ne pas être l'homme qu'il faut pour des situtations considérées appartenir à l'espace privé. Une conception rigoureuse du droit conduit en effet à penser qu'il s'agit de choses sans rapport aux « causes » à soumettre aux juges qui disent le droit. En effet, le droit, par exemple de l'héritage — qui est un bon modèle — est une proportion de choses partagées entre des personnes On peut le faire de plusieurs façons, car les rapports juridiques sont, comme disait Aristote, autres en Perse, autres à Athènes Mais nos technologies ? Là, il faut dire plutôt, pour reprendre Aristote . « le feu brûle en Perse comme à Athènes » ! Les techniques scientifiques agissent de même, ici et là Il ne peut y avoir de position universelle sur des pratiques librement transférables, « insoumises » par rapport aux frontières. Alors on sépare ; chaque pays réagit selon son droit et, éventuellement, selon ses déontologies, l'ensemble de ses traditions éthiques et juridiques. Pour le reste, on laisse faire le temps et la pratique, car la science ne comporte pas de mode d'emploi sur ce plan.

d'une pathologie sociale qui ne serait pas notre affaire. Ce serait donner dans une bonne conscience qu'une tradition inerte justifie mieux que les faits et le concret. Laissons donc ces choses aux statistiques précises, aux enquêtes sociales, pour éviter toute démonstration, par arguments, de choses on ne peut plus douteuses. Car nous manquons d'informations scientifiques sur nous-mêmes. A cet égard, disons que depuis Allal al-Fassi, la culture se déplace, s'agite, mais réclame l'autocritique opérationnelle et continuée qu'exige le changement social perpétuel où nous nous trouvons, où nous nous mouvons.

Pour préciser mon intervention, j'ajouterais deux faits : le premier consisterait a vous mettre sous les yeux, sans commentaire, les résultats d'un sondage sur l'Islam en Europe publié par Géopolitque, 15, automne 1986, c'est-à-dire dans la dernière livraison. Il est accablant : la jeunesse qui monte pense, sur la base de l'échantillon de population interrogé, que l'intégrisme est un danger sérieux. Pour lui faire face, toutes les alliances seraient permises. Permises contre l'Islam, la base de nombreuses cultures nationales, le garant de nombreuses identités, l'une des références essentielles de nos débats. Ce genre d'amalgame ne peut être combattu par de pures et simples affirmations. Il y faut davantage de raison et surtout des faits.

Le second me fait déplorer l'indigence de pensée qui caractérise notre réflexion sur les questions brûlantes, et qui conforte les préjugés courants. L'expérience présente trois cas de figures à méditer pour une reflexion à la mesure des défis de notre temps, où la religion, à la suite de Max Weber, apparaît, sociologiquement, « comme la vie prise au sérieux ». Ce sont :

> 1) l'effort pédagogique, d'information et de formation, pour adapter la société aux capacités intellectuelles et techniques acquises par elle-même;
>
> 2) la tentative de dévalorisation des techniques pour amener la société industrielle à renoncer à ses choix fondamentaux et à se mettre pour ainsi dire en arrière de son potentiel et de ses problèmes ; enfin,
>
> 3) l'apologétique scientiste, fondée sur l'espoir qu'une harmonic préétablie fera évoluer nos sociétés vers une solution par simple maturation de l'opinion.

La première solution serait celle des sociétés de despotisme éclairé : elle suppose l'impulsion du pouvoir politique. Elle exige de réglementer le progrès, de régir l'évolution, de mettre en place, institutionnellement, la ceinture de chasteté juri-

alors il y a pouvoir. Et tout pouvoir appelle des limites pour fixer l'étendue de son application légitime.

Au lieu de conformer le droit à une nouvelle technologie, il faut formuler, dans le cadre du droit, les principes qui définissent les limites claires des connaissances au point de vue de leurs applications. Des limites d'autant plus nécessaires qu'elles circonscrivent la capacité d'intervention, toutefois sans borner la compréhension ni légiférer sur la capacité de connaître. Sans atteinte à l'autorité du vrai, pour autant qu'il s'agit de lui. Bref, l'attitude de compréhension est une espèce d'herméneutique légitime sans limite ; l'attitude d'intervention est une démiurgie illégitime, si elle est poursuivie sans souci d'aucune limite, si elle n'est qu'une herméneutique adaptative. Elle ne peut contredire, sans nécessité, les intentions historiques du législateur qui a légifiéré pour des sociétés historiques réelles. De la science à l'application la conséquence n'est rien moins qu'évidente : elles sont sans commune mesure, dès que l'application dépasse le domaine expérimental. La microbiologie est un savoir, comme la physique des particules élémentaires, mais la guerre d'extermination ne fait qu'exploiter des applications. La biologie moléculaire est un savoir. Mais le génie génétique va au-delà, et sans ameuter l'inflation de discours pathétiques sur l'avenir de l'humanité, on peut se poser des questions sur l'emploi de ce facteur décisif dans l'accroissement de nos compétences.

C'est un problème qui nous concerne comme nous concernent les types de solution envisagés. N'empêche que pour éviter de parler parallèlement à l'infini, il faut circonscrire l'objet du débat. Sa Majesté le Roi Hassan II, Protecteur de notre Compagnie, nous a invité, par cette prévoyance dont il a le secret, à accomplir un effort de pensée, une réflexion commune à tout le monothéisme, ici rassemblé, sur des questions décisives et de portée pratique.

Il a voulu, Dieu le garde, que se manifeste l'esprit d'ouverture, de compréhension et de dialogue de l'Islam. Que cet esprit ne soit plus dans les mots, mais passe dans les réalités qui nous concernent. Dans le contexte de la guerre d'opinion et d'amalgame menée contre l'Islam, il vaut d'accomplir cet effort, car l'Islam n'est pas une réalité historique seulement ; il peut contribuer à l'élucidation des exigences universelles de notre temps ; il peut faire oeuvre de Lumière. Les musulmans ne peuvent se laver les mains de leur responsabilité actuelle. Car cette oeuvre dépend d'eux. Il ne sert en rien l'Islam d'accuser en son nom la civilisation, toute la civilisation, de péchés qui, non seulement marquent des populations marginales, mais font partie, hélas, des réalités communes. On ne peut réduire la question aux symtômes

culture. Par là, je n'évoque pas les questions d'instrusion et de destruction, à des fins dites de connaissance, du cerveau humain, du matériel génétique humain, de l'embryon humain. C'est plutôt l'émergence d'une société et d'une culture presque dépourvues de toute finalité sociale, vouées à l'emprise de calculs douteux. En effet, l'existence de critères, à travers la distinction entre le licite et l'illicite est la ligne que l'anthropologie fixe pour distinguer la culture et la nature, comme la civilisation et la barbarie. Cette ligne, sans résultat d'un arrêt de l'homme, fonde l'autorité qui tranche au nom de normes juridiques et éthiques. Par elle existent critères, démarcations et distinctions. Signification aussi.

Or nous sommes dans une société qui entraîne toutes les cultures dans son sillage, mais sans fins et sans desseins ; dans une société qui a rendu inaudible la voix éthique, et qui a décidé, un peu partout, de réviser ses lois, de sacrifier leur monopole à constituer l'ordre juridique. Nous acceptons donc, sans en peser toutes les conséquences, des pratiques qui mettent en question des institutions comme la famille, sans être en mesure de les remplacer. Comme si les forces traditionnellement tournées vers la destruction du monde extérieur, au plus grand bien pour l'homme comme être vivant, s'étaient mises à se retourner vers la destruction du monde intérieur, de notre propre être vivant. Et cela ne suscite pas autre chose qu'une herméneutique prête à tout interpréter pour nous adapter et adapter notre droit même à une simple idéologie, c'est-à-dire à des représentations, disons le mot, proprement commerciales.

On a dit que les valeurs essentielles à sauvegarder étaient le respect de la personne humaine et la liberté de la recherche à des fins de connaissance. Mais comment les concilier ? C'est plus facile à dire qu'à faire. Accordons que la connaissance ne peut contredire les besoins réels. Mais allons plus loin et exigeons qu'elle ne devrait jamais les contredire.

Toutefois, une distinction évitera l'amalgame facile. Il ne s'agit pas d'un problème de recherche ni de connaissance, mais de maîtrise. Acuellement, la technologie est aux commandes. Mais qui commande la technologie ? Connaître, c'est expliquer et comprendre. Ce n'est pas nécessairement maîtriser. La maîtrise de la pensée scientifique est un problème de logique, et de logique seulement. Si je comprends autrui et je m'explique son comportement, cela ne veut dire que j'ai pouvoir sur lui, donc je n'ai pas besoin de lui, à la limite, pour comprendre la connaissance que j'élabore sur lui, il suffit d'analyser cette connaissance selon les critères usuels de la vérification. En revenche, si je développe un savoir qui peut lui être appliqué,

sion et de solidarité. Nous sommes divisés en un nombre de communautés dont les représentants se réunissent en congrès de charité pour débattre des causes communes et des questions d'intérêt public. Ainsi, le Conseil Britannique des Eglises a publié en 1966 un rapport sur les relations sexuelles. Ce rapport donne un aperçu sur un grand nombre d'idées et de décisions discutées par les chrétiens. Aucune de ces communautés n'a adopté une de ces idées ou pris de décision doctrinale ou morale officielle. Ce rapport est donc semblable à un sondage d'opinions.

La troisième question concerne la loi de 1967 sur l'avortement. Le Conseil Britannique des Eglises a émis un avis sur ce sujet. Avant cette date, nous, les hommes d'Eglise, savions que la loi devait être amendée. Nous vivions dans le chaos et, effectivement, beaucoup d'injustices ont été commises. Nous avons donc tenté de pousser le Parlement à promulguer une loi plus équitable. Malheureusement, nous avons échoué dans notre tentative car le Parlement avait adopté un peu hâtivement une série de lois en partant d'un conflit d'opinions, sans prendre le temps nécessaire pour résoudre les principales difficultés. Il en résultat, comme diraient maintenant la plupart des gens, «une loi très confuse» qui a toléré l'avortement en le laissant échapper au contrôle de la loi. Il serait incorrect pour moi de relever les mérites et les méfaits de cette situation. Je me contenterai de dire que nous devons prendre en considération l'angoisse générale suscitée par les conséquences de l'avortement car, de nos jours, les femmes qui décident d'avorter peuvent le faire librement sous surveillance médicale et sont à l'abri de dangers courus par des interventions artisanales non conformes à l'hygiène et aux normes de la santé.

Ainsi, le Conseil Britannique des Eglises ou toute autre Eglise n'étaient point responsable de la loi de 1967. Cette dernière était plutôt le résultat de la confusion de notre société et nous devons l'accepter comme tel.

16 — Mohamed Allal Sinaceur

Je ne crois pas exprimer une impression purement subjective en faisant part et état du sentiment que nous discutons de problèmes très importants. Plus importants que l'attitude explicite des médecins les plus éminents ne peut le dire. De fait, pour la première fois dans l'histoire de la civilisation, une culture progresse, dans la maîtrise et dans la possession, sans disposer de critères pour arbitrer entre des intérêts et des principes établis.

Ce ne sont pas les seules croyances périmées qui sont en question. L'homme peut réajuster ce qu'il pense à ce qu'il sait ; mais ce pouvoir trouve ses limites dans la

9 — Le couple concerné doit être informé du déroulement des interventions prévues, de leurs risques, de leurs chances de succés et de leur coût. Toute intervention sur les parents, sur les cellules germinatives ou sur les embryons ne pourra être entreprise qu'avec le consentement explicite des parents.

14 — Lord Chalfont

Je voudrais faire quelques brèves remarques au sujet de certains points qui ont été présentés ce matin par Mohamed Ali Albar.
En ce qui concerne mon propre pays, je crois qu'il y a eu des malentendus. Nous avons en anglais un proverbe qui je l'espère pourra se traduire facilement dans les autres langues. Le proverbe est le suivant : «Le commentaire est libre, mais la parole est sacrée». Certains de mes collègues ici présents ne comprennent pas l'anglais, d'autres ont été étonnés par les points que Mohamed Ali ALBAR a traités et qui touchent ce qui est légal et de qui est illégal dans mon pays. En ma qualité de citoyen concerné par l'application de la loi dans mon pays j'ai éprouvé le besoin d'attirer l'attention sur ce point. Je pense qu'il y a eu probalement une confusion entre ce qui est illégal et ce qui est immoral. Et puisque nous avons aujourd'hui parmi nous, en la personne du Professeur Golden Dunstun un représentant de l'Eglise Anglicane et qui est hautement qualifié pour traiter des questions d'éthique, je me permets de vous demander, Mr. Le Président des séances, de l'appeler, en temps opportun, pour nous faire des commentaires sur les points sur lesquels j'ai attiré l'attention.

15 — Gordon Dunstan

Trois questions n'ont pas fait l'objet d'efforts suffisants de notre part pour être bien comprises à l'étranger, en raison de l'isolement de notre société. La première question concerne l'adultère. Le parlement anglais n'a jamais promulgué le long de son histoire, des lois relatives à l'adultère pour en faire un crime ou pour l'autoriser. A travers les siècles, il était considéré comme un délit moral passible de sanction ; selon le code législatif de l'église. Lorsque ce code est tombé en déchéance au XVII^{ème}ème siècle, l'adultère a commencé a être vu comme étant une liberté amorale, une chose qui est désapprouvée par la société.

Cependant, la loi ne punit pas ce délit, mais ne l'encourage pas non plus. L'adultère, dans le contexte de la loi, est perçu comme une offense pour laquelle une action civile peut être engagée, par exemple, dans des affaires de divorce ou de légitimité d'héritage, mais il n'a jamais été considéré comme un crime.

La deuxième question se rapporte au Conseil Britanique des Eglises. De nos jours, le Christianisme en Angleterre, contrairement à l'Islam, manque de cohé-

1 — Elle définit ou qualifie la fécondation in vitro et le tranfert d'embryons comme une ingérence dans les processus naturels de la procréation. Ingérence qui se justifie du points de vue scientifique et éthique lorsque.

Primo : D'autres méthodes et traitements ont échoué ou sont voués à l'échec.

Secundo : Il existe de réelles chances de succès et que les risques de préjudice à la santé de la mère et de l'enfant peuvent être raisonnablement esquivés.

Tercio : Les directives présentes sont respectées.

En second lieu, la directive de l'Académie proclame que la fécondation in vitro des transferts doit être pratiquée sous la direction d'un médecin qui emporte la responsabilité, dans des services remplissant les conditions édictées par l'Académie et conformément aux directives partiques que contient cette publication. Le médecin responsable doit faire un rapport annuel sur toutes les tentatives faites et sur le sort des embryons, les grossesses et leurs suites, dans le strict respect du secret médical et de la protection des données.

La troisième directive signale que ni la fécondation in vitro, ni le transfert d'embryon ne doivent être pratiqués que sur des couples décidés à assumer eux-mêmes leurs obligations de parents envers l'enfant. Seules les cellules germinatives du couple en question doivent être utilisées.

4 — Le transfert d'embryons étrangers et engendrés in vitro, de même que les transmissions d'embryons d'une femme à une autre sont interdits.

5 — La fécondation in vitro et le transfert ne doivent pas servir à créer les prémisses de mères d'emprunt : mères porteuses.

6 — Les embryons ne doivent être conservés en vie que pour la durée du traitement en cours.

7 — Les embryons humains ne doivent pas être utilisés comme objets de recherche.

8 — Les manipulations du patrimoine héréditaire ou des embryons ne doivent être tentées ni avant, ni après la fécondation in vitro.

(Vendredi 28 Novembre 1986)

12 — Directeur des séances : Maurice Druon

Je remercie en votre nom à tous Mr. Le conseillé Michaud de cet exposé d'une clarté remarquable et qui pose les questions essentielles. La remarque qui me venait à l'esprit en l'écoutant, c'est que généralement dans nos sociétés le droit n'est pas prédictif, qu'il procède d'une éthique qui procède elle-même d'une philosiphie ou d'une métaphysique. C'est évident, mais généralement dans les modifications qui interviennent, le droit suit les mœurs qui suivent les sciences et les techniques. Mais voilà que nous sommes dans une situation très nouvelle où le droit doit devenir prédictif et non seulement dans le domaine qui est l'objet de cette session, mais dans maints autres domaines où la science avance à une vitesse extrême. Et je crois que chacun aura apprécié que le Conseillé Michaud dise bien qu'entre la science qui trouve et la loi qui prescrit, le seul relais actuellement est dans les comités d'éthique ou dans les réunions pluri-disciplinaires de gens qui pensent ces problèmes.

13 — Alfonso De La Serna

N'étant expert ni en matières scientifiques, ni en matières juridiques ou religieuses, je n'oserai intervenir au sujet des pertinentes communications que nous avons eu le plaisir d'écouter. Toutefois, permettez-moi de me hasarder, non pas d'intervenir dans vos débats mais tout simplement d'apporter quelques informations recueillies dans le domaine public.

Dans une publication récente, l'Académie des Sciences Médicales Suisse passe en revue « Les directives medico-éthiques pour le traitement de la vitalité par fécondation in vitro et transfert d'embryon ».

Dans son préambule, elle procéde par le rappel que comme toutes les fonctions vitales de l'être humain, sa faculté de procréation peut être l'ésée par la maladie ou l'accident, et que des mesures thérapeutiques se justifient dans ces situations. Mais elle ajoute qu'il est plus difficile de se prononcer sur l'opportunité d'appliquer à la médecine humaine les procédés de substitution découlant, d'une part, des acquis récents de la physiologie de la reproduction et d'autre part, des techniques utilisées dans l'élevage des animaux. Et c'était spécialement le cas de la fécondation in vitro et des transferts d'embryons. Elle ajoute que le respect profond pour la vie, en général, impose à la médecine d'user de ces possibilités d'une façon très réservée et définir très strictement les indications.

11 — Donald Fredrickson

Monsieur Aziz LAHBABI m'a demandé de quelle manière les problèmes biologiques et sociaux peuvent-ils se rencontrer. Il s'agit là surtout d'anomalies physiques et de leur impact sur les irrégularités morales. Je crois que le biologiste ne peut pas facilement ignorer ces anomalies, en ce sens qu'il sait que la société n'est peut-être pas préparée pour accueillir n'importe quel enfant - ou n'importe quelle personne - présentant des infirmités et il s'efforce donc d'intervenir là où il faut afin d'éliminer les causes de ses infirmités. Cependant, il demeure important que le social et le biologique se rencontrent à un niveau tel que l'homme de science ne dépasse pas sa compétence en s'arrogeant le droit de corriger coûte que coûte un handicap naturel dont souffrait un individu.

Certes, le but est noble. Mais il n'est pas permis de procéder à une expérimentation téméraire dans l'espoir d'aboutir à quelque chose, sans tenir compte de l'appréciation de ses collègues et de l'opinion publique car on doit savoir si l'homme de science est qualifié pour l'oeuvre qu'il entreprend.

Monsieur ELMANDJRA m'a posé une question sur la commercialisation de la vie. Il est vrai qu'il y a un précédent aux Etat-Unis ou plutôt dans plusieurs pays, dans lesquels il a été procédé au brevetage des produits de bio-technologie. La plupart de ces produits sont liés à des éléments vivants, et non pas à la vie elle-même. Cependant, il est vrai qu'une Cour de justice a accordé un brevet sur une nouvelle bactérie. Il s'agissait d'une bactérie qui était supposée augmenter la température du pétrole quand il est déchargé des cargos. Peut-on donc la considérer une bactérie bénéfique ? Je pense qu'il s'agit là d'un domaine extrêmement complexe où s'enchevêtrent des questions de droit et de jurisprudence, un domaine que je ne peux éclaircir plus qu'il ne l'a déjà été.

Toutefois, il me semble que les opérations de brevetages des innovations de la bio-technologie n'ont pas atteint un niveau tel qu'elles seraient susceptibles de gêner, tant sur le plan moral que matériel, l'exploitation de ces techniques par l'homme.

Enfin, je joins ma voix à celle de Mr. AL MANDJRA pour dire que l'éthique doit imprimer à tous les aspects de la vie et qu'il nous est effectivement impossible d'examiner séparément des techniques sans prendre en considération l'impératif éthique auquel sont astreintes plusieurs manipulations biologiques.

il y a effectivement problème, c'est lorsqu'il y a apparition d'une tierce personne par l'insémination artificielle par éventuellement don d'ovocyte ou éventuellement le don d'embryon. Là il y a sans doute une discussion à avoir. Mais ne confondons pas la fécondation in vitro qui, par exemple, s'adresse à un couple qui désire un enfant. Cet enfant sera l'enfant du couple. Et lorsqu'on a parlé de la dissociation entre les sentiments et l'acte sexuel, justement lorsqu'il s'agit d'un couple, les sentiments sont là, et le problème du passage pendant quarante-huit heures en laboratoire ne change pas grand chose à l'affaire, car pour l'enfant, il a un père et une mère qui est en même temps la personne, l'homme et la femme qui l'élèvent et ceux qui ont donné leur semence pour que cet enfant existe.

Donc, dans le cadre de la fécondation in vitro et quand bien même il y aurait congélation d'embryon, il s'agit d'enfant avec un père et une mère bien établis ; autrement dit ces enfants ne se posent pas de questions particulières . Et lorsqu'on ma posé la question de l'avenir d'Amandine, je ne crois pas lorsqu'on fait une opération chirurgicale de micro-chirurgie, par exemple, lorsqu'on donne un traitement medical, je ne crois pas qu'on raconte cette histoire à l'enfant qui sera né ultérieurement. Je crois que ce qui compte et ce qui est fondamental, c'est qu'il s'agit d'un homme et d'une femme qui désirent un enfant et puis la médecine va apporter une technique qui ne bouleverse pas l'apport du couple.
Donc, distinguons bien dans les discussions ce qui est la filiation respectée et éventuellement une filiation qui est déviée.

Le problème de savoir si la médecine de la stérilité traite de la pathologie. Evidemment, c'est un problème lorsque jusque récemment certaines formes de stérilité ne pouvaient plus faire appel à la médecine. A partir du moment où il y a de nouveaux progrés, cela rentre dans le cadre médical. Ce sera pareil pour la possibilité technique, on est obligé d'en rendre compte. Et à ce moment-là, on recule les limites de l'impossible.

Les conséquences donc sur les enfants puisque c'était le problème qui est revenu plusieurs fois. Je crois qu'il faut bien disinguer les conséquences qui peuvent avoir lieu pour des enfants dont les parents ne seraient pas les parents qui les élèvent et ceux pour lesquels il n'y a aucun trouble de la filiation. Je crois que c'est le point fondamental, et cette technique peut être appliquée aussi bien dans un cas que dans l autre. Ce n'est pas la technique qui est en cause, c'est le cadre dans lequel elle est appliquée.

passés, ils ne sont pas plus intelligents, mais ils ont un pouvoir formidablement plus important. Alors qu'il n'y a pas de preuve que les sages de notre temps soient plus sages que ceux d'il y a deux ou trois mille ans. Or, en histoire de l'évolution, la discordance est fatale pour les espèces. Les grands reptiles de l'ère secondaire ont disparu parce qu'ils avaient un tout petit cerveau et un très grand corps. J'ai posé la question à un de mes amis, un anthropologue, et il m'a dit : « Ne vous inquiétez pas, il y aura une mutation.» C'est ce qu'on dit toujours, vous savez, en biologie, quand on ne comprend pas bien un phénomène. J'ai demandé : « Quand ? » et il m'a dit : « Dans quarante à cinquante mille ans ».

Ma deuxième remarque concerne ce qu'on a appelé à tort « les mères porteuses ou vendeuses ». Alors, je peux répondre à notre éminent confrère qu'il y a eu de très nombreuses et importantes études en ce qui concerne les espèces animales, et que le résultat est très bon. On a amélioré la qualité des espèces animales par l'insémination artificielle. La situation est toute différente dans notre espèce. Et à l'heure actuelle, et comme cela a été très bien dit par plusieurs intervenants : Personne ne sait ce que seront les réactions psychologiques des enfants de treize, quatorze, quinze ans, quand ils apprendront la façon dont ils ont été conçus et fabriqués. C'etait un des arguments qui ont conduit le Comité Français d'Ethique à s'opposer très vivement à l'affaire des mères porteuses ou vendeuses.

10 — René Frydman

Je voudrais apporter une précision par ce que j'ai l'impression d'avoir été mal compris sur deux points. Lorsque nous mettons plusieurs embryons dans l'utérus, il ne s'agit pas d'en supprimer un ou deux. Nous mettons plusieurs embryons en espérant qu'il y ait une grossesse et un enfant qui se développe, C'est ce qui se passe habituellement. Mais, dans 12 % des cas, il y a deux enfants, mais je veux dire que nous n'intervenons jamais sauf cas absolument exceptionnel pour enlever, pour faire un avortement. Si on met plusieurs embryons, c'est pour qu'il y ait au moins une grossesse qui se développe et le fait d'en mettre plusieurs jusqu'à trois augmente les chances de un embryon de se développer. J'espère avoir été clair sur le plan technique sur cette question, car sinon évidemment on ne comprendrait plus grand chose à la fécondation in vitro.

Le deuxième point, c'est que je crois qu'il faut bien distinguer quelques soient les techniques proposées, lorsque pour un enfant il n'y a pas de confusion entre ses parents, entre ses géniteurs, et entre ses parents qui vont l'élever. Je crois que là où

Je voudrais demander au Docteur Fredrickson qui est un spécialiste en génétique, si ce précédent n'est pas de nature à porter atteinte aux principes essentiels de la vie. Il peut me répondre maintenant, ou lorsqu'il aura à traiter des questions se rapportant à l'éthique. En posant cette question, je vais plus loin encore que le Docteur Dajani, car en tant que croyant et musulman (et dans ce contexte je ne vois pas de différence), je pense qu'il n'y a aucune distinction entre les espèces végétale, animale et humaine. Le Créateur a privilégié l'espèce humaine par rapport aux autres espèces, en la dotant de la raison qu'elle peut évoluer elle-même, tandis que les autres espèces ont été douées d'une incorporée Je pense donc que, bien que le thème de notre session soit la reproduction humaine, il est impossible de dissocier l'éthique de l'ontologie et des règles normatives. Certains estiment qu'il s'agit d'une découverte moderne lorsque l'on parle des éco-systèmes, de l'écologie, etc. Et pourtant, les trois religions monothéistes sont des religions écologiques.

Donc, il s'agit là d'une question de génie génétique. Et comme le Docteur Dajani a parlé des animaux, je peux parler des plantes et donner un exemple très simple : Au Maroc, avant le Protectorat français, nous avions entre 40 et 45 variétés de céréales. Grâce au progrès réalisé dans les domaines de la bio-technologie et des hybrides, le Maroc n'en dispose plus actuellement que de trois ou quatre variétés dont deux sont importées et une est asexuée, c'est-à-dire qu'elle ne peut pas être reproduite localement et que nous devons également l'importer.

Ces questions sont liées entres elles et nous devons toujours nous en souvenir Ceci ne veut pas dire qu'il faut mettre un frein au progrès de la science et je pense que nul ne peut l'arrêter. Toutefois, il me semble qu'il existe une motivation économique à ce progrès. Faute de temps, je ne peux malheureuseument pas traiter de l'implication politique hautement stratégique qui est très simple et que l'humanité a toujours connue. Cette implication est traduite par un terme court qui, néanmoins, sonne fort. C'est le terme «POUVOIR».

9 — Jean Bernard

Je voudrais répondre en ce qui me concerne à certaines des questions posées. Le fait le plus important de notre temps comme l'ont bien dit plusieurs intervenants, est ce que l'on appelle en doctrine de l'évolution : « une discordance ». Il y a discordance entre les progrès de la science et de la technique d'une part, et l'absence de progrès de la sagesse, d'autre part.
Si vous comparez les grands hommes de science de notre temps à ceux des temps

n'ignorons pas que 50 % de ces embryons - comme il l'a dit lui aussi - périssent pour des raisons inconnues. A-t-on fait des investigations pour éclaircir ce mystère ?

M. Amed Dajani a dit que les chromosomes subissent quelques altérations, ce qui entraînerait une intervention sur les embryons. Je rappelle à ce sujet, qu'il ressort des études menées dans ce domaine, que l'insémination artificielle n'a presque pas d'impact sur la nature des chromosomes et aboutit au même résultat que la fécondation naturelle.

S'agissant des embryons congelés, il semble que les recherches effectuées jusqu'à ce jour sont encore dans une phase primaire et que les médecins inclineraient à penser que le procédé de la congélation pourrait avoir quelque effet sur les embryons retenus à des fins procréatives. Je suis certain, en ce qui me concerne, que cette opinion est dépourvue de fondement car, lorsqu'une femme est enceinte une ou deux fois, des embryons surnuméraires doivent se trouver quelq e part en dehors de l'utérus, ou précisément dans un congélateur.
Jusqu'à ce stade, il n'y a pas de crime.

La problèmatique concerne en particulier le sort réservé aux embryons congelés non utilisés et nous ne savons pas s'ils serviront à la recherche ou à autre chose. Cette question sera débattue au moment opportun, mais je dois souligner que la religion musulmane n'autorise pas les dons d'embryons parce qu'ils introduisent un parti tiers dans le processus de l'insémination artificielle, quelques soient les voies de sa réalisation. L'Islam rejette cette opération du fait qu'elle se traduit par un brassage illicite de filiations, avec tout ce que cela comporte de risques et de conséquences on ne peut plus fâcheuses. Il faut donc que ce chapitre soit définitivement clos, comme l'ont recommandé les docteurs de la religion musulmane à la fin de leur dernier colloque.

8 — Mehdi ElManjra

Nous avons beaucoup parlé des aspects éthiques que soulève la commercialisation de la vie. Cependant, le progrès réalisé dans la bio-technologie et le génie génétique a connu un précédent aux Etats-Unis où un organisme vivant, en l'occurence une bactérie, a non seulement fait l'objet d'un brevet d'invention, mais a donné lieu à un texte de loi qui fut soumis à la Cour Suprême qui l'a adopté en spécifiant que l'innovation est un produit de la recherche scientifique et qu'elle pourra être exploitée à des fins mercantiles.

présenté aujourd'hui, d'une façon éloquente, la dureté qui marque cette opération. Je me demande si les promoteurs de la reproduction animale se sont préoccupé de déceler tous les effets de l'insémination artificielle sur les nouvelles races animales. Ces réfléxions m'ont été inspirées par le respect que j'ai pour les animaux sur lesquels nous faisons des expériences, sans tenir compte de leur vie affective.

7 — Mohamed Ali Al-Bar :

J'adresse tout d'abord une brève remarque au Docteur Moulay Tahar Alaoui qui a traité de l'insémination sans évoquer, malheureuseument, ce que le Coran et les nombreux Hadiths du Prophète ont dit à ce sujet.

Or, ce n'est qu'au 19ème siècle que l'humanité a commencé, pour la première fois dans son histoire, à avoir des notions plus proches de la vérité, sur les secrets qui entourent la formation de l'embryon humain, laissant tomber en désuétude la théorie d'Aristote qui prévalait jusqu'alors et selon laquelle l'être humain est créé à partir du sang menstruel. D'ailleurs, tous les médecins du monde créditaient cette opinion. En plus, Aristote avançait que le sperme est comparâble au liquide qui fait coaguler le lait.

Dans son ouvrage intitulé **Fath Al Bari,** Ibn Al Hajar reproduisit cette théorie qu'il ne tarda pas à réfuter, en se référant aux nombreux et authentiques hadiths du Prophète et au Coran où l'on peut lire : «Nous avons créé l'homme, pour l'éprouver, d'une goutte de sperme et de mélanges» (S 76, V. 2 Traduction D. Msson).

Les exégètes du Coran, tel Ibn Abbass et autres, furent unanimes à admettre que le mélange dont parle le Coran est constitué du sperme et de l'ovule. L'Imam Ahmed Ibn Hanbal, rapporte dans son corpus de hadiths qu'un juif, passant devant le Prophète qui discutait avec ses compagnons, lui demanda à la fin de l'audience : «De quoi est créé l'être humain ?». Le Prophète lui répondit : «De deux éléments : la semence de l'homme et le liquide de la femme».

Cette vérité a été révélée au 7ème siècle alors qu'en Europe, la vieille querelle entre partisans et adversaires du spermatozoïde et de l'ovule n'a pris fin qu'au 19ème siècle. J'aurais souhaité que le Docteur Alaoui, qui est musulman et qui lit le Coran, en fît état dans son exposé.

Au Docteur Frydman qui a parlé des embryons congelés, je réponds que nous

4 — Mohamed Larbi Khattabi :

Je demanderais à Monsieur Frydman un éclaircissement au sujet de la stérilité permanente devant laquelle la médecine est encore impuissante. Peut-on dans ce cas précis, considérer la stérilité comme maladie, ou simplement une infirmité naturelle, telle la surdité, la mutité et la cécité que quelques personnes ont à la naissance ? Au cas où la stérilité permanente serait une maladie, peut-on estimer que l'insémination artificielle, sous toutes ses formes, ést un traitement au même titre que la transplantation des organes ?.

5 — Abdelaziz Ben Abdellah :

J'ai des remarques à l'adresse de certains exposés techniques qui illustrent, d'une façon on ne peut plus claire, le virage anormal pris par l'évolution de la science. Rien ne m'incite à approuver ou à désapprouver le contenu de ces exposés. Mais je voudrais seulement dire à Monsieur Lahbabi, avec mon respect pour la nouvelle orientation de sa pensée, que je condamne sa référence peu respectueuse à l'égard de l'Ami de Dieu, notre Seigneur Ibrahim et j'affirme qu'il n'y avait eu ni connivence ni tractation entre Sarah et Hagar. Il s'est plutôt agi d'une union légale dont l'exemple n'a rien à voir avec le thème de notre réunion.

6 — Ahmed Sidqi Dajani :

Nombreuses sont les réflexions que nous inspirent les interventions qui ont été faites aujourd'hui et qui m'incitent à poser aux honorables savants que nous avons écoutés, la question suivante qui me préoccupe depuis quelques années : A-t-on fait des études psychologiques sur la réaction des bêtes qui ont subi l'insémination artificielle ? Je me rappelle avoir été traumatisé par le spéctacle filmé d'une scène d'insémination artificielle. Je me suis alors intérrogé - en tant qu'être humain ayant du monde animal une vision profonde et globale - sur la signification et la portée de l'accouplement. Dès l'origine, ce dernier a été compris sans ambiguité, comme étant la concrétisation naturelle de l'union de deux sexes différents qui se réalise dans un bain de sentiments, malgré l'aspect mécanique ou instinctif de l'acte sexuel.

De nos jours, des races nouvelles apparaîssent au sein de l'espèce animale. Nous consommons leur chair sans que leur reproduction soit le fruit de contacts sexuels naturels auxquels a été substitué l'introduction de la semence du mâle dans l'utérus de la femelle au moyen d'instruments rudes et douleureux. L'un de nos collègues a

Une autre question : Vous mettez plusieurs embryon dans un utérus ; donc, vous vous attendez d'avance à plusieurs grossesses. Une fois ces grossesses réalisées, vous suprimez plusieurs embryons vivants pour n'en garder que l'un d'eux. Alors, est-ce que le besoin de la science permet de justifier cet assassinat ? Si l'embryon, d'après vous, n'est pas vivant, par conséquent il ne pose pas de problème. Alors nous revenons à un principe : Est-ce-que le vivant doit l'emporter sur le progrès de la science ? on bien la percée scientifique doit l'emporter à n'importe quel prix ?
En effet, pour avoir toutes les chances de votre côté, qu'est-ce-que vous faites ? Vous dites : « Ecoutez, un embryon peut ne pas suffire, il peut rater. Eh bien ! mettons-en plusieurs, et, au milieu de la grossesse ou apès la grossesse, supprimons ce qu'il y aura de gênant ou de supplémentaire ».De quel droit vous avez suprimé ? Quelle conception vous faites-vous de l'embryon ? Si l'embryon pour vous est une simple matière brute, d'accord. Si vous dites : « Non, les embryons supprimables portent en eux la vie, » on objectera : est-ce-qu'il est permis de supprimer la vie ?

Je pose ces questions pour répondre à votre assertion : « La médecine doit rester la médecine ». Mais qu'est-ce-qu'est la médecine ?

* * *

Je termine par le Professeur Frederickson. J'aurais aimé savoir comment se joignent les deux registres : le biologique et le social. Car, vous avez parlé des insuffisances biologiques. Vous avez fait allusion aussi à des anomalies éthiques, mais il y a aussi des anomalies et des insuffisances sociales. C'est que l'enfant, arrivé à maturité, prenant conscience de la manière dont il a été fait, comment va-t-il réagir ? La société n'est pas préparée à l'acceuil nécessaire, la mentalité du XX siècle n'a pas changé, alors que la science a beaucoup changé. Comment peut-on combler ce déséquilibre ? Comment peut-on revenir à l'équilibre harmonieux qui, non seulement rendrait service aux parents receveurs, mais aussi à l'enfant qui, lui, n'a pas eu son mot à dire jusqu'à maintenant.

3 — Abdelhadi Boutaleb :

Je vous rappelle que nous poursuivons la discussion des exposés techniques, ceux qui ont trait à l'éthique, seront abordés après. Je vous demanderais donc de limiter vos interventions à ces exposés-là.

pourrait être permis, et mettent en danger quelques fois cette valeur suprême qui est l'être humain. On touche à l'humain lui-même ; il est mis en question, et au lieu de rester la fin, d'être servi, devient moyen : on le chosifie.

Pourquoi qualifiait-on cette procréation d'artificielle? Il me semble que ce qualificatif est péjoratif ; n'est-il pas préférable de dire «scientifique», carrément, ou «moderne» ou ce que vous voulez? Scientifique, c'est ce qui convient. Cependant, il faut limiter les seuils pour la science et, avant tout préciser la finalité. Vous avez indiqué trois principes : le respect de la science, le respect de la personne, et la gratuité des donneurs de spermes ou d'ovules.

Cependant, en indiquant ces trois principes, en les mettant au même niveau, on pourrait nous faire courir un grand risque. Au nom du respect de la science on permettrait aux savants d'aller au-delà de ce qu'il faut. D'abord commencer par la valeur suprême qui est le respect de l'homme et de l'humain. Et, ensuite, le respect de la science qui est une discipline au service de l'homme.

J'en arrive au Comité d'Ethique. Sa fonction est-elle le contrôle de ce que font la science et les savants avec un pouvoir coercitif ou simplement consultatif? Si le pouvoir pouvait arrêter les gens qui font courir les risques à l'humain, tout le monde serait d'accord. Seulement consultatif? eh bien, c'est un comité de plus Dans le premier cas, de quel droit, peut-on se demander, le Comité exerce-t-il son pouvoir? Ces membres sont des êtres humains comme les savants et eux aussi sont faillibles. C'est pourquoi il faut trouver une garantie des valeurs défendues par le Comité. Oú puise-t-on ces valeurs? Dans la religion, dans l'éthique? Laquelle? Ou dans des traditions ou des moeurs? Donc, c'est un code nouveau à poser au départ. Comment équilibrer le respect de la science avec le respect de l'éthique?

* * *

Je m'adresse maintenant à Mr. Frydman. Vous êtes en quelque sorte le père, disons «légitime», d'Amandine. Si mes connaissances sont exactes, elle doit avoir maintenant quatre ans et demi. Dans un de vos livres, celui qui a paru il y a peu de temps aux Presses Universitaires de France, vous dites qu'elle est un peu turbulente, un peu coquine etc...Comment se comporte-elle aujourd'hui? est-ce qu'elle sait comment elle a été conçue? Et si elle le sait, comment réagit-elle? Quelle attitude a-t-elle vis-à-vis de vous?

Vendredi 27 / 11 / 1986.

Directeur des séances : Abdelhadi Boutaleb

1 — Abdelhadi Boutaleb :

Nous abordons la discussion des exposés de MM. Jean Bernard, Moulay Tahar Alaoui, René Frydman et Donald Frédéric. La parole est donnée à Monsieur Mohamed Aziz Lahbabi.

2 — Mohamed Aziz Lahbabi :

Je ne saurais comment remercier les orateurs d'aujoud'hui pour leurs exposés si riche et si concis. Ils nous ont appris énormément de choses.
Je commence par quelques questions au Professeur Jean Bernard. J'applaudis votre suggestion d'interpréter parfois les textes religieux.

En effet, une herméneutique ouverte qui engloberait à la fois le droit, les traditions et l'éthique s'impose. Le droit en Mésopotamie ancienne permettait la substitution d'une femme à une autre, parce que le droit et l'éthique dépendaient de la religion et tous les trois avançaient au même rythme que la science. Or, aujourd'hui cette substitution fait scandale et beaucoup de gens ont levé des boucliers.

En effet, Sara était stérile. Elle avait une esclave égyptienne qui s'appelait Agar. Elle l'a appelée et lui a dit : «écoutez, le patriarche éprouve le besoin d'avoir un successeur». Elles se sont arrangées et Agar a donné à Sara un enfant avec le patriarche.
Donc, les gens étaient plus ouverts. Ils savaient s'adapter aux sciences, aux données de l'époque. Mais le droit mésopotamien le permettait. Or, aujourd'hui la science fait des percées très avancées, alors que les juristes, les moralistes, les commentateurs des religions sont là les bras croisés et ne suivent pas le mouvement. Ce décalage est pernicieux et dangereux. On ne peut accuser la science et la technique, mais accuser les autres disciplines qui ne font pas la course à égale vitesse avec la science. Cela ne veut pas dire qu'il faut laisser la liberté totale à la science. Il faut d'abord commencer par déterminer sa finalité.
Pourquoi la science? La science doit être au service de l'homme. Donc, la valeur suprême doit être l'homme. Et en fonction de cette valeur, on doit dire à la science : avance jusque-là et en ce moment-là, arrête-toi. Voilà le seuil final. Or il y a des savants qui peut-être, vu le triomphe de certaines techniques, vont au delà de ce qui

Les débats

5— Las consideraciones anteriores desembocan en la pregunta siguiente : ¿La necesidad de saber, el deber médico de predecir y prevenir las desventajas antes del nacimiento de un niño, pueden legitimar las experiencias sobre el embrión humano ? La respuesta exige estudios detenidos y una amplia concertación entre especialistas y representantes de las familias espirituales de diferentes horizontes, aunque pensamos a,priori,que es inadmisible considerar el embrión como objeto de experimentación.

6— Esto nos lleva a preguntarnos también acerca del método experimental que consigue la violación del respeto debido al individuo en su unicidad y en su diversidad. Lo que está en juego es el respeto del individuo y el respeto de la ciencia. La biología debe proseguir su misión lejos de la anarquía y del desprecio de la moral y en completa armonía con una ética exigente coincidiendo con la ciencia ya que sus objetivos se completan. Es necesario pues, encontrar un término medio para favorecer una evolución paralela y permitir así el enriquecimiento mútuo de sus aportaciones respectivas. Esta vía, los musulmanes la llaman el 'Ijtihad'.

llevar a la violación de la ley Islámica en sus disposiciones relativas al matrimonio, a la filiación y al respeto debido al individuo en su unicidad y en su diversidad.

Respecto al Islam, los diferentes casos de procreación artificial, a excepción de dos, son ilícitos. Los dos casos que pueden ser tolerados, pero a reserva de condiciones precisas, son : la fecundación in vivo y la fecundación in vitro referentes a los gametos de una mujer y de un hombre unidos por el matrimonio, con exclusión de los préstamos de óvulos, espermas o úteros. En estos casos se plantean incluso numerosos problemas relativos al estatuto del embrión, al destino reservado a los embriones supernumerarios, especialmente cuando se separan los casados.

Si las nuevas técnicas de procreación han suscitado y suscitan todavía grandes esperanzas tales como el mejoramiento de nuestros conocimientos sobre el ser viviente, la elucidación del origen de graves enfermedades, la predicción y prevención antes del nacimiento de anomalías congénitas y de malformaciones hereditarias, la satisfacción del deseo de las parejas estériles de tener hijos suscitan tambien graves inquietudes en lo que se refiere a su dominio, a la generalización de la fecundación in vitro y a la filiación. En efecto :

1— Estas técnicas confieren al hombre un poder peligroso en la determinación del ser y llevan en su seno la posibilidad de un control del individuo y de la sociedad.

2— El riesgo de hacer común la fecundación in vitro a la cual podrían acudir no sólo las parejas estériles sino incluso las parejas normales y hasta las personas solteras con miras a concebir niños según las normas queridas.

3— La incertidumbre de un hombre en cuanto a la filiación podría conducir a graves problemas sociales, consercuencia del deseo de los ninos de conocer con certeza su identidad. Nos encontraríamos ante un dilema angustioso : por una parte et deseo de las parejas estériles de tener hijos y por otra parte et deseo de filiación de los ninos.

4— Para enfrentar estas inquietudes podemos aducir argumentos de orden sociobiológico y etnológico que se basan en la capacidad del hombre para adaptarse al cambio. Sin embargo, lo que está en juego, según parece, no es el comportamiento social del hombre sino el porvenir de los valores morales que no debería ponerse en tela de juicio a través de los procedimientos técnicos cuya legitimidad respecto a nuestras creencias no está justificada

3 — The uncertainty of filiation might engender serious social problems as a result of the children's legitimate desire for an identity. We will thus be confronted with a distresssing dilemma, a sterile couple yearing for progeny on theone hand,and on the other hand, the children's need for a clear filiation.

4 — To these fears we could, of course, oppose arguments of social, biological and ethnologic nature based on the adaptability of man to change. The issue at stake, however, is not so much the social behaviour of man as it is the future of the moral values challenged by these techniques which have no justification in our Faith.

5 — These considerations dictate the following interrogation : can our search for knowledge and the medical doctor's moral obligation to prevent genetic malformation give any legal force to experimentation on the human embryo ? The reply requires more advanced studies and closer consultation among specialists representing the various spiritual families, even if, for us, it is *a priori* inadmissible to consider the embryo as an object of experimentation.

6 — This leads us finally to question the experimentation method which violates the respect due to the individual in his uniqueness and his diversity. The issue at stake is, in fact, nothing less than this respect for the individual and for science. Biology must persue its mission, but not in anarchy or in contempt of morality, but in harmony with an ethics which must be neither up-stream nor downstream of science, for their objectives are complementary. A compromise should be sought which allows both science and ethics to evoluate while enriching one another. It is this approach which Musulims call al-Idjtihad.

EL DOMINIO DE LAS TECNICAS DE PROCREACION : ACTITUDES E OPINIONES INSPIRADAS DE LA CHARIAA

Las técnicas de procreación humana plantean graves cuestiones morales y sociales. Tanto más quebrantan nuestras conciencias y hacen vacilar nuestras convicciones cuanto que llevan en su seno la posibilidad de poner en tela de juicio la ética a la cual estamos apegados más que nunca.

La esterilidad, experimentada como una desventaja insoportable, podría perjudicar el equilibrio del matrimonio cuyo deseo de tener hijos no debería ser ignorado o desestimado. Sin embargo no se podrían admitir prácticas técnicas susceptibles de

THE MASTERY OF PROCREATION TECHNIQUES : ATTITUDES AND OPINIONS PROMPTED BY THE SHARI'A

The techniques of human procreation raise serious moral and social problems. They shake all the more our conscience and shock our convictions that they are carriers of a potential challenge to the ethical values to which we are more attached than ever.

Sterility, felt as a major handicap, may affect the stability of a couple whose desire for progeny can neither be ignored nor underestimated. However, recourse to techniques susceptible of leading to the violation of the dispositions of Islamic law with regard to marriage, filiation or respect for the uniqueness of every human bieng, connot be admitted.

The various forms of artificial procreation are prohibited in Islam, with the exception of two types. These are tolerated only under strict conditions : in vivo and vitro fertilization of gametes originating from a married couple, to the exclusion of donated ova or sperm. Even in such cases, numerous problems are raised concerning the status of the embryo, the destiny of the supernumerary embryo, especially in case of the couple's separation.

If the new procreation techniques have increased our hopes for the improvement of cognizance of life, the origin of certain illnesses, the prediction and prevention of genetic abnormalites and herditary malformations, as well as the satisfaction of the sterile couples desire for children, these techniques do, nonetheless, give rise to the problems of filiation and the mastery of in vitro fertilization which is becoming more and more a common practice.

Indeed :

1 — These techniques which give man a formidable power to determine «the other » are carriers of a potentiality to exercize control over both the individual and society.

2 — By becoming a common practice, in vitro fertilization is placed at the disposal of normal couples, but also of non-married persons as well as individuals who might decide to conceive a child with a set of chosen norms.

1— Ces techniques investissent l'homme d'un pouvoir redoutable de détermination d'autrui et portent en germe la possibilité d'un contrôle de l'individu et de la société.

2— Le risque de banalisation de la fécondation in vitro à laquelle pourraient recourir non seulement les couples stériles, mais même les couples normaux, voire des personnes célibataires, en vue de concevoir un enfant répondant à des normes voulues.

3— L'incertitude quant à la filiation pourrait conduire à de graves problèmes sociaux résultant de désir des enfants de s'assurer de leur identité. On se trouverait devant un dilemme angoissant : d'un côté le désir d'enfant des couples stériles, de l'autre le désir de filiation des enfants.

4— On pourra certes opposer à ces craintes des arguments d'ordre sociobiologique et éthnologique se fondant sur le caractère adaptatif de l'homme au changement. Mais l'enjeu semble-t-il, n'est pas tant le comportement social de l'homme que l'avenir des valeurs morales, qui ne sauraient être remises en cause aux travers de procédés techniques dont rien ne justifie le bien fondé au regard de nos croyances.

5— Les considérations précédentes débouchent sur la question : Les besoins de connaissance, le devoir médical de prédire et de prévenir des handicaps avant la naissance d'un enfant, peuvent-ils légitimer des expériences sur l'embryon humain? La réponse exige des études approfondies et une très large concertation entre spécialistes et représentants des familles spirituelles d'horizons divers, bien que, pour nous, il soit à priori inadmissible de considérer l'embryon comme un objet d'expérience.

6— Cela amène aussi à s'interroger sur la méthode expérimentale qui en arrive pour ainsi dire à violer le respect dû à l'individu dans son unicité et dans sa diversité. L'enjeu n'est rien moins que le respect de l'individu et le respect et la science. La biologie doit poursuivre sa mission mais non dans l'anarchie ou au mépris de la morale. Mais en harmonie avec une éthique exigente qui ne doit être ni en amont ni en aval de la science, tant leurs objectifs se complètent. Un juste milieu est à rechercher, permettant à l'une et à l'autre d'évoluer parallèlement, s'enrichissant mutuellement de leurs apports respectifs. C'est cette voie-là que les musulmans appellent l'Ijtihad.

El genio científico ha de ser caracterizado por la madurez y la sensatez ética para contribuir al bien del ser humano y para realizar la seguridad, la serenidad y la estabilidad necesarias para que la tierra viva en paz y para que el hombre se dedique al esfuerzo y al trabajo.

Idriss KHALIL

LA MAITRISE DES NOUVELLES TECHNIQUES DE PROCREATION ARTIFICIELLE AU REGARD DE L'ISLAM.

Les techniques de procréation humaine soulèvent de graves questions morales et sociales. Elles ébranlent d'autant plus nos consciences et heurtent nos convictions qu'elles portent en germe la possibilité d'une remise en cause de l'éthique à laquelle nous sommes plus attachés que jamais.

La stérilité, ressentie comme un handicap insupportable, pourrait nuire à l'équilibre du couple dont par ailleurs le désir d'enfant ne saurait être ignoré ou mésestimé. Cependant, on ne pourrait admettre des pratiques techniques susceptibles de conduire à la violation de loi Islamique dans ses dispositions relatives au mariage, à la filiation et au respect dû à l'individu dans son unicité et dans sa diversité.

Les différents cas de procréation artificielle sont, à l'exception de deux, illicites au regard de l'Islam. Les deux cas pouvant être tolérés, mais sous reserve de conditions précises sont : la fécondation in vivo et la fécondation in vitro concernant les gamètes d'une femme et d'un homme unis dans le mariage, exclusion faite des prêts d'ovules, de spermes ou d'utérus. Même dans ces cas, se posent de nombreux problèmes relatifs au statut de l'embryon, au sort réservé aux embryons surnuméraires, notamment dans le cas d'une séparation du couple.

Si les nouvelles techniques de procréation humaine ont suscité et suscitent encore de grands espoirs tels que l'amélioration de nos connaissances du vivant, l'élucidation de l'origine de graves maladies, la prédiction et la prévention avant la naissance d'anomalies congénitales et de malformations héréditaires, la satisfaction du désir d'enfant des couples stériles, elles suscitent aussi de graves inquiétudes quant à leur maîtrise, à la banalisation de la fécondation in vitro et à la filiation. En effet :

lo más conveniente para explicar su relación orgánica con la sociedad-El individuo irá nutriendo esta labor con los sentimientos e sufrimiento respondiendo así a las emociones agudas fuentes de penas y alegrías.

El sentimiento de la perfección es la base de la felicidad y el hombre siente más placer cuando se aproxima a este ideal. El concepto de la perfección es distinto en cada ser humano ; es algo relativo, definido por las circustancias individuales, espaciales y temporales.

El niño encuentra la perfección en su vida familiar y las perturbaciones en el seno de la familia provocan en el sentimiento de un vacío, especialmente cuando siente que la organización que rige la familia está caracterizada por una gran confusión.

Cuando el niño ve que su existencia humana es el resultado de unas técnicas médicas que han suscitado la duda y la confusión en lo que se refiere a su origen y a su identidad, siente pues una profunda tristeza que le empuja a reaccionar de una manera instintiva y voluntaria para luchar contra ella y vencerla. Esto puede llevarlo a adoptar un comportamiento de introversión cuya consecuencia es, al principio, una reacción de depresión acompañada de fenómenos comportamentales y físicos, y luego la adquisición de una fuerza para controlar sus capacidades psicológicas, mentales y espitituales.

Cualquier alteración de los valores aceptados por la sociedad puede influir en los problemas espirituales haciendo la armonia entre el individuo y su sociedad más compleja y difícil. Este trastorno puede añadir a las dificultades del hombre «la legalidad del desorden» en las relaciones humanas.

El genio científico ha de ser tributario de la humanidad y ha de encaminarse hacia la iluminación de los caminos de los miserables ofreciéndoles la alimentación y protegiéndoles de la injusticia. La moral social se opone al desarrollo de las técnicas de procreación. Sin embargo no las rechaza todas y sólo acepta las que no perjudican los valores religiosos y éticos. Las técnicas científicas que no respetan las normas éticas no hacen más que causar problemas y aumentar los amenazas y el peligro de aquellos que se alzan contra la virtud en las relaciones humanas.

the organic events which are stored in his psyche in a disorderly way and which the mind organizes, thus working out the final features of the personality.

It cannot be denied that illegitimate procreation outside the socially and religiously acceptable framework may have a negative impact on the personality of the newly born child. The yearning for perfection being the basis of human happiness, for the child this «perfection» can only be found in the stability of family life. When this family is threatened, the child feels insecure and disturbed. When the place of the child in this family–his filiation and his origin–is blurred, and when the child finds out that he owes his existence largeley to medical techniques, he may feel unsettled and astray. In attempting to overcome his pain and frustration, this child might become melancholic, anxious or depressed. His mental agony might also express itself in behavioural, corporal, psychological or even mental disorders.

Thus, any upsetting of the moral and ethical values of a given society might result in psychological disturbances for the individual and render even more difficult his relations with his social environment.

PROBLEMAS PSICOLÓGICOS CAUSADOS POR LAS NUEVAS TÉCNICAS DE PROCREACIÓN

El fenómeno psichológicoes el resultado de las circunstancias que participan en su aparición y lo ponen de relieve, la personalidad humana está por su parte constituida por un conjunto de elementos que la definen y le dan su aspecto definitivo. Estos elementos, físicos, sociales y medioambientales influyen directamente en la formaciòn de la personalidad humana.

Este fenómeno ha sido subrayado por Kant en la teoìa que define la personalidad humana como el reflejo de los sucesos psicológicos que marcan la mentalidad según un proceso desordenado ; por su parte, el espíritu se encarga de la elaboración y construcción de las capacidades sintéticas entre aquellos aspectos que definen los rasgos característicos de la personalidad.

No podemos negar que la procreación fuera de la legalidad social - tal como queda determinada por los principios morales y religiosos - ha de tener efectos emocionales en la psicología y espiritualidad del individuo. Esta situación se desarrollará cada vez que la memoria trate de recordar las imágines mentales que marcaron-desde la infancia-al individuo quien emprenderá su análisisy sacará de ellas

D'aucuns estiment que la tendance vers la perfection est un idéal sur lequel repose le bonheur de l'individu. Pour l'enfant, la perfection n'existe qu'au sein de la vie familiale. Tout évènement qui perturbe sa sérinité, est douloureusement ressenti par lui, et il le perçoit comme signe d'inferiorité et de faiblesse. Son chagrin se trouve fortement accru par l'absence de clarté qui entoure ses origines et sa filiation. Son émotion peut entraîner des troubles du comportement et la pousser même à l'autisme.

Toute atteinte portée à l'ordre moral adopté par la société, peut se traduire chez l'enfant, par un sentiment d'animosité au regard de son milieu. Ce climat pourrait légitimer l'état de «désordre» sans les relations de l'homme avec la société.

Le génie scientifique doit se consacrer en premier lieu à trouver des solutions acceptables aux problèmes auxquels l'homme est affronté chaque jour. Les prouesses de la science doivent être orientées vers l'amélioration de la condition humaine à l'échelle planétaire et être rigoureusement utilisées pour soulager ceux qui souffrent de la faim et des maladies, et militer en faveur de l'établissement de la justice et du règne de l'équité.

Devant se prononcer sur les techniques scientifiques procréatives, l'éthique sociale n'en approuve que celles qui se conforment à l'ésprit des valeurs religieuses.

Force donc est de constater que ces techniques se démarquent des constantes morales, engendrent des problèmes d'ordre psychique, accroissent les dangers que représentent pour la société humaine, les détracteurs de la vertu.

La science doit fournir la preuve de sa maturité morale en se rangeant du côté de l'homme, pour l'aider à assûrer sa sécurité, à réaliser son bonheur et son équilibre. C'est à ce prix que la paix pourra régner sur la terre et que l'homme pourra poursuivre son oeuvre civilisatrice, par l'effort et le travail.

THE PSYCHOLOGICAL PROBLEMS RAISED BY THE EVOLUTION OF PROCREATION TECHNIQUES

The psychological, social and environmental factors are directly responsible for shaping the human personality. This fact was confirmed by Kant's Ensemble theory according to which an individual is a reflection of the psychological as well as

En efecto, esas técnicas artificiales suponen el riesgo de dar lugar a una progenitura híbrida, de destruir los sentimientos de cariño y afecto que caracterizan a las familias constituidas después de un casamiento en conformidad con la moral y el derecho, de causar la propagación de enfermedades epidémicas , de despojar las naciones de su identidad cultural, de dar luz a monstruos o a «supermanes», de dividir el mundo en clases según la evolución genética de los hombres dando luz así a una nueva sociedad de robots o de criaturas aparentemente humanas.

En el último punto de la ponencia : «Someter la proceración artificial a las reglas de la ética « esas imágenes terroríficas nos llevan a preguntarnos acerca de la legitimidad y utilidad de esas técnica, cuya sumisión por la fuerza o la ley a les normas de seguridad y a la virtud, es de suma importancia para la protección de la sociedad.

Por fin, esta ponencia senala que los procedimientos artificiales no deben ser considerados como una creación, sino operaciones farmacéuticas ya que la creación es la caractérística de Dios.

Mohamed Farouk NEBHANE

PROBLEMES PSYCHOLOGIQUES ENGENDRES PAR LES NOUVELLES TECHNIQUES DE PROCREATION

En psichologie, certains phénomènes trouvent leurs explications dans des facteurs sociaux et économiques qui contribuent dans une large mesure, à donner à la personne humaine , ses particularités et son contour. Ceci rejoint la théorie de Kant selon laquelle la personne est le reflet de l'ensemble des événements tant psychologiques qu'organiques qui s'inscrivent dans l'âme, sans ordre précis, et que la raison remémore et synthétise d'un moment à l'autre.

Nul ne peut nier que la procréation qui s'opère en dehors du cadre naturel et légitime, tel qu'il est défini par la société, l'éthique et la religion, aura sur l'esprit de l'enfant, issu d'une procédure procréative a-natuelle, de fâcheuses répercussions. Ces dernières se développeront assûrément au fil du temps et chaque fois que l'enfant se mettra à réfléchir sur le processus qui lui aura donné naissance et qui lui inspirera l'attitude à prendre à l'égard de lui-même et à l'égard de la société, de par les réactions vives qu'il éprouvera, il pourra y trouver des ingrédients qui nourriront sa perplexité ; il en soufrira ou il en sera satisfait.

natural de los instintos del varón y de la mujer que permiten la procreación y la reproducción de las especies. Sin embargo, perturbaciones y excesos han aparecido a causa de la intensificación del deseo sexual con la práctica. La consecuencia ha sido la imposición al hombre de un código moral apto para regir y organizar las relaciones sexuales con la mujer. En la sociedad patriarcal, el matrimonio se ha constituido como una institución social cuya meta era tanto la satisfacción del instinto sexual como la procreación, fuente de dominio y de poder. En cambio, en la sociedad preislámica, la reproducción cuantitativa ha dejado paso a la reproducción cualitativa, caracterisada por la preferencia dada a la progenitura de sexo masculino. Esta preferencia ha empujado al hombre a autorizar las relacion es sexuales de su mujer con otros hombres : « NIKAH al Istibdaa » y lo ha llevado a enterrar viva la progenitura de sexo femenino. Este tipo de práctica ha sido condenado enérgicamente por el Corán que, por su parte, ha reglamentado la procreación y rehabilitado a la mujer.

En el segundo punto : « El Islam y la reglamentación de la procreación », la ponencia da conocimiento de las reglas/jurídicas que sirven de base en las relaciones sexuales particularmente las que definen de nuevo el casamiento y las que establecen la igualdad entre el varón y la mujer. En efecto, el matrimonio no tiene como única finalidad la procreación, es la garantía de la estabilidad y de la quietud entre los cónyugues y el carácter cualitativo o selectivo queda descartado. En este contexto cabe citar como pruebas las catorce reglas jurídicas, previstas por la Chariaa, que organizan el casamiento y la procreación. Se trata, pues, de un conjunto de reglas que incitan a los cónyugues a preservar sus órganos genitales y a utilizarlos sólo para conseguir fines lícitos ; reglas para poner remedio a la esterilidad adoptando tratamientos naturales ; reglas que rigen la calidad de la procreación mediante la prohibición del casamiento entre los parientes y los allegados. Por fin, la ponencia subraya la importancia que el Islam otorga al niño desde su concepción hasta su nacimiento y el papel desempeñado por el embarazo en el sentimiento de afecto-tan fuérte como precoz /que experimentan mútuamente la madre y el niño.

En resumen, el Islam ha previsto las bases morales que rigen el fenómeno de la procreación según los mecanismos naturales y no excluye entre los procedimientos artificiales más que aquéllos que son incompatibles con ellas.

En el tercer punto, relativo a los problemas morales planteados por las técnicas artificiales de la procreación, se ha llevado a cabo un detenido análisis de las cuestiones morales que pudieran surgir en el contexto de una evolución incontrolada de esas técnicas.

creation organs for lawful purposes only, to remedy infertility through natural means and to preserve the quality of offspring through prohibiting marriage between parents and people of close kinship. The paper also stresses the interest taken by Islam in the child from the time of conception untill his birth, as well as the role played by pregnancy in strengthening the feeling of mutual affection between mother and child. Thus, Islam stipulates moral principles and rules in order to regulate the procreation phenomenon on the basis of a natural mechanism which rejects all practices that are not compatible with natural laws.

The third part of the paper addresses some of the ethical problems which arise from the use of artificial procreation techniques. Thus, several ethical problems are raised to highlight the threats of unchecked developments in this particular field. Artificial procreation techniques may well result in a generation of children with no distinct ethnic origin or race. Moreover, they are likely to destroy all feelings of love and affection enjoyed by families which are based on lawful marriages, in addition to spreading contagious diseases and stripping nations of their cultural identities. Artificial procreation techniques can also result in the emergence of monsters or supermen and thus divide the world along genetic lines, making it indeed possible for a new society of human-like robots to emerge.

The fourth and last part of the paper opens on those terrifying prospects, which compel us to wonder as to the legitimacy and usefulness of artificial procreation techniques. This part also introduces the idea of enforcing regulations which uphold safety and virtue in order to protect mankind.

The author concludes by indicating that artificial procreation techniques do not introduce any creative work. They remain mere pharmaceutical combinations, since creation is the distinctive attribute of God alone.

SOMETER LA PROCREACION A LA ETICA

Esta ponencia pone de manifiesto la aportación del Islam en el proceso de dominio de la procreación merced a las reglas de la moral. Con este fin, explica et fenómeno de la procreación de encargo o por poderes, bosqueja un cuadro de los problemas de orden moral que se desprenden de ella y subraya la necesidad de tomar les medidas de orden jurídico, reglamentario y moral para remediar esta situacíon.

En un primer punto : « Procreación natural y extra-natural son el resultado

Ces images terrifiantes conduisent dans le dernier point de l'exposé «Soumettre la procréation artificielle aux règles de l'éthique» à s'interroger sur la légitimité et l'utilité de ces techniques, en mettant l'accent sur la nécessité de les soumettre par la force et la loi à des normes de sécurité et à la vertu pour protéger la société.

Cette communication s'achève en précisant que ces procédés artificiels ne sont point de la création, mais des opérations pharmaceutiques et que la création est le propre de Dieu.

REGULATING PROCREATION THROUGH ETHICS

This paper highlights the contribution of Islam to the process of regulating procreation through ethical standards. It undertakes to explain the phenomenon of artificial procreation and procreation through surrogates and lists the moral problems involved. The paper also stresses the necessity of taking legal as well as moral measures to remedy the situation.

In the first part of the paper, the emphasis is laid on sexual intercourse as the natural outcome of male and female instincts. Yet the drive to fulfil those instincts gave rise to some disruption in the relationship between man and woman. This induced man to base the above relationship on moral principles. Thus, in patriarchal societies, marriage served both for the fulfilment of the sexual instinct as well as for procreation purpose, procreation being viewed as a source of power and strength. In pre-Islamic society, qualitative proceation replaced quantitative procreation as male children were preferred to female offsprings. Accordingly, man at times allowed his wife to have sexual intercourse with other men (Nikah al-istibda). This preference for male children also led men in pre-Islamic society to bury alive newborn girls. Such practices were strongly condemend by the Qur'an, which regulated the procreation process and restored the dignity and the status of the women.

The second part of the paper introduces the legal principles and regulations underlying sexual relationship, especially those pertaining to marriage as well as the regulation which make women equal to men. Procreation is no longer the sole purpose of marriage. Rather, the purpose of marriage becomes the stability and tranquility it brings to the spouses. Similarly, the selective or qualitative character of procreation is discarded. In this repect, fourteen legal rules regulating marriage and peocreation from the point of view of the «Sharia» are mentioned. Among other things, they call on husband and wife to guard their chastity and to use their pro-

tion sociale qui vise aussi bien la satisfaction de l'instinct sexuel que la procréation, source de dominance et de pouvoir. Dans la société pré-islamique, par contre la reproduction quantitative a cédé le pas à la reproduction qualitative, caractérisée par la préférence de la progéniture mâle à la femelle. Cette préférence a poussé l'homme à autoriser sa femme à avoir des rapports sexuels avec d'autres hommes : «Nikah l'Istibdaa» et l'a amené à enterrer vivante la femelle. Ce type de pratique a été énergiquement condamné par le Coran qui, de sa part, a réglementé la procréation et réhabilité la femelle.

Dans le deuxième point : «l'Islam et la réglementation de la création», la communication fait part des regles juridiques qui sous-tendent les rapports sexuels, notament celles qui redéfinissent le mariage et celles qui font de la femelle l'égale du mâle. En effet, le mariage n'a plus pour seule finalité la procréation, il devient le garant de la stabilité et de la quiétude entre les conjoints, et le caratcère qualitatif ou sélectif de la procréation est écarté. A cet égard, quatorze régles juridiques régulatrices en matière de mariage et de procréation prévues par la Charia sont citées à l'appui. Il s'agit, entre autres, des régles incitant les époux à préserver leurs organes génitaux et de ne les utiliser qu'à des fins licites, de celles qui les encouragent à remédier à la stérilité par un traitement naturel et de celles qui régissent la qualité de la procréation en interdisant le mariage entre les parents et les proches. Ensuite, la communication souligne l'importance que l'Islam accorde à l'enfant depuis sa conception jusqu'à sa naissance, ainsi qu'au rôle joué par la grossesse dans le sentiment d'attachement aussi fort que précoce qu'èprouvent, mutuellement, la mère et l'enfant. En somme, l'Islam prévoit des bases morales qui doivent régir le phénomène de procréation selon les mécanismes naturels et n'exclut des procédés artificiels que ceux qui sont incompatibles avec elles.

Dans le troisième point relatif aux problèmes moraux que posent les techniques artificielles de proctéation, bon nombre de questions d'ordre moral qui pourraient se poser en cas d'évolution incontrolée de ces techniques sont passées en revue. En effet, ces techniques artificielles risquent de donner lieu à une progéniture hybride, de détruire les sentiments d'amour et d'affection propres aux familles issues de mariages conformes à la morale ou au droit, d'entraîner la propagation de maladies à caractère épidémique, d'ôter son identité culturelle à chaque nation, de donner naissance à des monstres ou à des «supermans», de diviser le monde en classe selon l'évolution génétique des hommes et donner ainsi naissance à une nouvelle société de robots ou de créatures à apparence humaine.

La ponencia expone los móviles de los especialistas de las técnicas de procreación y destaca la realidad del diagnóstico científico del tratamiento, del fin lucrativo que suscita el interés de los hombres de negocios que invierten en esas técnica -

Se observa también que la visión cósmica y global no está presente en todos. Es lo que explica el comportamiento de aquéllos que han rebasado los límites, especialmente en el mundo de la fauna y de la flora.

Se lleva a cabo una reflexión sobre la ausencia del proceso de procreación natural en las operaciones de inseminación artificial y sus consecuencias sobre la descendencia Se subraya pues la necesidad de observar una pausa reflexiva y se reitera la firmeza de las relaciones que existen entre la flora, la fauna y el hombre.

Para concluir, se contempla la posibilidad de luchar contra los peligros ya señalados merced a una ciencia basada en la fe y capaz de ofrecer una visión cósmica a los científicos para que no excedan las leyes divinas. Y para ilustrar esta situación cabe subrayar lo dicho por el Imám Al Ghazzali acerca del saber condenable y el saber loado Este último se basa en la fe y se considera como un culto y un deber religioso

Abdelhadi BOUTALEB

SOUMETTRE LA PROCREATION A L'ETHIQUE

Cette communication met en exergue l'apport de l'Islam dans le processus de maîtrise de la procréation par les régles de la morale. A cet effet, elle explique le phènomène de la procréation sur commande ou par procuration, elle brosse un tableau des problèmes d'ordre moral qui en découlent et souligne la nécessité de prendre des mesures, d'ordre juridique, réglementaire et moral, pour y remédier.

Dans un premier point : «procréation naturelle et extra-naturelle», l'accent est mis sur les relations sexuelles, humaines ou autres, comme étant l'aboutissement naturel des deux instincts mâle et femelle permettant la procréation et la reproduction des espèces. Cependant, avec l'intensification du désir sexuel avec la pratique, des perturbations et des excés dans ces relations ont vu le jour. Ceci a amené l'homme à s'astreindre à un code moral apte à régir et à régler ses rapports avec la femme. C'est ainsi que dans la société patriarcale, le mariage s'est érigé en institu-

medical doctors who do not share this universal approach and by profit seeking practitioners.

5— The same abuse is threatening the animal and vegetal worlds the destiny of which is closely tied to that of man.

6— Finally, the necessity that science proceeds from deep-rooted Faith is stressed and the attention drawn to al-Ghazzali' distinction between «praiseworthy» and «blameworthy» sciences.

REFLEXIONES SOBRE LA PROCREACION Y SUS TECNICAS

La comunicación señala en su introducción la importancia de la revolución de la tecnología llevada a cabo por el hombre moderno y las consecuencias que tiene que enfrentar la humanidad. Se refiere también a los problemas, creados por la mutación nuclear, la tecnología genética y las técnicas de procreación, que constituyen verdaderos peligros que amenazan la sociedad humana.

Numerosas son las cuestiones planteadas a propósito de las técnicas de procreación ya que las posibilidades de los especialistas han hecho poco caso de la «tradición patrimonial y ética del ser humano».

La satisfacción de estas interrogaciones necesita la adopción de un enfoque que tome en consideración primero,el análisis de la terminología usada, la definición del concepto científico de la procreación y luego la construcción de una visión global como expresión del patrimonio universal y protección de su permanencia.

Esta ponencia estudia la concepción de la procreación para definir la significación exacta de los términos padre y madre. Lleva a cabo un análisis linguístico de los términos relacionados con la procreación que concluye considerando al padre como el único donante del esperma y a la madre como la única donante del óvulo y responsable de la gestación y del parto.

Analiza también cómo se comporta la naturaleza humana en lo que se refiere a la procreación y presenta ejemplos sacados de la historia del patrimonio universal. Finaliza presentando la visión cósmica y global cristalizada por las religiones celestes por medio del Corán y precisando la importancia del linaje, de la cohabitación, de la serenidad, del afecto entre los esposos.

aide à des époux en mal de procréation, on ne peut, en revanche, manquer de constater que d'autre poursuivent de sinistres desseins, en spéculant sur les bénéfices matériels qu'ils entendent réaliser. Dans ce contexte, ils coopèrent avec des hommes d'affaires qui exploitent à leurs profits les techniques procréatives scientifiques, exactement comme dans le cas de la reproduction artificielle des espèces végétale et animale.

Compte tenu des similitudes du processus procréatique qui existe entre les espèces végétale, animale et humaine, il convient de recommander un moratoire et de le consacrer à une reflexion profonde sur les manipulations génétiques actuelles et sur les déviations condamnables, qu'elles seraient tentées de prendre.

Il est donc absolument urgent de prendre des mesures pour protéger l'humanité contre les dangers que lui fait courir la procréation humaine scientifique et artificielle. D'autre part il est absolument nécessaire que la science se garde de se démarquer de nos convictions religieuses et s'empêcher de violer un domaine que relève de la compétence exclusive de Dieu.

A propos de la science, il est à rappeller qu'une fois encore que Al Ghazali a justement distingué la science blâmable de la science louable ; cette dernière étant animée par la foi, se trouve être un culte et une obligation dont la raison constitue la source et le fondement.

REFLECTION ON PROCREATION AND ITS TECHNIQUES

1— This paper deals, in the first place, with the technological revolution which contemporary man is making in the fields of the nuclear, genetic engineering and procreation. It also points out the dangers entailed by these bouleversements.

2— The use of new techniques of procreation constitutes a challenge to human morality and raises several problems formulated in this paper.

3— An approach to these issues based on a clear definition of certain basic concepts (father, mother...) is suggested. It is argued that such concepts should be inspired by a universal approach as formulated by the monotheistic religions and should take into consideration the human moral heritage.

4— The paper underlines the abuse made of the procreation techniques by

A pesar de esta limitación severa aparecen sin embargo varios problemas :

— La inseminación artificial es muy costosa ;

— Las posibilidades de éxito son limitadas ;

— Posibilidad de equivocación en la verdadera identidad del semen ;

— La ausencia de un control severo y el deseo de conseguir fines puramente lucrativos por la utilización, sin distinción alguna, del semen almacenado en los bancos;

— El destino desconocido de los embriones excedentes : su utilización en la implantación de órganos es a la vez un gran adelanto científico y una fuente de graves problemas éticos y religiosos;

— La tendencia de ciertas mujeres que buscan únicamente el semen donado por hombres conocidos por su genios y vigor, concepción rechazada completamente por el Islam ;

— La selección de espermas y óvulos de los donantes para conseguir una raza superior (teoría nazi).

Esta situación favorece el florecimiente del comercio de los embriones. En los países occidentales se ha permitido la utilización de los servicios de los bancos de semen sin embargo queda polémica la gestación de los embriones por las mujeres portadoras y los embriones congelados.

Las consecuencias de estos métodos son numerosas y peligrosas. Entre ellas, cabe señalar la transmisión de las enfermedades venereas, las malformaciones y los problemas sociales y jurídicos.

La verdadera solución para luchar contra la esterilidad y la infertilidad reside en la prevención contra las enfermedades venereas, el aborto y los metodos contraceptivos.

El Islam prohibe la prostitución, la sexualidad heteredoxa, el aborto y los métodos contraceptivos (por ser una especie de aborto prematuro) y propone un medio eficaz para evitar a millones de seres humanos las consecuencias de todo lo prohibido. Este medio consiste en la terapia necesaria para curar la esterilidad y la infertilidad de acuerdo con las condiciones siguientes :

— No mezclar los linajes ;
— No dislocar el sistema del matrimonio y de la familia ;
— Dar más importancia a la prevención.

Ahmed Sidqui DAJANI

REFLEXIONS A PROPOS DES TECHNIQUES DE LA PROCREATION

Rappellons que la révolution technique, au même titre que la révolution nucléaire, n'ont pas manqué d'engendrer de nombreux problèmes, auxquels l'humanité doit faire face. A ces problèmes, viennent s'ajouter les lourdes conséquences du génie génétique et de la procréatique, qui font courir à notre société, de graves dangers.

Les manipulations génétiques dont nous entendons parler tous les jours, nous poussent à souligner que le cadre du patrimoine humain traditionnel a été démesurément outrepassé et que l'éthique a été largement bafouée.

En posant de nombreuses intérrogations, il s'est avéré qu'il est nécessaire d'établir un plan de travail qui insiste d'une part, sur la nécessité de procéder à un examen approfondi de la terminologie actuelle en usage dans le domaine de la procréatique, et donne d'autre part, de la procréation, une définition scientifique exacte, qui touche le patrimoine génétique humain dans sa totalité et préserve sa pérennité.

Il y a lieu de proclamer avec force que le père de l'enfant est celui qui a secrété la semence et que la mère est celle qui a secrété l'ovule et dont l'utérus a été le réceptacle de la semence et fut le lieu de la fécondation et du développement de l'embryon jusqu'à l'accouchement.

L'exposé illustre le comportement humain en matière de procréation, par des exemples empruntés à l'histoire de l'humanité, particulièrement mis en relief par les Ecritures et clairement explicités par le Coran qui, dans ce chapitre, met l'accent sur l'importance de la filiation, de la sécurité conjugale, de l'affection mutuelle entre époux et de la familiarité intime qui imprime leur cohabitation.

Si on ne peut nier que certains généticiens, sans s'écarter des règles de la morale, sont animés par le souhait de sevir l'humanité et de venir honnêtement en

of infertility. It is suggested that Islamic teachings, if faithfully adhered to, provide many means for primary prevention and hence mitigate this worldwide problem.

PROCREATION IN VITRO Y CUESTIONES ETICAS

La infertilidad y la esterilidad plantean problemas médicos en muchas regiones del mundo.

El numero de personas que padecen la infertilidad y la esterilidad aumenta cada año ; los investigadores explican esta situación por la proliferación de las enfermedades venereas, la permisibilidad sexual, las practicas sexuales heteredoxas, la extensión del aborto y el uso de la anticoncepción. Todo esto hace que cualquier medio para curar la infertilidad y laesterilidad recibe buen acogida entre los médicos y el público.

A partir de los anos sesenta, surgen centros de inseminación artificial en todas partes del planeta asi como los bancos de semen, especialmente en los Estados Unidos y Europa. Aparecen también nuevas técnicas de fecundación distintas de la concepción natural establecida por Dios.

El Islam reconoce las relaciones sexuales y la concepción en el marco del casamiento y, por ello, los Ulemas han pronunciado una «Fatwa» (dictamen) que rechaza y prohibe la participacón de una tercera persona, mediante el esperma o el óvulo o el traslado del embrión a la mujer que llevará el embarazo.

La inseminación artificial plantea desde luego problemas éticos que preocupan a muchos especialistas de la medicina, del derecho y de los medios de comunicacion en los países occidentales. Estos problemas éticos no deberian plantearse en los pa ses donde la Charia (ley) Islámica esta vigente.

En efecto, la ley islámica sólo permite la inseminación artificial en el caso siguiente : la fertilización del óvulo de la esposa por el semen del marido casados legalmente.

global. Elle souligne cependant que si l'on adhère aux préscriptions de l'Islam, on y trouvera la voie à suivre pour ne pas avoir à affronter ces problèmes qui concernent aujourd'hui, le monde entier.

ETHICAL PROBLEMS RAISED BY THE NEW TECHNIQUES OF HUMAN PROCREATION

Infertility and sterility is estimated to affect some 5 - 10 % of couples at the fertile age all over the world.

The new techniques of human procreation including AID and IVF are welcome to many of those who are suffering from this malady. However, these techniques are associated with many legal, ethical and religious problems.

These problems are discussed in the light of Islam teachings, which prohibit the introduction of a third party in the act of procreation, whether it be a sperm, an ovum or a hired womb (surrogate mother). Islamic teachings also prohibit procreation outside wedlock.

IVF is also an expensive procedure for procreation. Most, if not all, developing countries, cannot afford it, especially so when these countries are suffering from over population and are spending millions of dollars in their efforts to curb population increase

Nevertheless, IVF and other procedures will play a role, though admittedly very small, in helping childless couples. Centers for IVF have already sprung in many countries, including three centers in Saudi Arabia, whereby two children are already born via this method.

This problem is expected to come forth soon in many Islamic contries, despite the strict stande of Islamic jurist, who only allow procreation between spouses at their lifetime.

The fate of excess oocytes and frozen embryos resultiong from IVF projects, will cause many ethical, religious and legal problems, even if Islamic teaching regarding procreation are adhered to, strictly.

These problems are discussed in this paper, with a holistic view of the problem

Es una actitud que significa que los musulmanes que se dedican al Ijtihad en este terreno no preparan una nueva jurisprudencia sino que investigan en el marco de los principios de la Ley divina de la cual sacan la auténtica legislación.

Mohamed Ali ALBAR

PROCREATIONS IN VITRO : PROBLEMES D'ETHIQUE

On estime que, partout dans le monde, l'infertilité et la stérilité touchent 5 à 10 % des couples mariés.

Les nouvelles techniques procréatives (Fécondation artificielle homologue et FIV) sont bien accueillies par de nombreux couples handicapés par l'infertilité. Cependant, ces techniques engendrent des problèmes d'ordre juridique éthique et religieux, qui ont fait l'objet de débats à la lumière des préceptes de l'Islam qui interdisent l'intervention d'une tierce personne dans l'acte procréatif et condament par conséquent le don de sperme ou l'ovule, ainsi que la pratique des mères porteuses. Les préceptes islamiques n'autorisent nullement la procréation en dehors de la vie conjugale.

La FIV est une technique coûteuse. La plupart, sinon la totalité des pays en voie de développement, ne peuvent se la permettre, d'autant plus qu'ils souffrent de surpeuplement et dépensent des millions de dollars pour le contrôle des naissances.

Cependant, la FIV et d'autres techniques apportent, quoique d'une façon très limitée, un secours appréciable aux couples sans enfants. Dans ce but, des centres ont déjà été mis sur place dans plusieurs pays, dont l'Arabie Saoudite où il en existe.

Il n'est pas exclu que ce problème se posera bientôt dans plusieurs pays islamiques, malgré l'opposition rigoureuse des docteurs de la Loi qui ne reconnaissent comme légitimes, que les enfants nés d'une union légale et durant la vie du couple réuni.

Le sort des embryons congelés qui restent en surnombre, soulève des problèmes éthiques, religieux et juridiques.

La présente communication traite des problèmes d'infertilité d'un point de vue

ANALISIS DE LAS TENDENCIAS DE LA ACTITUD ETICA ANTE LA PROCREACION ARTIFICIAL

La ciencia moderna enfrenta numerosos problemas que dificultan la tarea del hombre en su afán por conseguir la realización de la armonía entre las relaciones con sí mismo o con el entorno natural. Entre estos problemas cabe destacar la plaga de las dificultades de la natalidad. La actitud del Islam ante las conquistas, descubrimientos y aplicaciones de la ciencia es clara ya que las acoge cuando respetan los principios doctrinarios, permiten la realización del interés general y acatan los valores morales islámicos. Esto lleva a plantear la cuestión relativa a la procreación artificial ¿cuál es la actitud ética de la religión musulmana frente a estas técnicas ?

Antes de satisfacer esa interrogación, se ha de señalar que los principios morales occidentales son el fruto de las sociedades mientras que el Islam ha hecho de estos principios una cuestión interna que emana de la voluntad del individuo. Por consiguiente no existe una separación entre la obligación jurídica y el deber moral en la norma islámica. Partiendo de esta realidad, el Islam afirma tanto la inviolabilidad del cuerpo y del cadáver del ser humano como la intangibilidad del órgano que se le retira. La ley islámica protege al individuo hasta antes de su nacimiento ya que establece por ejemplo la indemnización del feto.

En el marco del respeto de esta firme plataforma, el Islam favorece« el Ijtihad» según un método que relaciona los hechos constantes e inmutables y los hechos cambiantes. Lo inmutable corresponde a las creencias y a las disposiciones de la ley islámica afirmadas por las pruebas legales y lo variable corresponde a todo aquéllo que no esté explícito y que necesita y justifica « el Ijtihad »

La actitud ética del Islam respecto a las técnicas de procreación artificial está caracterizada entonces por la inviolabilidad de la concepción, la edificación perfecta de la familia para permitir a los niños la realización de un desarrollo espiritual equilibrado lejos de cualquier sentiminento de inquietud y trastorno que pueda ocasionar el desconocimiento de su origen. Se prohibe pues, la procreación con la utilización del esperma de una persona que no sea el marido y el Corán afirma explícitamente la obligación de evitar la congelación del semen porque esta operación y el análisis pueden provocar la desaparición de la peculiaridad de la primera fluidez del esperma.

natural surroundings on the other hand ; among these difficulties are infertility and sterility.

The attitude of Islam to the development of science and its techniques is well known : it approves of the progress of science as long as this holds in honour man's body and corpose as well as unborn life which life which is also protected in Islam All new scientific innovations are thus welcomed on the condition that they are not in contradiction with the the already established religious and ethical values and that they serve the common interest of mankind.

What ar the ethical standards set by Islam with regard to the new procreation techniques?

Before answering this question, it should be mentioned that rules of ethics in the Western world are established by an ever changing society, while they are, in the Islamic world, considered to be a subjective phenomenon which belongs to the realm of the individual Muslim's conscience. Thus, in the Islamic view, obligations of the law and principles of ethics are one and same.

Whithin these set limits, Islam permits the exercise of Idjtihad according to a methodology which takes into consideration both the constant and the variable elements in Islamic jurisprudence : the constant being dogma and Canon Law, and the variables being the changing circumstances justifying the recourse to Idjtihad.

Relying on this approch, the attitude of Islam to the new procreation thechniques is based on respect for the holy character of the human being and the sacredness of the family as the only institution where the child realizes his psychological equilibrium and is spared the anxiety caused by lineage confusion. Moreover, and resting on the explicit reference of the Holy Coran to the fluidity of the husband's sperm, Islam considers as illegitimate all progeny issuing from frozen sperm or ova.

This standpoint exemplifies how, in exercising his Idjtihad, the Muslim jurist does not create new legislation as much as he deduce from the first principales established by Canon Law the rules of law dictated by the circumstances that called for Idjtihad.

que cette éthique occidentale trouverait ses origines premières dans des rites religieux aujourd'hui disparus. L'éthique pourrait-être également issue des traditions qui ont marqué les relations interindividuelles dont les pratiques ont survécu aux régimes politico-sociaux qui n'ont pu résister au vent de l'évolution.

L'Islam au contraire, a fait de l'éthique, une qualité endogène, qui émane de la conscience individuelle et non des décrets de la société. C'est pour cela qu'en Islam, il n'y a pas de différence entre l'engagement de la loi et le respect impératif de l'éthique.

Dans le cadre de cette constante, l'Islam autorise l'Ijtihad, c'est-à-dire la recherche personnelle, selon une méthodologie qui concilie la fidélité à l'attachement aux valeurs constantes et les spéculations sur les valeurs variables. Les premières concernent les principes fondamentaux de la religion, tandis que les secondes, concernent tout ce qui est évolutif et susceptible d'être réexaminé, en cas de nécessité.

De là on peut conclure que l'attitude de l'éthique islamique à l'égard des techniques procréatives artificielles, se distingue par son attachement à la dignité absolue de l'homme et à la saine constitution de la famille qui demeure le cadre naturel dans lequel les enfants peuvent réaliser leur développement psychologique équilibré, à l'abri de tout facteur de nuisance qui émanerait d'une parenté qui n'est pas intrinséquement unifiée et homogène. La procréation ne peut s'entendre qu'à partir de la semence fluide d'un époux légalement marié. La congélation de cette semence et les différentes opérations d'analyse qu'elle subit, pourraient lui faire perdre ses qualités naturelles dues à sa propre fluidité.

Ceci nous montre clairement que les musulmans, dans leur effort de recherche personnelle, n'ont rien à codifier ni à décréter ; tout au plus, ils examinent le Coran et les textes de la **Sunna,** pour en tirer ce qui peut-être toléré, conformément à l'ésprit de la Loi divine.

THE ATTITUDE TO THE PROBLEMS RAISED BY THE NEW TECHNIQUES IN HUMAN PROCREATION

Contemporary science faces up many impediments to the realization of harmonious relations between man and himself on the one hand, and man and his

Abderrahman EL FASSI

ANALYSE DES COURANTS ETHIQUES CONCERNANT LA PROCREATION IN VITRO

La science moderne s'est attelée à trouver des solutions adéquates aux nom breux obstacles qui entravent l'épanouissement harmonieux de l'homme et l'empêchent de vivre en parfait équilibre dans sa propre sphère psychologique et avec le monde extérieur.

Au nombre de ces obstacles, responsables des heurts et malheurs de l'homme, on trouve la stérilité.

Aucune ombre de doute ne place sur la haute considération dont jouit la science en Islam. Ce dernier approuve les inventions et les découvertes scientifiques, dans la mesure où les unes et les autres ne portent aucune atteinte au respect dû à l'être humain, de son vivant et après sa mort. Bien plus encore, le foetus humain jouit lui aussi du respect : la législation musulmane prévoit une sanction sous forme de **Diyya,** c'est-à-dire une composition qui se traduit par une indemnité - ou réparation civile - que doit verser aux ayant-droit, quiconque est reconnu responsable de la mort prénatale d'un foetus. L'Islam rejette par conséquent, toute innovation qui porte atteinte aux valeurs morales qui constituent le fondement même de la législation musulmane et qui ont été instituées pour le bien général.

Quel est donc le point de vue de l'Islam à l'égard des techniques procréatives artificielles ? Avant de fournir les principaux éléments de réponse à cette question j'aimerais parler brièvement de la «généalogie» de la morale :

En Occident, l'éthique émane des sociétés humaines et on avance l'hypothèse

Abstracts

J.S. Graziani, *Arabic Medicine in the Eleventh Century as Respresented in the Work of Ibn Jazlah* Karachi, 1980.

B. F. Musullam, *Sex and Society in Islam : Birth Control before the Nineteenth Century* Cambridge University Press, 1983.

4. *Statements by Church Authorities.*

K. Boyd, B. Callaghan SJ, and E. Shotter, *Life Before Birth : Consensus in Medical Ethics.* London : SPCK, November 1986. (This book, published after this paper was written, contains in part two summaries of pronouncements, with references, of the major British Churches, Roman Catholic, Anglican and Scottish).

Church of England Board for Social Responsibility, *Personal Origins* London : Church Information Office, 1985. The most thorough of all the ecclesiastical examinations of the question.

Sir Immanuel Jakobovists, Chief Rabbi, In Vitro Fertilzation and Genetic Engineerins, *L'Eylah,* 2.6 ; Autumn 5744 ; evidence given on behalf of the Jewish Community in Britain to the Warnock Committee.

5 *Works consulted in an elementary and unfinished pursuit of the Arabic contribution and transmission.*

Rhazis Rabbi Moysi Damasceni Hippocratis Zoar et Aliorum Opera Miscellanea Incunabulum, 1497, in the Library of the Royal College of Obstetricians and Gynaecologists, London.

The Spiritual Physic of Rhazes Translated by A. J. Arberry London : John Murray, 1925.

O. Cameron Gruner, *A Treatise on the Canon of Avicenna.* Incorporating a Translation of the first Book. New York : Kelley, 1979.

M. Anthony Hewson, *Giles of Rome and the Medieval Theory of Conception.* London . Athlone Press, 1977.

Thomas Vicary, *The anatomie of the body of man.* 1548 Text of 1577 edited by F J and P Furnivall for the Early English Text Society, 1888 2nd impr 1930 London · Oxford University Press.

(Vicary acknowledges Galen and Avicenna as his authorities for the growth of the human embryo. Typical of pre-Vesalian anatomy)

Soheil A. Afnan, *Avicenna His Life and Works* London : Allen and Unwin, 1958.

David Campbell, *Arabian Medicine and its Influence in the Middle Ages* Amsterdam, 1926

Manfred Ullmann, *Islamic Medicine* Edinburgh University Press, 1978.

SELECT BIBLIOGRAPHY

1. *Basic Science and Practice*

R.G. Edwards. *Conception in the Human Female.* London : Academic Press, 1980.

R.G. Edwards and Jean M. Purdy, ed., *Human Conception in Vitro.* London · Academic Press, 1982.

S. Fishel and E.M. Symonds, ed., *In Vitro Fertilization . Past, Present and Future.* Oxford, I.R.L. Press Ltd., November 1986.

The Ciba Foundation, *Human Embryo Research . Yes or No?* London : Tavistock Publications, October 1986.

2. *Law, Ethics and Public Policy.*

Council for Science and Society, *Human Procreation : Ethical Aspects of the New Techniques,* Oxford : Oxford University Press, 1984.

Report of the Committee of Enquiry into Human Fertilization and Embryology, (The «Warnock» Report), London : Her Majesty's Stationery Office, 1984.

3. *Reflection by Moral Theologians*

G.R. Dunstan, *The Artifice of Ethics.* London : SCM Press, 1974. 2nd edn 1977.

G.R. Dunstan, The Moral Status of the Human Embryo : A Tradition Recalled. *Journal of Medical Ethics,* 10.1, March 1984.

J. Mahoney SJ, *Bioethics and Belief : Religion and Medicine in Dialogue.* London : Sheed and Ward, 1984.

O. O'Donovan, *Begotten or Made?* Oxford : Oxford University Press, 1984.

G.R. Dunstan, Religion, Philosophy and Ethics in Relation to *Medicine . The Oxford Companion to* Medicine. Oxford : Oxford University Press, 1986. vol. II, pp. 1227-1245.

N.M. de S. Cameron, *Embryos and Ethics · The Warnock Report Debate.* Edinburgh : Rutherford House, 1986.

N.M. Ford, *When did I Begin?* Cambridge : Cambridge University Press. (To be published in 1987).

which to frame its law. « Experience » and « experiment » both derive from the Latin word, *experiri*, to try. Where it is believed that man is God's handiwork yet made in God's image, ethics and good science both try and are under trial together.

protect the recipient family from intrusive oversight from an interested party outside. The deeming and registration of the child as the child of the nurturing parents, when in fact genetically it is not, practises a deceit on other members of the extended family, and on society at large. It cannot be said that the reconciliation of these conflicting interests is yet within sight of being solved.

The second focus of concern is surrogate motherhood in its various forms. There was universal Church support for the statutory prohibition of commercial enterprise in surrogacy arrangements, and Parliament is under pressure to stop loopholes in the law. But even without the blight of commercial exploitation, surrogate motherhood — the bearing by a woman of a child either conceived in her by artificial insemination or planted there in embryo, with the intention of surrendering it to another « mother » after birth — is firmly opposed by Christian and Jewish, as by other, opinion : it is held to be degrading to woman and to motherhood, and to be perilous for the child. The Royal College of Obstetricians and Gynaecologists has declared the practice to be unethical.

The debate on the ethical and social aspects of the new techniques of reproduction continues in Britain at several levels of intelligence and of intensity. There is strong political pressure on the Government to prohibit, by penal statute, all research use of human embryos and to place limits on the practice of IVF in the treatment of infertility, limits which patients and practitioners involved would find professionally too restrictive. All attempts to enact such a statute in Parliament have so far failed. Steady discussion continues, meanwhile, in preparation for Government legislation to implement some at least of the recommendations of the Warnock Committee. These would protect the research use of pre-embryos, under the supervision of a statutory licensing authority, up to fourteen days, but make such use a criminal offence after the fourteenth day. The Voluntary Licensing Authority, meanwhile, established by the Medical Research Council and the Royal College of Obstetricians and Gynaecologists, with strong lay membership, and accepted consensually by the profession, is exercising the functions of licence and oversight envisaged for the statutory authority when set up. In so doing it is setting standards of ethical as well as professional practice, and procedures for consultation, communication and control, which should give the Government the benefit of good experience on

Arguments against such a liberty are advanced, grounded on a fear of what it might lead to. Jewish medical ethics, it appears, would allow this research on «spare» pre-embryos (only) for purposes of the remedying or repair of congenital handicap, but not for the supposed attempt to improve on the Creator's handiwork, to create a «better» human stock. In fact, most of the visions of genetic manipulation designed to produce «super-intelligences», «supermen», are illfounded : they ignore the fundamental distinction between factors arising from single genes and those — determining, in fact, all the human characteristics and capacities in question — which are polygenic in origin and requirement. The fear is unrealistic. That genetic studies will advance, and create new opportunities for intervention, some raising serious ethical questioning, cannot be doubted. But responsible moral reasoning cannot exclude them in advance. If we believe sufficiently in the integrity of our intellectual activity, moral as well as scientific, we must believe also in the capacity of our successors, our children, to decide these issues as they arise. We are not uniquely wise in our generation.

VI

I have concentrated on the central moral issue, the status of the human embryo, to the neglect of related issues arising in the practice of the new reproductive techniques. These are, in a sense, more complex because they extend more obviously into the social realm. Yet they are more manageable, once worked upon, in terms of reduction to regulation or law.

One set of questions surrounds the use of donated gametes, sperm or ova, or even of embryos. For the Jew this is an inadmissible invasion of family integrity, in which descent from known parentage and lineage is prized. It would adulterate the family as illicit intercourse would adulterate a marriage ; such adultery is forbidden. Religious conviction apart, any society in which such donation is practiced faces a conflict of major interests. One is the interest of a child, a man, in his own identity. It is of psychological importance to him to know who he is, ancestrally ; it may be of medical importance to him should his biological parentage be a factor, for instance, in genetic counselling. Against this interest stands the insistance on anonymity for the donor, partly for his or her own protection, partly to

of the mother ; and the crime of infanticide, as committed by a mother in puerperal depression, is a lesser crime than murder.

Indecision, both professional and lay, about the moral status of the pre-embryo can impede responsible decision. There are clinical reasons, in this adolescent state of the art, for replacing three or even four embryos in the uterus in the hope thereby of achieving a single pregnancy, incurring the occasional risk of a multiple pregnancy as well. But to replace all the fertilized ova resulting from superovulation, because of uncertainty about what else to do with them — to let nature discard what man lacks the conviction to discard — would be to take an unjustifiable risk for a non-medical and non-beneficial indication. In some centres, therefore, an upper limit on the number replaced is written into the form of contract with the patient. Pre-embryos left «spare» are either frozen or used for observation or research.

For myself, then, I have to reject the claim of absolute protection for the pre-embryo on the ground that it matches neither the relevant knowledge, the moral tradition, nor contemporary practical moral judgment. I would recognize an ontological difference from the pre-embryo at the point where individuation is assured, and I would accept the case, therefore, for protection, statutory if necessary, beginning there, at round about fifteen days. A later date, linked to the development of the central nervous system and the capacity to become sensitive and aware — at about 42 days — would be less defensible, as both lacking the philosophical basis of the earlier date and as violating a genuine human emotion attaching to recognisable human form.

Of the legitimacy of the observation and manipulation of the pre-embryo in medical treatment and research I have no doubt. Within the embryo is stored genetic information. This information may be transcribed and expressed into the organization of tissue growth and organogenesis which will result in a human child. The information may, alternatively, be read, studied scientifically, organized into knowledge, and then used for beneficial application. Such use of the genetic information can be part of the human contest with chance, random, in the minimizing of biological wastage, the mitigating of individual loss, thrown up in the biological lottery which permeates all life. I see no compelling reason to exclude this area of enquiry from the common scientific endeavour.

pect for the whole process is required for good science and good medicine). Mahoney's work, published in 1984, had its imprimatur withdrawn in 1986 ; Ford's work is yet to be published.

Within the Church of England there is evidence of division. The evidence is contained in a report, *Personal Origins,* published in 1985 for the Board for Social Responsibility of the General Synod. The moral reasoning in this report, as is to be expected in Anglican divinity, pays the fullest attention to the relevent scientific studies, as summarized in this paper ; and it interprets and integrates that information in the light of the same moral tradition. Throughout the report, however, runs a thread of dissent, woven into it from the conservative biblicist source already referred to. Since it is not the practice of the Church of England to pronounce magisterially on matters in which there are legitimate grounds for disagreement, both elements are interwoven into the argument with the open admission that the issue remains unresolved. In so far as the General Synod itself has expressed a mind on the consequential questions, it is probably in favour of the therapeutic use of IVF for the remedying of infertility in a married couple, accepting the incidental embryonic loss, mitigated to some extent by the use of «spare» embryos in research ; but it would probably incline, at present, against the generation of embryos specifically for research.

Moving from ecclesiastical to lay judgment we find indications that the tradition of gradation still has moral cogency. The known high rate of loss, in normal conceptions, between fertilization and implanting may cause personal disappointment to couples anxious for a child : but it worries no one as a grave moral problem. Grief becomes more severe in the gradation from early to late miscarriage, to still-birth and to «cot-death». There is widespread acceptance of post-coital contraception, whether by hormonal control or by an intra-uterine device, which almost certainly prevents the nidation of the embryo and causes its loss. An enquiry among women attending an Edinburgh hospital for contraceptive, infertility treatment, or for sterilization, returned high percentages in favour of embryonic research and of a willingness to donate ova for it. The law itself grades its protection for nascent human life : it permits (rightly or wrongly) the abortion of a non-viable fetus for stated indications ; the abortion of a viable fetus, which it calls «child destruction», is permitted only when necessary to save the life

as a process not initiating morphogenesis until after 14 or 15 days is matched by a moral tradition of great antiquity and ubiquity which graded status and protection step by step with morphological growth.

It is to be noted that the place of this moral tradition in my argument does not rest on the acceptance of the Aristotelian or any other theory of «the soul» ; neither does it rest on Greek embryology and the precise timing of significant change. (Though it is worth recalling that Dante, in his description of the fetus when sufficiently formed to receive from God the soul, says that«once the brain is shaped therein each minute respect»it becomes «one quick, sentient soul, of its own self aware» (**Purgatorio**, XXV, 67-75) ; while modern biologists associate the beginning of sentience and awareness with the development of the central nervous system, at about six weeks, 42 days. No wonder that Dante numbered Avicenna and Averroes among the blessed but unbaptized !) The tradition is relied on because, in its grading of moral protection with biological growth, it approved itself to the moral reasoning of civilized, God-fearing and responsible men over a very long period of time.

V

We come, then, to the last test, that of moral fit. Does this tradition commend itself to informed consciences today ? Let us take the theologians first — always the most difficult. Despite the bull *Apostolicae Sedis* of Pius IX in 1869, the delayed animation theory has persisted under the concept of «hominization» in the work of Catholic theologians as distinguished as Rahner, Haring and Donceel. Mahoney and Ford, in recent writing, both show themselves properly bound to respect both the relevent science and the moral tradition ; both affirm that it is impossible to attribute personhood, or the status of a human being with a rational soul, until there is an individual — and this cannot be during the period of pre-embryonic fluidity. Both recall the agnosticism of magisterial Roman pronouncement, as expressed in the declaration on Procured Abortion of 1974, about «whether the fruit of conception is already a human person» ; though neither would dissent from an earlier statement in the Declaration that «respect for human life is called for from the time that the process of generation begins» (No good medical embryologist would dissent from that either : the utmost res-

therefore not yet animated, the sin was not that of homicide ; the penalties were correspondingly less.The distinction between the unformed and the formed fetus survived two early challenges, from the lawyer Tertulian and St Basil, but evidences for its general acceptance are clear and continuous — in Gregory of Nyssa, St Augustine of Hippo, the Celtic Penitentials, Pope Innocent III, St Thomas Aquinas and Dante, Raymond of Penafort, Henry Bracton, Thomas of chobham, Cornelius a Lapide, St Alfonsus Liguori, to name a sequence from the fourth century to the eighteenth. Pop sixtus V tried to abolish the distinction in 1588 ; no doubt he had good ground for doing so, because the council of Trent, in 1546, had decreed that the Vulgate Latin alone was the authentic text for use in the Church, and the Vulgate had translated the Hebrew without change. But his decree so offended moralists, canonists and doctors alike that his successor, Gregory XIV, rescinded the abolition. It survived in the Catholic Church until formally removed by papal legislation in the nineteenth century, beginning with a bull of pius IX in 1869.

Here, then, was one route by which Aristotelian and Hippocratic science and philosophy were transmitted into modern Europe — the route of moral and legal tradition. Meanwhile they passed vigourously along another route, by way of the Arab physician-philosophers of the ninth and tenth centuries, into the Islamic tradition, and so again into Europe when the Arabic texts of Aristotle, hippocrates and Galen were, in the twelfth century, translated into Latin. Avicenna states the matter simply : «a soul comes into existence whenever a body suitable for it comes into existence». The converging of the two traditions is seen in the work of the great thirteenth century scholastics, notably St Thomas Aquinas, and, in minute medical detail, in a treatise, De formatione corporis humani in utero, by Giles of Rome, written about the year 1276. There were differences within the tradition, of course. The Arabs, notably Avicenna and Averroes, differed as to whether Aristotle or Galen were to be followed about the contribution made to conception by «the female seed» ; though they were agreed in following Aristotle on apigenesis and the stages of formation and animation. Islamic law graded the reparation for causing a miscarriage as the Septuagint did. Western Christians put the timing of formation, and therefore the prohibition of homicide, at between 40 and 80 days ; some *hadith* traditions in Islam allowed abortion up to 120 days. But the morally significant fact stands out : that the biological understanding of conception

unborn life step by step with its own morphological development towards maturity. It is of particular interest on this occasion because this principle has been carried in different forms in the Arabic tradition and in the European. To this tradition we must now turn.

The point of entry for the Jewish or the Christian moral theologian is the law in the book of Exodus, chapter 21 verse 22, which prescribes the recompense or reparation due to the husband of a woman who has been caused to miscarry by a blow struck in a fight between two men. For the loss of her «fruit» the assaillant would pay as the husband should iay upon him, and as the judges would determine ; if «any harm» followed, that is if the woman also died, life would be given for life, according to the *lex talionis.* This law reflects an earlier Babylonian law which graded the penalty according to the social status of the husband. When the Hebrew was translated into Greek, however, in the Septuagint version made in Ptolemaic Alexandria, the law was grounded on another principle, recognizable in the Hittite tradition. This graded the penalty according to the gestational age of the fetus : if it were *me exeikonismenon,* not «formed» into the human eikon or likeness, a payment would suffice ; if it were «formed», *exeikonismenon,* then life should be given for its life : the mother is not mentioned.

It is reasonable to assume that, in Alexandria, that change was made under the influence of Greek medicine and philosophy — there are other evidences of medical influence on the translation of the Septuagint. The new rule matched Aristotelian embryology, with its succession of «souls» giving form to the maternal matter, first the vegetative, then the animal or sensitive, and lastly the rational. And the rational soul was held to animate the fetus once it was sufficiently formed to be recognizable as a human being — upwards of forty days.

This Greek version of the law in Exodus was formative for the western Christian tradition for the next two thousand years. The earliest Christian thinkers and teachers read the Old Testament in Greek. When the earliest Latin versions were made, they took the Greek version of Exodus into them ; and the *formatus* condition appears regularly in the writings of canonists and moralists throughout the centuries. The moral rule, the canonical penances and the English common law were all built upon it. The destruction of unborn life was a sin. But if the fetus were unformed, and

days after fertilization, after the syngamy formed by the penetration of the ovum by the sperm.

If this account of the facts be true, the moral conclusion follows. We cannot posit the existence of an individual, a human identity, during the pre-embryonic stage : there is no stable basis for it until the formation of the primitive streak excludes further fluidity and enables the genetic expression of the cell stem lines to begin. It is well established in relevant philosophy that where there is no individual there can be no person : Boethius, writing in the fifth century, wrote of a person as «an individual substance, or being, of rational nature». Until there is an individual, there can be no «person» in any acceptable use of the word, not even as a bearer of rights. The equation of genetic potential with the actuality of human personality cannot be sustained : in the early pre-embryo there is cellular potential to become a placenta, extra-embryonic membranes, an embryo, a fetus, a baby, but it is not yet determined which cells, if any, will become any of these.

Modern biologists, in short, have carried several stages back the ancient study of morphology, what philosophers, Arabic and European, since Aristotle have discussed endlessly in terms of the inception of form in matter. The form seen in the pre-embryo is not yet the human form ; the claim that it is false to the facts as we know them. And it is for this reason that some distinguished Roman Catholic moral theologians, among them J.Mahoney, SJ, in England and N.M. Ford in Australia, are driven to reject the absolutist claim on behalf of the embryo «from the moment of conception», and seek properly to develop the moral reasoning of their Church in regard to it.

IV

We turn now to the moral tradition. The Christian tradition has never been weak in recognizing the sacredness of human life, before birth as well as after. Wantonly to destroy the child in the womb has always been accounted a wrong, a sin ; and in some traditions, that adverse judgment has persisted where the destruction might have been, not wanton, but for a good reason. Nevertheless,there has persisted a moral trad. ion,discernable back over about 4,000 years, which has matched the protection due to

grounded ? Has it moral fit — does it commend itself to informed consciences whose judgment we normally trust in other serious matters ?

III

The moralist must take the basic science on trust and frame his moral judgment accordingly. The relevant facts seem to be these .

First, that conception is a process rather than an event: a process observable from the maturation and first meiotic division of the oocyte in the dominant follicle (as also of the sperm) and continuing until the embryo proper, as distinct from the extra-embryonic material, is formed, and its biological individuality is established. Secondly, that penetration of the ovum by the sperm — or whatever else may cause cleavage (mitosis) to begin — is a stage in that process, not the start of it. There may emerge from the process a human being, or more than one, or no human being at all : some products of fertilization, compounded of human genes, are not human beings at all, like the hydatidiform mole. The earliest stages of cleavage are controlled by the mother's genes : the father's exert no influence until later. Thirdly, that during cleavage we are observing an activity or process of organization rather than an entity or product: an activity in which homogeneous cells are totipotent, none yet committed to any final destination, whether embryonic or extra-embryonic, but capable of forming either ; an activity in which separated blastomeres can regenerate ; in which there is movement and possible re-organization so that twinning may occur. There is yet no differenciation of cells into stem-lines or tissues, still less into organs ; there is no morphogenesis, no «shaping-up». Fourthly, there is in early embryonic cells no molecular identity of a sort which triggers an immune response : they are not yet biologically discrete.

So convinced are contemporary embryologists of this period of fluidity, and of its biological importance, that they can no longer employ the term «embryo» until fluidity is at an end ; instead they speak of the «pre-embryo» reserving the term «embryo» for the time when, the primitive streak having formed on the embryonic plate, the period of fluidity is at an end, twinning is no longer possible (except in the pathological condition of having two primitive streaks, leading to twins partially joined) and a biologically discrete individual human being has emerged. This occurs at about fourteen

as a remedy for infertility, as part of normal "compassionate" medicine. In permitting the therapeutic use of the technique, but refusing "research" on embryos, they shut their eyes to the embryonic loss involved in the therapy, or dismiss it as an incidental inevitably incurred. Some strict biblicist protestants, identifiable in Edinburgh and Oxford, reject even the therapy, on alleged theological grounds : children, by God's ordinance are begotten, not made. Official Roman Catholic statements reject IVF also, on the ground that the medical intervention breaks the proper nexus between coitus, the expression of marital love, and the conception of the child; and since that nexus is divinely ordained, it is beyond man's competence to break it. Some Roman Catholic moralists, however, would individually give less weight to that objection.

The extreme conservative objection, however, centres on the status of the embryo itself. It claims for the embryo, from the time of conception, the same status, and therefore the same right to protection, as is due to all human beings throughout life. They would prohibit absolutely, therefore, the taking of "innocent" embryonic life, no matter for what estimated benifit either to a third party or to medical progress in general. The language varies. But the claim is that, because of its genetic potential to become a human being or a human person, the embryo must be treated as though it actually were one from the beginning. This position is maintained, in different forms of words, by «conservative» Roman Catholic organizations, like the Linacre Centre in London, by conservative protestants like those mentioned in Edinburgh and Oxford, and by pressure groups, claiming Christian among other allegiances, like "Life" and the Society for the Protection of the Unborn Child.

We need not stay long with the language of "Rights". In English law, as in other systems, no one enjoys rights, or legal personality, until he is born alive. The embryo or fetus as such has no rights. It is nonetheless protected by law, and the law recognizes duties towards it. We must then ask, does this protection extend back to the cleaving embryo, and does the law impose a strict duty toward it ? The absolutist claim that it does fall now to be examined. A moralist would examine it under three heads. Does the claim match the facts of the case, that is, what is known in the basic science ? Does it match the moral tradition in which comparable claims are

mulated, but the means are not yet to hand. Meanwhile, therefore, defective embryos are destined to die.

The present success in remedying infertility by IVF has been achieved only by the experimental creation of embryos over many years: the birth of louise Brown in 1978 was accomplished only at the cost of extensive embryonic death. Only further experiment can improve what is admitted to be still a very low rate of success. Sperm must be tested for capacity — for more and more infertility is being traced to the man ; oocytes, now being frozen experimentally, must be tested for damage when they are unfrozen. For these reasons, and for others, oocytes are fertilized which will never be implanted or allowed to grow, all implying embryonic loss, death. The study of these embryos yields knowledge also valuable in the search for better contraception, and in such other areas of medical practice as genetics, immunology, oncology and more. In short, we cannot, for our emotional comfort, separate IVF into «clinical» and «research» aspects, as some will: the two are inseparable, and ethical consideration must take account of them together, recognizing that embryonic loss, death, is inherent in what is done. Is this fact morally significant ? Here the moral debate begins.

In my own mind I cannot but view this embryonic loss — together with much more occuring naturally — otherwise than as part of that scarcely imaginable process of natural loss, wastage — evolutionarily functional, no doubt — which human beings share with the rest of the biological order : millions of sperms lost from every man, hundreds of thousands of eggs from every woman, all are wasted — like acorns, and beech mast, and pollen, and frog spawn and thistle-down. The medical interventions with which we deal arrest this wastage, to some degree. They contrive a child, where otherwise there would be none; they gain precious knowledge from cells doomed in the natural process to die. It is to be observed that my argument is not that because nature is prodigal, we may be prodigal; that because nature wastes biological life, we need not care about human life. My argument is precisely the reverse. It is that medical science imposes a measure of economy on nature's prodigality. It is within this economy that some embryos are lost.

But this view is not widely heard. The expressed views of most British Churches, except the Roman Catholic, accept IVF and embryo replacement

Instead I have decided to expound a thesis, on the moral status of the early human embryo and the protection due to it, and to indicate points of agreement or disagreement from this thesis as I go. I am myself a priest of the Church of England, that is of a branch of the Catholic Church of the West, reformed in the sixteenth century.

II

The most critical of the new techniques is the fertilization in vitro of ovum and sperm (IVF) and the replacement of the embryo thus engendered in the uterus of an otherwise childless wife. (The variant on this method, called GIFT, the insertion of both sperm and egg into the fallopian tube, has morally significant differences, but these may be ignored for the purposes of the primary ethical analysis .) There is much discussion of secondary questions, like who should be the proper recipients of the service, — the married only, or the unmarried, or the lesbian couple, or the surrogate mother, and so on — or whether donated ova or sperm should be admitted, so introducing an alien genetic element into a couple's progeny. I call these secondary questions, because I believe the primary question to be, what is the moral status of the early embryo ? What is the extent of our liberty to create it, to manipulate it in therapy or for research, to discard or destroy it for sufficient reason? and what is our responsibility towards it ?

Let us first recall — as every good moralist should — the empirical features which raise the moral question. The eggs and sperm respectively have been collected and, after preparation, have been brought together in glass. A zygote is formed and cleavage begins. For a time the cleavage is observed, to assure normality, to enable the doctor to return to the woman only «the best» — a process of selection which destines those less than best to be discarded, to die ; whether that death be after further use in research or not is another question. If chromosomal or other abnormalities are detected during cleavage, the parents and the doctor may decide not to replace the embryo at all : better that it does not go into the womb than to grow there and be aborted later, either spontaneously or by medical induction, or to come forth as a genetically handicapped child. Some day, perhaps sooner rather than later, it may be possible to repair genetic abnormality at this early embryonic stage, by gene therapy: the knowledge is being accu-

NEW TECHNIQUES IN HUMAN PROCREATION THE ETHICS : A BRITISH CHURCH CONSPECTUS.

Gordon R. DUNSTAN

I

I am much honoured, and very delighted, to have been invited to join in this Symposium of the Academy of the Kingdom of Morocco. If I speak only of my delight, it is because I have known very little for many years of how our European philosophy, theology and medical science were for long indebted to the great Arabic philosopher-physicians, and of how much of our knowledge of the ancients — notably Aristotle, Hippocrates, Galen — came to us through Arabic translations and commentaries ; and this invitation drove me to seek to learn more. Recalling now the tradition of giving and receiving, so rich in tolerant times and places where learning was drawn from different cultures — the early translations of the Greeks into Syriac and Arabic by Nestorian Christians and by Jews ; the welding together of Greek, Persian, Indian and Islamic thought into an Arabic philosophy by Rhazes, Beruni, Avicenna and others ; the spread of this learning from Damascus, Edessa, Isfahan and Baghdad westwards into Egypt, Tunis, Morocco, Spain ; the re-translating into Latin and the virtual creation of a common culture in the Moorish cities of Cordoba, Toledo, Granada and Seville, Syracuse and Salerno — all this puts an English visitor under debt ; and particularly so when he studies the status of the human embryo in moral tradition. I am glad to have been made to study again, and to be here. The subject given me is the attitude forming in British churches to the new techniques in human procreation. It would have been fairly easy for me to give a bare recital of different views — easy for me and tedious for you.

démarche similaire dans le domaine de la production et de l'expérimentation des armes nucléaires [16].

Cette pause de réflexion salutaire pourrait encourager aussi la recherche de thérapies vraies pour surmonter les causes organiques et ambiantes de la stérilité des couples, qui est une maladie à guérir par la restitution à l'organisme de l'homme et de la femme, si possible, de leur intégrité fonctionnelle, sans faire recours à des voies et méthodes éloignées de la nature et du caractère structurel et personnel de la procréation humaine.

(16) La nouvelle concerne le Prof. Testart, pionnier de la FIVETE, qui a proposé dans une interview au journal « *Le Monde* » un moratoire de la recherche dans le domaine de la procréation humaine in vitro, parce qu'elle « *pourrait ouvrir la voie à un changement radical de la personne humaine* ».

Parfois aussi ce désir pourrait dénoter un égocentrisme excessif, l'enfant n'étant pas tant recherché pour lui-même que pour remédier à la solitude du couple. Ce soi-disant « *droit à l'enfant* », s'il est un droit de propriété des parents sur leurs enfants, ne saurait être reconnu. A moins que ce soit le droit propre et exclusif des parents à poser des actes procréateurs par nature, toujours expression du don réciproque d'un amour intégral.

3. Conclusion

Je crois que nous devrions détourner notre pensée de ces laboratoires, où règnent souvent l'instinct de Prométhée et le souvenir de Faust, pour considérer la foule immense et tragique d'une humanité encore en proie aux maladies épidémiques, à la faim qui tue enfants et adultes, aux inégalités dans les soins de santé. La science avec ses multiples applications ne peut être livrée à elle-même. Comme l'eau du torrent qui descend de la montagne, elle pourrait semer la ruine et la mort. Il faut lui indiquer d'autres buts, avoir le courage de lui proposer des voies de libération et non de domination.

Le génie génétique et les techniques mêmes de fécondation artificielle, si elles étaient appliquées à l'agriculture et à l'élevage et insérés dans un plan de développement mondial, au lieu d'être le privilège de quelques uns et de risquer d'abîmer la vie humaine, pourraient au contraire promouvoir une qualité de vie meilleure pour « *tous les hommes et tout l'homme* », selon l'heureuse expression de Paul VI. (15)

Nous avons confiance que la science saura conserver sa finalité et son visage humain, et qu'elle restera une composante essentielle, à côté de la morale et de la religion, du progrès et de la paix universelle entre les hommes répandus sur tous les continents, qui n'ont pas besoin d'inégalités supplémentaires, mais d'une solidarité plus profonde et plus visible.

Quelques voix se sont fait entendre récemment pour un moratoire dans le domaine du génie génétique et de la procréation artificielle, même de la part de ceux qui, en un premier temps, avaient été des pionniers en la matière. Cette invitation, même tardive, est un signe de sagesse qui mérite une attention au moins aussi grande que celle suscitée par ceux qui font une

(15) PAUL VI, *Lettre encyclique « Populorum Progressio »*, n.42.

Les techniques de la procréation humaine artificielle créent dans la majeure partie des cas des *situations parentales non homogènes*, où le père biologique n'est pas le père juridique : situations contraires à la vérité et souvent cachées à l'enfant lui-même. Dans certains cas, comme la fécondation de la femme seule ou du couple homosexuel féminin, il se crée des situations pédagogiquement négatives et tout à fait anormales. Parmi ces situations anormales, tant du point de vue biologique que sous l'angle éducatif et moral, il faut signaler la technique des *mères de substitution*, comme on dit, où celle qui porte l'enfant est différente de la mère biologique ou de la mère juridique, ou des deux. La comparaison avec la procédure juridique de l'adoption est une analogie qui ne vaut pas, à cause des liens forts qui existent entre l'enfant et celle qui le porte, et en raison de la manipulation délibérée opérée sur l'organisme et la psyche de l'enfant à naître, devenu objet d'une transplantation violente et d'un échange presque commercial.

Les répercussions sur le plan éducatif et social de ces nouveautés, issues du progrès de la science et de la technologie, sont encore incalculables. Elles vont vers un dépassement de la notion naturelle de famille et des modes ordinaires de conception de l'homme sur la terre. La situation de la famille, déjà menacée par des atteintes et ruptures telles que l'extension de la polygamie, du divorce, de l'avortement, ne pourra qu'en être aggravée. Ces techniques ne peuvent qu'introduire une nouvelle forme de manipulation de l'homme, déjà sujet à tant de formes de soumission forcée en raison de la misère, de la faim et de la violence.

Il est nécessaire de prendre conscience, me semble-t-il, que parmi les formes variées d'asservissement qui ont existé et existent toujours dans le monde par suite de la domination de l'homme sur l'homme, aucune n'est plus dangereuse que celle qui remet entre les mains d'une technologie manipulatrice la naissance et l'identité biologique d'un sujet humain. Les répercussions et conséquences pourraient s'étendre au-delà du sujet soumis à ces technologies et toucher les générations futures, dans le cas des manipulations affectant le patrimoine génétique.

La joie même des parents qui veulent un enfant à tout prix, et à un prix si élevé, s'assombrit quand on pense aux moyens et méthodes employés, à la mort infligée à d'autres êtres humains, en trop et objets d'expériments.

des autres dans le monde et la société, et la valeur de la vie est la valeur humaine fondamentale et première.

Les pratiques de fécondation extracorporelle, avec leur technicité croissante et multiforme, provoquent la manipulation des embryons humains et pour le moment jusqu'à leur mort, soit dans la production « in vitro » pour la procréation artificielle, soit dans l'utilisation de ceux qui sont en trop, soit qu'ils soient directement destinés à la recherche expérimentale.

c) Dans ce contexte de manipulation, la détermination du sexe est à considérer comme une pratique illicite, qu'elle se fasse à travers la sélection des gamètes ou des embryons.

d) Est à considérer encore plus clairement et doublement illicite toute méthode qui, à partir du matériel génétique disponible en laboratoire, tente de modifier l'identité génétique pour des raisons d'eugénisme, ou de déterminer de quelque façon l'enfant à naître.

C — Le droit de l'enfant à une vraie famille

Une dernière valeur dont nous devons tenir compte par obligation morale envers les futures générations et la société elle-même est le droit de l'enfant à recevoir, non seulement une origine qui soit le fruit d'un amour responsable, mais aussi une éducation convenant à sa dignité. Cela est possible dans une famille vraie, stable et unie dans la vie et l'affection. Les Chartes internationales, tout comme la Charte des droits de l'enfant [12], ont reconnu ce droit, auquel correspond de la part des parents et de la société un devoir précis, qui est d'offrir une aide éducative. L'Eglise catholique a reconfirmé aussi et précisé cet engagement éthico-social dans la *Charte des droits de la famille* [13]. Elle y affirme en particulier que « la famille est le lieu où plusieurs générations sont réunies et s'aident mutuellement à croître en sagesse humaine et à harmoniser les droits des individus avec les autres exigences de la vie sociale » [14].

---

(12) *Déclaration des Nations Unies sur les droits de l'enfant* du 20 novembre 1959 ; *Recommandation 874* (1979) relative à une Charte européenne des droits de l'enfant.

(13) *Charte des droits de la famille*, 22 octobre 1983, Tipografia Poliglotta Vaticana.

(14) PAUL VI, *Lettre encyclique « Populorum Progression »*, n.36, 26 mars 1967.

humaine. Le statut anthropologique de l'embryon et du foetus est un point qualifiant de la morale catholique, auquel elle ne saurait renoncer. Il se fonde sur le donné scientifique et sur la raison humaine. Refuser la solidarité avec cet être sans défense ou, pis encore, l'utiliser à des fins expérimentales ou dans des procédures de fécondation extracorporelle est un fait inhumain qui annonce à l'horizon le retour des crimes commis durant la

dernière guerre mondiale, lorsque des prisonniers ont servi à des expériments de tout genre ; crimes que l'on croyait refusés pour toujours par la conscience civile et proscrits par la déclaration des droits humains et des conventions internationales.

Il est à propos de citer ici les paroles de Jean-Paul II dans un discours du 3 décembre 1982 : « Toute forme d'expérimentation sur le foetus susceptible de porter atteinte à son intégrité ou d'aggraver ses conditions est inacceptable, à moins qu'il ne s'agisse d'une tentative extrême de le sauver d'une mort certaine, étant donné que vaut pour lui le principe général qui interdit de se servir d'un être humain au bénéfice de la science ou du bien-être d'un autre » [10], Et il affirmait plus spécifiquement en une autre circonstance (23 octobre 1982) : « Je condamne, de la manière la plus explicite et la plus formelle, les manipulations expérimentales faites sur l'embryon humain, car l'être humain, depuis sa conception jusqu'à sa mort, ne peut être exploité pour quelque fin que ce soit » [11]. La pensée de l'Eglise catholique en cette matière, exprimée avec continuité et cohérence par rapport aussi à l'avortement, est du reste connue de tous.

La loi civile et internationale, tout en ne pouvant pas s'identifier à l'éthique, ni accéder aux requêtes morales d'une confession religieuse particulière, devrait prendre, quand la valeur fondamentale de la vie humaine, même naissante, est en jeu, une attitude de défense ouverte, comme il se doit pour tout être humain innocent, faible et sans défense. Toute négligence ou compromission de la loi en ce domaine, sous la pression de la décadence du sens moral, finira par favoriser une augmentation de la violence et des crimes. Les valeurs morales, en effet, sont solidaires les unes

(10) JEAN-PAUL II, *Insegnamenti di Giovanni Paolo II*, vol. V/3, Libreria Ed. Vaticana, Città del Vaticano 1982, p.891.

(11) Idem, Ibidem, p.1511.

au sens moral sont la fécondation de la femme célibataire, de la veuve avec le sperme de son mari défunt, du couple homosexuel féminin (avec donation de sperme ou clonage du noyau). Enfin, c'est aussi une aberration, même pour le sens humain, de tenter la fécondation entre l'espèce humaine et l'espèce animale.

B — La défense de la vie et de l'identité de l'embryon et du foetus

La deuxième valeur qui doit servir de critère inviolable à la morale catholique et, selon nous, à la morale rationnelle et naturelle pour juger si une technique est licite, c'est la protection de la vie du sujet humain dès le premier instant de sa conception. Cette sauvegarde suppose que non seulement l'embryon ou le foetus ne doivent pas subir la mort à travers des méthodes ou techniques délibérément employées pour cette fin, mais aussi que l'intégrité et l'identité génétique et biologique de l'embryon ou du foetus soient respectées.

a)Nous savons en effet que dans le procédé de « *fécondation in vitro* », et aussi dans le cas de la FIVETE homologue, il se produit une grande dispersion d'embryons. Les difficultés de la réimplantation provoquent la fécondation simultanée de plusieurs ovocytes. Dans l'état actuel de la technologie, les embryons *surnuméraires* sont utilisés, ou bien pour la fécondation d'autres femmes ou, pis encore, pour la recherche expérimentale ; ou bien ils sont supprimés au bout d'un certain temps de conservation et d'hibernation.

b) Aucune raison utilitaire, telle que le progrès de la science ou des connaissances humaines, ne saurait justifier la recherche expérimentale sur l'embryon ou le foetus humain, soit dans l'utérus, soit « *in vitro* ». Les nouvelles à propos du commerce et de l'utilisation industrielle des foetus humains ont mis en évidence jusqu'où peut mener la réalisation en laboratoire de l'origine d'un nouvel être humain, ainsi mis à la disposition, non de l'amour, mais de l'utilitarisme des hommes.

L'être humain en réalité, dès le moment de la fécondation, est un individu original, unique, doué de tout le patrimoine nécessaire à un développement continu, toujours orienté de manière univoque par son identité personnelle et digne par conséquent de tout le respect dû à la personne

Cet « *acte personnel et conscient* » ne peut donc être remplacé ni par des moyens techniques ni par l'intervention d'un tiers (le donneur). Et ceci, indépendamment des conséquences juridiques et sanitaires entraînées par les procédures de congélation du sperme (Banques de sperme).

c) Les technologies les plus récentes appelées *fécondation in vitro* avec transfert successif de l'embryon (FIVETE) restent plus manifestement encore exclues d'une optique cohérente avec l'enseignement que nous avons rappelé et la vision correspondante de la vie conjugale.

L'immoralité est évidente dans la *fécondation in vitro hétérologue*, dans laquelle un des gamètes ou tous les deux peuvent être étrangers au couple, parce que, dans ce cas, l'unité du couple est brisée de la même façon que dans l'insémination extracorporelle hétérologue ; mais, quelles que soient les objections multiples et insistantes qui restent encore, même la *fécondation in vitro homologue* est considérée comme illicite, parce qu'elle va contre l'unité de l'acte conjugal, opérant la séparation entre la fonction procréatrice et la fonction unitive dans l'acte d'union matrimoniale. De fait, dans les processus de fécondation in vitro, la fécondation se réalise en dehors de l'expression corporelle, par l'intermédiaire d'opérateurs, techniciens et biologistes, étrangers au couple, et sous un mode qui ne rentre pas dans l'expression objective de l'amour matrimonial, mais qui se présente sous la forme d'une domination mécanique et technique, comme pour la fabrication d'un objet. Le processus biologique qui est à l'origine d'une nouvelle vie humaine n'est pas mis en route par l'acte conjugal, mais par une intervention technique. Ce qui est le sommet de la responsabilité parentale est confié à des techniciens étrangers qui opèrent en laboratoire.

Je crois que tout homme soucieux du destin de la famille humaine a le devoir et la possibilité de mesurer les conséquences découlant de cette séparation entre l'amour et la vie que crée la technologie. Il n'est pas impropre de comparer les dangers de ces méthodes à ceux de la bombe atomique. Nous savons bien à quels abus elles peuvent mener, comme nous allons le voir bientôt.

d) Je pense qu'il est inutile de faire de longs discours pour comprendre que la technique analogue du transfert d'embryons d'une femme à une autre (embryo-transfer = ET) constitue non seulement une violation de l'unité du mariage, mais encore une offense à la vie naissante. Tout aussi étrangères

humaine sont faciles à déduire à partir de cette valeur de référence fondamentale.

a) Etant donné qu'il n'est pas permis de dissocier les dimensions d'union des époux et de procréation dans les actes conjugaux *individuels*, la première conséquence est que seules sont considérées comme licites les interventions médico-thérapeutiques qui visent à faciliter le processus de fécondation intra-corporelle dans l'organisme maternel, à la suite d'un acte normalement accompli par le couple marié. La technique de *l'insémination artificielle homologue* (IAC) est donc licite en ce sens et à l'intérieur de ces limites. L'intervention se fait en faveur d'un couple marié. Elle permet à l'acte naturel de s'accomplir et d'atteindre sa finalité naturelle, enlevant les obstacles qui peuvent empêcher le parcours normal du sperme marital. Il s'agit de l'insémination artificielle homologue « *improprement dite* ». Le pape Pie XII s'est prononcé en ce sens et avec ces limites [8].

b) Du point de vue de ce qui est licite, est exclue toute technique qui a l'intention de *remplacer* l'acte conjugal et, surtout, est à considérer comme illicite toute utilisation de sperme provenant d'un autre que le mari, comme c'est le cas dans *l'insémination artificielle hétérologue ou avec donateur* (IAD).

Le pape Jean XXIII confirmait la raison de cette ligne éthique dans l'Eglise catholique en ces paroles toutes simples : « Il nous faut proclamer solennellement que la vie humaine doit être transmise par la famille fondée sur le mariage, et indissoluble, élevé par les chrétiens à la dignité de sacrement. La transmission de la vie humaine est confiée par la nature à un acte personnel et conscient, et comme tel soumis aux lois très sages de Dieu, lois inviolables et immuables que tous doivent reconnaître et observer. On ne peut donc pas employer des moyens, suivre des méthodes qui seraient licites dans la transmission de la vie des plantes et des animaux » [9].

(8) PIE XII, *Aux participants au IV^e^ congrès international des Médecins catholiques*, 29 septembre 1949, A.A.S. 1949, pp.559 et ss. ; *Allocution aux participantes à l'assemblée de l'Union catholique des Sages-femmes*, 29 octobre 1951, A.A.S. 1951, pp.850 et ss, ; *Allocution aux participants au II^e^ congrès mondial sur Fertilité et Stérilité*, 19 mai 1956, A.A.S. 1956, pp.468 et ss. ; *Allocution aux participants au VII^e^ congrès international d'Hématologie*, 12 septembre 1958, A.A.S. 1958, pp.731 et ss.

(9) JEAN XXIII, *Encyclique « Mater et Magistra »*, A.A.S. 1961, p.447.

L'unité de la famille, par conséquent, est considérée non seulement comme union et fidélité des époux comme personnes, mais plus profondément encore comme union de toutes les dimensions de l'amour humain à l'intérieur de la vie matrimoniale et des actes conjugaux individuels.

Nous pouvons résumer la pensée de l'Eglise catholique en cette matière avec les paroles de Jean-Paul II dans son exhortation apostolique *Familiaris consortio :* « Puisque l'homme est un esprit incarné, c'est-à-dire une âme qui s'exprime dans un corps, et un corps animé par un esprit immortel, il est appelé à l'amour dans sa totalité unifiée. L'amour embrasse aussi le corps humain et le corps est rendu participant de l'amour spirituel... En conséquence, la sexualité, par laquelle l'homme et la femme se donnent l'un à l'autre par les actes propres et exclusifs des époux, n'est pas quelque chose de purement biologique, mais concerne la personne humaine dans ce qu'elle a de plus intime » (6).

Du reste, le pape Paul VI avait clairement exprimé la même doctrine dans son encyclique *Humanae Vitae*, déclarant : « L'Eglise enseigne que *tout acte matrimonial* doit rester ouvert à la transmission de la vie. Cette doctrine, plusieurs fois exposée par le Magistère, est fondée sur le lien indissoluble, que Dieu a voulu et que l'homme ne peut rompre de son initiative, entre les deux significations de l'acte conjugal : union et procréation. En effet, par sa structure intime, l'acte conjugal, en même temps qu'il unit profondément les époux, les rend aptes à la génération de nouvelles vies, selon des lois inscrites dans l'être même de l'homme et de la femme » (7).

Comme on le comprend, la morale de l'Eglise catholique n'invente pas des normes a priori pour la conduite des époux, mais exprime le devoir du respect de ce qui constitue la structure objective de la sexualité humaine et de l'acte conjugal. Elle reconnaît en même temps, dans le respect de cette réalité objective, le signe et la vérification de l'obéissance et de la conformité au dessein créateur de Dieu, et elle est convaincue que cela correspond au bien vrai et durable du couple, de la famille et de la société. Les conséquences d'ordre éthique sur les techniques appliquées à la procréation

(6) JEAN-PAUL II, *Exhortation apostoliqueFamiliaris Consortio*, n.11

(7) PAUL VI, *Humanae Vitae*, nn.11-12.

le degré le plus intense et la meilleure expression de l'amour de l'homme et de la femme, amour exclusif, personnel et permanent. Pour la foi catholique, le sacrement du mariage est le sceau divin qui en fait un signe efficace du don de l'amour du Christ pour son Eglise. A cause de cette intensité et totalité, l'amour personnel des époux réclame l'indissolubilité du lien comme naturellement, et l'acte conjugal qui le réalise interdit de dissocier la dimension corporelle de la dimension affective et spirituelle.

L'union des époux est à la fois corporelle et spirituelle, car elle engage la personne toute entière. Que l'acte aboutisse à la procréation ou que, pour des raisons physiologiques variées, il reste infécond, il sera toujours structuré de façon à exprimer simultanément et indissociablement les dimensions spirituelle et corporelle.

Le mariage, dans son aspect spirituel et sacramentel, est le point le plus caractéristique de la morale catholique, parce que intrinsèquement lié au caractère personnaliste de la sexualité humaine et du lien matrimonial.

L'indissociabilité de la fonction unitive et de la fonction procréatrice dans l'acte conjugal apparaît donc comme une valeur qui est liée à l'ontologie de la personne humaine et au caractère personnaliste de la sexualité. L'exercice de la sexualité ne pourrait jamais être licite s'il était réduit à un simple fait biologique, ni s'il était délibérément privé d'expression corporelle.

Le Concile Vatican II a confirmé expressément ce point cardinal de l'enseignement moral. Le pape Paul VI s'est prononcé sur le même sujet dans l'encyclique *Humanae Vitae*, et le pape actuel dans l'exhortation apostolique *Familiaris consortio* [5] . Ces enseignements explicitent et précisent une ligne constante de jugement dans l'Eglise catholique. Même s'ils ont pour objet de condamner les pratiques de refus de la fonction procréatrice (avortement, contraception, stérilisation), ils rappellent que les fonctions unitive et procréatrice sont indissociables dans l'exercice de la vie conjugale. Ils valent également pour tous les modes de procréation artificielle qui séparent aussi dans la vie conjugale, le moment de la procréation et celui de l'union.

(5) Concile Vatican II, Const. Ap. *GAUDIUM et Spes*, n.51 ; PAUL VI, *Lettre encyclique «Humanae Vitae», nn. 11-12.*

assuré, même si ces fins sont valables et utiles pour le progrès de la science biologique et médicale » [4].

2. Valeurs de référence morale et conséquences éthiques

Pour pouvoir exprimer plus en détail le jugement de la morale catholique sur les faits qui sont soumis à notre attention au cours de ces journées d'étude et de confrontation culturelle, je désire préciser que le Magistère de l'Eglise catholique n'a pas encore exprimé de façon explicite et directe son enseignement officiel sur les méthodes les plus récentes de procréation humaine artificielle. Pourtant le Concile Vatican II et les derniers papes, Pie XII, Paul VI et Jean-Paul II, indiquent des conditions et principes qui permettent déjà indirectement de situer le jugement éthique et au moins de souligner les difficultés morales les plus importantes.

D'autre part, l'enseignement du Magistère de l'Eglise ne peut ignorer certaines valeurs suprêmes qui sont des valeurs humaines, protégées tout spécialement par la foi. Il faut s'y référer pour éviter de se livrer à des choix empiriques ou pragmatiques. C'est sur ces valeurs capables de servir de référence que je désire mettre l'accent. Non seulement elles obligent et éclairent les croyants de religion catholique, mais elles constituent pour ainsi dire l'âme éthique de la culture occidentale et orientale. Elles sont très vivantes parmi les peuples d'Afrique car, en réalité, ce sont des valeurs universelles, propres à l'homme en tant qu'homme.

A — Caractère unitif et personnel de l'amour conjugal

La première des valeurs mises en cause par les procédés de procréation artificielle vient de la structure du mariage, qui est une union de personnes, union manifestée par le lien conjugal et l'acte procréateur.

L'amour de l'homme et de la femme unis par le mariage (surtout dans le cas du sacrement de mariage, mais même indépendamment de cet élément religieux sacramentel) est un amour personnel, total et indissoluble. Il envahit le corps, les sentiments et l'esprit. Les deux époux, à travers l'union conjugale, réalisent cet être « deux en une seule chair » (Gen 2, 24) qui est

(4) Episcopat de Grande-Bretagne, *Fertilizzazione in vitro : moralità e politica sociale*, 2 mars 1983, d'après la traduction italienne de A. Serra, in « *Medicina e Morale* », 1983, n.4, pp.435-448.

science, mais au contraire l'encourage, l'honore et en favorise la meilleure utilisation pour le bien de l'humanité » [2].

A propos de cette « meilleure utilisation », le pape Jean-Paul II rappelait encore que « la connaissance scientifique a ses lois auxquelles elle doit tenir. Elle doit cependant reconnaître aussi, surtout en médecine, une limite infranchissable dans le respect de la personne et dans la protection de son droit à vivre d'une manière digne d'un être humain... *La science en effet n'est pas la valeur la plus haute*, à laquelle toutes les autres devraient être subordonnées. Dans l'échelle des valeurs, le droit personnel de l'individu à la vie physique et spirituelle, à son intégrité psychique et fonctionnelle se trouve placé plus haut. *La personne est en effet la mesure et le critère de la bonté ou de la responsabilité dans chaque manifestation humaine.* Le progrès scientifique ne peut donc prétendre se situer dans une sorte de terrain neutre » [3].

Le « Comité conjoint de l'épiscopat de Grande Bretagne », dans sa réponse à l'enquête de la Commission gouvernementale sur la fécondation humaine et l'embryologie (Commission Warnock), datée du 3 mars 1983, s'exprimait ainsi : « Les chrétiens considèrent la conscience humaine comme un grand bien. Ils ont une raison particulière de se réjouir d'un progrès scientifique qui donne aux couples mariés stériles l'espoir d'avoir un enfant. Le droit de l'homme et de la femme à se marier et à fonder une famille est fondamental dans la pensée catholique. Et l'Eglise catholique a toujours accueilli et accueillera dans sa communauté humaine tous les enfants, quelles que soient les circonstances de leur conception ». Toutefois, ils ajoutent : « Les façons d'acquérir la connaissance ne sont pas toutes exemptes d'objection, et les usages de la science ne coincident pas tous avec le vrai respect de la vie humaine. Le principe selon lequel un être humain ne peut servir de moyen pour les fins d'autres êtres humains reste

(2) PAUL VI, *Aux participants au XI^e congrès national de la Société italienne de Pathologie*, 31 octobre 1969, in *Insegnamenti di Paolo VI* », vol.VI, Poliglotta Vaticana 1969, pp.717-720.

(3) JEAN-PAUL II, *Aux participants à deux congrès de médecine et de chirurgie*, in « *Insegnamenti di Giovanni Paolo II* », Librairie Ed. Vaticana, vol.II/2, pp.1005-1010.

cernent la fécondation in vitro et transfert d'embryons(FIVETE)permettent d'amener un être à la vie en dehors de l'acte d'union des époux, par l'intermédiaire de techniciens biologistes qui utilisent le patrimoine génétique de l'homme et de la femme en dehors de leurs corps, à la façon d'une construction technique ou d'une réalisation de laboratoire. Ces mêmes méthodes font aussi qu'il est possible, par la suite, d'utiliser à des fins expérimentales des embryons humains qui possèdent déjà en eux-mêmes le patrimoine biologique et la valeur morale d'un être humain, appelé à la vie et engagé dans un développement personnel.

La maîtrise du savant qui touche aux sources de la vie et jusqu'à l'identité génétique de l'être humain peut aller jusqu'à produire des effets irréversibles sur les générations futures. Jamais jusqu'ici la maîtrise de l'homme sur l'homme n'était arrivée aussi loin, et la conscience humaine et religieuse, déjà ébranlée par les crimes contre la vie que sont l'avortement, la stérilisation, le génocide, les guerres, le terrorisme, l'extermination des prisonniers, etc., est de nouveau appelée à un sursaut éthique face aux nouvelles menaces et formes de domination.

Ici, me reviennent spontanément à la mémoire les paroles que Sa Sainteté Jean-Paul II adressait à un congrès international de théologie morale le 11 avril 1986 : « Le spécialiste en théologie morale a une grave responsabilité aujourd'hui, aussi bien dans l'Eglise que dans la société civile. Les problèmes qu'il affronte sont les problèmes les plus sérieux pour l'homme : de leur solution dépend non seulement son salut éternel mais souvent aussi son avenir sur la terre »[1].

Nous n'avons nullement l'intention de mettre en accusation la science et la technique, ni de les mettre systématiquement en doute, car elles sont une expression de l'intelligence humaine et de la recherche inlassable de la vérité, et méritent comme telles le respect. Elles peuvent apporter et apportent vraiment d'immenses bienfaits à l'humanité. Paul VI n'affirmait-il pas, précisément à un congrès de médecins : « L'Eglise ne peut pas être étrangère à votre activité. Elle n'a pas peur du progrès de la

(1) JEAN-PAUL II, *Discours aux participants à un congrès international de théologie morale*, in « *L'Osservatore Romano* » 11 avril 1986.

LE POINT DE VUE DE L'EGLISE CATHOLIQUE SUR LES PROBLEMES ETHIQUES SUSCITES PAR LES NOUVELLES TECHNIQUES DE PROCREATION HUMAINE

B. Cardinal GANTIN

I — Introduction

Le thème que l'Académie Royale du Maroc, à la suggestion de Sa Majesté le Roi Hassan II, a choisi de soumettre à l'attention des savants et des communautés religieuses, à savoir les problèmes éthiques relatifs aux techniques de procréation humaine artificielle, est vraiment d'une grande actualité et d'une portée exceptionnelle, sur le plan éthique et religieux notamment.

Ce thème interroge la conscience de tout homme, celle des savants — médecins et biologistes en particulier ; celle des hommes politiques et des populations intéressées. Il interpelle enfin la conscience de toutes les familles religieuses.

Les techniques de procréation humaine artificielle, en effet, mettent en jeu les équilibres humains les plus délicats et essentiels : l'équilibre et l'union entre l'amour et la vie à l'intérieur de la famille, l'équilibre entre la personne humaine et sa nature biologique, l'équilibre entre la liberté des individus et la responsabilité envers la vie des générations futures, l'équilibre entre éthique et technologie dans le domaine des sources mêmes de la vie. Surtout, pour ceux qui croient en Dieu, source de la vie, ces techniques mêmes posent la question des limites du respect qu'il faut avoir envers le plan du Créateur, inscrit dans la nature objective de l'homme et capable de guider la conscience subjective de la personne.

Comme nous le savons, ces techniques, en particulier celles qui con-

advent of genetic engineering it is possible that prospective parents may chose to utilize such methods not only for pre-selection of the sex of their child but also purposes that are entirely frivolous in nature. It should be clearly recognized that these are areas in which society may legitimately promulgate legislation in order to prevent social evils. Society has not only the power but also the moral obligation to regulate artificial forms of procreation in order to prevent untoward results.

I would emphasize one further point with regard to Jewish teaching pertaining to procreation. The biblical phrase « Be fruitful and multiply » occurs twice in virtually the identical context. This biblical exhortation was first addressed to Adam upon his creation and repeated to Noah after the deluge. In rabbinic exegesis it is understood that one occurrence of that phrase is as a command. The other occurrence is by way of a blessing.[25] « Be fruitful and multiply » is at once both a blessing and a command. Procreation is not only the fulfillment of a divine command and a divine mendate, it is also the invocation of a divine blessing. May we, as members of the human society, be granted the wisdom always to harness and utilize the fruits of scientific inquiry in a morally legitimate manner and to employ them in human procreation solely in a manner which is a blessing to mankind.

= France, « American Journal of Obstetrics and Gynecology, vol. 154, no. 4 (March, 1986), p. 551 , P.A.L. Lancaster, « High Incidence of Preterm Births and Early Losses in Pregnancy After In Vitro Fertilization, » British Medical Journal, vol. 291, no. 6503 (October 26, 1985), p 1161 ; D. Mushin, J. Spensley et al , « Children of IVF, » Clinics in Obstetrics and Gynaecology, vol. 12, no. 4 (December, 1985), p 860 ; A Speirs, A. Trounson et al , « Summary or Results, » Clinical In Vitro Fertilization, ed C. Wood and A Trounson (Berlin, 1983), pp. 157-163 ; and C. Wood, A Trounson et al., «Clinical Features of Eight Pregnancies Resulting from In Vitro Fertilization and Embryon Transfer, « Fertility and Sterility, vol. 38, no 1 (July, 1982), pp. 22-29.

(25) See Tosafot, Yevamot 65b, s v ve-lo ka'amar ; and Nahmanides, Commentary on the Bible, Genesis 1 28. Which of the two occurrences is regarded as the command is a matter of dispute between Maimonides, Mishneh Torah, Hilkhot Ishut 15 . 1, and Sefer ha-Hinnukh, no 1 See also the supercommentary of R. Elijah Mizrahi on Rashi, Genesis 9 . 1, Maharsha, Sanhedrin 59 a ; and R Moses, Schik, Maharam Shik al Taryag Mitzvot, (Munkacs, 1895), no. 1

they have occured with a higher statistical frequency than would have been anticipated in normal births ; or whether the incidence has perhaps been even lower than in natural pregnancies. But certainly in the early period of employment of this procedure the birth of defective neonates was a phenomenon that had to be anticipated. The sheer physical manipulation of the ovum and the zygote and the reinsertion of the developing blastocyst in the uterus of the mother could indeed have lead to genetic accidents. Development of the zygote outside of the uterus for even a limited period of time might have precluded operation of mechanisms employed by nature, often in the early stages of gestation, which serve to eliminate defective fetuses. Such mechanisms could well be circumvented by means of artificial techniques and result in the birth of defective neonates who would not have been born had nature been allowed to follow its natural course.

Of course, it is entirely possible that with the passage of time and the perfection of medical technology and techniques it may be shown that such concerns are misplaced or that, if these concerns were not originally misplaced, they may be dispelled by new advances and new developments. Daniel Callahan has observed that the history of medecine is strewn with instances in which unethical acts have led to significant benefits.[23] It may well be the case that a procedure that cannot be ethically condoned at the time of its original employment may turn out to be morally unassailable or it may lead to refinements whose demonstrated efficacy will lead to moral acceptance without qualm or hesitation. With regard to in vitro fertilization, I suspect that the jury is still out and that it is still too early to make any definitive judgment with regard to the ethical implications of the procedure.

Last, but not least, it should be noted that not everything that is permitted should be embraced with open arms. Concerns born of the psychological impact that may result from certain artificial forms of procreation are entirely cogent. Nor should demographic concerns be dismissed peremptorily. It appears that, for some reason, in vitro fertilization results in a preponderance of female births over male births.[24] Certainly with the

(23) The New York Times, July 27, 1978, p. A16, col. 13.

(24) See, For example, René Frydman, Joëlle Belaish-Allart et al « An Obstetric Assessment of the First 100 Births from the In Vitro Fertilization Program at Clamart, =

for the simple reason that one connot possibly predict in advance whether the techniques that are to be employed will result in the birth of a defective child who otherwise would not have been born. [20] This fundamental ethical principle serves to illuminate what may well be the earliest recorded legislation in the area of genetics. The Talmud declares that a man should not marry a woman who comes from a family of epileptics and that a man should not marry a woman who comes from a family of lepers. [21] In ancient times it was presumed that both epilepsy and leprosy were disorders transmitted by heredity. The injunction against marrying into families in which those diseases are present is clearly born of a concern lest the person entering into such a marriage cause the birth of a defective child. Certainly, artificial means of procreation that could lead to such an untoward result would be frowned upon by Jewish law. Life should not be artificially generated when such generation carries with it the risk of unusual suffering or pain. Unfortunately, data with regard to the incidence of congenital defects in the more than 3,000 births which have resulted from in vitro fertilization is not available since such information has not been published in the medical literature. [22] Thus there is no reliable information with regard to whether such births have or have not occurred or, if they have occurred, whether

(20) See Paul Ramsey, « Shall We 'Reproduce' ? » Journal of the American Medical Association, vol. 220, no. 10 (June 5, 1972), pp. 1346-1350, and vol. 220, no. 11 (June 12, 1972), pp. 1480-1485 , and idem, The Ethics of Fetal Research (Yale University Press, 1975).

(21) Babylonian Talmud, Yevamot 64b.

(22) Reports in the medical literature regarding the presence or absence of congenital defects in such children are few and scanty. A recent study of one hundred twenty-five pregnancies conceived in vitro report the birth of 115 babies (including fifteen sets of twins) of whom three had some congenital abnormality See M.C. Andrews, S J. Musher et al., « An analysis of the Obstetric Outcome of 125 Consecutive Pregnancies Conceived in vitro and Resulting in 100 Deliveries, «The American Journal of Obstetrics and Gynecology, vol. 154, no. 4 (April, 1986), pp. 848-854. Another study of twenty infants born of in vitro fertilization assessing their developmental status upon reaching their first birthday found an increased rate of preterm delivery, intrauterine growth retardation and cesarian sections One significant and two minor abnormalities were reported and one infant was slightly under the expected developmental assessment as measured by the Griffiths Developmental Scales. See J.L. Yovich, T.S. Parry et al., « Developmental Assessment of Twenty In Vitro Fertilization Infants at Their First Birthday, «Journal of In Vitro Fertilization and Embryo Transfer, vol. 3, no. 4 (August, 1986), pp. 253-257.

If one applies this principle to the developing human organism, it yields the conclusion that legal cognizance can be taken of the organism only when it becomes visible to the naked eye. However, during its very early stages of development, when the organism is still sub-visual, the law takes no cognizance of its existence. If so, it may well be argued that there is no prohibition associated with its destruction. This point remains a matter under discussion and undoubtedly more will be heard in the future with regard to this distinction.

3. Primum Non Nocere

A third consideration, the consideration which to my mind probably represents the most significant reservation which emerges from Jewish teaching with regard to in vitro fertilization, and indeed with regard to certain other experimental forms of human procreation, is a consideration paralleling the medical maxim « *Primum non nocere* ». The first principle is to do no harm. It is a fundamental principle of Jewish morality that no harm may be intentionally inflicted by one human being upon another.[19] An individual has no right to place another person at risk of harm or injury. A person does not have the right to cause injury to any other human being even if the person performing that act is the author of the life of the affected party. Man is not morally entitled to create life in order to inflict harm or injury upon the bearer or that life. A number of years ago Professor Paul Ramsey, who is a Protestant theologian, very eloquently and very cogently formulated a position which I believe to be entirely compatible with the perspective of Jewich law in declaring that all experimentation upon an unborn fetus is *ipso facto* immoral and unethical. Such experimentation is unethical

---

= huvah (New York, 1959), Yoreh De'ah 18 : 20 ; R. Eliezer Waldenberg, Tzitz Eli'ezer, VIII (Jerusalem, 1965), no. 15, chap. 14, sec 10 ; and R Moses Feinstein, Iggerot Mosheh, Yoreh De'ah, II (New York, 1973), no 146 ; idem, Iggerot Mosheh, Even ha-Ezer, III (New York, 1973), no. 33 ; and R. Pesah Falk, Teshuvot Mahazeh Eliyahu (Bnei Brak, 1979), no. 91. Cf. also, R. Yom Tov Lipman Heller, Ma'adanei Yom Tov, Halakhot Ketanot, Hilkhot Tefillin 9 : 40 , and R. Dov Berish Weidenfeld, Teshuvot Dovev Meisharim (Jerusalem, 1970), I, no. I. Cf., however, R. Iser Zalman Meltzer, Hashkafah ve-He'arot, appended to R. Yechiel Michal Tucatzinsky, Sefer Bein ha-Shmashot (Jerusalem, 1929), p. 153 and R Moshe Sternbuch, Mo'adim u-Zemanim (Jerusalem, 1966), II, no. 124.

(19) Shulhan Arukh, Hoshen Mishpat 378 : 1 and 420 : 1.

the general framework of the Seven Commandments of the Sons of Noah, Judaism posits that the destruction of the fetus within the first forty days of development entails no moral infraction while at the same time maintaining that, insofar as Jews themselves are concerned, the destruction of even a nascent or potential life within that period is forbidden. Recognition of disparate standards imposed upon Jews and non-Jews serves to explain why such a distinction occurs in the Greek translation even though it is not present in the original Hebrew text. The Septuagint, intended as it was for a non-Jewish audience, accurately reflects Jewish teaching directed to the nations of the world.[17]

My own small contribution to this ongoing discussion is the drawing of another distinction with regard to the various stages of embryonic development, a distinction that invokes a concept of law which is well-known in the common law tradition : *De minimis non curat lex.* The concept that the law does not concern itself with trifles finds expression in Jewish law as well. Although, in Jewish law, this principle has an extremely limited application in matters of jurisprudence, a closely related concept is of paramount importance within the context of religious law.

For example, Jews are commanded not to eat creeping animals, including marine creatures that creep in bodies of water. If one takes a small drop of water, places it upon a slide and examines it under a microscope, one will observe the presence of literally thousands of creeping organisms. Yet Judaism does not forbid the drinking of a glass of water. But on what basis can the attendant imbibing of creeping things be sanctioned ? The answer must lie in the recognition that Jewish law concerns itself only with gross phenomena. A phenomenon that is sub-visual is of no consequence. An organism that can be seen only by means of a magnifying glass or under a microscope is an organism of which Jewish law takes no notice ; for purposes of the Jewish legal system, it is as if it dit not exist.[18]

(17) Ibid . p 344, note 40

(18) See R Israel Lipshutz, Tiferet Yisra'el, Avodah Zarah 2 : 6 and R Yehi'el Mikhal Epstein, Arukh ha-Shulhan (New York, 1950), Yoreh De'ah 83 : 15 and 84 . 36. See also R. Abraham Danzig, Hokhmat Adam, (Vilna, 1840) 38 : 8 ,idem, Binat Adam (Vilna, 1840), sec 34 ; R Shlomoh Kluger, Teshuvot Tuv Ta'am va-Da'at, Mahadurah Tinyanah (Lvov, 1903), Kuntres Aharon, no 53 , R. Zevi Hirsh Shapiro, Darkel Tes- =

titution.[14] Accordingly, no form of artificial procreation which involves the introduction of semen of a male other than the husband into the genital tract of a married woman can receive the imprimatur of Jewish law.

2. Destruction of the Zygote

The second problem to be considered is one which exists particularly in the area of in vitro fertilization as it is commonly carried out, viz., the problem posed by the destruction of a developing embryo. Of course, were the fertilized ova always to be implanted in the uterus, no problem would arise. However, if, as is indeed the case, a number of ova are fertilized simultaneously, there results a surplus of fertilized ova which are not rei planted in the uterus of the mother. Disposal of those fertilized ova presents a serious problem to all moralists. The taking of any life, even that of a fetus, is clearly forbidden by Jewish law [15]. Man does not have the right to destroy even the life which he has created and which would not have come into existence save for his intellectual prowess and technical skill. Elucidation of the underlying reason and the specific nature of the offense is not a matter of significance for purposes of this discussion.

A matter of crucial significance is a possible distinction between various stages of gestation. Professor Dunstan, in his paper presented before this Academy, refers to various stages of gestation and particularly to a point of delineation drawn at the fourtieth day following conception. Whether or not there is a prohibition against destroying a fetus within the first forty days following conception is a matter of ongoing debate and disagreement among contemporary rabbinic scholars. [16] That distinction has as its source texts which have been handed down from antiquity. In particular, the ,Septuagint does draw such a distinction. In an article published a number of years ago, I sought to draw attention to the fact that there is a significant school of thought which maintains that, in its universal teaching, i.e., in the teachings of Judaism to the nations of the world under

(14) R. Joseph E Henkin, loc. cit

(15) See sources cited by J David Bleich, Contemporary Halakhic Problems, I (New York 1977), 326-339.

(16) Ibid , pp. 339-347.

from the specific nature of the biblical commandment against adultery. Various forbidden sexual unions are enumerated in the eighteenth chapter of Leviticus. In every case, save one, the Hebrew of the original biblical text utilizes a term which is patently a euphemism for sexual intercourse. Jurists are aware that in virtually all systems of law the sexual act, whether in the context of rape, incest or the consummation of marriage, is defined as penetration rather than ejaculation. That is true in Jewish law as well and remains true even with regard to the prohibition against adultery. But, surprisingly, the language employed in Leviticus 18 : 20 in the formulation of the prohibition against adultery (which is mistranslated in the standard English translation of the Bible) speaks specifically of the deposit of semen in the genital tract of a married woman. As noted by Nahmanides, the thirteenth century biblical commentator and exegete, the prohibition against adultery is founded upon a concern that paternal identity be certain and un ambigous, lest progeny unknowingly find themselves engaged in incestuous relationships.

According to some latter-day authorities, the deposit of the semen of a male other than the husband in the genital tract of a married woman, i.e. artificial insemination with the semen of a donor, constitutes adultery pure and simple [11] others maintain that, absent a sexual act, there can be no culpable infraction.[12] But even those authorities would agree that artificial insemination with the semen of a donor infringes upon the spirit of the law and hence, *de minimis,* is to be regarded as a form of quasi-adultery[13] or prosti-

(11) See, for example, Teshuvot Bar Leva'i, II, no 1, and Teshuvot Minhat Yehi'el, no. 7, cited in Otzar ha-Poskim, Even ha-Ezer, I, 1 : 42 ; R. Judah Leib Zirelson, Ma'arkhei Lev (Kishinev, 1932), no. 23 ; R. Abraham Lurie, Ha-Posek, Heshvan-Kislev 5710 ; R. Ovadiah Hadaya, «Hazr'an Melakhutit,» No'am, I, 1958, 130-137 ; and R. Eliyahu Meir Bloch, Ha-Pardes, Sivan 5713, pp. 1-3.

(12) See, for example, R. Moses Feinstein, Iggerot Mosheh, Even ha-Ezer, I (New York, 1961), no. 10 ; R. Ben-Zion Uziel, Mishpetei Uzi'el, Even ha-Ezer (Tel Aviv, 1935), no. 19 ; R Joseph Saul Nathanson, Teshuvot Sho'el u-Meshiv (New York, 1950), Hadurah Telita'ah, no. 132 ; R. Shalom Mordecai Schwadron, Teshuvot Maharsham (Bresany, 1910), III, no. 268 ; R. Joshua Baumol, Teshuvot Emek Halakhah (New York 1934), no. 68 : ; and R. Aaron Walkin, Teshuvot Zekan Aharon, II (New York, 1981), Even ha-Ezer, no. 97.

(13) See R. Ehezer Waldenberg. Tzitz Eli'ezer, IX (Jerusalem, 1967), no. 51, sec. 4.

have been sired.[9] Thus, the essence of the divine command is the sexual act itself. To be sure, if children are sired by other means the father may perhaps be relieved of further obligation with regard to the commandment «be fruitful and multiply» and whether or not he is indeed relieved of further obligation is a matter of considerable discussion and some dispute.[10] Nevertheless, despite the release of the individual from further obligation, he is not to be credited with the performance of a mitzvah, i.e., with fulfillment of a divine commandment. This, however, merely serves to illuminate the nature and ramifications of a particular commandment but certainly does not serve to establish a prohibition against engaging in activity which, if not devinely mandated, may yet be within the zone of permissible activity.

It should, however be emphasized that although, in many circumstances, Judaism does command what is at times described as extraordinary means or heroic measures in the preservation of human life, it does not require such measures for the sake of generation of life. The only act which is commanded is the act which is natural ; the only mandated form of pro creation is that which stems directly from the sexual union. Insotar as the various available artificial forms of procreation are concerned, they must, at least in the narrow legal sense, be regarded as permissible unless a violation of some particular divine command is entailed. And indeed some forms of artificial procreation do involve precisely such transgressions. Chief among the contervailing considerations are :

1. Violation of Marital Bonds

For Judaism, insemination of a married woman with the sperm of a donor other than the woman's husband presents a serious problem. The problem does not stem primarily from concern for violation of the marital bonds as conceptualized in a theological or philosophical manner, but arises

(9) Maimonides, Mishneh Torah, Hilkhot Ishut 15 : 1

(10) See sources cited in Otzar ha-Poskim, Even ha-Ezer, I (Jerusalem, 1947), 1 · 42 ; R. Hayyim Joseph David Azulai, Birkei Yosef, Even ha-Ezer 1 : 14 ; and Fred Rosner «Artificial Insemination in Jewish Law,» Jewish Bioethics, ed. Fred Rosner and J David Bleich (New York, 1979), p.111

introduced.[6] Thus while Judaism does recognize the role of natural law, in at least certain instances, in the limited sense of establishing binding *nomoi* on the basis of reason alone, it denies the notion of a natural law which legislates against the thwarting of the *teloi* of nature.[7] Since there can be on opposition on grounds of natural law, why, then, this aversion to artiticial forms of procreation ?

To understand the attitude of Judaism properly, one must analyze precisely the verse which has been cited. It is the verse addressed to Adam in which he is bidden to procreate : « Be fruitful and multiply, and fill the earth and conquer it ». Rabbinic exegesis establishes the obligation to procreate as a commandment that is directed to the male of the species. Rabbinic exegesis focuses upon the phrase «and conquer it.» The Sages of the Talmud, in effect, proceeded to ask, «And who is it that conquers the land, exercises dominion over the animal kingdom and over nature itself ?» The resultant dictum, «It is the wont of the male to conquer, but it is not the wont of the female to conquer,» when viewed from a socio-historical perspective, constitutes an anthropological truism for it was the male who was destined to tame animals, harvest crops, develop natural resources and harness the forces of nature. Hence, the juxtaposition of the injunction to be fruitful and multiply with a particular role that is regarded as wholly within the purview of the male establishes a concomitant male obligation to populate the universe.[8]

But, of course, since, in its imperative mode, «be fruitful and multiply» is addressed to men it cannot be understood as an injunction to bear children for that is a bilogical impossibility. Even modern science has not yet discovered an artificial means by which a male can experience the pains of childbirth. Accordingly, in terms of its normative ramification, the divine imperative to be fruitful and multiply addressed to the male is codified by Maimonides as a commandment to engage in sexual activity within the marital framework at certain stipulated intervals until such time as children

(6) See, for example, Nahmanides, Commentary on the Bible, Genesis 1 : 28.

(7) See this writer's article «Judaism and Natural Law» in the forthcoming issue of The Jewish Law Annual

(8) Babylonian Talmud, Yevamot 65b.

priority, I would, for lack of a better phrase, describe the first theory as the secular version of the natural law doctrine. That theory posits the notion that there are certain principles, certain maxims, certain rules of conduct, which are discoverable, to use the Lockean phrase, «by the light of nature,» i.e., by reason alone.[3] Or, to phrase the same concept somewhat differently, exponents of this version of natural law assert that there are some basic, elementary rules of ethics which man may discover by means of an introspective search of his own intellect and whose binding normative nature need not be predicated upon divine revelation. « Thou shalt not kill » is recognized as a principle of conduct that man could discover for himself even were he not commanded by the Deity to refrain from killing his fellow man.[4] Secondly, there is what may be termed a theological doctrine of natural law, that is, a theory which quite correctly points to reason and design in the universe and to the phenomenon that all of nature is designed for the fulfillment of specific *teloi*, goals or ends. Exponents of this theory of natural law argue that if there is purpose and design in nature and if man can discover the goals of nature by use of his reason then man ought not to thwart the design and plan which is the expression of the will of the Divine Creator. [5]

Judaism, oddly enough, accepts, at least in a limited manner, what I have termed the secular notion of natural law, that is, the notion that there are certain moral maxims which are discoverable by reason alone. But while it certainly does enthusiastically accept the notion that intelligence is manifest in the laws of nature and that creation is designed for a purpose, it rejects the notion that man may not harness nature or that man may not intervene and manipulate the laws of nature for the betterment of the human condition. In rabbinic thought dispensation for such intervention is derived from Genesis 1 : 28 which bids man to be fruitful and multiply, to fill the earth and to conquer it, to establish his sovereignty and dominion over the animal kingdom and over the natural order into which he was

(3) John Locke, Essays on the Law of Nature, (Oxford, 1954), p. 123 ; idem, An Essay Concerning Human Understanding, (Oxford, 1975), p. 75.

(4) See Babylonian Talmud, Sanhedrin 4a. See also Thomas Aguinas, Summa Theslogica, Pt. I-II, Q. 94, Art. 5.

(5) See Summa Theologica, Pt. I-II, Q. 91, Art. 1-2 and Q. 94, Art. 2.

negative reaction ? Of course, one could point to the primacy of the value of the family and of familial relationships in Jewish tradition and seek to explain this reaction in that manner. Indeed, Judaism has always had the highest regard and the highest respect for the integrity of the family and of familial relationships. Those are certainly desiderata which, given the contemporary milieu, require emphasis and reiteration. Not too long ago I came upon a cartoon in an American magazine. The picture depicted a man and a woman walking through Central Park in New York City. Behind them were several little children. Hiding behind one of the bushes were two would-be muggers. The caption under the cartoon had one of these individuals turning to the other and saying, « That is a family. The family is an endangered species. We ought to leave them alone. »

Certainly, the promotion of family values is a matter of great concern to moralists throughout the world and, assuredly, it is a matter of concern to Jewish scholars. Although Jewish law may not be monolithic in nature, and even within Orthodox Judaism there exist different and diverse opinions with regard to many issues, nevertheless, Judaism is first and foremost a religion of law. As a religion of law, the basic principle is that if a specific act or course of action is not proscribed as a contravention of a divine prohibition, or condemned as a violation of the spirit of the law, then, by definition, the action is permitted.[1] What, then, are the grounds for the prevalent negative attitude toward various forms of artificial procreation ?

Some moralists have decided artificial procreation on the basis of considerations of natural law.[2] However, in light of the very particular and very limited role of natural law in Jewish thought, the lack of receptivity on the part of halakhic scholars cannot be explained in light of considerations of natural law. Perhaps it is necessary for me to emphasize that in the history of Western philosophical thought there are reflected two completely disparate forms of natural law theory. Although it has no claim to chronological

(1) Cf., Rabbi Joseph E. Henkin, Ha-Ma'or, Tishri-Heshvan 5725, pp 9-11, Who posits a legal basis for the values in question See, however, R Chaim Dov-Ber Gulevsky, Laht ha-Herev ha-Mithapekhet (New York, 1976), p. 61.

(2) See, for example, the address of Pope Pius XII to the Fourth International Convention of Catholic Physicians in October, 1949, Orizzonte Medico, 1950 See also Charles J. McFadden, Medical Ethics (Philadelphia, 1967), pp 60-61

ETHICAL CONCERNS IN ARTIFICIAL PROCREATION : A JEWISH PERSPECTIVE

David BLEICH

In a manner closely akin to that of the Moslem speakers who have preceded me, permit me to begin my presentation with three words --three Hebrew words – with which, from time immemorial, it has been the wont of rabbinic scholars and students to begin every paper, every document, and every communication : Be-ezrat ha-Shem yitbarakh, meaning « With the aid of God, may He be blessed. »

It is a distinct honor for me to have been invited to address you. I regard this invitation as an honor for a variety of reasons. First of all, the reputation of this learned body is already well-known and well-established throughout the world and on those grounds alone it is a privilege to present a paper before you. Secondly, I deem it a distinct honor to be the guest of a country and of a government which has manifested, and continues to manifest, hospitality and friendship to members of the Jewish faith. And finally, as a student of Jewish law, it is a distinct honor and privilege to have been invited to deliver a paper on Jewish Law in Morocco, the land of the eminent codifier of Jewish Law, the birthplace of Rabbenu Yitzhak Alfasi, Rabbi Isaac of Fez, who, in the eleventh century, composed the first comprehensive post-talmudic compendiun of Jewish law.

With regard to the specific topic under discussion, it must be stated that Jewish scholars have not welcomed artificial forms of procreation with a great deal of enthusiasm. The question is why ? How does one explain this

general anaesthetic and substantial discomfort. Leading scientists also anticipate substantial improvements in pregnancy rates.

It is reasonable to anticipate refinement of IVF techniques in the near future to the point where there will be no necessity to have available the facilities of a hospital. Compulsory resort to a hospital may become undesirable. This leads me to suggest that the aspects of IVF that need particular attention by way of special regulation under present circumstances may be no more than the following :

1. Freezing and storage of gametes and conceptuses (see Factor 5 above)
2. The donation to a female patient of semen, an ovum or an IVF conceptus (see Factor 4 above)
3. Dominion or effective control over stored gametes and conceptuses (see Factor 6 above)
4. Research on the IVF conceptus (see Factor 8 above)

By identifying such features after analysis of IVF procedures it is possible to envisage a system flexible enough to accomodate future changes in technology, to deal constructively with the features of IVF that give rise to problems that cannot be solved without regulation and to achieve a realism that is not possible with a single global response to all forms of artificial conception. A global response suggests either a moral judgment or a failure to analyse in detail the procedures under examination.

As for the most suitable method of regulation (in the sense of the most suitable mixture of ingredients designed to achieve effective regulation), this will depend to a large degree on the characteristics of particular communities and societies. Nevertheless I believe that every society could benefit from conscious consideration of the advantages and disadvantages offered to it by traditional legislation, traditional legal punishments and sanctions, guidelines, reliance on the medical profession and the scientific community, control of government funds, licensing systems and government-appointed monitoring or advisory committees.

In today's world of unceasing biomedical advance every nation needs lawmakers and regulators who have balance, courage and compassion.

A possible model

It is a remarkable fact that, more than two years after the Warnock report and a number of Australian official reports there is still no legislation in force in Britain or Australia regulating IVF practice. Baroness Warnock said in Autralia in July 1986 that she did not expect to see legislation in Britain in the foreseeable future [54]. More remarkable is the Victorian legislation which, having been enacted in November 1984, has still not been allowed to commence, and is being taken back to the Victorian public for further consultation. The reasons for the delays are unknown but it has been suggested that the failure of these reports to scrutinise the desirable and practicable means of implementing their recommendations may be a contributing factor [55].

An even more significant omission for Australian regulation, was the failure of most official reports to examine the difficult and vital goal of uniformity (or at least consistency) of regulation in a federal political system such as Australia. A major concern is the possibility of regulatory variation from state to state, or country to country and the possibility of « forum shopping » by patients, medical practitioners and scientists. The desirability of uniformity in a federal context is also an important matter for the United States, Canada and currently for the Council of Europe and its 21 member nations.

As mentioned at the outset. I believe that it is imperative to bear in mind at all times the continuous rapid changes in reproductive technology. Aspects of the IVF procedure have already become much simpler and less traumatic for patients than was the case 5 years ago. The procedures of ovum retrieval are proof of this. In Australia practitioners are currently in the course of refining and simplifying techniques so that retrieval could take only one or two hours or less, and will involve local anaesthetic hic and visualisation of the ovary by means of ultra-sound images projected on screens [56]. This may be contrasted with laparoscopy which has required full hospital facilities, overnight hospital admission, the administration of

(54) At National Round Table Conference of NHMRC held in Canberra on 29 July 1986
(55) Rusell Scott, see note I above.
(56) Information supplied orally by Dr R Jansen

> ...conduct of the procedure would be relegated to individuals licensed to practice medicine ... [51]

After analysis and discussion the Ontario report concluded that IVF should be so classified. The result therefore would appear to be that IVF will require no special licensing and the public will be considered to be adequately protected by confining the practice to the medical profession. This may be contrasted with the stricter view of the Warnock committee which envisages special licensing of medical practitioners and institutions and the Victorian legislation which imposes an additional restriction limiting licenses to hospitals.

The Ontario report analyses the regulation of IVF under two headings, « The 'State Regulation' Approach » and « The Private Ordering Approach » and discusses the extremes of total prohibition and total absence of legal intervention [52]. Its conclusions include the following :

> We believe that some matters — clearly those that involve outright prohibition of certain activities — necessitate statutory control. Other matters... may be left to regulations. And yet further matters... may be determined by the medical profession, either formally or informally. In all, or most, of these cases, recourse may well be had to the courts to interpret legislation or relevant codes of ethics or professional conduct [53].

I like the Ontario approach. I believe that it is apparent from a reading of the list of facts and factors that I have set out above, that there are aspects of IVF that call for no special regulation, provided the practice of IVF is confined to the medical profession. On the other hand some aspects clearly call for special regulation. Even so, I take the view that effective regulation of IVF and associated research may be readily accomplished without blanket licensing requirements that extend to every aspect of IVF and without restricting the practice of every aspect of IVF to particular kinds of institution.

(51) Id at 30.
(52) Id, chapter 4.
(53) Id at 130.

receiving other medical treatment for infertility and who had received counselling [45].

The only reasons specified as the basis of these recommendations were

> ...the process of IVF is a complicated one requiring skilled doctors, technicians and support staff. The procedure is a relatively expensive one [46].

The exploration of Victorian community opinion on which the report was based, was the following :

> *...advertisements ... placed in the press inviting interested parties to make written submissions ... (105 were submitted) [47].
>
> * a public hearing at which twenty organisations and persons appeared before the committee [48].
>
> * invitations to appear before the Committee accepted by 6 persons [49].

As with the Warnock report, no argument was offered by the Victorian committee to justify these pivotal recommendations in terms of identified public demand, expected benefits, cost effectiveness, efficiency or superiority over other possible methods of regulation. It is to be noted that the Victorian report and the subsequent Victorian legislation restrict the potential recipients of licences or « approvals » to hospitals, thus excluding individual medical practitioners as such, and other medical bodies and organisations.

Ontario and regulation

By way of contrast, the Ontario report gave specific attention to the question whether IVF should be classified as « the practice of medicine » and thus left to the control of registered or licensed medical practitioners under the Health Disciplines Act : [50]

(45) Id, para 5.10.2.
(46) Id, para 5.8.1.
(47) Id, para 1.2. and Appendix A.
(48) Id, para 1.2 and Appendix B.
(49) Id, para 1.4 and Appendix D.
(50) Note 3 above at 30 et seq.

* Semen supply, and storage of ova, semen and conceptuses [39].
* AID [40].
* Commerce in human gametes and conceptuses [41].
* Trans-species fertilization [42].

From this list it can be seen that the Warnock Report expresses the opinion that all artificial conception procedures as well as all research on IVF conceptuses should be unlawful (i.e. effectively prohibited) unless specially licensed. Other than the words of the report to which reference is made above, no reason is given for advocating such an all-embracing system, nor is any argument offered to justify it in terms of identified public demand, expected benefits, cost effectiveness, efficiency or superiority over other possible methods of regulation. It may be that the recommendations are in some way related to the fact that the United Kingdom has had socialised health care for some decades, but it is not possible to tell from the report itself. It is interesting that while the report envisages that IVF will be performed in « specialised units » or « clinics » [43] it does not, as expressed, preclude the practice of IVF by individual medical practitioners or compel resort to particular kinds of institution as the Victorian legislation has done.

The Victorian Report and regulation

The first report of the Committee in Victoria was made in September 1982, entitled Interim Report. The Committee recommended « that IVF should only be conducted in hospitals authorized to do so by, and responsible to the Health Commission of Victoria » [44]. The recommendations stated that legislation should be enacted to this effect and that IVF should only be available to persons who are married, who had already spent a year

(39) Id, para 13.7.
(40) Id, para 4.16.
(41) Id, para 13.13.
(42) Id, para 12 3.
(43) Id, para 5 11.
(44) Committee to Consider the Social, Ethical and Legal Issues Arising from In Vitro Fertilization, Interim Report (September 1982), para 5 8 1

tives stated in the preceding paragraph ? I have selected three, Warnock, Victoria and Ontario.

Warnock and regulation

The evidence offered by the Warnock Report to support its assessment of public opinion about IVF was twofold. First the report disclosed that the committee received a total of 981 written and oral submissions ; secondly the report contained a number of statements about public attitudes which are fairly represented by the following :

> * We... decided to seek evidence from as many organisations, reflecting as many different perspectives, as possible. A list of those who submitted evidence is included as the Appendix [31].
>
> * ...feelings among the public at large run very high in these matters [32].
>
> * Public concern ... needs to be reflected in public policy ... All the techniques require active regulation and monitoring [33].

The pivotal recommendation on regulation was that « ...a new statutory licensing authority [be established] to regulate both research and ... infertility services... » [34] The services which must be licensed are :

> * IVF (all aspects) [35].
>
> * « Research conducted on human in vitro embryos and the handling of such embryos should be permitted only under licence » [36].
>
> * Ovum donation [37].
>
> * Donation of IVF conceptuses [38].

(31) Note 5 above, para 1.7
(32) Id at 1.
(33) Id, para 13.1
(34) Id, para 13.3.
(35) Id, para 5.10
(36) Id, para 11.18.
(37) Id, para 6.6
(38) Id, para 7 4.

As for the performance or practice of IVF being left entirely unregulated, I regard this as little more than a statement of a logical possibility. Total lack of regulation would mean that any person could lawfully carry out the procedure, whether or not medically qualified. The complexity of IVF, its origin and the high medical and scientific skill necessary for its successful performance mean that at the least, IVF must be seen as part of the practice of medicine which of itself brings into play a system of legal regulation, namely the legislation that controls and regulates medical practice in most if not all countries.

In my opinion the question to be seriously considered is the third one, namely, if IVF should be regulated what should be the nature and extent of the regulation ? This is the critical question in the debate on artificial conception. The options for regulation include detailed statutory enactment with traditional criminal punishments ; statutory enactment on a looser basis that includes or permits official guidelines ; selective use of professional guidelines and self regulation ; control of government funding of research ; sunset clauses ; and licensing systems. A regulatory system could use one or more of these options.

It is surprising that none of the major Western government Inquiries to date, with the exception of the Ontario Law Reform Commission, has considered and discussed the options and possible means of achieving effective regulation of IVF.

Three obvious questions show why such consideration and discussion is needed. The first is, does society accept IVF as a beneficial procedure ? I have already demonstrated that the answer is yes, when used as a treatment for marital infertility. The next question is, how can we ensure that the benefits offered by IVF to the infertile will be secured ? The final question is, how can the public be assured that acceptable bounds of morality and ethics will not be crossed by practitioners and researchers working in this unique, unprecedented field ? In other words, effective regulation of IVF requires two objectives, the first being to secure the benefits that it offers to society and the second to restrain excess and abuse.

What have been the recommendations for effective regulation offered by recent official Inquiries ? How do they measure against the two objec-

criminal offence, will expose the practitioner to disciplinary measures and could result in deregistration and loss of the right to practise [30]. With IVF the question arises of the extent to which legislation amounts to the enforcement of moral views. In a pluralist society, where religious and moral views differ widely, the enactment of laws aimed to enforce morality is a delicate and sensitive matter. It is significant that the criminal punishments provided by the Victorian Act and the federal bill will fall largely upon medical practitioners and their infertile patients.

III — The Options for Regulation

I now return to the basic questions posed in the opening paragraphs of this paper.

The first question is whether IVF should be totally prohibited and the second whether it should be entirely unregulated. It appears to me that in the Western World adoption of either of these two extremes by any parliament is unlikely.

However, the accomplishment of prohibition is not legally difficult. Brief legislation backed by criminal punishments would achieve it. This would no doubt please those whose moral and ethical principles cause them to recoil from artificial conception as a means of human procreation.

On the other hand, the stumbling blocks already in the way of prohibition are formidable. First, no official Inquiry in Australia, North America or Europe has recommended total prohibition of IVF as a procedure for the alleviation of human infertility. Secondly, as mentioned above, there is clear evidence of Australian public approval of IVF in « the most common situation » namely when the gametes used are those of the married couple receiving treatment. Thirdly, there is already in existence in Australia and other countries that accept IVF, a deal of objective evidence that rejects total prohibition. This is provided by the mere existence of legislation that seeks to regulate IVF and by the official non-legislative regulatory system for IVF established in Australia and by the rapid spread of IVF troughout Australia and the world in general.

(30) Medical Practitioners Act, 1938 (NSW), ss27 and 29

if enacted, the bill would bring to a halt IVF practice in Australia [26]. The Select Committee reported to the Australian Senate in October 1986. Its seven members were less than unanimous and split three ways in their recommendations, providing, in the opinion of some, a reflection of the divergent attitudes in the community at large on the question of research on the IVF fertilized ovum. The Committee was unanimous on only two subjects. The first was a recommendation that the bill be not accepted by the Parliament, and the second was a rejection of the distinction proposed in some quarters for the purposes of IVF research, between so-called « spare or « surplus » embryos and embryos created solely for the purpose of research.

A significant feature of both the Victorian statute and the federal bill is that they both provide for heavy criminal penalties, including long gaol sentences and large fines for numbers of the offences that they create. For example, the Victorian legislation provides for four years imprisonment for a person who carries out research of a forbidden kind and for a person who freezes an « embryo » except for a permitted purpose [27]. A person who carries out artificial insemination and is not a medical practitioner is liable to one year's imprisonment [28] and the « designated officer » of a licensed hospital (that is, an officer of the hospital for the purposes of the Act) is liable to four year's imprisonment if any person commits an offence against the Act in the hospital [29].

The provision of criminal sanctions and punishments in a statute of this kind should, in my view, receive special and careful attention. There are precedents whereby statutes that regulate biomedical developments contain no sanctions at all. In many Western societies, a « hidden » sanction applies to medical practitioners, whereby a conviction for even a minor

(26) Submission and evidence of Dr I Johnston to Senate Select Committee on the Human Embryo Experimentation Bill 1985, Official Hansard Report (26 February 1986) at 555-556, 644-647 ; also submission and evidence of Professor D Saunders to Senate Select Committee on the Human Embryo Experimentation Bill 1985, Official Hansard Report (23 June 1986) at 2297 and 2305.

(27) Infertility (Medical Procedures) Act 1984 (Vic), s6(3), (4), (5), (6) and (7).

(28) Id, s17.

(29) Id, s28.

and maternity in cases where donated gametes have been used.

The state of Victoria enacted in November 1984 comprehensive legislation which provides for strict regulation of IVF practice and research. However, the crucial provisions controlling IVF practice have not yet been allowed to commence. Other provisions have, for example, in May 1985 the section that creates a statutory advisory committee to control IVF research was activated [21]. In August 1986 a further series of provisions, essentially peripheral to IVF practice, were proclaimed to commence.

As for the crucial provisions controlling IVF practice, the Victorian government, for reasons not entirely clear, has announced that it intends to go back to the public for further consultation. This will take the form of public hearings, invited submissions, the exposure of draft statutory regulations and a publication of a « regulatory impact statement . It is noteworthy that the advisory committee, in May 1986, stated that it felt impelled by the provisions of the legislation (even though they were not proclaimed to be in force) to refuse the first research project application made to it, because the research involved a purpose which appeared to contravene the provisions of the legislation [22].

In April 1985 a private member's bill was introduced into the Australian Senate [23]. The bill provides for the prohibition of « experimenting » (as defined by the bill) in relation to the IVF conceptus prior to implantation « in the womb of a woman »[24]. Its further consideration was deferred pending the report of a Select Committee of the Senate [25]. In 1986 the Select Committee conducted hearings in a number of Australian capital cities. Many views were expressed in evidence, including some to the effect that,

---

= Artificial Conception Act 1985 (WA), Artificial Conception Ordinance 1985 (ACT), Status of Children Amendment Act 1985 (NT), Status of Children Amendment Act 1985 (Tas).

(21) Infertility (Medical Procedures) Act 1984 (Vic), s29 creating the Standing Review and Advisory Committee.

(22) Letter to Dr A Trounson dated 13 May 1986.

(23) The Human Embryo Experimentation Bill 1985.

(24) Id, s5.

(25) Senate Select Committee on the Human Embryo Experimentation Bill 1985, Human Embryo Experimentation in Australia (AGPS, 1986).

1984 and contains, in some forty tables, detailed and exhaustive particulars of all aspects of every IVF procedure carried out in Australia and New Zealand between 1979 and 1984. The particulars extend to patients, recipients, donors,pregnancies,offspring,gametes,birthweights, abnormalities,failures, ovum retrieval and many other details. Every operating IVF clinic in Australia cooperated voluntarily and supplied the required basic information[18]

The report describes how the initiative to establish this national register came from the medical profession.

Many overseas countries have shown strong interest in the report. For example, more than twenty European national delegations and official observer delegations to the Council of Europe committee meeting on Human Artificial Procreation held in Strasbourg in November 1985 specifically asked the Australian delegation to supply them with copies of the report.

I now turn to legislative regulation in Australia :

(i) At the present time no legislation is in force in Australia that directly regulates the practive of IVF.

(ii) As to other aspects of IVF, for example research, there is legislation actually in force as follows :

(a) In the State of Victoria, statutory provisions that control research on the IVF « embryo » [19].

(b) Secondly, statutes throughout Australia clarify the legal status of children born as a result of the use of donated gametes and donated IVF conceptuses [20]. These laws deal with paternity

(18) National Perinatal Statistics Unit/Fertility Society of Australia, In Vitro Fertilization Pregnancies Australia and New Zealand 1979-1984 (Sydney, 1985) at 3.

(19) Infertility (Medical Procedures) Act 1984 (Vic) s6 provides that a person may not carry out an « experimental procedure » on an embryo unless the procedure has been approved by the Standing Review and Advisory Committee. The words of the Act do not restrict control of research to human embryos nor is it restricted to IVF embryos. The term « embryo » is not defined. At the same time, the Act appears to draw a distinction between fertilized human ova and embryos (s3 : definition of « fertilization procedure ») which suggests that a fertilized human ovum is not necessarily an embryo.

(20) In chronological order, Artificial Conception Act 1984 (NSW), Status of Children (Amendment) Act 1984 (Vic), Family Relationships Act Amendment Act 1984 (SA), =

The system is contained in 3 sets of written principles which have received official approval :

(i) general principles that cover all planned research on humans [14].

(ii) specific principles requiring an ethics committee in every institution in which human research is undertaken [15].

(iii) specific principles regulating the practice of IVF and ET and associated research [16].

This system does not rest on legislative or legal sanctions. Its strongest sanction (which can be very effective), is cancellation of eligibility for federal government research funds. Nevertheless the system has been accepted by all Australian IVF clinics. In 1985 and early 1986 the MREC visited and audited the records and operations of all the 12 IVF clinics then operating in Australia. It subsequently submitted a detailed report to the Government which was adopted and published in August 1986 [17]. The report discloses no rejection of the system and rules by any clinic.

Before concluding this summary of non-legislative regulation of IVF in Australia, attention should be drawn to professional « Self-regulation » by the medical and scientific communities in Australia in relation to IVF. This is extensive and includes ethical oversight by individual institutions and the activities of such bodies as the Fertility Society of Australia and the royal medical colleges.

It is neither feasible nor desirable for me to attempt to describe all the activities that fall under « self-regulation ». However I intend to refer specifically to one project. This is the publication in formal reports of information about IVF by the National Perinatal Statistics Unit. The latest report is entitled In vitro fertilization pregnancies Australia and New Zealand 1979-

(14) See Ethics In Medical Research. note 13 above at 16-17.

(15) Id, at 19-20. Supplementary note I was revised in 1985 and adopted by the NHMRC at its 100th session on 6 and 7 November 1985. It was thereafter published by NHMRC.

(16) See Ethics in Medical Research, note 13 above at 26-28.

(17) Medical Research Ethics Committee, In Vitro Fertilization Centres in Australia : Their Observance of the National Health and Medical Research Council's Guidelines (August 1986)

couples [11]. In response to the question « Do you approve or disapprove of the test-tube method for helping married couples who can't have children ? » the Australia-wide percentages of approval by men and women aged 18 and over were 69 % at the lowest (1982) and 77 % at the highest (1981). The most recent survey, of February 1986, showed 73 % approval. Disapproval of the « test-tube method » was expressed by 11 % at the lowest (1981 and 1982), 17 % at the highest (1984), and 13 % in February 1986 [12].

10. Tenthly, there is ample evidence that segments of the public are disturbed by the procedures of IVF and by the prospect of research or experimentation on the IVF conceptus. Reliable measurement of the size of these groupings and the extent of the disturbance has not been made, and may well be impossible as a practical matter. Even if it were possible, such measurement would not necessarily provide an answer to the question whether legislation (and what kind of legislation) should be used as the response.

Bearing in mind all those facts and factors I now turn to the regulation of IVF in my own country, Australia. Since 1982 Australia has developed an approach to the regulation of IVF that has two aspects. The first is non-legislative and the second is legislative.

The non-legislative system is an official functioning system of regulation of IVF and IVF research, created by the national Medical Research Ethics Committee [13] of which I am a member.

(11) « Australians Favor Test-Tube Baby Method » Bulletin, 1 April 1986

(12) Ibid.

(13) At the commencement of 1982 the National Health and Medical Research Council (NHMRC) established a Working Party which later became the national Medical Research Ethics Committee (MREC). Both the Working Party and the national committee (MREC) Both the Working Party and the national committee are referred to by the acronym MREC In response to its terms of reference the MREC prepared a series of principles or guidelines which included specific rules for IVF The NHMRC (created by the federal government by Order-in-Council) adopted and promulgated the MREC report and recommendations in October 1982. Its title and reference is Ethics In Medical Research (AGPS, Canberra 1983). The title-page of this volume describes it, inter alia, as the « Report of the NH et MRC Working Party on Ethics in Medical Research... adopted by the Council at its Ninety-fourth Session, October 1982 »

Whether this ought to be the case is another question. This difficult matter is the subject of fierce public debate. However, when it comes to decisions on the regulation of IVF it is desirable, in my opinion, to begin with knowledge of what the law is.

8. Eighthly, a similar understanding of existing facts as opposed to opinions of what « ought to be » is necessary in relation to research and experimentation.

The acquisition of knowledge by planned scientific research is as old as medicine itself. IVF became a successful procedure as the direct result of research and experiment involving the fertilization of human ova by human sperm.

Some people take the view that research on the IVF conceptus should not take place at all. Others believe it must be permitted. Others have compromised by envisaging research on some conceptuses and not on others, namely on « spare » or « excess » IVF « embryos » i.e. those that are stored and not required for the purposes of pregnancy, as opposed to those « created solely for research » [9].

The question of research is particularly difficult because of the view held by many that research (including research on the IVF embryo) is essential for the continuation of IVF. On this view, it would be wrong and unethical for IVF to be practised if research were prohibited. The regulation of IVF must therefore involve decisions on the regulation of its associated research [10].

9. Ninthly, since 1981 seven successive public opinion polls conducted in Australia by the Australian member of the Gallup International Organisation, have shown consistent public approval of IVF for infertile married

(9) For some discussion of the issue of research on IVF embryos, see J A Robertson, « Embryos, Families, and Procreative Liberty : The Legal Structure of the New Reproduction » (1986) 59(5) Southern California Law Review 939 at 981-987 , Russell Scott, see note 1 above ; New South Wales Law Reform Commission, 'Moral Status of the Embryo ' (unpublished internal research paper, February 1985).

(10) Submission and evidence of MREC to Senate Select Committee on the Human Embryo Experimentation Bill 1985, Official Hansard Report (26 February 1986) at 303-304, 377-378 and 390-391.

(iii) As for the consequences under inheritance laws or any other law that extends rights to the embryo or fetus carried by a pregnant woman or envisages the accumulation of such rights, what reform or change if any should be brought about in relation to frozen and stored conceptuses and gametes ?

6. Sixthly, the law in « common law » societies such as Britain, the United States and Australia has never recognised general rights of property or ownership in relation to human tissues.

It therefore becomes necessary to consider the consequences of this lack of legal regulation in some circumstances that can arise following IVF. For example, it is obvious that rules should govern the storage, termination of storage, and the use and disposal of IVF conceptuses in a variety of circumstances. These include the closure of the storage facility and the death, divorce or disagreement of the couple who put the conceptus into storage.

How should these matters be regulated ? Should they be left to agreement between the storage provider and the other parties ? Should there be overriding time limits and overriding powers on the part of the storage organisation in the event of death or disagreement ? National ethical guidelines, officially in force in Australia since 1982, have addressed these problems, as has the Warnock report, by fixing time limits and the power to bring storage to an end on the part of the storage organisation.

It would be undesirable for such matters as storage, usage, research on the conceptus and other significant dealings with it to remain incapable of reasonably prompt resolution.

7. Seventhly, it should be clearly understood that the law in Western societies does not recognise the developing human prior to birth as a human person. Legal recognition as an individual human being does not occur until he or she is born alive. There is clear authority for this in the law of Australia, England and Europe [8].

(8) Attorney General for the state of Queensland (Ex rel Kerr) and Another V T (1983) 46 ALR 275 ; K v Minister for Youth and Community Services Re Infant « K »[1982] 1 NSWLR 311 ; Paton v British Pregnancy Advisory Service Trustees [1979] 1 QB 276 ; Paton v United Kingdom [1980] 1 EUR COMM HR 342.

using an ovum removed from another woman, by using the semen of any man, that is a man other than the husband of a married woman, and by using a conceptus that comprises the sperm and egg of two strangers. Does this characteristic of itself call for direct regulation additional to the legal constraints that apply to medical practitioners and hospitals ?

5. Fifthly, since 1981 it has been technologically possible to fertilise an ovum in vitro, freeze it, store it, thaw it at any time (and thus « reanimate » it) and then transfer it to the uterus of a female in the expectation that pregnancy will result. It is also possible to apply the freezing technology to sperm and ova and use them for the respective functions that they fulfil in the processes of artificial conception.

Bearing in mind that the frozen conceptus could be used to cause a pregnancy at any time in the future, it can be seen that many legal problems could arise. For example, if the frozen conceptus were classified by the law as being the equivalent of an embryo or fetus carried by a pregnant woman, how should the law interpret the will (testament) of the man who supplied the sperm or the woman who supplied the egg, if the will leaves property to « my children » or to « the heirs of my body » ? Alternatively, what of a will made by another person who leaves property to « the children » or to « the heirs » of that man or woman ?

A series of questions arise in relation to freezing :

(i) Should the freezing technology itself be directly regulated ?

(ii) Regardless of the answer to (i) should the freezing and storage of conceptuses, sperm and ova or any of them be specifically regulated, particularly with regard to :

a) setting time limits, for example by setting a fixed term such as five or ten years, or some other formula such as « until the ovum supplier ceases to be capable of reproduction », and

b) dominion or « ownership » ; in other words, who should have the right to direct and decide what shall be done with the tissues, or to bring the storage to an end if good reason occurs before the expiry of a fixed maximum term ? This is discussed under the next heading numbered 6.

You will note that I have not yet made reference to freezing, research or such questions as whether IVF should be available to all women regardless of marital status. As I have described it IVF could be judged to be a medical procedure requiring the skills of registered medical practitioners and therefore to call for no special additional regulation. However, there remains one unique feature of the procedure as I have described it and that is the fertilization of ova outside the human body. IVF is a technological means of becoming pregnant by which a woman achieves pregnancy otherwise than by sexual intercourse. Does this of itself suggest that some special regulation, additional to the legal constraints that apply to medical practitioners and hospitals, should be imposed on IVF ?

3. Thirdly, the fact is that IVF and ET may be carried out in relation to any female whether she is married, living in some other relationship with a male, living in a lesbian relationship or single. Although the procedure was developed as a response to infertility in marriage, it is capable of being applied to all women, infertile or not. The question is, then, whether these possibilities call for direct regulation by way of specific restraint upon availability of IVF to some women. In Australia the parliament of the State of Victoria has answered affirmatively. Its Infertility (Medical Procedures) Act 1984 provides that IVF services in Victoria will not be available to women who are not legally married [6]. This restriction may be thought by some to be unacceptable and to sit oddly with the widespread community acceptance in Australia of de facto relationships, single-parent families and unmarried mothers as evidenced by social welfare legislation, specific statutory recognition of de facto relationships and the virtual disappearance of children for adoption. The difficult question of eligibility of women for infertility programs has already been fully discussed by the New South Wales Law Reform Commission in its project on artificial insemination [7].

4. Fourthly, IVF and ET can cause a woman to become pregnant by

(6) Sections 10, 11, 12 and 13 provide that an IVF procedure may not be carried out unless the woman in relation to whom the procedure is carried out is a married woman. However, s3(2) allows de facto couples who had sought IVF treatment prior to the commencement of that section to be treated as a married couple.

(7) New South Wales Law Reform Commission, Human Artificial Insemination (DP 11, 1984), chapter 6 ; New South Wales Law Reform Commission, Human Artificial Insemination (LRC 49, 1986), chapter 6.

of human infertility [2]. The widespread and apparently increasing incidence of infertility in developed societies has attracted attention in scientific and medical literature. Major inquiries on artificial conception such as those of the Ontario Law Reform Commission [3], the Victorian Committee in Australia [4] and the Warnock Committee [5] have opened their reports with discussions of human infertility.

2. As currently practised, IVF is invariably characterised by the following events :

* diagnosis of infertility and acceptance of the patient into an IVF program

* the performance of all procedures and activities in a hospital or other « medical » context, by medical practitioners with associated scientists, other professionals (eg counsellors) and trained staff

* ovum retrieval from the patient after careful preparation for retrieval

* supply of semen by the male and then preparation of the semen for use in IVF

* fertilization in vitro of the retrieved ova by the prepared semen, followed by placement of each fertilized ovum in a liquid culture medium, and systematic observation leading to selection of a conceptus or conceptuses for embryo transfer (ET)

* finally ET followed by all necessary subsequent activities leading to diagnosis of pregnancy.

---

(2) For discussion of IVF and ET in historical perspective see A Trounson, C Wood (eds) In Vitro Fertilization and Embryo Transfer (Churchill Livingstone, 1984) chapter 1.

(3) Ontario Law Reform Commission, Report on Human Artificial Reproduction and Related Matters (1985) Vols 1 and 2.

(4) The Committee to Consider the Social Ethical and Legal Issues Arising from In Vitro Fertilization, chaired by Professor Louis Waller, produced a number of reports.

(5) Report of the Committee of Inquiry into Human Fertilisation and Embryology (HMSO, July 1984).

opinion worldwide that legislation as the only official response to the issues raised by IVF, may not adequately serve the public interest.[1]

The primary questions for any society that intends to consider the issues raised by IVF, are three :

(i) Should IVF be prohibited ?
(ii) If not, should IVF be regulated at all ?
(iii) If IVF should be regulated, what should be the nature and extent of the regulation ?

Useful answers to these questions require acquaintance with the background, practice and possible future direction of IVF as well as information about official steps taken throughout the world in recent years by way of inquiry, prohibition and regulation.

II — Facts and Factors

I now provide a brief summary of facts and factors concerning IVF that are intended to focus attention on matters relevant to regulation. Before doing so, I wish to emphasise one consideration that must never be ignored. That is the rapidity of change and improvement in IVF. It is already much more successful than it was at the time of the birth of the first « test tube baby » in 1978. There is no doubt at all that it will become in the near future a simpler, cheaper, less traumatic and more successful procedure than it is today.

1. The first fact is that IVF was developed as a response to certain kinds

(1) See, for example, C.T Corns, « The Infertility (Medical Procedures) Act 1984 : A New Dimension of Legal Regulation ? » (1986) 21 (3) Australian Journal of Social Issues 213 ; M Charlesworth, « New Ways of Birth and Death » 15th Charles McDonald Lecture, University of Sydney (14 June 1984) ; I Davies, « Fabricated Man : The Dilemma Posed by Artificial Reproductive Techniques » [1984] 35(4) Northern Ireland Legal Quarterly 354 ; Ontario Law Reform Commission, Report on Human Artificial Reproduction and Related Matters (1985) chapter 4 ; Russell Scott, « Experimenting and the New Biology : A Consummation Devoutly to be Wished » paper delivered at Conference of American Society of Law and Medicine (Syndney, 19 August 1986).

REGULATION OF IVF AND ASSOCIATED PROCEDURES INCLUDING RESEARCH *

Russell SCOTT

I — The Basic Questions

This symposium is concerned with all new techniques of artificial procreation. However, I intend to focus largely on in vitro fertilization (IVF) because of the number of unprecedented and unresolved issues which it raises for society, and the continuous debate and public interest which it has attracted since the historic birth of Louise Brown in 1978.

Because the systematic regulation of IVF has scarcely begun and has been confined to very few countries, examination of what has happened already may assist consideration by others of future action concerning the IVF procedure as well as other techniques that may be called « artificial procreation ».

IVF is now practised in many countries including my own, and, accordingly, I will discuss its regulation from the point of view of a community in which it is an established procedure. In Australia more than 1000 children have been born from IVF.

I use the word « regulation » deliberately because of the developing

---

** Unless the context otherwise requires the letters IVF in this paper will refer to in vitro fertilization, embryo transfer and all associated procedures and activities including research

méthodes à des fins de sélection de la race ou non ; (on retrouve également ici un des thèmes du Meilleur des mondes d'A. Huxley) ;

— l'implantation d'un embryon humain dans l'utérus d'une autre espèce ;

— la fusion de gamètes humaines avec ceux d'une autre espèce (le test du hamster pour l'étude de la fertilité d'origine masculine pourrait constituer une exception, en fonction des termes stricts d'un règlement)

— la création d'embryons avec du sperme d'individus différents ;

— la fusion d'embryons ou toute autre opération susceptible de réaliser des chimères, c'est-à-dire des organismes composés de tissus de type génétiquement différents ;

— l'ectogénèse ou production d'un être humain individualisé et autonome, en dehors de l'utérus d'une femme, c'est-à-dire en laboratoire ».

Si ces diverses prohibitions s'adressent surtout aux hommes de science et aux praticiens de la technobiologie, en revanche d'autres concernent aussi les individus qui rêvent de procréation artificielle. C'est ainsi que le même texte interdit la création d'enfants de personnes du même sexe ; le choix du sexe par manipulation génétique à des fins non thérapeutiques.

On observera sans doute que, si l'Assemblée du Conseil de l'Europe entend sauvegarder la dignité de l'homme, elle ne laisse pas une grande place à sa liberté de décision, dans le domaine génétique. Cependant, elle prévoit « que la thérapie des gênes ne doit être pratiquée et expérimentée qu'avec le libre consentement et la pleine information de l'intéressé ou, en cas d'expérimentation sur des embryons, des foetus ou des mineurs, avec le consentement des parents ou des tuteurs ».

L'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe n'entend pas règler elle-même tous les aspects de problèmes aussi complexes. Elle encourage la création de comités d'éthique dans les Etats membres et charge ses propres commissions compétentes dans ce domaine, de continuer leurs travaux « en tenant compte de la nécessité d'établir un équilibre entre le principe de la liberté de la recherche et le respect de la dignité humaine inhérente à toute vie, ainsi que les autres aspects de la protection des droits de l'homme ».

La crainte de voir l'homme fabriquer des monstres, n'est pas récente. On la trouve notamment exprimée dans les Dialogues et fragments philosophiques publiés par E. Renan en 1875. Lui qui, dans sa jeunesse, avait mis toute sa foi dans les progrès de la science, voilà qu'au soir de sa pensée, il se laissait aller, selon sa formule, « à quelques mauvais rêves ». Il écrit :

> « une large application des découvertes de la physiologie et du principe de sélection pourrait amener la création d'une race supérieure ayant son droit de gouverner non seulement dans la science mais dans la supériorité même de son sang, de son cerveau et de ses nerfs. Ce serait-là des espèces de dieux ou d'évas, êtres décuplés en valeur de ce que nous sommes, qui pourraient être viables dans des milieux artificiels ».

Convaincus de ne pouvoir s'accomplir par l'approfondissement de la spiritualité, des hommes chercheraient le dépassement dans le surhomme, vieille tentation de l'intellect. Etrange divinité, en vérité, jaillie des laboratoires, intelligence pure, mécanique, sans cœur, sans pitié et dotée d'une implacable puissance. Renan redoute le pouvoir sans limite qui serait le leur :

> « les forces de l'humanité seraient ainsi concentrées en un très petit nombre de mains et deviendraient la propriété d'une ligue capable de disposer même de l'existence de la planète et de terroriser par cette menace le monde entier. Le jour, en effet, où quelques privilègiés de la raison posséderaient le moyen de détruire la planète, leur souveraineté serait créée. Ces privilègiés règneraient par la terreur absolue ».

On observera qu'il n'a pas été nécessaire de fabriquer artificiellement des surhommes pour inventer les armes nucléaires et menacer la planète et l'humanité de destruction. Il reste que la fabrication d'êtres vivants apparaît toujours comme essentiellement diabolique. Dieu est le créateur. Le diable est celui qui modifie. Dans cet esprit la Résolution 1064 demande aux Etats membres du Conseil de l'Europe d'interdire « tout ce qu'on pourrait définir comme des manipulations ou déviations non désirables de ces techniques, entre autres :

— la création d'êtres humains identiques par clonage ou par d'autres

d'embryons et de foetus et le prélèvement de leurs tissus, n'est pas légitime du seul fait que l'on poursuivrait des fins diagnostiques et thérapeutiques. Encore faut-il que soient observés les principes et conditions énumérés par le texte. Ils procèdent d'une norme de base à savoir la reconnaissance, au profit de tout individu, d'un droit à un patrimoine génétique qui ne soit pas manipulé artificiellement, sans nécessité. Pour l'Assemblée du Conseil de l'Europe, les droits à la vie et à la dignité humaine, garantis par la Convention Européenne des Droits de l'Homme de 1950, impliquent le droit d'hériter de caractéristiques génétiques n'ayant subi aucune manipulation. Lorsqu'à titre exceptionnel on doit y recourir, elles doivent avoir pour but le bien-être de l'enfant à naître et tendre à favoriser son développement. Les thérapeutiques sur les embryons *in vitro* ou *in utero* ou sur le foetus *in utero* ne seront autorisés que pour les maladies des embryons présentant un diagnostic très précis, à pronostic très grave et à condition que la thérapeutique envisagée offre des garanties de solution raisonnables. Le texte recommande la constitution d'un répertoire des maladies pour lesquelles la thérapeutique dont il fait état, dispose de moyens diagnostiques fiables et présente de bonnes possibilités de succès. Cette liste devrait évidemment être soumise à des révisions périodiques.

La finalité thérapeutique ainsi assignée aux interventions, explique l'interdiction posée par l'Assemblée, de maintenir en survie artificielle des embryons et foetus dans le but d'obtenir des prélèvements utilisables.

Cependant, l'Assemblée ne se contente pas de poser ces principes. Elle entend aller plus loin dans l'exposé détaillé des interdictions qu'elle demande aux Etats d'édicter pour que soit garanti le respect de la dignité humaine. Les unes concernent l'exploitation commerciale de ces technologies, les autres portent sur des procédés techniques inadmissibles.

L'Assemblée, informée des rumeurs circulant dans les médias sur un commerce d'embryons et de foetus morts, invite les Etats membres à procéder à des enquêtes et à en publier les résultats. Elle-même considère que « l'utilisation des embryons, de foetus ou de leurs produits, ne peut être faite dans un but lucratif ou donner lieu à rémunération ».

Par ailleurs, la Résolution d'octobre 1986 énumère un certain nombre d'interdictions à l'encontre de pratiques résultant d'une virtuosité technologique incontestable, mais aboutissant à refaire la création dans des conditions dangereuses pour l'individu et la société.

vaux des hommes de sciences sont encouragés et la Résolution 934 précise qu'on ne saurait s'opposer aux applications thérapeutiques de ceux-ci, car ils sont prometteurs pour le traitement des maladies transmissibles génétiquement. Le souci de voir garantie la liberté de la recherche scientifique conduit l'Assemblée du Conseil de l'Europe à demander que les travailleurs de laboratoires bénéficient, dans tous les pays, d'un niveau strict et comparable de protection contre les risques qu'implique la manipulation de micro-organismes pathogènes.

Le progrès scientifique reposant, selon la formule de Bachelard, sur une rectification continue du savoir, les gouvernements sont invités à prévoir la réévaluation périodique des niveaux de risques de la recherche impliquant la technique de recombinaisons génétiques *in vitro*. Les autorités des Etats devant également procéder à des contrôles sérieux sur les laboratoires désireux de se livrer à des travaux de ce type qui devront, de surcroît, faire l'objet de notifications aux autorités nationales compétentes.

L'accent mis ainsi par les deux Recommandations sur la nécessité d'entourer ces recherches de toutes les garanties de rigueur et de prudence, s'explique par leur attachement à la dignité de la personne humaine.

Le respect de celle-ci fait une place dominante au courant traditionaliste et personnaliste. La Résolution 1 046 déclare que « dès la fécondation de l'ovule la vie humaine se développe de manière continue, si bien que l'on ne peut faire de distinction au cours des premières phases (embryonaires) de son développement, et qu'une définition du statut biologique de l'embryon s'avère donc nécessaire ». Elle observe également que le progrès a rendu « particulièrement précaire la condition juridique de l'embryon et du foetus ».

Sur la base de ces observations fondamentales, la Résolution du Conseil de l'Europe affirme : « l'embryon et le foetus humains doivent bénéficier en toutes circonstances du respect dû à la dignité humaine et que l'utilisation de leurs produits et tissus, doit être limitée de manière stricte, et réglementée en vue de fins purement thérapeutiques et ne pouvant être atteintes par d'autres moyens. Ainsi est bien souligné le caractère exceptionnel et subsidiaire du recours aux manipulations génétiques. Ce caractère constitue une limite qui s'impose aussi bien aux individus qui souhaiteraient y recourir, à titre principal, qu'aux médecins. Il en résulte que l'utilisation

d'esprit s'inspire de Saint-Simon qui prophétisait l'avènement d'une aristocratie de savants régnant sur une majorité de croyants.

Cette position extrême n'est pas, aujourd'hui, celle de tous les hommes de science. Les préoccupations humanistes animent nombre d'entre eux, comme en témoignent les codes de déontologie médicale. Il en résulte que les scientifiques, face aux manipulations génétiques, sont portés à exiger qu'elles soient pratiquées par des opérateurs qualifiés, présentant des garanties d'honorabilité, et ne manifestant aucun esprit de lucre.

Ces diverses tendances qui sont en conflit sur le plan des principes, peuvent donc se concilier dans un système légal de compromis. Tel est le cas des Recommandations adoptées au Conseil de l'Europe. Sans doute n'ont-elles pas de valeur contraignante pour les Etats membres de cette Organisation. Mais, d'une part, dans l'ordre international des recommandations adoptées après des travaux préparatoires sérieux et approfondis, ont une autorité morale non négligeable. D'autre part, les textes de l'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe dans le domaine des manipulations génétiques, précisent qu'ils constituent le stade préliminaire en vue de l'adoption d'une convention internationale qui, comme telle, liera les Etats signataires. Il est également prévu que, sur certains points, il conviendra de compléter la Convention européenne des droits de l'homme et des libertés fondamentales de 1950, dont l'application marque l'œuvre la plus importante du Conseil de l'Europe.

Un examen synthétique des recommandations votées par l'Assemblée du Conseil de l'Europe en 1982, et en 1986, fait apparaître une prise de conscience de l'ensemble des problèmes posés par la découverte de la structure de l'ADN, support du code génétique et par le développement de techno-biologies qu'elle permet. Le Conseil relève l'immense potentiel industriel et agricole dont dispose aujourd'hui l'humanité pour régler dans les décennies à venir les problèmes alimentaires. Mais c'est aux implications de ces percées scientifiques et techniques sur la médecine que ces textes concentrent leur attention.

Les vues du Conseil de l'Europe sont très balancées : s'il proclame la liberté de la recherche scientifique comme une valeur fondamentale, c'est en précisant qu'elle entraîne des devoirs et des responsabilités pour la sauvegarde de la santé et de la sécurité du public. Sous cette réserve, les tra-

réduire à trois : l'approche traditionnelle, fondée sur les religions abrahamiques, l'approche individualiste et l'approche scientiste.

1) Pour la tradition, dans sa forme la plus stricte, il convient de respecter l'ordre naturel établi par Dieu, ce qui ne veut pas dire que l'on ne puisse recourir à des techniques médicales. Pour l'humanisme judéo-chrétien et musulman, le médecin, dans l'exercice de ses soins devra tenir le plus grand compte de la dignité de la personne humaine et éviter toute attitude déshumanisante. Il en résulte que, si l'on considère les manipulations génétiques, elles devront obéir à des normes éthiques élaborées en fonction d'une vision globale du phénomène humain. On ne devra céder ni au désir d'individus de maîtriser sans limites le processus de filiation, ni à la griserie scientifique et technique, suscitée chez des opérateurs, par leur virtuosité. Toute conception mécaniste ayant pour effet d'aboutir à une choséification de la personne humaine.

Le souci de la protéger conduit également à imposer des restrictions aux décisions individuelles à l'égard de certaines pratiques, comme l'insémination artificielle ou le recours à la technique des mères porteuses. Aussi bien, cette préoccupation de la personne se conjugue avec certaines considérations se rattachant à l'équilibre de la société.

2) C'est bien par opposition au droit de la société que s'affirme la doctrine individualiste. Participant d'une formulation absolue du libéralisme, elle postule l'autonomie de la volonté individuelle. Au nom de sa maîtrise sur son corps, dans cette conception, la femme prétendra détenir le droit d'interrompre sa grossesse ou de procéder à une fécondation *in vitro* sans que des nécessités thérapeutiques imposent de telles interventions.

En fait, dans les pays où elles sont pratiquées, elles s'insèrent dans un cadre légal qui leur apporte des limitations. Au surplus, la déontologie médicale ajoute elle-même à ces restrictions.

3) Le courant scientifique comporte des acceptions très différentes. Dans sa forme absolue, que l'on peut qualifier de scientiste, la connaissance est la valeur première. Elle inspire une conduite faustienne qui porte, non seulement à maîtriser la nature, mais à la modifier. L'augmentation du savoir s'accompagne alors de la croissance du pouvoir. Cette disposition

nalisation se réalise d'abord dans des organisations internationales régionales, avant de pouvoir être soumis à un régime universel, si tant est que cela soit concevable. A cet égard, l'œuvre du Conseil de l'Europe est remarquable du point de vue de l'éthique, encore qu'elle n'en soit qu'à ses débuts.

On sait que cette organisation comprend vingt et un Etats, dans lesquels se retrouvent les grandes religions abrahamiques.Si les pays du Nord de l'Europe sont de tradition protestante, l'Irlande et la Belgique sont essentiellement de formation catholique comme l'espagne ou l'Italie, cependant que la Grèce relève de la mouvance de l'Eglise d'Orient. Enfin le Conseil de l'Europe compte parmi ses membres, un pays à population musulmane, la Turquie. On relèvera également que nombre d'Etats européens, au premier rang desquels se trouvent la France, l'Angleterre et les Pays-Bas, font de longue date, une place importante à la pensée humaniste, de tradition laïque.

Il convient de souligner que le Conseil s'est saisi dès 1979 de cette question et que sa première Résolution *(Recommandation 984, relative à l'ingénierie génétique)* a été adoptée en 1982 par l'Assemblée Parlementaire du Conseil de l'Europe, c'est-à-dire par un organe composé non pas de représentants diplomatiques, mais de membres des parlements de ces Etats. En cette qualité, l'Assemblée est particulièrement représentative des tendances de l'opinion publique européenne. Cependant des conférences se sont tenues au plan ministériel, à Vienne et à Edimbourg, en 1986, des comités d'experts ont été constitués au sein du Conseil de l'Europe qui a convoqué une réunion des Organisations non gouvernementales à Trieste en juin 1986. Tout récemment, le 26 septembre 1986, l'Assemblée parlementaire, éclairée par ces divers travaux, a adopté la Recommandation 1046 relative à l'utilisation d'embryons et foetus humains à des fins diagnostiques, thérapeutiques, scientifiques, industrielles et commerciales.

Face à la révolution biologique, l'Assemblée Parlementaire s'est efforcée d'adopter des solutions équilibrées dans un domaine où il est de plus en plus malaisé de distinguer d'une façon tranchée la recherche fondamentale et la recherche appliquée. En effet, c'est dès le moment où la première est entreprise que doit intervenir l'option entre les divers courants qui s'opposent dans l'ordre philosophique et métajuridique. On peut les

DROIT ET ETHIQUE : L'ACTION DU CONSEIL DE L'EUROPE

René-Jean DUPUY

Les conquêtes récentes des sciences de la vie et de la médecine, plus particulièrement de l'embryologie animale et humaine, ont ouvert des perspectives scientifiques remarquables, notamment dans le domaine du diagnostic et de la thérapie. Cependant, le vide juridique qui sévit en cette matière permet des abus imputables à la griserie technologique et facilite les initiatives d'opérateurs peu scrupuleux, guidés par des considérations de profit. L'opinion publique, informée en désordre par les médias, subit un trouble profond. On pourrait lui appliquer l'observation faite par Valéry au lendemain de la première guerre mondiale, alors que tant de valeurs traditionnelles avaient été boulversées : « *les oscillations du navire ont été si fortes que les lampes les mieux accrochées se sont à la fin renversées* ».

C'est la raison pour laquelle, dans nombre de pays, ont été créés des comités d'éthique, composés de médecins, de biologistes, de juristes, de sociologues, de philosophes afin de préparer le législateur à prendre des dispositions rationnelles dans un domaine aussi complexe. Il est clair qu'un régime législatif soumettant à certaines conditions et à un certain contrôle les manipulations génétiques, présentera une efficacité d'autant plus grande qu'il sera également adopté par d'autres pays. Ainsi les nationaux d'un Etat ne pourront être tentés de passer dans un autre pour y recourir à des techniques interdites dans leur pays d'origine. Une telle harmonisation des législations n'est concevable qu'entre des Etats où se retrouvent des principes éthiques analogues. Il est donc naturel que ce processus d'internatio-

strong 'lay' component. These guidelines appear to be working well and to be generally observed by scientists. Nevertheless it is my opinion that, in the long run, controlling, but not totally restrictive legislation, is needed, nor do I think that the public at large will be satisfied until we get it.

zing) for more than fourteen days from the day of fertilisation. This limit was agreed because at that time, about fourteen or fifteen days from fertilisation, the loosely bound cluster of cells forming the fertilised egg and semen, (the pre-embryo) begins to divide into those cells that will become the embryo (or embryos, for this is the latest time when identical twins may form) clustered round the so-called Primitive Streak, whence the central nervous system will take its origin ; and those cells which will form the protective covering of the developing embryo, the placenta. Although eggs, sperm and resulting pre-embryo, are all, biologically speaking, human, and are, of course, alive, there is a strong practical and emotional argument for distinguishing the cells before the appearance of the Primitive Streak from the cells after its appearance as far as their status in law is concerned, and offering the full protection of the law only to the post-14 day embryo. To argue thus, as the majority of the Committee did, is obviously to argue about ethics, that is, about the value to be attached to the pre-embryo and the later embryo.

The committee was not agreed on this ethical point, neither were those who sent us their opinions as evidence. Three members of the committee(consisting as it did of 16 people in all), argued that all human life was absolutely to be protected against harm, at whatever stage of development it had reached. (Such people would, of course, also have to prohibit abortion). They excluded from this protection the egg and the sperm (though both, as I have said, are human and alive), but included the egg and sperm when brought together to be fertilised, and from the very beginning of the process of fertilisation ; and therefore they argued that no research that depended on the use of and subsequent destruction of the pre-embryo should be legally permitted.

At the present time in the United Kingdom we have no law governing the use of human embryos in the laboratory. The Committee of Inquiry was set up partly in order to advise Ministers with a view to introducing such a law ; and this we did by our majority recommendations. However, in the absence of action by Ministers (and their inaction is probably prudent) at the present time, there is a code of practice observed by those working in the field of embryo research, drawn up along the lines recommended by our report by a committee established by the Royal College of Obstetricians and Gynaecologists, together with the Medical Research Council and with

lation even if desirable in itself (and many of us thought it would be necessarily extremely intrusive legislation if it existed), would actually be unenforceable in any case depending on A.I.D. For A.I.D. is easily carried out at home without any medical intervention at all. Those who really want to become pregnant by this method therefore can do so. Here there seems to be a set of issues which may conceivably become socially important, but where, in the end, individuals have to decide how they are going to live. It is simply to be hoped that every decision will be informed by a genuine concern for the resulting child.

The second major issue with which our report was concerned was that of research using human embryos. There is no doubt, as I have said, that such research is a necessary background to the treatment of infertility by I.V.F. In addition many other benefits may, in time, come from the research, including new methods of controlling fertility and the diagnosis of inherited disease in the early embryo, even the possibility of replacing defective genes in the early embryo. Nevertheless there are those who believe that human embryo simply in virtue of its humanity, should be accorded the status of a full-grown child or adult, and not be used for research or destroyed. Such people may rest their case on a religious belief that may not be susceptible to argument or to compromise. It is necessary, however, to remember that, in deciding what status to accord the embryo immediately after fertilisation, and existing in the test-tube, society is called upon to take a decision about something new. A decade ago most people did not even know that such an embryo could exist except in utero, nor did they have any idea what the nature of such an embryo was. In attempting for ourselves to determine what legal status such a human embryo should have, the committee argued that research ought not to be permitted to go on subject to no legal constraints. We argued that there must be a law which forbids such research except in certain plainly specified and very limited circumstances, in certain designated laboratories, and carried out by licence holders only. It was largely because of the absolute need to control such research that we recommended, as a matter of urgency, that a statutory, regulating body should be set up, to issue licences for research, the licences being subject to specific statutory conditions.

Chief among the conditions would be that it should be a criminal offence to keep an embryo alive in the laboratory (otherwise than by free-

outlawing of agencies ; but partly we, on our own account, were alarmed by the possible legal complications that would result in the case of a breach of contract in such cases, the outcome of which would almost certainly be that the resulting child would end up as a ward of court, and probably in care. Such crises have already occured in the U.S.A. We also saw a grave risk of couples who were desperate being exploited by unscrupulous and commercially oriented agencies. Some of us, in addition, felt that it was impossible to treat surrogacy in a way exactly parallel to the way we thought A.I.D. should be treated : that is that we should ensure that the best possible service be provided for those who wanted to use it because the relation between a mother and the child she gives birth to is intrinsically different and closer than the relation of a man to a child who may or may not be born as a result of the donation of sperm. However, at present, the position is that the British Medical Association has decided to advise its members that they may recommend a surrogacy arrangement for patients where they think it the only recourse, and provided that there is no question of their receiving a fee for the provision of the surrogate. In any case, doubtless surrogacy between sisters and friends will go on. It was never the intention of the Committee to criminalise the surrogate herself, nor the couple who commissioned her, but only the agent.

There may of course be other problems, both ethical and legal, in connection with artificial insemination, and I.V.F. which I have not thought of or had time to discuss. There remains the complication I briefly referred to at the beginning : we, as a committee, assumed that, generally, those making use of the provision we described would be heterosexual couples, either married or living together in a 'common law' marriage, who discovered themselves to be infertile. But other people might seek treatments. We had a mythological person in mind known as « the busy dancer », who might, for example, want a child but not want to become pregnant and so disrupt her career. She might seek the use of surrogacy using I.V.F., a surrogate, that is, who would simply be a human incubator. Again, there might be lesbians, living alone or as a couple, who might want A.I.D. and there might be homosexuals who sought surrogates using A.I.D. We did not suggest legislation against any of these people. We did suggest, however, that it would be best if the provision of the services came through clinics, rather than through individual doctors, so that doctors would not individually be called upon to decide for or against providing the service in such cases. But legis-

law should be changed and the child be regarded as the legitimate offspring of the couple. We were, in any case, extremely anxious that the secrecy generally surrounding A.I.D. should be given-up. We thought it totally wrong for a child to be brought up not knowing that the person he regarded as his father, who was indeed in a social or 'caring' sense his father, was not genetically related to him. The same goes, of course, for children of egg-donation, embryo donation or surrogacy. We hoped that such children would be registered as the legal children of the couple, but marked 'by donor'. However it is difficult to compel people by law to make true entries when registering their child. It is only a change in attitude which will gradually make honesty prevail here, and we argued as forcefully as we could that honesty was in the best interest of the child.

However, it has to be admitted that it is difficult to find very much evidence about the psychological effect on children of being born by these 'third-party' methods. A certain amount of work has been done in the case of A.I.D. children, but in the nature of the case, because of the secrecy often attempted, it is hard to find many people to talk to. But the sociologists. Drs. Snowden and Mitchell from Exeter University in their book The Artificial Family, have found some evidence of a feeling of insecurity among children who sensed that there was something obscurely odd about their birth, but no-one would tell them what it was. Again there are reports of extreme difficulties for A.I.D. children in the case of a breakdown of the marriage of their parents. All in all we were anxious that the use of A.I.D. should be monitored and, as it were, quality-controlled. There is no question of making it illegal even if anyone wanted to. It is a very well-established practice and well over a thousand children a year are born in the U.K. as a result of A.I.D. Indeed the number is probably far larger than that.

With regard to surrogacy, the committee was agreed that commercial agencies set-up to provide couples with surrogates, whether these surrogates were to be used in conjunction with I.V.F. (in cases where, for example, a woman produced eggs normally but could not sustain a pregnancy or had been subject to repeated miscarriages) or whether the surrogates were inseminated with the husband's semen, the eggs being their own, should be made illegal. This has now been done. Our reason for holding that these agencies should be criminalised was partly that the overwhelming weight of the opinions sent in to us as evidence was in favour of the

does not carry an unduly high risk that the child born will, in the end, be born damaged. Research on the fertilisation of such eggs is a matter of con troversy (for, of course, 'unwanted' embryos which will be destroyed will result from such research). I shall return to this topic too at the end.

Turning to Artificial Insemination by Donor (A.I.D.) and Surrogacy, which form most of the second kind of treatments, there seemed to us to be numerous problems, both legal and moral. In this, these problems are unlike I.V.F. Throughout all our discussions of these procedures we tried very hard to keep at the front of our minds the good of any child that might be born. Our general view was that in any case of the donation of gametes, the donor should as far as possible remain anonymous. Generally such anonymity is, we argued, likely to minimise the emotional and legal complications of donation. It is equally important that the donor should not know which family he or she has helped. It was strongly put to us that, since adopted children have the right, when they reach the age of 18, to find out their own natural parents, so A.I.D. children should be able to identify their fathers, and the children born by surrogacy or as a result of egg donation, their mothers. There is indeed force in this argument. But on the whole, we were inclined to hold that if anonymity were not absolute, the supply of donors would come to an end. It would be daunting for someone who probably, from the best of motives, for example, had given sperm as a young man, to be confronted with five or six children eighteen years later. But attitudes may change in this regard. What we felt to be of the greatest importance was that donors should be thoroughly screened to ensure that they were not the carriers of any genetic disorders or of A.I.D.S. and that couples who wished to use AID or egg-donation should discuss it together with a medical or other adviser. On the whole, we thought that the French had faced these problems in a more satisfactory way than we did in the United Kingdom.

We also saw here an urgent need for a change in U.K. law about the status of A.I.D. children. At present they are illegitimate. And so, in theory, not only could the anonymous donor be sued for paternity allowance for the child, but the husband of the woman who gives birth to the child has no legal obligations regarding that child. This is an absurd situation. Of course it does not affect practice very much because people who register the birth of the child generally falsify the entry in the register, giving the husband as father, rather than entering 'father unknown'. We argued however that the

Louise Brown' case. Louise Brown was the first baby to be born by I.V.F. anywhere in the world. Her mother suffered from irreversible damage of the fallopian tubes such that surgery could not remedy it. Her husband gave the semen, and it was her egg that was fertilised in the laboratory. The resulting embryo, a few days old, was placed in the mother's uterus. There it was successfully implanted and grew into a normal foetus, and thence into a child. The Committee could find no ethical problems attaching to such a birth, considered by itself, apart from the research which had been carried on for years before the first succeful outcome (and which needs essentially to continue, if the success-rate of I.V.F. procedures are to improve significantly, the present success-rate being only about 20 %). There are those who, on religious grounds, hold that it is immoral for a child to be conceived in any way except as a result of sexual intercourse between the parents. But the committee, even those members who were also members of various churches or religious communities, did not find any such objections. Nor did we perceive any legal complications arising from successful I.V.F considerable advances haves been made in the last twoyears in the techniques of collecting the eggs for I.V.F. treatment, which is now, though still a tense and somewhat disagreeable matter, much quicker and less intrusive, and which may be carried out without the long stay in hospital previously involved. This has reduced the cost of such treatment, now probably less expensive and more likely to succeed that tubal surgery.

It is common practice to give drugs to induce superovulation and to extract more eggs than will be fertilised and placed in the uterus. Some of these may, nevertheless, be fertilised and the resulting embryos, a number of them at least, frozen. These embryos may be placed in the mother's uterus at a later date, and we found no moral objections to this procedure, and no legal difficulties which could not be sorted out fairly easily. Other embryos might be used for research ; and I shall return to this topic later.

It is now technically possible to freeze eggs and successfully unfreeze them for later fertilisation and implantation. Such a technique might have certain advantages over the freezing of embryos, at least in the public imagination. But though it has been successfully carried out and apparently healthy children were born as a result, there is some reason to believe that insufficient research has been done on what happens to the human egg when it is unfrozen after freezing ; and it is not certain that the procedure

One of the presuppositions of our committee was that infertility is a form of malfunction which merits treatment. It can cause enormous misery and distress for couples who deeply and perfectly properly long for children. The fact that over the world as a whole there is over-population does not have relevance to the need for the treatment of infertility (where in any case the numbers of children who might be born by the new techniques will always be a minute proportion of the population of the world as a whole).

Secondly, we were in no doubt that in the U.K. the treatment of infertility, though improving, is still very patchy, and there is more chance of a couple having adequate treatment if they live in London than elsewhere. We strongly recommended that Regional Health Authorities should come together with central planning authorities to draw up strategic plans for the improvement of the service overall. Such a recommendation requires no legislation, and is not intrinsically costly.

The most important and urgent of our recommendations does however need legislation, and it also relates to the question of provision of services, as well as to all the other ethical issues we were concerned with. This is the recommendation that there should be a statutory body established under a 'lay' chairman, to oversee both the provision of services and the licensing and regulation of research. At this stage, I must quote from the final paragraph of the report itself : « Of all the recommendations we have made, by far the most urgent is the recommendation that a statutory body should be established, within whose powers would fall the licensing and monitoring of provision for infertility treatment and of research on the human embryo. None of our other recommendations can have any practical impact until such a body is set up ». I still hope very much that this may be set up during the present Parliament.

Returning to the main question before us, treatments for infertility may be divided into two kinds : those which involve only the infertile couples themselves, apart from their medical advisers ; and those which crucially involve a third party, as donor of semen or of eggs ; or as the actual bearer of the hoped-for child.

In the first category fall such old-established procedures as tubal surgery, and the important new procedure of *in-vitro* fertilisation, where this is used in the 'typical' case, which we tend in the U.K. to refer to as the

BACKDROP TO THE REPORT OF THE BRITISH COMMITTEE OF INQUIRY INTO HUMAN FERTILIZATION AND EMBRYOLOGY

Lady Mary WARNOCK

The Committe of Enquiry was established in 1982 and presented its report to the Minister of Health, Norman Fowler, in July of 1984. Ministers at that time expressed themselves anxious to introduce a Bill following the lines suggested in the report ; but so far the only legislation there has been is a Bill which has now gone through both Houses to make the setting up of commercial agencies for providing Surrogate Mothers a criminal offence. I shall return to this later. Our Committee made its recommandations against the background of the gradually emerging beliefs and opinions of the public at large. We sought for, and we received, much evidence of what the opinions were. We did not treat the general public as gullible or uneducated ; but we also thought it was our duty to write a clear report which would be partly educative in its function.

Our report and recommandations were roughly divided into two parts, though connected and overlapping. The first was concerned with the treatment of infertility ; the second with questions about research. It must be understood that the new techniques cannot continue to be successfully developed without further research using human embryos, and that, therefore, the question of such research cannot realistically be treated as a wholly separate issue. A further complication is that those techniques for the alleviation of infertility may also be used for people who are not infertile, and this may itself pose ethical problems. We looked only briefly at these.

l'homme ne soit pas un accident sans signification, un avatar de la nature comme n'importe quel organisme biologique. Ce qui suppose, de quelque nom qu'on se serve, que quelque réalité soit supérieure à l'homme et détermine la finalité de celui-ci. Autrement dit, il faut, pour que les progrès foudroyants, dans tous les sens du terme, de la science ne soient pas une aventure vers l'abîme, que la signification de l'homme dépasse l'homme.

place de cette humanité n'ont été que des instruments à la fois puissants et irresponsables qui ne détenaient pas les clés de la justification de ce qu'ils avaient fait.

Reste évidemment le recours à la morale ou, si l'on préfère, à l'éthique. Mais quelle morale ? quelle éthique ? Sur des questions touchant ce que l'on pourrait appeler la procréation « classique », le désaccord était profond non seulement de pays à pays ou de religion à religion, mais au sein des mêmes pays et des mêmes religions. Que l'on pense à l'interruption de grossesse, à la contraception, à la fécondation artificielle. Peut-on s'attendre à une entente, sinon très vague, sur les nouveaux problèmes d'une procréation qui concerne l'objet même de celle-ci, c'est-à-dire l'homme ?

Il en est d'autant plus ainsi que, comme cela s'est vu dans d'autres domaines, la course à la puissance peut jouer, la population est un matériel de puissance et de combat. Comme la propagande répond à la propagande, l'armement atomique à l'armement atomique, demain la manipulation génétique peut être employée sous le prétexte de répondre à la manipulation génétique. Une armée de sur-doués artificiels dans un pays appellera-t-elle une autre armée à la fabrication à l'instar des fourmilières de guerriers conditionnés répondra-t-on en face par une fabrication encore plus sophistiquée ? Ces questions peuvent faire sourire aujourd'hui. Il n'est pas sûr que ce sourire puisse durer indéfiniment.

En vérité, la réponse à ce vertigineux défi est moins dans les structures, les autorités ou les mécanismes à mettre en place que dans le fondement sur lequel elle s'ancrera. Déjà les perspectives de la destruction nucléaire avaient posé l'interrogation essentielle. Si l'homme n'est qu'un accident d'une matière aveugle, peu importe que, demain, ou après-demain son suicide collectif ait fait de la Terre un cimetière dont nul n'ira déchiffrer, dans le silence éternel, les pierres tombales. Ce n'est que si l'homme a un sens que l'on peut redouter sa disparition. De même que, demain, cet homme devenu démiurge de lui-même se transforme en autre chose, se fragmente, perdre même son humanité n'a d'importance que si nous croyons que l'homme tel qu'il a émergé de la matière est sacré au sens plein de ce mot.

Il existe bien des manières d'entendre ce sacré sans que l'essentiel en soit évacué. Mais il ne peut exister qu'au prix d'un accord minimum : que

Mais devant les problèmes que nous abordons dans cette session le juriste le plus imbu de sa science doit reconnaître son incompétence ou, si l'on préfère, l'étroitesse de sa compétence. Le droit de la procréation a été jusqu'à maintenant construit sur l'idée que l'homme et la femme disposent, pour assurer leur descendance, de mécanismes naturels qu'ils peuvent sans doute orienter, voire dévier ou dérégler mais dans des limites finalement assez strictes. Il peut bien réglementer les conditions de la filiation et le statut de l'enfant qui s'ensuit, la contraception, l'interruption de grossesse. Il hésite davantage devant la fécondation artificielle, les mères porteuses. Mais sur l'horizon profond et angoissant qu'ouvrent les perspectives de remodelage de l'homme par l'homme, de re-création plus que de procréation que peut dire le juriste. Oh ! certes, comme toujours, quand la société aura choisi ses solutions, il pourra les mettre en ordre, en favoriser la cohérence, remplir les fonctions de régulation et de prévisibilité qui sont les siennes, mais le droit et les juristes, en tant que tels, n'ont pas plus de lumière que n'importe quel ordre de connaissance ou que n'importe quel professionnel.

Alors la tentation est grande de se tourner vers le savant, le biologiste, le généticien, vers ceux qui ont à la fois la gloire et la responsabilité du nouvel horizon. Qu'ils aient beaucoup à nous apprendre est évident et nos débats le prouvent. C'est à eux de nous dire de quels pouvoirs sur l'homme ils ont doté l'homme, quelles sont les avancées déjà prévisibles et peut-être jusqu'où l'on pourra aller dans l'avenir à long terme. Ils peuvent et doivent nous faire part de leurs espérances de leurs angoisses. Mais, en tant que tels, quelles que soient les lumières supérieures dont ils disposent sur les problèmes à maîtriser, ils n'ont pas de solutions à ces problèmes. L'éthique d'une profession n'est pas donnée par le savoir professionnel, mais par une méditation de l'homme à partir de ce savoir — ce qui n'est pas la même chose. Voici un demi-siècle qu'Aldous HUXLEY dans « Brave new world », traduit en français sous le titre « Le meilleur des mondes » a décrit une humanité refaite, reforgée par les sciences et les techniques de manipulation : le conditionnement psychologique et social, l'euphorisation par le confort matériel, la procréation industrielle qui a permis la production différenciée de sur-hommes et de sous-hommes. L'un des traits les plus frappants du livre est que le savant et le technicien qui ont permis la mise en

A QUI LA PAROLE ?

Georges VEDEL

De l'immense et vital sujet qui est celui de cette session et qui donne lieu à des communications et des interventions de première importance je ne retiendrai qu'un aspect ou, plutôt, qu'une interrogation à laquelle d'ailleurs je n'ai pas de réponse vraiment satisfaisante. Cette question est tout simplement de savoir qui peut prendre les responsabilités essentielles dans les décisions qu'appellent dès à présent et qu'appelleront de plus en plus les conquêtes éblouissantes et angoissantes de la science en matière de procréation.

Peut-être trouvera-t-on étrange qu'un juriste formule une telle interrogation. Généralement les juristes pensent que le droit peut tout régler, a réponse à tout et n'est jamais incertain. Le mot de « pan-juridisme » a été forgé pour caractériser ce penchant. Je me souviens que, lorsque la conquête de l'air commença, l'un de mes vieux maîtres pourtant sage et savant, commença par soutenir que tout le droit de l'air pouvait être construit, au moins en France, sur la base du Code Civil, selon lequel « la propriété du sol emporte la propriété du dessus et du dessous ». De telle sorte que, sauf au-dessus de la haute mer, tout avion ne se déplacerait que grâce à une violation incessante des propriétés qu'il survole. Et, de même, lorsque le droit aérien fut constitué et qu'apparut la nécessité d'un droit spatial aux nouvelles conquêtes de l'homme, on commença par essayer de faire du droit spatial une sorte de dépendance du droit aérien.

fique, celui de la recherche puis de la découverte. Un auteur a parlé autrefois de l'accélération de l'histoire. On peut faire état encore davantage de l'accélération de la science. Forte de ce qu'elle vient de trouver, elle trouve plus, et ainsi de suite. En revanche le Droit est lent parce que la sagesse l'incite à l'être. Il est un facteur d'équilibre de la société et ne saurait jouer son rôle si sa production n'était tempérée par des phases de stabilité.

Voici donc une science en mutation perpétuelle qui suscite des problèmes juridiques dont l'actualité risque d'être éphèmère, et un droit qui n'est efficace qu'à la condition d'être non pas perenne mais durable. C'est la première difficulté. Il en est une autre, de toute autre portée, sur laquelle il faut revenir tant elle est essentielle. Les problèmes posés par la procréation artificielle sont loin d'être seulement scientifiques. Déterminer le destin de l'embryon vers la conservation par congélation, l'implantation, la destruction, l'expérimentation, c'est certes supposer résolues des interrogations techniques de haut niveau. Mais c'est aussi prendre parti sur sa nature. Est-ce une personne, est-ce tuer que de le détruire, est-ce torturer que d'expérimenter sur lui ? Quand commence la vie ? Finit-elle s'il finit ? A-t-il des droits ? Les contrées juridiques sont proches. On voit ainsi que toute législation nouvelle en cette matière ne peut se passer de définitions dans lesquelles entrent des choix philosophiques qui qualifient une société.

Nos législations actuelles sont inspirées de valeurs et de pratiques morales auxquelles l'occident et la civilisation chrétienne sont infiniment plus attachés qu' on ne le croit ou ne le dit parfois. Elles tendent au respect de la personne humaine. Ne reste-t-il pasà nos législations futures de définir cette personne humaine, de définir la vie et la mort ?

La vie des hommes est exposée à des transtormations qui, en leur donnant de nouveaux pouvoirs sur eux-mêmes, risquent de déjouer ou de défier le plan naturel ou divin. Ainsi donc pour le Droit, apparaît une ambition nouvelle et captivante : par la prudence de ses lois, celle de tempérer l'homme dans l'élan qui le porte à dépasser la mesure de sa condition.

Voilà qui doit nous permettre, toutes religions, toutes philosophies, toutes opinions confondues, de pousser un cri d'alarme pour ne pas avoir plus tard à clamer notre détresse. Des possibilités s'ouvrent désormais de multiplication du même être à l'identique et c'est le clonage, de fabrication d'espèces nouvelles et ce sont les chimères, de pré-détermination de l'individu et c'est la manipulation génétique dans ses conséquences extrêmes. Qui ne voit que si l'on entend préserver l'homme dans sa singularité et dans sa noblesse, il faut dresser là de grandes barrières pour préserver de grands maux. Le Droit, la loi ont ici leur rôle protecteur qu'il leur faudra jouer dans sa plénitude.

Mais dans l'attente de textes législatifs ou réglementaires il ne faut pas laisser la communauté scientifique à sa solitude, il faut accompagner sa réflexion. Ceux de ses membres qui s'interrogent sur les finalités de l'action et ils sont légion, appellent à une recherche multi-disciplinaire. Ne laissons pas s'éteindre l'écho de leurs voix car il y va du sort de chacun de nous. Les Comités d'Ethique, à l'éclosion desquels on assiste depuis quelques temps, commencent à apporter des réponses.

Je pense en particulier au Comité Consultatif National Français que préside Monsieur Le Professeur Jean Bernard. Des philosophes, des historiens, des juristes de toutes tendances morales et philosophiques se joignent aux chercheurs, aux médecins, aux hommes de science pour « *chercher en gémissant* ». Ils ne contraignent personne mais, par la force de conviction de leurs avis, ils tentent de tourmenter chacun. Ils ne sont pas législateurs. Entre la science qui trouve et la loi qui prescrit, ils constituent des relais qui tout en rassurant ou tempérant l'une, incitent et orientent l'autre.

Conclusion

Je reprends pour m'acheminer vers ma conclusion le thème qui m'a été proposé : les conséquences juridiques des méthodes de procréation artificielle. On pourrait être tenté d'énoncer : des conséquences juridiques, il n'y en a pas ou pas encore. Nous sommes en effet en présence, selon une expression qui a fait fortune, d'un vide juridique, on pourrait meme dire d'un gouffre. Faut-il le combler ? Il y a deux difficultés dont il faut prendre conscience. La première qui rappelle notre débat est le caractère constamment évolutif des problèmes. Nous sommes dans le domaine scienti-

du défaut de textes mésusent de leur liberté ou du moins de l'absence de contrainte. Ainsi peut-être actuellement, expérimente-t-on sans mesure sur les embryons, les multiplie-t-on dans des perspectives mal définies, pratique-t-on des réimplantations hasardeuses.

S'il est un domaine où le législateur doit intervenir c'est bien celui-là. Il y va de la protection des individus et de celle de la société. Protection des individus : l'impératif de santé n'a pas besoin d'être souligné. Il va de soi en effet que des modalités du rapprochement de l'élément mâle et de l'élément femelle, de celles de la conservation, vont dépendre le succès ou l'échec de la procréation et qu'il va s'agir d'éviter des conséquences qui, sans de grandes précautions techniques, pourront être graves pour la future mère et le futur enfant.

Protection de la société : on ne doit pas se dissimuler que les centres de conservation qu'on désigne parfois du terme réducteur de banque d'embryon, contiennent, ou vont contenir pendant une durée plus ou moins longue, de multiples êtres humains en puissance, toute une population en attente de la plénitude de vie. On est tenté de parler du « *peuple vague* » par lequel Valery avait désigné une toute autre réalité, à l'autre bout de la chaîne. On ne peut pas, sans de graves périls, laisser se constituer dans l'anarchie une humanité en double, laisser se constituer des réserves dont des esprits tortueux sauraient peut-être quelques jours faire un usage pervers. Il ne nous appartient pas de dicter les lois, mais nous avons le devoir de proclamer que dans ce domaine il faut des lois.

Mais le Droit, nous l'avons dit en commençant, n'est pas encore prêt à se mettre en harmonie avec les progrès scientifiques. Une profonde réflexion est nécessaire qui montrera jusqu'à quel point il se devra de le faire. Elle pourrait s'orienter à partir d'une distinction essentielle : aider à remédier à la parcimonie avec laquelle, aux yeux de certains, la nature a distribué ses dons, sans doute ! Mais s'en détourner pour en mimer ou en caricaturer les procédures, non !

Saint-Augustin a exprimé cette idée admirablement : « *autre chose est d'instaurer et de régir ce qui est engendré à partir du plus intime, du plus sublime centre des causes, or tel est l'œuvre de Dieu seul ; autre chose est d'accomplir selon les facultés qu'il octroie quelque opération extérieure qui produise telle ou telle chose à tel ou tel moment, de telle ou telle façon* ». (de Trinitate - III - 9).

juridiquement que l'embryon est une personne, ou emprunte quelque chose à la personne, la question se situe vis-à-vis même des géniteurs à un autre niveau. On peut penser qu'alors, s'agissant de destruction ou d'expérimentation, les textes devraient être prohibiteurs pour de très strictes conditions.

A la protection des droits des géniteurs s'ajoute celle des droits de l'embryon s'il en a, ces sauvegardes se complétant l'une l'autre. Il va de soi que si l'embryon est une personne ou a la potentialité d'une personne, il est titulaire de droits auxquels la société ne saurait porter discrétionnairement atteinte. Ne disposant d'aucune autonomie il trouverait chez ceux qui l'on produit ses représentants naturels. Leur sauvegarde protectrice ne serait peut-être pas toujours suffisante. Voici un exemple qui montre à quel point cette crainte est fondée : un embryon, issu de la procréation artificielle, peut être scindé en deux parties et, après réimplantation, produire des jumeaux parfaits. Mais les parents peuvent souhaiter retarder la naissance de l'un d'entre eux. Dans ce cas on les sépare ; l'un est réimplanté, l'autre est conservé par congélation pour ne regagner qu'à échéance le corps maternel. Il s'ensuit qu'on peut désormais imaginer des jumeaux parfaits d'âges différents, le second en date (est-on autorisé à dire le plus jeune ?) ayant à chaque instant de sa vie, en voyant son frére ou sa sœur ainé l'image de ce qu'il deviendra. Les parents trouveraient peut être intérêt dans cette faculté de retarder une naissance et d'influer ainsi sur le temps naturel. Mais saurait-on affirmer pour autant que l'intérêt des enfants serait en coïncidence avec le leur ? Ne serait-ce pas psychologiquement troublant sinon traumatisant pour un individu de se sentir pré-déterminé par son double qui l'aurait précédé ? Quel thème pour un nouveau Pirandello !

III — Les organismes :

Que le législateur intervienne ou non selon les voies à propos desquelles nous avons risqué quelques observations, la vie continue à se manifester sous ses formes les plus élémentaires. De plus en plus d'embryons sont produits «in vitro», conservés et congelés ; les interrogations sur le sort à leur réserver deviennent de plus en plus pressantes. Il en résulte que l'absence de toute réglementation de la procréation artificielle comporte des conséquences inquiétantes. On peut craindre en effet que si certains centres de « *fivete* » dirigés par des praticiens de haute compétence et de haute conscience ne glissent pas vers de redoutables abus, d'autres, au prétexte

nouvel interlocuteur, fort anonyme : un centre de conservation du sperme ou de fécondation « *in vitro* ».

Certes, ces organismes pourront revêtir la forme juridique d'associations de Droit privé. Ils n'en seront pas moins régis par un certain nombre de réglementations que nous appelons d'ailleurs de nos vœux et qui présenteront le caractère uniforme et impératif qu'impose l'Etat lorsqu'il entend définir des limites.

Ainsi va s'institutionnaliser dans une certaine mesure un domaine qui était par excellence celui de la vie privée. Et si par aventure la procréation artificielle devenait permise en faveur des personnes seules, ce que nous n'appelons pas de nos vœux, les parties en présence seraient alors une personne privée et un organisme. Le caractère public s'en trouvera accru d'autant. Ce ne serait plus un couple qui aurait à solliciter l'aide d'un tiers avant de retrouver une condition proche de la norme. Ce serait une seule personne, sans plus de rapports de droit que d'affection avec une autre, qui traiterait avec un centre para-administratif pour obtenir l'une des conséquences du rapprochement des sexes sans user du moyen essentiel d'y parvenir.

Les conséquences juridiques de la procréation artificielle sont aussi à envisager d'une part pour les géniteurs, d'autre part pour l'embryon.

Du côté des géniteurs : à leur égard ce n'est pas la nature de l'embryon qui fait a priori question. En effet, il ne serait pas besoin d'affirmer que l'embryon est une personne pour assurer la sauvegarde de leurs droits sur lui. A un stade moins avancé on doit reconnaître qu'il s'agit d'un produit du corps et même de deux corps et que par suite son utilisation n'est pas laissée à l'arbitraire de ceux qui en ont la disposition. Un choix est à faire sur le sort qui lui sera réservé. Ce choix ne saurait donc être effectué sans que soit recueillie l'autorisation et de la femme donneuse d'ovocytes, et de l'homme donneur de spermatozoïdes. On pourrait ajouter (toujours « *de lege ferenda* » — car encore une fois il n'y a pas de textes) que pareille autorisation ne doit pas être accordée « *in globo* » au moment du don avec des options laissées au loisir des utilisateurs mais au moment même de l'utilisation, par exemple : destruction ou expérimentation au moment où la réimplantation chez la femme donneuse ne s'avère plus nécessaire, n'est plus possible, ou n'est plus souhaitée. Mais si on reconnaît philosophiquement et

s'amplifier à mesure que s'affine la technique. Il se trouve qu'en vue d'accroître les chances de réussite et d'éviter des prélévements successifs qui ne sont quand même pas anodins, on est amené à prélever plusieurs ovocytes et à constituer plusieurs embryons. Certains d'entre eux qui ne sont pas réimplantés peuvent être congelés et conservés parfois pendant une durée assez longue. Quel sort doit-on leur réserver ? les réimplanter après décongélation chez la femme donneuse d'ovocyte pour permettre ultérieurement un meilleur succès ? Les réimplanter chez une autre femme, en faire un objet d'expériences, les détruire, les laisser dépérir ?

On ne peut répondre sans avoir répondu aux interrogations : qu'est-ce que l'embryon, est-ce une personne, n'est-ce qu'une chose ? Il faut que le terrain philosophique ait été déblayé avant que ne soient abordées les conséquences juridiques. Si l'embryon est une chose, on peut le détruire, on peut expérimenter sur lui. S'il est une personne, on ne le peut pas du moins sans certaines conditions. Et même si la philosophie dit qu'il s'agit d'une personne, le Droit ne le dit pas pour autant qui ne comporte aucun texte à ce sujet. Il n'existe pas de statut de l'embryon. Faut-il élaborer un statut de l'embryon ?

On voit à quel point la question est nouvelle et combien il serait malaisé de trouver un précédent éclairant. Il s'agit de savoir si l'on est fondé à introduire une autre catégorie parmi les sujets de droit et, dans l'affirmative, comment il convient de protéger cette personne juridique par reconnaissance de ses droits sans bien entendu que puisse être affirmé le parallélisme de ses droits.

Là encore, nous ne pouvons nourrir l'ambition d'exposer l'ensemble d'un problème dont nous sommes d'ailleurs à peine capables, en l'état, de bien définir les contours.

Quelle serait donc, pour nous en tenir au sujet, la répercussion juridique de cette nouvelle méthode de procréation ?

Sur un plan général un auteur a signalé combien était remarquable à l'occasion du développement des techniques de procréation artificielle, un certain glissement du Droit privé au Droit public (Jacques Michel - le Droit à l'épreuve du sujet - rev, Milieux - n°23, 24). Le domaine de la filiation relevait traditionnellement du Droit des personnes, donc d'une technique essentiellement privatiste. Or, voici que va apparaître face au couple un

d'une fécondation ultérieure. Ils fournissent leur sperme pour sa conservation. C'est ainsi que peut se poser le problème difficile de la fécondation « *post mortem* ». Sans prétendre en exposer ici toutes les implications, on peut souligner les éléments suivants : la fécondation est-elle possible après décès, sans grave conséquences psychologiques ?

Dans l'affirmative, combien de temps après ce décès peut-on y procéder ; faut-il s'en tenir au délai de viduité ?

La veuve a-t-elle des droits sur le sperme conservé ?

Sur ce dernier point, un tribunal français lui a reconnu ce droit. Mais les problèmes n'en demeurent pas moins graves. Ils gagnent en difficulté à la mesure de la durée de conservation du sperme. On a sur ce point échafaudé des hypothèses tout à fait surprenantes, ainsi celles d'un aîné par la naissance, qui serait cadet par la conception. Les problèmes patrimoniaux ne trouveraient guère de solution dans les catégories actuelles du Droit. C'est pourquoi si l'on devait admettre la conservation « *post-mortem* » du sperme, il conviendrait dans un but de sécurité juridique d'en limiter législativement les modalités d'utilisation.

II — La Fécondation « In Vitro »

Les solutions à envisager pour résoudre les difficultés ci-dessus brièvement analysées s'appuient généralement sur des références aux textes ou à la jurisprudence. En revanche le domaine que nous allons maintenant aborder est fait de terres nouvelles dont l'exploitation est impossible sans imagination et innovation. Il s'agit de la procréation artificielle proprement dite. Certes les procédés dont nous avons jusqu'à présent parlé ne sont pas dépourvus d'artifices. Néanmoins leur utilisation permet de respecter le programme naturel, quant aux rapports mère-enfant pendant les neuf mois de la grossesse. Maintenant il va s'agir de la constitution de l'embryon hors du sein maternel par rapprochement « *in vitro* » de l'ovocyte et du spermatozoïde.

Voici l'hypothèse classique : la femme est inféconde par suite de l'obturation de ses trompes. On tente de lui prélever un ovocyte que l'on rapproche «*in vitro* » du spermatozoïde du mari. Si l'embryon se constitue, on le réimplante dans l'utérus de la femme pour permettre la poursuite de la grossesse. Mais les problèmes ne s'arrêtent pas là. Ils ne cessent de

les candidats au statut parental ou bien ceux-ci se sont adressés à un centre qui rassemble des réserves de semence masculine et qu'on appelle chez nous CECOS. Il va de soi que l'identification voulue du donneur qui sera peut être suivie de la révélation de son nom au futur enfant risquera de créer des difficultés relationnelles au sein du couple. En effet chacun sait que le père biologique est un autre qui est connu. Le désir ne peut-il naturellement venir à celui-ci de connaître l'enfant né à partir de lui, de s'intéresser à son sort, puis de revendiquer ou de se reconnaître des droits à son égard ? Mais aurait-il des droits ? Il faut à n'en pas douter répondre par la négative. On voit trop en effet le trouble qui en pourrait résulter pour l'enfant. Ces considérations conduisent à penser qu'en pareille matière l'anonymat du donneur constitue une protection souhaitable pour tous. Cet anonymat étant parfaitement garanti par les centres dont nous allons parler, on doit admettre qu'une intervention législative qui leur réserverait une sorte de monopole sous certaines conditions serait opportune.

La difficulté pratique ne se retrouve pas lorsqu'en effet c'est le secours d'un centre d'insémination artificielle qui est demandé. La règle est alors celle de l'anonymat favorisé par les modalités du don.

Compte tenu de cette précaution, on retrouve ici les règles de la filiation telles qu'elles s'appliquent aux couples qui ont procréé dans des conditions naturelles. S'il s'agit de personnes mariées, l'adage « *pater is est quem nuptiae demonstrant* » est opposable à l'homme. S'il s'agit d'un concubinage, l'homme doit faire acte de reconnaissance de l'enfant. Quant à la filiation maternelle, elle est établie par l'accouchement. Il n'en demeure pas moins que tant dans les couples mariés, que dans ceux qui ne le sont pas, le mari ou le compagnon sont en droit de contester la filiation ne serait-ce que par la preuve de la stérilité ou l'examen des sangs. Les délais de contestation sont, il est vrai, rappelons le, très courts pour l'homme marié. Quoiqu'il en soit, si ce mode de fécondation n'emporte pas de conséquences juridiques très spécifiques, il est cependant un facteur de fragilité supplémentaire dans le statut juridique de l'enfant.

La conservation du sperme n'a pas pour seule conséquence de suppléer aux carences fécondantes de l'homme vis-à-vis de sa femme ou de sa compagne, elle permet aussi de prolonger les vertus de sa fertilité. Les exemples ne sont pas rares d'hommes qui, la veille d'une intervention chirurgicale dangereuse ou mutilante, entendent préserver leur principe vital en vue

faut-il refondre la législation de fond en comble, peut-on se contenter de l'adapter, convient-il seulement, au prix de quelques retouches de détail, de maintenir le « *statu-quo* » ?

Nous ne ferons guère que circonscrire le débat et oser quelques réponses fragmentaires après avoir mesuré l'ampleur des questions nouvelles que pose au praticien du droit, le praticien des sciences.

On voudra bien me pardonner d'être incomplet et de me borner à effleurer le sujet alors que, pour être exhaustif, il me faudrait beaucoup de temps et de compétence. je n'ai en suffisance ni l'un, ni l'autre. Cependant, je tenterai quelques réflexions sur trois aspects du sujet qui nous occupe : les deux premiers relèvent de la technique proprement dite l'insémination artificielle, la procréation « *in-vitro* » ; le troisième se trouve à la jonction de la technique et de l'administration : il s'agit des orgnanismes de conservation des principes vitaux, et si j'ose ce rapprochement, des organismes de conservation des principes moraux.

I — L'Insémination Artificielle :

L'insémination artificielle peut-être pratiquée, on le sait, selon deux méthodes différentes en fonction de la personne d'un de ses acteurs. Ou bien le donneur mâle est le conjoint (I.A.C.) ou bien il est étranger au couple (I.A.D.). Par conséquent dans la première hypothèse les partenaires du couple sont les mêmes que dans le cas de la procréation naturelle. La seule différence tient dans ce fait que l'homme et la femme ne se rapprochent physiquement que par une infime partie de chacun d'eux mais tout à fait essentielle : l'ovocyte et le spermatozoïde. Si pareille circonstance peut susciter des interrogations importantes sur le plan philosophique et comporter des conséquences psychologiques pour le couple et pour l'enfant, elle ne comporte pas d'incidences juridiques notables. Les particularités du rapprochement n'altèrent pas l'identité des géniteurs. Le contentieux éventuel ne saurait être différent de celui qui surgit habituellement en la matière.

Il n'en va pas de même lorsque ce sont des problèmes de stérilité du mari qui viennent à se poser. Alors la pratique de l'I.A.D. suppose le recours à un troisième personnage : le donneur de sperme. A ce stade deux situations peuvent se présenter : ou bien le donneur a été spécialement choisi par

LES CONSEQUENCES JURIDIQUES DES NOUVELLES MAITRISES DE LA PROCREATION

Jean MICHAUD

Introduction

Les connaissances acquises par les hommes entraînent en évoluant l'évolution des mœurs. Les lois évoluent aussi mais plus lentement car le Droit ne prend en compte qu'avec retard le capital culturel et sociologique. C'est seulement lorsque la nouveauté s'est revêtue d'une certaine permanence que sa traduction dans des textes peut être utilement envisagée.

Ces idées ne sont pas neuves. On pourrait leur trouver maintes illustrations dans le passé.

Ce qui est neuf ou ce qui du moins nous le paraît, ce sont des progrès de la science tels qu'ils suscitent des interrogations profondes d'ordre philosophique de nature à remettre en cause un immense champ de conceptions bien établies et qui ouvrent pour le Droit un vaste domaine à cultiver. On en sait bien davantage que naguère sur l'homme mais on manque cruellement d'instruments capables de maîtriser cette connaissance toute neuve. Les limites du cadre juridique étaient, il y a peu, assez larges ou assez extensibles pour que les résultats des progrès puissent s'y placer. Nous n'en sommes plus là. Il faut construire un droit de l'espace, un droit nucléaire et ce de toutes pièces.

En va-t-il de même du problème qui nous retient présentement ? Les nouvelles techniques de procréation artificielle peuvent-elles se satisfaire des règles juridiques existantes, particulièrement en matière de filiation ?

Sur ce plan, les choses sont claires.

Mais il est vrai qu'il existe un risque de dérapage qui fait peur à tous nos concitoyens qui se demandent où s'arrêtera la prévention des anomalies les plus mineures et où commencera la prédétermination d'une nouvelle espèce humaine.

Ma réponse sera aussi ma conclusion : oui, ces nouvelles procréations comportent des risques comme toute nouvelle acquisition humaine. Mais: 1) ces risques peuvent être appréciés et donc endigués par les humains et les structures sociales appropriées, 2) le fait que les recherches soient faites par des *équipes* médicales qui travaillent au grand jour limite les risques de dérapage.

D'ailleurs, je dis souvent qu'il y a eu moins de dérapage avec les procréations médicalement assistées qu'avec — par exemple — la désintégration de l'atome.

Je vous rappelle que plus de 3.000 bébés sont nés dans le monde et qu'ils sont aussi normaux que les autres, que le rythme des naissances augmente de manière exponentielle de même que le nombre de centres qui pratiquent la FIV. Ceci prouve qu'il y a là une véritable demande, un vrai besoin qu'il serait fâcheux de se cacher.

En définitive, on voit qu'une mutation importante s'est produite,

Qu'à tous niveaux elle est déjà en cours,

et qu'il convient que se multiplient les réflexions des individus (à l'image de la réunion de votre académie) afin d'assumer la maîtrise nouvelle que les humains ont acquise sur leur reproduction, ceci afin d'en définir le sens et les limites.

Qui ne voit que la possibilité d'effectuer les recherches sur les anomalies chromosomiques au stade d'un œuf qui vient d'être fécondé serait un progrès à tous points de vue ? la chose est possible et a déjà été réalisée chez l'animal. Il suffit de prélever une ou deux cellules de l'œuf qui se clive pour avoir d'un côté un matériel permettant l'analyse et de l'autre un œuf qui se développera exactement comme si aucun prélèvement n'avait été fait. C'est en effet une particularité de l'œuf au début que toutes ses cellules soient capables de participer à l'édification de l'embryon et que le retrait de certaines d'entre elles ne compromette pas la transformation de l'œuf en embryon. Déjà, en sectionnant des œufs en deux, on a obtenu chez l'animal deux jumeaux vrais identiques (veaux, chevaux, etc...). Ainsi, un des prochains progrès devrait concerner la prévention des anomalies par un dépistage sur un œuf avant son transfert. Bien sûr, ceci ne concernera au début que les embryons des parents pour lesquels la transmission d'une tare est prévisible. Mais il est possible que jouant comme un facteur favorisant, la facilité avec laquelle on réalisera des fécondations in vitro (l'un renforçant l'autre), de plus en plus de couples s'adresseront à cette technique. Au début aussi, seules les anomalies chromosomiques seront concernées, mais dans un futur proche, les anomalies portées par un gène pourraient aussi être dépistées. Ces anomalies appelées monogéniques (exemple la chorée, maladie nerveuse) s'opposent aux anomalies polygéniques dans lesquelles plusieurs gènes sont impliqués (par exemple le diabète). Le diagnostic des premiers sera évidemment plus aisé. L'argument aussitôt avancé est ainsi formulé : « *ainsi vous supprimerez tout embryon porteur d'une anomalie quelle qu'elle soit ? Où vous arrêterez-vous ?* » En fait, la question ne se posera pas en ces termes mais plutôt ainsi : ayant le choix entre 5 ou 6 embryons à transférer à la mère et compte tenu du fait qu'on ne transfère pas plus de 3 embryons pour éviter les grossesses multiples, seuls seraient transférés les embryons « *normaux* » sur le plan génétique.

Il faut bien distinguer ces thérapeutiques *à venir* de l'eugénisme. En effet le *traitement*, car il s'agit d'un traitement, n'a lieu qu'avec l'accord et avec la participation affirmée des parents qui souffrent d'une maladie génétique alors que l'eugénisme prétend conduire des programmes sociaux généraux portant sur des traits génétiques généraux.

La thérapeutique s'adresse à un individu particulier alors que l'eugénisme a pour objet l'homme en général.

— l'erreur liée à la rencontre de plusieurs gènes anormaux (polygénique) comme dans certaines malformations, le diabète, certaines formes de psychose ou de cancer.

Rappelons aussi que la nature élimine la plupart des anomalies chromosomiques sous forme d'avortements précoces qui sont en fait le rejet par le corps humain d'un produit de conception qu'il juge défectueux. On ignore encore le mécanisme qui permet cette « *reconnaissance* » et les raisons de son non-fonctionnement lorsqu'il laisse évoluer un embryon malformé. Par exemple pour les mongoliens, la grande majorité d'entre les embryons qui en sont atteints avortent au cours des premières semaines de grossesse. Seul un sur dix environ évoluera à terme. La nature autorise donc la sélection.

C'est cette même sélection que nous pratiquons dans tous les hôpitaux du monde au moyen du diagnostic prénatal. La première méthode est l'amniocentèse qui consiste à prélever par une fine aiguille du liquide amniotique contenu dans l'utérus. On analyse les cellules qu'il contient, ou bien sa composition chimique et on porte parfois un diagnostic d'anomalie. Mais cet examen se pratique à la 17ème semaine de grossesse et les analyses sont longues, ce qui conduit dans les cas anormaux à des interruptions tardives (4-5 mois) de la grossesse avec toute la cohorte de problèmes médicaux, psychologiques, éthiques que cela comporte. On a depuis quelques années fait un progrès majeur dans la précocité du diagnostic : vers la 8ème semaine de grossesse, on peut repérer le tissu nutritif de l'œuf (le placenta) et au moyen d'une fine sonde introduite par le vagin prélever quelques milligrammes de cellules du « *chorion* » de l'œuf. Les résultats sont obtenus en une semaine et l'interruption de la grossesse peut ainsi être décidée avant le terme de l'IVG légale en France (*).

On voit que d'ores et déjà la prévention des anomalies se pratique à large échelle. En France, les laboratoires qui pratiquent ces examens sont débordés et refusent les analyses au-dessous d'un âge maternel de 38 ans... or si les anomalies sont plus fréquentes après 38 ans, le nombre des enfants atteints est plus élevé avant cet âge.

(*) Ceci entraîne, très exceptionnellement pour certaines femmes, la possibilité de se faire avorter si, par exemple, le sexe de l'enfant à venir n'est pas celui qu'elles desiraient

serait le taux de réussite de la technique ; il n'y a donc pas un problème nouveau aujourd'hui.

L'argument principal contre l'utilisation des « *embryons* » humains pour la recherche est de considérer l'œuf fécondé comme ayant le même statut qu'un enfant ou qu'un adulte.

L'argument principal en faveur est que l'œuf ne peut pas être considéré comme une personne ou même comme une personne potentielle.

En tant que médecin, je témoigne en faveur de ce 2ème point de vue car on sait que depuis que l'homme est l'homme tous les œufs fécondés n'aboutissent pas à une vie, car on sait aussi que jusqu'au stade de 21 jours, il n'y a pas d'individualisation de l'œuf, qui peut encore se scinder en deux individus différents.

Les principes pour moi doivent être :

— ne pas créer des embryons spécialement pour la recherche.

— ne faire de recherche que sur des embryons « *surnuméraires* » et dans un but précis lié à une avancée thérapeutique.

Quoi qu'il en soit, revenons à la prévention.

Lorsqu'on envisage les progrès futurs de la génétique, chacun imagine une série de manipulations destinées à fabriquer un surhomme selon un projet pré-établi. Mais on oublie le plus souvent que les progrès en génétique servent à la prévention, c'est-à-dire au dépistage précoce des anomalies éventuelles d'un nouvel individu. Non pas des anomalies mineures qui ne modifient pas la vie de l'homme, mais des anomalies majeures qui ôtent à l'individu qui en est porteur ses chances de mener une existence à l'échelle humaine. A titre d'exemple, rappelons qu'il est différents types d'erreurs de la programmation génétique humaine :

— l'erreur dans la rencontre des chromosomes comme par exemple le mongolisme lié à un chromosome surnuméraire,

— l'erreur due à l'hérédité de deux parents qui transmettent chacun une « *malchance* » comme dans la mucovicidose,

— l'erreur due à la transmission d'une maladie liée au sexe comme dans l'hémophilie ou la myopathie,

2) nul n'est jamais maître du choix des chromosomes qu'il transmet lui-même.

3) l'expérience de vingt années d'insémination artificielle avec donneur montre que les enfants qui en sont issus sont sains, heureux, dans un couple le plus souvent réalisé au travers de leur naissance.

Mais j'accepte qu'on s'oppose moralement à ce choix à une condition : le refus doit concerner *toutes* les procréations par remplacement.

Or : l'adoption d'un enfant abandonné à la naissance s'apparente beaucoup à l'adoption d'un embryon congelé surnuméraire.

Or : les banques de spermes existent depuis plus de dix ans. 2000 enfants naissent chaque année en France. Le don d'ovocyte n'est que le symétrique du don de sperme.

Donc, de deux choses l'une :

— ou bien on condamne dans leur principe *tous* les dons et dans ce cas il faudra revenir en arrière.

— ou bien on accepte dans leur principe tous les dons. Dans ce cas demeureront des problèmes moraux liés :

1) au secret du don que je crois nécessaire,

2) au choix des indications (oligo-asthénospermie, ménopause précoce), l'indication pour moi étant le manque *absolu* de spermatozoïde ou d'ovocyte.

C — Dernière maitrise des Hommes : la Prévention

Elle pourrait s'exercer grâce au développement des fécondations au laboratoire grâce aux recherches sur l'embryon.

Je voudrais m'exprimer brièvement sur *ces recherches* qui n'entrent pas directement dans le cadre de mon exposé, car il faut démystifier cette notion d'expériences sur l'embryon qui fait peur. Dès que l'on fait n'importe quel traitement de stérilité, on fait déjà de l'expérimentation sur l'embryon. On la fait in vivo. Dès que l'on fait une FIV on fait aussi un certain type d'expérimentation puisqu'au début par exemple, on ne savait pas ce que

deux spontanément fécondé dans un cycle naturel ne se développe pas jusqu'à terme), et les détruit donc. Quant aux hypothèses du don ou de l'expérimentation, nous les discuterons plus tard.

2) La durée de la conservation peut poser des problèmes moraux. En effet, le but de la congélation est de donner plus de chances au couple d'avoir un enfant. Si la conservation de 6 mois (après *échec ou naissance*) cadre bien avec le but poursuivi, une durée de plusieurs années, comme la commission Warnock l'a accepté peut entraîner des situations nouvelles et choquantes... Une période de deux ans me paraît préférable, mais peut être discutée. On doit à mon avis toujours respecter la volonté des deux procréateurs ensemble, et les motifs de la congélation comme le devenir de l'embryon doivent être clairement exprimés avant le début de l'intervention. Ces derniers points peuvent être discutés, par des juristes ou des moralistes notamment.

3) C'est volontairement que je n'envisagerai pas ici la question des « *mères porteuses* », autre procréation par déplacement, car il ne s'agit pas d'un problème médical.

B — Sur les procréations par remplacement, c'est-à-dire :

- Insémination Artificielle avec Donneur
- don d'ovocyte
- don d'embryon

Je m'exprimerai moins longuement pour la raison suivante : elles posent un problème éthique que chacun peut résoudre à sa manière.

EST-IL JUSTE de réparer pour un couple stérile le mécanisme reproducteur, de reconstituer la chaîne de filiation interrompue par une maladie, ceci par l'apport d'un gamète (spermatozoïde ou ovocyte) étranger ? L'apport de chromosomes étrangers à l'un des individus du couple pour obtenir un enfant dans son couple est-il moralement condamnable ?

Chacun peut répondre à sa manière. L'approbation comme la réprobation ont autant de bases logiques.

Ma réponse personnelle est favorable car :

1) le but est de permettre à un couple stérile, et *volontaire* pour le don d'obtenir un enfant dans son couple,

Mais l'expérience montre que le progrès des connaissances ramène ces choix moraux à des choix scientifiques :

— pourcentage de succès connus liés à l'âge ou à l'indication

— nombre des embryons replacés réglé par la congélation

— qualité (meilleure appréciation des chances réelles de chaque embryon).

II — La 2° procréation par « Deplacement » est réalisée par *la congélation des embryons*. C'est un simple déplacement dans le temps, et les gamètes sont ceux du père et de la mère du couple qui désire un enfant. Il peut s'agir de la congélation :

— du sperme (mari absent)
— de l'ovocyte (en cours de réalisation)
— de l'embryon.

En pratique, nous l'utilisons à partir du 4ème embryon dans la FIV.

L'embryon étant replacé chez sa mère biologique, et le but étant de lui donner une chance supplémentaire de grossesse, le principe de la congélation paraît devoir être moralement acceptable, d'autant qu'il est aujourd'hui prouvé que les enfants nés d'embryons congelés sont aussi normaux et sains que les autres.

Le fait de congeler des embryons, ou des spermatozoïdes ou des ovocytes n'est qu'un artifice technique qui permet la conception d'un enfant par ses parents biologiques dans des circonstances où la conception n'aurait pas été autrement possible. Le résultat est un enfant que le couple ne pouvait pas obtenir spontanément.

Les problèmes moraux posés sont principalement au nombre de 2 :

1) Le devenir des embryons congelés « inutiles ». Trois possibilités : être détruits, ou faire l'objet d'un don à un autre couple stérile, ou permettre une expérimentation scientifique.

Il me semble que le fait qu'il y ait des embryons inutiles ne peut faire condamner moralement le principe de la congélation car on sait que la nature elle-même crée plus d'embryons que nécessaire (un embryon sur

c'est le don d'ovocyte
c'est le don d'embryon

b/ - partiel = ce sont les manipulations génétiques

3 — par la prévention

Pour chacune de ses techniques, se pose un problème de principe, puis une discussion des modalités.

A — Les procréations artificielles par déplacement des gamètes

I — La fécondation in vitro à l'intérieur du couple ne pose en soi aucun problème de principe si on n'admet que ce qui est naturel : elle permet et reproduit un phénomène biologique qui se serait produit naturellement en l'absence de maladie. Dans le fait qu'elle reproduit strictement la physiologie à l'intérieur d'un couple constitué les seuls problèmes éthiques posés pourraient concerner la technique et non pas le principe.

Si la morale ne peut ainsi condamner le principe de la FIV qui ne fait que reproduire la nature et la physiologie, elle peut discuter certains choix qui se posent au médecin.

Par exemple :

— le choix des couples en fonction des chances de succès qui ne sont pas égales pour tous, (il peut être immoral de faire courir des risques à un couple qui n'a aucune chance de succès),

— le choix du nombre des embryons replacés (exemple de la RDA, où le gouvernement impose le replacement de tous les embryons fécondés même si leur nombre fait courir des risques à la mère en raison de grossesses multiples).

— l'appréciation de la qualité des embryons replacés, (si l'on fait un choix, on prend les « meilleurs »).

reproduction : ne plus soigner les couples stériles, ne plus faire de prévention des anomalies, ne plus traiter les avortements spontanés ou les menaces d'accouchement prématuré. Ce débat a existé périodiquement dans l'histoire : n'a-t-on pas condamné la pratique de la césarienne à son début ? D'ailleurs, il faut dire que la nature elle-même dans le domaine de la reproduction est loin d'être parfaite : 50 % des conceptions humaines n'aboutissent pas à un individu sain et normal.

Dans le domaine de la reproduction elle-même, l'histoire la plus ancienne porte les traces des efforts de l'homme pour maîtriser la conception. Il y a trois siècles on découvrait le spermatozoïde et l'ovule, il y a cent ans se pratiquait la première insémination artificielle, il y a quarante ans naissait la contraception efficace, il y a vingt ans s'ouvraient les banques de sperme.

Ceci témoigne d'une volonté inconsciente de *toutes nos sociétés* de refuser le déferlement imparfait des naissances naturelles, pour chercher à maîtriser le phénomène de la reproduction aussi bien dans sa quantité que dans sa qualité.

L'humanité tournait donc autour de la FIV depuis longtemps, lorsque R. EDWARDS et P. STEPTOE obtinrent la naissance de Louise BROWN. La fécondation externe permettait ainsi au début de suppléer à des trompes absentes ou non fonctionnelles, en mimant en quelque sorte la physiologie pendant deux ou trois jours. Mais la FIV ne concerne déjà plus seulement les trompes obstruées. Elle a ouvert la voie à de nombreuses techniques nouvelles dont certaines ont pour but de pallier une absence ou une insuffisance des mécanismes naturels, (don d'ovocytes ou d'embryon, insémination artificielle, prêt d'utérus par exemple) et d'autres cherchent au sens large à améliorer la qualité de la reproduction humaine, (congélation, duplication, clonage ou recombinaisons génétiques par exemple).

Le pouvoir actuel de l'homme s'exerce ainsi de trois manières :

I — par déplacement des gamètes :
dans l'espace c'est la FIV
dans le temps c'est la congélation des gamètes ou des embryons
2 — par remplacement des gamètes :
a/- total = c'est l'IAD

ASPECTS ETHIQUES DE LA FECONDATION IN VITRO

Jean COHEN

J'apporterai ici dans ce débat, le point de vue personnel d'un médecin confronté depuis une trentaine d'années aux aspects de la reproduction humaine : pendant ces trente ans, nous, gynécologues-accoucheurs qui subissions les lois de la nature (c'est-à-dire que le plus souvent nous ne pouvions qu'en constater les anomalies), avons réussi à en comprendre certains mécanismes et certaines lois, et à les maîtriser pour le bien des hommes, des femmes, des couples et ceci dans le but de leur permettre les enfants qu'ils désirent en évitant au maximum tout ce qui peut handicaper les petits d'hommes dans leur constitution ou dans leur santé. C'est notre rôle de médecin.

En premier lieu, il convient de lever une hypothèque : on peut décider que seul le naturel doit gouverner la morale. Au nom de ce principe on s'oppose à toute intrusion du savoir de l'homme dans le déterminisme du vivant. C'est un concept global auquel je reconnais droit de cité, mais que je ne partage pas. Je suis en faveur des antibiotiques et de la chirurgie. Cette querelle, les anglosaxons la définissent par l'opposition de deux mots NATURE et NURTURE, entendant par là un premier mot qui serait la nature à l'état brut et un second qui interviendrait après que l'homme ait modifié le premier par la culture. Pour ma part, l'idée même d'un ordre naturel des choses est mythique : depuis l'apparition de l'homme, ce dernier a transformé la nature et tout est culture là où il existe. Mais si l'on admet le principe que seuls les mécanismes naturels doivent être acceptés et respectés, il faut arrêter ici tout débat, et probablement aussi toute médecine de la

22) En dehors de l'enfant lui-même, comment réagiront le mari et les enfants de la porteuse ?

Condamneront-ils sa conduite ou l'approuveront-ils ?

23) L'extension de la pratique des mères porteuses, ne contribuera-t-elle pas à l'éclatement du mariage comme institution ?

Ne menacera-t-elle pas la monogamie au profit d'une bigamie ou d'une polygamie (l'épouse du cœur et celle de la procréation,...) ?

24) Quelques questions découlent de ce qui précéde :

Jusqu'où ne pas aller loin ?
«Loin» par rapport à quoi ?
Où situer le «où» ?

Nécessité donc de retourner à la personne pour en définir les frontières. C'est le travail du philosophe. Comment concilier, sans freiner, l'inclination naturelle au savoir avec le souci d'éviter toute utilisation de la recherche scientifique dans les domaines, qui n'auraient rien de véritable au service de l'humain ?

faut pas faire des confusions absolues et voir l'humain menacé dès que la science fait quelque percée. Par exemple, un des soucis primordiaux des théologiens, des moralistes et des juristes est de : protéger la famille contre la désintégration. Mais il y en a parmi eux qui ne s'aperçoivent pas que c'est déjà trop tard. Le nouveau type de famille qui domine la société industrielle se fait une conception de la liberté qui frise l'anarchie et l'individualisme et refuse les contraintes de la famille classique. Ce n'est donc pas par hasard que le nombre des mariages baisse tandis que celui des divorces augmente ainsi que des mariages «libres». Il ne s'agit donc pas de protéger la famille (celle qui a disparu, ou en train de s'éteindre), mais de se défendre contre le nouveau type de famille qui se généralise et se développe.

Il y a même une tâche plus urgente : prévoir ce que vont devenir demain les couples et les enfants. Devenue diffuse, la responsabilité familiale se dissout et, au lieu et place, surgit l'individualisme conçu comme étape suprême de la libération de la personne. Que d'enfants se sentent orphelins de père et de mère bien qu'ils covivent avec eux, sous le même toit !

20) L'enfant est autant un organisme biologique qu'un réseau relationnel : la mère génitrice participe à l'existence de l'être biologique et la mère sociale aux relations affectives, à l'éducation, aux liens sociaux, à l'adaptation, aux institutions, aux mœurs et à la culture, l'enfant appartient, en fait, aux deux mères. Séparer le biologique du social représenterait de graves anomalies ; ce serait une rupture qui engendrerait de profondes perturbations psychologiques. Unir les deux mères autour de l'enfant, c'est l'exposer ainsi que les deux couples, aux drames déjà signalés plus haut, sauf si une réforme radicale et globale de la société aboutit à changer les mentalités.

21) Certes, pour le couple receveur, l'enfant n'est pas attendu pour lui-même ; n'étant pas encore là, on ne le désigne pas par « celui-ci » et « celui-là ». Le couple le désire pour satisfaire un désir plus fort que soi. Quant à la mère porteuse, elle ne doit, paradoxalement, ni l'aimer, ni le désirer puisqu'elle en a fait don et deuil avant la naissance : elle porte un être qui, s'il vit, sera complétement indépendant d'elle. Aucune relation affective ou autre. Il naîtra peut-être sans douleur, mais sûrement avec des brisures.

comme une personne en gestation, une personne potentielle, ou tout simplement une matière sans conscience et donc sans dignité. Les retombées morales et sociales résident dans l'opinion qu'on se fait à ce propos.

Néanmoins, pour quelque fin que ce soit, est condamnable sans appel toute expérimentation sur l'être humain, personnalisé ou en train de se personnaliser (existence de la conscience). La manipulation d'une personne est une atteinte immorale à la dignité de toute l'espèce humaine. Le Coran prescrit que :

> **« Quiconque tue une personne innocente, n'ayant ni tué ni créé du désordre sur la Terre, c'est comme s'il tue toute l'humanité. Et quiconque sauve une seule personne c'est comme s'il sauve toute l'humanité » (Coran : 5, 32)**

19) L'être devenu personne acquiert vénérabilité et caractère sacré. L'univers entier a été créé en fonction de lui :

> **« Dieu a créé les cieux et la terre, fait descendre du ciel une eau grâce à laquelle il fait pousser des fruits pour votre substance. Il a mis à votre service le vaisseau qui, sur Son ordre vogue sur la mer, Il a mis aussi à votre service les fleuves, la nuit et le jour. Il vous a gratifiés de tout ce que vous lui avez demandé. Si vous comptez les bienfaits de Dieu vous ne saurez les dénombrer » (Coran : 14, 32-34)**

Le verset 13 du ch. 45 insiste sur la même idée :

> **« Dieu a soumis la mer à vos intérêts et vous a assujetti tout ce qui se trouve dans les cieux et sur la Terre ».**

Dieu ne préfère-t-il pas l'homme à l'ensemble des créatures?

C'est lui-même qui, selon le Coran, affirme :

> **« Certes, Nous avons honoré/ennobli les fils d'Adam. Nous les avons portés sur la terre ferme et la mer. Nous leur avons attribué d'excellentes nourritures et les avons placés au-dessus de beaucoup de ceux que Nous avons créés » (Coran : 17, 70).**

Une personne consciente se sent hypnotisée par un scandale absolu chaque fois que l'humain est en jeu ou risque d'être chosifié. Toutefois, il ne

matière. La première est subtile et se soumet à ses propres lois ; la seconde est brute, manipulable et subit des lois qu'impose une volonté extérieure. Un enfant ne peut être ni programmé, ni fabriqué (manipulé). C'est une expérience mystérieuse, qu'on observe et accueille.

16) Parfois, l'enfant si attendu et si désiré peut ne pas répondre au modèle que s'en faisaient les receveurs. Il sera alors supporté, sans être aimé, quand on ne le refusera pas carrément, tandis que la mère porteuse s'en est dégagée et l'a donné/abandonné. Malheureux rejeton. Au lieu de deux mères, n'en aura aucune. Un véritable bâtard social aux prises avec les vicissitudes de l'histoire, tel un chien crevé, une épave rejetée par la mer.

C'est un cas des plus graves où la responsabilité de tous est engagée, y compris celle des transplanteurs et des biologistes généticiens.

17) Jusqu'à maintenant, on n'a rencontré que des problèmes qui, bien qu'inquiètants, ne paraissent pas insolubles. En effet, il suffit de les bien poser et de les affronter avec de nouveaux dispositifs éthiques, tout en y sensibilisant la société et en préparant psychologiquement les couples donneurs et les couples receveurs.

Mais d'autres problèmes ne semblent pas, dans l'immédiat, recevoir des solutions satisfaisantes ou prévisibles. Il s'agit, par exemple, d'un de ceux qu'engendre la technique de la *FIVETE* (la fécondation in vitro et transplantation d'embryons).

Pour mettre toutes les chances de réussite de la grossesse de son côté, le médecin implante dans l'utérus trois embryons au lieu d'un seul. Comme chaque embryon a la même possibilité que les deux autres, il arrive qu'au terme de la grossesse, on obtient des triplés, comme il arrive que deux de ces embryons ne s'implantent pas. Donc, d'avance, le médecin est convaincu qu'il sera souvent appelé à supprimer des embryons humains.

Cet acte est-il moralement valable?

18) Est-il pure mesure scientifique ? Et la science comporte-t-elle, en elle même, ses propres justifications? Ne serait-ce pas un assassinat relevant du droit pénal?

La réponse dépend de l'idée qu'on se fait de l'embryon. Considéré

12) Les parents sòciaux n'ont pas non plus la vie toujours en rose. Dès qu'ils s'aperçoivent que l'enfant commence à poser des questions aussi délicates et à se mettre lui-même en question, ils se réveillent à l'amère réalité. Hier, ils souffraient de la stérilité, maintenant ils souffrent doublement à cause du malheur de l'enfant, leur enfant qui, en prenant conscience de son état, leur fait comprendre que la victoire médicale sur la stérilité n'a pas résolu tout leur problème, tous les problèmes.

« Et si l'enfant nous prenait en grippe... » ?

13) La peur les envahit pour eux-mêmes et pour l'enfant dès qu'il se met à questionner et à se révolter. C'est toute leur affection pour lui et la joie du foyer qu'il bouscule.

Selon une hypothèse répandue, les enfants éprouvent une nostalgie pour la vie prénatale (sensations, sentiments, émotions, et pensées de la mère enceinte). Cette vie prénatale constitue le substrat de la personnalité de l'enfant.

L'opération M.P. comporte donc en germe une tare très grave qui oppose, en l'enfant, ce substrat génétique inné au couple receveur et au milieu social qui lui sera imposé.

14) La société industrielle d'aujourd'hui, même la plus développée, oriente toutes ses activités vers la fabrication — consommation — accroissement — rentabilité. La procréation scientifique ne risque-t-elle pas d'évoluer dans le même sens, mue par les mêmes motifs ?

Rien ne peut assurer contre la fabrication d'enfants programmés par leurs géniteurs, confondant deux registres tout-à-fait différents : le registre de la fabrication et celui de la fécondité.

La mentalité industrieuse planifie tout à partir de modèles préétablis, et fabrique en fonction du rendement escompté. Le gratuit est éliminé : ou l'objet obtenu répond aux critères, ou il est rejeté comme déchet.

15) Par contre, la fécondité ne saurait être planifiée dans un travail à la chaîne. Il s'agit d'un être humain et non d'un objet. C'est la liberté qui est en jeu ; l'effort dans ce cas porte sur une nature et non sur une

Aberration inexpiable si l'on admettait comme allant de soi le fait de guérir une douleur humaine par une autre prévisible et aussi profonde, et aussi humaine. Aucun sacrifice, quelle qu'en soit la pureté d'intention, n'arrêterait les forces nocturnes de l'être quand elles se déchaînent. Dieu lui-même :

> **« N'impose à chaque homme que ce qu'il peut porter.[...] Seigneur ! Ne nous charge pas de supporter ce qui dépasse nos capacités ! » (Coran, 2, 286).**

C'est à ce niveau que commencent les dépressions de toutes sortes et des souffrances insoupçonnées. Déchirures dans la chair, blessures dans l'âme, et rupture dans le psychisme.

10) Certes, dans certains cas, la séparation se passe sans laisser trop de traces sans douleur apparente. Il y a même des bébés conçus et fécondés par des mères qui les abandonnent sur le seuil d'un immeuble ou dans une poubelle. Situations anormales.

11) Une autre question.

Lorsque le bébé in vitro ou in vivo apprendra sa préhistoire (son histoire anténatale), comment réagira-t-il ?

Lui répondra-t-on que, par sacrifice pour sa mère présente, sa mère génétrice est partie sans laisser d'adresse ?

Ou bien, lui apprendra-t-on que sa mère porteuse vit auprès de ses pro pres enfants et ne désire pas prendre contact avec lui et avec sa famille sociale ?

Troublé, amer, l'enfant se demandera sûrement ce qu'il est : être, objet, chose ou une personne ?

Est-il un sans-mère ou un être exceptionnellement à deux mères/bimère ?

En tous cas, il est bizarrement différent de ses camarades de classe, et de « ses cousins »,...

« Pourquoi suis-je ainsi, et moi seul ainsi ? Double personne !

Quoi et comment faire pour être comme les autres enfants, un enfant à part entièrement jouissant d'une entière normalité » ?

deux plaignantes ont également raison et il n'y a aucune loi qui puisse trancher pour ou contre dans le vif de l'humain. Aucune des deux mères n'accepterait qu'on coupe l'enfant en deux.

Procéder à un tirage au sort ? Ce sera la solution la plus cynique et la plus stupide.

Attente impatiente durant neuf mois pour réaliser le projet du présent et de l'avenir, pour assouvir un désir si poignant et puissant dans la vie, vaincre, enfin, la stérilité. Prise par une jalousie amoureuse insupportable, la mère biologique se lamente et se bat en tigresse pour qu'on ne lui arrache pas l'être qu'elle a couvé plusieurs mois, qu'elle a senti vivre en elle, par elle. Pour les deux mères, c'est une situation limite dans le tragique.

7) Supposons que sur le point d'accoucher, la porteuse avorte, intentionnellement, par jalousie et dépit de penser que son rejeton devra passer, légalement, à une mère sociale qui l'aura pour fils toute la vie. Le drame sera partagé par deux couples.

8) Envisageons maintenant le cas où la mère biologique livre le bébé, selon les conventions préalablement agréées par les deux contractantes. Est-ce qu'elle pourrait l'oublier complètement et définitivement ?

Ne sera-t-elle pas sujette à des remords et troubles physiques et psychiques qui la hanteront toute la vie ?

9) Dès lors, de deux choses l'une .

— Ou la mère porteuse disparaît dans l'anonymat, pour toujours, et c'est l'enfant qui souffrira plus tard lorsqu'il cherchera en vain à la connaître ;

— Ou bien elle gardera des relations avec les parents sociaux et risquera d'avoir des crises chaudes et froides chaque fois qu'elle rencontrera l'enfant. Ce sera un perpétuel empoisonnement pour l'enfant et pour ses deux mères.

Atroce ! trop atroce !

Accoucher pour abandonner immédiatement le fruit humain des neuf mois de gestation ?

fait la transplantation dans l'utérus. Dans ce cas aussi, le sperme est obtenu par masturbation.

Tout est clair : le spermatozoïde et l'ovule proviennent des conjoints. La filiation génétique n'est pas contestable.

5) Enfin, le cinquième cas, *la M.P.* (la mère porteuse). Ici les choses deviennent plus délicates.

Une femme est dans l'impossibilité de procréer alors que son mari n'est pas stérile. Le couple se met d'accord pour demander à une femme de se substituer à l'épouse : on lui insémine scientifiquement le sperme du mari et les ovules de l'épouse qu'elle fécondera. La grossesse terminée, la mère porteuse remet l'enfant au couple.

Nous nous permettons de risquer une comparaison d'un autre niveau mais qui aura l'avantage de démythiser le problème en l'accrochant à la vie quotidienne dans sa plus grande simplicité.

Lorsqu'une ménagère disposant de légumes, d'huile et d'épices s'aperçoit, au moment de mettre sur le feu, que la casserole est trouée, elle en emprunte une autre à la voisine. Celle-ci, par solidarité, lui prêtera bien une casserole si elle en a une de disponible. On donne bien « un coup de main » à autrui pour le plaisir de rendre service ; on sympathise avec des gens en peine, on donne des conseils de plein cœur..., pourquoi ne pas rendre heureux un couple en fécondant ses propres produits, à son profit ?

Là non plus on ne peut parler d'adultère.

Pourtant, ce cas implique des problèmes angoissants. On utilise la science et la technique pour assister des êtres humains malheureux à cause de la stérilité, et on s'aperçoit qu'on risque fort de les rendre plus malheureux et de plonger dans le mal ceux qui ont cherché à les en délivrer. En effet, il n'est pas exclu que la mère biologique s'attache maternellement au bébé. Les deux mères entrent alors en conflit passionnel pour le même enfant. Bien des nourrices souffrent intensément au moment où la maman reprend son enfant, à plus forte raison lorsqu'il s'agit d'une mère biologique... C'est ce drame qu'envisagent les cinq cas suivants.

6) S'il arrivait à une mère biologique de s'attacher *maternellement* au bébé,ce serait un conflit à rapprocher du procès des deux mères et Salomon, quand bien même le jugement ici sera suspendu, car les

la mère s'en occupera le mieux possible et le père laisse sans doute en sus de son sperme dans la banque spécialisée, d'autres héritages, dans d'autres banques pour l'enfant. C'est tout-à-fait différent du sort des 20 millions d'orphelins qui, non désirés, sont abandonnés au Brésil : ni père, ni mère, et sans héritage et sans affection.

L'intérêt de ces I.A.C. post-mortem consiste à satisfaire le besoin de maternité de la mère. L'inconvénient c'est la réaction de l'enfant lorsqu'il apprendra qu'il est issu d'un mort. Donc, il est nécessaire de prévoir une attitude convenable à cette situation et de préparer l'enfant à l'affronter.

3) Un troisième cas, l'*I.D.E.* (l'insémination artificielle avec donateur externe). Là c'est plus complexe : le mari étant stérile, se sert du sperme d'un étranger.

Il n' y a pas adultère parce qu'il n'y a pas eu de contact, d'accouplement. Le donateur bénévole est anonyme et l'opération est assimilable à une transfusion de sang, un sang donné lui aussi bénévolement par un anonyme.

Oui, la comparaison pourrait être contestée : le sang ne participe pas à la fécondation. En effet, au lieu des globules blancs et des globules rouges, le sperme contient des gènes. C'est sûr, mais la cellule qui porte les gènes est nourrie par le sang qui a été à l'origine de sa constitution.

La contre-contestation consisterait à faire remarquer que le don du sang comme celui du sperme, représentent le même geste de générosité et de noblesse : rendre service à autrui dans la détresse, participer à la lutte contre la maladie, le mal. Il y a stérilité, mais il n'y a absolument pas d'adultère, le tout se passe avec l'accord du mari.

4) Le quatrième cas, *la F.I.V.E.T.E.* (la fécondation in vitro et transplantation d'embryons).

Ce cas rappelle, en partie, le premier : les produits de la procréation viennent du couple, pas d'intrusion étrangère. Cependant, ayant des trompes malades, l'épouse reçoit le sperme de son mari et fabrique elle-même ovules et embryons, mais n'arrive pas à la fécondation.

On recourt au matériel purement technique du laboratoire : éprouvette, seringues, médicaments.... On prélève l'ovule sur l'épouse, féconde l'œuf et

serait le souffle, le principe de la vie, elle habite le corps. C'est là l'équilibre, leur interdépendance et le commencement de la désaliénation.

L'humain et son revers :

La procréation scientifique ne comporte pas que de merveilleux avantages, mais aussi d'indéniables inconvénients. Les pages qui suivent en signaleront quelques uns. Les cas envisagés ne concernent point l'aspect technique mais simplement ses répercussions morales, psychologiques, humaines.

1) Il y a d'abord l'*I.A.C.* (l'insémination artificielle par le conjoint) : on recueille le sperme de l'époux, par masturbation, et on le fait pénétrer dans l'utérus de l'épouse.

C'est le cas le plus banal. Il soulève peu d'objections théologiques ou morales · un simple transfert.

Peut-être certains désapprouvent-ils la masturbation. Pourtant, ce n'est pas de l'adultère, et le mari procède ainsi non pour se procurer un plaisir libidineux, mais simplement pour s'acquitter d'un devoir envers sa femme privée de son droit à la maternité.

Cela ne peut-être considéré comme un véritable inconvénient.

Condamner la masturbation, dans un tel cas, c'est exposer l'épouse à chercher ailleurs, hors du foyer, la satisfaction de son instinct sexuel et de son besoin de maternité. C'est la prostitution.

2) Le premier cas peut se compliquer. Après avoir commencé à installer des banques de sperme, on envisage des inséminations post-mortem.

Sachant qu'il va mourir prochainement, un mari dépose son sperme congelé dans une banque à la disposition de son épouse en prévision de sa disponibilité future (avec la guérison d'une maladie, la fin des règles,...). L'enfant ainsi conçu naîtra après la mort du père et sera orphelin. N'est-ce pas là un handicap pour son avenir ?

Supposons que l'enfant perde son père peu de temps après la naissance. Il vivra orphelin aussi. Le sort de cet enfant est le même que de celui né après la mort du père.

Le bébé né post-mortem est un enfant d'amour, désiré. Par conséquent

Pourquoi tant de barrages pour empêcher d'agrandir la gamme du progrès en passant du végétal à l'animal ?

Nécessité donc d'examiner la consistance et la validité de ces barrages. Les argumentations avancées s'appuient sur la religion, la morale et le droit sans expliciter quel rôle jouent ces activités. En effet, chacune change de rôle selon les situations et l'herméneutique qu'on adopte. Dans sa tension vers son propre dépassement, théologie, éthique et droit s'avèrent infrastructurès ; par contre, s'ils ne se réfèrent qu'aux ordres scriptuaires et à l'héritage, ils se réduisent à n'être que superstructure (s) : « la religion n'admet pas.. », « la morale refuse que... », « le droit s'oppose à.. »

Au nom de quoi ces prises de position négatives ?

Au nom d'un rituel que les temps ont consacré, de préceptes moraux que l'habitude a transformé en principes de conduite, et au nom de conventions que soutiennent des codes et des tribunaux. Ce ne sont là qu'aspects secondaires, superstructures par rapport à l'humain qui en doit représenter la référence, le fondement, l'infrastructure. En écartant cette perspective, on gauchit le sens de la religion, de l'éthique et du droit pour ne s'attacher qu'au formalisme.

Celui-ci se figeant, se transforme en lettre qui tue l'esprit.

Bien sûr, la lutte de la religion, de la morale et du droit pour éviter à la sexualité une banalisation outrancière a été souvent efficace, mais il leur arrive de virer vers une certaine mythisation. On exige de bien cacher **al-awra** (les organes du coït) pour leur garder leur secret (une sorte de mystique) ; les artistes usent des feuilles de vigne. Le combat contre le nudisme se relâche un peu aujourd'hui sans pour autant abandonner la poursuite. Le viol et l'inceste demeurent des crimes impardonnables. Ainsi, on freine la vulgarité de l'érotisme et on le raffine en l'entourant de romantisme, de symboles et de mythes.

Malgré toutes ces velléités de revalorisation du corps et d'équilibration de la personne, la conception uniciste hébraïque et musulmane n'a pas complétement triomphé du dualisme où l'avantage est au détriment du corps (l'idée chez Platon ; l'âme chez les mystiques, et même chez Descartes ; l'un par rapport au multiple,...).

Une revalorisation du corps s'impose. Car, quand bien même l'âme

même, peut être procuré par diverses activités, souvent inverties. Cependant, ce n'est pas par hasard que religion et éthique condamnent sans restriction ces anomalies libidiques et, implicitement, illustrent l'attachement à l'unité du plaisir et du devoir, le coït et la procréation. Il arrive qu'on les dissocie, avantageant l'un ou l'autre. Néanmoins, la religion et l'éthique, admettent la dissociation dans des cas précis, et restent fortement attachées au principe que la sexualité n'incarne pas sa propre finalité.

Aussi, quand une maladie congénitale ou fonctionnelle empêche ce principe d'être respecté y a-t-il obligation de remédier à la situation. Le souci majeur est de garder à la personne sa suprématie sur le règne animal : elle est consciente de ses actes et leur donne à chacun un sens ; même les actes sexuels doivent avoir une signification au-delà de leur sensualité.

Une femme stérile par quoi se démarque-t-elle de l'animal ? Comme les animaux, elle s'accouple avec son mari mais sans pouvoir donner une signification humaine à leur acte. Cette frustration dépersonnalisante consolide le darwinisme où l'humain se ramène au pur animal par la transformation des espèces. Il revient donc à la religion et à l'éthique de porter secours aux êtres humains contre la stérilité. La science a contribué largement au sauvetage. Il reste donc à créer un environnement psychologique et social véritablement humain qui donnerait les mêmes chances à tous de s'accomplir comme personne.

La fécondation scientifique n'est qu'un traitement parmi tant d'autres qu'on a toujours pratiqués et qu'on pratique encore (chirurgie, soins contre l'insuffisance hormonale,...). Evidemment, lorsque la science n'administre pas elle-même le traitement, on procède par des voies occultes, antireligieuses et partant antiscientifiques.

La stérilité a plusieurs causes et l'indication diffère d'un cas à l'autre. On prend des aliments et des herbes qu'on croit fécondantes (recette de vieilles femmes) et parfois on se trompe sur la nature de l'herbe et empoisonne le patient.

Ne peut-on établir une parenté entre les efforts de la fécondation scientifique et la pratique des transplantations des greffes d'arbres ? Toutes les sociétés connaissent ces pratiques et les trouvent naturelles. Par contre, depuis que la biologie a réussi ses prodigieuses percées génétiques, la cacophonie antiscientifique de l'orchestre des protestataires ne cesse de croître.

La civilisation humaine ne cesse de sensibiliser les hommes à la valeu affective et à la signification supra instinctive de la sexualité. Et pour en protéger la sublimation, elle dresse énormément de tabous : vénération de la virginité, institution du mariage comme engagement ; rites religieux pour le passage de la puberté à l'âge « *mûr* » (initiations des adolescents, l'éducation sexuelle qu'on enseigne aujourd'hui dans des écoles primaires). L'adultère et l'inceste sont perçus comme des souillures déshonorantes et des péchés mortels.

L'Islam condamne l'adultère célibataire à cents coups, et le *muhçan* (le marié) à la lapidation jusqu'à ce que mort s'ensuive.

Ces mesures sont sévères parce qu'il s'agit de sauvegarder pour les enfants la filiation, l'éducation et l'avenir. Une sexualité pour elle-même serait acte gratuit et perdrait de vue la personne qui est centrale dans l'évolution de l'humanité. De son statut et de son respect dépendent la forme et la promotion des sociétés qui se créent, voire même la conception qu'on se fait de l'univers, car celui-ci n'est envisagé qu'en fonction de l'image que nous nous faisons de nous-mêmes.

Pendant l'Antiquité, il y a eu une glissade dans le dualisme : on a conçu la personne comme un « composite » de deux éléments de nature opposée : l'âme et le corps. Le premier est spirituel (immatériel et éternel). C'est le principe de la sensibilité et de la pensée, et même de la vie. C'est lui qui informe et anime le corps, Celui-ci est débile (matériel et périssable). De part sa nature, l'âme représente donc ce qu'il y a d'essentiel et de supérieur en la personne ; elle est du côté du divin. D'où l'exaltation du spiritualisme et le mépris du corps représentant la matière. Sur une telle conception, s'est fondé la valeur attachée à l'ascétisme et à la mortification de la chair auxquels l'Islam a déclaré une guerre sans merci. Il interdit le célibat et recommande :

« Mariez-vous ! Procréez ! ».

C'est un appel au retour à la nature, à libérer le corps des refoulements et frustrations, sans pour autant diminuer en rien la valeur de l'âme. Il faut réetablir l'harmonieux équilibre de la personne.

L'harmonie et l'équilibre n'ont pas pour fonction de satisfaire de purs instincts, de procurer du plaisir sensuel. Le plaisir sexuel, réduit à lui-

D'après l'histoire, chaque culture nationale a ses héros, et la nature aussi a les siens. Lesquels prendre comme exemples — modèles à propos du vital et de l'intime ? Autrement dit : qu'est-ce qui est en l'homme plus essentiel, l'inné ou l'acquis ?

Y répondre n'est pas aisé, parce que la question déconcerte. C'est que la personne est nature et culture, deux dimensions de son existence, deux réalités inhérentes à ce qui la fait être. Chacune de ces réalités tend, par un effort continu, à façonner la personne, à la reprendre et à la refaçonner. C'est sa destinée. Une quête questionnante, et sans âge, parce que la personne découvre que toute réponse n'est que prolégomène au décryptage par le corps désirant que dévorent ses appétits, et par le moi se personnalisent **par** et **dans** la culture. Sauvegarder le sens de la vie consiste à équilibrer les appels du corps avec ceux du moi-personnalité. Dans chaque individu convergent deux faisceaux d'expressions fondamentales qui inaugurent le destin d'un double statut . le corporel et le hors-corps (tout le reste).

Ainsi, l'acte sexuel exprime une double vocation du moi, il est « ontologique » (le moi s'abandonne physiquement, pour quelques instants, en un autre moi) tout en restant conscient que l'autre est une personne et, en conséquence la manière de « s'abandonner » exige la soumission à un « protocole », à des usages. C'est toute une culture. L'acte sexuel rappelle qu'il comporte la chiquenaude originelle qui fait cohabiter l'origine de la vie avec sa fin, dans un même frisson. Fragilité et secrets, la sexualité donne le branle à une nouvelle naissance, à un troisième moi : une histoire individuelle jaillit et s'abrite déjà dans l'histoire universelle, dans la civilisation humaine qui lui pré-existe en tant que culture et nature.

Sexualité et Finalité

L'instant privilègié qui coïncide avec la chiquenaude originelle, en donnant « naissance », incarne-t-il sa propre finalité comme simple réponse physiologique à des déclenchements automatiques d'instincts ?

Ou bien, dépend-il d'une visée qui le dépasse et le met au service du couple et, par conséquent, de l'espèce ?

Dans le premier cas, il se réduirait à l'animalité brute, alors qu'il est l'acte de l'origine, du surgissement de l'humain. Dans le second, au contraire, on reconnaîtrait à l'acte sexuel une finalité et on le consacrerait comme activité créatrice sacrée.

L'exposé ne cherche pas à décrire des situations ou des états d'âme, mais plutôt ou surtout, à faire passer un message immédiat, les souffrances qu'assument des millions de personnes, dans un silence lugubre, offensées par la stérilité.

Savants et techniciens se sont engagés pour soulager ces personnes si éprouvées. Malheureusement, beaucoup de milieux en prennent, a priori, des attitudes plutôt négatives. L'exposé s'efforce de voir les pour et les contre de chaque problème, ses avantages et ses inconvénients, non pas pour expliquer ou juger, mais simplement pour réfléchir.

Espérons que, grâce aux travaux des présentes assises, notre Académie parviendra à sensibiliser les gens à la solidarité internationale, à lui donner un nouvel élan et une saveur particulièrement humaine.

Nature et Culture :

Le thème général proposé par notre honorable Académie soulève une grande variété de problèmes en rapport avec la nature d'une part, et de l'autre, avec la civilisation humaine et les cultures nationales (religion, éthique, droit, mœurs, tabous, savoir scientifique) [2]. Nature et culture entrent souvent en conflit, et c'est l'être humain qui en est le champ et ne sait à qui obéir.

Le choix, lui aussi, comporte des états conflictuels, car cultures et civilisation ont leurs raisons et leurs justifications qui s'avèrent des freins pour la nature (penchants, instincts, désirs, etc...). Ceux-là, de par eux-mêmes, sont des raisons qui justifient et leur ardeur, et leur évidence, et la vie entière.

C'est un dilemme dramatique qu'impose le sort humain : ou suivre la nature en se conformant à l'humain, ou maîtriser la nature en se soumettant à la civilisation. Chaque attitude comporte son coefficient d'inquiétude étant donné que les références, toutes les références, se valent objectivement.

---

(2) Pour la différence entre la culture (qui est toujours à une échelle régionale, nationale) et la civilisation (nécessairement humaine en tant que confluent de toutes les cultures), cf. notre : *Du clos à l'ouvert, vingt propos sur les cultures nationales et la civilisation humaine.*

a) Ceux qui condamnent en bloc les récentes inventions et innovations dans le domaine de la procréation, quitte à contribuer, directement ou indirectement à ressusciter le vieux monstre.

b) Ceux qui, tout en applaudissant les audacieuses percées scientifiques et techniques, font des réserves au nom de la dignité de la personne, mettant en garde contre les nombreux inconvénients et dangers qui guettent le progrès.

★ ★ ★

Le présent exposé traite, en premier lieu, de ces diverses questions en les articulant sur l'humain comme fin, valeur et référence. En second lieu, il s'efforce de dégager certains des inconvénients et dangers majeurs qui menacent l'application de la fécondation scientifique [1].

1ère Partie :

De l'humain, rien qu'humain : Réflexions d'ordre général ne portant que sur la défense des principes.

2ème Partie :

L'humain et son revers : Exposition et discussion des divers cas de la fécondation scientifique, tout en dégageant les dangers pour la personne.

3ème Partie :

La science au service de l'humain : remarques et suggestions.

4ème Partie :

Pour une herméneutique ouverte.

Conclusion générale

★ ★ ★

(1) Pour qualifier ces expériences, il est préférable d'employer « scientifiques », plutôt qu'"artificielles" qui connote un sens péjoratif incompatible avec le progrès de la science et ses visées qui excluent toute artificialité.

POUR LA PERSONNE : REFLEXION SUR LA FECONDATION ARTIFICIELLE.

Mohammed Aziz LAHBABI

Plan - Préambule

Fléau connu de tout temps, la stérilité constitue un ravage parmi des centaines de millions de femmes et d'hommes ; elle les angoisse et les incite à des combats sans relâche.

— Quelle est la nature de cette malédiction ?

— Quelles en sont les répercussions mentales, psychiques, morales et sociales ?

★ ★ ★

La science s'est engagée dans le combat contre les multiples facettes du mal. La génétique, la biologie, la médecine, la chirurgie proposent, enfin, avec assurance et optimisme, des traitements qui autorisent l'espoir.

Néanmoins, des forces de pression ont levé les boucliers, qui au nom de l'éthique, qui au nom de la religion, et qui au nom du droit pour arrêter l'avance triomphale du progrès remporté contre l'infécondité.

— Qu'est-ce qui justifie ces prises de position à première vue paradoxales ?

Les contestataires sont de deux sortes :

these experiments, and they are not now being considered in man. All public policy statements, however, acknowledge that it is impossible to predict scientific progress. Thus, policy and administrative positions should be developed to decide about such therapies if they become feasible.

In 1982 Sweden formed a Genetic-Ethics Committee, which issued a « *genetics integrity* » position stating that experiments to develop somatic cell gene therapy were acceptable and that no gene therapy involving germ--line cells should be undertaken without further public policy development.

In 1984 the West German Government appointed a commission, chaired by the head of the highest court, which concluded that

1) somatic cell gene therapy is not fundamentally different from organ transplantation,
2) such therapy is appropriate for physical illness but not for personality alterations from psychosomatic illness, and
3) gene therapy involving germ-line cells is not acceptable at this time.

The United States got under way a little after the first meetings in Europe. There is a Commission on Genetic Research being established under law. At the National Institutes of Health, the Recombinant DNA Advisory Committee has a subgroup prepared to review any proposed experiments in somatic cell gene therapy. No such experiment may be conducted in the United States without this body's approval.

The ethical requirements are likely to be similar in all cultures. At a minimum, all the risks and the potential benefit to the particular patient must be assessed. Some standards will emerge for selecting the diseases that are the most appropriate candidates, with lack of other hopeful therapy an important consideration. Informed consent of the patient will be mandatory. Where the patients are young children, the consent of parents or guardians will be required. There will likely be judicial questions about the right of anyone to consent for the child.

More Delicate Questions to come. It is important to point out that most of the public policy statements and guidelines so far issued on gene therapy accept such means to save human lives when appropriate methods have been developed and proved safe and effective. This may still be some years away. Safety is only one of many concerns about any germ-cell experiments in man. Animal experiments have shown that human genes injected into mouse preembryos are transferred to subsequent generations and expressed. Still, there is evidence of injury to other parts of the genome in

There are three theoretical possibilities for using genetic engineering to introduce a normal gene into a patient who carries that gene in a mutant, defective form. One is *gene substitution*, in which the abnormal gene is removed and replaced with a normal one. A second is *modification* of the abnormal gene to make it function properly. Neither of these forms of genetic therapy is yet possible. The third is the *insertion* of a normal gene into a cell so that it becomes a stable part of the genome and yields its normal protein product, overcoming the defect. The gene is normally passed on when the cell replicates. This third technique of gene therapy is the only one under study today. Present attempts to insert genes involve only the *somatic cells,* not the *germ-line cells* which pass on their information to the offspring.

Experimentalists today are concentrating on the use of *retroviruses* as vectors for carrying the gene into the target cell. Techniques or recombinant DNA are used to insert the gene into the virus, which then enters cells of the host kept in tissue culture. So far, investigators have concentrated on bone marrow cells, which are the only human cells that grow well in culture and continue to grow when replaced in the body. The approach works best in mice. In larger animals, such as dogs and nonhuman primates, expression of the inserted gene is very low. No human experiments involving insertion of retroviruses have yet been done anywhere in the world. It is noteworthy, however, that bone marrow transplantation, common in treatment of cancer and numerous other diseases, has been used to indirectly supply normal gene(s) and restore health to children with severe genetic immune insufficiency.

Ethical and Public Policy Considerations

In the last fifteen years, there have been debates and governmental actions concerning genetic engineering. This includes the development of guidelines for laboratory experiments in a number of countries as well as the regulation of release of recombinant gene products.

In 1983 the European Parliamentary Assembly passed « *Recommendation 934* » asking for a statement of human rights with regard to gene therapy, a list of serious diseases appropriate for such therapy, and development of guidelines on how to protect the individual's inheritance from artificial interference. No guidelines have been issued to date.

are repaired by the cell, but some persist and those in serum cells may be transmitted to successive generations. Even the change of a single base among the thousands in the code may change one of the amino acids in the gene's protein product. A minute change in protein structure may have little or no effect or may be disastrous.

Inherited or genetic diseases are due to changes in the genome. The thousands of known abnormalities result from three kinds of genetic change. One kind, called *multi-factorial*, is due to a complex of genetic and environmental influences. Hypertension is an example. Changes of the second kind are due to *gross defects* involving one or more chromosomes. An example is Down's syndrome, or mongolism. A third kind is the *single gene defect*, which causes more than 2,000 separate diseases due to mutation. In only about 250 of these is the affected protein (and the gene) understood. Half cause early death, and 60 percent cause psychosocial and other distress. They account for about 10 percent of all deaths of children in the United States.

Effective *treatment*--providing the deficient protein, for instance, or controlling the toxic metabolic product of a defective enzyme--is available for only a few such diseases. Some patients are now greatly helped by *organ transplantation* (Liver or kidney). Among those for whom no effective therapy exists, the most seriously ill might yet survive to live a relatively normal life through *gene transplantation*, which would permit body cells to make the missing protein.

Genetic Engineering.

In man, there are about 100,000 genes, collectively called the genome. Hundreds of these have been purified and their structures determined. The structure of the protein product can be deduced from the structure of the gene. Knowing the structure of the protein enables one to duplicate the gene in the laboratory. In 1972 a most important discovery showed how genes can be cut by special enzymes and the pieces removed and spliced to other DNA. Creation of such *recombinant DNA* is the basis of the « genetic engineering » that allows human genes to be integrated into the genome of bacteria in tissue culture, thus programming the bacteria to make a human protein, such as insulin or growth hormone.

GENE THERAPY : THE PROMISE AND THE PROBLEMS OF PROVIDING NORMAL GENES TO TREAT HUMAN GENETIC ABNORMALITIES

Donald Fredrickson

Introduction

Genes are long chains of deoxyribonucleic acid (DNA) located in the chromosomes of all cells. Each DNA molecule contains unique configurations of four possible bases. The order of these bases in the DNA chain determines the genetic code, which is transmitted from generation to generation and ensures the similarity of species and the differences between members of the same species. A gene may be *expressed* (switched on) or *not expressed* (switched off). From conception, the normal development of the embryo and later the normal functioning of the individual depend upon the switching on and off of thousands of genes according to precisely timed schedules, which are also transmitted by the genetic code.

The key function of the genes is control of the synthesis of *proteins* by the machinery of the body cells. Each kind of protein is composed of many amino acids put together as dictated by its genetic code. Proteins are essential for thousands of body functions. Many are enzymes, which regulate the rate of metabolic reactions. Some serve other functions, such as hemoglobin, which carries oxygen in the red blood cells, or the antibodies, which provide a defense against infection.

Mutations are changes in genes that alter the genetic code. They occur frequently and are due to intrinsic or environmental causes. Most mutations

33 TESTART J., LASSALLE B, FRYDMAN R. Apparatus for the in vitro fertilization and culture and human oocytes. Fertil. Steril., 1982, « *in press* ».

34 TROUNSON AO, LEETON JF, WOOD C, WEBB J, KOVACS G. The investigation of idiopathic in fertility by in vitro fertilization. Fertil. Steril., 1980, 34, 431-438.

35 TROUNSON AO, MOHR LR, PUGH P., LEEFTON JF, WOOD C. The deepfreezing of human embryos. Proceedings on the third Word Congress of Human Reproduction I - CC Berlin, 1981, 267.

36 TROUNSON AO, MOHR LR, WOOD C, LEEFTON JF. Effect of delayed insemination on in vitro fertilization. Culture and transfer of human embryos. J. Reprod. Fert., 1982. 64, 285-294.

37 WOOD C., TROUNSON AO, LEETON J, TALBOT J., McBUTTERY B., WEBB J., WOOD J., JESSUP D. A clinical assessment of nine pregnancies obtained by in vitro fertilization and embryo transfer. Fertil. Steril, 1981, 35, 502-508.

38 WIKLAND M., NILSSON L., HANSSON R., HAMBERGER L., JANSEN PO. Collection of human oocytes by the use of sonography. Fertil. Steril., 1983, 39, 603-608.

22 Mc MASTER R., YANAGIMACHI R., LOPATA A. : Penetration of human eggs by human spermatozoa in vitro. Biol. Reprod. 1978, 19, 212-216.

23 O'HERLIHY C., DE CRESPIGNY L. Ch., LOPATA A., JOHNSTON I., HOULT I., ROBINSON H. : Preovulatory follicular size : a comparison of ultrasound and laparoscopic measurements. Fertil Steril, 1980, 34, 24.

24 RENAUD R.L., MACLER J. DERVAIN I., EHRET M.C., ARON C., PLASROSER S., SPIRA A., POLLACK H. : Echographic study of follicular maturation and ovulation during the normal menstrual cycle. Fertil, Steril. 33, 272. 1980.

25 ROGER M., GRENIER J., HOULBERT C., CASTANIER M., FEINSTEIN M.C., SCHOLLER R. : Rapid radio-immunoassays of plasma LH and 17-bétaestradiol for the prediction of ovulation. J. Steroid Biochem, 1980, 12, 403-410.

26 ROGERS BJ, PERREAULT SP, BENTWOOD BJ, McCARVILLE C, HALE RW, SODERDAHL DW. Variability in the human-hamster in vitro assay for fertility evaluation. Fertil. Steril., 1983, 39, 197-203.

27 RUDAK E., DOR J., GOLDMAN B., MASCHIAH S., NEBEL L. : Failure of IVF and ET. Elucidation of abnormalities in eggs, sperm and the fertilization process. Xth World Congress of Gyn Obst, San Francisco, 1982.

28 SPEIRS AL, LOPATA A, CRONOW MJ, KELLOW GN, JOHNSTON WI. analysis of the benefits and risks of multiple embryo transfer. Fertil. Steril., 1983, 39, 468-471.

29 STEPTOE P.C., EDWARDS R.G. : Laparoscopic recovery of preovulatory human oocytes after priming the ovaries with gonadotrophins Lancet 1970, 1, 683.

30 TESTART J., FRYDMAN R., FEINSTEIN M.C., THEBAULT A., ROGER M., SCHOLLER R. : Interpretation of plasma luteinizing hormone assay for the collection of mature oocytes from women : definition of an luteinizing hormone surge initiating rize . Fertil Steril 1981, 36, 50.

31 TESTART J., FRYDMAN R., CASTANIER M., LASSALLE B., BELAISCH-ALLART J.C. : Influence of ovarian stimulation on follicular fluid steroïd levels and fertilization of the human egg in vitro. Biological basis and clinical application, Murnaû (RFA), Beier H.M. and Lindner H.R. Eds, 1983, 73-82.

32 TESTART J., LASSALLE B., FRYDMAN R., BELAISH-ALLART JC. A study of factors affecting the success of human fertilization in vitro. II -Influence of semen quality and oocyte maturity on fertilization and cleavage. Biol. Reprod., 1982, « *in press* ».

10 FRYDMAN R., TESTART J., GIACOMINI P., IMBERT M.C., MARTIN E., NAHOUL K. Hormonal and histological study of the luteal phase in women following aspiration of the preovulatory follicle. Fertil. Steril. 1982, 38 : 3, 312-317.

11 FRYDMAN R., TESTART J., BELAISCH-ALLART J.C. : Ovaires, inducteurs de l'ovulation et fécondation in vitro. Contraception Fertilité Sexualité, 1982, 10 : 11, 775-781.

12 GUERIN J.F., MENEZO Y., CZYBA J.C, : Enzymes profiles of human sperm and their modifications after deep freezing. Ist Pan American Congress of ANDROLOGY (PANCA) CARACAS 1979 March 12-16th. A paraître dans les Archives of Andrology.

13 GUERRERO R., ASO T., BRENNER P.F., CEKAN S.Z., LANDGREN B.M., HAGENFELD K., DICZFALUZY E. : Studies on the pattern of circulating steroids in the normal menstrual cycle. 1 Simulataneous assays of progresterone, pregnenolone, dehydro-epiandrosterone, testosterone dihydrotestosterone, androstenedione, oestradiol and oestrone. Acta Endocrinol (Kbh) 1976, 81, 133.

14 HACKELOER B.J., FLEMING R., ROBINSON H.P., ADAM A.H., COUTTS J.R.T. : Correlation of ultrasonic and endocrinologic assessment of human follicular development. Am. J. Obstet. Gynecol. 1979, 135, 122.

15 JAGIELLO G., KARNICKI J., RYAN R. : Superovulation with pituitary gonadotrophins. Lancet 1968, 178.

16 JONES H.W., JONES G.S.J., ANDREWS M.C., ACOSTA A., BUNDREN C., GARCIA J., SANDOW B., WEEK L., WILKES C., WITMYER J., WORTHAM J.E., WRIGHT G. : The program for in vitro fertilization at Norfolk, Fertil Steril, 1982, 38, 14.

17 GOMEL V. An odissey through the oviduct. Fertil. Steril. 1983, 39, 144-156.

18 JUNCA A.M., MANDELBAUM J., PLACHOT M., DE GROUCHY J. : Evaluation de la fécondance du sperme humain par la fécondation in vitro interspécifique homme-hamster. Ann. Genet. 1982, 25, 92-95.

19 KANWAR K.C., YANAGIMACHI R., LOPATA A. : Effects of human seminal plasma on fertilizing capacity of human spermatozoa. Fertil Steril 1979, 31, 321-327

20 LENZ S., LAURITSEN J.G. : Ultrasonically guided percutaneous aspiration of human follicles under local anesthesia : a new method of collecting oocytes for in vitro fertilization. Fertil Steril 1982, 38, 6, 673.

21 LOPATA A., JOHNSTON I.W.H., HOULT I.J., SPEIRS A.I. : Pregnancy following intra uterine implantation of an embryo obtained by in vitro fertilization of a preovulatory egg. Fertil Steril, 1980, 33, 117-120.

BIBLIOGRAPHIE

1 BAVISTER B.B., EDWARDS R.G and STEPTOE P.C : Identification of the mid-piece and tail of the spermatozoon during the fertilization of human eggs in vitro. J Reprod. Fert. 1969, 20, 159-160.

2 BIGGERS J.D. : In vitro fertilization and embryo transfer in human being. New Engl. J. Médicine, 1981. 304, 6, 336.

3 COHEN J., MANDELBAUM J., PLACHOT M., DEBACHE C., PIGEOW F., LOFFREDO V. Stimulation par Clomiphène et hMG/hCG dans le cadre des fécondations in vitro : conséquences sur la qualité de la phase lutéale et les implantations. 1982 Congrès International « *Transfert d'embryons* » chez les mammifères. Annecy

4 DJAHANBAKHCH O., Mc NEILLY A.S., HOBSON B.M., AITKEN R.J. : Application of rapid LH radioimmunoassay for prediction of ovulation. Instrumental insemination in vitro fertilization and embryo transfer. Arch. Androl. 1980, 5, 19.

5 EDWARDS R.G., STEPTOE P.C., PURDY J.M. : Establishing full term human Pre gnancies using cleaving embryos grown in vitro. Br. J. Obstet. Gynaecol., 1980, 87, 737-756.

6 EDWARDS R.G., PURDY J.M. : Group reports on methods and results. in huma conception in vitro. R.G. Edwards and J.M. Purdy, Eds, Acad. Press, London, 1982, 391-420.

7 FRYDMAN R., FEINSTEIN M.C., TESTART J., THEBAULT A., LABBE A., GRENIER J., ROGER M., SCHOLLER R. : Recueil d'ovocytes humains en phase préovulatoire. Intérêt du dosage radio-immunologique rapide de LH plasmatique. J. Gyn. Obst. Biol. Repr. 1981, 10, 127-132.

8 FRYDMAN R., TESTART J., FEINSTEIN M C. : Comparaison between plasmatic and urinary detection of LH surge in human oocytes recovery Abstr. III Wold Congr. Human Reprod., 195, Berlin, 1981.

9 FRYDMAN R., TESTART J., LASSALLE B., BELAISCH-ALLART J.C., PAPIERNIK E. : Techniques et résultats de la Fécondation Externe et du transfert embryonnaire. 1982, Bull. Acad. Nat. Méd., 166 : 7, 965-970.

de transfert proprement dite (9). Le transfert de 2 embryons augmente les chances de succès (28).

Une fois la grossesse reconnue, aucune précaution particulière n'est à prendre pour la patiente. L'amniocenthèse n'est plus programmée à titre systématique. L'accouchement doit avoir lieu par les voies naturelles comme cela a été le cas des 2 premières naissances à la Maternité A. Béclère. Seule une nécessité foetale imposerait une césarienne.

La technique de la fécondation in vitro est actuellement codifiée dans ses grandes étapes. Pour les équipes les plus expérimentées (6), les résultats publiés dans la littérature font état :

— d'un taux de recueil d'ovocyte par coelioscopie de 75 à 95 %.
— d'un taux de fécondation in vitro suivi de division cellulaire de 60 à 90 %
— d'un taux de grossesse de 5 à 13 %, ce chiffre comprenant les grossesses biochimiques, les grossesses évolutives et celles qui avorteront. Ce taux faible doit être replacé dans le contexte de stérilité absolue de ces femmes avec deux remarques : la première est que cette méthode peut être répétée plusieurs fois chez chaque patiente, la deuxième est que le taux optimum n'est pas encore atteint ; les équipes de pointe envisagent dans un proche avenir un pourcentage de 10 % d'enfants à terme par coelioscopie. Dans les années à venir les indications de la chirurgie tubaire devront être réajustées (17) et tenir compte de cette alternative thérapeutique.

III) CULTURE IN VITRO DE L'OEUF

Plusieurs milieux de culture permettent d'obtenir la fécondation de l'ovocyte humain (Hams, S F10 ou tyrode modifiée, IM de lopata, B_2 de Menezo), ces milieux contiennent du pyruvate et du lactate comme source d'énergie et un composé macro-moléculaire ; en pression osmotique 280 milli-osmol/kg et le pH est maintenu à 7,4 - 7,5 grâce à une atmosphère gazeuse contenant 5 % de CO_2 + 5 % de O_2. Les mêmes milieux additionnés du sérum sont utilisés pour la culture de l'œuf fécondé. Nous avons mis au point une enceinte de culture à partir d'incubateurs pour nouveau-nés permettant de maîtriser les diverses constantes physiques nécessaires aux conditions de culture (33). L'ovocyte peut attendre 4 à 7 heures avant d'être mis en fécondation ce qui lui permet d'achever sa maturation, les spermatozoïdes doivent être en nombre limité (inférieur à 100 000) si l'on veut éviter la pénétration par plusieurs spermatozoïdes (polyspermie). L'ovocyte est pénétré en moins de deux heures trente (22) et la première division intervient environ 35 heures après la mise en contact des gamètes ; pour affirmer la fécondation et la différencier de la parténogénèse ou de la fragmentation, plusieurs critères portant sur les premières étapes ont été définis (*SOUPART* 1975) il nécessite la perte de l'échantillon pour effectuer son étude structurale ou ultrastructurale (émission du 2° globule polaire, visualisation des 2 pronucléis, de la pièce intermédiaire ou du flagelle en microscopie optique et disparition des granulés corticaux en microscopie électronique). Si bien que la poursuite de la segmentation sera dans la pratique le témoin de la bonne fécondation de ces ovocytes dont le but est d'être réimplantés dans l'utérus. La chronologie de cette segmentation est actuellement assez bien établie, tout retard est un signe de mauvais pronostic. Cependant une morphologie correcte à 4, 6 ou 8 cellules ne préjuge pas d'anomalies chromosomiques qui se révèleraient ultérieurement (27).

IV) L'IMPLANTATION DE L'EMBRYON DANS L'UTERUS

Cette implantation se fait sans anesthésie générale par l'introduction d'un fin catéther à travers le col cervical et dépose au niveau du corps utérin de l'œuf fécondé, la patiente devant rester au repos 48 heures. Si la technique et le transfert sont simples, le faible pourcentage de succès des grossesses par rapport au nombre de transferts (20 %) pose des problèmes sur les raisons de ces échecs.On peut attribuer les responsabilités à la qualité de l'œuf transféré, à la qualité de la phase lutéale et à la qualité de la technique

d'embryon (35). Les inconvénients se résument à ce que moins d'un tiers des ovocytes recueillis n'ont pas atteint un stade de maturité suffisant (31). La phase lutéale ne paraît pas modifiée par les protocoles de stimulation chez ces patientes sans troubles de l'ovulation (10).

Le recueil d'ovocyte se réalise sous coelioscopie, une instrumentation de coelioscopie à double voie est utilisée sous anesthésie générale. Après création d'un pneumo-péritoine à l'aide de CO_2 pur, l'introduction ombilicale du coelioscope permet d'examiner et de faire le bilan du pelvis : d'apprécier la forme et la taille de l'ovaire, repérer le ou les follicules préovulatoires, le ligament utéro-ovarien est saisi avec une pince atraumatique qui permet d'exposer l'ovaire et de présenter les follicules à ponctionner. Le matériel d'aspiration est simple, on utilise une aiguille de 25 cm, d'un diamètre inférieur à 1,2 mm sur laquelle on adapte une seringue stérile de 20 cm^3 préalablement chauffée à 37°C. D'autres systèmes d'aspiration ont été proposés. Le pourcentage de recueil varie de 60 à 80 % en cycle spontané (5) à plus de 80 % en cycle stimulé (9, 16, 34). Actuellement diverses techniques sont proposées pour alléger cette étape : coelioscopie avec anesthésie locale ou ponction de follicule sous contrôle échographique (20, 38).

II) LE DEUXIEME POINT EST DE DISPOSER DES SPERMATOZOIDES FECONDANTS.

On emploiera de préférence le sperme fraichement émis au sperme congelé, la congélation pouvant faire perdre aux spermatozoïdes humains une partie importante de leur équipement enzymatique (12). L'élimination du plasma séminal est nécessaire pour que l'ovocyte humain soit pénétré par le spermatozoïde (19). Ce lavage est effectué par centrifugation douce, dans le milieu de fécondation, ce milieu (*B_2 MENEZO, INRA, API*) est connu comme favorable tant à la survie du spermatozoïde humain qu'à la maturation ovocytaire. Les spermatozoïdes sont ainsi incubés 1 à 2 heures en attente de l'ovocyte, ce délai étant supposé favorable à la réalisation de la capacitation. Une bonne mobilité est un facteur conditionnant le taux de succès de la fécondation (32). Le pouvoir fécondant du sperme peut être apprécié par la technique du « humster » (18), bien que la variabilité de ce test ait été récemment soulignée (26).

ne peut être une prédiction fiable du moment de l'ovulation car, si le pic de LH est classiquement précédé par le pic d'estradiol, il existe de nombreuses variations individuelles et l'intervalle est loin d'être constant (7,13). Ces pics peuvent être distants de 48 h ou concomitant sans que les conséquences sur la qualité de l'ovulation soient bien précises. En fait pratiquement, en cycle spontané, la détermination du moment de l'ovulation est basée sur la détermination du début de la décharge ovulante de LH, laquelle peut être recherchée dans les urines ou dans le plasma. Dans les urines, l'ascension de l'hormone LH peut être déterminée par la méthode Hi-Gonavis qui est un test d'inhibition de l'hémoglutination. Le recueil d'ovocyte est envisagé de 18 à 28 heures après ce début (5,21). La recherche de l'augmentation de la LH doit être recherchée toutes les trois heures. Cependant il a été montré (25) que la décharge de LH est souvent détectée plus tôt dans le plasma que dans l'urine et que le délai d'apparition dans les urines n'est pas constant (4,8). La recherche de la décharge ovulante de LH peut s'effectuer dans le plasma moyennant un protocole de 4 prélèvements par 24 heures après mise en place d'un catéther intraveineux, ce protocole est possible depuis la mise au point des dosages radioimmunologiques rapides (25) une méthode de calcul fiable à partir des niveaux de base permet de déterminer le point magique (LH seuil qui permet de prévoir l'ovulation 38 ± 1 heure plus tard) (30), donc de programmer la coelioscopie quelques heures avant.

Monitorage des cycles stimulés

Les difficultés de la détermination du moment de l'ovulation en cycle spontané ont conduit à l'utilisation des cycles stimulés (34, 37). Le cycle stimulé peut faire appel au Citrate de Clomiphène ou aux gonadostimulines (HMG) utilisé seul ou en association (3, 11), l'administration d'hormone gonadotrophine chorionique (hCG 5000 UI) est programmée lorsque la maturité folliculaire est jugée suffisante sur les données de l'échographie ou du dosage d'estradiol rapide (4 à 500 picogrammes/ml par follicule de diamètre supérieur à 18 mm). L'ovulation survient entre 37 à 40 heures après l'injection d'hCG (15, 29). Les avantages d'opérer sur un cycle stimulé consistent en une programmation possible de l'intervention et dans le fait que plusieurs ovocytes peuvent être obtenus au cours de la même coelioscopie, qu'elle permet de transférer 2 embryons ce qui augmente les chances de succès (2), le surplus embryonnaire débouche sur la congélation

date que de 1981. Ainsi le développement de la fécondation in vitro et de l'ovocyte humain tenté dès 1944 (ROCK et MENKIN) et couronné de succès en 1969 (1), apparaît comme un cheminement spécifique parmi les grands mammifères. Des études conjointes menées chez l'animal sont nécessaires pour développer tel ou tel point qui fait obstacle, mais il ne faut pas perdre de vue la particularité de chaque espèce. Les expériences de fécondation in vitro chez l'animal, comme les résultats obtenus chez l'espèce humaine, ont permis de dégager plusieurs principes de base pour la réalisation de la fécondation in vitro dans de bonnes conditions. Il faut disposer :

— d'ovules matures et fécondables,
— de spermatozoïdes fécondants,
— d'un milieu artificiel et de conditions spécifiques pour la mise en contact des gamètes et obtenir les premiers stades de la division.

I) L'OVOCYTE PRE-OVULATOIRE

Les ovocytes,dont la quantité est donnée une fois pour toute à la naissance, sont bloqués au stade dyctié depuis la vie foetale jusqu'à la puberté. Ils vont reprendre leur méiose sous l'action de la décharge ovulante de LH qui est indispensable à la progression de la maturation nucléaire jusqu'au stade de métaphase de 2° division avec expulsion du premier globule polaire. L'ovocyte ainsi expulsé restera à ce stade jusqu'à l'éventuelle fécondation. Actuellement, ce n'est qu'après avoir effectué sa maturation in vitro, dans son follicule ovarien que l'ovocyte humain peut être fécondé in vitro. Il est donc nécessaire d'obtenir l'ovocyte au plus près de l'ovulation afin qu'il ait achevé cette maturation dans les meilleurs conditions.

Monitorage des cycles spontanés

1) L'échographie permet de mesurer la croissance folliculaire au cours du cycle (14, 23, 24). L'accroissement en millimètres par jour peut être noté, l'ovulation se produit entre un diamètre de 18 à 24 mm sans que l'on puisse retenir un diamètre optimum correspondant à l'ovulation. Ainsi cette méthode ne peut être qu'approximative.

2) L'estradiol plasmatique augmente au cours de la phase pré-ovulatoire tardive et l'on peut considérer qu'un taux de 250 à 300 pg/ml par follicule est nécessaire pour rendre compte de sa maturité. Mais le taux d'estradiol

LA FECONDATION IN VITRO

René FRYDMAN

MOTS CLES : Fécondation, stérilité, embryon

Près de cinq ans après la naissance de Louise Brown (1978), plus de deux cents enfants sont nés de part le monde après fécondation in vitro et transfert d'embryon (F.I.V.E T.E).

La conception in vitro (ainsi que le transfert d'embryon humain) est envisagée comme la solution thérapeutique de dernier recours face aux stérilités résultant de trompes absentes ou obturées. Ses indications peuvent être élargies à certaines formes de stérilité idiopathique ou d'origine masculine. L'espoir soulevé par cette méthode est très grand mais sa réalisation se heurte à de nombreuses difficultés qui en font encore, malgré les progrès récents, une méthode d'exception.

L'œuf prélevé chez une patiente aux trompes absentes peut être fécondé in vitro par les spermatozoïdes de son partenaire, et ensuite transféré dans l'utérus de cette même patiente.

Depuis 20 ans, la fécondation in vitro a été réalisée avec succès, d'abord chez la lapine (CHANG 1959 ; THIBAULT et DAUZIER 1961) puis chez les rongeurs de laboratoire (souris, hamster, rat). Cependant, les tentatives faites chez les gros mammifères domestiques (bovin, ovin, porcin) sont restées très peu concluantes. La naissance du premier veau éprouvette ne

Le taux de succès des fécondations in vitro et transfert d'embryon (FIVETE) est fonction du nombre d'embryons implantés, l'optimum paraît être le replacement de 3 embryons en une fois avec des succès de 10 à 30 % par cycle et approximativement 50 % pour 3 cycles.

Les indications :

La première et la plus acceptable des indications est et reste la stérilité féminine par imperméabilité des trompes au-dessus des possibilités de la chirurgie.

Les stérilités, dites idiopathiques où aucune cause précise n'a été décelée et où les traitements ont échoué.

Les insuffisances quantitatives du sperme du mari du fait que la fécondation in vitro fait appel à des quantités moindres de spermatozoïdes.

Excluant de cet exposé, les indications «discutables» aussi bien sur le plan clinique qu'à fortiori éthique ou religieux, cette technique constitue une thérapeutique de la stérilité du couple lorsque les moyens classiques sont incapables, dans l'état actuel de leur utilisation, de permettre l'obtention d'une grossese.

Mais à l'évidence cette pratique ouvre des horizons nouveaux en matière de reproduction dont les implications vont au-delà de la recherche de la solution d'une simple stérilité du couple pour soulever des problèmes fondamentaux d'ordre éthique et religieux dont l'ampleur est probablement sans précédent.

Ils concernent toute l'humanité et particulièrement la responsabilité du biologiste, du clinicien, du philosophe et du théologien.

REIMPLANTATION DES OMBRYONS
(52-56 heures après)

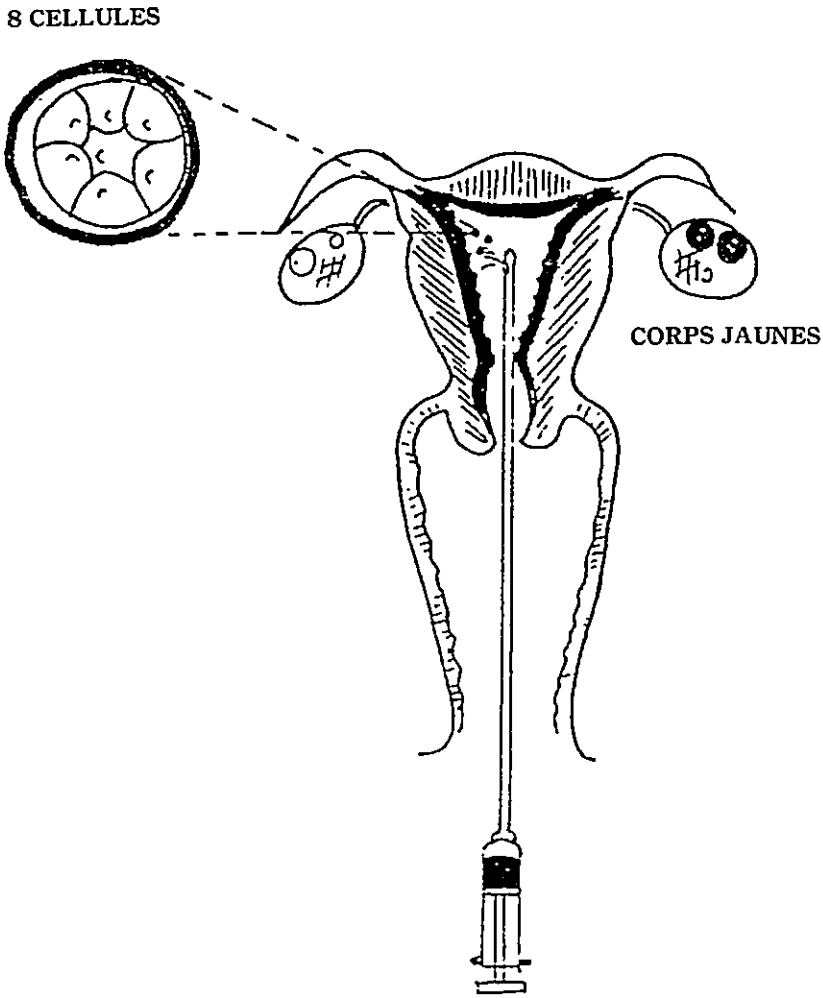

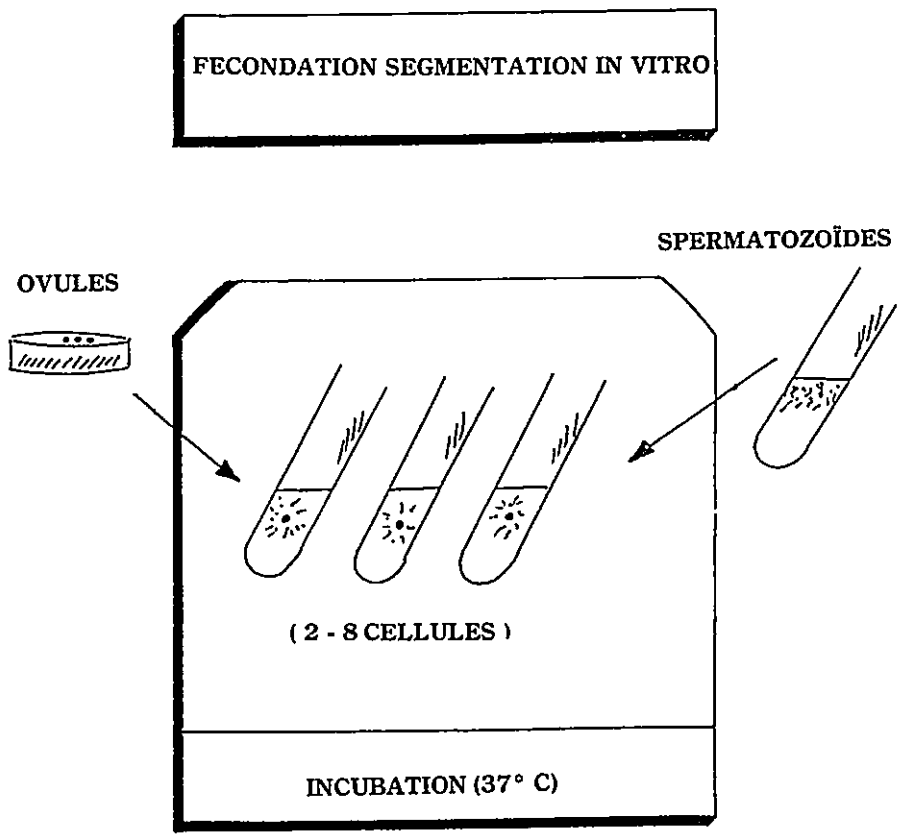
FECONDATION SEGMENTATION IN VITRO
SPERMATOZOÏDES
OVULES
(2 - 8 CELLULES)
INCUBATION (37° C)

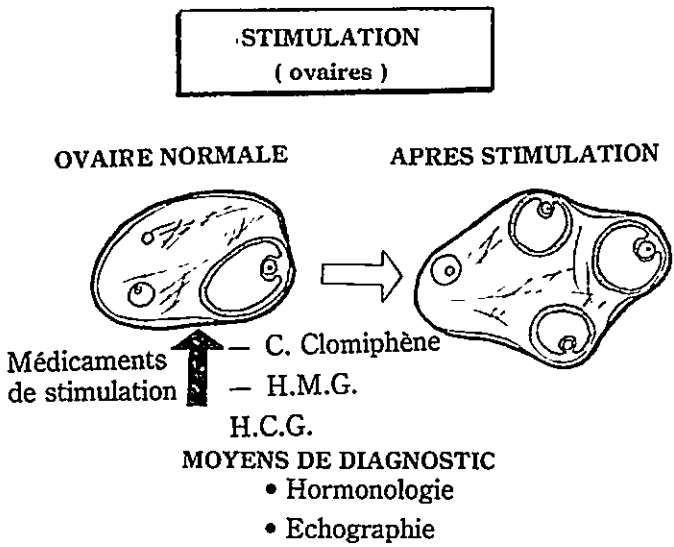
STIMULATION
(ovaires)
OVAIRE NORMALE
APRES STIMULATION
Médicaments de stimulation
— C. Clomiphène
— H.M.G.
H.C.G.
MOYENS DE DIAGNOSTIC
• Hormonologie
• Echographie

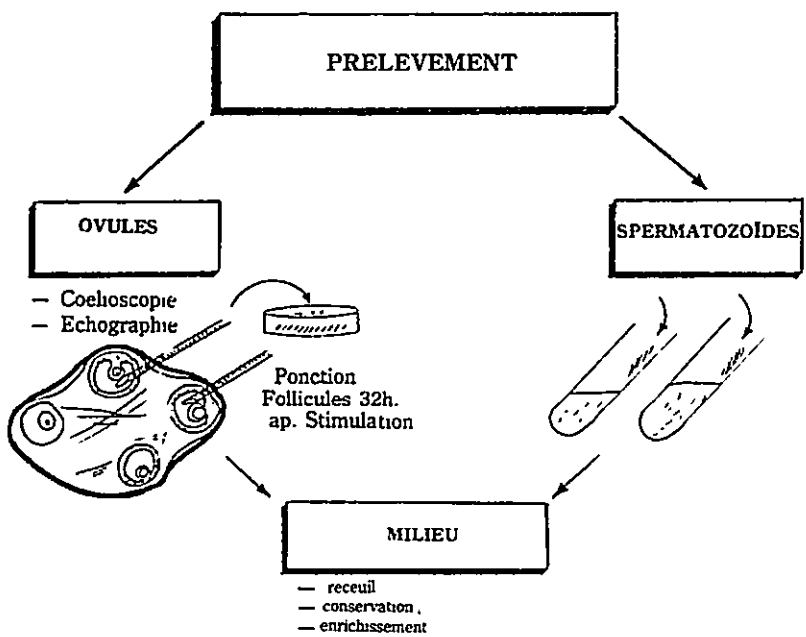
PRELEVEMENT
OVULES
SPERMATOZOÏDES
— Coelioscopie
— Echographie
Ponction
Follicules 32h.
ap. Stimulation
MILIEU
— receuil
— conservation ,
— enrichissement

Les tubes ou boîtes où la fécondation doit se réaliser sont placés dans une atmosphère gazeuse enrichie en gaz carbonique et maintenue à 37°C-37°2. Les manipulations de l'œuf sont réalisées à l'aide de petites pipettes en verre sous loupe binoculaire donnant un grossissement de 10 à 40 fois.

Les matériaux utilisés sont en plastique ou en verre traités et stérilisés, la culture se déroule dans l'obscurité, la température, le PH et la régulation gazeuse maintenus par des systèmes fiables.

Après quelques heures pour permettre la pénétration de l'ovule par le spermatozoïde, l'œuf supposé fécondé est remis dans un autre tube de culture pour éliminer les spermatozoïdes surnuméraires dont la mort progressive et la dégradation modifieraient la composition du milieu de culture et en même temps par pipettages répétés on enlève une grande partie du cumulus pour mieux observer la segmentation.

La 1ère segmentation, stade 2 blastomères intervient entre 25 et 35 heures après l'insémination, l'oeuf compte quatre cellules vers 48 heures et 8 blastomètres avant 72 heures.

Le replacement de l'embryon

Ce replacement se fait au stade 4 à 8 cellules, 2 à 3 jours après le recueil de l'ovule, l'endomètre ayant, sous l'effet des hormones, atteint le stade de réceptivité adéquate.

Le replacement de l' œuf dans l'utérus au stade de 5 ou 8 cellules se fait à l'aide d'un catheter introduit par le col et avec lequel on dépose l' œuf avec une très faible quantité de milieu de culture.

La femme receveuse se trouvant en position gynécolologique est bien relachée pour éviter les contractions utérines. Après quelques heures de repos, la patiente peut rentrer chez elle.

La surveillance de la grossesse, un peu plus stricte dans ce cas, se fait par les dosages hormonaux plasmatiques répétés et par échographie pour avoir l'assurance d'une évolution normale du moins durant les premières semaines.

Outre ces inconvénients, les cycles naturels ne permettaient en cas de succès, que le recueil d'un seul ovule dont la fécondation peut ne pas réussir à donner un œuf de qualité.

Aussi, depuis les années 80, toutes les équipes utilisent des substances médicamenteuses pour stimuler les ovaires de façon à permettre la maturation de plusieurs follicules et ovules dont le recueil augmentera les chances de succès de la fécondation in vitro.

Les substances utilisées sont d'une spécificité telle que le moment de l'ovulation est programmé à l'heure près selon une séquence thérapeutique bien codifiée et contrôlée par échographie, examen anodin et externe qui permet de suivre le développement folliculaire et de déterminer le moment optimal de la ponction en vue du prélèvement de l'ovule.

Le recueil de l'ovocyte :

A la suite de l'injection d'une hormone stimulante dont l'action est équivalente à l'hormone naturelle LH qui déclenche l'ovulation, le recueil peut se faire 34 à 36 heures après cette injection.

Il est fait sous coelioscopie dans la plupart des cas, moyen chirurgical qui permet, après anesthésie générale et à travers une ouverture de 1 cm au niveau de l'ombilic, grâce à un instrument de vision et de prélèvement, de ponctionner le follicule et d'aspirer le ou les ovules (3 à 6) et leur liquide dans un récipient approprié.

Depuis peu, ce recueil peut se faire par simple ponction orientée et dirigée par échographie, à l'aide d'une aiguille à travers la vessie ou le vagin, réduisant ainsi les contraintes de l'anesthésie générale et l'ouverture abdominale même minime.

Fécondation in vitro et culture de l'embryon :

Avant de procéder à la fécondation, le sperme du conjoint est recueilli, les spermatozoïdes sont lavés 2 heures avant la mise en contact avec l'ovule qui lui-même doit séjourner 5 à 6 heures dans un milieu de culture approprié enrichi par le sérum de la patiente.

La première réussite mondiale fût l'oeuvre de l'équipe Edwards Steptoe avec la naissance de Louise Brown en juillet 1978 par l'équipe de l'Université de Cambridge.

La deuxième naissance après fécondation in-vitro Candice Peed, se produisit en Australie et fut l'oeuvre à la Monash University de Trounson et Wood en 1979, la première naissance française, Amandine est celle de l'équipe Frydman - Testard en 1982.

Depuis,de nombreux centres dans le monde réalisent des fécondations in vitro et transferts d'embryons dans des conditions devenues et devenant de plus en plus maitrisées et simplifiées.

A l'heure actuelle près de 3000 naissances après fécondations in vitro et transfert d'embryons peuvent être recensées dans le monde où des équipes d'Europe, d'Amérique et d'Asie continuent à perfectionner les méthodes en vue d'augmenter le taux de réussite pour atteindre celui de la fécondation naturelle.

Les étapes de la fecondation in vitro sont à l'heure actuelle très systematisées.

Les étapes de la fécondation in vitro sont aujourd'hui bien codifiées.

Détermination du moment de l'ovulation :

La fécondation ayant besoin pour être réalisée, de la mise en contact de l'ovule et des spermatozoïdes, il est donc nécessaire d'avoir l'un et les autres au moment opportun.

Les premiers prélèvements d'ovule se faisaient sur des cycles naturels et exigeaient la détermination du moment de la ponte ovulaire par des moyens de diagnostic et de surveillance très contraignants, faisant appel particulièrement à des dosages hormonaux répétés.

La première insémination par sperme de donneur est réalisée par Pancost à Philadelphie en 1884.

La congélation du sperme humain a permis le développement de centres de reproduction et de véritables banques de stockage et de conservation de sperme provenant de donneurs en vue de leur utilisation chez des couples où le mari est stérile.

Depuis les années 50, des milliers d'enfants de par le monde sont nés et des centaines naissent chaque année par insémination par le sperme du conjoint ou par le sperme de donneur.

2) Fécondation in vitro — transfert d'embryon

La première tentative de fécondation in vitro humaine fût réalisée par John Rock peu de temps après que Gregory Pincus ait réussi la fécondation in vitro de lapine en 1934. L'embryon qui en résulta ne dépassa pas quelques divisions cellulaires et dégénera.

Landrum Shettles du New York Columbia Presbyterian Hospital reprit l'expérience et ses fécondations in vitro firent l'objet d'exellentes reproductions photographiques dans des revues médicales et non médicales mais ne réussit aucune transplantation d'embryon dans l'utérus.

C'est en 1960 que Danièle Petrucci, chirurgien et biologiste de Bologne révéla au monde le résultat de sa fécondation in vitro et le développement de l'embryon jusqu'à 2 mois affirmant avoir atteint le stade de l'apparition des battements cardiaques. Par la suite, l'embryon présentant des malformations, il le détruisit.

Cette révélation souleva beaucoup de scepticisme quant à sa réalité.

Landrum Shettles de nouveau en 1973 préléva un ovule chez une patiente présentant une stérilité tubaire qu'il féconda in vitro avec le sperme de son époux en vue de l'implanter secondairement dans l'utérus de l'épouse mais son patron Raymond Vande Wiele s'opposa à cette tentative qui aurait été historiquement la première.

Au voisinage de l'ovocyte, la perte de la double membrane qui protège l'acrosome (tête) permettra la libération à partir de ce sac, des enzymes qui vont détruire localement les enveloppes de l'ovule pour y pénétrer.

L'ovule, avant son expulsion du follicule, subit à la suite d'une décharge brutale de l'hormone lutéinisante LH; des transformations essentielles pour qu'elle soit fécondée.

Cette décharge ovulatoire se produit le 13ème jour du cycle menstruel chez la femme et la ponte de l'ovule se produit 36-40 heures après.

L'ovocyte, à l'intérieur du follicule et avant sa ponte, va reprendre le processus de la division réductionnelle ou méïose au stade auquel il est resté quiescent depuis la vie intra-utérine, pour terminer ce processus au moment de l'ovulation par rupture du follicule sous influence de facteurs multiples dont les prostaglandines.

Ce phènomène de maturation de l'ovocyte est aussi fondamental et nécessaire que la capacitation du spermatozoïde pour que la fécondation se produise.

La connaissance de ces phènomènes était indispensable pour réussir la fécondation in vitro chez l'homme.

Fecondation in-vitro et transfert d'embryon humain

1) Insémination artificielle :

La première insémination humaine a été réalisée par le médecin Anglais (Hunter en 1786 pour un mari présentant une anomalie de la verge (Hypospadias) et dont le sperme après son receuil fut injecté dans l'utérus de son épouse à l'aide d'une seringue préalablement chauffée

Mais cette publication est passée pratiquement inapperçue.

En France, des publications font cas de séries d'inséminations par sperme du conjoint dès 1865-1868. Aux U.S.A. Marion Sims fait part d'inséminations artificielles qu'il pratiqua avec succès en 1866.

fert de l'embryon dans l'utérus d'une femelle hôte ont été obtenus chez le lapin en 1959-1960 par Chang aux U.S.A. et Thibault en France.

Ce sont les expériences de fécondation in vitro qui sont à l'origine de la plupart des connaissances actuelles sur la physiologie de la fécondation et facilitèrent les applications à l'homme.

Le spermatozoïde, pour être fécondant, doit une fois émis dans les voies génitales femelles, acquérir au cours de son cheminement dans la cavité utérine et la trompe en contact avec des sécrétions protéiniques et électrolytiques particulières, son pouvoir fécondant ou capacitation.

INDICATION DE LA FECONDATION IN VITRO (shéma comparatif)

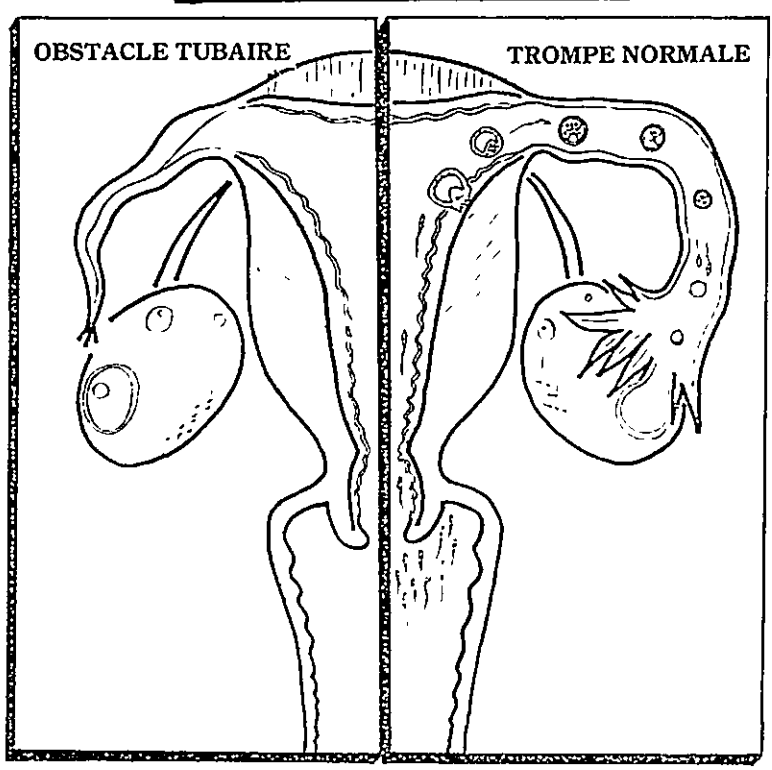

Depuis, des millions de bovins en particulier sont nés par insémination artificielle ou transfert d'embryon de l'utérus d'une femelle donneuse à une vache receveuse préalablement fécondée par insémination artificielle.

Ces inséminations ont pu être réalisées grâce au développement et à l'essor considérable de nouvelles sciences comme l'immunologie, l'enzymologie, la médecine nucléaire et l'utilisation des radio-sotopes, de l'utilisation du microscope électronique, des rythmes de secrétion hormonale, qui ont permis la connaissance interne du processus physiologique de la reproduction et de sa maîtrise.

2) Recueil et conservation des spermatozoïdes et des embryons.

Le sperme frais peut se conserver à une température de + 5° C pendant 1 à 4 jours s'il est recueilli dans un milieu adéquat constitué de dilueurs contenant du jaune d'oeuf, à base de lait ou des dilueurs gélatinés.

Polge en 1949, puis Sherman en 1950, parvinrent à congeler du sperme de bovin et sa reviviscence, après réchauffement graduel. Ce progrès considérable fut le point de départ du développement d'applications dans de l'azote liquide à-196° C et permet la conservation de ces spermatozoïdes pendant de très longues durées et leur utilisation pour insémination le moment voulu.

Cette congélation a été appliquée pour la première fois à un embryon de souris en 1972. Elle est à l'heure actuelle utilisée de façon courante pour les spermatozoïdes de beaucoup d'espèces animales. Elle est appliquée à l'embryon de bovin depuis quelques années et à l'homme depuis peu.

3) Fécondation in vitro, préparation préalable des gamètes :

C'est en 1934, que Gregory Pincus, le père de la pilule contraceptive, réussit à féconder in vitro des ovules avec du sperme de lapin. Mais cette première ne souleva que du scepticisme de la part des chercheurs de l'époque.

Les premiers animaux issus d'une fécondation in vitro suivie du trans-

l'utérus du produit de conception, de la fécondation à la naissance.

La découverte de la folliculine, hormone que produit l'ovaire ainsi que sa synthèse fut réalisée entre 1920 et 1930 par Doisy aux U.S.A et Buttenandt en Allemagne, lequel quelques années plus tard isola et fit la synthèse de la progesterone d'abord, autre hormone de l'ovaire puis de la testosterone, hormone mâle en 1936.

Parallèlement, le développement de la pharmacologie et de l'industrie pharmaceutique a permis la synthèse et la production de substances qui ont les mêmes caractéristiques que les hormones naturelles et que les chercheurs et les cliniciens utiliseront pour se substituer à la nature et recréer les conditions propices et en temps voulu à la fécondation et au maitien de la gestation.

Ces découvertes permettront aux biologistes et vétérinaires d'en faire des applications dans le domaine animal et de développer les inséminations artificielles ouvrant la voie à la fécondation in vitro chez l'homme.

Fecondation artificielle animale

La première description d'une expérience de fécondation en dehors des organes génitaux fut l'œuvre de Spallanzani en 1777. Il mélangea la semence mâle et femelle du chien dans une fiole, afin écrit-il dans «Expériences pour servir à l'histoire de la génération» de donner artificiellement la vie à cette espèce d'animaux en imitant la nature dans les moyens qu 'elle emploie pour multiplier les amphibies».

Il pratiqua la première insémination artificielle sur une chienne et obtient 3 chiots, 62 jours après.

1) Les premières inséminations artificielles animales

Les premiers essais d'insémination artificielle du cheval furent l'oeuvre du vétérinaire Français Repiquet en 1877.

Ivanov, en Russie, pratiqua dès 1901 les premieres inséminations artificielles chez les ovins et fit entrer cette technique dans la pratique de l'élevage.

messagères secrétées par le cerveau ou neuro-stimulines qui, agissant sur les organes cibles de reproduction, produisent à leur tour d'autres substances hormonales dont l'action finale est la préparation et le maintien dans

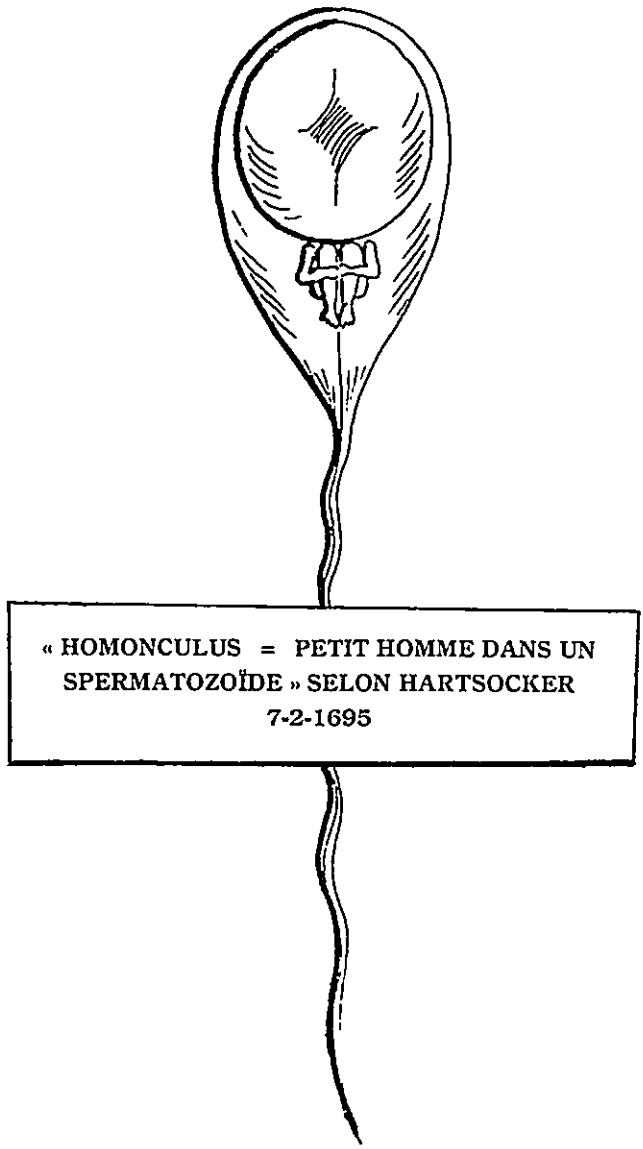

XVIII[ème] siècle par le naturaliste et entomologiste français Réaumur, contemporain de Buffon.

Par une élégante expérience sur la grenouille dont il empêche, lors de l'accouplement, la semence du mâle de parvenir à l'oeuf en faisant porter au mâle des culottes, il prouva le rôle du contact nécessaire spermatozoïde-ovule pour le développement de l'embryon.

Cette démonstration fut reprise quelques années plus tard par Spallansain qui confirma la nécessité de cette rencontre, condition sine qua non de toute fécondation.

A mesure que les moyens de grossissement se développent, les savants du XIX[ème] siècle concentreront leurs recherches sur ce qui sera définitivement considéré comme l'Unité fondamentale de tout organisme vivant à savoir la cellule.

Le botaniste Mathias Jacob Schleiden et le Zoologiste Théodore Schwann en 1839, Rudolf Virchow en 1859 peuvent être considérés comme les parents de la théorie cellulaire.

C'est à Hertwig en 1878 que revient la description fondamentale de la fusion des noyaux du spermatozoïde et de l'ovule lors du processus de la fécondation chez la lapine ouvrant ainsi la voie au développement futur dans ce domaine.

Maîtrise du processus de la reproduction

Mais si les anatomistes et les embryologistes du XIX[ème] siècle ont décrit, et de façon précise, la fécondation et le développement embryonnaire et foetal jusqu'à la naissance, ils n'ont pas pu fournir les informations nécessaires à la compréhension du processus ni de son déterminisme.

Les réponses à ces questions furent apportées par l'endocrinologie et la biochimie. Grâce à leurs découvertes fut reconnu le rôle de substances

le domaine de la reproduction animale puis humaine ont ouvert la voie à l'ère actuelle.

Je voudrais essayer de résumer les étapes décisives des connaissances dans ce domaine en différenciant de façon arbitraire et pour la commodité partant des expériences animales en premier, puis chez l'homme, les étapes de description anatomiques et le déroulement du processus de la fécondation naturelle pour terminer par la fécondation in vitro et le transfert d'embryon.

Decouverte de l'ovule, du spermatozoïde.

Les théories

C'est en 1672, que le physiologue hollandais Regnier de Graaf décrit le follicule qui portera son nom et qu'il avait considéré comme étant l'oeuf lui même. En fait, cette formation contient en son sein la cellule de la reproduction.

Puis grâce à la mise au point du premier microscope en 1671, Van Leuwenhock et Ham décrivent dans l'éjaculation des animaux et de l'homme, l'existance d'animacules spermatiques.

Ces deux découvertes donnèrent naissance à la théorie de la Préformation de l'embryon, qui pour les ovistes était tout entier préformé dans l'oeuf, pour les spermatistes ou animaliculistes plutôt dans la tête du spermatozoïde, image en miniature de l'adulte qui se développera en se déplissant et en utilisant les « vapeurs » de la semence mâle ou l'oeuf provenant de la mère comme terrain nutritif.

Cette théorie de la Préformation a été rejetée et de manière définitive dès la description par Harvey en 1651 du développement progressif dans l'oeuf de poule, partie par partie, du poussin. Ce processus toujours en considération de nos jours, définit la théorie de l'Epigenèse.

Mais la nécessité de la rencontre de «animalicules» du fluide séminal avec l'oeuf, c'est-à-dire la fécondation, ne sera démontrée qu'au début du

gamète femelle ou ovule, pour produire un oeuf (zygote) qui est à l'origine du nouvel individu ressemblant aux parents mais différents de chacun d'eux.

Cette union lors de la fécondation, se réalise soit en dehors des organes génitaux comme chez l'oursin dans l'eau de mer, ou dans le tractus génital au niveau de la trompe pour la plupart des animaux et notamment les vértébrés et l'homme.

Cette fusion, pour maintenir constant le patrimoine chromosomique 2n ou diploïde caractéristique de l'espèce, est précédée dans les cellules qui formeront les gamètes, d'une réduction chromatique ou méïose ramenant le nombre diploïde (2n) des chromosomes à un nombre haploïde (n) de telle sorte que l'union des deux gamètes de sexe opposé, reconstitue au niveau de l'oeuf le stock chromosomique 2n de l'espèce.

Cette recombinaison aboutit à un brassage de deux patrimoines génétiques pour donner naissance à un nouvel individu différent des parents, au patrimoine rénové, ce qui permet une variation infinie des possibilités de descendance.

La connaissance de l'existence des cellules de reprodution du,déroulement de la fécondation, des déterminants qui en orientent les séquences, des structures ou des phases du développement ultérieur de l'embryon ne se précisa qu'à partir du XVIIIème siècle.

En effet de l'antiquité jusqu'au XVIII siècle, c'est la théorie de la double semence qui prévalait, attribuant à la semence de la femme et de l'homme le même pouvoir de perpétuation de la descendance.

Cette théorie de la double semence a été soutenue par Diderot, qui dans son traité : « De l'interprétation de la nature » paru en 1753, affirme : « qu'on a découvert qu'il y a dans un sexe le même fluide séminal que dans l'autre sexe ».

Mais avec le développement de l'anatomie descriptive, l'invention du microscope, l'essor de l'histologie, de l'embryologie, les découvertes dans

un autre individu semblable en tous points au parent, génétiquement son frère jumeau du fait de la constance de la transmission de l'un à l'autre du même patrimoine porté par le même lot chromosomique.

— La reproduction sexuée : se caractérise par la fusion de deux cellules spécialisées, différentes selon le sexe, gamète mâle ou spermatozoïde,

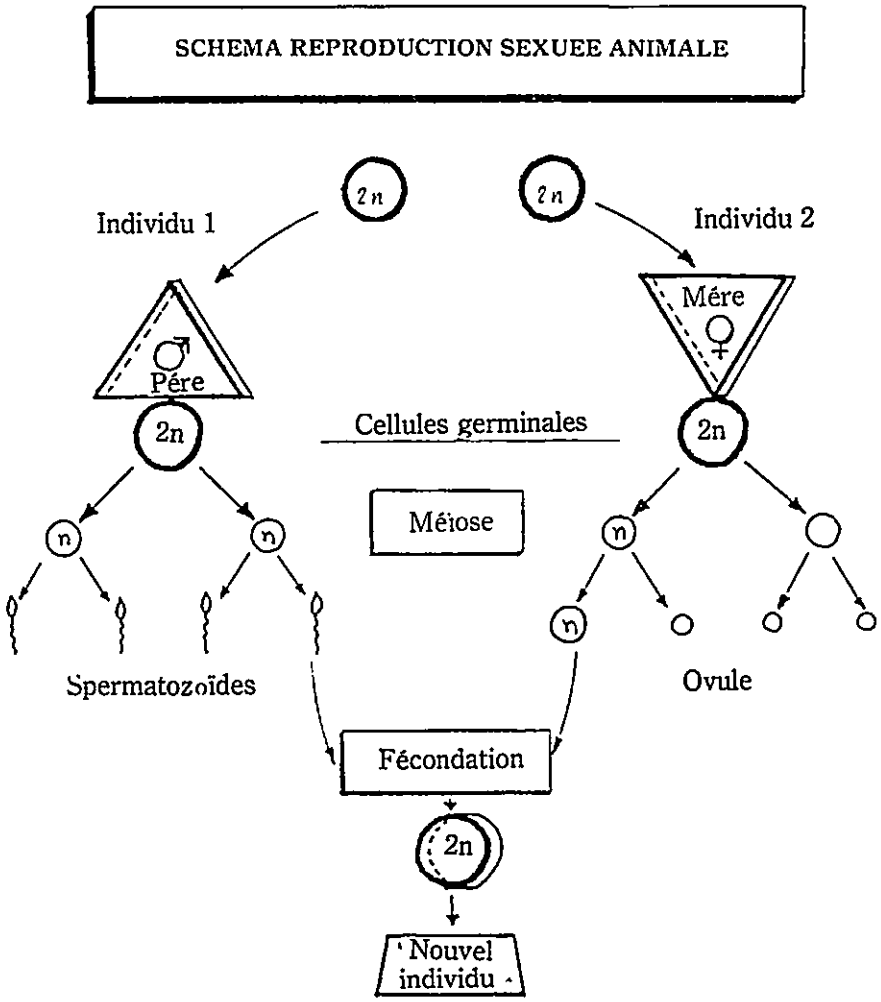

LA FECONDATION IN VITRO DE LA CONNAISSANCE DU PROCESSUS PHYSIOLOGIQUE A SON APPLICATION CHEZ L'HOMME

Moulay Tahar ALAOUI

Reproduction et évolution des connaissances

Buffon, le grand naturaliste du XVIII[ème] siècle, définit la reproduction comme « cette propriété commune à l'animal et au végétal, cette puissance de reproduire son semblable, cette chaine d'existences successives d'individus qui constitue l'existence réelle de l'espèce ».

Notre contemporain François Jacob dans la «logique du vivant. Une histoire pour l'hérédité» rappelle que : «dans un être vivant tout est agencé en vue de la reproduction. Une bactérie, une amibe, une fougère, de quels destins peuvent-elles rêver sinon de former deux bactéries, deux amibes, plusieurs fougères ?»

Tout individu étant voué à l'usure et à la mort, la reproduction constitue une fonction biologique fondamentale qui sépare le monde vivant du monde inanimé, permet à la vie de se maintenir, se propager, se diversifier, se perfectionner en vue d'assurer la continuité de l'espèce.

Les êtres vivants, pour se reproduire utilisent deux procédés, la reproduction asexuée et la reproduction sexuée :

— La reproduction asexuée, simple duplication de l'animal souche, fait naître à partir d'un fragment de celui-ci et par simple division ou mitose,

des traitements purement palliatifs qui ont lourdement obéré le budget santé des sociétés concernées. Si lourdement que dans deux grandes îles méditerranéennes, Chypre et la Sardaigne, le traitement des fatales thalassémies ne permet pas le traitement des autres maladies de l'enfant, curables celles-là. Or le diagnostic prénatal de la thalassémie majeure, de la forme qui sera mortelle, est possible in utero dès le 2ème, 3ème mois de la grossesse. En conséquence les autorités médicales et médico-administratives ont recommandé l'extension de ces méthodes de diagnostic prénatal et conseillé l'interruption de grossesse au cas où le diagnostic d'une forme grave de la maladie est porté. Recommandations, conseils d'autant plus remarquables qu'il s'agit de populations très religieuses, catholique l'une, orthodoxe l'autre. La situation est plus poignante encore car un traitement fait à la naissance, la greffe de moelle osseuse, guérit ces enfants. Mais la greffe de moelle osseuse coûte 500.000 FF, 70.000 dollars américains. De tels coûts interdisent bien évidemment l'application étendue de la méthode salvatrice.

Ainsi s'entrelacent en un tragique échange données médicales, données religieuses et morales, données économiques. Avec la mort provoquée des enfants. Et sans espoir.

Sans espoir jusqu'à présent. Mais avec de sérieux espoirs pour l'avenir. Les progrès du génie génétique permettent de penser que pendant les prochaines années et probablement avant la fin du siècle, il sera possible d'agir sur les gènes responsables de l'anomalie moléculaire de l'hémophilie, d'empêcher l'apparition de la redoutable thalassémie majeure, de donner une vie normale à ces enfants si longtemps condamnés. C'est l'attentive confrontation des données religieuses et morales fondamentales d'une part, des données scientifiques évolutives d'autre part qui permet de définir les solutions les meilleures. C'est cette confrontation même qui va faire l'objet de nos travaux.

m'en lave les mains» et tantôt malheureux, tels certains physiciens dont les travaux avaient conduit à la bombe atomique. Depuis quelques années est apparue une troisième classe, celle des hommes de science, conscients de leurs responsabilités, s'efforçant tout à la fois de tirer le meilleur parti de leurs découvertes et d'en limiter les éventuelles conséquences fâcheuses. Deux histoires récentes, l'histoire du paludisme des populations noires de Californie, l'histoire des maladies de l'hémoglobine en Méditerranée, ont ici valeur de modèle.

L'histoire du paludisme de Californie comprend plusieurs actes, comme une tragédie antique :

1) gravité du paludisme des populations noires de Californie,
2) mise au point d'un médicament anti-paludéen, la primaquine. Premiers essais de prévention sur une grande échelle. Résultats satisfaisants.
3) Cependant qu'on se réjouit de ces bons résultats, une nouvelle préoccupation apparaît ; certains des hommes sains traités préventivement par la primaquine souffrent d'une anémie grave provoquée par ce médicament, parfois mortelle.
4) D'où comme souvent en morale et spécialement en morale biologique, conflit entre deux devoirs. Faut-il, pour protéger 90 % de la population, risquer de tuer 5 à 10 % de cette même population.
5) Le trouble est très grand. La solution est apportée par la découverte d'un biochimiste qui reconnait chez les personnes fragiles un défaut de la chimie du globule rouge, l'absence d'une enzyme. Un test simple reconnaît les personnes dont les globules rouges sont ainsi anormaux et les écarte de la prévention par la primaquine. Tous les autres peuvent être protégés par la primaquine sans risque.

Le deuxième exemple est méditerranéen. Sur les rivages de la Méditerranée, dans les îles, est observée avec une grande fréquence une grave maladie de l'hémoglobine, l'anémie méditerranéenne ou thalassanémie ou (par une fâcheuse contraction sémantique) thalassémie. La maladie est bénigne lorsqu'elle est héritée d'un seul des deux parents ; elle peut être très grave lorsqu'elle est héritée des deux parents. Ces enfants mènent une vie misérable pendant 8 ans, 10 ans, 12 ans, et meurent au début de l'adolescence après de nombreux séjours hospitaliers, de nombreuses transfusions,

lamar aux Etats-Unis d'une des premières réunions d'éthique, celle suscitée par les premiers essais de génie génétique.
2) L'organisation d'une enquête dans la population concernée, le Comité d'Ethique pouvant estimer à juste titre qu'il n'est pas en mesure d'engager la nation toute entière. Telle fut dans le domaine de la procréation artificielle, l'enquête britanique qui inspira le remarquable rapport de Lady WARNOCK.

L'étude des graves questions de bio-éthique, telle celle qui est l'objet de cette session, peut utiliser des abords pragmatiques. Mais elle doit avant tout se fonder sur des principes essentiels, le respect de la personne, le respect de la science, le refus du lucre. Les grandes religions, Judaïsme, Christianisme, Islam, ont toutes reconnu sous des formes variées le caractère unique de la personne humaine. La biologie moderne, et avant tout les remarquables travaux de Jean Dausset poursuivis dans l'institut que j'ai dirigé depuis 1960 à Paris, l'ont confirmé. On connait actuellement plusieurs centaines de millions de combinaisons du système de groupes sanguins HLA découvert par Dausset. Chaque homme est un être unique, irremplaçable. Depuis qu'il y a des hommes et tant qu'il y en aura, il ne s'en trouvera jamais deux pareils, réserve faite des jumeaux vrais.

Le respect de la science ensuite. Certains esprits chagrins ont souhaité parfois le retour à l'âge d'or ou du moins à la belle époque de 1900. La belle époque est l'époque où les enfants mouraient de diphtérie maligne, de méningite tuberculeuse. Un des devoirs essentiels de l'homme est, par le progrès de la science, de diminuer le malheur de son prochain.

Le refus du lucre enfin. Dès le début de la transfusion sanguine, la France a institué le don généreux du sang, refusé tout commerce lucratif des organes et tissus humains. Cet exemple a été largement suivi. Pas partout. Dans tel grand pays d'Amérique du Sud, on pouvait récemment lire à la page des annonces : « X 28 ans, bonne santé, vend son rein droit, prix à débattre ». La même rigueur, la rigueur des centres de transfusion, doit inspirer toutes les recherches ayant pour objet le sperme, les ovules, les tissus humains.

Longtemps les hommes de science, affrontant ces problèmes éthiques, tantôt ont été indifférents « j'ai fait une découverte, débrouillez-vous, je

constitution de Comités d'Ethique. Ces comités sont très divers dans leur composition (purement biologique et médicale ou comprenant à côté des médecins, des théologiens, des philosophes, des juristes), dans leur pouvoir (financier, législatif, juridique ou moral), dans leur géographie (nationaux, régionaux, locaux), dans leur durée (permanent ou ad hoc créés pour étudier une question.

Je voudrais donner ici quelques informations sur le Comité National Français que j'ai l'honneur de présider depuis sa création en 1983. Son originalité vient d'abord de son caractère national. Il est, je crois, le premier exemple d'un comité national permanent.

Ses membres sont les uns des médecins, des biologistes, les autres des représentants des diverses familles spirituelles, des théologiens, des philosophes, des sociologues, des juristes, des membres du Parlement.

Les questions étudiées sont tantôt posées par un ministre, tantôt par un citoyen. Deux rapporteurs sont chaque fois désignés, un médecin, un non médecin. Les rapports établis sont discutés par le Comité ; Après quoi un avis est émis.

Le Comité n'a aucun pouvoir, ni juridique, ni législatif, ni financier. Son seul pouvoir, moral, est fonction de la sagesse éventuelle de ses avis. Mais les avis du comité peuvent être utilisés :

1) par le législateur préparant lois et décrets,

2) par les magistrats établissant des jurisprudences,

3) par les enseignants aussi bien dans les Facultés de Droit, de Médecine, que dans l'enseignement secondaire.

Les avis du Comité peuvent se présenter sous les formes attendues, allant de l'approbation complète au refus total, en passant par les approbations partielles, ou soumises à des conditions. Le refus peut être le rappel de lois existantes ou l'énoncé de données neuves. A ces formes attendues s'ajoutent deux autres démarches possibles :

1) La demande d'un moratoire, d'un arrêt des recherches pendant le temps nécessaire à une nouvelle réflexion. Telle fut la décision à Asi-

laboratoire, in vitro. L'œuf fécondé peut ensuite être introduit dans l'utérus maternel, avec l'espoir raisonnable d'une grossesse normale.

Relativement simple au départ, limitant le malheur des couples stériles, la méthode ne semblait pas poser de problèmes moraux graves. Mais elle s'est à la fois étendue et diversifiée. Elle transforme de grands domaines de la biologie, de la médecine, de la morale. Les rapports suivants vont analyser cette extension, cette diversité. Je voudrais seulement, par cette introduction donner la liste des questions posées.

Auparavant les termes utilisés doivent être définis. Toute philosophie, toute science bien faites supposent un accord sur les définitions. Ici cet accord n'existe pas. Les mots œuf fécondé, embryon, foetus n'ont pas le même sens en Grande Bretagne, aux Etats-Unis, en France, pour ne citer que ces trois pays. Un accord international est ici nécessaire. Les premiers éléments ont été proposés en Juin dernier lors d'un colloque au Conseil de l'Europe tenu en Juin 1986. A Trieste, cet accord devra se fonder sur des conventions. Aucun de ces états n'est défini par des limites précises. Il y a passage insensible de l'un à l'autre.

Les questions maintenant. Elles peuvent être classées sous deux chefs.

A une première catégorie appartiennent une série de questions que l'on peut résumer de la façon suivante : Quels couples ? Quels objectifs ? Quels dangers ? Quels laboratoires ? Quel argent ?

La deuxième question est unique, mais combien malaisée. Que faire des embryons congelés restant ? Les garder pour les utiliser pour le même couple ? pour d'autres couples ? et alors combien de temps les garder ? les utiliser pour des recherches expérimentales ? les détruire systématiquement ?

Les solutions proposées varient selon l'époque considérée, selon le pays concerné. Il est une histoire et une géographie de la bio-éthique.

Tantôt les textes religieux (qu'il convient parfois d'interpréter) gouvernent la morale et le droit.

Tantôt religion, morale, droit sont interrogés séparément. Les réponses données peuvent ne pas être univoques.

Ces difficultés, la difficulté d'interprétation d'un côté, le risque de discordance d'un autre ont conduit dans des pays de plus en plus nombreux à la

l'anonymat des donneurs de sperme, tenu initialement pour éthiquement indispensable, regretté ultérieurement par les médecins qui, à juste titre, attachent une très grande importance à la connaissance du patrimoine génétique de chaque individu.

Ensuite par simple convenance personnelle. Ainsi plusieurs centaines de milliers de jeunes hommes :

1) ont porté leur semence à la banque de sperme,

2) ont demandé au chirurgien de procéder à la ligature de leurs canaux déférents, les canaux qui conduisent le sperme. Toute leur vie, ils auront sans paternité de nombreuses relations sexuelles. Trois fois ils voudront un enfant. Ils iront chercher à la banque de sperme la semence déposée.

Il y a là une forme presque caricaturale de la dissociation entre amour et reproduction évoquée plus haut.

C'est aussi à la dissociation entre amour et fonction de reproduction que conduit la troisième voie, celle des fécondations in vivo déviées. Soit une épouse stérile; Il a été proposé d'ensemencer avec le sperme de son mari une autre dame qui va concevoir l'enfant avec ses ovules, le porter dans son utérus, puis le céder après accouchement contre une rémunération fixée à l'avance. Cette dame est la vraie mère de l'enfant. Plutôt que de mères porteuses, il vaudrait mieux parler de mères vendeuses ou mieux, pour reprendre l'expression d'un membre éminent du Comité National Français d'Ethique, d'abandon d'enfants avec préméditation.

Mais les questions les plus importantes, celles qui vont être au cœur de nos débats, sont posées par la quatrième voie de recherches, celle qui a pour objet la fécondation in vitro. Il est à rappeler que la procréation normale nécessite dans toutes les espèces de mammifères, et en particulier dans l'espèce humaine, l'intervention de quatre éléments, l'un masculin, le spermatozoïde, trois féminins, l'ovule, l'utérus, la trompe, conduit qui va de l'ovaire à l'utérus.

De nombreuses stérilités féminines sont dues à l'altération des trompes. Il est possible alors de prélever les spermatozoïdes de l'époux et (ce qui est déjà moins simple), les ovules de l'épouse. La fécondation de l'ovule maternel par le spermatozoïde paternel peut être réalisée dans le verre du

En premier lieu, les méthodes anti-conceptionnelles. Un médecin, du temps de l'empereur Hadrien, conseillait aux dames romaines d'éternuer au moment décisif pour éviter d'être fécondées. Depuis 18 siècles quelques progrès ont été faits. Je ne les évoquerai pas, mais je voudrais rappeler les recherches qui ont pour objet la vaccination contre la grossesse par un vaccin associant une hormone féminine, l'hormone gonadotrope à,l'anatoxine tétanique. Dans une dizaine d'années une telle vaccination contre la grossesse sera vraisemblablement possible. Avec des conséquences heureuses. Telle jeune femme malade qu'une grossesse pourrait tuer en aggravant sa maladie évitera les grossesses pendant les deux, trois années nécessaires à sa guérison et, une fois guérie, concevra normalement. Avec des conséquences redoutables aussi. Si un pouvoir politique, se fondant sur des données biologiques incertaines, rend obligatoire la vaccination anti-grossesse pour certaines catégories féminines définies par leur âge, la couleur de leurs cheveux, etc...

Une découverte importante du grand biologiste et humaniste français, Jean Rostand, a ouvert la deuxième voie. Jean Rostand montre que la semence des mammifères mâles peut être conservée à basse température. Les conséquences de cette découverte, l'insémination des animaux d'élevage, a eu de très heureuses conséquences en zootechnique, en économie rurale partout dans le monde.

Elle a eu aussi d'utiles conséquences dans certains domaines de médecine humaine. Par exemple lorsqu'un jeune homme étant atteint d'une maladie grave, le traitement qui lui sauve la vie peut le rendre stérile, le prélèvement de son sperme avant le traitement et sa conservation lui permettront ultérieurement les paternités souhaitées.

Beaucoup moins simples sont les conséquences de l'extension des applications de la méthode. Cette extension s'est faite dans deux directions différentes.

D'abord dans le traitement de la stérilité masculine par le recours au sperme de donneurs volontaires, recueilli et conservé dans des centres spéciaux appelés bizarrement banques de sperme. Dans plusieurs pays les activités de ces centres ont été remarquablement organisées avec une hauteur morale à laquelle il convient de rendre hommage. Mais en dépît de cette rigueur, de difficiles questions restent posées, telle celle de

PROBLEMES D'ETHIQUE ENGENDRES PAR LES NOUVELLES MAITRISES DE LA PROCREATION HUMAINE

— Exposé introductif —

Jean BERNARD

Grâce aux progrès de la recherche scientifique, l'homme a acquis, ou est en passe d'acquérir, trois maîtrises biologiques, la maîtrise de la procréation, la maîtrise de l'hérédité, la maîtrise du système nerveux.

Ces maîtrises biologiques transforment ou vont transformer le destin des êtres humains beaucoup plus fortement que les guerres, batailles, victoires de nos livres d'histoire. D'un côté elles diminuent le malheur en permettant le traitement ou mieux la prévention de très graves maladies. D'un autre côté elles peuvent, mal employées, créer de nouveaux malheurs. De vigoureux efforts sont nécessaires pour fortifier les effets heureux, empêcher les effets nocifs. Ceci en préservant les valeurs fondamentales et avant tout la personne, la connaissance.

La maîtrise de la procréation, thème de notre réunion, est la plus avancée, celle qui pose les questions les plus ardues, les plus graves aussi.

Depuis des millénaires, l'amour et la fonction de reproduction étaient intimement liés. Pour la première fois dans l'histoire de l'humanité il y a dissociation. L'amour et la fonction de reproduction ne sont plus liés. Cet état, cette dissociation est la conséquence de quatre ordres de recherches, de quatre grandes orientations des recherches.

• Monsieur Jean COHEN, de France, chef de service de Gynécologie et d'Obstétrique, Directeur du Centre de Stérilité à l'Hôpital de Sévres, chargé de cours à l'Université.

• Monsieur Gorden DUNSTEN, de Grande Bretagne, Professeur de Théologie éthique et sociale à l'Université de Londres, chargé de recherches auprès de l'Université d'Exeter.

• Monsieur René FRYDMAN, de France, Professeur à la Faculté de Médecine de Paris, médecin obstétricien auprès des hôpitaux de France.

• Monsieur Jean MICHAUD, de France, Président du Comité Consultatif National d'Ethique.

• Monsieur Russel SCOTT, d'Australie, avocat et conseiller auprès de la Cour Suprême à New South-Wales, Conseiller Juridique auprès de la Cour Suprême à Londres, membre du Comité National d'éthique et de recherche médicale.

• Madame Mary WARNOCK, de Grande Bretagne, Doyen de Kurton Collège à Cambrige, Présidente du Comité National de fécondation humaine et d'embryologie.

Au nom de tous les membres de l'Académie, je les remercie chaleureusement pour leur présence et je leur souhaite la bienvenue parmi nous.

Nul doute que leurs interventions enrichiront nos débats et contribueront à rehausser le prestige de notre Institution.

en la personne de Son Altesse Royale le Prince Abdellah Al Fayçal. Nous sommes heureux d'accueillir parmi nous une célébrité peu commune dans le monde de la culture et de la poésie.

En votre nom, je lui présente les plus vives félicitations de l'Académie du Royaume du Maroc. Dans quelques instants, Monsieur Haj M'hamed Bahnini nous en fera la présentation protocolaire.

Le thème qui nous réunit en cette deuxième session, revêt une grande importance. Je peux dire dès maintenant que, parmi ceux qui feront des exposés, certains traiteront des généralités et d'autres se pencheront sur les aspects qui en dérivent, mais qui restent étroitement liés au sujet.

Les techniques procréatives artificielles ont sans doute fait l'objet de débats en d'autres lieux. Mais la décision de Sa Majesté Le Roi de soumettre ce sujet à l'appréciation de notre Académie, qui se distingue par la diversité culturelle et religieuse de ses membres, est de nature à nous ouvrir d'autres horizons et à jeter plus de lumière sur le sujet lui-même. Sa Majesté Le Roi souhaite nous voir débattre particulièrement de la bioéthique.

Invités par notre Académie, des spécialistes en la matière participeront à nos travaux et coopéreront avec les membres permanents, pour contribuer conjointement à l'apport scientifique de notre Assemblée. Il s'agit de :

• Monsieur Moulay Tahar ALAOUI, du Maroc, Professeur à la Faculté de Médecine de Rabat, médecin-chef de la Maternité de Rabat, Directeur des services techniques du Ministère de la santé-Rabat.

• Monsieur Mohamed Ali ALBAR, du Royaume d'Arabie Séoudite, Professeur de Médecine interne, Conseiller du Centre Roi Abdelaaziz de recherche médicale, Chef de service de Médecine islamique à Jeddah, membre de l'Académie Royale de Médecine à Londres.

• Monsieur Le Rabbin David BLEICH, des Etats-Unis d'Amérique, Professeur de Philosophie et de Droit talmudique auprès de plusieurs Universités américaines, membre du Comité directeur de l'Académie de Philosophie Juive, membre du Comité de Bioéthique de l'Hôpital métropolitain de New-York.

L'observateur non averti serait tenté de croire que les sujets que nous traitons se distinguent par leur similitude en dépit de leur apparente diversité. Nul besoin d'infirmer ce jugement car nous savons tous que nos activités sont marquées par notre constant souci de ne pas reléguer l'éthique à un rang marginal.

Il sied de rappeler à cette occasion, que la morale était au centre des débats que nous avions consacrés à la Communication, à la Crise spirituelle qui secoue l'humanité et à la Conquête de l'espace.

Aujourd'hui encore, nous nous réunissons autour d'un thème qui alimente la controverse dans les quatres coins du monde. Nous ne pouvons demeurer indifférents aux problèmes de tous les ordres qu'il soulève : il s'agit de la F.I.V.E.T.E.

Rien ne nous étonne dans la pensée perspicace de Sa Majesté Le Roi qui ne cesse de dire qu'en politique comme ailleurs, l'homme ne doit jamais se départir de la vertu.

Cet esprit imprime et imprègne nos travaux au sein de notre Académie. Sa Majesté Le Roi accorde du crédit à nos activités et suit avec une attention particulière les débats de cette session.

Chers collègues. Après la session d'avril, notre Académie fut pénible ment touchée par la perte d'un de ses membres, en la personne de Sobhi Saleh, lâchement abattu à Beyrouth.

A cette triste occasion, je présenterai, au nom des membres de l'Académie, nos condoléances à Sa Majesté Le Roi. D'ailleurs, dès qu'il eut appris la triste nouvelle, Sa Majesté Le Roi envoya par télégramme ses condoléances au Président de la République du Liban. Son Altesse le Prince Héritier Sidi Mohammed, qui reçut quelques cours du professeur disparu, envoya lui aussi ses condoléances à la veuve du défunt. Notre Secrétaire Perpétuel lui envoya un message dans ce sens, au nom de notre Institution. Je vous signale que nous ferons une prière à sa mémoire.

Notre Académie s'enrichit par la nommination d'un nouveau membre,

ALLOCUTION D'OUVERTURE

Abdelhadi BOUTALEB

Directeur des séances.

J'ai l'honneur de déclarer ouverte, pour l'année -1986 , la deuxième session de l'Académie du Royaume du Maroc. Je vous souhaite un agréable séjour dans cette ville dont la clémence du climat en cette période est de nature à permettre à nos travaux de se dérouler dans d'excellentes conditions. J'espère que nous saurons être dignes de la tâche que nous a confiée Sa Majesté Le Roi, fondateur de cette Institution, qui nous a proposé de débattre des questions éthiques que soulèvent les techniques procréatives artificielles.

Ce sujet polarise assûrément l'attention des milieux intellectuels et religieux dans le monde entier et engendre ipso facto des problèmes qui ne peuvent demeurer sans solutions.

En nous habituant à nous pencher sur les questions qui touchent l'humanité, Sa Majesté Le Roi souhaite que notre Académie contribue, par les réflexions de ses membre distingués, à éclairer encore plus l'opinion mondiale sur un domaine très important qui nourrit la controverse dans tous les milieux.

En effet, notre Académie constitue déjà une référence bibliographique incontestable, par l'importance des thèmes qu'elle aborde et par la qualité de ses travaux.

• Problèmes psychologiques engendrés par les nouvelles techniques de procréation 199

Mohamed Farouk Nebhane

• La maîtrise des nouvelles techniques de procréation artificielle au regard de l'Islam 203

Idriss Khalil

• **Débats** 209

• Allocution de clôture 261

Abdelhadi Boutaleb
(Directeur des séances)

Les textes parus ici étant originaux, toute reproduction, intégrale ou partielle, devra mentionner la référence à la présente publication.

Les textes de langue arabe sont résumés et traduits dans les trois autres langues de travail.

Les textes français, anglais et espagnols sont résumés et traduits en langue arabe.

Les opinions et la terminologie exprimées dans cette publication n'engagent que leurs auteurs.

• Le point de vue de l'église catholique sur les problèmes éthiques suscités par les nouvelles techniques de procréation humaine 149

Bernardin Gantin

• Aperçu des points de vue de l'ensemble des Eglises Britaniques sur les problèmes éthiques suscités par les nouvelles techniques de procréation humaine 163

Gordon Dunstan
(Expert invité, Membre de l'église Anglicane et professeur de théologie éthique et sociale à l'université d'Exeter)

• **Abstracts** 181

• Analyse des courants éthiques concernant la procréation in vitro 183

Abderrahmane El Fassi

• Procréation in vitro : Problèmes d'éthiques 187

Mohammed Ali Albar
(Expert invité, Pofesseur de Medecine interne, conseiller au Centre du Roi Abdelâziz de Recherche médicale)

• Reflexions au sujet des techniques de procréation 190

Ahmed Sidki Dajani

• Soumettre la procréation à l'éthique 194

Abdelhadi Boutaleb

• Les conséquences juridiques des nouvelles maîtrises de la procréation 85

Jean Michaud
(Expert invité, Président du Comité consultatif national d'éthique-France).

• A qui la parole ? 95

Georges Vedel

• Fondements du rapport du Comité Britanique d'enquête sur la fertilisation humaine et l'embryologie 99

Lady Mary Warnock
(Expert invitée, Présidente du Comité National de Fécondation Humaine et d'Embryologie-Grande Bretagne).

• Droit et éthique : l'action du conseil de l'Europe 109

René Jean Dupuy

• La Réglementation des nouvelles techniques de procréation en Australie par les moyens juridiques 117

Russel Scott
(Expert invité, Membre du Comité National d'éthique et de Recherche médicale-Australie).

• Préoccupations éthiques relatives à la procréation artificielle : Point de vue du judaïsme 137

David Bleich
(Expert invité, Professeur de philosophie et de Droit talmudique auprès de plusieurs universités américaines)

TABLES DES MATIERES

- Allocution d'ouverture . 11

  Abdelhadi Boutaleb
  (Directeur des séances)

- Exposé introductif 15

  Jean Bernard

- **La fécondation in vitro, de la connaissance du processus physiologique à son application chez l'homme** . 23

  Moulay Tahar Alaoui
  (Expert invité, Professeur à la faculté de Médecine de Rabat)

- La fécondation in vitro 41

  René Frydmane
  (Expert invité, Professeur à la Faculté de Médecine de Paris)

- La thérapie du gène : promesses et problèmes posés par l'emploi de gènes normaux dans le traitement des anomalies génétiques humaines 51

  Donald Fredrickson

- Pour la personne : réflexion sur la fécondation artificielle . 57

  Mohamed Aziz Lahbabi

- Aspects éthiques de la fécondation in vitro . 75

  Jean Cohen
  (Expert invité, Directeur du centre de stérilité à l'hôpital de Sévres)

LES PUBLICATIONS DE L'ACADEMIE

I — Collection « Sessions ».

- « Les crises spirituelles et intellectuelles dans le monde contemporain », travaux du thème de la session académique de novembre 1981.
- « Eau, nutrition et démographie », 1ère Partie, travaux du thème de la session académique d'avril 1982.
- « Eau, nutrition et démographie », 2ème Partie, travaux du thème de la session académique de novembre 1983.
- « Les potentialités économiques et la souveraineté diplomatique », travaux du thème de la session académique d'avril 1983.
- « De la déontologie de la conquête de l'espace », travaux du thème de la session académique de mars 1984.
- « Le droit des peuples à disposer d'eux-mêmes », travaux du thème de la session académique d'octobre 1984.
- « De la consiliation entre le terme du mandat présidentiel et la continuité de la politique intérieure et étrangère dans les Etats démocratiques » travaux du thème de la session académique d'avril 1985.
- Un trait d'union entre l'orient et l'occident Al-Ghazzali et Ibn Maimoun », travaux du thème de la session académique de novembre 1985.
- « La piraterie au regard du droit des gens » travaux du thème de la session académique d'avril 1986.

II — Collection « Patrimoine ».

- « Al-Dhail wa Al-Takmilah », d'Ibn 'Abd Al-Malik Al-Marrakushi, Vol. VIII, 2 tomes, (biographies maroco-andalousses), édition critique par M. Bencharifa, Rabat, 1984.
- « Al-ma'wa ma warada fi chorbihi mine al-adab », (apologétique de l'eau), de M. Choukry Al Aloussi, édition critique de M. Bahjat Al-Athari, Rabat, mars 1985.
- « Maâlamat Al-Malhoune », 1er partie du 1er volume, Mohamed El Fassi. Avril 1986.
- « Maâlamat Al-Malhoune » 2ème partie du 1er volume, Mohamed El Fassi avril 1987.
- « Diwane Ibnou Fourkoune », recueil de poèmes, présenté et commenté par Mohamed Ben Charifa, Mai 1987.

III — Collection « Séminaires »

- « Falsafat Attachriâ Al Islami » 1er séminaire de la commission des valeurs spirituelles et intellectuelles 1987.

IV — Revue « Academia ».

- « Académia », Revue de l'Académie, Numéro Inaugural relatant la cérémonie de l'inauguration de l'Académie par Sa Majesté le Roi Hassan II, le 21avril 1980, la réception des académiciens, ainsi que les discours prononcés à cette occasion et les textes constitutifs de l'Academie.
- « Académia », Revue de l'Académie, N°1, février 1984.
- « Académia », Revue de l'Académie, N°2, février 1985.
- « Académia », Revue de l'Académie, N°3, Novembre 1986.

LES MEMBRES
DE L'ACADEMIE DU ROYAUME DU MAROC

Haj M'hamed Bahnini : Royaume du Maroc
Léopold Sédar Senghor : Sénégal
Henry Kissinger : U.S.A.
Mohamed El Fassi : Royaume du Maroc.
Maurice Druon . France.
Abdellah Guennoune · Royaume du Maroc.
Neil Armstrong : U.S.A.
Abdellatif Benabdeljalil . Royaume du Maroc.
Edgar Faure : France.
Mohamed Ibrahim Al-kettani : Royaume du Maroc
Emilio Garcia Gomez : Royaume d'Espagne
Abdelkarim Ghallab : Royaume du Maroc.
Otto De Habsbourg : Autriche.
Abderrahmane El Fassi : Royaume du Maroc.
George Vedel : France.
Abdelwahab Benmansour : Royaume du Maroc.
Mohamed Aziz Lahbabi : Royaume du Maroc.
Huan Xiang · Républhque Populaire de Chine
Mohamed Habib Belkhodja : Tunisie.
Mohamed Bencharifa : Royaume du Maroc.
Ahmed Lakhdar-Ghazal : Royaume du Maroc.
Abdullah Omar Nassef . Royaume d'Arabie Séoudite.
Abdelaziz Benabdellah . Royaume du Maroc.
Ahmed Abdus-Salam · Pakistan.
Abdelhadi Tazi : Royaume du Maroc
Fuat Sesguin : Turquie.
Mohamed Bahjat Al-Athari · Irak
Abdellatif Berbich : Royaume du Maroc.
Mohamed Larbi Al-khattabi · Royaume du Maroc
Le Cardinal Bernardin Gantin . Vatican
Abdelmounaïm kaissouni : Egypte
Mahdi Elmandjra . Royaume du Maroc.
Ahmad Dhubaib : Royaume d'Arabie Séoudite.
Mohamed Allal Sinaceur : Royaume du Maroc
Constantin Tsatsos : Grèce.
Ahmad Sidqui Dajani : Palestine.
Mohamed Chafik · Royaume du Maroc
Lord Chalfont : Royaume-Uni.
Mohamed Mekki Naciri · Royaume du Maroc.
Abdellatif filali : Royaume du Maroc.
Amadou Mokhtar M'Bow Sénégal
Abou-Bakr kadiri : Royaume du Maroc.
Haj Ahmed Benchekroun : Royaume du Maroc.
Abdellah Chakir Guercifi Royaume du Maroc.
Jean Bernard : France.
Alex Haley . U.S.A.
Robert Ambroggi : France.
Azzedine Laraki Royaume du Maroc.
Alexandre de Marenches · France.
Donald S Fredrickson . U S.A.
Roger Garaudy . France
Abdelhadi Boutaleb · Royaume du Maroc
Idriss khalil · Royaume du Maroc.
Abbas Al-Jirari · Royaume du Maroc
Pedro Ramirez-Vasquez Mexique.
Haj Ahmadou Ahidjo : Cameroun
Boris Piotrovsky : U.R.S.S.
Mohamed Farouk Nebhane : Royaume du Maroc
Abbas Al-Kissi Royaume du Maroc.
Abdellah Laroui Royaume du Maroc.
Abdellah Alfayçal · Royaume d'Arabie Séoudite.

MEMBRES CORRESPONDANTS

Alfonso De la Serna : Royaume d'Espagne.
René Jean Dupuy : France.
Richard B. Stone U.S A.
Charles Stockton : U.S.A.

Secrétaire Perpétuel : Abdellatif Berbich.
Chancelier : Mohamed Larbi khattabi
Directeur des Séances : Abdelhadi Boutaleb

Commission des Travaux : Abdellatif Berbich, Mohamed Larbi Khattabi, Abdelhadi Boutaleb, Mohamed Bencharifa, Mohamed Mekki Naciri, Idriss Khalil

Commission Administrative : Abdellatif Berbich, Mohamed Larbi Khattabi, Mohamed Chafik, Abou Bakr Kadiri, Abbas Al Jirari.

Direction Scientifique
Mustapha kabbaj

Publications de l'Academie du Royaume du Maroc
Collection « Sessions »

PROBLEMES D'ETHIQUE ENGENDRES PAR LES NOUVELLES MAITRISES DE LA PROCREATION HUMAINE

PROBLEMAS DE ÉTICA PLANTEADOS POR LAS NUEVAS TÉCNICAS DE PROCREACIÓN HUMANA

ETHICAL PROBLEMS RAISED BY THE NEW TECHNIQUES IN HUMAN PROCREATION

Session 10 - Agadir - Novembre 1986